



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

الأخبار الأختيار

في فهم نقيب الأخبار

كاتب

المكاتب العامة محمد خير الله التويك

الشيخ محمد باقر الجليلي

الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملاذ الاخيار فى فهم تهذيب الاخبار

كاتب:

محمد بن حسن شيخ طوسى (شيخ الطائفه)

نشرت فى الطباعة:

مكتبه آيه الله المرعشى النجفى العامه - قم

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢٩	ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار المجلد ٢
٢٩	اشاره
٣٠	[تتمه كتاب الطهاره]
٣٠	٧ بابُ حُكْمِ الْخَيْضِ وَ الْبَشِيخَاضِ وَ النَّفَاسِ وَ الطَّهَارَةِ مِنْ ذَلِكَ
٣٠	اشاره
٣٠	[الحديث ١]
٣١	[الحديث ٢]
٣١	[الحديث ٣]
٣٤	[الحديث ٤]
٣٦	[الحديث ٥]
٣٧	[الحديث ٦]
٣٧	[الحديث ٧]
٣٩	[الحديث ٨]
٤٠	[الحديث ٩]
٤٠	[الحديث ١٠]
٤٠	[الحديث ١١]
٤١	[الحديث ١٢]
٤١	[الحديث ١٣]
٤٢	[الحديث ١٤]
٤٢	[الحديث ١٥]
٤٢	[الحديث ١٦]
٤٣	[الحديث ١٧]
٤٣	[الحديث ١٨]

٤٣	[الحديث ١٩]
٤٣	[الحديث ٢٠]
٤٤	[الحديث ٢١]
٤٤	[الحديث ٢٢]
٤٥	[الحديث ٢٣]
٤٥	[الحديث ٢٤]
٤٨	[الحديث ٢٥]
٥٠	[الحديث ٢٦]
٥٠	[الحديث ٢٧]
٥٠	[الحديث ٢٨]
٥١	[الحديث ٢٩]
٥١	[الحديث ٣٠]
٥٣	[الحديث ٣١]
٥٤	[الحديث ٣٢]
٥٤	[الحديث ٣٣]
٥٥	[الحديث ٣٤]
٥٦	[الحديث ٣٥]
٥٦	[الحديث ٣٦]
٥٦	[الحديث ٣٧]
٥٦	[الحديث ٣٨]
٥٨	[الحديث ٣٩]
٥٨	[الحديث ٤٠]
٥٩	[الحديث ٤١]
٦٠	[الحديث ٤٢]
٦١	[الحديث ٤٣]
٦١	[الحديث ٤٤]

٤١	[٤٥ الحديث]
٤٢	[٤٦ الحديث]
٤٥	[٤٧ الحديث]
٤٦	[٤٨ الحديث]
٤٧	[٤٩ الحديث]
٤٨	[٥٠ الحديث]
٤٩	[٥١ الحديث]
٤٩	[٥٢ الحديث]
٤٩	[٥٣ الحديث]
٧٣	[٥٤ الحديث]
٧٧	[٥٥ الحديث]
٧٨	[٥٦ الحديث]
٧٩	[٥٧ الحديث]
٧٩	[٥٨ الحديث]
٨١	[٥٩ الحديث]
٨١	[٦٠ الحديث]
٨٢	[٦١ الحديث]
٨٢	[٦٢ الحديث]
٨٢	[٦٣ الحديث]
٨٣	[٦٤ الحديث]
٨٣	[٦٥ الحديث]
٨٤	[٦٦ الحديث]
٨٥	[٦٧ الحديث]
٨٥	[٦٨ الحديث]
٨٦	[٦٩ الحديث]
٨٨	[٧٠ الحديث]

٩١	[٧١ الحديث]
٩١	[٧٢ الحديث]
٩١	[٧٣ الحديث]
٩١	[٧٤ الحديث]
٩٣	[٧٥ الحديث]
٩٣	[٧٦ الحديث]
٩٤	[٧٧ الحديث]
٩٤	[٧٨ الحديث]
٩٤	[٧٩ الحديث]
٩٥	[٨٠ الحديث]
٩٥	[٨١ الحديث]
٩٦	[٨٢ الحديث]
٩٧	[٨٣ الحديث]
٩٩	[٨٤ الحديث]
١٠٢	[٨٥ الحديث]
١٠٣	[٨٦ الحديث]
١٠٤	[٨٧ الحديث]
١٠٥	[٨٨ الحديث]
١٠٦	[٨٩ الحديث]
١٠٦	[٩٠ الحديث]
١٠٦	[٩١ الحديث]
١٠٧	[٩٢ الحديث]
١٠٧	[٩٣ الحديث]
١٠٩	[٩٤ الحديث]
١٠٩	[٩٥ الحديث]
١٠٩	[٩٦ الحديث]

- ١٠٩ [الحديث ٩٧]
- ١١٠ [الحديث ٩٨]
- ١١٠ ٨ باب التَّيْمِيمِ وَ أَحْكَامِهِ
- ١١٠ اشاره
- ١١٥ [الحديث ١]
- ١١٦ [الحديث ٢]
- ١١٦ [الحديث ٣]
- ١١٨ [الحديث ٤]
- ١١٨ [الحديث ٥]
- ١١٩ [الحديث ٦]
- ١١٩ [الحديث ٧]
- ١١٩ [الحديث ٨]
- ١٢١ [الحديث ٩]
- ١٢١ [الحديث ١٠]
- ١٢٦ [الحديث ١١]
- ١٢٦ [الحديث ١٢]
- ١٢٩ [الحديث ١٣]
- ١٣٠ [الحديث ١٤]
- ١٣٠ [الحديث ١٥]
- ١٣٠ [الحديث ١٦]
- ١٣٣ [الحديث ١٧]
- ١٣٤ [الحديث ١٨]
- ١٣٤ [الحديث ١٩]
- ١٣٤ [الحديث ٢٠]
- ١٣٦ [الحديث ٢١]
- ١٣٧ [الحديث ٢٢]

١٣٧	[الحديث ٢٣]
١٣٨	[الحديث ٢٤]
١٣٩	[الحديث ٢٥]
١٣٩	[الحديث ٢٦]
١٤٠	[الحديث ٢٧]
١٤١	[الحديث ٢٨]
١٤٣	[الحديث ٢٩]
١٤٤	[الحديث ٣٠]
١٤٥	[الحديث ٣١]
١٤٥	[الحديث ٣٢]
١٤٦	[الحديث ٣٣]
١٤٦	[الحديث ٣٤]
١٤٧	[الحديث ٣٥]
١٤٨	[الحديث ٣٦]
١٤٩	[الحديث ٣٧]
١٤٩	[الحديث ٣٨]
١٥٠	[الحديث ٣٩]
١٥٠	[الحديث ٤٠]
١٥٠	[الحديث ٤١]
١٥١	[الحديث ٤٢]
١٥٣	[الحديث ٤٣]
١٥٣	[الحديث ٤٤]
١٥٣	[الحديث ٤٥]
١٥٣	[الحديث ٤٦]
١٥٥	[الحديث ٤٧]
١٥٥	[الحديث ٤٨]

١٥٥ [الحديث ٤٩]

١٥٧ [الحديث ٥٠]

١٥٧ [الحديث ٥١]

١٦١ [الحديث ٥٢]

١٦١ [الحديث ٥٣]

١٦١ [الحديث ٥٤]

١٦٣ [الحديث ٥٥]

١٦٣ [الحديث ٥٦]

١٦٣ [الحديث ٥٧]

١٦٤ [الحديث ٥٨]

١٦٥ [الحديث ٥٩]

١٦٦ [الحديث ٦٠]

١٦٦ [الحديث ٦١]

١٦٧ [الحديث ٦٢]

١٦٧ [الحديث ٦٣]

١٧٢ [الحديث ٦٤]

١٧٤ [الحديث ٦٥]

١٧٥ [الحديث ٦٦]

١٧٥ [الحديث ٦٧]

١٧٦ [الحديث ٦٨]

١٧٧ [الحديث ٦٩]

١٧٩ [الحديث ٧٠]

١٨٠ [الحديث ٧١]

١٨١ ٩ بَابُ صِفَةِ التَّيَمِّمِ وَأَحْكَامِ الْمُحْدِثِينَ مِنْهُ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَغْمَلُوا عَلَيْهِ مِنَ الْإِسْتِزَاءِ وَالْإِسْتِظْهَارِ

١٨١ اشاره

١٨٣ [الحديث ١]

١٨٦	[الحديث ٢]
١٨٧	[الحديث ٣]
١٨٨	[الحديث ٤]
١٨٨	[الحديث ٥]
١٨٩	[الحديث ٦]
١٩٠	[الحديث ٧]
١٩١	[الحديث ٨]
١٩١	[الحديث ٩]
١٩١	[الحديث ١٠]
١٩٤	[الحديث ١١]
١٩٤	[الحديث ١٢]
١٩٤	[الحديث ١٣]
١٩٤	[الحديث ١٤]
١٩٥	[الحديث ١٥]
١٩٨	[الحديث ١٦]
٢٠٠	[الحديث ١٧]
٢٠٠	[الحديث ١٨]
٢٠٠	[الحديث ١٩]
٢٠٢	[الحديث ٢٠]
٢٠٤	١٠ بابُ الْمَيَّاهِ وَأَحْكَامِهَا وَمَا يَجُوزُ التَّطَهُّرُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ
٢٠٤	اشاره
٢١٠	[الحديث ١]
٢١٠	[الحديث ٢]
٢١١	[الحديث ٣]
٢١١	[الحديث ٤]
٢١١	[الحديث ٥]

٢١١	[٦ الحديث]
٢١٢	[٧ الحديث]
٢١٣	[٨ الحديث]
٢١٤	[٩ الحديث]
٢١٨	[١٠ الحديث]
٢٢٠	[١١ الحديث]
٢٢٢	[١٢ الحديث]
٢٢٤	[١٣ الحديث]
٢٢٤	[١٤ الحديث]
٢٢٤	[١٥ الحديث]
٢٢٧	[١٦ الحديث]
٢٢٨	[١٧ الحديث]
٢٢٨	[١٨ الحديث]
٢٢٨	[١٩ الحديث]
٢٢٩	[٢٠ الحديث]
٢٣١	[٢١ الحديث]
٢٣٢	[٢٢ الحديث]
٢٣٢	[٢٣ الحديث]
٢٣٤	[٢٤ الحديث]
٢٣٤	[٢٥ الحديث]
٢٣٤	[٢٦ الحديث]
٢٣٧	[٢٧ الحديث]
٢٣٧	[٢٨ الحديث]
٢٣٧	[٢٩ الحديث]
٢٣٨	[٣٠ الحديث]
٢٣٩	[٣١ الحديث]

٢٣٩	[الحديث ٣٢]
٢٤٠	[الحديث ٣٣]
٢٤٠	[الحديث ٣٤]
٢٤٠	[الحديث ٣٥]
٢٤١	[الحديث ٣٦]
٢٤١	[الحديث ٣٧]
٢٤١	[الحديث ٣٨]
٢٤٤	[الحديث ٣٩]
٢٤٥	[الحديث ٤٠]
٢٤٥	[الحديث ٤١]
٢٤٥	[الحديث ٤٢]
٢٤٦	[الحديث ٤٣]
٢٤٧	[الحديث ٤٤]
٢٤٧	[الحديث ٤٥]
٢٤٩	[الحديث ٤٦]
٢٥٠	[الحديث ٤٧]
٢٥١	[الحديث ٤٨]
٢٥١	[الحديث ٤٩]
٢٥١	[الحديث ٥٠]
٢٥٢	[الحديث ٥١]
٢٥٢	[الحديث ٥٢]
٢٥٣	١١ بابُ تَطْهِيرِ الْمِيَاهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ
٢٥٣	اشاره
٢٥٦	[الحديث ١]
٢٦٢	[الحديث ٢]
٢٦٣	[الحديث ٣]

٢٦٣	الحديث [٤]
٢٦٤	الحديث [٥]
٢٦٤	الحديث [٦]
٢٦٤	الحديث [٧]
٢٦٥	الحديث [٨]
٢٦٦	الحديث [٩]
٢٦٨	الحديث [١٠]
٢٧٠	الحديث [١١]
٢٧١	الحديث [١٢]
٢٧٢	الحديث [١٣]
٢٧٣	الحديث [١٤]
٢٧٣	الحديث [١٥]
٢٧٣	الحديث [١٦]
٢٧٥	الحديث [١٧]
٢٧٥	الحديث [١٨]
٢٧٥	الحديث [١٩]
٢٧٧	الحديث [٢٠]
٢٧٧	الحديث [٢١]
٢٧٩	الحديث [٢٢]
٢٧٩	الحديث [٢٣]
٢٨١	الحديث [٢٤]
٢٨٣	الحديث [٢٥]
٢٨٤	الحديث [٢٦]
٢٨٥	الحديث [٢٧]
٢٨٥	الحديث [٢٨]
٢٨٥	الحديث [٢٩]

٢٨٨	[الحديث ٣٠]
٢٩٢	[الحديث ٣١]
٢٩٣	[الحديث ٣٢]
٢٩٤	[الحديث ٣٣]
٢٩٥	[الحديث ٣٤]
٢٩٥	[الحديث ٣٥]
٢٩٥	[الحديث ٣٦]
٣٠٠	[الحديث ٣٧]
٣٠٠	[الحديث ٣٨]
٣٠٠	[الحديث ٣٩]
٣٠٤	[الحديث ٤٠]
٣٠٤	[الحديث ٤١]
٣٠٤	[الحديث ٤٢]
٣١١	[الحديث ٤٣]
٣١٢	[الحديث ٤٤]
٣١٢	١٢ بابُ تَطْهِيرِ الثِّيَابِ وَ غَيْرِهَا مِنَ التَّجَاسَاتِ
٣١٢	اشاره
٣١٢	[الحديث ١]
٣١٥	[الحديث ٢]
٣١٥	[الحديث ٣]
٣١٤	[الحديث ٤]
٣١٧	[الحديث ٥]
٣١٧	[الحديث ٦]
٣١٩	[الحديث ٧]
٣٢٠	[الحديث ٨]
٣٢٠	[الحديث ٩]

٣٢١	[الحديث ١٠]
٣٢١	[الحديث ١١]
٣٢٣	[الحديث ١٢]
٣٢٣	[الحديث ١٣]
٣٢٥	[الحديث ١٤]
٣٢٥	[الحديث ١٥]
٣٢٧	[الحديث ١٦]
٣٢٨	[الحديث ١٧]
٣٢٨	[الحديث ١٨]
٣٢٨	[الحديث ١٩]
٣٢٩	[الحديث ٢٠]
٣٢٩	[الحديث ٢١]
٣٢٩	[الحديث ٢٢]
٣٣١	[الحديث ٢٣]
٣٣٢	[الحديث ٢٤]
٣٣٢	[الحديث ٢٥]
٣٣٣	[الحديث ٢٦]
٣٣٣	[الحديث ٢٧]
٣٣٦	[الحديث ٢٨]
٣٣٨	[الحديث ٢٩]
٣٣٩	[الحديث ٣٠]
٣٣٩	[الحديث ٣١]
٣٤١	[الحديث ٣٢]
٣٤٢	[الحديث ٣٣]
٣٤٢	[الحديث ٣٤]
٣٤٤	[الحديث ٣٥]

٣٤٥	[٣٦ الحديث]
٣٤٦	[٣٧ الحديث]
٣٤٦	[٣٨ الحديث]
٣٤٦	[٣٩ الحديث]
٣٤٨	[٤٠ الحديث]
٣٤٨	[٤١ الحديث]
٣٥٠	[٤٢ الحديث]
٣٥١	[٤٣ الحديث]
٣٥١	[٤٤ الحديث]
٣٥١	[٤٥ الحديث]
٣٥٢	[٤٦ الحديث]
٣٥٢	[٤٧ الحديث]
٣٥٤	[٤٨ الحديث]
٣٥٥	[٤٩ الحديث]
٣٥٦	[٥٠ الحديث]
٣٥٦	[٥١ الحديث]
٣٥٦	[٥٢ الحديث]
٣٥٧	[٥٣ الحديث]
٣٥٨	[٥٤ الحديث]
٣٥٨	[٥٥ الحديث]
٣٦٠	[٥٦ الحديث]
٣٦٠	[٥٧ الحديث]
٣٦٠	[٥٨ الحديث]
٣٦١	[٥٩ الحديث]
٣٦٢	[٦٠ الحديث]
٣٦٢	[٦١ الحديث]

٣٦٢	[الحديث ٦٢]
٣٦٣	[الحديث ٦٣]
٣٦٣	[الحديث ٦٤]
٣٦٤	[الحديث ٦٥]
٣٦٤	[الحديث ٦٦]
٣٦٥	[الحديث ٦٧]
٣٦٥	[الحديث ٦٨]
٣٦٥	[الحديث ٦٩]
٣٦٦	[الحديث ٧٠]
٣٦٧	[الحديث ٧١]
٣٦٧	[الحديث ٧٢]
٣٦٨	[الحديث ٧٣]
٣٦٨	[الحديث ٧٤]
٣٦٨	[الحديث ٧٥]
٣٦٩	[الحديث ٧٦]
٣٧٠	[الحديث ٧٧]
٣٧٠	[الحديث ٧٨]
٣٧٠	[الحديث ٧٩]
٣٧٠	[الحديث ٨٠]
٣٧١	[الحديث ٨١]
٣٧١	[الحديث ٨٢]
٣٧٣	[الحديث ٨٣]
٣٧٣	[الحديث ٨٤]
٣٧٣	[الحديث ٨٥]
٣٧٤	[الحديث ٨٦]
٣٧٨	[الحديث ٨٧]

۳۷۸	[الحديث ۸۸]
۳۷۹	[الحديث ۸۹]
۳۸۲	[الحديث ۹۰]
۳۸۳	[الحديث ۹۱]
۳۸۳	[الحديث ۹۲]
۳۸۵	[الحديث ۹۳]
۳۸۷	[الحديث ۹۴]
۳۸۷	[الحديث ۹۵]
۳۸۸	[الحديث ۹۶]
۳۹۰	[الحديث ۹۷]
۳۹۱	[الحديث ۹۸]
۳۹۲	[الحديث ۹۹]
۳۹۳	[الحديث ۱۰۰]
۳۹۴	[الحديث ۱۰۱]
۳۹۵	[الحديث ۱۰۲]
۳۹۵	[الحديث ۱۰۳]
۴۰۰	[الحديث ۱۰۴]
۴۰۰	[الحديث ۱۰۵]
۴۰۱	[الحديث ۱۰۶]
۴۰۱	[الحديث ۱۰۷]
۴۰۳	[الحديث ۱۰۸]
۴۰۵	[الحديث ۱۰۹]
۴۰۵	[الحديث ۱۱۰]
۴۰۵	[الحديث ۱۱۱]
۴۰۶	[الحديث ۱۱۲]
۴۰۷	[الحديث ۱۱۳]

٤٠٨ [الحديث ١١٤]

٤٠٩ [الحديث ١١٥]

٤١٠ [الحديث ١١٦]

٤١٢ [الحديث ١١٧]

٤١٣ [الحديث ١١٨]

٤١٣ [الحديث ١١٩]

٤١٦ ١٣ باب تَلْقِينِ الْمُخْتَضِرِينَ وَتُوجِيهِهِمْ عِنْدَ الْوَفَاةِ وَ مَا يُضَنَعُ بِهِمْ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَ تَطْهِيرِهِمْ بِالْمَسْحِ وَ إِسْكَانِهِمْ الْأَكْفَاتِ

٤١٦ اشاره

٤١٧ [الحديث ١]

٤١٧ [الحديث ٢]

٤١٨ [الحديث ٣]

٤٢٠ [الحديث ٤]

٤٢٠ [الحديث ٥]

٤٢١ [الحديث ٦]

٤٢٢ [الحديث ٧]

٤٢٣ [الحديث ٨]

٤٢٤ [الحديث ٩]

٤٢٤ [الحديث ١٠]

٤٢٧ [الحديث ١١]

٤٢٧ [الحديث ١٢]

٤٣٠ [الحديث ١٣]

٤٣١ [الحديث ١٤]

٤٣١ [الحديث ١٥]

٤٣١ [الحديث ١٦]

٤٣١ [الحديث ١٧]

٤٣٣ [الحديث ١٨]

٤٣٣	[الحديث ١٩]
٤٣٥	[الحديث ٢٠]
٤٣٥	[الحديث ٢١]
٤٣٥	[الحديث ٢٢]
٤٣٨	[الحديث ٢٣]
٤٣٨	[الحديث ٢٤]
٤٣٩	[الحديث ٢٥]
٤٣٩	[الحديث ٢٦]
٤٤١	[الحديث ٢٧]
٤٤١	[الحديث ٢٨]
٤٤٣	[الحديث ٢٩]
٤٤٣	[الحديث ٣٠]
٤٤٤	[الحديث ٣١]
٤٤٥	[الحديث ٣٢]
٤٤٥	[الحديث ٣٣]
٤٤٦	[الحديث ٣٤]
٤٤٦	[الحديث ٣٥]
٤٤٦	[الحديث ٣٦]
٤٤٧	[الحديث ٣٧]
٤٤٩	[الحديث ٣٨]
٤٥١	[الحديث ٣٩]
٤٥٢	[الحديث ٤٠]
٤٥٢	[الحديث ٤١]
٤٥٥	[الحديث ٤٢]
٤٥٦	[الحديث ٤٣]
٤٥٧	[الحديث ٤٤]

٤٥٨	[٤٥ الحديث]
٤٦١	[٤٦ الحديث]
٤٦٢	[٤٧ الحديث]
٤٦٢	[٤٨ الحديث]
٤٦٤	[٤٩ الحديث]
٤٦٤	[٥٠ الحديث]
٤٦٤	[٥١ الحديث]
٤٦٤	[٥٢ الحديث]
٤٦٧	[٥٣ الحديث]
٤٦٧	[٥٤ الحديث]
٤٦٧	[٥٥ الحديث]
٤٧١	[٥٦ الحديث]
٤٧٣	[٥٧ الحديث]
٤٧٣	[٥٨ الحديث]
٤٧٣	[٥٩ الحديث]
٤٧٣	[٦٠ الحديث]
٤٧٤	[٦١ الحديث]
٤٧٤	[٦٢ الحديث]
٤٧٨	[٦٣ الحديث]
٤٧٨	[٦٤ الحديث]
٤٧٨	[٦٥ الحديث]
٤٧٩	[٦٦ الحديث]
٤٨٠	[٦٧ الحديث]
٤٨٠	[٦٨ الحديث]
٤٨٢	[٦٩ الحديث]
٤٨٢	[٧٠ الحديث]

٤٨٢	[٧١ الحديث]
٤٨٣	[٧٢ الحديث]
٤٨٣	[٧٣ الحديث]
٤٨٤	[٧٤ الحديث]
٤٨٤	[٧٥ الحديث]
٤٨٧	[٧٦ الحديث]
٤٨٨	[٧٧ الحديث]
٤٨٩	[٧٨ الحديث]
٤٩٠	[٧٩ الحديث]
٤٩١	[٨٠ الحديث]
٤٩١	[٨١ الحديث]
٤٩١	[٨٢ الحديث]
٤٩٣	[٨٣ الحديث]
٤٩٥	[٨٤ الحديث]
٤٩٥	[٨٥ الحديث]
٤٩٥	[٨٦ الحديث]
٤٩٦	[٨٧ الحديث]
٤٩٦	[٨٨ الحديث]
٤٩٩	[٨٩ الحديث]
٥٠١	[٩٠ الحديث]
٥٠٢	[٩١ الحديث]
٥٠٢	[٩٢ الحديث]
٥٠٤	[٩٣ الحديث]
٥٠٤	[٩٤ الحديث]
٥٠٤	[٩٥ الحديث]
٥٠٦	[٩٦ الحديث]

٥٠٨	[الحدیث ٩٧]
٥٠٨	[الحدیث ٩٨]
٥٠٨	[الحدیث ٩٩]
٥٠٩	[الحدیث ١٠٠]
٥٠٩	[الحدیث ١٠١]
٥١١	[الحدیث ١٠٢]
٥١١	[الحدیث ١٠٣]
٥١٢	[الحدیث ١٠٤]
٥١٢	[الحدیث ١٠٥]
٥١٢	[الحدیث ١٠٦]
٥١٣	[الحدیث ١٠٧]
٥١٣	[الحدیث ١٠٨]
٥١٤	[الحدیث ١٠٩]
٥١٥	[الحدیث ١١٠]
٥١٥	[الحدیث ١١١]
٥١٧	[الحدیث ١١٢]
٥١٧	[الحدیث ١١٣]
٥١٨	[الحدیث ١١٤]
٥١٨	[الحدیث ١١٥]
٥١٩	[الحدیث ١١٦]
٥١٩	[الحدیث ١١٧]
٥١٩	[الحدیث ١١٨]
٥٢٠	[الحدیث ١١٩]
٥٢١	[الحدیث ١٢٠]
٥٢١	[الحدیث ١٢١]
٥٢١	[الحدیث ١٢٢]

٥٢٢	-----	[الحديث ١٢٣]
٥٢٣	-----	[الحديث ١٢٤]
٥٢٣	-----	[الحديث ١٢٥]
٥٢٣	-----	[الحديث ١٢٦]
٥٢٤	-----	[الحديث ١٢٧]
٥٢٥	-----	[الحديث ١٢٨]
٥٢٥	-----	[الحديث ١٢٩]
٥٢٦	-----	[الحديث ١٣٠]
٥٢٧	-----	[الحديث ١٣١]
٥٢٧	-----	[الحديث ١٣٢]
٥٢٧	-----	[الحديث ١٣٣]
٥٢٨	-----	[الحديث ١٣٤]
٥٣٠	-----	[الحديث ١٣٥]
٥٣٠	-----	[الحديث ١٣٦]
٥٣٠	-----	[الحديث ١٣٧]
٥٣٢	-----	[الحديث ١٣٨]
٥٣٣	-----	[الحديث ١٣٩]
٥٣٤	-----	[الحديث ١٤٠]
٥٣٥	-----	[الحديث ١٤١]
٥٣٥	-----	[الحديث ١٤٢]
٥٣٧	-----	[الحديث ١٤٣]
٥٣٨	-----	[الحديث ١٤٤]
٥٣٨	-----	[الحديث ١٤٥]
٥٣٩	-----	[الحديث ١٤٦]
٥٣٩	-----	[الحديث ١٤٧]
٥٣٩	-----	[الحديث ١٤٨]

٥٤١	[الحديث ١٤٩]
٥٤٢	[الحديث ١٥٠]
٥٤٢	[الحديث ١٥١]
٥٤٤	[الحديث ١٥٢]
٥٤٥	[الحديث ١٥٣]
٥٤٥	[الحديث ١٥٤]
٥٤٥	[الحديث ١٥٥]
٥٤٧	[الحديث ١٥٦]
٥٤٨	[الحديث ١٥٧]
٥٤٨	[الحديث ١٥٨]
٥٤٨	[الحديث ١٥٩]
٥٥٠	[الحديث ١٦٠]
٥٥١	[الحديث ١٦١]
٥٥١	[الحديث ١٦٢]
٥٥١	[الحديث ١٦٣]
٥٥١	[الحديث ١٦٤]
٥٥٢	[الحديث ١٦٥]
٥٥٥	[الحديث ١٦٦]
٥٥٥	[الحديث ١٦٧]
٥٥٦	[الحديث ١٦٨]
٥٥٧	[الحديث ١٦٩]
٥٥٧	[الحديث ١٧٠]
٥٥٨	[الحديث ١٧١]
٥٥٩	[الحديث ١٧٢]
٥٥٩	[الحديث ١٧٣]
٥٥٩	[الحديث ١٧٤]

۵۵۹ ----- [الحديث ۱۷۵]

۵۵۹ ----- [الحديث ۱۷۶]

۵۶۱ ----- تعريف مرکز

سرشناسه : طوسی، محمد بن حسن، ق ۴۶۰ - ۳۸۵

عنوان قرار دادی : [تهذیب الاحکام. شرح]

عنوان و نام پدید آور : ملاذ الاخبار فی فهم تهذیب الاخبار [محمد بن حسن طوسی] / تالیف محمد باقر المجلسی؛ تحقیق مهدی الرجائی؛ باهتمام محمود المرعشی

مشخصات نشر : قم: مکتبه آیه الله المرعشی العامه، ۱۴۰۶ق. = ۱۳۶۴.

مشخصات ظاهری : ۱۶ ج. نمونه

فروست : (مخطوطات مکتبه آیه الله المرعشی العامه ۱۵)

وضعیت فهرست نویسی : فهرست نویسی قبلی

یادداشت : "شرحی است بر تهذیب الاحکام در شرح المقنعه للشیخ المفید"

یادداشت : کتابنامه به صورت زیر نویس

عنوان دیگر : تهذیب الاحکام

عنوان دیگر : المقنعه

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ۵ ق

شناسه افزوده : مفید، محمد بن محمد، ۴۱۳ - ۳۳۶ق. المقنعه

شناسه افزوده : مجلسی، محمد باقر بن محمد تقی، ۱۱۱۱ - ۱۰۳۷ق. شارح

شناسه افزوده : رجائی، مهدی، ۱۳۳۶ - ، مصحح

رده بندی کنگره : BP۱۳۰/ط ۹ت ۹۰۲۶

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۶۷-۳۳۹

٧ بَابُ حُكْمِ الْحَيْضِ وَالِاسْتِحَاضِ وَالنَّفَاسِ وَالطَّهَارَةِ مِنْ ذَلِكَ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ الْحَائِضُ هِيَ الَّتِي تَرَى الدَّمَ الْعَلِيظَ الْأَحْمَرَ الْخَارِجَ مِنْهَا بِحَرَارِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ١]

١ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَغْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ امْرَأَةً سَأَلَتْهُ عَنِ الْمَرْأَةِ يَسْتَمِرُّ.

باب حكم الحيض و الاستحاضه و النفاس و الطهاره من ذلك الحديث الأول: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٦

بِهَا الدَّمُ فَلَا تَدْرِي حَيْضٌ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ قَالَ فَقَالَ لَهَا إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ حَارٌّ عَبِيظٌ أَسْوَدٌ لَهُ دَفْعٌ وَ حَرَارَةٌ وَ دَمَ الْاسْتِحَاضِ أَصْفَرٌ بَارِدٌ فَإِذَا كَانَ لِلدَّمِ حَرَارَةٌ وَ دَفْعٌ وَ سَوَادٌ فَلْتَدْعِ الصَّلَاةَ قَالَ فَخَرَجَتْ وَ هِيَ تَقُولُ لَوْ كَانَ امْرَأَةٌ مَا زَادَ عَلَى هَذَا

قوله عليه السلام: إن دم الحيض حار قال الفاضل التستري رحمه الله: مقتضى الإطلاق أن هذا حكم من له العاده و غيرها و المبتدئه و غيرها، و فيه كلام سيجى ء إن شاء الله تعالى في الزيادات و كذا في البواقي. انتهى.

أقول: المشهور بين الأصحاب أن كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض و إن لم يكن بتلك الصفات، و عملوا بتلك الأخبار الداله على صفات الحيض في المبتدئه و المضطربه إذا استمرت بها الدم.

و قال السيد رحمه الله في المدارك: هذا الحكم ذكره الأصحاب كذلك.

و قال في المعبر: إنه إجماع. و هو مشكل جدا من حيث ترك المعلوم ثبوته في الذمه تعويلا على مجرد الإمكان، و الأظهر أنه إنما يحكم بكونه حيضا إذا كان بصفه الحيض أو كان في العاده. انتهى كلامه رحمه

الله.

و لا يخلو من قوه.

و فى الصحاح: العييط من الدم الخالص الطرى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٧

[الحديث ٢]

٢ وَ بَهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنَّ دَمَ الْإِسْتِحَاضِ وَ الْحَيْضِ لَيْسَ يَخْرُجَانِ مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ إِنَّ دَمَ الْإِسْتِحَاضِ بَارِدٌ وَ إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ حَارٌّ.

[الحديث ٣]

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ حَرِيْزِ قَالَ سَأَلْتَنِي امْرَأَةٌ مِمَّنَا أَنْ أُدْخِلَهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ فَاسْتَأْذَنْتُ لَهَا فَادْنُ لَهَا فَدَخَلَتْ وَ مَعَهَا مَوْلَاةٌ لَهَا فَقَالَتْ لَهُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَا تَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تَحِيضُ

الحديث الثانى: مجهول كالصحيح.

لعل محمد بن إسماعيل هو النيسابورى أو الرازى اللذين ذكرا فى الكشى استطرادا، لا ابن بزيع لما يفهم من الكشى إن ابن بزيع من مشايخ ابن شاذان.

قوله عليه السلام: يخرجان من مكان واحد قال الشيخ البهائى رحمه الله: المراد بعدم خروج الدمين من مكان واحد أن مقرهما فى باطن المرأة متخالفان، فخرج كل منهما من موضع خاص.

الحديث الثالث: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٨

فَتَجُوزُ أَيَّامَ حَيْضِهَا قَالَ إِنَّ كَانَ أَيَّامَ حَيْضِهَا دُونَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ اسْتَظْهَرَتْ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ

قوله عليه السلام: استظهرت بيوم واحد قال الفاضل الأردبيلى قدس سره: ظاهره مخالف لما هو المشهور عند الأصحاب من

الاستظهار بيوم أو يومين بل إلى العاشر، و أنه لا بد للمستحاضه مطلقا من غسل لكل صلاتين، فكأنه محمول كما هو الظاهر على الكثيره. انتهى.

و قال السبط المدقق رحمه الله: ما تضمنه من أن الدم إذا استمر الشهر و الشهرين و الثلاثه تجلس أيام حيضها، ثم تغتسل لكل صلاتين، قد يظن منه أنه لا استظهار على

من يستمر بها الدم، إلا أن يقال: بأن أيام الاستظهار داخله في الحيض، ولا يخلو من شىء.

و مثله استفادته التميز منها، فإن ظاهر قوله عليه السلام بعد السؤال عن اختلاف أيام حيضها حال استمرار الدم دم الحيض ليس به خفاء، يدل على اعتبار لون الدم، وقد ينظر فيه بأن الغرض حصول الاعتياد في الحدث من حيث قول المرأة فتجوز أيام حيضها.

و ما تضمنه من الاستظهار بيوم واحد لا ينافى ما ورد من الاستظهار بأزيد، لإمكان الجمع بالتخيير. نعم فيها تأييد لما تدل عليها الأخبار المعتمده من أن ما بعد الاستظهار استحاضه، سواء تجاوز العشره أو انقطع عليها، وإن كان فى كلام متأخرى الأصحاب الذين وصل إلينا كلامهم القطع بالتفصيل. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٩

ثُمَّ هِيَ مُسْتِحَاضَةٌ قَالَتْ فَإِنَّ الدَّمَ يَشْتَمِرُ بِهَا الشَّهْرَ وَ الشَّهْرَيْنِ وَ الثَّلَاثَةَ فَكَيْفَ تَصِيْعُ بِالصَّلَاةِ قَالَ تَجْلِسُ أَيَّامَ حَيْضِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ
لِكُلِّ صَلَاتَيْنِ قَالَتْ لَهُ إِنَّ أَيَّامَ

و أقول: نقل فى المعبر إجماع الأصحاب على ثبوت الاستظهار لذات العاده مع استمرار الدم إذا كانت عاداتها دون العشره بترك العباده. و اختلف فى وجوب الاستظهار و استحبابه، فالمشهور بين القدماء الأول، و بين المتأخرين الثانى.

و اختلف أيضا فى عدده فقال الشيخ فى النهايه: يستظهر بيوم أو يومين بعد العاده و هو قول الصدوق و المفيد، و قال المرتضى رحمه الله: إلى العشره.

و الظاهر من الأخبار التخيير بين اليوم و اليومين و الثلاثة.

و اختاره صاحب المدارك، و قال أيضا فيه: ذكر المصنف و غيره أن الدم متى انقطع على العاشر تبين كون الجميع حيضا، فيجب عليها قضاء صوم العشره، و إن كانت قد صامت بعد انقضاء

العاده، لتبين فسادها دون الصلاة. و إن تجاوز العشره تبين أن ما تجاوز عن العاده طهر كله، فيجب عليها قضاء ما أخلت به من العباده فى ذلك الزمان، و يجزيها ما أنت به من الصلاة و الصيام لتبين كونها طاهرا.

و عندى فى هذه الأحكام توقف، لعدم الظفر بما يدل عليها من النصوص، و المستفاد من الأخبار أن ما بعد أيام الاستظهار استحاضه، و أنه لا يجب قضاء ما فاتها فى أيام الاستظهار مطلقا انتهى. و هو متين.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٠

حَيْضَةٌ بِهَا تَخْتَلِفُ عَلَيْهَا وَ كَانَ يَتَقَدَّمُ الْحَيْضُ الْيَوْمَ وَ الْيَوْمِينَ وَ الثَّلَاثَةَ وَ يَتَأَخَّرُ مِثْلَ ذَلِكَ فَمَا عَلِمَهَا بِهِ قَالَ دَمُ الْحَيْضِ لَيْسَ بِهِ خَفَاءٌ هُوَ دَمٌ حَارٌّ تَجِدُ لَهُ حُرْقَةً وَ دَمُ الْإِسْتِحَاضِ دَمٌ فَاسِدٌ بَارِدٌ قَالَ فَالْتَفَتَتْ إِلَى مَوْلَاتِهَا فَقَالَتْ أ تَرَاهُ كَانَ امْرَأَةً مَرَّةً.

[الحديث ٤]

٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ سُوْقَةَ

قوله: إن أيام حيضها تختلف يمكن أن يكون هذه ابتداء حيضها و لم تستقر لها عاده لاختلاف الدم، و أن يكون لها عاده فنسيت للاختلاف.

و اختلفوا فى الأولى هل هى كالثانية مضطربه أو الأولى فى حكم المبتدئه؟

و لا- اختلاف فى حكمهما فى الأول فى أنهما يرجعان أولا إلى التميز مع حصول شرائطه، و هى كون ما شابه الحيض لا ينقص عن ثلاثه و لا يزيد على عشره، و توالى الثلاثه على مذهب من يعتبره.

و هل يعتبر فيه بلوغ الدم الضعيف مع أيام النقاء أقل الطهر؟ خلاف.

قوله عليه السلام: و هو دم حار قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه دلالة على أن التميز مقدم على العاده فلو جاء فى

عادتها مختلفا فما هو بصفه الحيض حيض، و ما هو بصفه الاستحاضه استحاضه. و فيه كلام.

الحديث الرابع: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١١

قَالَ سَيْدُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ افْتَضَّ امْرَأَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ فَرَأَتْ دَمًا كَثِيرًا لَمَّا يَنْقَطِعُ عَنْهَا يَوْمَهَا كَيْفَ تَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ قَالَ تُمْسِكُ الْكُرْسُفَ فَإِنْ خَرَجَتِ الْقُطْنَةُ مُطَوَّقَةً بِالدَّمِ فَإِنَّهُ مِنَ الْعُذْرَةِ تَغْتَسِلُ وَ تُمْسِكُ مَعَهَا قُطْنَهُ وَ تَصِيْلِي وَ إِنْ خَرَجَ الْكُرْسُفُ مُنْغَمِسًا بِالدَّمِ فَهُوَ مِنَ الطَّمْثِ تَقْعُدُ عَنِ الصَّلَاةِ أَيَّامَ الْحَيْضِ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَيَتَّبِعِي لَهَا أَنْ تَعْتَرِلَ الصَّلَاةَ وَ هَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مِنْ قَوْلِهِ فَلْتَدْعِ الصَّلَاةَ وَ أَمْرُهُمْ عَلَى الْوُجُوبِ

قوله عليه السلام: فإن خرجت القطنه عليه فتوى الأصحاب.

و قال الشيخ البهائي رحمه الله: المراد بالحرقة اللدغ الحاصل من حده الدم.

و قال: الاقتضاض بالقاف و الضاد المعجمه إزاله البكاره. و العذره بضم العين و إسكان الذال البكاره، و يستعملها الفقهاء فى الدم الخارج عند الاقتضاض.

و الطمث بالفتح الحيض.

و وجه دلاله تطوق الدم على كونه دم عذره أن الاقتضاض ليس إلا خرق الجلده الرقيقه المنتسجه على فم الرحم، فإذا خرقت خرج الدم من جوانبها، بخلاف دم الحيض. و المراد بال غسل غسل الجنابه، و أمرها بإمسك القطنه للتحفظ من تعدى الدم إلى ظاهر الفرج فى أثناء الصلاه. و لا يخفى أنه يمكن أن يستنبط منه وجوب عصب الجروح و منع دمها من التعدى حال الصلاه إذا لم

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٢

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا تَقْرَبِ الْمَسْجِدَ إِلَّا مُجْتَازَةً وَ لَا تَمَسَّ الْقُرْآنَ وَ لَا اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى

مَكْتُوبًا فِي شَيْءٍ مِّنَ الْأَشْيَاءِ فَقَدْ مَضَى فِي بَابِ الْجَنَابَةِ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ وَ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

تكن فيه مشقه.

ثم اعلم أن هذا الحكم هو المشهور بين الأصحاب، و المحقق في المعبر قال: لا-ريب في أنها إذا خرجت مطوقه كان من العذره، فإن خرجت مستنقعها فهو محتمل. و لم يجزم بالحكم الثاني، و لا وجه له، إذ كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض، و الكلام في مثله كما هو الظاهر.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه دلالة على أن ما يجي ء في أيام العاده حيض، و إن كان أصفر باردا. و يمكن تخصيصه بما يكون بالصفات المتقدمه لما تقدم، و سيجي ء إن شاء الله تعالى في الزيادات تمام البيان.

قوله رحمه الله: و لا تقرب المسجد نقل على حرمة لبث الحائض في المساجد الإجماع، و إن نسب إلى سلار القول بالكراهه، و كذا نقل الإجماع على أنها يحرم عليها المس. و قال ابن الجنيدي: أنه مكروه. و أول كلامه بالحرمة.

قوله رحمه الله: فقد مضى في باب الجنابه قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: أنت خير بأنه ما مضى في باب الجنابه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٣

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا يَحِلُّ لَهَا الصِّيَامُ وَ هَذَا أَيْضًا مِمَّا عَلَيْهِ الْجَمَاعُ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا

[الحدِيث ٥]

٥ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ وَ أَخْبَرَنِي أَيْضًا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِوَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ

لا يدل على عدم الجواز للحائض مس اسم

من أسماء الله، و لا عدم قربها المسجد إلا مجتازا، بل كان الدليل مخصوصا بالجنب، و القياس ممنوع، و الإجماع المركب غير معلوم.

نعم يمكن استفادة عدم جواز مس القرآن لها مما مضى من الآيه و الخبر لو تم فى الجنازه. نعم روى فى الكلينى عدم جوازها وضع شىء فيه لا الأخذ منه، و يمكن فهم عدم المكث، و كأنه لا خلاف فيه.

قوله رحمه الله: و لا تحل لها الصيام قال الفاضل التستري رحمه الله: لا أعرف لذكر حكم الصلاه بالعنوان المتقدم، و ذكره حكم الصوم بهذا العنوان وجهها صالحا، إذا قلنا بعدم حل الأمرين، و لعل المقصود تفنن العبارة لا الإشعار بعدم حرمة الأول و حرمة الثانى، على أن فى هذه الصوره لا- يمكن أن يتحقق منه الصيام، فلا- يوصف فعلها بالحرمة إلا بنوع عنايه، و لعل الأولى اختيار عبارة الفساد هنا.

الحديث الخامس: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٤

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ الْبَجَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ طَمِثَتْ فِي رَمَضَانَ قَبْلَ أَنْ تَغِيْبَ الشَّمْسُ قَالَ تُفِطِرُ.

[الحديث ٦]

٦ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ بَيْنِ الْحَسَنِ عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي امْرَأَةٍ حَاضَتْ فِي رَمَضَانَ حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ رَأَتْ الطُّهْرَ قَالَ تُفِطِرُ ذَلِكَ الْيَوْمَ كُلَّهُ تَأْكُلُ وَ تَشْرَبُ ثُمَّ تَقْضِيهِ وَ عَنْ امْرَأَةٍ أَصْبَحَتْ فِي رَمَضَانَ طَاهِرًا حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ رَأَتْ الْحَيْضَ قَالَ تُفِطِرُ ذَلِكَ الْيَوْمَ كُلَّهُ.

[الحديث ٧]

٧ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ أَبِيهِ وَ عَلَاءِ بْنِ رَزِينَ عَنْ مُحَمَّدِ

قوله: فقال: تظفر أى: تأتى بالمفطر كالأكل و الشرب جوازا، أو تجعل نفسها مفطره غير صائمه وجوبا، أو تصير مفطره أى: تبطل صومها، و يؤيد الأول الخبر الآتى و أحد الأخيرين الذى بعده.

الحديث السادس: موثق أو حسن.

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان على بن عقبه هو ابن خالد الذى وثقه و لا- أعرف أباه بتوثيق، و ما حكى فيه على تقدير تمامه لا يدل على التوثيق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٥

بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي الْمَرْأَةِ تَطْهَرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فِي رَمَضَانَ أَوْ تَصُومُ قَالَ تُفْطِرُ وَفِي الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ تَفْطِرُ أَمْ تَصُومُ قَالَ تُفْطِرُ إِنَّمَا فِطْرُهَا مِنَ الدَّمِ.

قَوْلُهُ ع إِنَّمَا فِطْرُهَا مِنَ الدَّمِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَوْ لَمْ تُفْطِرْ بِالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَإِنَّهَا تَكُونُ بِحُكْمِ الْمُفْطِرَةِ ثُمَّ قَالَ وَيَحْرُمُ عَلَى زَوْجِهَا وَطُؤُهَا حَتَّى تَخْرُجَ مِنَ الْحَيْضِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى - وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَرِلُوا

قوله رحمه الله: و يحرم على زوجها وطؤها ظاهره القول بحرمه الوطء فى الدبر أيضا لشمول الوطء له،

و المشهور عدم تحريم غير الوطء في القبل.

و ربما يستدل بالآيه على تحريم الدبر، بناء على أن المراد بالمحيض زمان الحيض لإمكانه، و لا تقربوهن كناية عن الوطء، و هو يشمل الدبر أيضا. و فيه نظر من وجوه، و لتفصيله مقام آخر.

قوله رحمه الله: يدل على ذلك قوله تعالى قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل مبنى الاستدلال على تمام المدعى على إحدى القراءتين، و هى غير القراءه المتقدمه فى إيجاب الغسل أى: قراءه التشديد و لعله كان التنبيه عليه كما تقدم التنبيه على قراءه التشديد فى باب غسلها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٦

النِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ وَ لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَحَظَرَ بِهَذَا اللَّفْظِ قُرْبَهُنَّ وَ أَوْجَبَ اعْتِرَالَهُنَّ إِلَى أَنْ يَطْهُرْنَ وَ هَذَا ظَاهِرٌ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً

[الحديث ٨]

٨ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ بِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنَيْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فَلْيَأْتِهَا زَوْجُهَا حَيْثُ شَاءَ مَا اتَّقَى مَوْضِعَ الدَّمِ

قوله رحمه الله: و أوجب اعتزالهن قال الفاضل التستري رحمه الله: إن أراد إلى أن يخرجن من الحيض، فليس بظاهر إلا- على القراءه الداله، و إن أراد إلى أن يطهرن مجملا فهو كما قال، هذا إذا أراد الدلاله على تمام المدعى، و إن أراد الدلاله على مجرد الحرمة حال الحيض فهو واضح على القراءتين.

الحديث الثامن: مرسل قوله عليه السلام: إذا حاضت المرأة قال الفاضل التستري قدس سره: فى الدلاله على تمام المدعى يحتاج إلى نوع عنايه.

و أقول: الحاصل أن الأمر بالإتيان إن كان للإباحه كما هو ظاهر السياق، فيدل

على تقييد الإباحه بإنقاء موضع الدم فلا يباح موضعه، و لو كان للوجوب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٧

[الحديث ٩]

٩ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ بُرْزَجٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَمَّا لِصَاحِبِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ مِنْهَا قَالَ كُلُّ شَيْءٍ مَا عَدَا الْقُبْلَ بِعَيْنِهِ

أو الاستجاب فلا، الظاهر الأول.

الحديث التاسع: موثق أو حسن.

قال الفاضل التستري رحمه الله فى منصور بزرج: كأنه ابن يونس بزرج، الذى وثقه النجاشى و نقل ابن داود و الخلاصه عن الشيخ أنه واقفى، و توقف فى روايته.

و قال فى عبد الملك بن عمرو: كأنه الذى روى ابن داود عن الكشى توثيقه و ما فهمناه عن الكشى بعد تمامه لا يدل على التوثيق.

قوله عليه السلام: كل شىء ما عدا القبل بعينه قال الفاضل التستري رحمه الله: فى الدلاله على تمام المدعى - و هو الحرمه و الحل - يحتاج إلى عناية كما تقدم. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٨

[الحديث ١٠]

١٠ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَرْأَةَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ وَ هِيَ حَائِضٌ قَالَ لَا بَأْسَ إِذَا اجْتَنَبَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ.

[الحديث ١١]

١١ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ

و أقول: أجمع العلماء كافه على تحريم وطئ الحائض قبلا، بل صرح جمع من الأصحاب بكفر مستحله ما لم يدع شبهه محتمله، ولا ريب فى فسق الواطئ و وجوب تعزيره.

و اتفق العلماء أيضا على جواز الاستمتاع من الحائض بما فوق السره و ما تحت الركبه. و اختلفوا فيما بينهما خلا موضع الدم، فذهب الأكثر إلى الجواز و قال المرتضى رحمه الله: لا يحل الاستمتاع منها إلا بما فوق المثزر، و منه الوطء فى الدبر.

الحديث العاشر: موثق أو حسن أيضا.

قوله عليه السلام: لا بأس إذا اجتنب ذلك الموضع قال الشيخ البهائى رحمه الله: لا يبعد أن يكون الإشاره بذلك الموضع إلى الدبر، لأن السؤال إنما وقع عن الإصابه فيما دون الفرج، و التأسيس خير من التأكيد، و الإفاده خير من الإعادة. انتهى. و لا يخفى بعده.

الحديث الحادى عشر: موثق أو حسن.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٩

فِي الْحَائِضِ مَا يَحِلُّ لِرُؤُوجِهَا مِنْهَا قَالَ تَتَرَّرُ بِإِزَارٍ إِلَى الرُّكْبَتَيْنِ وَ تُخْرِجُ سُرَّتَهَا ثُمَّ لَهُ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ.

[الحديث ١٢]

١٢ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَاطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَيِّدِ الْمَأْخَمِرِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنِ الْحَائِضِ مَا يَحِلُّ لِرُؤُوجِهَا مِنْهَا قَالَ تَتَرَّرُ بِإِزَارٍ إِلَى الرُّكْبَتَيْنِ وَ تُخْرِجُ سَاقَهَا وَ لَهُ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ.

[الحديث ١٣]

١٣ عَنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عِيَامِرٍ عَنْ حَجَّاجِ الْخَشَّابِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْحَائِضِ وَ النِّفْسَاءِ مَا يَحِلُّ لِرُؤُوجِهَا مِنْهَا فَقَالَ تَلْبَسُ دِرْعًا ثُمَّ تَضْطَجِعُ مَعَهُ.

فَلَا تَنَافَى بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا لِأَنَّ هَذِهِ نَحْمِلُهَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَ تِلْكَ عَلَى ارْتِفَاعِ الْحَظْرِ عَمَّنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَرَدَتْ لِلتَّفَقُّهِ لِأَنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِمَذَاهِبِ كَثِيرٍ مِنَ الْعَامَّةِ

و رواه الصدوق فى الصحيح عن عبيد الله بن على الحلبي.

قوله عليه السلام: ثم له ما فوق الإزار أى: السره فصاعدا، و إنما لم يتعرض للساقين لعدم الاعتداد بالانتفاع بهما، أو المراد غير الإزار، أو المراد ظهر الإزار، و الأول أظهر.

الحديث الثاني عشر: موثق.

الحديث الثالث عشر: موثق أيضا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٠

[الحديث ١٤]

١٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا لِلرَّجُلِ مِنَ الْحَائِضِ قَالَ مَا بَيْنَ الْفَخَذَيْنِ.

[الحديث ١٥]

١٥ عَنْهُ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا لِلرَّجُلِ مِنَ الْحَائِضِ قَالَ مَا بَيْنَ أَلْيَتَيْهَا وَ لَا يُوقَبُ

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان حجاج هو ابن رفاعه الذي نقل توثيقه عن ابن العباس. انتهى.

و في الصحاح: درع المرأة قميصها.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

و لا يستبعد أن يكون إسماعيل بن عبد الخالق بن عبد ربه و يحتمل أن يكون إسماعيل بن سهل.

و الظاهر أن ما بين الفخذين لا يشمل الدبر فإنه بين الأليتين.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: و لا يوقب ظاهره النهى عن وطئ الدبر أيضا.

و في النهاية: الوقوب الإدخال في كل شئ ء.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢١

[الحديث ١٦]

١٦ وَبِهَذَا الْأَسْمَاءُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ وَ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمْتَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ مَا يَحِلُّ لَهُ مِنَ الطَّامِثِ قَالَ لَا شَيْءٌ حَتَّى تَطْهَرَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَعْنَاهُ لَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ وَإِنْ كَانَ يَحِلُّ لَهُ مَا عَدَاهُ كَمَا تَضَمَّنَتْهُ الْأَخْبَارُ الْأَوَّلَةُ ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ أَقَلُّ أَيَّامِ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ وَ أَكْثَرُهَا عَشْرَةٌ وَ أَوْسَطُهَا مَا بَيْنَ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ١٧]

١٧ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشِيمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضْرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ

الحديث السادس عشر: موثق.

قوله رحمه الله: و بهذا الإسناد قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه أراد ما تقدم عند قوله " و لا يحل لها الصيام".

أقول: و يمكن حمل الخبر على الكراهة، و لعله أظهر من حمل الشيخ رحمه الله.

الحديث الثامن عشر: مجهول.

و الحكمان إجماعيان.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٢

الرُّضَاعُ عَنْ أَذْنَى مَا يَكُونُ مِنَ الْحَيْضِ قَالَ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ وَ أَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ أَذْنَى مَا يَكُونُ مِنَ الْحَيْضِ فَقَالَ أَذْنَاهُ ثَلَاثَةٌ وَ أَبْعَدُهُ عَشْرَةٌ.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَفْطِينَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ أَذْنَى الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ وَ أَفْصَاهُ عَشْرَةٌ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِوَنٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الرُّبَيْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَقَلُّ مَا يَكُونُ الْحَيْضُ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ وَ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ قَبْلَ عَشْرِهِ أَيَّامٍ فَهِيَ مِنَ الْحَيْضِ الْأَوَّلَى وَ إِذَا رَأَتْهُ بَعْدَ عَشْرِهِ أَيَّامٍ فَهُوَ مِنْ حَيْضِهِ الْآخَرَى مُسْتَقْبَلِهِ.

[الحدِيث ٢١]

٢١ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ زِيَادِ الْخَزَّازِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُسِيءِ تَحَاضُّهِ كَيْفَ تَضَعُ إِذَا رَأَتِ الدَّمَ

الحدِيث التاسع عشر: مجهول كالصحيح.

الحدِيث العشرون: صحيح.

الحدِيث الحادى والعشرون: موثق.

قوله عليه السلام: فهى من الحيضه الأولى يمكن أن يكون مبدأ العشره أول الحيض، و مبدأ العشره الثانيه منتهاه، و أن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٣

وَ إِذَا رَأَتِ الصُّفْرَةَ وَ كَمْ تَدْعُ الصَّلَاةَ فَقَالَ أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ وَ أَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ وَ تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ.

[الحدِيث ٢٢]

٢٢ فَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَكُونُ الْحَيْضُ ثَمَانٍ وَ أَذْنَى مَا يَكُونُ مِنْهُ ثَلَاثَةٌ.

فَهَذَا الْحَدِيثُ شَاذٌ أَجْمَعَتِ الْعِصَابَةُ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ وَ لَوْ صَحَّ كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهَا أَنْ لَا تَحِيضَ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَحَاضَتْ وَ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ حَتَّى لَا يَتَمَيَّزَ لَهَا دَمُ الْحَيْضِ مِنْ دَمِ الْاسْتِحَاضَةِ فَإِنَّ أَكْثَرَ مَا تَحْتَسِبُ بِهِ مِنْ أَيَّامِ الْحَيْضِ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حَسَبَ مَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهَا قَبْلَ اسْتِمْرَارِ الدَّمِ وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

يكون مبدأهما فى الموضوعين مبدأ الحيض، فالمراد بكونها من الحيضه الثانيه أنها من مقدماتها، لا أنها يحكم عليها أنها حيض، و أن يكون مبدأهما منتهاه.

فالمراد بكونهما من الحيضه الأولى أنها منها، أو من توابعها التى نشأت منها، و الله يعلم.

الحدِيث الثانى والعشرون: موثق أيضا.

قوله عليه السلام: و تجمع بين الصلاتين أى: مع الزيادة

على العشرة، أو كونه أقل من الثلاثة و كون الدم كثيرا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٤

[الحديث ٢٣]

٢٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يَكُونُ الْقُرْءُ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرِهِ فَمَا زَادَ أَقَلُّ مَا يَكُونُ عَشْرَهُ مِنْ حِينَ تَطْهَرُ إِلَى أَنْ تَرَى الدَّمَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ مَتَى رَأَتِ الْمَرْأَةُ الدَّمَ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِحَيْضٍ وَ عَلَيْهَا أَنْ تَقْضِيَ مَا تَرَكَتْ مِنَ الصَّلَاةِ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ وَ هُوَ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ أَقَلَّ أَيَّامِ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ وَ أَكْثَرُهُ

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

قوله رحمه الله: فهذا الحديث شاذ قال الشيخ البهائي رحمه الله: الأولى الحمل على أن مراده عليه السلام أن الحيض أكثر ما يعترى النساء ثمانية أيام، و أقل ما يعتريهن ثلاثة، أى أكثر النساء حيضهن ثمانية أيام و أقلهن ثلاثة.

قوله رحمه الله: و لو صح قال الفاضل التستري رحمه الله: كان المعنى لو صح أنه من الإمام لصحه هذا الكلام بعد الاعتراف بصحه السند، إذ الثقة لا يغلط و لا ينسى، و إلا فالظاهر فى السند أنه معتبر. و يحتمل أن يراد الأكثر بحسب الغالب.

قوله رحمه الله: إن المرأه إذا كان قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه بعد، اللهم إلا أن يكون مراده أن هذا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٥

عَشْرَهُ أَيَّامٌ ثَبَتَ أَنَّ مَا يَنْقُصُ عَنِ الثَّلَاثَةِ وَ يَزِيدُ عَلَى الْعَشْرَةِ لَيْسَ مِنْهُ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْحَيْضِ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ يَلْزَمُهَا الصَّلَاةَ وَ الصَّوْمَ وَ عَلَيْهَا فَضَاءُ الصَّلَاةِ وَ يُؤَيَّدُ ذَلِكَ

[الحديث ٢٤]

٢٤ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَدْنَى الطَّهْرِ عَشْرَةٌ أَيَّامٌ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ أَوَّلَ مَا تَحِيضُ رُبَّمَا كَانَتْ كَثِيرَةَ الدَّمِّ فَيَكُونُ حَيْضُهَا عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَلَا تَزَالُ كُلَّمَا كَبُرَتْ نَقَصَتْ حَتَّى تَزْجَعَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِذَا رَجَعَتْ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا وَلَا يَكُونُ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِذَا رَأَتِ الْمَرْأَةُ الدَّمَ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا تَرَكَتِ الصَّلَاةَ فَإِنْ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَهِيَ حَائِضٌ وَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ بَعْدَ مَا رَأَتْهُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ وَانْتَظَرَتْ مِنْ يَوْمِ رَأَتْ الدَّمَ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَإِنْ رَأَتْ فِي تِلْكَ الْعَشْرَةِ أَيَّامٍ مِنْ يَوْمِ رَأَتْ الدَّمَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ حَتَّى يَتِمَّ لَهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَذَلِكَ الَّذِي رَأَتْهُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ مَعَ هَذَا الَّذِي رَأَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْعَشْرَةِ هُوَ مِنَ الْحَيْضِ وَإِنْ مَرَّ بِهَا مِنْ يَوْمِ رَأَتْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَلَمْ تَرَ الدَّمَ فَذَلِكَ الْيَوْمُ وَالْيَوْمَانِ الَّذِي رَأَتْهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْحَيْضِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ عِلَّةٍ إِمَّا مِنْ قَرْحِهِ فِي الْجَوْفِ وَإِمَّا مِنْ

وقع جوابا عما سئل عن امرأه كانت عاداتها ثمانية و استمر بها الدم.

الحديث الرابع والعشرون: صحيح أيضا.

قوله عليه السلام: فما زاد أقل قال الفاضل التستري رحمه الله: كان المعنى [المراد] أن الطهر لا يكون

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٦

الْجَوْفِ فَعَلَيْهَا أَنْ تُعِيدَ الصَّلَاةَ تِلْكَ الْيَوْمَيْنِ الَّتِي تَرَكَتْهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَائِضًا فَيَجِبُ أَنْ تَقْضِيَ مَا تَرَكَتْ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ وَإِنْ تَمَّ لَهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَهُوَ مِنَ

أقل من عشره و يزيد على العشره، و ابتداء العشره من حين الطهاره و الانقطاع

الكلية، و انتهاءه حين الرؤيه من غير أن يكون للأوسط دخل في الابتداء و الانتهاء و إن حصل نقاء في أواسط ما عند الابتداء و شدة انصباب دم في أواسط ما إليه الانتهاء.

و قال الشيخ البهائي رحمه الله: الفاء في قوله عليه السلام " فما زاد " فصيحته أى: فالقرء ما زاد. و يمكن جعل " ما زاد " مبتدأ و " أقل " مبتدأ ثانيا و " عشره " خبره، و الجملة خبر المبتدأ الأول.

و قال في الحبل المتين: قوله عليه السلام " فما زاد " المتبادر منه أن المراد أنه لا يكون أقل من عشره فصاعدا، و هو لا يخلو من إشكال بحسب المعنى، فلعل التقدير: فالقرء و ما زاد، على أن تكون الفاء فصيحته، أى: إذا كان كذلك فالقرء ما زاد على أقل من عشره.

و قوله عليه السلام " أقل ما يكون عشره " لعله إنما ذكر عليه السلام للتوضيح و رفع ما عساه يتوهم من أن المراد بالقرء معناه الآخر، و لفظه " يكون " تامه و " عشره " بالرفع خبر " أقل ". انتهى.

و قال بعض المحققين: لا- يبعد أن يكون قوله " فما زاد " كلاما منقطعا عن السابق لا مطلقا، بل ليس متعلقا بالأقل من عشره، فيكون " أقل " خبرا لـ " ما "، و المعنى: إن الذى يزيد على الأقل من العشره أقله عشره، لأن الزيادة لها مراتب و العشره أقلها.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٧

الْحَيْضُ وَ هُوَ أَذْنَى الْحَيْضِ وَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا الْقَضَاءُ وَ لَا يَكُونُ الطُّهْرُ أَقَلَّ مِنْ عَشْرِهِ أَيَّامٍ فَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ وَ كَانَ حَيْضُهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ انْقَطَعَ الدَّمُ اغْتَسَلَتْ وَ صَلَّتْ فَإِنْ رَأَتْ بَعْدَ ذَلِكَ الدَّمَ وَ لَمْ يَتِمَّ لَهَا مِنْ يَوْمِ طَهْرَتِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَذَلِكَ مِنَ الْحَيْضِ تَدْعُ

الصَّلَاةَ فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ أَوَّلَ مَا رَأَتْهُ الثَّانِي الَّذِي رَأَتْهُ تَمَامَ العَشْرَةِ أَيَّامَ وَ دَامَ عَلَيْهَا عَدَّتْ مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ الدَّمَ الْأَوَّلَ وَ الثَّانِي عَشْرَةَ أَيَّامٌ ثُمَّ هِيَ الْمُسْتَحَاضَةُ تَعْمَلُ مَا تَعْمَلُهُ الْمُسْتَحَاضَةُ وَ قَالَ كَلَّمَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا مِنْ صُفْرِهِ أَوْ حُمْرِهِ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ وَ كَلَّمَا رَأَتْهُ بَعْدَ أَيَّامِ حَيْضِهَا فَلَيْسَ مِنَ الْحَيْضِ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ قَبْلَ وَقْتِ حَيْضِهَا قَالَ فَلْتَدْعِ الصَّلَاةَ فَإِنَّهُ رَبَّمَا تَعَجَّلَ بِهَا

قوله عليه السلام: من حين تطهر ربما يكون لرفع توهم أن العشرة من حين انقضاء أقل الحيض أو أكثره من دون أيام الاستظهار.
الحديث الخامس و العشرون: مرسل.

قال الفاضل التستري رحمه الله في مرار: كأنه بالراء المهملة أولاً و أخيراً مع تشديد الأول كما صحح في الخلاصه.

قوله عليه السلام: تركت الصلاة لا خلاف في أن ذات العادة الوقتية تترك العبادة بمجرد رؤيه الدم إذا رأت في أيام عاداتها.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٨

الْوَقْتُ فَإِذَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ أَيَّامِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهِنَّ فَلْتَرَبِّصْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ

قوله عليه السلام: من يوم رأت الدم يوماً أو يومين النشر على خلاف ترتيب اللف، فإن اليوم على تقدير اليومين، و اليومين على تقدير اليوم المذكور سابقاً.

ثم اعلم أنه اختلف الأصحاب في اشتراط التوالى في الأيام الثلاثة، فقال الشيخ رحمه الله في الجمل: أقله ثلاثة أيام متواليات، و هو اختيار المرتضى و ابن بابويه.

و قال في النهاية: إن رأت يوماً أو يومين ثم رأت قبل انقضاء العشره ما يتم به ثلاثة فهو حيض. و إن لم تر حتى يمضى عشره فليس بحيض.

و احتج عليه بهذه الروايه، و ردها الأكثر بالإرسال.

و يظهر من روض الجنان أنه على القول بعدم اشتراط التوالى لو رأت الأول و الخامس و العاشر فالثلاثه حيض لا غير. و مقتضاه أن أيام النقاء طهر. و هو مشكل لأن الطهر لا يكون أقل من عشره إجماعاً.

و أيضاً فقد صرح المحقق فى المعبر و العلامه فى المنتهى و غيرهما من الأصحاب بأنها لو رأت ثلاثه ثم رأت العاشر كانت الأيام الأربعة و ما بينها من

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٩

مَا تَمْضَى أَيَّامُهَا فَإِذَا تَرَبَّصْتَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَلَمْ يَنْقَطِعِ الدَّمُ عَنْهَا فَلْتَصْنَعِ كَمَا تَصْنَعُ الْمُشْتَحَاضَةُ

أيام النقاء حيضا، و الحكم فى المسألتين واحد.

و اختلف الأصحاب فى المعنى المراد من التوالى، فظاهر الأكثر الاكتفاء فيه برؤيه الدم فى كل يوم من الأيام الثلاثه وقتا ما عملا بالعموم. و قيل: يشترط اتصاله فى مجموع الثلاثه الأيام، و رجح بعض المتأخرين اعتبار حصوله فى أول الأول و آخر الآخر و فى أى جزء كان من الوسط. و فى الخبر إجمال، و فى الأحكام إشكال.

قوله عليه السلام: من يوم طهرت أى: من آخر يوم كانت طاهره قبل الحيض، أو آخر جزء من طهرها السابق أو المراد يتم لها من يوم طهرت مع ما رأت من الدم قبله عشره، فالمراد حصول تتمه العشره من ذلك اليوم.

و كذا فى قوله عليه السلام بعد ذلك " تمام العشره " أى: تتمه العشره مع الدم السابق و النقاء المتخلل.

و قوله عليه السلام " الثانى " كأنه صفة الدم، و فيه تشويش نشأ من تغيير الشيخ رحمه الله. و فى الكافى هكذا: فإن رأت الدم من أول ما رأت الثانى و إنه تمام العشره أيام.

الظاهر أنها ذات عاده كما يظهر من أول الخبر، و حمل على ما إذا صادف الدم الثاني جزءاً من العاده، و يشكل حينئذ الحكم بكون العشره مطلقاً حيضاً،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٠

[الحديث ٢٦]

٢٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا رَأَتِ الْمَرْأَةُ الدَّمَ قَبْلَ عَشْرِهِ أَيَّامٍ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضَةِ الْأُولَى وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْعَشْرِ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَنْبَغِي لِلْحَيَاضِ أَنْ تَتَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ عِنْدَ أَوْقَاتِهَا وَتَجْلِسَ نَاحِيَهُ مِنْ مُصَيِّمَاتِهَا فَتَحْمِدَ اللَّهَ وَتُكَبِّرَهُ وَتُهَلِّلَهُ وَتُسَبِّحَهُ بِمِقْدَارِ زَمَانِ صَلَاتِهَا فِي وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ

[الحديث ٢٧]

٢٧ فَأَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَمَارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ يَنْبَغِي لِلْحَائِضِ أَنْ تَتَوَضَّأَ عِنْدَ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ ثُمَّ تَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ فَتَذْكُرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِمِقْدَارِ مَا

إلا- أن يحمل على كون عاداتها عشره، و يمكن حملها على غير ذات العاده، أو على أنها تعمل عمل الحيض إلى العشره استظهاراً، كما ذهب إليه المرتضى رحمه، و الله يعلم.

الحديث السادس و العشرون: موثق.

و يدل على الاستظهار بثلاثة أيام، و حمل على ما إذا كانت عاداتها سبعة أو أقل.

الحديث السابع و العشرون: حسن.

قوله رحمه الله: فى كل وقت صلاه فى المقنعه: فى وقت كل صلاه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣١

كَأَنْتِ تُصَلِّينَ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ طَامِثًا فَلَا تَحِلُّ لَهَا الصَّلَاةُ وَعَلَيْهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ عِنْدَ وَقْتِ كُلِّ صِلَامَةٍ ثُمَّ تَقْعُدَ فِي مَوْضِعٍ طَاهِرٍ فَتَذْكُرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَ تُسَبِّحَهُ وَ تُهَلِّلَهُ وَ تَحْمَدَهُ بِمِقْدَارِ صَلَاتِهَا ثُمَّ تَفْرُغُ لِحَاجَتِهَا.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَيْسَ عَلَيْهَا إِذَا طَهَّرَتْ قَضَاءَ شَيْءٍ تَرَكَتُهُ مِنَ الصَّلَاةِ لَكِنَّ عَلَيْهَا قَضَاءَ مَا تَرَكَتُهُ مِنَ الصِّيَامِ

[الحديث ٢٩]

٢٩ فَأَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبَانَ

الحديث الثامن والعشرون: حسن أيضا.

و ذكر الصدوق رحمه الله في الصحيح عن عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر عن أبيه عليه السلام أن ميمونه كانت تقول: إن النبي صلى الله عليه وآله كان يأمرني إذا كنت حائضا أن أتزر بثوب ثم اضطجع معه في الفراش، و كانت نساء النبي صلى الله عليه وآله لا يقضين الصلاة إذا حضن، لكن يتحشين حين يدخل وقت الصلاة و يتوضين ثم يجلسن قريبا من المسجد فيذكرن الله عز و جل.

الحديث التاسع والعشرون: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٢

عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالََا الْحَائِضُ تَقْضِي الصِّيَامَ وَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ حَمْرَةَ الْعَلَوِيِّ

قوله عليه السلام: و عليها أن تتوضأ المشهور الاستحباب، و نقل عن ابن بابويه الوجوب لحسنه زراره، و هو مع عدم صراحته في الوجوب محمول على الاستحباب جمعا بين الأدله.

و لو لم تتمكن من الوضوء ففي مشروعيه التيمم لها قولان، أظهرهما: العدم.

قوله عليه السلام: ثم تفرغ لحاجتها قال في المنتقى: ينبغي أن يراد من اللام في "لحاجتها" معنى "إلى" لينتظم مع المعنى

المناسب هنا، لتفرغ و هو تقصد، لأنه أحد معانيه، ففي القاموس فرغ إليه قصد. انتهى.

و أقول: الفراغ بمعنى القصد جاء متعديا باللام أيضا.

قال في القاموس: فرغ له و إليه قصده.

و يمكن أن يكون الفراغ بمعناه المشهور و

اللام سببيه، و أن يكون تفرغ فحذفت منه إحدى التائين، يقال: تفرغ أى تخلى من الشغل.

الحديث الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٣

عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي غَالِبِ الزُّرَّارِيِّ وَ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْحَائِضُ تَقْضِي الصَّلَاةَ قَالَ لَا قُلْتُ تَقْضِي الصَّوْمَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ مَنْ أَيْنَ جَاءَ هَذَا قَالَ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ قَاسَ إِيْلَيْسُ.

[الحديث ٣١]

٣١ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ قَضَاءِ الْحَائِضِ الصَّلَاةَ ثُمَّ تَقْضِي الصَّيَامَ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَقْضِيَ الصَّلَاةَ وَ عَلَيْهَا أَنْ تَقْضِيَ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص كَانَ يَأْمُرُ بِذَلِكَ فَاطْمَعَهُ وَ كَانَتْ تَأْمُرُ بِذَلِكَ الْمُؤْمِنَاتِ

الحديث الحادى و الثلاثون: ضعيف أيضا.

قوله رحمه الله: عن على بن إبراهيم قال الفاضل التستري رحمه الله: هذا السند أعلى، لأن الواسطه بين المفيد و بين على واحد، بخلاف السند الأخير، فإن الواسطه فيه اثنتان.

و قال أيضا فى أبى غالب: اسمه أحمد بن محمد بن سليمان، و وثق و حكى فيه أنه كان شيخ أصحابنا.

و قال أيضا فى الحسن بن راشد: كأنه الذى حكاه ابن داود عند الحسن بن راشد، و بالجملة لا أعرفه بتوثيق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٤

قَالَ الشَّيْخُ أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا أَرَادَتِ الطَّهَّارَةَ بِالْغُسْلِ فَعَلَيْهَا أَنْ تَسْتَبْرِئَ بِقُطْنِهِ تَحْتَمِلُهَا ثُمَّ تُخْرِجُهَا فَإِنْ خَرَجَ عَلَيْهَا دَمٌ فَهِيَ بَعْدُ حَائِضٌ فَلْتَشْرُكِ الْغُسْلَ حَتَّى

تَنَقَّى وَ إِنْ خَرَجَتْ نَقِيَّةً مِنَ الدَّمِ فَلتَغْسِلُ فَرْجَهَا ثُمَّ تَتَوَضَّأُ وَضُوءَ الصَّلَاةِ وَ تَبْدَأُ بِالمُضْمَضَةِ وَ الِاسْتِنْشَاقِ ثُمَّ تَغْسِلُ وَجْهَهَا وَ يَدَيْهَا وَ تَمْسُحُ بِرَأْسِهَا وَ ظَاهِرِ قَدَمَيْهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ فَتَبْدَأُ بِغَسْلِ رَأْسِهَا ثُمَّ جَانِبَيْهَا الْأَيْمَنِ ثُمَّ جَانِبَيْهَا الْأَيْسَرِ فَإِنْ تَرَكَتِ المُضْمَضَةَ وَ الِاسْتِنْشَاقَ فِي وَضُوءِهَا لَمْ تَخْرُجْ بِذَلِكَ

[الحديث ٣٢]

٣٢ فَأَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا أَرَادَتْ

الحديث الثاني و الثلاثون: حسن.

قوله عليه السلام: إن رسول الله صلى الله عليه و آله كان يأمر كان المراد أنه صلى الله عليه و آله كان يأمر فاطمه عليها السلام بأن تأمر النساء المؤمنات بذلك، لأنه قد ورد في الأخبار الكثيره أنها عليها السلام كانت كالحوريه لا ترى الدم، و في آخر الخبر إيماء إليه على نسخه " كانت " .

قوله رحمه الله: ثم تتوضأ و وضوء الصلاة قال الفاضل التستري رحمه الله: ليس هذه العبارة هنا في أن هذا وضوء تقصد به استباحة الصلاة، و يصح به دخول الصلاة مع عدم قصد الاستباحة.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٥

الْحَائِضُ أَنْ تَغْتَسِلَ فَلتَشُدُّ قُطْنَةً فَإِنْ خَرَجَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الدَّمِ فَلَا تَغْتَسِلُ وَ إِنْ لَمْ تَرَ شَيْئًا فَلتَغْتَسِلُ وَ إِنْ رَأَتْ بَعْدَ ذَلِكَ صُفْرَةً فَلتَتَوَضَّأُ وَ لَتُصَلِّ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الطَّاطِرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ سُرْحَيْلِ الْكِنْدِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ لَهُ كَيْفَ تَعْرِفُ الطَّامِثُ طُهْرَهَا قَالَ تَعْتَمِدُ بِرِجْلِهَا الْيُسْرَى عَلَى الْحَائِطِ وَ تَشُدُّ خِلْفَ الْكُرْسِيِّ بِيَدِهَا الْيُمْنَى فَإِنْ كَانَ مِثْلُ رَأْسِ

الحديث الثاني و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: و إن رأت بعد ذلك صفره هذا شامل لما كان في العاده أو بعدها في العشرة، و حمل على ما بعد العاده و بعد الاستظهار، و إنما

لم يذكر الغسل لأن الغالب مع الصفرة القله، أو المراد بصفرة صفرة قليلة.

الحديث الثالث و الثلاثون: ضعيف.

و شرحيل بالشين المعجمه المضمومه و الراء المهمله المفتوحه و الحاء المهمله الساكنه و الباء الموحده المكسوره بعدها ياء ساكنه، و الظاهر تصحيحه هكذا كما صحح ابن داود.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: لا أعرفه بتوثيق. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٦

الدُّبَابِ خَرَجَ عَلَى الْكُرْسُفِ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ الْمَرْأَةُ تَرَى الطُّهْرَ وَ تَرَى الصُّفْرَةَ أَوْ الشَّيْءَ فَلَا تَدْرِي أَطَهَّرَتْ أَمْ لَا قَالَ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلْتَنْقُمِ فَلْتَلِصِقِي بطنِهَا إِلَى حَائِطٍ وَ تَرْفَعِي رِجْلَهَا عَلَى حَائِطٍ كَمَا رَأَيْتِ الْكَلْبَ يَضِيعُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبُولَ ثُمَّ تَسْتَدْخِلُ الْكُرْسُفَ فَإِذَا كَانَ ثَمَّةَ مِنَ الدَّمِ مِثْلَ رَأْسِ الدُّبَابِ خَرَجَ فَإِنْ خَرَجَ دَمٌ فَلَمْ تَطْهُرِي وَ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ فَقَدْ طَهَّرْتِ.

هَذَا إِذَا كَانَ مَا بَيْنَ الْأَيَّامِ الْقَلِيلَةِ مِنْ أَيَّامِ الْحَيْضِ إِلَى الْأَيَّامِ الْكَثِيرَةِ مِنْهُ فَأَمَّا

و استعمال اليمنى فى الفرج مخالف لسائر الأخبار، و لعله لنوع من الضروره إذ استعمال اليمنى حيثنذ أسهل، و لا يبعد كونه تصحيحا.

قوله عليه السلام: خرج عن الكرسف يمكن أن يكون "خرج" جزء الشرط، و أن يكون الجزاء محذوفا، و الخبر الآتى يؤيد الأول، فتدبر.

الحديث الرابع و الثلاثون: موثق.

قوله عليه السلام: فإن خرج دم فلم تطهر مقتضاه عدم الطهاره و لو كان أصفر، و كان لهذا قال الشيخ "هذا إذا كان" إلى آخره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٧

إِذَا زَادَ عَلَى عَشْرِهِ فَإِنْ خَرَجَ الدَّمُ فَقَدْ انْقَضَى أَيَّامُ حَيْضِهَا حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ- وَ أَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ وُجُوبِ تَقْدِيمِ الوُضُوءِ عَلَى الغُسلِ فَقَدْ بَيَّنَّا فِيهِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الأَغْسَالِ يَسْبِقُ مَعَهُ فَرُضُ الوُضُوءِ إِلَّا غُسلُ الجَنَابَةِ وَ فِي ذِكْرِهِ هُنَاكَ كِفَايَةُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى وَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ حَدِيثِ المَضْمَضَةِ وَ الاستِنْسَاقِ فَإِنَّمَا هُوَ سُنَّةٌ فَقَدْ مَضَى ذِكْرُ ذَلِكَ فِي بَابِ الطَّهَارَةِ وَ قَوْلُهُ فِي تَرْتِيبِ الغُسلِ فَقَدْ مَضَى أَيْضاً فِي بَابِ غُسلِ الجَنَابَةِ وَ فِيهِ بَيَانٌ وَ كِفَايَةُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَاناً

[الحديث ٣٥]

٣٥ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَلِيٍّ الحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ع قَالَ غُسلُ الجَنَابَةِ وَ الحَيْضِ وَاحِدٌ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَسيْبَاطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمِ الأَحْمَرِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ أَعَلَيْهَا غُسلٌ مِثْلُ غُسلِ الجُنْبِ قَالَ نَعَمْ

قوله رحمه الله: فقد مضى أيضا كان ما تقدم مخصوص ببيان غسل الجنابه، فالتعدى منه قياس.

قوله رحمه الله: و يزيد ذلك بيانا كأنه حملة على الاتحاد في الكيفية، و ربما يمنع فهم ذلك لما ذكرنا من الاحتمالات.

الحديث الخامس و الثلاثون: موثق أيضا.

الحديث السادس و الثلاثون: موثق أيضا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٨

يَعْنِي الحَائِضَ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الحَسَنِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَيْدِ بْنِ صِدْقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ع قَالَ سِئِلَ عَنِ التِّيْمَمِ مِنَ الوُضُوءِ وَ مِنَ الجَنَابَةِ وَ مِنَ الحَيْضِ لِلنِّسَاءِ سِوَاءَ مَا قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ع عَنْ أَبِيهِ- عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ لَمَّا تَنَقَّضُ المَرْأَةُ شَعْرَهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الجَنَابَةِ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ مَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ حَائِضٌ عَلَى عِلْمٍ بِحَالِهَا أَثِمَ قَدْ ذَكَرْنَا مَا وَرَدَ فِي حَظْرِ وَطْءِ الْحَائِضِ وَ مَنْ فَعَلَ
مَحْظُورًا فَقَدْ أَثِمَ بِلَا خِلَافٍ

الحديث السابع و الثلاثون: موثق أيضا.

قال الفاضل التستري رحمه الله: في دلالة على المدعى شىء، و كذا الآتى، و لعله ذكرهما من غير قصد الاستدلال على المدعى المتقدم. انتهى.

قوله: من الوضوء لعل " من " في المواضع بمعنى " عن " .

الحديث الثامن و الثلاثون: موثق أيضا.

و محمد بن يحيى هو الخزاز، لأنه الراوى عن غياث، و هو ثقة.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٩

ثُمَّ قَالَ وَ عَلَيْهِ أَنْ يُكْفَرَ إِنْ كَانَ وَطْؤُهُ فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ بِدِينَارٍ قِيمَتُهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ فَضَّهُ وَ إِنْ كَانَ فِي وَسْطِهِ كَفَّرَ بِنِصْفِ دِينَارٍ وَ إِنْ
كَانَ فِي آخِرِهِ كَفَّرَ بِرُبْعِ دِينَارٍ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ

قوله رحمه الله: و عليه أن يكفر اختلف الأصحاب فى وجوب الكفاره و استحبابها، فالأكثر على الوجوب و ذهب الشيخ فى النهايه و المحقق فى المعتبر إلى الاستحباب، و هو قوى إذ به يجمع بين الأخبار المختلفه من غير طرح للروايات المعتبره، أو حملها على المعانى البعيده مع موافقتها للأصل.

ثم المشهور فى الكفاره التفصيل المذكور، و ذهب

الصدوق في المقنع إلى أنها بقدر شيع مسكين.

و اعلم أن المشهور أن الأول و الوسط و الآخر مختلف بحسب العاده، و ذهب الراوندى إلى أنها تعتبر بالنسبه إلى العشره، فعنده قد يخلو بعض العادات عن الوسط و الآخر، و نسب إلى الراوندى أنه جمع بين الأخبار بالحمل على المضطر و غيره و الشاب و غيره.

و قال السيد رحمه الله في الانتصار: يمكن أن يكون الوجه في ترتيب هذه

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٠

[الحديث ٣٩]

٣٩ ما أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَتَّانٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَمَّنْ أَتَى امْرَأَتَهُ وَ هِيَ طَامِثٌ قَالَ يَتَّصِدُّ بِدِينَارٍ وَ يَسْتَعْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى.

هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَطْءُ فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ أَلَّا تَرَى إِلَى

[الحديث ٤٠]

٤٠ ما أَخْبَرَنِي بِهِ جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ وَ أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمْرَانَ الْحَلَبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ أَتَى حَائِضًا فَعَلَيْهِ نِصْفُ دِينَارٍ يَتَّصِدُّ بِهِ.

وَ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَطْءُ فِي وَسْطِ الْحَيْضِ

الكفاره أن الواطئ في أول الحيض لا- مشقه عليه في تركه الجماع لقرب عهده فغلظت كفارته، و في ترك الوطء في آخره مشقه شديده لتطاول عهده فكفارته أنقص، و كفاره الوطء في نصفه متوسطه.

الحديث التاسع و الثلاثون: صحيح على الظاهر.

إذ حفص مشترك، و الظاهر أنه ابن البختری الثقه.

الحديث الأربعون: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤١

٤١ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ مَا عَلَيْهِ قَالَ يَتَصَدَّقُ عَلَى مِسْكِينٍ بِقَدْرِ شِبَعِهِ.
الْمَعْنَى فِيهِ إِذَا كَانَ قِيمَتُهُ مَا يَبْلُغُ الْكُفَّارَةَ وَالَّذِي يَكْشِفُ عَنْ ذَلِكَ

الحديث الحادى و الأربعون: موثق أيضا.

و يمكن حمله على من لم يجد الكفاره كما يومى إليه خبر ابن فرقد.

و فى القاموس: الشبع بالفتح و كعب ضد الجوع، و الشبع بالكسر و كعب اسم ما أشبعك، و شبعه من الطعام بالضم قدر ما يشبع به مره.

قوله رحمه الله: و الذى يكشف

عن ذلك كان الكشف باعتبار اشتغال هذه الرواية على التصديق على عشرة مساكين، فلو كان على التعيين لكانا متنافيين، فلا بد من الحمل على القيمة ليرتفع التناقض، و يكون الاختلاف باعتبار القيمة.

و يرد عليه أنه يمكن الجمع بوجه آخر:

منها: ما ذكرنا سابقا من الحمل على عدم الوجدان.

و منها: الحمل على اختلاف مراتب الاستحباب.

و منها: الحمل على أن التصديق على عشرة مساكين يساوي سبع مساكين،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٢

[الحديث ٤٢]

٤٢ ما أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ أَبِيانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَتَى جَارِيَتَهُ وَ هِيَ طَامِثٌ قَالَ يَسْتَغْفِرُ رَبَّهُ قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ فَإِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ عَلَيْهِ نِصْفُ دِينَارٍ أَوْ دِينَارٌ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فَلْيَتَصَدَّقْ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ.

هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَطْءُ فِي آخِرِ الْحَيْضِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ أَوْ وَسَطِهِ لَمَا عَدَلَ عَنْ كَفَّارِهِ دِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ حَسَبَ مَا قَدَّمَناهُ وَ لَمَّا كَانَ آخِرَ الْحَيْضِ وَ رَأَى مَا يَلْزُمُهُ مِنَ الْكُفَّارَةِ الْأُولَى أَنْ يَفُضَّهُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ أَمْرُهُ بِبَدَلِكَ وَ الَّذِي يَفُضُّ عَلَى جَمِيعِ مَا قَدَّمَناهُ مِنَ التَّفَاصِيلِ

فإنه لم يذكر فى الخبر الثانى مقدار التصديق على كل مسكين، و إن كان لا يخلو من بعد.

و منها: ما اختاره الصدوق من أن يكون سبع مسكين و هو أقلها على الوجوب و ما زاد عليه على الاستحباب.

الحديث الثانى و الأربعون: موثق أو حسن.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل مقتضى هذه الرواية حمل ما تقدم على التقيه

و لا أقل على الاستحباب، خصوصا في حكاية التصدق على عشرة مساكين.

قوله رحمه الله: هذا محمول قال الفاضل التستري رحمه الله: إن كان هذا الذي يذكره مجرد احتمال

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٣

[الحديث ٤٣]

٤٣ ما رواه مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ دَاوُدَ بْنِ فَزْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي كَفَّارَةِ الطَّمْثِ أَنَّهُ يَتَّصِدُّ إِذَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ بِدِينَارٍ وَ فِي وَسْطِهِ نِصْفِ دِينَارٍ وَ فِي آخِرِهِ رُبْعِ دِينَارٍ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُكْفِّرُ قَالَ فَلْيَتَّصِدْ عَلَى مِسْكِينٍ وَاحِدٍ وَ إِلَّا اسْتَغْفَرَ اللَّهُ وَ لَا يَعُودُ فَإِنَّ الْإِسْتِغْفَارَ تَوْبَةٌ وَ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مَنْ لَمْ يَجِدِ السَّبِيلَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْكَفَّارَةِ.

فَأَمَّا مَا وَرَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَّاهَا مِثْلُ

[الحديث ٤٤]

٤٤ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ امْرَأَتُهُ وَ هِيَ طَامِثٌ قَالَ لَا يَلْتَمِسُ فِعْلَ ذَلِكَ فَقَدْ نَهَى اللَّهُ أَنْ يَقْرَبَهَا قُلْتُ فَإِنْ فَعَلَ أَعْلَيْهِ كَفَّارَةٌ قَالَ لَا أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى

محض، فلا- حجر في مجرد التجويز. و إن كان مقصوده تحتم هذا الاحتمال أو ظهوره، فأنت تعلم ما فيه، و أنه لا دليل يصلح لذلك فيما ذكره هنا. و الله أعلم.

و بالجملة إيجاب الكفارة بمثل هذه الأخبار التي لم تسلم عن المعارض مع قطع النظر عن تطرق الاحتمالات في غايه الإشكال في نظرنا. و الله أعلم.

الحديث الثالث و الأربعون: مرسل.

قال الفاضل التستري رحمه الله في الطيالسي: كأنه محمد بن خالد الطيالسي والد عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي، و محمد لا أعرفه بتوثيق.

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٤

[الحديث ٤٥]

٤٥ وَ مِثْلُ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عَنْ وَقُوعِ الرَّجُلِ عَلَى امْرَأَتِهِ وَ هِيَ طَامِثٌ خَطَأً قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ قَدْ عَصَى رَبَّهُ.

[الحديث ٤٦]

٤٦ وَ رَوَى أَيْضاً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَائِضِ يَأْتِيهَا زَوْجُهَا قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَ لَا يُعُودُ.

فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا حَائِضٌ فَأَمَّا مَعَ عِلْمِهِ بِبَدَلِكَ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْكُفَّارَةَ حَسَبَ مَا ذَكَرْنَا وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ لَا يُمَكِّنُ هَذَا التَّأْوِيلُ

الحديث الخامس و الأربعون: ضعيف.

الحديث السادس و الأربعون: موثق.

قوله رحمه الله: فهذه الأخبار محمولة لعل في هذا الحمل بعد، و يمكن حمل الكفارة على التقيه، لشهره الكفاره بينهم و إن اختلفوا في الوجوب و الاستحباب، و بعض التفاصيل المذكوره في أخبارهم و أقوالهم، و يومى إليها خبر عبد الملك.

و يمكن الجمع بالحمل على اختلاف مراتب الفضل و يكون الجميع على الاستحباب، و ربما يكون الاختلاف مؤيدا للاستحباب، كما ذكره فى المنتهى، و الله يعلم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٥

لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ مَحْمُولَةً عَلَى حَالِ النَّسِيَانِ لَمَا قَالُوا عِيسَى تَغْفِرُ رَبُّهُ مِمَّا فَعَلَ وَ لَا أَنَّهُ عَصَى رَبَّهُ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ عَصَى وَ لَمَّا الْحَثُّ عَلَى الْإِسْتِغْفَارِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَرَطَ فِي السُّؤَالِ عَنْهَا هَيْلٌ هِيَ طَامِثٌ أَمْ لَا مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ طَامِثًا لَحَرَّمَ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا فَبِهَذَا التَّفْرِيطِ كَانَ عَاصِيًا وَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِسْتِغْفَارُ لِأَنَّهُ

أَقْدَمَ عَلَى مَا لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ قِيحًا وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَنْ صِحِّهِ هَذَا التَّأْوِيلِ خَبْرٌ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ الْمُتَقَدِّمُ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبِيدِ اللَّهِ ع
عَنْ وَقُوعِ

قوله رحمه الله: على حال النسيان لم يقدم من الشيخ ذكر النسيان، و كأنه محمول على النسيان، فإن كلامه إنما كان في عدم العلم بكونها حائضا.

إلا أن يقال: مراده بعدم العلم النسيان أو ما يشمله، لكن التعليل في الجواب يأبى عنه في الجملة، و على أى حال لا يخلو كلامه من اضطراب.

قوله رحمه الله: فبهذا التفريط كان عاصيا قال الفاضل التستري رحمه الله: في هذا الحكم إشكال و لا نجده مستقيما.

و قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: العصيان يشكل، إذ ما كان واجبا عليه السؤال، غاية الأمر أنه كان مستحبا، و ترك الاستحباب ليس بعصيان و لا يوجب الاستغفار، إلا أن يقال: إنه يوجب استحبابا أو مبالغه.

و يمكن حمل الخبر على الجهل بالمسألة، و لما كان الجاهل غير معذور فأطلق عليه العصيان.

و فيه أيضا تأمل، فالأولى حمله على ظاهره و عدم إيجاب الكفاره، بل الاستغفار

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٦

الرَّجُلِ عَلَى امْرَأَتِهِ وَ هِيَ طَامِثٌ خَطَأً فَفَيَدَّ السُّؤَالَ بِأَنَّ وَقُوعَهُ عَلَيْهَا كَانَ فِي حَالِ الْخَطَا فَأَجَابَهُ ع لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ قَدْ عَصَى رَبَّهُ
وَ أَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي الْكِتَابِ مِنْ اعْتِبَارِ الْأَيَّامِ فِي الْفُرْقِ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَ الْأَوْسَطِ وَ الْأَخِيرِ فَلَا بُدَّ مِنْهُ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَكْثَرُ الْأَيَّامِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَ
قَالَ فِي أَوَّلِهِ دِينَارٌ وَ فِي وَسْطِهِ نِصْفُ دِينَارٍ وَ فِي آخِرِهِ رُبْعُ دِينَارٍ فَلَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ يَتَمَيَّزُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ عَنِ الْآخَرِ وَ لَا
يَتَمَيَّزُ إِلَّا بِمَا ذَكَرَهُ

بَأَنْ تَصِيرَ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ حَسَبَ مَا بَيَّنَّهُ ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا انْقَطَعَ دَمُ الْحَيْضِ عَنِ الْمَرْأَةِ وَ أَرَادَ زَوْجُهَا جِمَاعَهَا فَالْأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَتْرُكَهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ ثُمَّ يُجَامِعَهَا فَإِنْ عَلَبَتْهُ الشَّهْوَةُ وَ شَقَّ

فقط و استحباب الكفاره، و اختلاف الأخبار دليل عليه، خصوصا مع صحه دليل عدم الإيجاب مع الأصل و عدم صحه أخبار الإيجاب، و الله يعلم.

قوله رحمه الله: كان في حال الخطأ قال الوالد رحمه الله: لعل المراد الخطأ في العمل، بمعنى ارتكاب الذنب لا الخطأ بمعنى الجهل.

قوله رحمه الله: و أما ما ذكره في الكتاب قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه أراد الإشارة إلى ما ترك نقله من تحديد الأول بأنه إلى ربع - إلخ، و من تحديد الوسط بأنه إلى - إلخ، و تحديد الآخر بأنه من - إلخ. و لعل الأولى كان ذكر هذه العبارات عند الأول و الأوسط و الأخير لا ترك المحدد و الاكتفاء بهذه الإشارة. انتهى.

و أقول: الشيخ رحمه الله اختصر في عبارته المقنعه اختصارا مخلا، و اكتفى

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٧

.....

بالإشارة إليه في ضمن دليله، و عبارته هكذا: و من وطئ امرأته و هي حائض على علم بحالها أثم و وجب عليه أن يكفر إن كان وطؤه في أول الحيض بدينار و قيمته عشرة دراهم فضه جيادا، و أول الحيض أول منه إلى الثلث الأول من اليوم الرابع منه، و إلى الثلاثين من اليوم السابع منه، كفر بنصف دينار و قيمته خمسة دراهم. و إن كان وطؤه في آخره ما بين الثلث الأخير من اليوم السابع إلى آخر اليوم العاشر منه، كفر بربع دينار قيمته درهمان و نصف و استغفر الله

عز و جل، هذا على حكم أكثر أيام الحيض و ابتداءه من أولها، فما سوى ذلك و دون أكثرها فبحساب ما ذكرناه و عبرته. انتهى.

و ما ذكره من قيمة الدينار و أنها عشرة دراهم مبنى على قيمة ذلك الزمان و فى زماننا قد تغير لارتفاع قيمة الذهب أو انحطاط قيمة الفضة، فصارت أكثر من ضعف ذلك.

ثم الظاهر من عبارته المفيد أن الأول و الوسط و الآخر إنما هى بحسب عادات النساء، و إن أوهم أول كلامه كون العبرة بالعشره، و عبارته الشيخ أشد إبهاماً، و الظاهر أن مراده أيضاً ما هو المشهور.

ثم قال فى المقنع: فإن لم تعلمه المرأة بحالها، فوطئها على أنه طاهره، لم يكن عليه حرج و كفاره، و كانت المرأة بذاك آثمه عاصيه لله عز و جل.

و كان الشيخ لم يذكر ذلك لمنافاته ظاهراً لما ذكره فى الجمع بين الأخبار.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٨

عَلَيْهِ الصَّبْرُ إِلَى فَرَاغِهَا مِنَ الْعَسَلِ فَلْيَأْمُرْهَا بِعَسَلِ فَرْجِهَا ثُمَّ يَطْوُهَا وَ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ حَرْجٌ

[الحديث ٤٧]

٤٧ أَخْبَرَنِي جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ وَ أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدُونَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَيُّوبُ بْنُ نُوحٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْمَرْأَةُ يَنْقَطِعُ عَنْهَا الدَّمُ دُمُ الْحَيْضِ فِي آخِرِ أَيَّامِهَا فَقَالَ إِنْ أَصَابَ زَوْجُهَا شَبَقٌ فَلْتَعْسَلْ فَرْجَهَا ثُمَّ يَمْسُهَا زَوْجُهَا إِنْ شَاءَ قَبْلَ أَنْ تَعْتَسَلَ

قوله رحمه الله: و ليس عليه فى ذلك حرج قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه تأمل

لظاهر الآيه السالم عن المعارض الصالح. أفهمه.

الحديث السابع و الأربعون: موثق.

قوله عليه السلام: إن أصاب زوجها شبق في الصحاح: الشبق شدة الغلمه. و فيه أيضا: الغلمه بالضم شهوه الضراب.

و في النهايه: الشبق بالتحريك شدة الغلمه و طلب النكاح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٩

[الحديث ٤٨]

٤٨ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقُطِينٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُّ وَ لَمْ تَغْتَسِلْ فَلْيَأْتِهَا زَوْجَهَا إِنْ شَاءَ

و قال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين: ذهب أكثر الأصحاب إلى جواز وطئ الحائض بعد طهرها و قبل الغسل و حملوا الأخبار المتضمنه للنهي على الكراهه. و ذهب الصدوق رحمه الله إلى تحريم الوطء قبل الغسل إلا بشرطين أحدهما أن يكون الرجل شبقا أى: شديد الميل إلى الجماع، الثاني أن تغسل فرجها.

و ذهب الطبرسى رحمه الله فى مجمع البيان إلى أن حل وطئها مشروط بأن تتوضأ أو تغسل فرجها، بل ظاهر كلامه يعطى أن هذا هو المذهب المعروف بين أصحابنا. و لم أظفر فى الأخبار بما يدل عليه.

و ما ذهب إليه الصدوق رحمه الله ليس بذلك البعد، و الحديث الصحيح صريح فى اشتراط الأمرين اللذين ذكرهما، و يؤيده قول بعض المفسرين فى قوله تعالى "فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتُوهُنَّ" أى: إذا غسلن فروجهن، و ليس تنزيل الأخبار المتضمنه للنهي عن الوطء قبل الغسل على الكراهه بأولى من تنزيلها على عدم حصول الشرائط، و الله أعلم.

الحديث الثامن و الأربعون: مرسل.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٠

.....

و فى السند تشويش، و الظاهر زياده قوله "عن بعض

أصحابنا عن علي بن يقطين" ، و يؤيده أنه ليست هذه الزيادة في الاستبصار، و أنهم ذكروا أن ابن يقطين لم يرو عن الصادق عليه السلام إلا حديثا واحدا، و ذكر بعضهم أنه خبر رواه الشيخ في باب أوقات الصلوات.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: اعلم أن الكليني بعد ما روى صحيحه ابن مسلم روى بإسناده عن علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السلام، و متنه قريب مما رواه عن ابن بكير، و هو ما سيأتى عن علي، فأراد الشيخ الاختصار مع التأييد أو غيره من أصحاب الكتب، و كأنه كان " و عن بعض أصحابنا" ، و الظاهر أنه من كلام أيوب فسقط الواو من قلم النساخ. انتهى كلامه رفع مقامه.

و قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: أظن أن قوله " عن بعض " إلى قوله " عن أبي عبد الله عليه السلام " زائد، إذ رواه علي بن يقطين غير هذه، و ستجى ء و أن علي بن يقطين ليس من رجال أبي عبد الله عليه السلام، بل من رجال أبي الحسن عليه السلام، و يقولون إنه نقل عنه حديثا واحدا و يبعد كونه هذا.

و أيضا هو الموافق لاستبصار مصحح صحح بما عليه خط الشهيد، و أيضا في كتب الاستدلال ما اعترض عليها بالإرسال عنه، مع كونه من رجال أبي عبد الله عليه السلام، و لكن ذكر هذه الرواية في كتب الفقه بروايه علي بن يقطين.

و قال في المنتهى: و روى. و ما ذكر الراوى. و لعله لاحظ هذا، لأن عاداته ذكر الراوى عن الإمام عليه السلام. انتهى.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥١

[الحديث ٤٩]

٤٩ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي الْمَرْأَةِ يَنْقَطِعُ عَنْهَا دَمُ الْحَيْضَةِ فِي آخِرِ أَيَّامِهَا قَالَ إِنَّ أَصَابَ زَوْجَهَا شَبَقٌ فَلْيَأْمُرْهَا فَلْتُغْسِلْ فَرْجَهَا ثُمَّ يَمْسُهَا إِنْ شَاءَ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ.

فَأَمَّا الْأَخْبَارُ الَّتِي رَوَاهَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُجَامَعَتُهَا إِلَّا بَعْدَ الْغُسْلِ مِثْلُ

الحديث التاسع والأربعون: موثق.

و هو مذکور فی باب زیادات نکاح هذا الكتاب بطريق صحيح هكذا:

عنه- أى عن محمد بن يعقوب- عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام عن المرأة ينقطع عنها دم الحيض في آخر أيامها، فقال: إذا أصاب- إلى آخره.

و هذا دليل قوى على مختار الصدوق، لكن ينافي مفهوم قراءه التخفيف، إلا أن يقال: يكفى لصدق المفهوم جواز الوطء على بعض الشروط، و أشار إلى أحد الشروط بقوله "فَإِذَا تَطَهَّرَتْ" بأن يكون التطهر شاملاً لغسل الفرج أيضاً.

و ما ذكره المفيد قدس سره أوفق بالآية على القراءتين، بأن يحمل قراءه التخفيف على ذهاب الحرمة بعد النقاء، و التشديد على الأعم من الكراهه و الحرمة و يكون الاطهار بمعنى الاغتسال، و قوله "فَإِذَا تَطَهَّرَتْ" شاملاً للغسل و غسل الفرج

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٢

[الحديث ٥٠]

٥٠ مَا رَوَاهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ الْأَحْمَرِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ كَانَتْ طَامِنًا فَرَأَتْ الطُّهْرَ أَيَقَعُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ قَالَ لَا حَتَّى تَغْتَسِلَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ حَاضَتْ فِي السَّفَرِ ثُمَّ طَهَّرَتْ فَلَمْ تَجِدْ مَاءً يَوْمًا أَوْ اثْنَيْنِ يَحِلُّ لِرَوْجِهَا أَنْ يُجَامِعَهَا

قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ قَالَ لَا يَصْلُحُ حَتَّى تَغْتَسِلَ.

[الحديث ٥١]

٥١ وَ رَوَى عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ وَ سِتْدِيَّ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الْمَرْأَةُ تَحْرُمُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ ثُمَّ تَطَهَّرُ فَتَوَضَّأُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَغْتَسِلَ أَمْ فَلِزَوْجِهَا أَنْ يَأْتِيَهَا قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ قَالَ لَا حَتَّى تَغْتَسِلَ

و الأمر للاستحباب أو للإباحة الصرفة من غير كراهة.

و على القول بالتحريم مطلقاً يمكن حمل " يطهرن " بالتخفيف على الطهارة الشرعية الحاصلة من الاغتسال، فتوافق قراءه الشديد.

و على القول بالإباحة المطلقة ربما يحمل التطهر على الطهارة، فإن تفعل بمعنى فعل، كما يقال: تطعمت بمعنى طعمت.

و بالجمله المسألة لا تخلو من إشكال، و إن كان القول بالكراهة أقوى، و الله يعلم.

الحديث الخمسون: موثق أيضاً.

و يدل على أن التيمم لا ينفع في رفع الحرمة أو الكراهة للوطء.

الحديث الحادى و الخمسون: موثق أيضاً.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٣

فَمَحْمُولُهُ عَلَى أَنَّ الْمَأْوَى أَنْ لَمَّا يَقْرَبَهَا وَ الْأَفْضَلُ أَنْ يَتْرَكَهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَحْظُوراً حَتَّى لَوْ جَامَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ كَانَ عَاصِياً وَ الَّذِى يَكْشِفُ عَنْ هَذَا

[الحديث ٥٢]

٥٢ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِوَنِ بِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ وَ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْبِرَةِ عَمَّنْ سَمِعَهُ مِنَ الْعَبْدِ الصَّالِحِ ع فِي الْمَرْأَةِ إِذَا طَهَّرَتْ مِنَ الْخَيْضِ وَ لَمْ تَمَسَّ الْمَاءَ فَلَا يَقَعُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ وَ إِنْ فَعَلَ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَ قَالَ تَمَسُّ الْمَاءَ أَحَبُّ إِلَيَّ.

[الحديث ٥٣]

٥٣ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَفْطِينٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَائِضِ تَرَى الطُّهْرَ أَيْقَعُ عَلَيْهَا زَوْجَهَا قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ قَالَ لَا بَأْسَ وَ بَعْدَ الْغُسْلِ أَحَبُّ إِلَيَّ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ أَمَّا الْمُسْتَحَاضَةُ فَهِيَ الَّتِي تَرَى فِي غَيْرِ أَيَّامِ حَيْضِهَا دَمًا رَقِيقًا بَارِدًا صَافِيًا

و يحتمل أن يكون المراد بالوضوء غسل الفرج.

الحديث الثاني و الخمسون: مرسل.

قوله عليه السلام: تمس الماء الظاهر أنه كناية عن الغسل، و يحتمل أن يراد به غسل الفرج أو ما يعمهما.

الحديث الثالث و الخمسون: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٤

فَقَدْ مَضَى فِي أَوَّلِ الْبَابِ مَا يَتَضَمَّنُ صِفَةَ دَمِ الْإِسْتِحَاضَةِ ثُمَّ قَالَ فَعَلَيْهَا أَنْ تَغْسِلَ فَرْجَهَا مِنْهُ ثُمَّ تَحْتَشِي بِالْقُطْنِ وَ تَشُدُّ الْمَوْضِعَ بِالْخِرْقِ لِيَمْنَعَ الْقُطْنُ مِنَ الْخُرُوجِ وَ إِنْ كَانَ الدَّمُ قَلِيلًا وَ لَمْ يَرَشَّحْ عَلَى الْخِرْقِ وَ لَا ظَهَرَ عَلَيْهَا لِقَلْبَتِهِ كَانَ عَلَيْهَا نَزْعُ الْقُطْنِ عِنْدَ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ وَ الْإِسْتِنْجَاءُ وَ تَغْيِيرُ الْقُطْنِ وَ الْخِرْقِ وَ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ وَ إِنْ كَانَ رَشْحَ الدَّمِ عَلَى الْخِرْقِ رَشْحًا قَلِيلًا وَ لَمْ يَسْلُ مِنْهَا كَانَ عَلَيْهَا تَغْيِيرُ الْقُطْنِ وَ الْخِرْقِ عِنْدَ

قوله رحمه الله: كان عليها نزع القطن لم يرد خبر يدل على وجوب تغيير القطنه في هذا القسم، و تغييرها مع الخرقه في القسمين الآتين، و علل بعدم العفو عن هذا الدم، و هو أيضا لا دليل عليه. و يظهر من العلامة رحمه الله في المنتهى دعوى الإجماع على تغيير القطنه و لعله الحجه.

و أما الوضوء لكل صلاه، فقال في المعبر: إنه مذهب الخمسه و أتباعهم.

و قال ابن أبي عقيل: لا يجب في هذه الحاله وضوء و لا غسل.

ثم إنه لم يذكر أحد من الأصحاب في هذا القسم وجوب تغيير الخرقه.

و يظهر من المفيد رحمه الله هنا وجوبه، و لعل مراده الاستحباب استظهارا، و الله يعلم.

قوله رحمه الله: كان عليها تغيير القطن المشهور في المتوسطه أنها تغتسل للصبح و تتوضأ لسائر الصلوات، و نقل

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٥

بِالْمَاءِ ثُمَّ الْوُضُوءَ لِلصَّلَاةِ وَ الْإِسْتِنْسَالَ بَعْدَ الْوُضُوءِ لِهَذِهِ الصَّلَاةِ وَ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ وَ تَغْيِيرُ الْقُطْنِ وَ الْخِرْقِ عِنْدَ كُلِّ صِيْلَمَةٍ مِنْ غَيْرِ
اِغْتِسَالٍ وَ إِنْ كَانَ الدَّمُ كَثِيْرًا فَرَشَحَ عَلَى الْخِرْقِ وَ سَدَّ مِنْهَا وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تُؤَخَّرَ صِيْلَمَةُ الظُّهْرِ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا ثُمَّ تَنْزَعُ الْخِرْقَ وَ
الْقُطْنَ وَ تَسْتَبْرِئُ بِالْمَاءِ وَ تَسْتَأْنِفُ قُطْنًا نَظِيْفًا وَ خِرْقًا طَاهِرَةً تَتَشَدَّدُ بِهَا وَ تَتَوَضَّأُ وَضُوءَ الصَّلَاةِ ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَ تُصَلِّيُ بِغُسْلِهَا وَ وَضُوءِهَا
صَلَاةَ الظُّهْرِ وَ الْعَصْرِ مَعًا

عن ابن الجنيد و ابن أبي عقيل أنهما سويا بين هذا القسم و بين الثالث في وجوب ثلاثه أغسال، و به جزم في المعبر و رجحه في المنتهى، و إليه ذهب بعض المتأخرين، و هو الظاهر من أكثر الأخبار، و يظهر من بعض

الأخبار أنها بحكم القليله.

ثم اعلم أن الظاهر من كلام الأ-كثر أن المتوسطه هي التي ثقب الدم الكرسف و لم يسئل منها إلى الخرقه، و الكثيره هي التي تعدى دمها إلى الخرقه، و إنما ذكروا تغيير الخرقه في المتوسطه لوصول رطوبه الدم إليها بالمجاوره.

و كلام المفيد رحمه الله هنا يدل على لزوم وصول الدم إلى الخرقه في المتوسطه، و سيلانه عن الخرقه في الكثيره، و كذا رأيت في كلام المحقق الشيخ على رحمه الله في بعض حواشيه. و يظهر من بعض الأخبار أيضا، و الأول أظهر و أشهر، و ذكر أكثر الأصحاب في الأقسام الثلاثه غسل الفرج. و الله يعلم.

قوله رحمه الله: ثم تغتسل و تصلى بغسلها قال السيد رحمه الله في المدارك: اعتبار الجمع بين الصلاتين إنما هو

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٦

عَلَى الْاجْتِمَاعِ وَ تَفْعِيلَ مِثْلِ ذَلِكَ لِلْمَغْرِبِ وَ عِشَاءِ الْآخِرَةِ فَتَوَخَّرَ الْمَغْرِبَ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا لِيَكُونَ فَرَاغُهَا مِنْهَا عِنْدَ مَغِيبِ الشَّفَقِ وَ تَقَدَّمَ عِشَاءَ الْآخِرَةِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا وَ تَفْعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ لِصَلَاةِ اللَّيْلِ وَ الْعِدَاةِ فَإِنْ تَرَكَتْ صِيَامَ اللَّيْلِ فَعَلَتْ ذَلِكَ لِصَلَاةِ الْعِدَاةِ وَ إِنْ تَوَضَّأَتْ وَ اغْتَسَلَتْ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ حَلَّ لِرُؤُوسِهَا أَنْ يَطَّأَهَا وَ لَيْسَ يَجُوزُ لَهُ

ليحصل الاكتفاء بغسل واحد، فلو أفردت كل صلاة بغسل جاز قطعاً، و جزم في المنتهى باستحبابه.

و أقول: ذهب المفيد رحمه الله - كما يدل عليه هنا كلامه - إلى الاكتفاء بالوضوء مع الغسل و عدم وجوب الوضوء للصلاة الثانية.

و اقتصر الشيخ في النهايه و المبسوط على الأغسال، و كذا المرتضى و ابنا بابويه و ابن الجنيد.

و نقل عن ابن إدريس أنه أوجب مع هذه الأغسال الوضوء لكل صلاة، و إليه ذهب

عامه المتأخرين.

وقد بالغ المحقق في المعبر في نفي هذا القول و التشنيع على قائله، و قال: لم يذهب إلى ذلك أحد من طائفتنا و ظاهر الأخبار هنا عدم وجوب الوضوء مطلقا، و لا خلاف في وجوب الأغسال الثلاثة في هذا القسم.

قوله رحمه الله: و إن توضأت و اغتسلت ذهب جماعه إلى جواز دخولها المساجد بدون تلك الأفعال، و اختلفوا في

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٧

ذَلِكَ حَتَّى تَفْعَلَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ نَزْعِ الْجِرْقِ وَ عَسَلِ الْفَرْجِ بِالْمَاءِ وَ الْمُسْتِحَاضَةَ لَا تَتْرُكُ الصَّوْمَ وَ الصَّلَاةَ فِي حَالِ اسْتِحَاضَتِهَا وَ تَتْرُكُهُمَا فِي الْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَعْتَادُ الْحَيْضَ فِيهَا قَبْلَ تَغْيِيرِ حَالِهَا بِالِاسْتِحَاضَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ٥٤]

٥٤ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الْحَسَنِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنِ مُوسَى التَّلْعُكَبَرِيِّ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ ابْنِ عُقْدَةَ الْحَافِظِ عَنْ أَحْمَدَ

وطئها، فذهب جماعه إلى اشتراط جميع ذلك في الوطء، و ذهب بعض إلى عدم اشتراط شىء من ذلك فيه، و بعض إلى اشتراط الغسل فقط، و بعض إلى اشتراط الوضوء أيضا.

قوله رحمه الله: يدل على ذلك قال الفاضل التستري رحمه الله: في الدلالة على تمام المدعى شىء، و بالجمله ما ذكره في الجمع بين غسل الليل و الصبح و إيجاب الغسل الواحد على المتوسطه غير واضح الوجه، بل الذى يظهر إما إلحاق المتوسطه بالكثيره، أو إلحاقها بالقليله، و كان إلى الإلحاقين يرشد بعض الكلمات. انتهى.

الحديث الرابع و الخمسون: موثق.

و فى الكافى و الاستبصار مروى بسند صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٨

بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَوْدِيِّ وَ أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ وَنٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ

مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجُوبٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ نَعِيمٍ الصَّحَّافِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنَّ أُمَّ وَلَعِدِ لِي تَرَى الدَّمَ وَهِيَ حَامِلٌ كَيْفَ تَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ قَالَ فَقَالَ إِذَا رَأَتِ الْحَامِلُ الدَّمَ بَعْدَ مَا يَمْضِي عِشْرُونَ يَوْمًا مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَتْ تَرَى فِيهِ الدَّمَ مِنَ الشَّهْرِ الَّذِي

قوله عليه السلام: إذا رأت الحامل الدم اختلف الأصحاب في حيض الحامل، فذهب الأكثر إلى الاجتماع.

وقال الشيخ في النهاية: ما تجده المرأة الحامل في أيام عاداتها يحكم بكونه حيضا، وما تراه بعد عاداتها بعشرين يوما فليس بحيض. وقال في الخلاف: إنه حيض قبل أن يستبين الحمل لا بعده، ونقل فيه الإجماع.

وقال المفيد رحمه الله و ابن الجنيد: لا يجتمع حيض مع حمل.

و يظهر من الكليني أنه إذا كان دم الحامل بصفه الحيض لونا و كثره و لا- يتقدم و لا- يتأخر عن العاده كثيرا فهو حيض، و إلا فاستحاضه، و هو وجه جمع حسن بين الأخبار.

قوله عليه السلام: من الوقت الذي قال الشيخ البهائي رحمه الله: لفظه " من " لا ابتداء الغايه، و فى قوله " من

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٩

كَانَتْ تَقْعُدُ فِيهِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الرَّحِمِ وَ لَمَّا مِنَ الطَّمْثِ فَلْتَوَضَّأْ وَ لَتَحْتَشِ بِالْكَرْسُفِ وَ تُصَلِّيْ وَ إِذَا رَأَتِ الْحَامِلُ الدَّمَ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَتْ تَرَى فِيهِ الدَّمَ بِقَلِيلٍ أَوْ فِي الْوَقْتِ مِنْ ذَلِكَ الشَّهْرِ فَإِنَّهُ مِنَ الْحَيْضِ فَلْتَمْسِكْ عَنِ الصَّلَاةِ عَدَدَ أَيَّامِهَا الَّتِي كَانَتْ تَقْعُدُ فِي حَيْضِهَا فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ عَنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ فَلْتَغْتَسِلْ وَ لَتُصَلِّ وَ إِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهَا الدَّمُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَمْضِيَ الْأَيَّامَ

الَّتِي كَانَتْ تَرَى الدَّمَ فِيهَا بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَلْتَغْتَسِلْ

الشهر " للتبعيض أى: حال كون ذلك الوقت من الشهر. انتهى.

ثم الظاهر أن ابتداء العشرين من أول العاده، إذ لو كان من آخرها لكان إما مصادفا للعاده أو قبلها بقليل غالبا.

قوله عليه السلام: بيوم أو يومين الظاهر أنه ليس للاستظهار كما يتوهم فيه، بل ما ذكر إنما هو حكم اليوم و اليومين، و يدل على عدم الاستظهار فيه، كما هو الظاهر من سياق سائر الأخبار بل كلام الأصحاب أن الاستظهار إنما هو فى من لا ترى الدم دائما أو فى أكثر الأوقات، فإن الأصحاب قالوا فيها: تعمل بالعاده أو التميز أو الروايات من غير تعرض للاستظهار.

بل يمكن أن يكون للحمل أيضا مدخل فى ترك الاستظهار، لكون رؤيتها للدم على خلاف العاده و الغالب، و لذا ورد فى الأخبار فى الحكم بكون دمها حيا شرايط كهذا الخبر. فتدبر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٦٠

وَلْتَحْتَسِبْ وَ لْتَسْتَنْفِرْ وَ تَصَلِّ الطُّهْرَ وَ الْعَصْرَ ثُمَّ لْتَنْظُرْ فَإِنْ كَانَ الدَّمُ فِيهَا بَيْنَهَا وَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ لَا يَسِيلُ مِنْ خَلْفِ الْكُرْسُفِ فَلْتَتَوَضَّأْ وَ لْتَصَلِّ عِنْدَ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ

قوله عليه السلام: و لتستنفر ظاهره عدم وجوب الوضوء أصلا فتدبر.

قال الشيخ البهائى رحمه الله: هو من استنفر الكلب إذا أدخل ذنبه بين فخذيه، و المراد به أن تعمد إلى خرقة طويله تشد أحد طرفيها من قدام، و تخرجها من بين فخذيها، و تشد طرفها الآخر من خلف.

قوله عليه السلام: و لتصل عند وقت قيل: المعتبر فى قلبه الدم و كثرته بأوقات الصلوات، و هو خير الشهد فى الدروس.

و قيل: إنه كغيره من الأحداث متى حصل كفى فى وجوب موجه، و عليه الأكثر.

ذكر الشهيد رحمه الله: أن خبر حسين بن نعيم يدل على اعتبار وقت الصلاة، ولا يخفى أنه يدل على خلافه. و تظهر فائده القولين فيما لو كثر قبل الوقت ثم طرأت القله، فعلى الأول لا يجب الغسل، و على الثانى يجب.

ثم ظاهر هذا الخبر أن زمان اعتبار الدم من وقت الصلاة إلى وقت صلاه أخرى.

و قال فى المدارك: لم يتعرض الأصحاب لبيان زمان اعتبار الدم و لا قدر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٦١

مَا لَمْ تَطْرَحِ الْكُرْسُفَ عَنْهَا فَإِنْ طَرَحْتَ الْكُرْسُفَ عَنْهَا وَ سَالَ الدَّمُ وَ جَبَّ عَلَيْهَا الْعُغْلُ قَالَ وَ إِنْ طَرَحْتَ الْكُرْسُفَ عَنْهَا وَ لَمْ يَسِيلِ الدَّمُ فَلْتَوَضَّأْ وَ لْتَصَلِّ وَ لَا عُغِلْ عَلَيْهَا قَالَ وَ إِنْ كَانَ الدَّمُ إِذَا أَمْسَكَتِ الْكُرْسُفَ يَسِيلُ مِنْ خَلْفِ الْكُرْسُفِ صَبِيحًا

القطنه، مع أن الحال قد يختلف بذلك، و الظاهر أن المرجع فيهما إلى العاده.

فتدبر.

قوله عليه السلام: فإن طرحت الكرسف يدل على أن مدار الغسل على خروج الدم أو سيلانه، و الاحتشاء بالقطنه لعدم خروجه أو سيلانه، فإذا خرج أو سال وجب الغسل. و يمكن حمله على أنه إذا كان مع طرح الكرسف يسيل، يظهر أنه مع حمله و الصبر عليه إلى وقت الصلاة يسيل خلف الكرسف أيضا، لكنه بعيد.

و قال السيد رحمه الله فى المدارك: استدل بها على أن على المتوسطه غسل واحد. و الجواب: أن موضع الدلاله فيها قوله عليه السلام "فإن طرحت الكرسف عنها و سال الدم و جب عليها الغسل"، و هو غير محل النزاع، فإن موضع الخلاف ما إذا لم يحصل السيلان، مع أنه لا إشعار فى الخبر بكون الغسل للفجر فحمله على ذلك تحكّم، و لا يبعد حمله على

النجس و يكون تتمه الخبر كالمبين له.

انتهى.

و قد يوجه كلام الشهيد بأن قوله عليه السلام " و سال الدم " بمعنى الحال أى:

و الحال أنه سال الدم قبل الطرح، و يراد بالسيلان النفوذ فقط، و يكون قوله عليه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٦٢

لَمَّا يَزُقُّهَا فَإِنَّ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَ تَحْتَشِي وَ تُصَيِّمِي تَغْتَسِلَ لِلْفَجْرِ وَ تَغْتَسِلَ لِلظُّهْرِ وَ الْعَصِيرِ وَ تَغْتَسِلَ
لِلْمَغْرِبِ وَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ قَالَ وَ كَذَلِكَ تَفْعَلُ الْمُسْتَحَاضَةَ فَإِنَّهَا إِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ أَذْهَبَ اللَّهُ بِالْدمِ عَنْهَا

السلام فى الكثيره " يسيل من خلف الكرسف صببياً " قرينه على أنه فى السابق نفوذ من غير سيلان، و لا مانع من إطلاق السيلان
بالاشتراك. انتهى.

و لا يخفى ما فيه، مع أن الاستدلال بالاحتمال البعيد غير موجه، و الأظهر ما ذكرنا أولاً.

و فى القاموس: الصيب الماء المصبوب. و قال: رقا الدمع جف و سكن.

قوله عليه السلام: تغتسل للفجر قال الوالد رحمه الله: لا يدل هذا على إيجاب الوضوء إلا بنوع عناية.

قوله عليه السلام: و كذلك تفعل المستحاضه كان المعنى أن هذا حكم المستحاضه من غير إرادته التشبيه، أو المستحاضه فى غير
هذه الصورة أى: فى غير الحمل أو غير تعقب للحيض.

قوله عليه السلام: أذهب الله بالدم كان الباء زائده، أو زيدت الهمزة أو الباء من النساخ.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٦٣

[الحديث ٥٥]

٥٥ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ
بْنِ خَالِدِ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الطَّامِثِ تَقَعُدُ بَعْدَ أَيَّامِهَا

كَيْفَ تَصِيْبُ قَالَ تَسْتَظْهُرُ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ فَلْتُغْتَسِلْ وَ تَسْوِثُكَ مِنْ نَفْسِهَا وَ تُصَلِّي كُلَّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ مَا لَمْ يَنْفُذِ الدَّمُ فَإِذَا نَفَذَ اغْتَسَلَتْ وَ صَلَّتْ

الحديث الخامس و الخمسون: موثق أيضا.

قال الشيخ البهائي رحمه الله: دل الحديث على حكم الاستحاضه القليله من وجوب الوضوء عند كل صلاه، و المشهور أنه يجب مع ذلك إبدال القطنه و لعل هذا مستثنى من العفو عن نجاسه ما لا يتم فيه الصلاه، و لم أظفر فى الأخبار بما يدل عليه صريحا، و لكن صرح العلامة فى المنتهى بأنه لا خلاف عندنا فى وجوب الإبدال.

و قوله عليه السلام "فلتغتسل" المراد به غسل الحيض، و لا يبعد أن يكون المراد من أمرها بالاستيثاق من نفسها أن تحتشى بقطنه جديده.

و قوله عليه السلام "ما لم ينفذ الدم" بالذال المعجمه، الظاهر أن المراد به ما لم يثقب الدم الكرسف، و أما التى يثقب دمها الكرسف و لا يسيل فهى المتوسطه و المشهور فيها أن عليها غسل واحد، و ظاهر الأخبار أنها ملحقه بالكثيره، انتهى.

و أقول: فى بعض النسخ "ما لم ينفذ" بالذال المهمله، و هو تصحيف، و على تقديره يمكن حمل الغسل على الاستحباب بعد انقطاع القليله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٦٤

[الحديث ٥٦]

٥٦ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُسْتَحَاضَةُ تَنْظُرُ أَيَّامَهَا فَلَا تُصَلُّ فِيهَا وَ لَا يَقْرُبُهَا بَعْضُهَا فَإِذَا جَازَتْ أَيَّامَهَا وَ رَأَتْ الدَّمَ يَثْقُبُ الْكُرْسُفَ اغْتَسَلَتْ لِلظُّهْرِ وَ الْعَصْرِ

تُوَخَّرُ هَذِهِ وَتُعَجَّلُ هَذِهِ وَ لِلْمَغْرِبِ وَ الْعِشَاءِ غُسْلًا تُوَخَّرُ هَذِهِ وَ تُعَجَّلُ هَذِهِ وَ تَغْتَسِلُ لِلصُّبْحِ وَ تَحْتَشِي وَ تَسْتَنْفِرُ وَ تَحْشِي وَ تَضُمَّ فَخِذَيْهَا فِي الْمَسْجِدِ وَ سَائِرُ جَسَدِهَا خَارِجٌ وَ لَا يَأْتِيهَا بَعْلُهَا أَيَّامَ قُرْبِهَا وَ إِنْ كَانَ الدَّمُ لَا يَثْقُبُ الْكُرْسُفَ تَوَضَّأَتْ وَ دَخَلَتْ الْمَسْجِدَ وَ صَلَّتْ كُلَّ صَلَاةٍ بُوْضُوءٍ وَ هَذِهِ يَأْتِيهَا بَعْلُهَا إِلَّا فِي أَيَّامٍ حَيْضِهَا

الحديث السادس والخمسون: مجهول كالصحيح.

و قد مر بعينه في باب الأغسال، و يدل على أن حكم المتوسطه و الكثيره واحد، و حمل الثقب على السيلان بعيد.

قوله عليه السلام: و تحشى في بعض النسخ " و لا تحيي " بالياء المثناه من تحت بعد الحاء، و في بعضها " و لا تحنى " بالنون، و قد مر الكلام فيه في باب الأغسال.

و ظاهره أنها تدخل فخذيهما لخلوهما من الدم في المسجد لإدراك فضله.

و يمكن أن يكون المراد بالمسجد مصلاها الذي كانت تصلى عليه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٦٥

[الحديث ٥٧]

٥٧ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عُمَيْرَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَيِّمَاعَةَ قَالَتْ قَالَ الْمُسَيَّبُ إِذَا ثَقَبَ الدَّمُ الْكُرْسُفَ اعْتَسَلْتُ لِكُلِّ صَيِّمَاتَيْنِ وَ لِلْفَجْرِ غُسْلًا فَإِنْ لَمْ يَجْزِ الدَّمُ الْكُرْسُفَ فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً وَ الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَ إِنْ أَرَادَ زَوْجُهَا أَنْ يَأْتِيَهَا فَحِينَ تَغْتَسِلُ هَذَا إِذَا كَانَ دَمًا عَيْبًا فَإِنْ كَانَتْ صُفْرَةً فَعَلَيْهَا الْوُضُوءُ.

[الحديث ٥٨]

٥٨ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ

الحديث السابع والخمسون: موثق.

و يدل على المشهور في المتوسطه في الجملة، لكن لا يدل على خصوص صلاه الفجر.

و في الخبر أيضا تشويش، إذ قوله عليه السلام " إذا ثقب الدم الكرسف " ظاهره خروج الدم منه إلى الجانب الآخر لا التجاوز عنه، فقوله " إذا لم يجز " بقرينه المقابلة معناه عدم ظهوره على ظاهره فتكون قليلة، فلا يوافق مذهبهم.

و إن حمل الثقب على التجاوز بقريته المقابله يوافق المشهور.

و يمكن حمله على الاستحباب للأخبار المعتبره الكثيره المعارضه، أو على ما إذا سال الدم فى اليوم مره، أو على أنه لا بد لها من تغيير القطنه كل يوم مره، و معه يسيل الدم فيجب الغسل، كما مر فى خبر الصحاف، و لذا قيده عليه السلام بالدم العبيط، إذ الغالب فيه الكثره و السيلا ن بعد إخراج القطنه، أو فى اليوم مره. و فى الصفره الغالب القله و عدم تحقق شى ء منهما.

و بالجمله هذا القيد أيضا مما يضعف الخبر، إذ لم يقل بظاهره أحد و لا بد فيه من تأويل.

الحديث الثامن و الخمسون: مجهول كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٦٦

بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي

الْحَسَنُ قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِذَا مَكَتِ الْمَرْأَةُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ تَرَى الدَّمَ ثُمَّ طَهَّرَتْ فَمَكَتَتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ طَاهِرًا ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْسَكَكَ عَنِ الصَّلَاةِ قَالَ لَا هَذِهِ مُسْتَحَاضَةٌ تَغْتَسِلُ وَتَسْتَدْخِلُ قُطْنَهُ وَتَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ بَغْسِلٍ وَ يَأْتِيهَا زَوْجُهَا إِنْ أَرَادَ.

[الحديث ٥٩]

٥٩ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ ابْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ عِنْدَ صِلَاةِ الظُّهْرِ وَ تَصِلِي إِلَى الظُّهْرِ وَ الْعَصْرِ ثُمَّ تَغْتَسِلُ عِنْدَ الْمَغْرَبِ فَتَصِلِي إِلَى الْمَغْرَبِ وَ الْعِشَاءِ ثُمَّ تَغْتَسِلُ عِنْدَ الصُّبْحِ فَتَصِلِي إِلَى الْفَجْرِ وَ لَمَّا يَأْسَ أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْلُهَا مَتَى شَاءَ إِلَّا فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا فَيَعْتَرِلُهَا زَوْجُهَا وَ قَالَ لَمْ تَفْعَلْهُ امْرَأَةٌ قَطُّ احْتِسَابًا إِلَّا عُوفِيَتْ مِنْ ذَلِكَ

قوله عليه السلام: هذه مستحاضة تغتسل أى: لانقطاع الحيض، أو مجمل يفسره ما بعده، و هو محمول على الكثيره أو على غير القليله.

قوله عليه السلام: و تجمع بين صلاتين يمكن أن يستدل به على الجمع بين صلاة الليل و صلاة الفجر بتكلف.

الحديث التاسع و الخمسون: صحيح.

قوله عليه السلام: متى شاء أى: مع الأغسال أو مطلقا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٦٧

[الحديث ٦٠]

٦٠ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ أَبَانَ عَنِ إِسْمَاعِيلِ الْجُعْفِيِّ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ الْمُسْتَحَاضَةُ تَقْعُدُ أَيَّامَ قُرْبِهَا ثُمَّ تَحْتَاطُ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَإِنْ هِيَ رَأَتْ طَهْرًا اغْتَسَلَتْ وَ إِنْ هِيَ لَمْ تَرَ طَهْرًا اغْتَسَلَتْ وَ اخْتَشَتْ فَلَا تَرَالُ تُصَلِّي بِدَلِكِ الْغُسْلِ حَتَّى يَظْهَرَ الدَّمَ عَلَى الْكُرْسُفِ فَإِذَا ظَهَرَ أَعَادَتِ الْغُسْلَ وَ أَعَادَتِ الْكُرْسُفَ.

قوله تَحْتَاطُ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ هَذَا إِذَا كَانَتْ عَادَتْهَا مَا دُونَ الْعَشْرَةِ الْأَيَّامِ تَحْتَاطُ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَأَمَّا مَنْ كَانَ عَادَتْهَا عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَسْتَظْهَرَ بِشَيْءٍ آخَرَ بَلْ يَلْزَمُهَا حُكْمُ الْمُسْتَحَاضَةِ حَسَبَ مَا ذَكَرْنَا وَ كَذَلِكَ مَعْنَى كُلِّ مَا رَوَى فِي أَنَّهَا تَسْتَظْهَرُ بِيَوْمٍ أَوْ

[الحديث ٦١]

٦١ مِثْلَ مَا رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ

و قال فى النهايه: فيه " من صام رمضان إيماناً و احتساباً" أى: طلباً لوجه الله و ثوابه، و الاحتساب من الحسب كالاكتداد من العد، و إنما قيل لمن ينوى بعمله وجه الله احتسابه، لأن له حينئذ أن يعتد عمله، فجعل فى حال مباشره الفعل كأنه يعتد به. انتهى.
الحديث الستون: ضعيف.

و يدل على أن حكم المتوسطه حكم الكثيره، و على أن المدار فى وجوب الغسل على ظهور الدم على الكرسف أى وقت كان، و على عدم وجوب تغيير القطنه فى القليله خلافاً للمشهور.
الحديث الحادى و الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٦٨

الرِّضَاعُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَائِضِ كَمْ تَسْتَظْهُرُ فَقَالَ تَسْتَظْهُرُ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثِهِ.

[الحديث ٦٢]

٦٢ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهُرُ وَ رُبَّمَا رَأَتْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّيْءَ مِنْ الدَّمِ الرَّقِيقِ بَعْدَ اغْتِسَالِهَا مِنْ طَهْرِهَا فَقَالَ تَسْتَظْهُرُ بَعْدَ أَيَّامِهَا بِيَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثِهِ ثُمَّ تُصَلِّي.

[الحديث ٦٣]

٦٣ وَ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الطَّامِثِ كَمْ حَدُّ جُلُوسِهَا فَقَالَ تَنْتَظِرُ عِدَّةَ مَا كَانَتْ تَحِيضُ ثُمَّ تَسْتَظْهُرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ.

فَمَعْنَاهُ مَا ذَكَرْنَاهُ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

و كان أبا جعفر أحمد بن محمد بن عيسى.

الحديث الثانى و الستون: موثق.

و الظاهر إرجاع ضمير " عنه " إلى ابن عيسى، و إن كان يحتمل إرجاعه إلى سعد.

و فى أكثر النسخ عن أحمد بن محمد، و فى بعضها عن أحمد عن محمد كما فى الخبر الآتى الذى هو بعينه هذا الخبر، و هو أصوب.

الحديث الثالث و الستون: صحيح.

و ظاهره الاستظهار و إن لم يكن بصفه الحيض.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٢، ص: ٦٨

ثم الظاهر من هذه الأخبار أن ما بعد الاستظهار استحاضه، سواء انقطع

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٦٩

[الحديث ٦٤]

٦٤ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبُرْقِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الطَّامِثِ وَ حَدِّ جُلُوسِهَا فَقَالَ تَنْتَظِرُ عِدَّةَ مَا كَانَتْ تَحِيضُ ثُمَّ تَسْتَظْهُرُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ.

[الحديث ٦٥]

٦٥ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ فَقَالَ إِنْ كَانَ قُرُوبُهَا دُونَ الْعَشْرِ انْتَظَرِ الْعَشْرَةَ وَ إِنْ كَانَتْ أَيَّامُهَا عَشْرَةَ لَمْ تَسْتَظْهُرِ

على العاشر أو تجاوز، و التفصيل الذى ذكره القوم لا يستنبط من الأخبار.

و قد يتوهم أن قوله عليه السلام فى روايه أبى المعزى الآتية " فإن استمر الدم فهى مستحاضه " يدل على ذلك. و فيه نظر، إذا الظاهر أن المراد به الاستمرار على يوم الاستظهار لا العشرة، كما لا يخفى على المتأمل.

الحديث الرابع و الستون: صحيح أيضا.

هذه الروايه بعينها الروايه المتقدمه، و كأنه وقع التكرار سهوا، أو روى الأول بسند آخر عن سعد، و هو أيضا بعيد، إذ الظاهر أنه أحال على ما ذكره أولا من السند و هو هذا السند بعينه.

و يؤيد السهو عدم دلالته على مدعاه بوجه، نعم الخبران اللذان بعده يدلان عليه.

الحديث الخامس و الستون: ضعيف.

قوله عليه السلام: انتظرت العشره قال الوالد رحمه الله: يدل على الاستظهار إلى العشره، و يحتمل أن يكون

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٧٠

[الحديث ٦٦]

٦٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ دَاوُدَ مَوْلَى أَبِي الْمِعْزَى عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَحِيضُ ثُمَّ يَمْضِي وَقْتُ طَهْرِهَا وَهِيَ تَرَى الدَّمَ قَالَ تَسْتَبْطِئُ يَوْمًا إِنْ كَانَ حَيْضُهَا دُونَ الْعَشْرِ أَيَّامٍ فَإِنْ اسْتَمَرَّ الدَّمُ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ وَ إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ اغْتَسَلَتْ وَ صَلَّتْ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ أَمَّا النُّفْسَاءُ وَ هِيَ الَّتِي تَضَعُ حَمْلَهَا فَيَخْرُجُ مَعَهُ الدَّمُ فَعَلَيْهَا أَنْ

تَعْتَرِلَ الصَّلَاةَ وَ تَجْتَنِبَ الصَّوْمَ وَ لَمَّا تَقَرَّبَ الْمَسِيءُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْحَيْضِ وَ الْجُنْبِ فَإِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا اسْتَبْرَأَتْ كَمَا اسْتَبْرَأَ الْحَائِضُ بِالْقُطْنِ فَإِذَا خَرَجَ نَقِيًّا مِنَ الدَّمِ غَسَلَتْ فَرْجَهَا مِنْهُ وَ تَوَضَّأَتْ وَ ضَوَّءَ الصَّلَاةِ ثُمَّ اغْتَسَلَتْ كَمَا وَصَفْنَا مِنَ الْغُسْلِ لِلْحَيْضِ وَ الْجُنَابَةِ وَ إِنْ خَرَجَ عَلَى الْقُطْنِ دَمٌ أَخْرَجْتَ الْغُسْلَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ النَّفَاسِ وَ هُوَ انْقِطَاعُ الدَّمِ عَنْهَا فَقَدْ مَضَى فِيمَا تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَقَرَّبَ الْمَسْجِدَ وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الصَّوْمُ وَ الصَّلَاةُ أَيَّامَ نَفَاسِهَا وَ إِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي

المراد عدم التجاوز عن العشرة.

الحديث السادس و الستون: مرسل.

قوله رحمه الله: و هو انقطاع الدم عنها أى: إذا انقطع قبل أكثر النفاس.

قوله رحمه الله: فقد مضى فيما تقدم فيه تأمل، إلا بتأويل أن دم النفاس دم الحيض المجتمع لغذاء الطفل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٧١

كَمَيِّهِ أَيَّامَ نَفَاسِهَا وَ أَنَا أَذْكَرُ بَعْدَ هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَ مِمَّا يَتَّصِفُ بِهِ الْجُمْلَةُ مِنَ الْأَخْبَارِ

[الحديث ٦٧]

٦٧ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنِ الْفَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ النَّفْسَاءُ تَكْفُفُ عَنِ الصَّلَاةِ أَيَّامَهَا الَّتِي كَانَتْ تَمُكُّ فِيهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ كَمَا تَغْتَسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ.

[الحديث ٦٨]

٦٨ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنِ حَرِيْزِ عَنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ النَّفْسَاءُ مَتَى تُصَلِّي قَالَ تَقْعُدُ قَدْرَ حَيْضِهَا وَ تَسْتَظْهُرُ بِيَوْمَيْنِ فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ وَ إِلَّا اغْتَسَلْتَ وَ احْتَسْتِ وَ اسْتَفْرَثِ

الحديث السابع و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: أيامها التي كانت لعله أراد أيام الحيض، و يحتمل أيام النفاس، لما سيجىء من روايه الخثعمي فى الورقه الآتية، و الأصحاب حملوه على الأول.

الحديث الثامن و الستون: صحيح أيضا.

قوله عليه: و إلا اغتسلت أى: لانقطاع الحيض " وصلت " أى: ما لم يظهر الدم على ظاهر الكرسف

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٧٢

وَ صَيَّلْتُ فَإِنْ جَاَزَ الدَّمُ الكُرْسُفَ تَعَصَّبْتُ وَ اغْتَسَلْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ العُدَاهُ بِغُسْلِ وَ الظُّهْرِ وَ العَصْرِ بِغُسْلِ وَ المَغْرِبِ وَ العِشَاءِ بِغُسْلِ وَ إِنْ لَمْ يَجْزِ الكُرْسُفَ صَيَّلْتُ بِغُسْلِ وَاحِدٍ قُلْتُ فَالْحَائِضُ قَالَ مِثْلُ ذَلِكَ سِوَاءَ فَإِنْ انْقَطَعَ عَنْهَا الدَّمُ وَ إِلَّا فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَصْبِغُ مِثْلَ النُّفْسَاءِ سِوَاءَ ثُمَّ تُصَلِّي وَ لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ عَلَى حَالٍ فَإِنَّ النَّبِيَّ ع قَالَ الصَّلَاةُ عِمَادُ دِينِكُمْ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ وَ بِهَذَا الإسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنْ أَخِيهِ الحُسَيْنِ عَنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الحَسَنِ المَاضِي ع عَنِ النُّفْسَاءِ وَ كَمْ يَجِبُ عَلَيْهَا تَرْكُ الصَّلَاةِ قَالَ تَدْعُ الصَّلَاةَ مَا دَامَتْ تَرَى الدَّمُ

" فإن جاز الدم " أى: ظهر على ظاهر الكرسف. فيدل على أن حكم المتوسطه حكم الكثيره، كما هو ظاهر أكثر الأخبار، و المراد تجاوزه عنه إلى الخرقه، فيدل على

أن حكمها حكم القليله.

قوله عليه السلام: صلت بغسل واحد ظاهره الغسل للقليله، كما قال به بعض العلماء.

و يمكن أن يكون المراد بغسل واحد غسل انقطاع الحيض، أى: يكفيها ذلك الغسل ولا يحتاج إلى غسل آخر و يكون المراد بتجاوز الكرسف ثقبه. و الله يعلم قوله عليه السلام: عماد دينكم أى: لا يقوم دينكم إلا بها تشبيها للدين بفسطاط يكون عمادها الصلاه.

الحديث التاسع و الستون: صحيح أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٧٣

الْعَيْطَ إِلَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا فَإِذَا رَقَّ وَ كَانَتْ صُفْرَةً اغْتَسَلَتْ وَ صَلَّتْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

و محمول على التقيه، و اختلف الأصحاب فى أكثر أيام النفاس:

فقال الشيخ رحمه الله فى النهايه: و لا يجوز لها ترك الصلاه و لا الصوم إلا فى الأيام التى كانت تعتاد فيها الحيض، ثم قال بعد ذلك: و لا يكون حكم نفاسها أكثر من عشره أيام. و نحوه قال فى الجمل و المبسوط.

و قال المرتضى رضى الله عنه: أكثر أيام النفاس ثمانية عشر يوما، و هو اختيار ابن الجنيد و ابن بابويه.

و قال ابن أبى عقيل فى كتابه المتمسك: أيامها عند آل الرسول عليهم السلام أيام حيضها و أكثرها أحد و عشرون يوما، فإن انقطع دمها فى تمام حيضها صلت و صامت، و إن لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوما، ثم استظهرت بيوم أو يومين.

و إن كانت كثيره الدم صبرت ثلاثه أيام، ثم اغتسلت و صلت.

و ذهب جماعه منهم العلامه فى جمله من كتبه و الشهيد فى الذكرى إلى أن ذات العاده المستقره فى الحيض تتنفس بقدر عاداتها و المبتدئه بعشره أيام، و اختار فى المختلف أن ذات العاده ترجع إلى عاداتها و المبتدئه تصبر ثمانية

و لا- يبعد القول بالتخير ما بين العشره إلى الثمانيه عشر، فيكون فى حكم أيام الاستظهار، و لعل الأ-حوط العمل بأعمال الاستحاضه فى تلك الأيام، ثم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٧٤

[الحدِيث ٧٠]

٧٠ و أَخْبَرَنِي جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ وَ أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ دُونَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صِهْمَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ النَّفْسَاءِ تَضَعُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بَعِيدَ صِلَاهِ الْعَصِيرِ أَ تُتَمُّ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَمْ تُفْطَرُ فَقَالَ تُفْطَرُ ثُمَّ لَتَقُضِ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ أَكْثَرَ أَيَّامِ النَّفَاسِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ النَّفْسَاءِ يَوْمَ التَّاسِعِ عَشَرَ مِنْ وَضْعِهَا الْحَمْلَ فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ النَّفَاسِ إِنَّمَا هُوَ اسْتِحَاضَةٌ فَلْتَعْمَلْ بِمَا رَسَمْنَا لِلْمُسْتِحَاضَةِ وَ تُصَلِّى وَ تَصُومُ وَ قَدْ جَاءَتِ الْأَخْبَارُ مُعْتَمَدَةً فِي أَنَّ أَفْصَى مُدَّةِ النَّفَاسِ هُوَ عَشْرَةٌ أَيَّامٌ وَ عَلَيْهَا أَعْمَلُ لَوْضُوحِهَا عِنْدِي الْمُعْتَمَدُ فِي هَذَا أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ ذِمَّةَ الْمَرْأَةِ مُرْتَهَنَةٌ بِالصَّلَاةِ وَ الصِّيَامِ قَبْلَ نَفَاسِهَا بِلَا خِلَافٍ فَإِذَا طَرَأَ عَلَيْهَا النَّفَاسُ يَجِبُ أَنْ لَا يَسْقُطَ عَنْهَا مَا لَزِمَهَا إِلَّا بِدَلَالَةٍ وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ عَشْرَةَ أَيَّامٍ إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الدَّمَ مِنَ النَّفَاسِ وَ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ فَيَتَّبَعِي أَنْ لِمَا تَصِيرُ إِلَيْهِ إِلَّا بِمَا يَقْطَعُ الْعُذْرَ وَ كُلُّ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِمَا زَادَ عَلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَهِيَ أَخْبَارٌ آحَادٌ لَا تَقْطَعُ الْعُذْرَ أَوْ خَبْرٌ خَرَجَ عَنْ سَبَبٍ أَوْ لِلتَّقْيِينِ

قضاء الصوم احتياطاً.

الحدِيث السبعون: موثق.

قوله

رحمه الله: مرتنه أى: مرهونه محبوسه، و المرتهن بالكسر من يأخذ الرهن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٧٥

وَ أَنَا أُبَيِّنُ عَنْ مَعْنَاهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَ يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ أَقْصَى أَيَّامِ

و قال السبط المدقق رحمه الله: فى هذا الاستدلال بحث:

أما أولا فلان الارتهان بالصلاه قد ثبت زواله بالنفاس، و العود يحتاج إلى دليل، و لم يعلم مما ذكره من الأدله إلا وجوب الصلاه على من كانت أقرأؤها فى الحيض معلومه، و ما عداها ممن لم يستقر لها أقرأء، فيحتاج وجوب الصلاه عليها إلى دليل.

و أما ثانيا فلان ما ذكره الشيخ من الأخبار لا تدل على أن مده النفاس عشره أيام، بل إنما تدل على أن النفاس تقعد أيام حيضها ثم تستظهر، و أيام الحيض قد لا- تصل إلى العشره. نعم لو ثبت فى الحيض ما قدمناه من أنه إذا انقطع على العشره كان الكل حياضا أمكن فى النفاس، إلا أن الكلام فى الأصل و الفرع واحد.

و أما ثالثا فلان ما ذكره من روايه يونس يقتضى أن المستحاضه تغتسل عند وقت كل صلاه و لا يقول به، فكان عليه أن ينبه على وجه الجمع بين ما تقدم و بين صحيح زراره الذى أشار إلى أنه مضى.

ثم ما ذكره من الاستظهار إلى عشره أيام يدل على جواز الاستظهار أكثر من ثلاثه، لاحتمال كون الحيض سته أيام، و الذى فى الأخبار إلى ثلاثه، فكان عليه أن يقيده. انتهى.

و فى بعضها كلام لم نتعرض له مخافه الإطاله.

قوله رحمه الله: و يدل على ما ذكرناه قال الفاضل التستري رحمه الله: بل يدل على أن أقصاه أيام عادتها، فيحتاج

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار،

فى إتمام الدلالة إلى نوع عنايه. و بالجمله إنما يفهم من هذه الروايات أن ذات العاده فى الحيض أيام نفاسها أيام عاداتها فى الحيض و لا يزيد عن ذلك، و أما أن من لا عاده لها فزمانها عشره أو أكثر أو أقل فلا.

و لعل حكمه عليه السلام فى ذات العاده بذلك لكون العاده موجه لظن أن غير زمان العاده استحاضه، فلا يدل فى ماده من كانت عاداتها عشره أن عدم كون الزائد نفاسا، لكونه زائدا على العشره التى أكثر الحيض، لاحتمال أن يكون ذلك لخصوصيه العاده كما جوزناه. نعم إن ثبت أن ما سيأتى من قوله عليه السلام " ثم يستظهر بعشره " بمعنى إلى عشره دل ذلك على أن أكثر النفاس عشره.

و كيف ما كان فأخبار الآحاد على ما ترى من تطرق الاحتمالات فى المتن و السند، و لو لا أن مقتضى العمل بعموم الآيه الشريفه و جوب الصلاه عليها مطلقا إلا ما أخرجه الدليل الصالح كما نبه عليه الشارح، لم يكن فى هذه الأخبار دلالة واضحة على أن النفاس عشره و أن ما بعد العشره مما يجب فيه الصلاه، لا سيما مع الأخبار الآتية المعارضه بل السليمه عن المعارض، لما عرفت فى دلالة هذه الأخبار المذكوره هنا. أفهمه.

و قال الفاضل الأردبيلى قدس سره: لا يخفى أنه لا دلالة فى هذه الأخبار على العشره، إلا فى الروايه الأخيره على تقدير جعل الاستظهار إلى العشره واجبا.

و يمكن حمل هذا الخبر و مثله على أكثر الحيض، و هو بعيد كما ترى، و حمل الثانى أيضا على العشره بضم الاستظهار إلى العشره، كما صرحه فى خبر واحد.

فتأمل.

[الحدِيث ٧١]

٧١ مِا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ وَ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الْقَوْلِ النَّفْسَاءِ تَكْفُفٌ عَنِ الصَّلَاةِ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا الَّتِي كَانَتْ تَمُكُّتُ فِيهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَ تَعْمَلُ كَمَا تَعْمَلُ الْمُسْتَحَاضَةُ.

[الحدِيث ٧٢]

٧٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ أَبِي دَاوُدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ النَّفْسَاءُ تَجْلِسُ أَيَّامَ حَيْضِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ ثُمَّ تَسْتَظْهُرُ وَ تَغْتَسِلُ وَ تُصَلِّي.

[الحدِيث ٧٣]

٧٣ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَقَعُدُ النَّفْسَاءُ أَيَّامَهَا الَّتِي كَانَتْ تَقَعُدُ فِي الْحَيْضِ وَ تَسْتَظْهُرُ بِيَوْمَيْنِ

الحدِيث الحادى و السبعون: حسن.

الحدِيث الثانى و السبعون: موثق.

و أبو داود كأنه سليمان بن سفيان أبو داود المسترق للمرتبه كما لا يخفى.

قوله عليه السلام: ثم تستظهر أى: بالأيام كما فى سائر الأخبار، أو تستبرى رحمها هل فيها دم أم لا؟ الحدِيث الثالث و السبعون: موثق أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٧٨

وَ قَدْ مَضَى حَدِيثُ زُرَّارَةَ فِيمَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع مَشْرُوحاً

[الحدِيث ٧٤]

٧٤ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ يُونُسَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ امْرَأَةٍ وَ لَعِدَتْ فَرَأَتْ الدَّمَ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَتْ تَرَى قَالَ فَلْتَقْعِدِي أَيَّامَ قُرْنِهَا الَّتِي كَانَتْ تَجْلِسُ ثُمَّ تَسْتَظْهُرُ بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ فَإِنْ رَأَتْ دَمًا صَبِيحًا فَلْتَغْتَسِلْ عِنْدَ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ وَ إِنْ رَأَتْ صَفْرَةً فَلْتَوَضَّأْ ثُمَّ لْتَصَلِّ

قوله رحمه الله: وقد مضى حديث زراره قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه أن الإسناد الذى ذكره قبل الحسين لمجرد اتصال السند، وأن الخبر من كتاب الحسين و منسوب إليه.

الحديث الرابع و السبعون: موثق أيضا.

و قال الفاضل الأردبيلى قدس سره: قال فى المنتهى: هذا الخبر حسن.

و قال أيضا فى عمرو: أنه ابن سعيد الزيات كذا فى الاستبصار، و أيضا نقل المصنف فى باب الزيادات فى حكم

المستحاضه مثله، و صرح بالزيات و بيونس ابن يعقوب. و قال أيضا في يونس: كأنه ابن يعقوب و صرح به في الاستبصار.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٧٩

قَوْلُهُ ع تَشْتَظْهُرُ بِعَشْرِهِ أَيَّامٍ يَعْنِي إِلَى عَشْرِهِ أَيَّامٍ لِأَنَّ حُرُوفَ الصِّفَاتِ يَقُومُ بَعْضُهَا مَقَامَ بَعْضٍ

[الحديث ٧٥]

٧٥ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ وَ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ع عَنْ امْرَأَةٍ نَفَسَتْ وَ بَقِيَتْ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ طَهَّرَتْ وَ صَيَّغَتْ ثُمَّ رَأَتْ دَمًا أَوْ صَيْفَرَهُ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ صَيْفَرَهُ فَلْتُغْتَسِلْ وَ لَتُصَلِّ وَ لَا تُمَسِّكْ عَنِ الصَّلَاةِ وَ إِنْ كَانَ دَمًا لَيْسَ بِصَيْفَرِهِ فَلْتُمَسِّكْ

انتهى.

فالخبر موثق كالصحيح لا حسن.

قوله رحمه الله: يعنى إلى عشره أيام قال الوالد العلامة قدس الله روحه: يمكن أن يكون الباء بمعناها، و يكون موافقا للأخبار الآتية، بأن تكون الزيادة للاستظهار. و نعم ما قال قدس سره، فإنه وجه جمع حسن بين الأخبار.

الحديث الخامس و السبعون: صحيح.

قوله عليه السلام: إن كانت صفره فلتغتسل الأمر بالغسل إما بالحمل على غير القليله، أو عليها أيضا استحبابا. و الله يعلم.

قوله عليه السلام: فلتمسك الأمر بالإمساك عن الصلاة لمكان الحيض لا للنفاس، لأنها مستحاضه حكمها

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٨٠

عَنِ الصَّلَاةِ أَيَّامَ قُرْئِهَا ثُمَّ لَتُغْتَسِلْ وَ لَتُصَلِّ.

[الحديث ٧٦]

٧٦ وَ أَخْبَرَنِي جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدُونَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ الْفَضْلِ عَنِ أَحْمَدِ بْنِ هَمَّاعٍ قَالَ النَّفْسَاءُ تَكْفُّ عَنِ الصَّلَاةِ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا الَّتِي كَانَتْ تَمُكُّ فِيهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَ تُصَلِّي كَمَا تَغْتَسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ.

٧٧ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ النَّفْسَاءِ يَغْشَاهَا زَوْجُهَا وَهِيَ فِي نَفْسِهَا مِنَ الدَّمِ قَالَ نَعَمْ إِذَا مَضَى لَهَا مُنْذُ يَوْمٍ وَضَعَتْ بِقَدْرِ أَيَّامِ عَدَّةِ حَيْضِهَا ثُمَّ تَسْتَظْهُرُ بِيَوْمٍ فَلَا بَأْسَ بَعْدَ أَنْ يَغْشَاهَا زَوْجُهَا يَأْمُرُهَا فَتَغْتَسِلُ ثُمَّ يَغْشَاهَا إِنْ أَحَبَّ.

وَ هَذَا الْحَدِيثُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ أَيَّامِ النَّفْسَاءِ مِثْلُ أَكْثَرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ لِأَنَّهُ لَوْ

العمل بالتمييز، بأن تكون نسبت الوقت و ذكرت العدد، و إن حمل على أنه صادف العاده يشكل العمل بالتمييز.

و قال المحقق الأردبيلي قدس سره: يفهم منه وجوب الغسل فقط على المستحاضه و الحائض.

الحديث السادس و السبعون: موثق.

الحديث السابع و السبعون: مجهول.

قوله رحمه الله: و هذا الحديث يدل قال الفاضل التستري قدس سره: في الدلالة شىء، نعم يدل على أن عاداتها

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٨١

كَأَنَّ زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ لَمَّا وَسِعَ لِرَوْجِهَا وَطُوهَا لَمَّا قَدَّمَ نَاهُ مِنْ أَنَّ النَّفْسَاءَ لَا يَجُوزُ وَطُوهَا أَيَّامَ نَفْسِهَا وَ مَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ مِثْلُ

٧٨ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع قَالَ النَّفْسَاءُ تَقْعُدُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فَإِنْ طَهَّرَتْ وَ إِلَّا اغْتَسَلَتْ وَ صَلَّتْ وَ يَأْتِيهَا زَوْجُهَا وَ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ تَصُومُ وَ تُصَلِّي.

٧٩ وَ رَوَى أَيْضًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ النَّفْسَاءِ فَقَالَ كَمَا كَانَتْ تَكُونُ مَعَ مَا مَضَى مِنْ أَوْلَادِهَا وَ مَا جَرَّبَتْ قُلْتُ فَلَمْ تَلِدْ فِيمَا مَضَى قَالَ بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ إِلَى الْخَمْسِينَ

مثل عاداتها. و لا- يخفى من المنافاه بين هذا الكلام و بين ما ادعاه من الاتفاق على العشره أيام إذا رآته يكون من النفاس، بل أكثر الأحاديث يدل على أن النفاس مثل الحيض، و إن حكم النفساء حكم الحائض، فإذا تجاوز الدم عن عشره أيام، فإن كانت ذات عادته فالعاده نفاس و الباقي استحاضه. انتهى.

و أقول: الظاهر أن مراد الشيخ أن حكم النفاس حكم الحيض في أن ذات العاده تعمل بعاداتها، و غيرها تمكث عشره أيام. لكن يرد عليه ما مر أن الثانى لا- يظهر من الأخبار، و لا- يلزم من كون حكم ذات العاده حكم الحائض كون غيرها أيضا كذلك، و خبر يونس لم يدل على ذلك إلا بتأويل لا يمكن الاستدلال به.

الحديث الثامن و السبعون: موثق.

الحديث التاسع و السبعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٨٢

[الحديث ٨٠]

٨٠ وَ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ كَمْ تَقْعُدُ النَّفْسَاءَ حَتَّى تُصَلِّيَ قَالَ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَ تَحْتَشِي وَ تُصَلِّي.

[الحديث ٨١]

٨١ وَ عَنْهُ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

و قد يحمل على أن مراده عليه السلام أن أكثر النفاس عشره أيام، لأنها ما بين الأربعين إلى الخمسين، و يكون التعبير كذلك للتقيه.

و أقول: مع الحمل على التقيه لا حاجه إلى هذا التكلف، و إن أمكن أن يكون توريه.

الحديث الثمانون: صحيح.

و قال الوالد رحمه الله: على بن الحكم لعله الكوفى بقرينه ابن عيسى، إن قلنا إن الأنبارى غير الكوفى، و إلا فالظاهر أنهما واحد، و الأنبار محلّه من محلات الكوفه.

و الترديد بين ثمانى عشره و سبع عشره يؤيد التخيير و الاستحباب الذى سنشير إليه، و إن أمكن حمل سبع عشره على ما إذا انقطع الدم عليه.

الحديث الحادى و الثمانون: صحيح أيضا.

و قال الشيخ البهائى رحمه الله: الظاهر عود الضمير فى قوله " عنه " إلى أحمد بن محمد، و لم نظفر بروايه أحمد بن محمد بن عيسى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٨٣

قَالَ تَقْعُدُ النُّفْسَاءُ إِذَا لَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهَا الدَّمُّ ثَلَاثِينَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَى الْخَمْسِينَ.

[الحديث ٨٢]

٨٢ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ تَقْعُدُ النُّفْسَاءُ تِسْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً فَإِنْ رَأَتْ دَمًا صَنَعَتْ كَمَا تَصْنَعُ الْمُسْتَحَاضَةُ.

وَ قَدْ رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ سِنَانٍ مَا يُنَافِي هَذَا الْخَبَرَ وَ أَنَّ أَيَّامَ النُّفْسَاءِ مِثْلُ أَيَّامِ الْحَيْضِ فَتَعَارَضَ الْخَبْرَانِ

قوله عليه السلام: ثلاثين أربعين يوما إلى الخمسين حمل على التقيهِ، و نقل فى التذكرة عن أبى حنيفه و طائفه منهم أن أكثره أربعون، و عن الشافعى و طائفه أخرى أن أكثره ستون.

الحديث الثانى و الثمانون: صحيح أيضا.

قوله رحمه الله: و قد روينا عن ابن سنان

لعله إشاره إلى روايه لم تذكر، وإلا فليس فى الروايات الماضيه و الآتيه ما يدل على ذلك.

ثم ما ورد فى روايته هنا من تسع عشره لا يوافق شيئاً من المذاهب، إلا أن يحمل على التشطير، أو على الاستظهار بعد الثمانى عشر، كما ذهب إليه ابن أبى عقيل، حيث قال فى كتابه المتمسك على ما نقل عنه: أيامها عند آل الرسول عليهم السلام أيام حيضها، و أكثره أحد و عشرون يوماً، فإن انقطع دمها فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٨٤

[الحديث ٨٣]

٨٣ وَ قَدْ رَوَى أَيْضاً الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ النَّفْسَاءِ كَمْ تَقْعُدُ فَقَالَ إِنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ تَغْتَسِلَ لِثَمَانِي عَشْرَةَ وَ لَا بَأْسَ بِأَنْ تَسْتَظْهَرَ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ.

قَوْلُهُ ع إِنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص

تمام حيضها صلت و صامت، و إن لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوماً، ثم استظهرت بيوم أو يومين. و إن كانت كثيره الدم صبرت ثلاثة أيام ثم اغتسلت و احتشت و استنشرت و صلت.

و قال المحقق فى المعتبر بعد إيراد هذا الكلام: و قد روى ذلك البزنطى فى كتابه عن جميل عن زراره و محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام.

الحديث الثالث و الثمانون: صحيح أيضاً.

قال الفاضل الأردبيلى قدس سره: كأنه صحيح، كما سماه فى الذكرى بها، لكنه معارض بأخبار كثيره معموله عند أكثر الأصحاب صحيحه و غير صحيحه، فيحذف بواحد منها على تقدير عدم إمكان الجمع و يبقى الباقي سليماً.

و قال أيضاً: فى الخبر دلالة على المطلوب من وجوه:

الأول: كونه جواباً عن قعود

و الثاني: تقريره أسماء من دون أن يمنعها عن القعود.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٨٥

أَنْ تَعْتَسِلَ لِثَمَانِي عَشْرَةَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَيَّامَ النَّفَاسِ ثَمَانِي عَشْرَةَ وَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَمَرَهَا بَعْدَ الثَّمَانِي عَشْرَةَ بِالْأَغْتَسَالِ وَ إِنَّمَا
كَانَ فِيهِ حُجَّةٌ لَوْ قَالَ إِنَّ أَيَّامَ النَّفَاسِ ثَمَانِي عَشْرَةَ يَوْمًا وَ لَيْسَ هَذَا فِي الْخَبَرِ وَ كُلُّ مَا رُوِيَ مِمَّا يَجْرِي مَجْرَى مَا رَوَيْنَاهُ فَالطَّرِيقُ
فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَاحِدَةٌ وَ لَنَا فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ طُرُقٌ أَحَدُهَا أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ آخَادٌ مُخْتَلِفَةٌ الْأَلْفَاظِ مُتَضَادَّةٌ الْمَعْنَى
لَا يُمَكِّنُ الْعَمَلُ

و الثالث: قوله " و لا- بأس بأن تستظهر " إلى آخره، فقوله رحمه الله " لا- يدل " محل تأمل، إلا أن يأول بأن المراد بالاستظهار المتعارف، و هو بعد أيام العاده، فكأنه قال: تقعد أيام عاداتها. و لا بأس.

قوله رحمه الله: لا- يدل على أن أيام النفاس قال الفاضل التستري رحمه الله: ربما يقال: إن مع انضمام الجواب إلى السؤال و تحصيل المطابقه تحصل الدلاله عرفا، لا سيما مع قوله عليه السلام " تستظهر " .

قوله رحمه الله: أحدها أن هذه الأخبار قال الشيخ البهائي رحمه الله فى الحبل المتين: يرد عليه أن أخبار العشره أيضا أخبار آحاد غير بالغه حد التواتر، فما الفرق؟

و الجواب: بأنه قدس الله روحه لم يرد أنها لم تبلغ حد التواتر، بل أراد أنها لم تقترن بشىء من المؤيدات التى توجب العمل بمضمونها، فإن عنده أن الخبر الذى لم يبلغ حد التواتر على ضربين:

ضرب يؤيد بمطابقه دليل العقل و الكتاب و السنه أو الإجماع، فهذا لا يطلق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٨٦

عَلَى جَمِيعِهَا لِتَضَادِّهَا وَ لَا عَلَى بَعْضِهَا

لَأَنَّهُ لَيْسَ بَعْضُهَا بِالْعَمَلِ عَلَيْهِ أَوْلَى مِنْ بَعْضِ وَ الثَّانِيَةُ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذِهِ الْأَخْبَارُ خَرَجَتْ مَخْرَجَ التَّيْبَةِ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ يُخَالِفُنَا
يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ أَيَّامَ النَّفَاسِ أَكْثَرُ مِمَّا نَقُولُهُ وَلِهَذَا اخْتَلَفَتْ أَلْفَاظُ الْأَحَادِيثِ كَاخْتِلَافِ الْعَامَّةِ فِي مِذَاهِبِهِمْ فَكَأَنَّهُمْ أَفْتُوا كُلَّ قَوْمٍ
مِنْهُمْ عَلَى حَسَبِ مَا عَرَفُوا مِنْ آرَائِهِمْ

عليه خبر الآحاد، و يلحقه وجوب العمل به بالمتواتر.

و ضرب خلا عن تلك المؤيدات، فهذا نسميه بخبر الواحد، و قد قرر هذا الاصطلاح في صدر كتاب الاستبصار، و أخبار العشرة
قد تأيدت بما نقل من الإجماع.

قوله رحمه الله: لأنه ليس بعضها قال الفاضل التستري رحمه الله: لأحد أن يقول: إن القدر المشترك و هو ثمانية عشر مما اتفقت
عليه، و إنما اختلفت في الزيادة و عدمها فليعمل بالمشترك.

نعم مع القول بعدم وجوب العمل بأخبار الآحاد إذا خالفت ظاهر الآيه يسقط هذا، لا سيما مع تحقق الأخبار الداله على أنها تقعد
بقدر حيضها.

قوله رحمه الله: و الثانيه أنه يحتمل قال الفاضل التستري رحمه الله: القول بالثمانية عشر لا- يحضرنى قائل من العامه، و يرشد
المرسله الآتيه بوجود قائل منهم، و الثمانية عشر منقول عن السيد و ابن الجنيد و الصدوق و المفيد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٨٧

وَ مِذَاهِبِهِمْ وَ الثَّالِثَةُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ سَأَلَهُمْ عَنِ امْرَأَةٍ أَتَتْ عَلَيْهَا هَذِهِ الْأَيَّامُ فَلَمْ تَغْتَسِلْ فَأَمْرُهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِالْأَغْتِسَالِ وَ
أَنْ تَعْمَلَ كَمَا تَعْمَلُ الْمُسْتَحَاضَةُ وَ لَمْ تَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَا فَعَلَتِ الْمَرْأَةُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ كَانَ حَقًّا وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا قُلْنَا

[الحديث ٨٤]

٨٤ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ

عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ قَالَ سَأَلَتِ امْرَأَةً أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَتْ إِنِّي كُنْتُ أَقْعِدُ فِي نِفَاسِي عَشْرِينَ يَوْمًا حَتَّى أَفْتُونِي بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ لِمَ أَفْتُوكَ بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَقَالَ رَجُلٌ لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ص أَنَّهُ قَالَ لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ حِينَ نَفَسَتْ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ

قوله رحمه الله: و الثالثه أنه لا- يمتنع قال الفاضل التستري رحمه الله: لا أجده مستقيما في معظم الروايات المتقدمه، نعم لا يبعد ذلك في روايه أسماء ذلك البعد، بأن ينزل جوابه عليه السلام على عدوله عن مراد السائل لنكته، مع أن قوله عليه السلام " و لا بأس أن تستظهر " ياباه.

الحديث الرابع و الثمانون: مرفوع.

قوله: فقال الرجل لعل الأولى " رجل " كما في الكافي.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٨٨

سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ص وَ قَدْ أَتَى لَهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَ لَوْ سَأَلْتُهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَ تَفْعَلَ كَمَا تَفْعَلُ الْمُسْتَحَاضَةُ

قال السيد رحمه الله في المدارك: يمكن الجمع بين الأخبار بحمل الأخبار الواردة بالثمانية عشر على المبتدئه، كما اختاره في المختلف، أو بالتخير بين الغسل بعد انقضاء العاده و الصبر إلى [انقضاء] ثمانية عشر.

و كيف كان فلا- ريب أن للمعتاده الرجوع إلى العاده، لاستفاضه الروايات الواردة بذلك و صراحتها، و إنما يحصل التردد في المبتدئه خاصه من الروايات الواردة بالثمانية عشر، و من أن مقتضى رجوع المعتاده إلى العاده كون النفاس حيضا في المعنى، فيكون أقصاه عشره، و طريق الاحتياط بالنسبه إليها واضح.

انتهى.

و قال المحقق صاحب المنتقى فيه بعد إيراد أخبار هذا الباب: و أعلم أن

المعتمد من هذه الأخبار ما دل على الرجوع إلى العاده فى الحيض لبعده عن التأويل، و اشتراك سائر الأخبار فى الصلاحيه للحمل على التقيه، و هو أقرب الوجوه التى ذكرها الشيخ للجمع، ثم ذكر تأويل الشيخ لحديث أسماء.

ثم قال: و الحق أن هذا التأويل بعيد عن أكثر الأخبار المتضمنه لقضيه أسماء، فاعتماد الحمل على التقيه [فى الجميع] أولى، و ربما يعترض بعدم ظهور القائل بمضمونها من العامه. فيجاب بأن القضيه لما كانت متقرره مضبوطه معروفه و ليس للإنكار فيها مجال، كان التمسك بها فى محل الحاجه مناسباً، إذ فيه عدول عن إظهار المذهب و تقليل لمخالفته، فلذلك تكررت حكايتها فى الأخبار.

و قد اختار العلامه فى المختلف العمل بمضمونها فى المبتدئه، نظراً إلى

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٨٩

.....

أن المعارض لها مخصوص بالمعتاده.

و نوقش فى ذلك بأن أسماء تزوجت بأبى بكر بعد موت جعفر بن أبى طالب رضى الله عنه، و كان قد ولدت منه [عده] أولاداً، و يبعد جداً أن لا يكون لها فى تلك المده كلها عاده فى الحيض، و هو متجه.

و عليه أيضاً مناقشه أخرى، و هى أن الحكم بالرجوع إلى العاده يدل على ارتباط النفاس بالحيض، و اختلاف العادات فى الحيض لا يقتضى أكثر من احتمال كون مده حيض المبتدئه أقصى العادات، و هى لا تزيد على العشره، فالقدر المذكور من التفاوت بين المبتدئه و ذات العاده لا يساعد عليه الاعتبار الذى هو للجمع معيار.

و لو استبعد كون التفصيل المذكور فى قضيه أسماء بكماله منزلاً على التقيه لأمكن المصير إلى أن القدر الذى يستبعد ذلك فيه منسوخ، لأنه متقدم و الحكم بالرجوع إلى العاده متأخر. و إذا تعذر

الجمع تعين النسخ و يكون تقرير الحكم بعد نسخه محمولا- على التقية، لما قلناه من أن في ذلك تقليلا للمخالفة، و مع تأدى التقية بالأدنى لا يتخطى إلى الأعلى. انتهى كلامه رفع مقامه.

و هو فى غاية الحسن و المتانه، لكن ما ذكره فى وجه النسخ من التقدم و التأخر محل نظر، إذ لو كان المراد أن حكاية أسماء فى زمن الرسول صلى الله عليه و آله و أخبار العاده وردت عن الباقر و الصادق و سائر الأئمة عليهم السلام فهو ضعيف، لأن النسخ لا يكون بعد الرسول صلى الله عليه و آله، و ما يذكره أئمتنا عليهم السلام من الأحكام إنما هو إخبار عما قرره الرسول صلى الله عليه و آله.

و إن أراد أن ابتداء هذا الحكم فى زمن الرسول صلى الله عليه و آله بعد

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٩٠

[الحديث ٨٥]

٨٥ و أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادِ عَنِ حَرِيْزِ عَيْنِ زُرَّارَةَ عَيْنِ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ نَفْسِيَّتْ - بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص حِينَ أَرَادَتْ الْإِحْرَامَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ أَنْ تَحْتَشِيَ بِالْكَرْسِفِ وَ الْخَرِقِ وَ تَهْلَ بِالْحَجِّ فَلَمَّا قَدِمُوا وَ نَسَكُوا الْمَنَاسِكَ فَأَتَتْ لَهَا ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً

الآخر، فمن أين يعلم ذلك؟ مع أن قضيه أسماء كانت فى حجه الوداع، و هى آخر سنه حياه الرسول صلى الله عليه و آله.

ثم استبعاده عن عدم كون أسماء ذات عاده، فهو أيضا محل نظر، إذ يمكن أن يكون اختلطت عاداتها و اختلفت حتى ذهلت عنها.

و بالجمله يشكل القول بالعهده فى

غير ذات العاده بمحض الاعتبارات العقلية بدون خبر صريح فى ذلك و ورود أخبار كثيره بلا معارض. و قد أوردنا أخبارا كثيره فى الكتاب الكبير يدل على الثمانيه عشر، و لو ورد خبر فى العشره يمكن الحمل على الاستظهار بالثمانيه عشر، كما يرمى إليه بعض الأخبار، بل يمكن القول فى ذات العاده أيضا باستحباب الاستظهار إلى ثمانيه عشر، أو بالجواز تخفيفا.

و ربما تحمل أخبار الثمانيه عشر على ما إذا بقى الدم بصفه دم النفس إلى تلك الغايه و أخبار العاده على ما إذا تغير عن تلك الصفه، و هو بعيد.

الحديث الخامس و الثمانون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٩١

فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَ تُصَلِّيَ وَ لَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهَا الدَّمُ فَفَعَلَتْ ذَلِكَ.

وَ هَذَا الْحَدِيثُ يُبَيِّنُ عَمَّا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ لِأَنَّهُ قَالَ فَاتَتْ لَهَا ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً وَ لَمْ يَقُلْ إِنَّهُ أَمَرَهَا بِالْقُعُودِ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً وَ إِنَّمَا أَمَرَهَا بَعْدَ الثَّمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً بِالصَّلَاةِ

[الحديث ٨٦]

٨٦ وَ أَخْبَرَنِي أَيْضاً جَمَاعَةٌ عَنِ أَبِي مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ وَ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ دُونَ عَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ فَضَيْلٍ وَ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ نَفَسَتْ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص حِينَ أَرَادَتْ الْإِحْرَامَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَنْ تَغْتَسِلَ وَ تَحْتَشِيَّ بِالْكُرْسُفِ وَ تُهَلَّ بِالْحِجِّ فَلَمَّا قَدِمُوا وَ نَسَبُوا الْمَنَاسِكَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ع عَنِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَ الصَّلَاةِ فَقَالَ لَهَا مُنْذُ كَمْ وَ لَدَّتِ فَقَالَتْ

مُنْذُ ثَمَانِيَةِ عَشْرٍ - فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ تَغْتَسِلَ وَ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَ تُصَلِّيَ وَ لَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهَا الدَّمُ فَفَعَلَتْ ذَلِكَ.

وَ هَذَا أَيْضاً مِثْلُ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ سَأَلَهَا مُنْذُ كَمْ وَ لَدَتْ فَأَخْبَرَتْهُ بِأَنَّهُ مُنْذُ ثَمَانِيَةِ عَشْرٍ يَوْمًا وَ لَوْ أَخْبَرَتْهُ بِمَا دُونَ ذَلِكَ لَكَانَ يَأْمُرُهَا أَيْضاً بِالْاِغْتِسَالِ حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ

الحديث السادس و الثمانون: موثق.

قوله عليه السلام: أن تغتسل الظاهر أن هذا غسل الإحرام، فيدل على عدم منافاته للحدث الأكبر كوضوء الحائض.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٩٢

[الحديث ٨٧]

٨٧ وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ عَلَمَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبِيَا جَعْفَرَ عَنِ النَّفْسَاءِ كَمْ تَقْعُدُ قَالَ إِنَّ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ نَفَسَتْ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ تَغْتَسِلَ فِي ثَمَانِيَةِ عَشْرَةٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَسِيَّ تَطْهَرُ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ.

وَ هَذَا أَيْضاً يَنْصَحُ مَنْ أَنَّهُ أَمَرَهَا بِالْعُسْلِ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ عَشْرٍ وَ لَمْ يَنْصَحْ مَنْ أَنَّهَا لَوْ أَخْبَرَتْهُ بِمَا دُونَهُ لَقَالَ لَهَا مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ كَذَلِكَ إِذَا رَأَتْ الْحَائِضُ دَمًا فِي الْيَوْمِ الْحَادِي عَشْرٍ مِنْ أَوَّلِ حَيْضَتِهَا اغْتَسَلَتْ بَعِيدَ الْإِسْتِبْرَاءِ وَ الْوُضُوءِ وَ صَبَلَّتْ وَ صَامَتْ فَذَلِكَ دَمٌ اسْتِحَاضِهِ وَ لَيْسَ بِحَيْضٍ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ فَقَدْ مَضَى فِيمَا تَقَدَّمَ شَرْحُ ذَلِكَ وَ فِيهِ كِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

و يحتمل بعيدا أن يكون هذا غسل انقطاع النفاس، بأن يكون بعد انقضاء أيام عاداتها فيؤيد حمل الشيخ، أو يكون المراد به غسل الدم مجازا.

قال الفاضل الأردبيلي رحمه الله: فيه دلالة على عدم شرطيه رفع الحدث لغسل المندوب، كما يفهم من كلام الشيخ من عدم صحه غسل الجمعة من الجنب، و كذا عدم شرطيته للإحرام و

باقى المناسك غير الطواف، بل على العدول إلى الأفراد، و على عدم منع المستحاضه من المسجد.

الحديث السابع و الثمانون: ضعيف.

و ظاهره أنها تقعد ثمانية عشر يوماً، و تستظهر بيوم أو يومين، كما هو مذهب ابن أبى عقيل. و يمكن حمله على الاستظهار بعد العاده على تأويل الشيخ، لكنه بعيد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٩٣

[الحديث ٨٨]

٨٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ دُوسٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ النُّفَسَاءِ كَمْ حَدُّ نَفَاسِهَا حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَ كَيْفَ تَصْنَعُ قَالَ لَيْسَ لَهَا حَدٌّ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ إِذَا كَانِ الْمُرَاعَى فِي ذَلِكَ أَيَّامَ حَيْضِهَا فَلَيْسَ لِتَمَلِكِ حَدٌّ لَا يُدَّ مِنْهُ بَلْ تَخْتَلِفُ عَادَةُ النِّسَاءِ فِي ذَلِكَ فَمِنْهُنَّ مَنْ تَحِيضُ أَقَلَّ أَيَّامَ الْحَيْضِ وَ مِنْهُنَّ مَنْ تَحِيضُ أَكْثَرَ أَيَّامِهِ وَ ذَلِكَ لِمَا يُبَافِي مَا قَدَّمَناهُ مِنَ الْأَخْبَارِ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ يُكْرَهُ لِلْحَيَائِضِ وَ النُّفَسَاءِ أَنْ يَحْضِيَنَّ أَيْدِيَهُنَّ وَ أَرْجُلَهُنَّ بِالْحِنَاءِ وَ شَبَّهِهِ مِمَّا لَمَّا يُزِيلُهُ الْمَاءُ لِأَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ وُصُولِ الْمَاءِ إِلَى ظَاهِرِ جَوَارِحِهِنَّ الَّتِي عَلَيْهَا الْخِضَابُ وَ كَذَلِكَ يُكْرَهُ لِلْجُنْبِ الْخِضَابُ بَعْدَ الْجَنَابَةِ وَ قَبْلَ الْغُسْلِ مِنْهَا فَإِنْ أُجْنِبَ بَعْدَ الْخِضَابِ لَمْ يَحْرَجْ بِذَلِكَ وَ كَذَلِكَ لَا حَرَجَ عَلَى الْمَرْأَةِ

الحديث الثامن و الثمانون: ضعيف.

و فى الإيضاح: عبدوس بالسين المهملة، و لا يعرف بتوثيق.

و قال الفاضل الأردبيلى قدس سره: هذا الخبر مشعر بأن أكثر النفاس هو العاده، و كان الأولى تقديم هذا الخبر. فتأمل.

قوله رحمه الله: لأن ذلك يمنع قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل العله خوف إصابه الشيطان كما سيجى ء،

و إلا فهذه العله كما ترى، على أنه لو تمت لدلت على فساد الغسل، و مع الحاجه إلى الغسل يلزم حرمه ما يمنع صحته، اللهم إلا أن يتشبت إلى أمور يحتاج إثباتها

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٩٤

أَنْ تَخْتَضِبَ بَعِيدَ الْحَيْضِ ثُمَّ يَأْتِيهَا الدَّمُّ وَ عَلَيْهَا الْخِضَابُ وَ لَيْسَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ كَالْحُكْمِ فِي اسْتِنَافِهِ مَعَ الْحَيْضِ وَ الْجَنَابَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ

[الحديث ٨٩]

٨٩ فَأَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ عَ أَيُّهَا الرَّجُلُ وَ هُوَ جُنُبٌ قَالَ لَا قُلْتُ فَيَجُنُبُ وَ هُوَ مُخْتَضِبٌ قَالَ لَا ثُمَّ سَكَتَ قَلِيلًا ثُمَّ قَالَ يَا أَبَا سَعِيدٍ أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى شَيْءٍ تَفْعَلُهُ قُلْتُ بَلَى قَالَ إِذَا اخْتَضَبْتَ بِالْحِنَاءِ وَ أَخَذَ الْحِنَاءَ مَاخَذَهُ وَ بَلَغَ فَحِينَئِذٍ فَجَامِعٌ

و ردها إلى التطويل.

و قال المحقق الأردبيلي قدس سره: لا يخفى أن هذا الدليل لو تم لدل على عدم الجواز لا الكراهه، و لدل على ذلك قبل الجنابه أيضا، فالمعتمد هو النص، و كان مراده احتمال المنع من وصول الماء.

قوله رحمه الله: ثم يأتيها الدم قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل الدليل مشترك، فإن أجاب بأنه يمكن إزاله المانع فكذا فيما تقدم، و لعل الجواب بأن المانع هنا حصل قبل توجه التكليف من غير التزامه لوجوب إزاله المانع غير سليم.

الحديث التاسع و الثمانون: ضعيف أيضا.

و كان أبا سعيد هو هشام بن حيان أبو سعيد المكارى، أو أبو سعيد القمات.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٩٥

[الحديث ٩٠]

٩٠ وَ بِهَذَا الْأَسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْرِ عَنْ كِرْدِينَ الْمَسْمَعِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا يَخْتَضِبُ الرَّجُلُ وَ هُوَ جُنُبٌ وَ لَا يَغْتَسِلُ وَ هُوَ مُخْتَضِبٌ.

[الحديث ٩١]

٩١ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ أَنَّ أَبِياهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَ يَسْأَلُهُ عَنِ الْجُنْبِ أَوْ يَخْتَضِبُ أَوْ يُجْنِبُ وَهُوَ مُخْتَضِبٌ فَكَتَبَ لَا أَحِبُّ لَهُ ذَلِكَ.

[الحديث ٩٢]

٩٢ وَ أَخْبَرَنِي جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ

الحديث التسعون: ضعيف أو مجهول.

قوله عليه السلام: ولا يغتسل وهو مختضب يمكن الحمل على ظاهره، ويكون المنع لمنعه من جريان الماء تحت الحناء، أو لصيرورته مضافاً، أو يكون المراد النهي عن موجب الغسل كما في الخبر السابق.

الحديث الحادى و التسعون: مجهول.

و لعل محمد بن يونس هو محمد بن يونس الموثق، و إن لم يضر جهالته هنا.

الحديث الثانى و التسعون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٩٦

بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ وَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِوْنٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ الْأَحْمَرِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ هَلْ تَخْتَضِبُ قَالَ لَا يُخَافُ عَلَيْهَا الشَّيْطَانُ عِنْدَ ذَلِكَ.

[الحديث ٩٣]

٩٣ وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ

قوله عليه السلام: لا يخاف عليها قال الوالد العلامة قدس الله روحه: الظاهر أن المراد به أنها إذا تزينت يرغب إليها الزوج و يتسلط الشيطان عليها بالجماع فى الحيض، أو على المرأة بكتمان حيضها و يجامعها الزوج.

الحديث الثالث و التسعون: مجهول.

و روى الكشى فى عامر بن جذاعة مدحا و ذما.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه عامر بن عبد الله بن جذاعة الذى رجح فى الخلاصه تعديله، و فى الترجيح فى نظرى شى

وقال أيضا: فى هذه الأخبار كما ترى دلالة على خلاف فتوى المصنف من عدم الحرج من الجنابه بعد الخضاب، اللهم إلا أن يأول الفتوى بما لا يخالف الروايات.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص:

جُرِّدَا عَهْ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَمَّا تَخْتَضِبُ الْحَائِضُ وَ لَمَّا الْجُنُبُ وَ لَا تُجْنِبُ وَ عَلَيْهَا خِصَابٌ وَ لَا يُجْنِبُ هُوَ وَ عَلَيْهِ خِصَابٌ وَ لَا يَخْتَضِبُ وَ هُوَ جُنُبٌ.

قَوْلُهُ ع وَ لَا يُجْنِبُ وَ عَلَيْهِ خِصَابٌ يَعْنِي إِذَا كَانَ قَدْ أُجْنِبَ قَبْلُ وَ لَمْ يَغْتَسِلْ بَعْدُ فَلَا يُجْنِبُ جَنَابَهُ ثَانِيَةً وَ عَلَيْهِ خِصَابٌ حَتَّى يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ الْأُولَى وَ أَمَّا مَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ خَرَجَتْ مَخْرَجَ الْكِرَاهَةِ لَا الْحُظْرِ

[الحدِيث ٩٤]

٩٤ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنِ الْمَرْأَةِ تَخْتَضِبُ وَ هِيَ حَائِضٌ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ

قوله عليه السلام: و لا يجنب و عليه خضاب لعله محمول على ما إذا لم يأخذ الحناء مأخذه.

قوله رحمه الله: يعنى إذا كان قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: ما فهمت مقصوده من هذا التأويل، و الذى أفهمه من الخبر أن المختضب لا يجنب قبل أن يأخذ الحناء مأخذه، كما أشير إليه فى الخبر السابق.

الحدِيث الرابع و التسعون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٩٨

[الحدِيث ٩٥]

٩٥ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبرَاهِيمَ ع تَخْتَضِبُ الْمَرْأَةُ وَ هِيَ طَامِثٌ فَقَالَ نَعَمْ.

[الحدِيث ٩٦]

٩٦ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي الْمَغْزَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ ع عَنِ الْجُنُبِ وَ الْحَائِضِ أَيْ يَخْتَضِبَانِ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحدِيث ٩٧]

٩٧ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي الْمَغْزَى عَنْ عَلِيِّ عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ ع قَالَ قُلْتُ الرَّجُلُ يَخْتَضِبُ وَ هُوَ جُنُبٌ قَالَ لَا بَأْسَ وَ

عَنِ الْمَرْأَةِ تَخْتَضِبُ وَ هِيَ حَائِضَةٌ قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ

الحديث الخامس و التسعون: صحيح.

الحديث السادس و التسعون: موثق.

الحديث السابع و التسعون: موثق بل ضعيف على المشهور إذ الظاهر أنه ابن أبي حمزه.

و قال الفاضل الأردبيلي قدس سره في على: إنه مشترك، و يحتمل كونه على ابن جعفر عليه السلام، فحينئذ فالخبر صحيح.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: إن كان من أصول المفتى العمل بأخبار الآحاد، أمكنه أن يخصص هذه الأخبار بما إذا أخذ الخضاب مأخذه، لإجمال هذه و تفصيل تلك.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٩٩

[الحديث ٩٨]

٩٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ دَاوُدَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ التَّغْوِيدِ يُعَلَّقُ عَلَى الْحَائِضِ قَالَ لَا بَأْسَ وَ قَالَ تَقْرَأُهُ وَ تَكْتُبُهُ وَ لَا تَمْسُهُ

نعم إن قلنا: إن أخبار الآحاد إن قيل بوجوب العمل بها، فإنما هو مع حصول الظن بإرادته مضمونها، و مع ورود هذه الأخبار لم يبق ظن الحرمة إذا لم يأخذ الخضاب مأخذه، حسن الحمل على الكراهه.

الحديث الثامن و التسعون: مرسل.

و يدل على جواز تعليق التعويد على الحائض و قراءه القرآن و الدعاء لها، و عدم جواز مسها للقرآن و الدعاء مطلقا، أو إذا كان مشتملا على أسماء الأنبياء و الأئمة عليهم السلام. و يمكن أن يكون النهى أعم من الكراهه و الحرمة.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٠٠

٨ بَابُ التَّيْمِمِ وَ أَحْكَامِهِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا فَقَدَ الْمُحَدِّثُ الْمَاءَ أَوْ فَقَدَ مَا يَصِلُ بِهِ إِلَى الْمَاءِ أَوْ حَالَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْمَاءِ حَائِلٌ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ سَيْبٍ أَوْ

مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ أَوْ كَانَ مَرِيضاً يَخَافُ التَّلْفَ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ أَوْ كَانَ فِي بَرْدٍ أَوْ حَالٍ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ فِيهَا مِنَ الطُّهُورِ بِالْمَاءِ

باب التيمم و أحكامه قوله رحمه الله: يخاف التلف هذا خلاف المشهور، إذ لم يقيدوا المرض بالذى يخاف معه التلف، بل اكتفوا بما يخاف منه الضرر، وكذا البرد يكفي فيه خوف المرض و المشقه الشديده.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٠١

فَلْيَتَيْمَّمْ بِالتُّرَابِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَ رَخَّصَ فِيهِ لِلْعِيَادِ فَقَالَ جَلَّ اسْمُهُ وَ إِن كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ

وَ أَيْدِيكُمْ وَجْهَ الدَّلَالَةِ مِنَ الآيَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ التَّيْمَمَ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ وَ حَيْثُ لَمْ يَجِدْهُ الْإِنْسَانُ وَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ أَرَادَ بِوُجُودِ الْمَاءِ التَّمَكُّنَ مِنْهُ وَ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ الْمَاءَ وَ لَمْ يَكُنْ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ لِلْخَوْفِ مِنَ السَّبْعِ أَوْ التَّلْفِ عَلَى

قوله تعالى وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرَضَى* حمل على المرض الذى يضر معه استعمال الماء، و الذى يوجب العجز عن السعى إليه. و ظاهر الآيه يشمل كل ما يصدق عليه اسم المرض، لكن علماءنا- رضى الله عنهم- مختلفون فى اليسير، و مثله بالصداع و وجع الضرس، و لعله للشك فى تسميه مثل ذلك مرضا عرفا.

فذهب المحقق و العلامة إلى أنه غير مبيح للتيمم، و بعض المتأخرين إلى إيجابه له، و لعله أقوى، لأنه أشد من الشين، و قد أطبقوا على إيجابه التيمم.

قوله تعالى أَوْ عَلَى سَفَرٍ* قال الشيخ البهائى رحمه الله: أى متلبسين به، إذ الغالب عدم وجود الماء فى أكثر الصحارى.

" أَوْ لَجَاءِ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ* " هو كناية عن الحدث، إذ الغائط المكان

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٠٢

.....

المنخفض من الأرض، و كانوا يقصدون للحدث مكانا منخفضا تغيب فيه أشخاصهم عن الرائيين، فكنى عن الحدث بالمجىء من مكانه.

وقيل: إن لفظه " أو " هنا بمعنى الواو، و المعنى: أو كنتم مسافرين و جاء أحد منكم.

" أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ* " المراد الجماع، للأخبار الكثيره، و عليه أكثر المفسرين، و عن ابن عباس أنه كان يقول: إن الله سبحانه حيبى كريم يعبر عن مباشره النساء بلامستنهن. و ذهب الشافعى إلى أن المراد مطلق اللمس لغير محرم، و خصه مالك بما كان عن شهوه، و أما أبو حنيفة فقال:

المراد الوطاء لا اللمس.

" فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً " قال الشيخ البهائي رحمه الله: لا يخفى أن المتبادر منه كون المكلف غير واجد للماء، فيكون رخصه من وجد الماء و لم يتمكن من استعماله لمرض و نحوه مستفادا من السنه، و يكون المرضى غير داخلين في خطاب " فَلَمْ تَجِدُوا * " .

و يمكن أن يراد بعدم وجدان الماء عدم التمكن من استعماله و إن كان موجودا، فيدخل المرضى في خطاب " فَلَمْ تَجِدُوا * " . و هذا التفسير و إن كان فيه تجوز، لكن هو المستفاد من كلام محققى المفسرين من الخاصه و العامه، كالشيخ أبى على الطبرسى و صاحب الكشاف.

و أقول: اعلم أن هاهنا إشكالا مشهورا، و هو أنه سبحانه جمع بين هذه الأشياء في الشرط المرتب عليه جزاء واحد، مع أن سببيه الأولين للترخص بالتيمم، و الثالث و الرابع لوجوب الطهاره، عاطفا بينها ب " أو " المقتضيه لاستقلال كل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٠٣

.....

واحد منها فى ترتب الجزاء، مع أنه ليس كذلك، إذ متى لم يجتمع أحد الآخرين مع واحد من الأولين لم يترتب الجزاء و هو وجوب التيمم.

و أجيب عنه بوجوه:

أحدها: ما أوأنا إليه سابقا من أن " أو " فى قوله تعالى " أَوْ جَاءَ * " بمعنى الواو، كما قيل فى قوله تعالى " وَ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِ مَائِهِ الْفِ أَوْ يَزِيدُونَ " .

الثانى: ما قاله البيضاوى حيث قال: وجه هذا التقسيم أن المترخص بالتيمم إما محدث أو جنب، و الحال المقتضيه له فى غالب الأمر إما مرض أو سفر، و الجنب لما سبق ذكره اقتصر على بيان حاله، و المحدث لما لم يجر ذكره ذكر من أسبابه ما يحدث بالذات و ما يحدث بالعرض، و استغنى عن تفصيل أحواله بتفصيل حال الجنب

و بيان العذر مجملا، و كأنه قيل: و إن كنتم جنبا مرضى أو على سفر أو محدثين جئتم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء.

أقول: و هذا الوجه لا يناسب ما ثبت عندنا من أن المراد بالملامسه الجماع.

الثالث: ما ذكره الزمخشري حيث قال: أراد سبحانه أن يرخص للذين وجب عليهم التطهر و هم عادمون الماء فى التيمم بالتراب، فخص أولا من بينهم مرضاهم و سفرهم، لأنهم المتقدمون فى استحقاق بيان الرخصة لهم، لكثرة السفر و المرض و غلبتهما على سائر الأسباب الموجبه للرخصة، ثم عمم كل من وجب عليه التطهر و أعوزه الماء، لخوف عدو أو سبع، أو عدم آله استقاء، أو إرهاق فى مكان لا ماء فيه مما لا يكثر كثره المرض و السفر.

الرابع: ما ذكره بعضهم أن قوله سبحانه " فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً " قيد للأخيرين

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٠٤

النَّفْسِ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُهُ وَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا فَعَلِمَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ

مختص بهما، لكنه فى الأولين مراد بمعاونه المقام، فإنه سبحانه لما أمر بالوضوء و الغسل كان هاهنا مظنه سؤال، فكأن سائلا يقول: إذا كان الإنسان مسافرا لا يجد الماء أو مريضا يخاف من استعماله الضرر فما حكمه؟ فأجاب جل شأنه ببيان حكمه و ضم سائر المعدورين.

فكأنه قال: و إن كنتم فى حال الحدث و الجنابه مرضى تستضرون باستعمال الماء، أو مسافرين غير واجدين للماء، أو كنتم جنبا أو محدثين غير واجدين للماء و إن لم تكونوا مرضى، أو على سفر فتييموا. و التصريح بالجنابه و الحدث ثانيا مع اعتبارهما فى المريض و المسافر أيضا، لثلا يتوهم اختصاص الحكم بالجنب لكونه بعده.

قوله رحمه الله: لم

يكن واجبا قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه ترك دليل عدم الوجوب لظهوره.

و بالجمله قوله تعالى " **وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** " و " **مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** " و أشباههما مما ينبه على سقوط طلب الوضوء عند تحقق الهلكه و الحرج.

فإما أن يفسر قوله تعالى " **فَلَمْ تَجِدُوا*** " بمعنى لا يشمل هذه الصوره، أو يجعل عاملا مخصصا، و كان الشارح نظر إلى الأول، فلم يبق اللفظ على ظاهره و جعله مخصوصا بصوره الإراده، و لعل للنظر فيه مجال.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٠٥

التَّمَكُّنُ وَ التَّمَكُّنُ يَزْتَفِعُ بِأَحَدِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي ذَكَرَهَا إِذَا لِعَدَمِ الْمَاءِ أَوْ لِعَدَمِ مَا يَصِلُ بِهِ إِلَى الْمَاءِ أَوْ لِحَائِلٍ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْمَاءِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَالْآيَةُ بِمَجَرَّدِهَا تَدُلُّ عَلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مِنْ جِهَةِ الْأَثَرِ

[الحديث ١]

١ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَمُرُّ بِالرَّكِيَةِ وَ لَيْسَ مَعَهُ دَلْوٌ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْزِلَ الرَّكِيَةَ إِنَّ رَبَّ الْمَاءِ هُوَ رَبُّ الْأَرْضِ فَلْيَتَيَمَّمْ

قوله رحمه الله: إنما أراد التمكن قال الفاضل التستري رحمه الله: لقائل أن يقول: أراد بعموم اللفظ و إن أراد صورته التمكن و بينه بآيات أخر، فيكون عاما مخصصا، و إلا لزم تمشى نحو هذا الكلام فى جميع العمومات المخصصة.

الحديث الأول: حسن.

قوله عليه السلام: هو رب الأرض و فى بعض النسخ " رب الصعيد " و فى بعضها " رب التراب " . و على الأصل يشعر بكون المراد

بالصعيد الأرض و بجواز التيمم بالحجر. فتدبر.

قوله عليه السلام: و ليس عليه أن ينزل الركيه قال الشيخ البهائي رحمه الله: الظاهر أن المراد به ما إذا كان فى النزول إليها

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٠٦

[الحدِيث ٢]

٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنِ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ سَيِّدِ الْم قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ لَأ يَكُونَ مَعَهُ مَاءٌ وَ الْمَاءُ عَنِ يَمِينِ الطَّرِيقِ وَ يَسَارِهِ غُلُوتَيْنِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ قَالَ لَأ أَمْرُهُ أَنْ يُغَرَّرَ بِنَفْسِهِ فَيَعْرِضَ لَهُ لِصٌّ أَوْ سَبْعٌ.

وَ هَذَا الْخَبْرُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَخَفْ مِنْ لِصٍّ أَوْ سَبْعٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الطَّلَبُ وَ إِنْ كَانَ عَلَى مِقْدَارِ غُلُوتَيْنِ

مشقه كثيره، أو كان مستلزما لإفساد الماء. و المراد بعدم الدلو عدم مطلق الآله، فلو أمكنه بل طرف عمامته مثلا ثم عصرها و الوضوء بمائها لوجب عليه، و هذا ظاهر. انتهى.

و فى الصحاح: الركيه البثر و جمعها ركى.

الحدِيث الثانى: ضعيف.

و فى القاموس: غرر بنفسه تغيريرا و تغره عرضها للهلكه.

و فى الصحاح: الغلوه الغايه مقدار رميه.

قوله رحمه الله: و هذا الخبر يدل فيه ما لا يخفى فتأمل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٠٧

[الحدِيث ٣]

٣ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْكِينَ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قِيلَ لَهُ إِنَّ فُلَانًا أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ وَ هُوَ مَجْدُورٌ فَغَسَلُوهُ فَمَاتَ فَقَالَ قَتَلُوهُ أَلَّا سَأَلُوا أَلَّا يَمُّوهُ

الحدِيث الثالث: حسن.

و فيه تيمم من به القروح. و سيجى ء فى أوائل الزيادات فى باب صفه الوضوء فى الأخبار الدلالة على غسل ما عدا موضع الجرح، و الاكتفاء به من غير حاجه إلى التيمم. و لعل الجمع أولى.

قوله: و هو مجدور فى القاموس: الجدر خروج الجدرى بضم الجيم وفتحها لقروح فى البدن تنفط

و تقيح، و قد جدر و جدر كعنى و يشدد فهو مجدور و مجدور.

قوله: فغسلوه أى: أمروه بالغسل، أو أفتوه به، أو ولوا غسله. و على الثانى يدل على أن المفتى ضامن إذا أخطأ، و لعله فى الآخره مع التقصير أو عدم الصلاحيه للفتوى، و يؤيده أن فى بعض الروايات: فأمر بالغسل.

و العى: بالكسر يحتمل أن يكون صفه مشبهه من عى إذا عجز و لم يهتد إلى العلم بالشىء، و أن يكون مصدرا. و فى بعض نسخ الحديث " إن آفه العى السؤال".

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٠٨

إِنَّ شِفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالُ قَالَ وَ رُوِيَ ذَلِكَ فِي الْكَسِيرِ وَ الْمَبْطُونِ يَتِيمٌ وَ لَا يَغْتَسِلُ.

[الحديث ٤]

٤ وَ رَوَى الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْجُنْبِ تَكُونُ بِهِ الْقُرُوحُ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ لَا يَغْتَسِلَ يَتِيمٌ.

[الحديث ٥]

٥ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ وَ بِهِ جُرُوحٌ أَوْ قُرُوحٌ أَوْ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْبُرْدِ فَقَالَ لَا يَغْتَسِلُ وَ يَتِيمٌ

فعلى الأول- أعنى: كونه صفه مشبهه- المعنى أن الجاهل ربما يتأبى عن السؤال و يترفع عنه و يعده آفه.

و على الثانى المعنى السؤال آفه العى، فكما أن الآفه تفنى الشىء و تذهب، كذلك السؤال يذهب العى. و ما هنا أظهر و موافق لروايات العامه و سائر رواياتنا.

و قال فى النهايه: العى الجهل، و منه الحديث: إن شفاء العى السؤال.

قوله: قال و روى كان القائل ابن أبى عمير، لأنه فى الكافى أيضا كذلك.

الحديث الرابع: صحيح.

الحديث الخامس: صحيح أيضا.

[الحديث ٦]

٦ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رَبَاطٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ بِهِ الْقُرُوحُ فِي جَسَدِهِ فَتَصِيبُهُ الْجَنَابَةُ قَالَ يَتِيمٌ.

[الحديث ٧]

٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُيَمَّمُ الْمَجْدُورُ وَالْكَسِيرُ إِذَا أَصَابَتْهُمَا الْجَنَابَةُ.

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْتُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَكُونُ فِي وَسْطِ الرَّحَامِ - يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْمَ عَرَفَةَ لَا يَسْتَطِيعُ الْخُرُوجَ مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْ كَثْرَةِ النَّاسِ قَالَ

الحديث السادس: موثق.

الحديث السابع: صحيح أيضا.

و يدل هذا الخبر و الأخبار المتقدمه على أن الجنب إذا كانت به قروح أو جروح أو كسر يتيمم، و ليس عليه الجبيره، و الحكم فى الوضوء و الغسل فى غايه الإشكال، لتعارض الأخبار فيهما. و لا يبعد القول بالتخير و إن كان التيمم فى الغسل أرجح و أكثر أخبارا.

و لتفصيل القول فيه مقام آخر، و فصلناه فى الكتاب الكبير.

الحديث الثامن: ضعيف على المشهور.

و قال والد الشيخ البهائى رحمه الله فى العباس: الظاهر أنه العباس بن معروف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١١٠

يَتِيمٌ وَ يُصَلَّى مَعَهُمْ وَ يُعِيدُ إِذَا انْصَرَفَ

و فى عبد الله: إنه هو ابن المغيرة على الظاهر كما يأتى فى سند آخر. و رأينا فى نسخ أنه عبد الله بن بكير.

قوله عليه السلام: و يعيد إذا انصرف قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله على الاستحباب، إذ الطهاره: إما شرعيه، أو لا. فإن كانت الأولى صحت الصلاه، و إلا فالظاهر عدم جواز الصلاه فكيف يؤمر بالصلاه.

أقول: قال بمضمون هذا الخبر الشيخ في المبسوط و النهايه و ابن الجنيد في خصوص صلاه الجمعه.

و يشكل بأنه إذا كان العذر مسوغاً للتيمم فلا تجب الإعاده، و إلا فلا يجوز التيمم، فلذا لم

يعمل به الأكثر في الجمعه، بل قالوا: بوجوب التيمم و عدم الإعادة.

و الأمر في عرفه أشكل، إذ يمكن حمل الإعادة في الجمعه على الاستحباب، إلا أن يحمل صلاه عرفه على آخر الوقت و الإعادة على الاستحباب، مع أنه لا استبعاد في جواز التيمم لإدراك فضل الجماعه و الإعادة وجوبا أو استحبابا.

و يمكن أن يكون المراد الصلاه خلف العامه تقيه، فالإعادة في محلها كما لا يخفى. و ربما تحمل الإعادة على فعل الوضوء للصلاه الأخرى مجازا لا إعادة الصلاه، و فيه بعد.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١١١

[الحديث ٩]

٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ وَ عَبْسَةَ بْنِ مُضْعَبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَتَيْتَ الْبَيْتَ وَ أَنْتَ جُنْبٌ فَلَمْ تَجِدْ دَلْوًا وَ لَا شَيْئًا تَعْرِفُ بِهِ فَتَيْمَّمْ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّ رَبَّ الْمَاءِ رَبُّ الصَّعِيدِ وَ لَا تَقَعْ فِي الْبَيْتِ وَ لَا تُفْسِدْ عَلَى الْقَوْمِ مَاءَهُمْ.

[الحديث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَكُونُ فِي السَّفَرِ وَ تَحْضُرُ الصَّلَاةَ وَ لَيْسَ مَعِيَ مَاءٌ وَ يُقَالُ إِنَّ الْمَاءَ قَرِيبٌ مِنَّا فَاطْلُبُ الْمَاءَ وَ أَنَا فِي وَفْتٍ يَمِينًا وَ شِمَالًا قَالَ لَا تَطْلُبِ الْمَاءَ وَ لَكِنْ تَيْمَّمْ فَإِنِّي

الحديث التاسع: صحيح.

قوله عليه السلام: و لا تفسد على القوم ماءهم الإفساد: إما لنجاسه المنى، أو لأن غسل الجنب يوجب عدم جواز استعمال الماء و وجوب النزع، أو لأنه يصير سببا لهيجان الحمأه و الطين في البئر، أو لأنه يصير سببا لاستقذار أهلها و استنكافهم من استعمال مائها، أو لعله يموت في البئر فينجس الماء.

فالمعنى لا تفعل ذلك، لأنه يمكن أن تقع في البئر فتموت، و مع قطع النظر عن هلاكك يتضرر أهل البئر أيضا به، فيدل على أنه مقيد بالخوف.

و ينبغي حمل الوجوه السابقه عليه أيضا، أو على ما إذا كان الماء ملكا لجماعه و لم يرضوا بذلك، مع أنه يحتمل أن يكون مثل هذا الإضرار بجماعه المسلمين في الماء المباح أيضا مجوزا للتيمم، و الله يعلم.

الحديث العاشر: مختلف فيه كالصحيح لداود.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١١٢

.....

و فى الكافى صحيح.

و قال الفاضل الأردبيلى: فىه دلالة ظاهره على عدم الضيق فى التيمم، و

إن كان فى داود بعض الكلام.

وقال السيد رحمه الله فى المدارك: أجمع علماؤنا و أكثر العامه على أن من كان عذره عدم الماء لا يسوغ له التيمم، إلا بعد الطلب إذا أمل الإصابه و كان فى الوقت سعه، حكى [ذلك] فى المعبر و المنتهى، و لا ينافى ذلك روايه داود الرقى و يعقوب بن سالم لضعف سندهما، و لإشعارهما بالخوف على النفس أو المال و نحن نقول به.

و اختلف الأصحاب فى كيفية الطلب وحده، فقال الشيخ فى المبسوط:

و الطلب واجب قبل تضيق الوقت فى رحله و عن يمينه و عن يساره و سائر جوانبه رميه سهم أو سهمين، إذا لم يكن هناك خوف، و نحوه قال فى النهايه، و لم يفرق بين السهله و الحزنه.

وقال المفيد و ابن إدريس بالسهمين فى السهله و بسهم فى الحزنه. و لم يقدره السيد المرتضى فى الجمل و لا الشيخ فى الخلاف بقدر، و حسن فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١١٣

أَخَافُ عَلَيْكَ التَّخْلُفَ عَنْ أَصْحَابِكَ فَتَضِلَّ وَ يَأْكُلُكَ السَّبُعُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ وَ الصَّعِيدُ هُوَ التُّرَابُ وَ إِنَّمَا سُمِّيَ صَعِيداً لِأَنَّهُ يَصْعَدُ

المعتبر القول بوجود الطلب ما دام الوقت باقيا.

و المعتمد اعتبار الطلب من كل جهه يرجو فيها الإصابه، بحيث يتحقق عرفا عدم وجدان الماء.

قوله رحمه الله: و الصَّعِيدُ هُوَ التُّرَابُ اختلف كلام أهل اللغه فى الصَّعِيدِ، فبعضهم كالجوهرى قال هو التراب، و وافقه ابن فارس فى المجل، و نقل عن الزجاج أنه وجه الأرض ترابا كان أو غيرها، سمى "صعيدا" لأنه نهايه ما يصعد من باطن الأرض. و قريب منه ما نقله الجوهرى عن ثعلب، و كذا ما نقله المحقق عن الخليل

عن ابن الأعرابي.

ولذا اختلف أصحابنا في التيمم بالحجر لمن تمكن من التراب، فمنعه المفيد و أتباعه، و جوز الشيخ في المبسوط و المحقق و العلامة التيمم بالحجر نظرا إلى دخوله تحت الصعيد. و جوز المانعون التيمم بالحجر في حال عدم وجدان التراب.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١١٤

مِنَ الْأَرْضِ عَلَى وَجْهِهَا وَ الطَّيِّبُ مَا لَمْ يُعْلَمَ فِيهِ نَجَاسَةٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي كِتَابِ الْجَمَاهِرِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى أَنَّ الصَّعِيدَ هُوَ التُّرَابُ الْخَالِصُ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ سَبْخٌ وَ لَا رَمْلٌ وَ قَوْلُهُ حُجَّةٌ

قوله رحمه الله: و الطيب ما لم يعلم فيه نجاسه اختلف المفسرون فيه، فبعضهم على أنه الطاهر كما ذكره المفيد و الأ-كثر، و بعضهم على أنه الحلال، و آخرون على أنه المنبت دون ما لا ينبت كالسبخه، و أيده بقوله تعالى " وَ الْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ لِبَاتِهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ ". و الأول هو مختار مفسرى أصحابنا قدس الله أرواحهم.

قوله رحمه الله: ما ذكره ابن دريد قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه حمل كلام المفيد على إرادته التراب الخالص، و إلا ففي الدلالة شىء .

قوله رحمه الله: و قوله حجه في اللغة قال الفاضل التستري رحمه الله: هذا إن لم يحصل له مخالف من أرباب اللغة غير بعيد، لحصول الظن الذى غايه الإمكان فى بيان اللغات، و أما مع الاختلاف ففيه تأمل. و بالجمله إن أمكن العلم فى معنى اللغة، فالظاهر عدم جواز الاقتصار بقول واحد من أرباب اللغة، و الله أعلم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١١٥

فِي اللُّغَةِ وَ لِأَنَّهَ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ التُّرَابُ أَوْ نَفْسَ الْأَرْضِ أَوْ مَا تَصَاعَدَ

عَلَى الْأَرْضِ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَقَدْ تَمَّ مَا قُلْنَا وَ إِنْ كَانَ الثَّانِي لَمْ يَدْخُلْ أَيْضًا فِيهِ مَا ذَهَبَ مُخَالَفُونَا إِلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّ
الْكُحْلَ وَالزَّرْنِيخَ لَا يُسَمَّى أَرْضًا بِالْإِطْلَاقِ كَمَا لَا يُسَمَّى سَائِرُ الْمَعَادِنِ كَالْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ وَالْحَدِيدِ بِأَنَّهُ أَرْضٌ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَقُولُ
مَنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ الْكُحْلِ أَوْ الزَّرْنِيخِ عِنْدِي قِطْعَةٌ مِنَ الْأَرْضِ فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يُطَلَّقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْأَرْضِ وَ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ مَا تَصَاعَدَ
عَلَى الْأَرْضِ فَلَا يَخْلُو أَنْ يُرَادَ مَا

قوله رحمه الله: أو نفس الأرض و هو المفهوم من بعض الأخبار كما سيجى ء.

قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: لا يخفى أن الوجه الأول يدل على أن الصعيد هو التراب الخالص فقط، و الثاني على أنه مطلق
الأرض الشامل للحجر و الرمل و غيرهما، كما هو مذهب الكثير من الأصحاب، و الأول مذهب لبعض كما يدل عليه عبارته
الماتن.

و بالجملة يفهم من الدليل الأول أن مذهبه هو المذهب الأول، و من الدليل الثاني المذهب الثاني، و كأنه الأولى لما نقل في
الذكرى عن الزجاج، و سيأتى ما يدل على أن مذهبه الثاني بخلاف مذهب الماتن.

قوله رحمه الله: لا- يسمى أرضا قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مقصوده مجرد الرد على العامه، و إلا يبقى الإشكال فى
التيمة بالحجر، إذ يصح إن قلنا أن الصعيد هو الأرض،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١١٦

تَصَاعَدَ عَلَيْهِمَا مِمَّا هُوَ مِنْ جِنْسِيَّتِهَا أَوْ مَا لَا يَكُونُ مِنْ جِنْسِيَّتِهَا فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَقَدْ ثَبَتَ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ إِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّ فِيمَا
يَتَصَاعَدُ عَلَى الْأَرْضِ مَا لَا يُطَلَّقُ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّعِيدِ مِثْلَ الثَّمَارِ وَالْمَعَادِنِ

وَ كُلُّ شَيْءٍ خَارِجٍ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ ثُمَّ قَالَ وَ يُسْتَحَبُّ التَّيْمُمُ مِنَ الرَّبِيِّ وَ عَوَالِي الْأَرْضِ الَّتِي تَنَحَدِرُ مِنْهَا الْمِيَاهُ

و يفسد إن قلنا هو التراب، و كذا التيمم بالرمل.

و لك أن ترجح تفسير التراب، بأن التكليف توجه إلى الضرب بالصعيد، و لا يمثل هذا التكليف إلا مع العلم بأن المضروب هو الصعيد و إنما يحصل العلم مع الضرب على التراب، إذ به يحصل المطلوب على التفسيرين. و أما شرط الاتصال نظرا إلى أن الأرض عرفا إنما يصدق في المتصل، فلا أن يكون الضرب بالتراب حال كونه على وجه الأرض مجرد و سوسه لا يرجع إلى أمر معنوي و الاحتياط بين. انتهى.

و نقل عن ابن أبي عقيل أنه جوز التيمم بالأرض، و بكل ما كان من جنسها كالكحل و الزرنيخ، و استحسنته في المعبر، و هو متروك.

قوله رحمه الله: فقد ثبت ما ذكرناه قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: فيه منع واضح، إذ قد يكون غير التراب.

قوله رحمه الله: و يستحب التيمم من الربى قال في الصحاح: الربو هو ما ارتفع من الأرض.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١١٧

فَإِنَّهَا أَطْيَبُ مِنْ مَهَابِطِهَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ١١]

١١ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْكُوفِيِّ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ص لَا وُضُوءَ مِنْ مَوْطَأٍ قَالَ النَّوْفَلِيُّ يَعْنِي مَا تَطَأَ عَلَيْهِ بِرِجْلِكَ.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْعَلَوِيِّ عَنْ

و قال الشهيد الثاني قدس سره: الربى بضم الراء جمع ربوه، و هي ما علا من الأرض، و عطف العوالي عليها تفسير و تأكيد.

قوله رحمه الله: يدل على ذلك قال الفاضل التستري رحمه الله: في الدلالة شيء، و ربما كانت الهابطه غير ما يوطأ عليه بالرجل، اللهم إلا أن ينزل مراد المفيد على ما في الروايه.

الحديث الحادى عشر: مجهول.

قال الفاضل التستري رحمه الله فى الحسن بن على الكوفى: كأنه الوشاء الذى قيل فيه: إنه من وجوه الطائفه. انتهى.

وقال الوالد رحمه الله: الظاهر أنه الحسن بن على بن عبد الله بن المغيرة الثقه.

الحديث الثانى عشر: مجهول أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١١٨

سَهْلُ بْنُ جُمُهورٍ عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعُرَيْنِيِّ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ
نَهَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنْ يَتَيَّمَّ الرَّجُلُ بَتْرَابٍ مِنْ أَثَرِ الطَّرِيقِ.

وَ هَذَا الْخَبْرَانِ يَدُلُّانِ عَلَى كَرَاهِيَةِ التَّيَّمِّ مِنْ أَثَرِ الطَّرِيقِ وَ الْمَوَاضِعِ الْمُوطَأَةِ فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ هَذَا إِلَّا الرَّبَى وَ الْعَوَالِي الَّتِي يُسْتَحَبُّ
التَّيَّمُّ مِنْهَا ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَمَّا يَجُوزُ التَّيَّمُّ بِغَيْرِ الْمَارِضِ مِمَّا أَنْبَتِ الْمَارِضُ وَ إِنْ أَشْبَهَ التُّرَابَ فِي نُعُومَتِهِ وَ انْسَدَّ حَاقِهِ
كَالْأَشْنَانِ وَ السُّعْدِ وَ

قال الفاضل التستري رحمه الله فى الحسن بن على [العلوى]: لعله ابن محمد الأطروش الذى ذكره ابن داود فى الضعفاء. انتهى.

و ذكر ابن داود الحسين العرنى من غير توثيق.

قوله رحمه الله: و هذان الخبران قال الفاضل الأردبيلى قدس سره: يحمل النهى على الكراهه، لعدم الصحه و القائل، و لكن فى قوله " فلم يبق " تأمل.

قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه تأمل واضح، إلا أن يخصص الربى و العوالى بغير أثر الطريق.

قوله رحمه الله: و إن أشبه التراب هذا الحكم إجماعى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١١٩

التَّيْمُ بِالرَّمَادِ وَ لَا بَأْسَ بِالتَّيْمِ بِالْأَرْضِ الْجِصِّيَّةِ الْبَيْضَاءِ وَ أَرْضِ النُّورِ

و فى الصحاح: و السعد من الطيب.

و أما التيمم بالرماد فلا خلاف فى عدم جوازه إذا كان مأخوذا من الشجر و الرماد كما هو الغالب، و أما الذى كان أصله الأرض فإن خرج بالاستحاله عن اسم الأرض، فالمشهور عدم الجواز، و القول فيه كالقول فى النوره و الجص و الخزف. و ظاهر الأخبار فى الجميع الجواز، و المنع أحوط.

قوله رحمه الله: و لا بأس بالتيمم قال السيد رحمه الله فى المدارك: لا ريب فى جواز التيمم بأرض النوره و الجص قبل الإحراق، و اعتبر الشيخ فى النهايه فى جواز التيمم بهما و بالحجر فقد التراب، و هو ضعيف جدا. أما نفس النوره و الجص بعد الإحراق، فذهب الشيخان و أتباعهما إلى المنع من التيمم بهما لخروجهما بالإحراق عن اسم الأرض.

و قال المرتضى فى المصباح و سلار: يجوز التيمم بهما. و اختلف أيضا فى جواز التيمم بالخزف، فقال ابن الجنيد و المحقق فى المعبر لا يجوز، و قيل بالجواز، و المنع أحوط.

إِذَا ثَبَّتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ التِّيْمَ يَجِبُ مِنَ التُّرَابِ أَوْ الْأَرْضِ أَوْ مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ التُّرَابِ أَوْ الْأَرْضِ بِالْإِطْلَاقِ وَ كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مِمَّا لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ التُّرَابِ

قوله رحمه الله: من التراب أو الأرض أقول: كلامه رحمه الله في هذا البحث في غاية التشويش و الاضطراب، فإن كلامه هذا يدل على أنه قد تقدم منه جواز التيمم إما بالتراب أو الأرض، مع أنه لم يتقدم إلا- التراب، و لعل مراده الإشارة إلى أن العلماء بين قائلين: قائل بجواز التيمم بالأرض، و قائل بالانحصار في التراب، و هذه المذكورات لا يصدق عليها شىء من الأمرين.

الذى يظهر من سياق كلامه أن المفيد رحمه الله خص بالتراب و الشيخ قائل بالتعميم، فجمع في كلامه بين القولين، فصار سببا للاضطراب و عدم تناسب أجزاء الكلام.

قال الفاضل التستري رحمه الله: هذا التردد غير موجود فيما نقل عن المصنف، فلا- يستقيم توجيه كلامه بأجمعه به. نعم لو خصص بصوره عدم الصحه بالأشنان و نحوه و قطع النظر عن الصحه بالأرض الجصيه- كما يرشد إليه قوله "فكانت"- حسنت الدلالة، و يبقى الكلام في عدم إتمام المدعى، إن جعل مدعى المفيد التيمم بالجصيه الخالصة عن التراب، و كذا أرض النوره الخاليه عن ذلك.

قوله رحمه الله: أو مما يقع عليه قال الفاضل التستري رحمه الله: أراد إمكان التعبير بهذا العنوان أيضا،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٢١

أَوْ الْأَرْضِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التِّيْمُ بِهَا غَيْرَ جَائِزٍ وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَيْهِ

[الحديث ١٣]

١٣ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ

بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التِّيمَمِ بِالْجِصِّ فَقَالَ نَعَمْ
فَقِيلَ بِالنُّورِ فَقَالَ لَا إِنَّهُ لَيْسَ يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ إِنَّمَا يَخْرُجُ مِنَ الشَّجَرِ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ
بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى

لا إدخال ما لم يدخل أو إخراج ما لم يخرج من الأول.

الحديث الثالث عشر: ضعيف على المشهور.

قال الفاضل التستري رحمه الله في أحمد بن الحسين: كأنه ابن سعيد على ما قيل إنه يروى عن شيوخ أبيه. انتهى.

وقال الوالد رحمه الله: كان في هذا الخبر صحة التيمم بالجص والنوره وإن كان بعد الحرق، نظرا إلى الإطلاق وإلى تعليل نفى
الصحة بالرماد بعد خروجه من الأرض، وفيه تأمل.

وقال الفاضل الأردبيلي قدس سره: يدل على جواز التيمم بنفس النوره والجص، لكن الأصل عدمه، والظاهر عدم صدق
الأرض والصعيد عليهما، والخبر أيضا غير صحيح، والحمل على أرضهما ممكن.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٢٢

عَنْ يَاسِينَ الصَّهْبَرِيِّ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ مَعَهُ اللَّبَنُ أَيْتَوَضَّأُ مِنْهُ لِلصَّلَاةِ قَالَ لَا إِنَّمَا هُوَ الْمَاءُ
وَ الصَّعِيدُ.

فَنَفَى أَنْ يَكُونَ مَا سِوَى الْمَاءِ وَ الصَّعِيدِ يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِهِ

[الحديث ١٥]

١٥ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الدَّقِيقِ يُتَوَضَّأُ بِهِ قَالَ
لَا بَأْسَ بِأَنْ يُتَوَضَّأَ بِهِ وَ يُتَنَفَّعَ بِهِ.

فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّمَسُّحُ بِهِ وَ التَّوَضُّؤُ الَّذِي هُوَ التَّحْسِينُ دُونَ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَنْ ذَلِكَ

[الحديث ١٦]

١٦ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدٍ

قوله رحمه الله: يجوز التوضؤ به الظاهر يجوز الطهاره به بدله.

الحديث الخامس عشر: موثق.

قوله رحمه الله: و التوضؤ الذى هو التحسين قال العلامة الأردبيلى رحمه الله: و معلوم أن حمل الوضوء على التحسين أولى من حمله على التيمم، مع مخالفته الأصل و فتوى الأصحاب و ظاهر الآيه. انتهى.

أقول: و يمكن حمل الخبر على التقيه، لكن ما ذكره الشيخ أظهر، و قوله " و ينتفع به " يومى إليه، و الفرض عدم مظنه الإسراف، فإنه مما ينتفع به.

الحديث السادس عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٢٣

بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ بَنِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي بَانٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَطْلِي بِالنُّورِ فَيَجْعَلُ الدَّقِيقَ بِالزَّيْتِ يُلْتَهُ بِهِ يَتَمَسَّحُ بِهِ بَعْدَ النُّورِ لِيَقْطَعَ رِيحَهَا قَالَ لَا بَأْسَ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا يُتَيَّمَمُ بِالزَّرْنِيسِ لِأَنَّهُ مَعِيدٌ وَ لَيْسَ بِأَرْضٍ يَكُونُ مَا عَلَا فَوْقَهَا تُرَابًا وَ هَذَا أَيْضًا مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ وَجُوبُ التَّيْمَمِ مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ اسْمِ التُّرَابِ فَكُلُّ مَا لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ التُّرَابِ مُطْلَقًا لَا يَجُوزُ التَّيْمَمُ بِهِ ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا حَصَلَ الْإِنْسَانُ فِي أَرْضٍ وَحَلَهُ

وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى التَّيْمَمِ وَلَمْ يَجِدْ تُرَابًا فَلْيَنْفُضْ ثَوْبَهُ أَوْ عُرْفَ دَابَّتِهِ أَوْ لِيَدَ سِرْجِهِ أَوْ رَحْلَهُ فَإِنْ خَرَجَ مِنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ غَبْرَةً
يَتَيَّمُ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا غَبْرَةً فَلْيَضَعْ يَدَيْهِ

قال الفاضل التستري رحمه الله: في الدلالة شىء، و كان مقصوده التنبيه على أنه ربما كان يسأل عن التنظيف بالدقيق، و الروايه المتقدمه وارده على هذا النسق. انتهى.

و فى المصباح المنير: لت الرجل السويق لتا من باب قتل بله بشىء من الماء.

و يدل على أنه لا إسراف كما فى أمثال هذه الأمور مما ينتفع به.

قوله رحمه الله: فلينفض ثوبه المشهور التخيير بين كل ما فيه غبار، كما هو ظاهر الخبر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٢٤

عَلَى الْوَحْلِ ثُمَّ يَزْفَعُهُمَا فَيَمْسَحُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى حَتَّى لَا يَبْقَى فِيهِمَا نَدَاوَةٌ وَ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ وَ ظَاهِرَ كَفِّهِ

و قال الشيخ فى النهايه: للتيمم مراتب: فأولها التراب، فإن فقدته فالحجر، فإن فقد تيمم بغبار عرف دابته أو لبد سرجه، فإن لم يكن معه دابه تيمم بغبار ثوبه، فإن لم يكن معه شىء من ذلك تيمم بالوحد.

و قال ابن إدريس: التراب، ثم الحجر، ثم غبار الثوب، ثم غبار العرف و اللبد، ثم الوحد. و أطلق الشيخ التيمم بغبار الثوب، و ظاهر المفيد و سلار وجوب النفض و التيمم بالغبار الخارج منه.

و ربما يشترط الإحساس بالغبار، و ظاهر بعض الأخبار وجود الغبار فيهما، كما هو ظاهر الأكثر، أما إخراجه أو ظهوره للحس فلا، و إن كان الأحوط السعى فى إخراجه لو أمكن.

و قال السيد رحمه الله فى المدارك: إذا فقد التراب و ما فى معناه وجب التيمم بغبار الثوب أو عرف الدابه أو

لبد السرج أو غير ذلك مما فيه غبار. قال في المعتمر: و هو مذهب علمائنا و أكثر العامه.

و إنما يجوز التيمم بالغبار مع فقد التراب، كما نص عليه الشيخ و أكثر الأصحاب. و ربما ظهر من عباره المرتضى فى الجمل جواز التيمم به مع وجود التراب أيضا. و هو بعيد، لأنه لا يسمى صعيدا، بل يمكن المناقشه فى جواز التيمم به مع إمكان التيمم بالطين، إلا أن الأصحاب قاطعون بتقديم الغبار على الوحل، و ظاهرهم الاتفاق عليه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٢٥

[الحديث ١٧]

١٧ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَّابٍ عَنْ أَبِي بَصْتِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا كُنْتَ فِي حَالٍ لَا تَقْدِرُ إِلَّا عَلَى الطِّينِ فَتَيَمَّمْ بِهِ فَإِنَّ اللَّهَ أَوْلَى بِالْعُدْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَكَ ثَوْبٌ جَافٌ وَ لَا لِيَدٌ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَنْفُضَهُ وَ تَتَيَمَّمْ بِهِ

و قال أيضا: و مع فقد الغبار تيمم بالوحد، و المستند فى ذلك بعد الإجماع روايتا أبى بصير و رفاعه.

و لو أمكن تجفيف الوحد بحيث يصير ترابا و التيمم به، و جب ذلك و قدم على الغبار قطعا.

و اختلف الأصحاب فى كيفية التيمم بالوحد، فقال الشيخان: إنه يضع يديه الأرض، ثم يفركهما و يتيمم به، و هو خيره المعتمر. و قال آخرون: يضع يديه على الوحد و يتربص، فإذا يبس تيمم به، و استوجهه فى التذكرة إن لم يخف فوت الوقت، و هو بعيد.

الحديث السابع عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: فتيمم به قال الفاضل التستري رحمه

الله: يدل على أن التيمم بالطين لا يشترط فيه إزالة الرطوبة الحاصلة في اليد منه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٢٦

[الحديث ١٨]

١٨ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ أَرَأَيْتَ الْمُوَاقِفَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَضُوءٍ كَيْفَ يَصْنَعُ وَ لَا يَفْسِدُ عَلَى التُّزُولِ قَالَ تَيَمَّمْ مِنْ لِيَدِهِ أَوْ سَرْجِهِ أَوْ مَعْرِفِهِ دَائِبَتِهِ فَإِنَّ فِيهَا غُبَارًا وَ يُصَلِّي.

[الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِنْ أَصَابَهُ التَّلْحُ فَلْيَنْظُرْ لِبَدِّ سَرْجِهِ فَيَتَيَمَّمْ مِنْ غُبَارِهِ أَوْ مِنْ شَيْءٍ مَعَهُ وَ إِنْ كَانَ فِي حَالٍ لَا يَجِدُ إِلَّا الطِّينَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَيَمَّمْ مِنْهُ

الحديث الثامن عشر: صحيح أيضا.

قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه فيه أنه لا يشترط نفضها، بل يكفي بما اشتملت عليه من الغبار، و لعل العمل بالرواية الأولى أولى. انتهى.

و يمكن حمله على ما إذا لم يمكن إخراج الغبار منه.

و المواقف: كمقاتل لفظا و معنى. و اللبد: بكسر اللام و إسكان الباء الموحده ما يوضع تحت السرج. و المعرفه: كمرحله موضع العرف من الفرس، و هو بالضم شعر عنقه.

الحديث التاسع عشر: موثق.

قوله عليه السلام: فليَنْظُرْ لِبَدِّ سَرْجِهِ قَالَ الْفَاضِلُ الْأَرْدَبِيلِيُّ قَدَسَ سِرُّهُ: يَحْتَمَلُ إِرجاع الضمير إلى المركوب

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٢٧

[الحديث ٢٠]

٢٠ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ مُبْتَلَةً لَيْسَ فِيهَا تُرَابٌ وَ لَا مَاءٌ

المعلوم من سوق الكلام، فينبغي أن يقرأ "فلتنظر" بالخطاب. و يحتمل إرجاعه إلى الراكب فليقرأ بالغيبه التفاتا، و يؤيده " و إن كان". انتهى.

و أقول: في بعض النسخ " إن أصابه"، فالأخير متعين من غير تكلف.

الحديث العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: فانظر أجف قال الشيخ البهائي رحمه الله في الجبل المتين: يستفاد منه عدم جواز التيمم بالأرض الرطبه مع وجود التراب، و أنها متقدمه على الطين، و أنه يجب تحرى الأجف منها عند الاضطرار إلى التيمم بها.

و ربما يستنبط من

تعليقه عليه السلام الأمر بالتييم بها على فقد الماء و التراب، عدم توسيع التيمم بالحجر الرطب، إلا مع فقد التراب لشمول اسم الأرض للحجر. و لو قلنا بعدم شموله، ففي الحديث دلالة على تقديم التراب على الحجر الجاف، كما هو مذهب الشيخين فى النهايه و المقنعه، و مختار ابن إدريس و ابن حمزه و سلالر، لأن الأرض الرطبه لما كانت مقدمه عليه، كما يقتضيه اقتصاره عليه السلام على قوله " ليس فيها ماء و لا تراب " دون أن يقول: و لا حجر، فالتراب مقدم عليه بطريق أولى. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٢٨

فَانظُرْ أَجْفًا مَوْضِعَ تَجِدُهُ فَتَيِّمُ مِنْهُ فَإِنَّ ذَلِكَ تَوْسِيعٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ فَإِنْ كَانَ فِي تَلَجٍ فَلْيَنْظُرْ لِنَدِّ سَرْجِهِ فَلْيَتَيِّمُ مِنْ غُبَارِهِ أَوْ شَيْءٍ مُغْبَرٍّ وَإِنْ كَانَ فِي حَالٍ لَا يَجِدُ إِلَّا الطِّينَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَيِّمَ مِنْهُ.

[الحديث ٢١]

٢١ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ قُلْتُ رَجُلٌ دَخَلَ الْمَاجِمَةَ لَيْسَ فِيهَا مَاءٌ وَ فِيهَا طِينٌ مَا يَضْبَعُ قَالَ يَتَيِّمُ فَإِنَّهُ الصَّعِيدُ قُلْتُ فَإِنَّهُ رَاكِبٌ وَ لَا يُمَكِّنُهُ النَّزُولُ مِنْ خَوْفٍ وَ لَيْسَ هُوَ عَلَى وُضوءٍ قَالَ إِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ سَبْعٍ أَوْ غَيْرِهِ وَ خَافَ فَوَتْ الْوَقْتِ فَلْيَتَيِّمُ يَضْرِبُ بِيَدِهِ عَلَى اللَّبْدِ وَ الْبُرْدَعِ

قوله عليه السلام: فإن ذلك توسيع أى التيمم توسيع من الله، فيناسبه هذا الحكم، أو هذا الحكم توسيع.

الحديث الحادى و العشرون: ضعيف.

قوله: فإنه راكب يمكن أن يقال: هذا سؤال آخر لا فى الصورة المفروضه سابقا، لثلا ينافى الأخبار الداله على تقديم الغبار على الطين.

و يمكن

أيضا أن يحمل الطين المذكور في أول الخبر على التراب الرطب، والله يعلم.

قوله عليه السلام: على اللبد و البرذعه في الصحاح: البرذعه الحلس الذي يلقي تحت الرحل.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٢٩

وَ يَتَيَّمُ وَ يُصَلِّي.

[الحديث ٢٢]

٢٢ الصَّفَارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْمٍ كَانُوا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ جَنَابَةٌ وَ لَيْسَ مَعَهُمْ مِّنَ الْمَاءِ إِلَّا مَا يَكْفِي الْجُنْبَ لُغْسِلِهِ يَتَوَضَّؤُونَ هُمْ هُوَ أَفْضَلُ أَوْ يُعْطُونَ الْجُنْبَ فَيَغْتَسِلُ وَ هُمْ لَا يَتَوَضَّؤُونَ فَقَالَ يَتَوَضَّؤُونَ هُمْ وَ يَتَيَّمُ الْجُنْبُ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَطَرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ لَا يُصَيِّبُ الْمَاءَ وَ لَا التُّرَابَ أَيْتَيَّمُ بِالطِّينِ فَقَالَ نَعَمْ صَعِيدٌ طَيِّبٌ وَ مَاءٌ طَهُورٌ

الحديث الثاني و العشرون: موثق.

قوله عليه السلام: يتوضؤون هم قال الوالد العلامة قدس الله روحه: يمكن الحمل على أن يكون الماء ملكا للجميع و بقدر حصه الجنب لا يمكنه الغسل و يمكنهم الوضوء في حصتهم، ففي هذه الصورة يتعين العمل بالروايه.

الحديث الثالث و العشرون: مجهول أو مرسل.

قوله عليه السلام: نعم صعيد طيب قال الفاضل التستري رحمه الله: كان المعنى أن الطين مركب من الصعيد الطيب و من الماء، فلا يدل على أن الطين صعيد بقول مطلق. و يحتمل أن يكون

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٣٠

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ حَصَلَ فِي أَرْضٍ قَدْ غَطَّهَا التَّلْجُ وَ لَيْسَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى التُّرَابِ فَلْيَكْسِرْهُ وَ لِيَتَوَضَّأَ بِمَائِهِ وَ إِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ يَضَعُ بَطْنَ رَاحَتِهِ الْيَمْنَى عَلَى التَّلْجِ وَ يُحَرِّكُهُ عَلَيْهِ بِاعْتِمَادٍ ثُمَّ يَرْفَعُهَا بِمَا فِيهَا مِنْ نَدَاوَتِهِ وَ يَمَسُّحُ بِهَا وَجْهَهُ ثُمَّ يَضَعُ رَاحَتَهُ الْيُسْرَى عَلَى التَّلْجِ وَ يَضَعُ بِهَا كَمَا

صَنَعَ بِالْيَمَنِى وَيَمْسَحُ بِهَا يَدَهُ الْيُمْنَى مِنَ الْمِرْفَقِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ كَالدُّهْنِ ثُمَّ يَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الثَّلْجِ كَمَا وَضَعَهَا أَوَّلًا وَ
يَمْسَحُ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى مِنْ مِرْفَقِهِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ ثُمَّ يَرْفَعُهَا فَيَمْسَحُ بِهَا مُقَدَّمَ رَأْسِهِ وَيَمْسَحُ بِبَلَلِ يَدَيْهِ مِنَ الثَّلْجِ قَدَمَيْهِ وَيُصَلِّ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى التَّطْهِيرِ بِالْغُسْلِ صَبَعَ بِالثَّلْجِ كَمَا صَبَعَ بِهِ عِنْدَ وُضُوئِهِ مِنَ الْإِعْتِمَادِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ وَيَدَيْهِ
كَالدُّهْنِ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَى جَمِيعِهِ فَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ أَخَّرَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَتِمَّكَنَ مِنَ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ أَوْ يَفْقِدَهُ وَيَجِدَ التُّرَابَ

المراد أن الله تعالى أمر بالصعيد والماء والصعيد هنا حاصل، فيستفاد منه أن الطين صعيد.

قوله رحمه الله: فليكسره الظاهر أنه إن أمكنه الكسر والتوضؤ بمائه يقدم على التيمم، خلافا لما يشعر به هذه العبارة.

قوله رحمه الله: يضع بطن راحته قال الفاضل التستري رحمه الله: في الاكتفاء بهذا مع إمكان الوصول مع التأخير إلى الماء أو التراب تأمل.

وقال العلامة رحمه الله في المختلف: لو لم يجد إلا الثلج وتعذر عليه كسره

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٣١

فَيَسْتَعْمَلُهُ وَيَقْضِي مَا فَاتَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

[الحديث ٢٤]

٢٤ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ
بْنِ يَحْيَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُجْنِبُ فِي
السَّفَرِ لَّا يَجِدُ إِلَّا الثَّلْجَ قَالَ يَغْتَسِلُ بِالثَّلْجِ أَوْ مَاءِ النَّهْرِ

و إسخانه، قال الشيخان: وضع يديه عليه

باعتماد حتى تتنديا ثم يتوضأ بتلك الرطوبة، بأن يمسح يده على وجهه بالنداوه، و كذا بقيه أعضائه، و كذا فى الغسل. فإن خشى من ذلك آخر الصلاة حتى يتمكن من الطهاره المائيه أو الترابيه.

و قال المرتضى: إذا لم يجد إلا الثلج ضرب بيديه و تيمم بنداوته. و كذا قال سلا، و منع ابن إدريس من التيمم به و الوضوء و الغسل منه، و حكم بتأخير الصلاة إلى أن يجد الماء أو التراب، و الوجه ما قاله الشيخان.

قوله: و يقضى ما فاته أى ما فات من الصلاة فى زمان التأخير، و يفهم منه أنه يترك الصلاة إن لم يجد الماء أو التراب.

الحديث الرابع و العشرون: حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام: يغتسل بالثلج كان المعنى أن هذا مثل ذلك، و يحمل على ما إذا حصل الجريان. و يمكن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٣٢

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِنْ كَانَ فِي الثَّلْجِ فَلْيَنْظُرْ لِبَدِّ سِرْجِهِ فَيَتَيَّمُ مِنْ غُبَارِهِ أَوْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ وَإِذَا كَانَ فِي حَالٍ لَا يَجِدُ إِلَّا الطِّينَ فَلَا بُأْسَ أَنْ يَتَيَّمَّ مِنْهُ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ شُرَيْحٍ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا عِنْدَهُ فَقَالَ يُصِيبُنَا الدَّمَقُ وَ الثَّلْجُ وَ نُرِيدُ أَنْ تَتَوَضَّأَ وَ لَا نَجِدُ إِلَّا مَاءً جَامِداً فَكَيْفَ

أن يكون المراد أنه إما أن يغتسل بالثلج، أو يخرق الثلج و يغتسل من ماء النهر تحته.

الحديث الخامس و العشرون: موثق.

و قد مر الخبر فى الصفحه السابقه، لكنه كان هناك مأخوذاً من كتاب ابن محبوب، و هاهنا مأخوذ من كتاب محمد بن أحمد الأشعري، و كأنه يخالف المدعى.

قوله عليه السلام: فلينظر على لبد سرجه يحمل على عدم إمكان الجريان.

الحديث السادس و العشرون: مجهول.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٣٣

أَتَوْضَأُ أَذْكَ بِهٖ جِلْدِي قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعُبَيْدِيِّ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنِ حَرِيْزٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُجْنَبُ فِي السَّفَرِ فَلَا يَجِدُ إِلَّا التَّلَجَّ أَوْ مَاءً جَامِداً قَالَ هُوَ بِمَنْزِلِهِ الضَّرُورَةِ يَتَيَّمُّ

قوله عليه السلام: نعم قال الفاضل التستري رحمه الله: إن لم يحصل جريان يشكل الاكتفاء به مع إمكان التيمم بالتراب. انتهى.

و فى الصحاح: الدمق بالتحريك ریح و تلج، فارسى معرب دمه.

الحديث السابع و العشرون: صحيح.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٢، ص: ١٣٣

قال الوالد رحمه الله: كان فيه أنه بوجود السبب الذى يبيح المحرم مؤاخذ و المنع من

سلوك الطريق الذي لم يوجد فيه ماء للوضوء و الغسل.

و قال الشيخ البهائي رحمه الله: فيه دلالة على أن من صلى بتيمم و إن كان مضطرا، فصلاته لا يخلو من نقص، و إن كانت بريئة الذمه. و أنه يجب عليه إزاله حد النقص عن صلواته المستقبله بالخروج عن محل الاضطرار.

قوله عليه السلام: يتيمم استدل به سلا ر على التيمم بالثلج، و لا يخفى أن الظاهر التيمم بالتراب،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٣٤

و لَأَرَى أَنْ يَعُودَ إِلَى هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي تُوبِقُ دِينَهُ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتِمَّكَزْ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ مِنْ بَرْدٍ أَوْ غَيْرِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ عَنِ الْعَمْرِكِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ الْجُنُبِ أَوْ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ لِمَا يَكُونُ مَعَهُ مَاءٌ وَ هُوَ يُصَيِّبُ ثَلْجًا وَ صَدِيدًا أَيُّهُمَا أَفْضَلُ أَمْ يَتَيَّمُ أَمْ يَمْسُحُ بِالثَّلْجِ وَجْهَهُ قَالَ الثَّلْجُ إِذَا بَلَ رَأْسَهُ وَ جَسَدَهُ أَفْضَلُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَغْتَسِلَ بِهِ فَلْيَتَيَّمْ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ كَانَ فِي أَرْضٍ صَخْرٍ أَوْ أَحْجَارٍ لَيْسَ عَلَيْهَا تُرَابٌ

كما فهمه الشيخ، و على تقدير عدم ظهوره لا يمكن الاستدلال به.

ثم إنه ذهب الشيخ فى النهاية إلى تقدم الثلج على التراب، كما يظهر من الخبر الثانى. و يمكن القول بالتفصيل، بأنه إن حصل الجريان فالثلج مقدم و إلا فالتراب، و الله يعلم.

الحديث الثامن و العشرون: مجهول.

قوله عليه السلام: الثلج إذا بل قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل المراد مع الجريان، و لعل الأحوط مع عدم الجريان الجمع بينه و بين التيمم.

قوله رحمه

الله: و إن كان فى أرض صخر قال الفاضل التستري رحمه الله: لا يخفى على المتأمل أن الذى يفهم من

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٣٥

وَضَعَ يَدَيْهِ أَيْضاً عَلَيْهَا وَ مَسَحَ وَجْهَهُ وَ كَفَّيْهِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي تَيْمُمِهِ بِالتُّرَابِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ حَرْجٌ فِي الصَّلَاةِ بِذَلِكَ لِمَوْضِعِ الاضْطِرَارِ
وَ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ

كلام المقنعه أن التراب مقدم على الأرض الصخر و الحجر، و أن جواز التيمم منها منوط بعدم التراب، فعلى هذا كلام الشيخ فى توجيه هذه المسأله ليس على ما ينبغى.

و التوجيه المحرر أن يقال: إنه لما اختلف فى تفسير الصعيد، ففسر تاره بوجه الأرض، و تاره بالتراب، فمع وجود التراب لا بد من التيمم منه، لتحقق اشتغال الذمه بقصد الصعيد و عدم يقين البراءه بدونه، و لأن القربه شرط فى التيمم، و لا يمكن قصده يقينا إلا مع التيمم بالتراب، لأنه المتحقق و ليس كذلك غيره. أما مع عدمه و وجود الحجر، فإن عند من فسر الصعيد بالتراب يكون حينئذ فاقد الطهورين، فلا يلزمه الطهاره.

و لما كان هذا الكلام غير محقق لم يحصل العلم بسقوط التكليف، و أن الأمر بالتيمم ساقط عنه حينئذ، لاحتمال أن يكون المراد من الصعيد حينئذ وجه الأرض، فلا يحصل العلم بسقوط التكليف إلا مع التيمم منه، فلا بد من التيمم منه إذا عدم التراب.

و على ما قلنا يندفع قول من يقول: إن الحجر إن كان من الصعيد، فيكون المكلف مخيرا بين التيمم منه و بين التيمم من التراب، و إن لم يكن منه لم يجز التيمم منه على حال. و للكلام بعد مجال.

قوله رحمه الله: لموضع الاضطرار قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله مشكل، هذا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٣٦

فَالْوَجْهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْجَارَ يُطَلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ الْأَرْضِ وَإِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهَا ذَلِكَ دَخَلَتْ تَحْتَ الظَّاهِرِ الَّذِي قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ
ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ مَتَى وَ حِدَ الْمُتَيْمِّمِ الْمَاءِ وَ تَمَكَّنَ مِنْهُ وَ لَمْ يَخْفَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الظُّهُورِ بِهِ لَمْ تُجْزِهِ الصَّلَاةُ حَتَّى يَتَطَهَّرَ بِهِ
وَ لَيْسَ عَلَيْهِ فِيمَا صَلَّى بِتَيْمِّمِ قِضَاءٍ

هو التراب، اللهم إلا أن ينزل هذا القطع على ما يفهم مما وجهنا به كلامه فى الحاشية الطويلة.

قوله رحمه الله: فالوجه فى الدلالة قال الفاضل الأردبيلي رحمه الله: المفهوم من الوجه هو جواز التيمم بالصخر و الحجر و لو فى حال الاختيار، و المدعى جوازه فى حال الاضطرار، و أن مذهب الماتن أنه لا يجوز بهما اختيارا، كما مضى فى أول الباب فتأمل، فإن كلام المصنف فيما سبق فى أول الباب لما نقل عن اللغة دل على جواز التيمم بغير التراب الخالص. فتأمل.

قال الفاضل التستري رحمه الله: الظاهر من كلام المصنف أن الصعيد هو التراب فقط على ما يفهم من ضمير الفصل و تقديم الصعيد و تعريف التراب، فلا يكفى للصحة دخول هذه الأشياء تحت الأرض، بل لا بد من دخولها تحت التراب.

قوله رحمه الله: من الطهور به بضم الطاء أى: من التطهر به.

و فى النهاية: الطهور بالضم التطهر، و بالفتح الماء الذى يتطهر به

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٣٧

[الحديث ٢٩]

٢٩ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ

ابن أذينة عن زرارة عن أحدهما قال إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّمم و
ليصل في آخر الوقت فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه و ليتوضأ لما يستقبل.

[الحديث ٣٠]

٣٠ و أخبرني الشيخ أئده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن النضر
عن ابن سنان قال سمعت

كالوضوء.

الحديث التاسع والعشرون: حسن.

و يدل على عدم جواز التيمم مع سعة الوقت، لكنه في العذر الذي يرجى زواله، فلا يدل على الضيق مطلقاً.

وقال الشيخ البهائي رحمه الله: ظاهره يعطى وجوب استمرار الطلب من أول الوقت إلى أن يخشى الفوت، ولا نعرف به قائلًا من
الأصحاب سوى المحقق في المعبر فقد قال بحسنه، و لو قيل به لم يكن بعيداً.

وقوله عليه السلام " فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه " ظاهره وجدان الماء بعد الوقت، و لا خلاف في سقوط القضاء حينئذ.

الحديث الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٣٨

أبا عبيد الله يقول إذا لم يجد الرجل طهوراً و كان جنباً فليمسح من الأرض و ليصل فإذا وجد ماءً فليغتسل و قد أجزأته صلاته
التي صلى

قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: يدل على جواز التيمم بمطلق الأرض و لا يشترط التراب، و على جواز التيمم أول الوقت، و
أمثاله كثيرة فتنبه. انتهى.

و روى الصدوق في الصحيح عن عبيد الله بن علي الحلبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا أجنب و لم يجد الماء؟
قال: يتيمم بالصعيد، فإذا وجد الماء فليغتسل و لا يعيد الصلاة. و عن الرجل يمر بالركية

و ليس معه دلو. قال:

ليس عليه أن يدخل الركبه، لأن رب الماء هو رب التراب فليتيمم و عن الرجل يجنب و معه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاه أ يتوضأ بالماء أو يتيمم؟ قال:

لا بل يتيمم أ لا ترى أنه إنما جعل عليه نصف الوضوء.

و قال السيد رحمه الله في المدارك: من تيمم تيمما صحيحا و صلى ثم خرج الوقت لم يجب عليه القضاء.

قال في المنتهى: و عليه إجماع أهل العلم.

و نقل عن السيد المرتضى رحمه الله أن الحاضر إذا تيمم لفقدان الماء وجب عليه الإعادة إذا وجدته، و لم نقف له في ذلك على حجه، و المعتمد سقوط القضاء مطلقا.

و لو تيمم و صلى مع سعه الوقت ثم وجد الماء في الوقت، فإن قلنا باختصاص التيمم بآخر الوقت بطلت صلاته مطلقا، و إن قلنا بجوازه مع السعه فالأصح عدم الإعادة، و هو خيره المصنف في المعتمر و الشهيد في الذكرى.

و نقل عن ابن الجنيد و ابن أبي عقيل القول بوجوب الإعادة، و هو ضعيف،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٣٩

[الحديث ٣١]

٣١ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ سَبْتَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ الْعَامِرِيِّ مَوْلَى مَسْعُودِ بْنِ مُوسَى قَالَ حَدَّثَنِي مَنْ سَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ أَجْنَبَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْمَاءِ وَ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَتَيَمَّمَ بِالصَّعِيدِ ثُمَّ مَرَّ بِالْمَاءِ وَ لَمْ يَغْتَسِلْ وَ انْتَهَرَ مَاءً آخَرَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَدَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى وَ لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْمَاءِ وَ خَافَ فَوَتَّ الصَّلَاةَ قَالَ يَتَيَمَّمُ وَ يُصَلِّي فَإِنَّ تَيَمُّمَهُ الْأَوَّلَ انْتَقَضَ حِينَ مَرَّ بِالْمَاءِ وَ لَمْ يَغْتَسِلْ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ فَأَمَّا الْحَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ تَيَمَّمَ فَصَلَّى ثُمَّ أَصَابَ الْمَاءَ فَقَالَ أَمَا أَنَا فَكُنْتُ فَاعِلًا إِنِّي كُنْتُ اتَّوَضَّأْتُ وَ أُعِيدُ

و الأخبار محموله على الاستحباب.

الحديث الحادي و الثلاثون: ضعيف.

قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: هذا دل على بعض المطلوب، والأولان على الكل، لكنهما معمولان و مضمونهما واضح.

الحديث الثاني و الثلاثون: موقوف.

قوله عليه السلام: أما أنا فكنت فاعلا لعله يحتمل الاستحباب و كان فى العبارة سقطا، كذا قاله الفاضل التستري رحمه الله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٤٠

فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ صَيَّمَى فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ فَأَمَّا إِذَا كَانَ قَدْ صَيَّمَى فِي آخِرِ الْوَقْتِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ٣٣]

٣٣ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِيَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَاقِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ تَيَمَّمَ فَصَلَّى فَأَصَابَ بَعْدَ صَلَاتِهِ مَاءً أَيْتَوْضَأُ وَ يُعِيدُ الصَّلَاةَ أَمْ تَجُوزُ صَلَاتُهُ قَالَ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ قَبْلَ أَنْ يَمْضِيَ الْوَقْتَ تَوْضَأُ وَ أَعَادَ الصَّلَاةَ فَإِنْ مَضَى الْوَقْتُ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَ أَخْبَرَنِي - الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِيَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَ قَالَ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَسَافِرُ الْمَاءَ فَلْيُمْسِكْ مَا دَامَ

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

ظاهره جواز التيمم فى السعه و الإعاده بعد وجود الماء فى الوقت و عدمها مع خروجه.

الحديث الرابع و الثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: فليمسك اعلم أنه أجمع الأصحاب على عدم جواز التيمم للفريضة الموقته قبل دخول الوقت، كما أطلقوا على وجوبه مع تضيقه و لو ظنا.

و إنما الخلاف فى جوازه مع السعه، فذهب الشيخ و السيد المرتضى و جمع من الأصحاب إلى أنه لا يصح إلا فى آخر الوقت، و نقل عليه السيد الإجماع،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٤١

فِي الْوَقْتِ فَإِذَا تَخَوَّفَ أَنْ يَفُوتَهُ فَلْيَتَيْمَّمْ وَ لِيُصَلِّ فِي آخِرِ الْوَقْتِ فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَ لِيَتَوَضَّأَ لِمَا يَسْتَقْبِلُ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ أَبِي هَمَّامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ غَزْوَانَ عَنِ السُّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آيَائِهِ ع عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ كُنْتُ جَامِعْتُ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ قَالَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَحْمَلٍ فَاسْتَوْتَرْتُ بِهِ وَ بِمَاءٍ فَاعْتَسَلْتُ أَنَا وَ هِيَ ثُمَّ قَالَ لِي يَا أَبَا ذَرٍّ يَكْفِيكَ الصَّعِيدُ عَشْرَ سِنِينَ

و ذهب الصدوق رحمه الله إلى جوازه في أول الوقت، وقواه في المنتهى، و استقر به في البيان.

و قال ابن الجنيدي: إن وقع اليقين بفوت الماء آخر الوقت أو غلب الظن، فالتيمم في أول الوقت أحب

إلى، و استجوده المصنف فى المعبر، و اختاره العلامة فى أكثر كتبه. و فى الأخيره قوه، و إن كان ما اختاره الصدوق رحمه الله أيضا لا يخلو من قوه.

قوله عليه السلام: فإذا تخوف قال الفاضل الأردبيلي رحمه الله: دلالاته بالمفهوم على المطلوب.

الحديث الخامس و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

" فاعتسلت " فيه التفات أو فى أول الكلام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٤٢

[الحديث ٣٦]

٣٦ فَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ فَإِنْ أَصَابَ الْمَاءَ وَقَدْ صَلَّى بِتَيْمَمٍ وَهُوَ فِي وَقْتٍ قَالَ تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ.

الْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ حِينَ صَلَّى بِتَيْمَمٍ هُوَ فِي الْوَقْتِ وَ لَمْ يُرِدْ أَنَّهُ حِينَ أَصَابَ الْمَاءَ كَانَ فِي الْوَقْتِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي وَقْتٍ إِصَابَتِهِ لِلْمَاءِ الْوَقْتُ بَاقِيًا لَوَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ حَسَبَ مَا تَقَدَّمَ

" يكفيك الصعيد " أى: التيمم به إن لم تجد الماء، أو لم تقدر على استعماله.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

قوله رحمه الله: و لم يرد أنه حين أصاب قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه شىء، إذ لو حمل على ما يفهم منه عرفا من عدم الإعادة لو أصاب الماء فى الوقت لم يصر الرواية الأولى متناقضة لها، لاحتمالها للاستحباب. و بالجمله المفهوم من هذه الرواية عرفا ما ذكرناه، فلا يبعد حمل الأولى على الاستحباب.

و أقول: ربما يحمل أمثال هذا الخبر على ما إذا ظن الضيق ثم ظهر خلافه، أو على من تيمم مع الضيق ثم دخل وقت أخرى، فإن الصلاة مع السعة فى الثانيه جائزه على ما اختاره بعض المتأخرين، نظرا إلى أن الأوامر الداله على تأخير التيمم لا تتناوله، أو على

ما إذا فعل ذلك جهلا، بأن يكون الجاهل معذورا فيه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٤٣

[الحديث ٣٧]

٣٧ وَ كَذَلِكَ الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنِ يَعْقُوبَ بْنِ سَيِّدِ الْمَعْنَى عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ تَيَمَّمَ وَ صَلَّى ثُمَّ أَصَابَ الْمَاءَ وَ هُوَ فِي وَقْتٍ قَالَ قَدْ مَضَتْ صَلَاتُهُ وَ لَيْتَظَهَّرَ.

فَيَحْتَمِلُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ حِينَ تَيَمَّمَ وَ صَلَّى كَانَ فِي الْوَقْتِ لَا أَنَّهُ حِينَ أَصَابَ الْمَاءَ كَانَ الْوَقْتُ بَاقِيًا وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ أَصَابَ الْمَاءَ وَ هُوَ فِي الْوَقْتِ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَفْرُغْ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى تَمَامِهَا وَ إِنَّمَا صَلَّى مِنْهَا رُكْعَةً أَوْ رُكْعَتَيْنِ فَقَالَ مَضَتْ صَلَاتُهُ يَعْنِي مَا صَلَّى مِنْهَا فَأَمَّا قَوْلُهُ وَ لَيْتَظَهَّرَ يَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى أَنَّهُ يَتَطَهَّرُ لِمَا يَسْتَأْنِفُ مِنْ صَلَاةٍ أُخْرَى

الحديث السابع و الثلاثون: موثق كالصحيح.

قوله رحمه الله: فيحتمل ما ذكرناه قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه بعد، إذ يلزم الفاصله بالأجنبي و ارتكاب التعقيد، و تجويز مثل ذلك في الأخبار يرفع الاعتماد عنها بالكلية.

قوله رحمه الله: و يجوز أن يكون قال الفاضل التستري رحمه الله: هذا أيضا بعيد، لأن مقتضى قوله عليه السلام " ثم أصاب " تعقيب الإصابه عن تحقق الصلاة فيما مضى من الزمان، و هذه الحالة إنما تتحقق بعد الفراغ و الوجدان.

و بالجمله إن جوزنا مثل هذه الاحتمالات لم يبق للمنازعه بين من يقول بوجوب العمل بأخبار الآحاد و بين من يقول بعدم الوجوب وجه صالح في نظرنا،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٤٤

[الحديث ٣٨]

٣٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ مَيْسَرَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ فِي السَّفَرِ لَا يَجِدُ

الْمَاءِ ثُمَّ صَلَّى ثُمَّ أَتَى الْمَاءَ وَعَلَيْهِ شَيْءٌ مِّنَ الْوَقْتِ أَيْمَضِي عَلَى صَلَاتِهِ أَمْ يَتَوَضَّأُ وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ قَالَ يَمْضِي عَلَى صَلَاتِهِ فَإِنَّ رَبَّ الْمَاءِ هُوَ رَبُّ التُّرَابِ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّ قَوْلَهُ ثُمَّ صَلَّى الْمُرَادُ بِهِ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يَكُونُ قَدْ فَرَغَ مِنْهَا فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْصِرَافُ بَلْ يَتَّبَعِي أَنْ يَمْضِي فِي صَلَاتِهِ وَلَوْ كَانَ قَدْ فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ وَالْوَقْتُ بَاقٍ كَانَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ

[الحديث ٣٩]

٣٩ وَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ تَيَمَّمَ وَ صَلَّى ثُمَّ بَلَغَ

إذ لمن يقول بعدم وجوب العمل أن يحمل ما لا يوافق غرضه وأصوله من الأخبار على نحو هذه الاحتمالات البعيدة.

و بالجمله الذي يقتضيه النظر و الأصول في فهمنا الحمل على الاستحباب، و الله أعلم.

الحديث الثامن و الثلاثون: مجهول.

قوله رحمه الله: فإنه لا يجب قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه من البعد و تنزيل الكلام على نقيض ما يفهم من التفاهم العرفي ما لا يخفى.

الحديث التاسع الثلاثون: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٤٥

الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ الْوَقْتُ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ.

فَالْوَجْهُ فِيهِ أَيْضاً مَا قَدَّمَاهُ فِي الْأَخْبَارِ الْأَوَّلَةِ سِوَاءِ ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ مَنِ اخْتَلَمَ فَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْغُسْلِ لِشِدَّةِ الْبُرْدِ أَوْ كَانَ بِهِ مَرَضٌ يَضُرُّهُ مَعَهُ اسْتِعْمَالُهُ الْمَاءِ ضَرَرًا يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْهُ تَيَمَّمَ وَ صَلَّى فَإِذَا أَمَكَّنَهُ الْغُسْلُ اعْتَسَلَ لِمَا يَسْتَأْنِفُ مِنَ الصَّلَاةِ

[الحديث ٤٠]

٤٠ فَأَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى وَ مُوسَى بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدِ الصَّيْقَلِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاعِ فِي الرَّجُلِ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ وَ بِهِ قُرُوحٌ أَوْ جُرُوحٌ أَوْ يَكُونُ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ الْبُرْدَ قَالَ لَا يَغْتَسِلُ يَتَيَمَّمُ.

[الحديث ٤١]

قوله رحمه الله: فالوجه فيه قال الفاضل التستري رحمه الله: و الكلام فيه ما تقدم.

الحديث الأربعون: صحيح.

قال الفاضل الأردبيلي قدس سره في محمد بن الحسين: إنه مشترك، لكن الظاهر أنه ابن أبي الخطاب الثقفي، فإن سعدا يروى عنه، وقد صرح في الخبر الآتي به.

الحديث الحادي والأربعون: مرسل بسنديه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٤٦

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فِي لَيْلِهِ يَأْرَدُهُ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ التَّلَفَ إِنْ اغْتَسَلَ قَالَ يَتَيَّمُّ فَإِذَا أَمِنَ بِهِ الْبُرْدُ اغْتَسَلَ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلَ ذَلِكَ.

فَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَّهُ خَبْرٌ مُرْسَلٌ مُنْقَطِعُ الْإِسْنَادِ لِأَنَّ جَعْفَرَ بْنَ بَشِيرٍ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى قَالَ عَمَّنْ رَوَاهُ وَهَذَا مَجْهُولٌ يَجِبُ اطِّرَاحُهُ وَفِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ قَالَ عَنْ

و رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام.

و قال المحقق رحمه الله في الشرائع: قيل: من تعمد الجنابه و خشى على نفسه من استعمال الماء يتيمم و يصلى ثم يعيد.

و قال السيد رحمه الله في المدارك: القول للشيخ رحمه الله، و احتج بخبر جعفر بن بشير و عبد الله بن سنان، و هما لا يدلان على ما اعتبرناه من القيد، و الأجود حملهما على الاستحباب، لأن مثل هذا المجاز أولى من التخصيص، و إن كان القول بالوجوب لا

يخلو من رجحان.

قوله رحمه الله: فأول ما فيه لا يخفى أنه مخالف لما هو المعهود من عادة الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٤٧

عَبِيدُ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانٍ أَوْ غَيْرِهِ فَأُورِدَهُ وَهُوَ شَاكٌّ فِيهِ وَ مَيَّا يَجْرِي هَيْذَا الْمَجْرَى لَمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ وَ لَوْ صِيحَّ الْخَبْرُ عَلَى مَا فِيهِ لَكَانَ مَحْمُولًا عَلَى مَنْ أَجْنَبَ نَفْسَهُ مُتَعَمِّدًا وَ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ التَّلَفَ فَإِنَّهُ يَتَيَّمُ وَ يُصَلِّي وَ يُعِيدُ الصَّلَاةَ وَ إِنْ كَانَ الْأُولَى لَهُ أَنْ يُغْتَسِلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ حَسَبَ مَا نَذَرْتَهُ مِنْ بَعْدُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى بِالتَّيَّمِ وَ هُوَ جُنُبٌ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ -

من العمل بالأخبار الضعيفه و المجهوله و المرسله إذا كانت مأخوذه من الأصول المشهوره.

إلا- أن يقال: إنه إنما يعمل بما إذا لم يكن لها معارض، فأما مع المعارض الذي هو أقوى سنداً فلا يعمل بها، فقوله " يجب اطراحه " و قوله " لا يجب العمل به " أى مع المعارض.

قوله رحمه الله: لكان محمولاً- قال الفاضل الأردبيلي رحمه الله: بعيد و تكليف شاق، و أشق منه أمره بال غسل مع خوف تلف النفس. و يدل على عدم ذلك عموم نفى الحرج و الحنفيه السهله و الروايات السابقه. انتهى.

قوله رحمه الله: أجنب نفسه الظاهر أن " نفسه " مرفوع إذ لم يأت " أجنب " متعدياً.

قوله رحمه الله: و إن كان الأولى له أقول: ظاهر هذا الكلام أن الشيخ يقول باستحباب الغسل عند الخوف على

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٤٨

.....

النفس، و إذا اختار التيمم أعاد الصلاه، و القول الذي نقل القوم عنه تعين التيمم و الإعادة، و الظاهر أن هذا قوله

فى غير التهذيب.

وقد تفتن له المحقق رحمه الله فى المعتبر، لكن نقل أولا من التهذيب و المبسوط أنه إذا خاف البرد تيمم و صلى، ثم نقل عن الخلاف الاستدلال بروايتى عبد الله بن سليمان و محمد بن مسلم الآيتين.

و أجاب عنهما بأنهما غير صريحتين فى الدلالة، لأن العنت المشقه و ليس كل مشقه تلفا، و قوله "على ما كان" ليس حجه فى موضع النزاع، و إن دل بإطلاقه، فدفع الضرر المظنون واجب عقلا، و لا يرتفع بإطلاق الروايه، و لا يخص بها عموم نفى الحرج.

قال: ثم هاتان الروايتان معارضتان بروايات منها روايه داود بن سرحان و البرنظى، و هاتان أرجح لوجوه:

أحدها: اليسر و هو مراد الله.

و الثانى: أنهما ناصتان على موضع النزاع، و الأولتان مطلقتان، لأن قوله "لا بد من الغسل" و "اغتسل على ما كان" يحتمل أن يكون لا مع الخوف على النفس.

الثالث: أنا مع العمل بهاتين يمكننا العمل بالأولين بالحمل على الاستحباب، كما ذهب إليه الشيخ فى التهذيب. انتهى كلامه قدس سره.

و يرد عليه: أن مع الحمل على الاستحباب أيضا معارضه بوجوب دفع الضرر المظنون.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٤٩

[الحديث ٤٣]

٤٣ ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد بن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن العيص قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل يأتي الماء و هو جنب و قد صلى قال يغتسل و لا يعيد الصلاة.

[الحديث ٤٤]

٤٤ و هذا الحديث أخبرنا به الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد بن أبيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب عن صفوان بن العيص مثل ذلك.

[الحديث ٤٥]

٤٥ و بهذا الإسناد أئني الإسناد الأول عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حرير عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل أجنب فتيمم بالصعيد و صلى ثم وجد الماء فقال لا يعيد إن رب الماء هو رب الصعيد فقد فعل أحد الطهورين.

[الحديث ٤٦]

الحديث الثالث و الأربعون: صحيح بسنديه.

الحديث الخامس و الأربعون: صحيح أيضا.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح أيضا.

و قال الفاضل الأردبيلي رحمه الله: هذه الأخبار أيضا تدل على عدم وجوب القضاء على من صلى بتيمم بعد وجود الماء، كما اعترف به، فهي مطلقة و لا تقييد فيها على وجود الماء في الوقت و خارجه، فكأنه رجع عما ذكر قبل هذا، أو قيد هذه الأخبار، أو قيد مذهبه الأول بغير المجنب المضطر، و كلاهما بعيد. و يدل

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٥٠

سَمِعْتُ أَيَا عَبِيدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الرَّجُلُ طَهُورًا وَ كَانَ جُنُبًا فَلْيَمْسِخْ مِنَ الْأَرْضِ وَ لِيُصَلِّ فَإِذَا وَجِدَ الْمَاءَ فَلْيَغْتَسِلْ وَ قَدْ أَجْرَأَتْهُ صَلَاتُهُ الَّتِي صَلَّى.

قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِنَّ أَجَنَبَ نَفْسَهُ مُخْتَارًا وَ جَبَّ عَلَيْهِ الْغُسْلُ وَ إِنَّ خَافَ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ وَ لَمْ يُجْزِهِ التَّيْمُمُ

على جواز التيمم أول الوقت. فافهم.

قوله رحمه الله: و إن خاف منه على نفسه قال السيد رحمه الله في المدارك: إطلاق النص و كلام أكثر الأصحاب يقتضى أنه لا فرق في تيمم المريض بين متعمد الجنابه و غيره، و يؤيده أن الجنابه على هذا التقدير غير محرم إجماعا، كما نقله في المعبر، فلا يترتب على فاعله عقوبه و ارتكاب التغيرير بالنفس عقوبه.

قال الشيخان: إن أجنب نفسه مختارا لم يجز له التيمم، وإن خاف التلف و الزيادة في المرض. و استدل عليه في الخلاف بصحيحه عبد الله بن سليمان و صحيحه محمد بن مسلم.

و أجاب عنهما في المعبر بعدم الصراحة في الدلالة، لأن العنت المشقة و ليس كل مشقة تلفا، و لأن قوله عليه السلام " على ما كان " ليس حجة في محل النزاع و إن دلت بإطلاقه، فدفع الضرر المظنون واجب عقلا، لا يرتفع بإطلاق الرواية، و لا يخص بها عموم نفى الحرج.

و هو جيد، و يتوجه عليهما أنهما متروكنا الظاهر، إذ لا تقييد فيهما بتعمد الجنابه، و لا قائل بمضمونهما على الإطلاق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٥١

[الحديث ٤٧]

٤٧ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ رَفَعَهُ قَالَ إِنْ أَجْنَبَ نَفْسَهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ وَ إِنْ اِخْتَلَمَ تَيَمَّمَ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَجْدُورٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ قَالَ إِنْ كَانَ أَجْنَبَ هُوَ فَلْيَغْتَسِلْ وَ إِنْ كَانَ اِخْتَلَمَ فَلْيَتَيَمَّمْ.

[الحديث ٤٩]

٤٩ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ وَ حَمَّادِ بْنِ عِيْسَى عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ فَضَالَةَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ ابْنِ مُسِيكَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَ

الحديث السابع و الأربعون: مرفوع.

قوله: على ما كان منه الظاهر أن المراد به التعميم، و ضمير " منه " للغسل، أي: على أي شيء كان من الغسل. و يحتمل أن يكون الضمير راجعا إلى المغتسل، أي: بسبب جنابه صدرت منه.

الحديث الثامن و الأربعون: مرفوع أيضا.

الحديث التاسع و الأربعون: صحيح.

فِي أَرْضٍ بَارِدَةٍ فَتَخَوَّفَ إِنَّهُ هُوَ اغْتَسَلَ أَنْ يُصِيبَهُ عَنَّتْ مِنَ الْغُسْلِ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَغْتَسِلُ وَإِنْ أَصَابَهُ مَا أَصَابَهُ قَالَ وَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ
وَجَعًا شَدِيدًا الْوَجَعُ فَأَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ وَهُوَ فِي مَكَانٍ بَارِدٍ وَكَانَتْ لَيْلَةٌ شَدِيدَةٌ الرِّيحِ بَارِدَةٌ فَدَعَوْتُ الْعِلْمَةَ فَقُلْتُ لَهُمْ

قال الفاضل التستري رحمه الله في عبد الله بن سليمان: كأنه الذي حكاه ابن داود عن رجال الشيخ من غير توثيق، و الظاهر لم
يضر جهالته للمشاركه في النقل، و بالجمله طريق الخبر

معتبر و مؤيد بالأخبار المتقدمة، فطرحه لا يخلو من إشكال، و العمل به أشكل. انتهى.

و أقول: الخبر مشتمل على ثلاثه أسانيد كلها يتشعب عن الحسين بن سعيد، و قوله " و حماد " عطف على النضر، و كذا قوله " و فضاله "، و قوله " جميعا " أى: سليمان و أبو بصير و عبد الله.

قوله عليه السلام: فأصابته جنابه يدل على جواز الجنابه عمدا مع تعسر استعمال الماء، بل مع خوف الضرر أيضا، إذ من خواصهم عليهم السلام عدم الاحتلام للأخبار الكثيره.

و قال السيد رحمه الله فى المدارك: من عدم الماء مطلقا أو تعذر استعماله يجوز له الجماع، لعدم وجوب الطهاره المائيه عليه، و لو كان معه ما يكفيه للوضوء فكذلك قبل دخول الوقت، أما بعده فجزم العلامة فى المنتهى بتحريمه، لأنه يفوت الواجب و هو الصلاه بالمائيه، و فيه نظر. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٥٣

اِحْمَلُونِي فَاعْسِلُونِي فَقَالُوا إِنَّا نَخَافُ عَلَيْكَ فَقُلْتَ لَهُمْ لَيْسَ بُدٌّ فَحَمَلُونِي وَ وَضَعُونِي عَلَى خَشَبَاتٍ ثُمَّ صَبُّوا عَلَيَّ الْمَاءَ فَعَسَلُونِي.

[الحدِيث ٥٠]

٥٠ وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ تَصَبَّيْتُهُ الْجَنَابَةَ فِي أَرْضٍ بَارِدَةٍ وَ لَا يَجِدُ الْمَاءَ وَ عَسَى أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ جَامِداً فَقَالَ يَغْتَسِلُ عَلَى مَا كَانَ حَدَّثَهُ رَجُلٌ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ فَمَرَضَ شَهْرًا مِنَ الْبُرْدِ فَقَالَ اغْتَسِلْ عَلَى مَا كَانَ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْغُسْلِ وَ ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ اضْطُرَّ إِلَيْهِ وَ هُوَ مَرِيضٌ فَأَتَتْهُ بِهِ مُسَخَّنًا فَاعْتَسَلَ وَ قَالَ لَا بُدَّ مِنَ الْغُسْلِ.

[الحدِيث ٥١]

٥١ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ مِثْلَ حَدِيثِ النَّضْرِ

و فى الصحاح: العنت الإثم، و العنت أيضا الوقوع فى أمر شاق.

قوله: فقلت لهم ليس بد أى: لا أرضى بغير ذلك لا أنه واجب، فلا ينافى ما حمله الشيخ عليه من الاستحباب.

الحدِيث الخمسون: صحيح أيضا.

الحدِيث الحادى و الخمسون: مجهول.

و الظاهر أنه مكرر لأنه يرجع إلى أحد الأسانيد الثلاثة المتقدمة.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ الْمَسْتَمُّ يُصَلِّي بِتَيْمُمِهِ صَلَوَاتِ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ كُلَّهَا مِنَ الْفَرَائِضِ وَ النَّوَافِلِ مَا لَمْ يُجِدْ شَيْئًا يَنْقُضُ
الطَّهَارَةَ أَوْ يَتَمَكَّنُ مِنَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فَإِذَا تَمَكَّنَ مِنْهُ انْتَقَضَ تَيْمُمُهُ وَ وَجِبَ عَلَيْهِ الطُّهُورُ بِهِ لِلصَّلَاةِ فَإِنْ فَرَّطَ فِي ذَلِكَ حَتَّى يَفُوتَهُ
الْمَاءُ وَ يَصِيرَ إِلَى حَالٍ يُضَيِّرُ بِهِ اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ أَعَادَ التَّيْمُمَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي آيَةِ الطَّهَارَةِ وَ أَنَّهُ تَعَالَى أَوْجَبَ الطَّهَارَةَ
عَلَى الْقَائِمِ إِلَى الصَّلَاةِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ بِالتَّيْمُمِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ وَ الصَّلَاةُ اسْمُ الْجِنْسِ فَكَأَنَّهُ قَالَ إِنَّ الطَّهَارَةَ تُجْزِيكُمْ

لِجِنْسِ الصَّلَاةِ إِذَا وَجَدْتُمْ الْمَاءَ فَإِذَا فَقَدْ تُمُوهُ أَجْزَأُكُمْ التَّيْمُمُ لِجِنْسِهَا فَكَمَا أَنَّهُ لَا تَخْتَصُّ الطَّهَارَةُ بِصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ فَكَذَلِكَ

قوله رحمه الله: و المتيمم يصلى بتيممه قال السيد رحمه الله فى المدارك: هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب، و قال بعض العامة: ينتقض التيمم بخروج الوقت، لأنها طهاره ضروريه فيتقدر بالوقت كالمستحاضه، و لا ريب فى بطلانه.

قوله رحمه الله: أعاد التيمم لا خلاف فيه بين الأصحاب.

قوله رحمه الله: يدل على ذلك قوله تعالى قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل لقائل أن يقول: لا يخلو إما أن يكون

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٥٥

التَّيْمُمُ فَإِنْ قِيلَ قَوْلُهُ تَعَالَى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ يَدُلُّ عَلَى إِيْجَابِ الطَّهْوْرِ أَوْ التَّيْمُمِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَاءُ عَلَى كُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ وَ هَذَا يَقْتَضِي وَجُوبَ التَّيْمُمِ

الآيه عامه كلييه بمعنى كلما قمتم، أو جزئيه لعدم سور الكل.

و على الأول يلزم الطهاره لكل صلاه بظاهر اللفظ، فيحتاج فى الإخراج إلى الدليل.

و على الثانى لا يدل على لزوم الطهاره بعد النواقض إذا قام إلى الصلاه دائما، إذ حاصله أنه يلزمكم طهاره للصلاه وقتا ما، و لعل هذا ساقط وفاقا و عرفا، فلم يبق إلا الأول.

نعم إن قيل: إن ظاهر قوله تعالى " أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ * " يشعر بأن التيمم إنما يلزم عند حصول النواقض، فينتفى اللزوم عند انتفائه كان احتمالا.

و لعل الشارح قدس الله روحه الشريف استشعر ما ذكرناه، فأورد قوله " فإن قيل "، و أنت تعلم أنه ليس مبنى كلامنا على أن الأمر يقتضى التكرار أو لا حتى يجاب بما أجاب، بل على كلييه هذه الآيه و جزئيتها.

فإن قيل: الكليه تلزم ما ذكرناه و إن قلنا إن الأمر لا يقتضى

فلعله لك أن تقول: إذا لم يقتض الأمر التكرار كان المفاد من الآية الشريفه بعد القول بأن الصلاه للجنس إنكم إذا قمتم إلى جنس الصلاه الصادره في صوره قصد إيقاع صلوات متعدده، فاغسلوا فتوضأوا وضوءاً واحداً، فكذا الحال في التيمم، فمن أوجب بعد القيام في بعض أفراد هذا الجنس المقصود أولاً تيمماً آخر فعليه الدلاله، و فيه بعد كلام.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٥٦

لِكُلِّ صِيْلَمَاهِ قُلْنَا ظَاهِرُ الْأَمْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّكْرَارِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ فِعْلِ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فَلَيْسَ يَجِبُ تَكَرُّرُ الطَّهَارَةِ وَالتَّيْمُمِ بِتَكَرُّرِ الْقِيَامِ أَلَا تَرَى أَنَّكُمْ تَذَهَبُونَ إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا دَخَلَتِ الدَّارَ فَلَمْ يَقْتَضِ قَوْلُهُ أَكْثَرَ مِنْ دَفْعِهِ وَاحِدَةٍ عِنْدَكُمْ وَ لَوْ تَكَرَّرَ دُخُولُهَا لَمْ يَتَكَرَّرْ وَقُوعُ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً

قوله رحمه الله: قلنا ظاهر الأمر قال الفاضل التستري رحمه الله: سلمنا ذلك لكن التكرار إنما نشأ من كليه الآية الشريفه إن سلمت، و الحاصل أن الجواب الصالح في نظرنا منع الكليه، فإن أراد بقوله الشريف ظاهر الأمر لا يدل على ذلك لعدم الكليه، حسن ذلك إن لزم الجزئيه، و يبقى الكلام على دلالة عبارته الشريفه على ذلك و عدمها.

قوله رحمه الله: فلم يقتض قوله قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل عدم الدلاله عندهم للعرف، إذ الظاهر أن مراد اللفظ أن بدخولها في الدار خارج عن حبالته لا خروجها كلما دخل، و لعله لا يحسن بيان عدم الدلاله، بأن المحل بعد الطلاق الأول غير قابل للطلاق من غير رجعه، إن قلنا إن ذلك غير متفق عندهم، و إن قلنا باتفاقهم على ذلك - كما يحضرني من فقهائنا - حسن

البيان بهذا الوجه أيضا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٥٧

[الحديث ٥٢]

٥٢ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ كُنْتُ جِئْتُ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ قَالَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَحْمِلٍ فَاسْتَبْرَأَ بِهِ وَدَعَا بِمَاءٍ فَاعْتَسَلْتُ أَنَا وَهِيَ ثُمَّ قَالَ يَا أَبَا ذَرٍّ يَكْفِيكَ الصَّعِيدُ عَشْرَ سِنِينَ.

[الحديث ٥٣]

٥٣ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ وَ سَعِيدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ وَ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ

الحديث الثاني و الخمسون: موثق.

و قد تقدم عن العباس بن معروف عن أبي همام عن محمد بن سعيد بن غزوان عن السكوني.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: في دلالة على المدعى شيء في نظرنا، نظرا إلى أن الظاهر أن المراد أنه يكفيك الصعيد عشر سنين إذا احتجت إليه، يعني: كلما احتجت إليه أجزاءك الصعيد، لا أن تيمما واحدا يكفيك عشر سنين، على أن الظاهر أن هذا المعنى الأخير غير مستقيم عادة، اللهم إلا أن يحمل على نوع من المبالغة، وفيه ما ترى.

الحديث الثالث و الخمسون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٥٨

تَيْمَمٌ قَالَ يُجْزِيهِ ذَلِكَ إِلَيَّ أَنْ يَجِدَ الْمَاءَ.

وَ هَذَا الْخَبْرُ عَلَى عُمُومِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَيِّدْهُ بِوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ وَ إِنَّمَا أَطْلَقَ بِأَنَّهُ يُجْزِيهِ إِلَيَّ وَقْتِ وَجُودِهِ الْمَاءِ

[الحديث ٥٤]

٥٤ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدِ عَنِ حَمَادِ عَنِ حَرِيْزِ عَنِ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع يُصَلِّي الرَّجُلُ بَيْتُكُمْ وَاحِدٍ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ كُلِّهَا فَقَالَ نَعَمْ مَا لَمْ يُحَدِّثْ أَوْ يُصَبِّ مَاءً قُلْتُ فَإِنْ أَصَابَ الْمَاءَ وَ رَجَا أَنْ يَقْدِرَ عَلَى مَاءٍ آخَرَ وَ ظَنَّ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَلَمَّا أَرَادَهُ تَعَسَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ قَالَ يَنْفُضُ ذَلِكَ تَيْمَمَهُ وَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ التَّيْمَمَ قُلْتُ فَإِنْ أَصَابَ الْمَاءَ وَ قَدْ

دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ فَلْيَنْصِرْ فَلْيَتَوَضَّأْ مَا لَمْ يَزَكَّعْ فَإِنْ

كَانَ قَدْ رَكَعَ فَلْيَمُضْ فِي

الحديث الرابع و الخمسون: صحيح أيضا.

قيل: و كان فيه أن إطلاق الطهور على التيمم حقيقه، و يفهم منه رفع الحدث السابق.

قوله: يصلى الرجل و فى الكافى: يصلى الرجل بوضوء واحد صلاه الليل و النهار كلها؟ قال:

نعم ما لم يحدث. قلت: فيصلى بتيمم - إلى آخره.

قوله عليه السلام: ما لم يحدث قال الوالد رحمه الله: يفهم منه جواز الصلاه فى أول الوقت خصوصا للصلاه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٥٩

صَلَاتِهِ فَإِنَّ التَّيْمَمَ أَحَدُ الطُّهُورَيْنِ.

[الحديث ٥٥]

٥٥ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ لَا يَجِدُ الْمَاءَ أَيْتَمَّمُ لِكُلِّ صِيْلَاهٍ فَقَالَ لَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ.

[الحديث ٥٦]

٥٦ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي هَمَّامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَزْوَانَ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُصَلَّى صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بَتَيْمَمٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ يُحْدِثْ أَوْ يُصَبِّ الْمَاءَ.

[الحديث ٥٧]

٥٧ فَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي هَمَّامٍ عَنِ الرَّضَاعِ قَالَ يُتَيْمَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يُوجَدَ الْمَاءُ

الآتيه، و لا يحتاج إلى مراعاة الضيق فيها، و إن قيل به فى الأول، و فيه بعد شىء.

و قال رحمه الله فى قوله "فإن أصاب الماء": كان فيه دلالة على صحه التيمم فى السعه.

الحديث الخامس و الخمسون: صحيح أيضا.

الحديث السادس و الخمسون: مجهول.

الحديث السابع و الخمسون: صحيح.

قال الفاضل الأردبيلي رحمه الله: دلالة على وجوب الماء لكل صلاة غير ظاهره، و هو ظاهر، إذ يمكن كون المعنى أن التيمم لا بد لكل صلاة، فلا يترك صلاة بسبب عدم الماء و لا يصلى بلا ماء بل هو مثله، فيجب التيمم لكل صلاة كالماء، و الثاني ضعيف السند.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٦٠

[الحديث ٥٨]

٥٨ وَ هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي هَمَّامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ غَزْوَانَ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ قَالَ لَا يَتَمَتَّعُ بِالتَّيْمُمِ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً وَ نَافِلَتَهَا.

فَهَذَا الْحَدِيثَانِ مُخْتَلِفَا اللَّفْظِ وَ الرَّاوى وَاحِدٌ لِأَنَّ أَبَا هَمَّامٍ رَوَى عَنِ الرَّضَاعِ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ وَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ غَزْوَانَ وَ الْحُكْمُ وَاحِدٌ وَ هَذَا مِمَّا يُضَعَّفُ

الحديث الثامن و الخمسون: مجهول.

قوله رحمه الله: و هذا الحديث أى: معنى هذا الحديث، و الظاهر حمله على التقية بقريته أن الراوى عامى.

قوله رحمه الله: فهذان الحديثان أقول: عد الحديثين الأخيرين لقرب مضمونهما و اتحاد راويهما حديثا واحدا.

قوله رحمه الله: و هذا مما يضعف قال الفاضل التستري

رحمه الله: فيه تأمل، نعم لو رواه عن شخص واحد مختلفا توجه ذلك.

وقال رحمه الله: فيه أن الخبر الضعيف لا يعارض الصحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٦١

الِاِحْتِجَاجِ بِالْخَبْرِ ثُمَّ لَوْ صَحَّ الْخَبْرُ لَكَانَ مَحْمُولًا عَلَى الْاِسْتِحْبَابِ كَمَا يُحْمَلُ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ عَلَى الْاِسْتِحْبَابِ وَ اِنْ كَانَ لَا خِلَافَ فِي اِسْتِحْبَاحِهِ صِلَاوَاتٍ كَثِيرَةٍ بِهِ وَ يَحْتَمَلُ اَيْضًا اَنْ يَكُونَ اَرَادَ يَتَيَمَّمُ لِكُلِّ صِلَاةٍ اِذَا كَانَ قَدَرَ عَلَى الْمَاءِ فِيمَا بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِأَنَّهُ اِذَا اِحْتَمَلَ اَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ مَا ذَكَرْنَا بَطَلَ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ وَقَدْ رَوَى هَذَا

قوله رحمه الله: لو صح يعنى: لو ثبت أنه كلام المعصوم، لا الصحة بالمعنى المشهور.

قوله رحمه الله: و يحتمل أيضا فيه بعد، لا سيما فى الروايه الأولى، و الحمل على الاستحباب أو التقيه متعين و الباقي تعسف.

قوله رحمه الله: لأنه إذا احتمل قال الفاضل التستري رحمه الله: إذا كان الاحتمال ظاهرا أو مجوزا عرفا حسن ذلك، و إلا ففيه تأمل.

قوله رحمه الله: و قد روى قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مراده السكوني، و هذا يدفع روايه السكوني، و أما روايه أبى همام فلا، و إن أراد أبى همام ففيه ما لا يخفى.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٦٢

الرَّوَايِ مَا يُضَادُّ هَذَا الْخَبَرَ وَ يَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ

[الحدِيث ٥٩]

٥٩ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي هَمَّامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ

مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بَتَيْتُمْ وَاحِدٍ مَا لَمْ يُحَدِّثْ أَوْ يُصَبِّ الْمَاءَ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَمَنْ فَقَدَ الْمَاءَ فَلَمَّا بَتَيْتُمْ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ ثُمَّ يَطْلُبُهُ أَمَامَهُ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ مِقْدَارَ رَمِيهِ سَهْمَيْنِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ إِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ سَهْلَةً وَإِنْ كَانَتْ حَزْنَةً طَلَبَهُ فِي كُلِّ جِهَةٍ مِقْدَارَ رَمِيهِ سَهْمٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَتَيْتُمْ فِي آخِرِ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْإِيَّاسِ مِنْهُ ثُمَّ صَلَّى بَتَيْتُمْهُ الَّذِي شَرَحْنَاهُ

قوله رحمه الله: ويدل على ما ذهب إليه قال الفاضل التستري رحمه الله: لا أعرف لإعادته بعد ذكره ما يكشف عن وجه واضح.

الحديث التاسع والخمسون: مجهول أيضا.

قوله رحمه الله: من كل جهة أى: من الجهات المذكورة المتقدمه، وإنما لم يذكر خلفه، لأن غالب هذا الحكم إنما يكون فى المسافرين، وخلفه هى الجهة التى أتى منها و يعلم وجود الماء فيها وعدمه غالبا، فلو احتمل وجود الماء فيها بعد مروره لكان عليه الطلب فيها أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٦٣

قَدْ مَضَى فِيمَا تَقَدَّمَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الطَّلَبِ لِلْمَاءِ عَلَى مَا قَدَّرَهُ رَمِيَهُ سَهْمَيْنِ مَعَ زَوَالِ الْخَوْفِ وَأَنَّ مَعَ حُصُولِ الْخَوْفِ لَا يَجِبُ الطَّلَبُ وَيُؤَكَّدُ ذَلِكَ

[الحديث ٦٠]

٦٠ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِيَاشِمَ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع أَنَّهُ قَالَ يُطَلَّبُ الْمَاءُ فِي السَّفَرِ إِنْ كَانَتْ الْحُزُونَةُ فَعَلْوَهُ سَهْمٍ وَإِنْ كَانَتْ سُهُولَةً فَعَلْوَتَيْنِ لَا يُطَلَّبُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

وَلَا يُنَافَى هَذَا

[الحديث ٦١]

٦١ مَا رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْحَشَّابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَالِمٍ

قوله رحمه الله: قد مضى فيما تقدم قال الفاضل التستري رحمه الله: أى بثلاث ورقات تقريبا، غير أنه ورد فيما إذا علم وجود الماء بعد الغلوتين أو أكثر، فلا يدل على وجوب الطلب فى صورته عدم العلم، و تقدم حكاية الطلب المطلق بورقه تقريبا.

الحديث الستون: ضعيف.

قوله عليه السلام: يطلب الماء في السفر قال الفاضل التستري رحمه الله: لا يبعد حمله و ما في معناه على الاستحباب، لضعف المستند.

الحديث الحادى و الستون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٦٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ أَتَيْمَّمُ وَأُصَلِّي ثُمَّ أَجِدُ الْمَاءَ وَقَدْ بَقِيَ عَلَيَّ وَقْتُ فَقَالَ لَا تُعِدِ الصَّلَاةَ فَإِنَّ رَبَّ الْمَاءِ هُوَ رَبُّ الصَّعِيدِ فَقَالَ لَهُ دَاوُدُ بْنُ كَثِيرٍ الرَّقُّيُّ أَفَأَطْلُبُ الْمَاءَ يَمِينًا وَ شِمَالًا فَقَالَ لَا تَطْلُبِ الْمَاءَ يَمِينًا وَ لَا شِمَالًا وَ لَا فِي بُرٍّ إِنْ وَحَدَّثَهُ عَلَى الطَّرِيقِ فَتَوَضَّأَ وَ إِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَاْمُضِ.

لَأَنَّ الْوُجْهَ فِي هَذَا الْخَبْرِ حَالُ الْخَوْفِ وَ الضَّرُورَةِ وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّيْمَّمَ إِنَّمَا يَجِبُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ

[الحديث ٦٢]

٦٢ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِذَا لَمْ تَجِدْ مَاءً وَ أَرَدْتَ التَّيْمَّمَ فَأَخِّرِ التَّيْمَّمَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنَّ فَاتَكَ الْمَاءُ لَا تَفُتِكَ الْأَرْضُ.

[الحديث ٦٣]

٦٣ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ

و على بن سالم لعله ابن أبي حمزة البطائنى.

و فيه النهى عن الطلب، و يمكن حمله على عدم الوجوب، أو فى صورته توقع الضرر، كما حمله الشيخ رحمه الله.

الحديث الثانى و الستون: صحيح.

و يفهم منه رجحان التأخير إذا كان العذر مرجو الزوال.

الحديث الثالث و الستون: حسن.

و قد مضى بسند آخر عن زراره بتغيير يسير.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٦٥

ابن أبي عمير عن ابن أذينة عن زرارة عن أحمد همام قال إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّمم وليصل في آخر الوقت فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل.

ثم قال أيده الله تعالى ومن قام إلى صلاه يتيمم لفقد الماء ثم وحده بعيد قيامه فيها فإنه إن كان كبر تكبيره الإحرام فليس عليه الانصراف من الصلاه وإن لم يكن كبرها فلينصرف وليتطهر ثم ليستأنف الصلاه إن شاء الله تعالى

قوله رحمه الله: و من قام إلى صلاه قال السيد رحمه الله في المدارك: إذا وجد المتيّم الماء و تمكن من استعماله فله صور:

إحداها: أن يجده قبل الشروع في الصلاه فينتقض تيممه و يجب عليه استعمال الماء، فلو فقد

بعد التمكن من ذلك أعاد التيمم. قال في المعتمر: و هو إجماع أهل العلم. و إطلاق كلامهم يقتضى أنه لا فرق في ذلك بين أن يبقى من الوقت مقدار ما اتسع الطهاره و الصلاه و عدمه، و هو مؤيد لما ذكرناه فيما سبق أن من أخل باستعمال الماء حتى ضاق الوقت يجب عليه الطهاره المائيه و القضاء لا التيمم و الأداء.

و ثانيها: أن يجده بعد الصلاه و لا إعاده عليه لما سبق، لكن ينتقض تيممه لما يأتى، قال في المعتمر: و هو وفاق أيضا.

و ثالثها: أن يجده في أثناء الصلاه، و قد اختلف فيه كلام الأصحاب، فقال

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٦٦

أَقْوَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُتَيَّمَّ مُسَوِّغٌ لَهُ الدُّخُولُ بِتَيَّمِّهِ فِي الصَّلَاةِ فَإِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ لَا نُوجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْصِرَافَ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَقْطَعُ
الْعُدْرَ وَ لَيْسَ هَاهُنَا مَا يَقْطَعُ الْعُدْرَ وَ أَنَّ مَنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بِتَيَّمِّمْ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْصِرَافُ عَنْهَا

الشيخ في المبسوط و الخلاف: يمضى في صلاته و لو تلبس بتكبيره الإحرام، و هو اختيار المرتضى و ابن إدريس. و قال الشيخ في النهاية: يرجع ما لم يركع و هو اختيار ابن أبي عقيل و ابن بابويه و المرتضى في شرح الرسالة. انتهى.

و ذهب سلار إلى أنه يرجع ما لم يقرأ، و ليس فيما عندنا من الأخبار ما يدل عليه، و الأولى حمل أخبار الانصراف على الاستحباب، أو على سعه الوقت، و اختلافها على اختلاف مراتب الاستحباب أو مراتب السعه.

قوله رحمه الله: أقوى ما يدل عليه قال السبط المدقق رحمه الله: قد يقال: إن ما أورده من الروايه السابقه، و هي صحيحه زواره الصريحه في

اعتبار الركوع و عدمه مفصله، و ما نقله هنا من روايه ابن حمران مجمله، و المفصل يحكم على المجمل. و ما ذكره الشيخ محل نظر، لأن الدخول في غير وقتها يقتضى بطلانها، فلا نعى السؤال عنها.

و يمكن الجواب عن ذلك

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٦٧

.....

أما أولاً: فلان مقام الروايه الوارده بالدخول في الصلاه ليس مقام الإجمال، بل في ذلك تأخير البيان عن وقت الحاجه، فلا بد من الحمل على غير هذا الوجه.

و منه يظهر أن ما ذكره شيخنا قدس سره من إمكان الجمع بحمل المطلق على المقيد محل نظر، إلا أن يقال: إن السائل علم المقيد بحيث لا يصير من باب تأخير البيان.

و أما ما ذكره شيخنا أيده الله أيضا من أن ظاهر قوله في روايه محمد بن حمران " ثم يؤتى بالماء حين يدخل " يأبى الحمل، يعنى: حمل المطلق على المقيد فله وجه، غير أن اللفظ لا يأباه كل الإباء، بل هو خلاف الظاهر.

و أما ثانياً: فلان من دخل في الصلاه في غير وقتها بالنسبه إلى التيمم، لا تكون صلاته باطله إلا مع العلم بذلك، و يجوز حصول الظن بالضيق. و في هذا نظر، لأن الظن إذا اكتفينا به فلا وجه لقطع الصلاه، إلا أن يقال: إن القطع للدليل و هو الروايه. و فيه أن الروايه غير متعينه لهذا كما لا يخفى.

ثم إن روايه محمد بن حمران وصفها شيخنا أيده الله بالصحه و فيها محمد ابن سماعه، و هو مشترك بين موثق و غيره، و لم يحضرني الآن تعيينه، و هو أعلم بحاله.

أقول: و ينبغى أن يعلم أن ما ذكره الشيخ من الحمل في الأخبار الوارده في الركوع، و إن

كان فيه ما عرفت، إلا- أنه ربما يستفاد منه جمع بين الأخبار، بحمل ما تضمن الرجوع قبل الركوع على التيمم مع السعه، و ما تضمن مجرد الدخول في الصلاة على ضيق الوقت، كما يشعر به آخر روايه محمد بن حمران من قوله " و اعلم أنه لا ينبغي " ففيه دلالة على ما ذكرناه، وهذا و إن كان فيه موافقه للشيخ في الجملة، إلا أن المخالفه بيننا وبينه من جهه أخرى فليتأمل.

إذا عرفت هذا فاعلم أن ما ذكره الشيخ رحمه الله بقوله " و بيناه أيضا [فيما

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٦٨

.....

تقدم [فيما رواه محمد بن مسلم و زراره " لا يخلو من شىء، فإنه لم يتقدم إلا روايه زراره مكرره، و ما نقله هنا من روايه عبد الله بن عاصم قد عرفت أن صحيح زراره السابق يساعده في الدلالة.

فالعجب من المحقق في المعبر حيث قال: فإن احتج الشيخ بالروايات الداله على الرجوع ما لم يركع. فالجواب عنه أن أصلها عبد الله بن عاصم، فهي في التحقيق روايه واحده، و تعارضها روايتنا و عنى بها روايه محمد بن حمران، و هي أرجح من وجوه:

أحدها: أن محمد بن حمران أرجح في العدالة و العلم من عبد الله بن عاصم، و الأعدل مقدم.

الثاني: أنها أخف و أيسر، و اليسر مراد الله.

الثالث: أن مع العمل بروايتنا يمكن العمل بروايته أيضا، بأن نزلها على الاستحباب، و مع العمل بروايته لا يمكن العمل بروايتنا. انتهى.

و لا يخفى عليك الحال إلا فيما ذكره من الاستحباب فله وجه، و أما ما أيد به كلامه شيخنا قدس سره من مطابقه روايه محمد للأصل و العمومات الداله على تحريم قطع الصلاة

فمحل كلام. نعم ما ذكره قدس سره للتأييد من صحيح زراره و محمد بن مسلم الآتى آنفا حيث قال فيه: لمكان أنه دخلها على طهور بتيمم.

ثم قال قدس سره: فالتعليل يقتضى وجوب المضى فى الصلاة مع الدخول فيها و لو بتكبيره الإحرام له وجه فى الجملة، و إن أمكن المناقشه فى الروايه من حيث احتمال قوله "لأنه دخلها" الدخول الخاص فلا يتناول غيره. إلا أن الجواب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٦٩

[الحديث ٦٤]

٦٤ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ الْبَزْنَطِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ تَيَمَّمَ ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَقَدْ كَانَ طَلَبَ الْمَاءَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ ثُمَّ يُوتَى بِالْمَاءِ حِينَ يَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ

بأن الدخول بالركعتين لم يعتبره أحد، فدل على عدم اختصاص التعليل ممكن أيضا.

و احتمال أن يكون الدخول فى الركعتين من حيث اشتماله على الركوع، هو السبب فى عدم الرجوع مع الدخول بالطهور بعيد.

الحديث الرابع و الستون: مجهول.

قال الفاضل الأردبيلي قدس سره فى أحمد بن محمد: كأنه ثقة، و لكن الطريق إليه غير معلوم.

و قد ذكر فى الاستبصار الطريق الواصل إلى البنظى و هو صحيح، لأنه قال: أخبرنى الشيخ رحمه الله عن أحمد بن محمد عن الصفار عن أحمد بن محمد عن أحمد - إلى آخر ما هنا.

و الظاهر أن الكل ثقات فيمكن صحته، لأن البنظى قيل ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما صح عنه، و لكن فيه تأمل ما، مع أن المتن أيضا لا يخلو عن شىء.

و قال أيضا: محمد بن حمران مشترك بين ثقه و مجهول، و كذا محمد بن سماعه، لكن ذكر

فى الذكرى نقلًا عن المعترف ما يدل على تعديلهما، بل على تعديل عاصم بن عبد الله الآتى، مع أنه غير مذكور فى الخلاصه و رجال

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٧٠

قَالَ يَمْضَى فِي الصَّلَاةِ وَ اعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَيَمَّمَّ إِلَّا فِي آخِرِ الْوَقْتِ.

وَ مَا رُوِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ بِأَنَّهُ يَنْصَرِفُ عَنْهُ مَا لَمْ يَزَكَّ فَمَعْنَاهَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَقْتُ مُمْتَدًّا لِانْصِرَافِهِ وَ التَّوَضُّؤُ بِالْمَاءِ وَ مَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا فَإِنَّمَا يُوجِبُ عَلَيْهِ الْانْصِرَافُ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا لِأَنَّ وَقْتَهَا آخِرُ الْوَقْتِ وَ عِنْدَ

ابن داود على ما أظن، حيث قال: رواه ابن حمران أرجح من وجوه: منها أنه أشهر فى العلم و العدالة من عبد الله بن عاصم و الأعدل مقدم.

و ظاهره دال على توثيق محمد بن سماعه المذكور أيضا، فهو الثقة لا المهمل و العجب أنه ما رجحه بأن البرنطى ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما صح عنه، كما صرح فى الذكرى و فى كتب الرجال.

قوله عليه السلام: و اعلم أنه ليس ينبغى قال الفاضل الأردبيلي رحمه الله: الظاهر أنه من تتمه الحديث، و ظاهره استحباب التأخير. قوله رحمه الله: و ما روى من الأخبار قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه يفهم من هذا المقام أنه بنى كلام المصنف فى عدم الانصراف بعد التكبير على عدم الانصراف إذا كان فى ضيق الوقت، و فيه تأمل واضح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٧١

تَضَيَّقِ الزَّمَانَ وَ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يُصَلِّ لَهَا فَاتَتْهُ وَ مَتَى كَانَ الْوَقْتُ مُمْتَدًّا يَجِبُ عَلَيْهِ الْانْصِرَافُ وَ التَّوَضُّؤُ حَسَبَ مَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ وَ قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ رِوَايَةُ الْبِرْنَطِيِّ وَ

قَوْلُهُ إِنَّهُ لَا يَتَّبِعِي التَّيْمُمُ إِلَّا فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَبَيَّنَّاهُ أَيْضًا فِيمَا تَقَدَّمَ فِيمَا رَوَاهُ- مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَ زُرَّارَةُ وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ إِلَّا فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَ مِمَّا وَرَدَ فِي ذَلِكَ

[الحديث ٦٥]

٦٥ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ

قوله رحمه الله: و متى كان الوقت قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مقتضى هذا الكلام وجوب الانصراف إذا كان الوقت ممتدا و إن كان بعد الركوع، فتخصيص ذلك بما لم يركع منظور فيه، و بالجمله لا أجد هذا الحمل مستقيما.

قوله رحمه الله: و قد دل على ذلك فى الدلالة تأمل واضح.

الحديث الخامس و الستون: ضعيف بسنديه الأولين، مجهول بالسند الثالث.

و قال الفاضل التستري رحمه الله فى عبد الله بن عاصم: لم أجد فى الخلاصه و رجال ابن داود و لا فى رجال الشيخ، و فى المعبر حيث ذكر روايه حمران المتقدمه و روايه عبد الله و رجح ذاك على هذا قال ما لفظه: إن محمد بن حمران أشهر فى العدالة و العلم من عبد الله بن عاصم و الأعدل مقدم. و كأنه حمل ابن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٧٢

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ

حمران على الثقة، و قد غفل صاحب المعبر عن صحاحه زراره المتقدمه الموافقه لروايه عبد الله، فاعتمد روايه حمران لترجيح حمران، و لا يخلو من كلام لاحظته.

و قال السيد رحمه الله فى المدارك: أجب العلامه فى المنتهى عن روايتى زراره و عبد الله

بن عاصم بالحمل على الاستحباب، أو المراد بالدخول في الصلاة الشروع في مقدماتها كالأذان، وبقوله " ما لم ير كع " ما لم يتلبس بالصلاة، وبقوله " إن كان ركع " دخوله فيها، إطلاقاً لاسم الجزء على الكل.

ولا يخفى ما في هذا الحمل من البعد وشدته المخالفه للظاهر، أما الأول فلا بأس به. ويمكن الجمع بين الروايات أيضاً بحمل المطلق على المقيد، إلا أن ظاهر قوله عليه السلام في روايه محمد بن حمران " ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة " ياباه، إذ المتبادر منه أول وقت الدخول، وكذا التعليل المستفاد من روايه زراره، فإنه شامل لما قبل الركوع وبعده.

وهنا مباحث:

الأول: إذا حكمنا بإتمام الصلاة مع وجود الماء، فهل يعيد التيمم لو فقد الماء قبل فراغه من الصلاة أم لا؟ فيه قولان، أظهرهما: عدم الإعادة.

الثاني: لو كان في نافله فوجد الماء، احتمل مساواته للفريضة. و به جزم الشهيد في البيان. ويحتمل قويا انتقاض تيممه لجواز قطع النافله اختيارا.

ملاذ الأخير في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٧٣

لَمَّا يَجِدُ الْمَاءَ فَيَتَيَمَّمُ وَيَقُومُ فِي الصَّلَاةِ فَجَاءَ الْعُلَمَاءُ فَقَالَ هُوَ ذَا الْمَاءِ فَقَالَ إِنْ كَانَ لَمْ يَرْكَعْ فَلْيَنْصِرِفْ وَ لِيَتَوَضَّأْ وَإِنْ كَانَ رَكَعَ فَلْيَمْضِ فِي صَلَاتِهِ.

[الحديث ٦٦]

٦٦ وَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَانٍ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمٍ مِثْلَهُ.

[الحديث ٦٧]

٦٧ وَ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ اللَّؤْلُؤِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمٍ مِثْلَهُ. ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَوْ أَنَّ مُتَيَمِّمًا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فَأَخْرَجَتْ مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ وَ وَجِدَ الْمَاءَ لَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَطَهَّرَ وَ يَبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَنْحَرْفْ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى اسْتِدْبَارِهَا أَوْ يَتَكَلَّمَ عَامِدًا بِمَا لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ

قوله رحمه الله: و لو أن متيمما قال السيد رحمه الله في المدارك: أجمع العلماء كافه على أن من أحدث في الصلاة عامدا بطلت صلاته، سواء كان الحدث أصغر أو أكبر، وإنما الخلاف فيما لو أحدث ما يوجب الوضوء سهوا، فذهب الأكثر إلى أنه مبطل للصلاة أيضا، و نقل عن الشيخ والمرضى أنهما قالا: يتطهر و يبني على ما مضى من صلاته، و فرق المفيد في المقنعه بين التيمم و غيره، فأوجب البناء في التيمم إذا سبقه الحدث و وجد الماء و الاستئناف في غيره، و اختاره الشيخ في المبسوط و

النهايه و ابن أبى عقيل، و قواه فى المعتمر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٧٤

[الحديث ٦٨]

٦٨ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ وَأَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ

مُتَيِّمٌ فَصَلَّى رُكْعَهُ ثُمَّ أَحْدَثَ فَأَصَابَ الْمَاءَ قَالَ يَخْرُجُ وَ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَبْنِي عَلَيَّ مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ الَّتِي صَلَّى بِالتَّيْمَمِ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى
عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ

الحديث الثامن و الستون: صحيح.

قوله: ثم أحدث أى: وجد المطر على ما قيل.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: أى وقع حادثه فحصل الماء من المطر أو غيره، كما تقدم فى خبر عبد الله بن عاصم و غيره،
و سيجى ء فى صحيحه زواره و قويه الحسن فى الزيادات. انتهى.

و فى القاموس: الأحداث أمطار أول السنه.

الحديث التاسع و الستون: صحيح أيضا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٧٥

عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ فِي رَجُلٍ لَمْ يُصِبِ الْمَاءَ وَ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَتَيَّمَمَ وَ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ أَصَابَ الْمَاءَ
أَيَنْقُضُ الرُّكْعَتَيْنِ أَوْ يَقْطَعُهُمَا وَ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يُصَلِّي قَالَ لَا وَ لَكِنَّهُ يَمْضِي فِي صِلَاتِهِ وَ لَا يَنْقُضُهَا لِمَكَانٍ أَنَّهُ دَخَلَهَا وَ هُوَ عَلَى طَهْوَرٍ
بَتَيَّمَمٍ قَالَ زُرَّارَةُ فَقُلْتُ لَهُ دَخَلَهَا وَ هُوَ مُتَيَّمَمٌ فَصَلَّى رُكْعَهُ وَ أَحْدَثَ فَأَصَابَ مَاءً قَالَ يَخْرُجُ وَ يَتَوَضَّأُ وَ يَبْنِي عَلَيَّ مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ
الَّتِي صَلَّى بِالتَّيْمَمِ.

وَ لَا يَلْزَمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُتَوَضَّئِ إِذَا صَلَّى ثُمَّ أَحْدَثَ أَنْ يَبْنِيَ عَلَيَّ مَا مَضَى

و فى الفقيه: قال زراره و محمد بن مسلم لأبى جعفر عليه السلام: رجل - إلى آخره.

و الخبر هو الخبر السابق، لكنه رواه سابقا من كتاب محمد بن على بن محبوب، و هنا من كتاب الحسين بن سعيد، إلا أن هنا
زياده فى أوله.

و الفرق بين السؤال الأول و الثاني الظاهر أنه يفرض الحدث فى الثانى دون الأول، و لذا أمره فى الثانى بالقطع دون الأول، و هذا مما يضعف حمل الأحداث على الأمطار.

فإن قيل: لعل الفرق بين السؤالين بالركعه و الركعتين.

قلنا: لم يقل بهذا الفرق أحد كما مر، و التعليل بأنه دخلها و هو على طهور يأبى عنه كما عرفت، فظهر أن دلالة الخبر على مختار المفيد صريحه.

قوله: أو يقطعها أقول: لعل الفرق بين الشقين الاستئناف فى الأول و البناء فى الثانى.

قوله رحمه الله: و لا يلزم مثل ذلك فى المتوضى قال السبط المدقق رحمه الله: ما نقله الشيخ رحمه الله من الإجماع ينافيه

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٧٦

مِنْ صِلَاتِهِ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ مَنَعَتْ مِنْ ذَلِكَ وَ هُوَ أَنَّهُ لَمَّا خَلَّافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا أَنَّ مَنْ أَحْدَثَ فِي الصَّلَاةِ مَا يَقْطَعُ صِلَاتَهُ يَجِبُ عَلَيْهِ اسْتِنَافُهَا وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا

ما حكاه شيخنا قدس سره فى المدارك عن الشيخ و المرتضى، نعم الإجماع واقع فى صورته العمد.

و الذى نقله فى المعبر عن الشيخ فى الخلاف و علم الهدى أنهما قالوا: إذا سبقه الحدث ففيه روايتان، إحداهما يعيد الصلاة و الأخرى يعيد الوضوء و يبني على صلاته.

إلى أن قال: و ما حكاه الشيخ و علم الهدى هو إشاره إلى ما رواه فضيل بن يسار قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: أكون فى الصلاة فأجد غمزا فى بطنى أو أذى أو ضربانا. فقال انصرف ثم توضىأ و ابن على ما مضى من صلاتك ما لم ينقض الصلاة بالكلام متعمدا، و إن تكلمت ناسيا فلا بأس عليك، فهو بمنزله من تكلم فى الصلاة ناسيا. قلت: و إن قلب وجهه

عن القبله؟ قال: نعم و إن قلب وجهه عن القبله.

قال المحقق: وقال علم الهدى: لو لم يكن الأذى و الغمز ناقضا للطهاره لم يأمره بالانصراف و الوضوء. و ما ذكره لا دلالة فيه على جواز البناء مع سبق الحدث، لأن الأذى و الغمز ليس بناقض. انتهى ملخص كلامه قدس سره.

و لا يخفى عليك دلالة ما نقله الشيخ و المرتضى أولا على عدم الفتوى، إلا أن آخر الكلام ينبى عن ذلك.

و قد أطال المحقق بعد ما نقلناه الكلام فى نواقض الوضوء عند المرتضى،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٧٧

[الحديث ٧٠]

٧٠ ما رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ بْنِ سَلِيمَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ فَضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ قَالَ سَأَلْتُهُ يَعْنِي أَبَا الْحَسَنِ ع عَنْ رَجُلٍ صَلَّى الظُّهْرَ أَوْ الْعَصْرَ فَأَخَذَتْ حِينَ جَلَسَ فِي الرَّابِعَةِ فَقَالَ إِنْ كَانَ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَأِ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَلَا يُعِيدُ وَ إِنْ كَانَ لَمْ يَشْهَدْ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ فَلْيُعِدْ

و أنه لم يعد ما فى الروايه منها، أما شيخنا قدس سره فقد جعل الروايه حجه القائلين بالبناء مطلقا.

ثم قال: و أجيب عنه بأنه ليس فى الخبر أنه أحدث، و الأذى و الغمز ليس بحدث إجماعا، و أن الأمر بالوضوء محمول على الاستحباب، ثم استبعد ذلك بأن التعبير عن قضاء الحاجه بالانصراف شائع، و الحكم باستحباب الوضوء مع بقاء الطهاره و البناء على ما مضى من الصلاه أعظم محذورا. مع ما فيه من إخراج اللفظ عن حقيقته. انتهى ملخص كلامه قدس سره.

و قد يقال عليه: إن إرادته قضاء الحاجه من الانصراف مشكل، لأن

الظاهر من كلامهم عدم قضاء الحاجة بل سبق الحدث، إلا أن يراد بقضاء الحاجة في كلامه قدس سره إخراج ذلك الذي يجده. نعم ما ذكره من أن استحباب الوضوء به أعظم إشكالا له وجه، و على كل حال فالحكم لا يخلو عن إشكال.

الحديث السبعون: مجهول.

و يدل على عدم وجوب الإعادة للحدث بعد التشهد قبل التسليم، و استدلال

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٧٨

[الحديث ٧١]

٧١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَيْدِ بْنِ صِدْقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَكُونُ فِي صَلَاتِهِ فَيَخْرُجُ مِنْهُ حُبُّ الْقَرَعِ - فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَمْ يَنْقُضْ وَضُوءَهُ وَإِنْ خَرَجَ مُتَطَطِّعًا بِالْعَدْرِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَإِنْ كَانَ فِي صَلَاتِهِ قَطَعَ الصَّلَاةَ وَأَعَادَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ.

ثُمَّ قَالَ أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ أَخِيدَتْ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَطَهَّرَ وَيَسْتَأْنِفَ الصَّلَاةَ مِنْ أَوْلِيهَا إِذَا ثَبَّتَ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ الَّتِي هِيَ الْكَلَامُ - عَلَى سَبِيلِ الْعَمِيدِ أَوْ الْإِنْحِرَافِ إِلَى اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ عَامِدًا أَوْ إِحْدَاثِ حَدَثٍ مِمَّا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ ثَبَّتَ أَنَّهُ يَجِبُ اسْتِنَافُهَا وَ نَحْنُ نَذَكُرُ فِيهَا بَعْدَ إِذَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا فِيهِ مَقْنَعٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

به على استحباب التشهد قبل التسليم. و فيه نظر، إذ يمكن أن يكون واجبا خارجا من الصلاة، بل الاستدلال على خروجه عن الصلاة به أيضا لا يخلو من إشكال.

و يفهم منه عدم وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله في التشهد، و يمكن القول بعدم جزئيتها للتشهد، و كونها واجبه

لذكر اسمه صلى الله عليه وآله، كما يفهم من كلام بعضهم.

الحديث الحادى و السبعون: موثق.

و يدل على أن كل حدث يقع قبل إتمام أفعال الصلاه مبطل لها، و سيأتى تمام القول فى ذلك إن شاء الله. و حب القرع دود يشبهه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٧٩

٩ بَابُ صِفَةِ التَّيْمِ وَ أَحْكَامِ الْمُحَدِّثِينَ مِنْهُ وَ مَا يُنْبَغَى لَهُمْ أَنْ يَعْمَلُوا عَلَيْهِ مِنَ الاسْتِبْرَاءِ وَ الاسْتِظْهَارِ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا بَالَ الْإِنْسَانُ وَ هُوَ غَيْرُ وَاجِدٍ لِلْمَاءِ فَلْيَسِّرْ تَبْرِيءٌ مِنَ الْبَوْلِ كَمَا وَصَفْنَا فِي بَابِ الطَّهَارَةِ لِيُخْرَجَ مَا بَقِيَ مِنْهُ فِي مَجَارِيهِ ثُمَّ لِيَتَسَّفَّ بِالْخِرْقِ إِنْ وَجَدَهَا أَوْ بِالْأَحْجَارِ أَوْ التُّرَابِ

باب صفة التيمم و أحكام المحدثين منه و ما ينبغى لهم أن يعملوا عليه من الاستبراء و الاستظهار قوله رحمه الله: منه الضمير راجع إلى التيمم، أى الأحكام العارضة لهم من جهة التيمم.

قوله رحمه الله: أو بالأحجار ذكر المحقق و العلامة وجوب التمسح بالأحجار فى استنجاء البول إذا لم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٨٠

وَ هَذَا قَدْ مَضَى شَرْحُهُ فِي بَابِ الطَّهَارَةِ ثُمَّ قَالَ ثُمَّ يَضْرِبُ بِبَاطِنِ كَفِّهِ عَلَى ظَاهِرِ الْأَرْضِ وَ هُمَا مَبْسُوطَانِ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ أَصَابِعِهِمَا وَ يَرْفَعُهُمَا وَ يَنْفُضُهُمَا ثُمَّ يَرْفَعُهُمَا فَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ مِنْ قِصَاصِ شَعْرِ رَأْسِهِ إِلَى طَرْفِ أَنْفِهِ ثُمَّ يَرْفَعُ كَفَّهُ الْيُسْرَى وَ يَضَعُهَا عَلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ الْيُمْنَى

يوجد الماء، و إثباته مشكل.

قوله رحمه الله: على ظاهر الأرض لم أجد للفظ الظاهر موقعا.

قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله أراد بالتراب أو الأرض الذى علاه التراب، لما تقدم منه أن الصعيد هو التراب، و ما سيجىء عن قريب يدل على الأول، بل على أن المذكور هنا تراب.

قوله رحمه الله: و ينفضهما المشهور بين الأصحاب عدم اشتراط علوق شىء من التراب

بالكف، و نقل عن ابن الجنيـد رحمه الله اشتراطه.

وقال السيد رحمه الله فى المدارك: استحباب نفض اليدين مذهب الأصحاب، لا- نعلم فيه مخالفا، و قد أجمعوا على عدم وجوبه، و استحباب الشيخ مسح إحدى اليدين بالأخرى بعد النفض، و لا نعلم مستنده. و من المستحبات أيضا التسميه و تفريج الأصابع عند الضرب ليتمكن من الصعيد. قال فى الذكرى و لا يستحب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٨١

وَيَمْسَحُهَا بِهَا مِنَ الزَّنْدِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَيَرْفَعُ كَفَّهُ الْيُمْنَى فَيَضَعُهَا عَلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى فَيَمْسَحُهَا بِهَا مِنَ الزَّنْدِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَقَدْ حَلَّ لَهُ بِذَلِكَ الدُّخُولُ فِي الصَّلَاةِ

تخليها فى المسح للأصل.

قوله رحمه الله: من قصاص شعر رأسه قيل: بوجوب البدأ بالأعلى.

قوله رحمه الله: إلى طرف أنفه أى: الأعلى، و مسح الجبهة من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأنف إجماعى، و أوجب الصدوق مسح الجبينين و الحاجبين أيضا. و قال أبوه: يمسح الوجه بأجمعه.

و المشهور فى اليدين أن حدهما الزند، و نقل ابن إدريس عن بعض الأصحاب أن المسح على اليدين من أصول الأصابع إلى رؤوسها. و قال على بن بابويه:

امسح يديك من المرفقين إلى الأصابع.

قوله رحمه الله: و يضعها ذكر العلامه رحمه الله و من تأخر عنه أنه يجب البدأ فى مسح الكف بالزند إلى أطراف الأصابع، و أجمعوا على وجوب تقديم مسح الجبهة على اليد اليمنى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٨٢

[الحديث ١]

١ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ

دَاوُدُ بْنُ النُّعْمَانِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ التَّيْمِمِ قَالَ إِنَّ عَمَّارًا أَصَابَتْهُ

و اليمنى على اليسرى.

و أيضا نقل الإجماع على وجوب الموالاه فيه، و لو أخل بالمتابعه بما لا يعد تفريقا عرفا لم يضر قطعا، و إن طال الفصل أمكن القول بالبطلان.

و ذكر جمع من الأصحاب أن من الواجبات طهاره محل المسح، و هو أحوط مع القدره.

الحديث الأول: حسن كالصحيح.

و يدل على التيمم بدل الغسل، و هو خلاف مطلبه.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه أراد على بعض ما ذكر، و إلا فظاهر هذا الخبر عدم وجوب استيعاب ظهر الكف.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه الشريف: روى الكليني هذا الخبر فى الصحيح و فى الحسن كالصحيح عن أبى أيوب الخزاز عنه صلوات الله عليه بتغيير ما.

و اعلم أن ظاهر الآيه و صحيحه زواره المتقدمه يدلان على أن المسح ببعض الوجه، فكل ما ورد من المسح على الوجه يحمل عليهما و على غيرهما مما ورد من المسح على الجبهه أو الجبين أو الجبينين فتذكر. انتهى كلامه رفع الله مقامه.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٨٣

جَنَابُهُ فَتَمَعَّكَ كَمَا تَتَمَعُّكَ الدَّابَّةُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ هُوَ يَهْزَأُ بِهِ يَا عَمَّارُ تَمَعَّكَتْ كَمَا تَتَمَعُّكَ الدَّابَّةُ فَقُلْنَا لَهُ فَكَيْفَ التَّيْمِمُ
فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى

قوله عليه السلام: فتمعك فى القاموس: معكه فى التراب دلکه، و تمعك تمرغ. و فيه أيضا: تمرغ تقلب.

و قال الشيخ البهائى رحمه الله فى الأربعين: تمعك أى تمرغ و تقلب فى التراب.

و الهزء بالضم: السخريه، و هو لا يخلو من إشكال، لأنه لا يليق بمنصب النبوه خصوصا بالنسبه إلى عمار، و لعل المراد به نوع من المزاح و المطايبه، و

هو من كمال اللطف بهم و المؤانسه معهم.

و قوله " فقلنا له " الظاهر أنه داود بن النعمان، و المقول له الإمام عليه السلام.

و التيمم المذكور وقع منه عليه السلام. و يحتمل أن يكون القائل الصحابه الذين كانوا حاضرين مع عمار المقول له هو الرسول صلى الله عليه و آله، و الإمام عليه السلام حكى كلامهم بلفظه، و إلا فالسياق يقتضى " فقالوا ". و حينئذ يكون الضمير فى وضع و رفع و مسح للنبي صلى الله عليه و آله، و يدل عليه ما رواه الصدوق فى الفقيه عن زراره، و كذلك رواه العامه عن النبي صلى الله عليه و آله.

و التعبير بوضع اليدين يعطى بظاهره الاكتفاء بمطلق الوضع و إن لم يكن معه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٨٤

.....

اعتماد بحيث يسمى فى العرف ضربا، و إليه ذهب شيخنا فى الذكرى قائلا: إن الغرض قصد الصعيد، و هو حاصل بالوضع. و لا يخفى ما فيه.

و كيف كان فهو أول أفعال التيمم بحيث يجب تقديم النيه عليه، أو هو بمنزله اغتراف الماء للطهاره المائيه، ظاهر أكثر الأصحاب الأول، و العلامه فى النهايه على الثانى.

ثم ما تضمنه من مسحه عليه السلام وجهه يعطى بظاهره الاستيعاب، و هو مذهب على ابن بابويه، و فى بعض الأخبار ما يساعده، إلا أن السيد المرتضى رضوان الله عليه نقل الإجماع على عدم وجوبه، و يعضده الأخبار الصحيحه الناطق بعضها بمسح الجبهه و بعضها بمسح الجبينين.

و حكم المحقق فى المعتبر بالتخير بين مسح كل الوجه و بعضه يعنى الجبهه، و نقله عن ابن أبى عقيل أيضا، و كأنه حمل عدم الوجوب فى كلام المرتضى على عدم الوجوب الحتمى، و أما استيعاب اليدين

إلى المرفقين، فهذا الحديث الصحيح صريح في عدمه، و أوجبه على بن بابويه لوروده في بعض الأخبار، و لو قيل بالتخير هنا أيضا كالوجه كان وجها. و أيضا ظاهره يدل على الاكتفاء بالضربه الواحد للغسل و الوضوء، فهو حجه المفيد و المرتضى. انتهى.

و قال الوالد قدس سره أقول: الظاهر أن قوله صلى الله عليه و آله لعمار " يا عمار تمعكت " لتأديبه لثلا يستند في أحكام الله تعالى إلى رأيه.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٨٥

الْأَرْضِ ثُمَّ رَفَعَهُمَا فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَ يَدَيْهِ فَوْقَ الْكَفِّ قَلِيلًا.

[الحديث ٢]

٢ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُرِّئَ لَ عَنِ التَّيْمَمِ فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ - وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا وَ قَالَ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ قَالَ وَ امْسَحْ عَلَى كَفَيْكَ مِنْ حَيْثُ مَوْضِعِ الْقُطْعِ وَ قَالَ وَ مَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا

قوله عليه السلام: فوق الكف قليلا- قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه عدم وجوب استيعاب ظهر الكف، و مثله أفتى ابن بابويه في بيان التيمم للجنابه. و يحتمل أن يكون المراد أنه مسح الكف و ابتدأ من فوق الكف، أى من الزند. انتهى.

أقول: و يحتمل أن يكون المراد أنه صلى الله عليه و آله مسح الكف و ابتدأ من فوق الزند من باب المقدمه.

الحديث الثاني: مرسل.

قوله عليه السلام: و امسح على كفيك قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: كأنه يريد بموضع القطع ما هو على مذهب السائل من العامه فليتأمل، و إجماله أيضا يدل على ذلك.

انتهى.

و أقول الظاهر أن هذا استدلال منه عليه السلام بأنه تعالى لما ذكر اليد فى القطع لم يحدها، و فى الوضوء حدها بالمرافق، و قد تبين من السنه أن القطع من

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٨٦

[الحديث ٣]

٣ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْكَاهِلِيِّ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ التَّيْمِمْ قَالَ فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الْبَسَاطِ فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ ثُمَّ مَسَحَ كَفَّيْهِ إِحْدَاهُمَا عَلَى ظَهْرِ الْأُخْرَى

الزند، فتبين أن كل ما أطلق تعالى اليد أراد بها إلى الزند، و لذا قال عليه السلام " وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا " أى: أنه تعالى لم ينس بيان أحكامه، بل بينها فى كتابه على وجه يفهمها حججه عليهم السلام.

وفيه: أن موضع القطع عند أصحابنا أصول الأصابع، فهو مخالف للمشهور و موافق لما ذهب إليه بعض أصحابنا من أن التيمم من موضع القطع.

و يمكن أن يقال: هذا إلزامى على العامه، و موضع القطع عندهم الزند.

و يمكن أن يكون المعنى أن المراد هنا فى الآية ما يقوله العامه فى القطع، و يكون ذكر الآيتين لبيان أن لليد معان متعدده.

و قوله عليه السلام " وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا " لبيان أن الله تعالى لم يبههم أحكامه، بل بينها لحججه عليهم السلام، فيجب الرجوع إليهم، و لعل ما ذكرناه من كونه إلزاميا على العامه أظهر. و الله يعلم.

و اعلم أنه ذهب جمهور العامه إلى وجوب استيعاب الوجه بالمسح فى التيمم، و ذهب أكثر العامه إلى وجوب المسح إلى المرفقين، و منهم من أوجبه إلى الزندين، و رووا ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام و عمار و ابن عباس و جماعه، و منهم من أوجبه إلى المنكبين.

الحديث الثالث: حسن.

ملاذ

[الحديث ٤]

٤ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ التَّيْمِمْ فَضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ثُمَّ رَفَعَهُمَا فَفَضَّهُمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا جَبْهَتَهُ وَ كَفَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً

وقال الفاضل التستري رحمه الله: لا- يظهر لقوله " وبهذا الإسناد " مشار إليه و لا يبعد أن يكون مراده الإسناد المتقدم حيث يدخل عليه سعد بن عبد الله مع من تقدمه، و بالجمله لم أر مثل هذا حسنا و لعله وقع غفله.

وقال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين: ما تضمنه هذا الخبر من ضربه عليه السلام بيده على البساط لا إشعار فيه بما يظهر من كلام المرتضى رحمه الله من جواز التيمم بغبار الثوب و نحوه مع التمكن من التراب كما قد يظن، لظهور أن غرض الإمام عليه السلام بيان أصل أفعال التيمم لا بيان جواز التيمم بغبار البساط و نحوه.

و أقول: لعل المراد بقوله " إحداهما على ظهر الأخرى " أى كلا منهما، كما هو الظاهر.

الحديث الرابع: موثق.

قوله: مره واحده الظاهر أنه متعلق بالمسح. و يمكن تعلقه بالضرب أيضا على التنازع. فتدبر.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٨٨

[الحديث ٥]

٥ وَ أَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ كَيْفَ التَّيْمِمْ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ وَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.

فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْحُكْمَ لَا الْفِعْلَ لِأَنَّهُ إِذَا مَسَحَ ظَاهِرَ الْكَفِّ فَكَأَنَّهُ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ فِي الْوُضُوءِ فَيُحْضَلُ لَهُ بِمَسِيحِ الْكَفِّ فِي التَّيْمِمْ حُكْمٌ غَسَلَ الذَّرَاعَيْنِ فِي الْوُضُوءِ وَ الَّذِي يَدُلُّ

عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ مَسْحَ الدَّرَاعَيْنِ فِي الْفِعْلِ

[الحديث ٦]

٦ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ
عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ

الحديث الخامس: موثق.

قوله رحمه الله: فإنما أراد به.

قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: بعيد جدا، و يمكن الجزم بعدمه، و الحمل على التقية أولى، مع أن الخبر غير صحيح و يعارض بما هو أصح، و الاستحباب أيضا ممكن لو كان القائل.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه بعد، و لعله محمول على التقية، أو على جواز هذا النحو أيضا، و كان الأول أقرب.

و قال الشيخ البهائي رحمه الله: أظهر محاملها التقية، لموافقتها مذهب العامة و ذهب المحقق في المعبر إلى التخيير.

الحديث السادس: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٨٩

عَنْ حَمَادِ بْنِ عُسَيْمَانَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ وَ ذَكَرَ التَّيْمَمَ وَ مَا صَنَعَ عَمَّارٌ فَوَضَعَ أَبُو جَعْفَرٍ عَ كَفَّيْهِ عَلَى الْأَرْضِ
ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ وَ كَفَّيْهِ وَ لَمْ يَمْسَحِ الدَّرَاعَيْنِ بِشَيْءٍ .

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِذَا كَانَ حَدِيثُهُ مِنَ الْغَائِطِ اسْتَبْرَأَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ طَاهِرَةٍ لَمْ تُسَدِّ تَعْمَلْ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ قَبْلَ ذَلِكَ يَأْخُذُ مِنْهَا
حَجْرًا فَيَمْسَحُ بِهِ الْمَوْضِعَ وَ يُلْقِيهِ ثُمَّ يَأْخُذُ الْحَجَرَ الثَّانِيَّ فَيَمْسَحُ بِهِ الْمَوْضِعَ وَ يُلْقِيهِ ثُمَّ يَمْسَحُ الثَّلَاثَ وَ يَتَّبِعُ مَوَاضِعَ النَّجَاسَةِ الظَّاهِرَةَ
فَيَزِيلُهَا بِالْأَحْجَارِ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَطَهَّرَ بِحَجَرٍ وَاحِدٍ ثُمَّ يَصْنَعُ

و قال الوالد رحمه الله: في دلالة على عدم الإرادته مطلقا بحث.

و روى الصدوق في الفقيه بسند صحيح عن زراره قال أبو جعفر عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه و آله ذات يوم لعمار

فى سفر له: يا عمار بلغنا أنك أجنبى فكيف صنعت؟ قال: تمرغت يا رسول الله فى التراب. قال فقال له:

كذلك يتمرغ الحمار، أ فلا صنعت كذا؟ ثم أهوى بيديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد، ثم مسح جبينه بأصابعه و كفيه إحداهما بالأخرى ثم لم يعد ذلك.

قوله رحمه الله: لم تستعمل إما تأكيد لقوله " طاهره " أو المعنى عدم استعمالها، سواء تنجست أم لا، و كان الأول أظهر.

قوله رحمه الله: و يتبع أى: بكل حجر، كما ذكره جماعه. أو بالجميع و إن كان على التوزيع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٩٠

فى - التَّيْمَمُ كَمَا وَصَفْنَاهُ مِنْ ضَرْبِ التُّرَابِ بِيَّاطِنِ كَفَيْهِ وَ مَسْحِ وَجْهِهِ وَ ظَاهِرِ كَفَيْهِ وَ قَدْ زَالَ عَنْهُ بِذَلِكَ حُكْمُ النَّجَاسَةِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ فَهَذَا كُلُّهُ قَدْ مَضَى شَرْحُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ وَ يُؤَكِّدُهُ أَيْضاً

[الحديث ٧]

٧ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ - عَنْ

قوله رحمه الله: من ضرب التراب قال الفاضل التستري رحمه الله: الذى تقدم ضرب الأرض، و لعله وقع الأرض هناك غلطا من الناسخ. انتهى.

قوله رحمه الله: بباطن كفيه أعلم أنه اعتبر أكثر الأصحاب كون المسح بباطن الكفين معا، و نقل عن ابن الجنيد أنه اجترأ باليد اليمنى لصدق المسح.

و يعتبر فى المسح كونه بباطن الكف اختيارا لأنه المعهود، فلو مسح بالظهر اختيارا أو بآله لم يجوز. نعم لو تعذر المسح بالباطن أجزاء الظاهر، و لو ضم التولية معه كان أحوط.

قوله رحمه الله: حكم النجاسة أى: الحديثه و الخبثيه معا، و زوال حكم الحدث عنه- و هو المنع من دخول الصلاه- لا ينافى عدم زوال أصل الحدث عنه كما هو المشهور.

الحديث السابع: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب

سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَفَضَالَهِ بْنِ أَيُّوبَ وَالحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ التَّمَسُّحِ بِالْأَحْجَارِ فَقَالَ كَانَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَ يَمْسَحُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ.

[الحديث ٨]

٨ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَمَّا صَيَّمَا إِذَا بَطَّهْرًا وَيُجْزِيكَ مِنَ الْإِسْتِنْجَاءِ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ بِذَلِكَ جَرَتْ السُّنَّةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَ وَأَمَّا

قوله عليه السلام: بثلاثة أحجار يحتمل أن يكون في الضروره، أو مع استعمال الماء أيضا.

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: صحيح أيضا.

قوله: كان يستنجي على بناء المعلوم، فهو كلام زراره، و الضمير المستتر راجع إلى الباقر أو الصادق عليهما السلام. أو على بناء المجهول، فهو كلام الإمام عليه السلام بيانا لفعل المعصومين عليهم السلام أو الصحابه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٩٢

الْبَوْلُ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ غَسَلِهِ.

[الحديث ٩]

٩ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ كَانَ يَسْتَنْجِي مِنَ الْبَوْلِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَ مِنَ الْغَائِطِ بِالْمَدْرِ وَ الْحَرْقِ.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ جَرَتْ السُّنَّةُ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَبْكَارٍ وَيَتَّبَعُ بِالْمَاءِ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِنْ كَانَ الْمُحَدِّثُ جُنُبًا يُرِيدُ الطَّهَّارَةَ اسْتَبْرَأَ قَبْلَ التَّيْمُمِ بِمَا بَيْنَهُ فِيمَا سَلَفَ ثُمَّ ضَرَبَ الْأَرْضَ بِبَاطِنِ كَفَيْهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ

قوله: ثلاث مرات قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله يحتمل الاستبراء، فيكون نحو ما تقدم في كيفية الاستبراء من البول. و يحتمل أن يكون المراد غسل البول بالماء، فيشكل ذلك نظرا إلى أن الظاهر الاكتفاء بغسل مره و فيه أنه لو سلم ذلك فيحتمل أن يكون الإمام عليه السلام فعل ذلك استحبابا. انتهى.

قوله: و من الغائط لعل المراد مع الغسل، إذ قوله " يستنجى " يدل على المداومه عليه، لكن فيه نظر لا يخفى على المتأمل.

و في القاموس: المدر قطع الطين اليابس، واحده بهاء.

الحديث العاشر: مرفوع.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٩٣

مِنْ قِصَاصِ شَعْرِهِ إِلَى طَرْفِ أَنْفِهِ ثُمَّ ضَرَبَ الْأَرْضَ بِهِمَا ضَرْبَهُ أُخْرَى وَ يَمْسَحُ بِالْيُسْرَى مِنْهُمَا ظَهَرَ كَفِّهِ الْيُمْنَى وَ بِالْيُمْنَى ظَهَرَ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَ قَدْ زَالَ عَنْهُ حُكْمُ الْجَنَابَةِ وَ حَلَّتْ لَهُ الصَّلَاةُ يُدَلُّ عَلَيْهِ

" و يتبع " بالنصب أو الرفع.

قوله رحمه الله: ثم ضرب الأرض بهما اعلم أنه اختلف الأصحاب في عدد الضربات في التيمم، فقال الشيخان في النهايه و المبسوط و المقنعه: ضربه للوضوء و ضربتان للغسل،

و هو اختيار الصدوق و سلالر و أبى الصلاح و ابن إدريس و أكثر المتأخرين.

و قال المرتضى فى شرح الرساله: الواجب ضربه واحده فى الجميع.

و هو اختيار ابن الجنيد و ابن أبى عقيل و المفيد فى المسائل العزیه.

و نقل عن المفيد فى الأركان اعتبار الضربتين فى الجميع، و حكاها المصنف

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٩٤

.....

فى المعتمر و العلامه فى المنتهى و المختلف عن على بن بابويه، و ظاهر كلامه فى الرساله اعتبار ثلاث ضربات ضربه باليدين للوجه و ضربه باليسار لليمين و ضربه باليمين لليسار، و لم يفرق بين الوضوء و الغسل، و حكى فى المعتمر القول بالضربات الثلاث عن قوم هنا.

و منشأ الخلاف اختلاف الأخبار، فعلى المشهور جمعوا بينها بحمل أخبار الضربه على بدل الوضوء و الضربتين على بدل الغسل للمناسبة، و لما سياتى من روايه غير داله، و منهم من جمع بينها بحمل الضربتين على الاستحباب، و هو الأظهر فى الجمع.

و الأصوب عندى حمل أخبار الضربتين على التقيه، لأنه قال الطيبى فى شرح المشكاه فى شرح حديث عمار: إن فى الخبر فوائد: منها أنه يكفى فى التيمم ضربه واحده للوجه و الكفين، و هو قول على و ابن عباس و جمع من التابعين، و ذهب عبد الله بن عمر و جابر من التابعين و الأكثرون من فقهاء الأمصار إلى أن التيمم ضربتان. انتهى.

فظهر من هذا أن القول المشهور بين العامه الضربتان، و أن الضربه مشهور عندهم من مذهب أمير المؤمنين صلوات الله عليه و عمار التابع له و ابن عباس التابع له عليه السلام فى أكثر الأحكام، و أن أخبار الضربه أقوى، و أخبار الضربتين حملها على التقيه

أولى، و كان الأحوط الجمع بينهما فيهما.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٩٥

[الحدِيث ١١]

١١ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ سَيَّانٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي التَّيْمِمْ قَالَ تَضْرِبُ بِكَفَيْكَ عَلَى الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ تَنْفُضُهُمَا وَ تَمْسُحُ بِهِمَا وَجْهَكَ وَ ذِرَاعَيْكَ.

[الحدِيث ١٢]

١٢ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامِ الْكِنْدِيِّ عَنِ الرُّضَاعِ قَالَ التَّيْمِمْ ضَرْبُهُ لِلْوَجْهِ وَ ضَرْبُهُ لِلْكَفَيْنِ

الحدِيث الحادى عشر: ضعيف.

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان نظره إلى أن قضيه الجمع تفتضى صرف هذه المطلقات إلى حكم الغسل على ما سيجى ء و فيه أنه يحتمل أن يكون المراد استحباب ذلك فى مطلق التيمم. انتهى.

و يحتمل التقيه أيضا كما عرفت.

قوله عليه السلام: تضرب بكفيك قال الفاضل التستري رحمه الله: فى دلالة إجمال، مع اشتماله على ما لا يقول به، بل ربما يقال: إن ظاهر اللفظ يقتضى أن يكون الضربتان متقدمه على المسح مطلقا من دون أن يكون المراد التلفيق.

الحدِيث الثانى عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٩٦

[الحدِيث ١٣]

١٣ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ التَّيْمِمْ فَقَالَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ لِلْوَجْهِ وَ الْيَدَيْنِ.

[الحدِيث ١٤]

١٤ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ حَمَّادٍ عَنِ حَرِيزٍ عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ كَيْفَ التَّيْمِمْ قَالَ هُوَ ضَرْبٌ

وَاحِدٌ لِلْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ تَضْرِبُ بِيَدِكَ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ تَنْفُضُهُمَا نَفْضَهُ لِلْوَجْهِ وَ مَرَّةً لِلْيَدَيْنِ وَ مَتَى أَصَبْتَ الْمَاءَ فَعَلَيْكَ الْغُسْلُ
إِنْ كُنْتَ جُنْبًا وَالْوُضُوءُ إِنْ لَمْ تَكُنْ جُنْبًا

الحديث الثالث عشر: صحيح أيضا.

قوله عليه السلام: مرتين مرتين ظاهره أن لكل منهما مرتين، و يحتمل التأكيد أيضا.

الحديث الرابع عشر: صحيح أيضا.

قوله عليه السلام: و الغسل من الجنابه قال الفاضل التستري رحمه الله: الظاهر عطفه على الوضوء، و يؤيده ما تقدم قبيل قوله " و من وطئ امرأته و هي حائض على علم بحالها أثم " و سيجىء عن قريب و جعله مبتدأ يوجب ترك بيان كيفية التيمم عن الوضوء و الاشتغال بكيفية التيمم عن الجنابه، مع أن المسؤول عنه عام، و كان لهذا أجب عليه السلام بالتعرض للتيممين، ثم قال عليه السلام: و متى أصبت. و بالجمله فى هذا الحديث

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٩٧

[الحديث ١٥]

١٥ وَ بِهَذَا الْأَشْنَادِ عَنِ الْخُسَيْبِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ التَّيْمُمِ
فَضْرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ

إجمال، و الاستدلال به على وجوب المرتين للغسل على الوجه المطلوب نظر.

انتهى.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى
نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٢، ص: ١٩٧

و قال الشيخ البهائى رحمه الله فى الأربعين: الشيخ و المحقق قد

فهما من هذا الخبر التفصيل المشهور، واحتج به ابن بابويه على الضربتين في الجميع، و الحق أنه مجمل بالنسبة إلى ما ذهبنا إليه، فإن قوله " هو ضرب واحد" يحتمل أن يكون معناه أنه نوع واحد غير مختلف في الوضوء و الغسل، و الضرب بمعنى النوع، و القسم في لسان الشرع شائع. و حينئذ يقرأ قوله عليه السلام " و الغسل" بالجر عطفا على الوضوء كما هو الظاهر، و يجعل جملة " تضرب بيديك" مفسره للضرب الواحد.

و يحتمل أن يكون معناه أنه ضربه واحده على الأرض للوضوء، و يجعل قوله " و الغسل من الجنابه" ابتداء كلام إما برفع الغسل بالابتداء على حذف مضاف أى: و يتمم الغسل. أو جره بلام محذوف متعلقه بتضرب، كأنه قال: و تضرب بيديك للغسل. و يكون من عطف الفعلية على الاسميه.

و يخطر بالبال أنه يمكن حمل الضرب على ما هو الظاهر من الضرب على الأرض، و قراءة " الغسل" بالجر عطفا على " الوضوء" كما هو الظاهر أيضا، و يكون المراد من قوله عليه السلام " واحده" الوحده النوعيه لا العدديه، أى: الضرب على الأرض فيهما واحد غير مختلف.

الحديث الخامس عشر: صحيح أيضا.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٩٨

ثُمَّ مَسَّحَ بِهِمَا وَجْهَهُ ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ الْأَرْضَ فَمَسَّحَ بِهَا مِرْفَقَهُ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَاحِدَةً عَلَى ظَهْرِهَا وَ وَاحِدَةً عَلَى بَطْنِهَا ثُمَّ ضَرَبَ بِيَمِينِهِ الْأَرْضَ ثُمَّ صَبَّحَ بِشِمَالِهِ كَمَا صَنَعَ بِيَمِينِهِ ثُمَّ قَالَ هَذَا التَّيْمُمُ عَلَى مَا كَانَ فِيهِ الْغُسْلُ وَ فِي الْوُضُوءِ الْوَجْهَ وَ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَ أَلْقَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مَسْحَ الرَّأْسِ وَ الْقَدَمَيْنِ فَلَا يُؤَمَّمُ بِالصَّعِيدِ.

فَمَا تَصَمَّنَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَنَّهُ مَسَّحَ مِنَ الْمِرْفَقِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَاحِدَةً عَلَى ظَهْرِهَا وَ

وَاحِدَةً عَلَى بَطْنِهَا مَعْنَاهُ مَا تَقَدَّمَ فِي تَأْوِيلِ خَيْرِ سَمَاعِهِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْهُ عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى وَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْحُكْمَ دُونَ الْفِعْلِ فَكَأَنَّهُ قَالَ مَسَّحَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ فَحَصَلَ لَهُ حُكْمٌ مِنْ غَسَلِ يَدِهِ مِنَ الْمَرْفَقِ ظَاهِرَهَا وَ بَاطِنَهَا وَ هَذَا لَمَّا يَنْقُضُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ إِنْ قَالَ قَائِلٌ إِنَّ الْخَيْرَيْنِ الْأُولَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُمَا عَنْ أَبِي بَصِيرٍ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ الثَّانِي عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ هَمَّامِ الْكِنْدِيِّ عَنِ الرَّضَا ع مَعَ الْخَيْرِ الَّذِي رَوَاهُ صَيْفُوَانُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْعُلَمَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع لَيْسَ فِي ظَاهِرِهَا أَنَّ الضَّرْبَتَيْنِ أَوْ الْمَرَّتَيْنِ إِنَّمَا هِيَ لُغْسِلِ الْجَنَابِهِ دُونَ الْوُضُوءِ فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى حُكْمِ الْجَنَابِهِ

قوله عليه السلام: على ما كان فيه الغسل قال الشيخ البهائي رحمه الله: ظني أن الغسل بفتح الغين و أن الواو في قوله " و في الوضوء " زياده من الناسخ. فتأمل.

قوله رحمه الله: فما تضمن هذا الحديث قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: لا شك أنه بعيد بحيث يظن عدم قصد

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ١٩٩

وَ هَلَّا قُلْتُمْ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُكُمْ مِنْ أَنَّ الْفُرْضَ فِي الْوُضُوءِ أَيْضًا مَرَّتَانِ

هذا من هذه العبارة، و الله يعلم. و التقيه محتمله و التخيير و الاستحباب لو وجد القائل.

و قال أيضا: و العجب أنه لا يلتفت إلى كثره الضرب و المسح و تفريق اليدين في المسح، فكأنه يقول بها، أو أحاله بالمقاييسه إلى زياده المسح. و كذا الكلام في مسح الوجوه، فإن المشهور مسح الجبهه فقط، و أكثر الأخبار يدل على الوجه.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه بعد، و في قوله " معناه " في هذا

الموضع و في أمثاله إشكال عظيم في نظرنا، و من أين يحصل العلم أو الظن أن مراد الإمام عليه السلام ذلك؟ و لعل مراد الشيخ قدس سره في هذا و أمثاله أنه يحتمل أن يكون هذا مرادا.

و لا- يبعد حمل هذا الخبر على التقيه، لأن المنقول عن أبي حنيفة و الشافعي أنه يمسح من المرفقين إلى أطراف الأصابع، و لا يستبعد أن يقال: إن العمل به أحوط، لدخول الواجب في جميع المذاهب في ضمنه، و فيه بعد كلام.

انتهى و الكلام أوجه.

قوله رحمه الله: من أن الفرض قال الفاضل التستري رحمه الله: و هو منقول عن علي بن بابويه، و كذا المسح من المرفق.

و قال أيضا: و عن الأوزاعي و داود و الشافعي في القديم و طائفه أخرى ضربه واحده للجميع، فأقوال العامه مختلفه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٠٠

قِيلَ لَهُ إِذَا ثَبَتَ أَحْبَابُ كَثِيرَةٌ تَنْتَضِعُ مِنْ أَنَّ الْفَرْضَ فِي التَّيْمَمِ مَرَّةً مَرَّةً ثُمَّ حَيَاءُ هَذِهِ الْأَخْبَارُ مُتَضَعَةٌ لِلدَّفْعَتَيْنِ حَمَلْنَا مَا يَنْتَضِعُ مِنَ الْحُكْمِ مَرَّةً عَلَى الْوُضُوءِ وَ مَا يَنْتَضِعُ مِنَ الْحُكْمِ مَرَّتَيْنِ عَلَى غُسْلِ الْجَنَابَةِ لِنَلَّا يَتَنَاقَضَ الْأَخْبَارُ مَعَ أَنَّا قَدْ أوردْنَا خَبْرَيْنِ مُفَسِّرَيْنِ لَهُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَحَدُهُمَا عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَ وَ الْآخَرُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَّ التَّيْمَمَ مِنَ الْوُضُوءِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَ مِنَ الْجَنَابَةِ مَرَّتَانٍ وَ مِمَّا وَرَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَنْتَضِعُ مِنَ الْفَرْضِ مَرَّةً عَلَى جِهَةِ الْإِطْلَاقِ خَبْرُ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ الْمُتَقَدِّمُ وَ أَيْضاً

[الحديث ١٦]

١٦ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ التَّيْمَمِ فَضَرَبَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى الْأَرْضَ ثُمَّ رَفَعَهَا فَنَفَضَهَا ثُمَّ

قوله رحمه الله: مع أنا قد أوردنا قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه أراد الخبرين المتقدمين هنا، و لا دلالة فيهما على ما ذكره، و ربما يفهم من المنتهى أنه أراد غير المتقدمين.

الحديث السادس عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٠١

مَسَحَ بِهَا جَبِينَهُ وَ كَفَّيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً

قال السيد رحمه الله في المدارك: اعلم أن العلامة في المنتهى استدل على القول بالتفصيل بصحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أن التيمم من الوضوء مره و من جنباه مرتان، و هذه الرواية غير موجوده في كتب الحديث.

و عندي أن ذلك و هم نشأ من عباره الشيخ، و الظاهر أنه أشار إلى الخبر السابق، و نقل حاصل ما فهمه من معناه، فظن العلامة رحمه الله أنه حديث آخر مغاير للحديث الأول، و لهذا لم يذكره في المختلف و لا نقله غيره.

و قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: خبر زراره ما كان صريحا في التفصيل، لاحتمال عطف " و الغسل " على الوضوء، و خبر ابن مسلم على ما نقله هنا ما فهمنا منه هذا التفصيل أصلا، مع أنه مشتمل على تكرار مسح اليدين و إلى المرفقين، و تفريق اليدين في الضرب لليدين إلى المرفقين، و ما نعرف بها قائلًا سيما المصنف، و لهذا أول ذلك التأويل البعيد جدا.

مع أن خبر فعل عمار يدل على كون الضرب مره، مع أنه كان بدلا للغسل فتأمل، فإن الظاهر التخيير.

و يمكن استحباب التعدد فيهما، وكذا الوجه واليدين إلى المرفقين، ولكن تركه أسهل من ترك المرفقين و مسح الوجه، و كذا التخيير بين الضرب أو الوضع فقط، فكان الأول أولى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٠٢

[الحديث ١٧]

١٧ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ أَبِي الْمُقْدَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ وَصَفَ التَّيْمَمَ فَضَرَبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ رَفَعَهُمَا فَنَفَضَهُمَا ثُمَّ مَسَحَ عَلَى جَبِينِهِ وَ كَفَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي التَّيْمَمِ قَالَ تَضْرِبُ بِكَفَيْكَ الْأَرْضَ ثُمَّ تَنْفُضُهُمَا وَ تَمْسَحُ وَجْهَكَ وَ يَدَيْكَ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ كَذَلِكَ تَصِيغُ الْحَائِضُ وَ النِّفْسَاءُ وَ الْمُسْتَحَاضَةُ بَدَلًا مِنَ الْغُسْلِ إِذَا فَقَدَنَ الْمَاءَ أَوْ كَانَ يُضَرُّ بِهِنَّ اسْتِعْمَالُهُ

الحديث السابع عشر: حسن موثق.

و على بن محمد كأنه المعروف بعلان الموثق، على ما يعرف من فوائد الخلاصه.

قوله: فضرِبَ بيده الظاهر أن المراد به اليدان بقريته قوله " و كفيه " من غير ذكر ضرب آخر.

الحديث الثامن عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٠٣

[الحديث ١٩]

١٩ فَأَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي سَفَرٍ وَ كَانَ مَعَهُ مَاءٌ فَنَسِيَهُ فَتَيَمَّمَ وَ صَلَّى ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ مَعَهُ مَاءً قَبِيلَ أَنْ يَخْرُجَ الْوَقْتُ فَحَالَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَ يُعِيدَ الصَّلَاةَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ تَيَمُّمِ الْحَائِضِ وَ الْجُنُبِ سِوَاءِ إِذَا لَمْ يَجِدَا مَاءً قَالَ نَعَمْ

قال الوالد العلامة قدس الله روحه: ظاهره أنه يكفي مسح طرفي الجبهه بدون مسحها. و يمكن أن يراد بهما الجبهه معهما، بأن تكون الجبهه نصفها مع الجبين الأيمن و نصفها مع الأيسر. و الإتيان بهذه العبارة لتأكيد إرادته الجبينين كأنهما مقصودان بالذات.

الحديث التاسع عشر: مجهول أيضا.

قوله رحمه الله: فأخبرني الشيخ قال الفاضل التستري رحمه الله: الظاهر أن سياق هذه الأخبار بهذا العنوان دون أن يقول: و يدل عليه، أحوط و كيف ما كان

فهذه الأخبار لا تدل على تمام المدعى.

قوله رحمه الله: و كذلك تصنع الحائض قال السيد رحمه الله في المدارك: اعلم أن الظاهر من كلام الأصحاب تساوى الأغسال في كيفية التيمم، و هو الظاهر من كلام المفيد في المقنعه، فإنه لم يذكر التيمم بدلا من الوضوء، و استدل له الشيخ رحمه الله بخبري أبي بصير و عمار،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٠٤

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَيْدِ بْنِ صِدْقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّيَّاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ التَّيْمُمِ مِنَ الْوُضُوءِ وَ الْجَنَابَةِ وَ مِنَ الْحَيْضِ لِلنِّسَاءِ سَوَاءً فَقَالَ نَعَمْ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ الْمُحْدِثُ بِالنُّوْمِ وَ الْإِعْمَاءِ وَ الْمَرَّةِ يَتَيَّمُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْمُحْدِثِ بِالْبَوْلِ وَ الْعَائِطِ وَ يَدْخُلُ بِذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مِمَّا تَنْقُضُ الطَّهَارَةَ وَ كَانَ مُنْتَقِضُ الطَّهَارَةِ يَلْزِمُهُ التَّيْمُمُ حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَنْتَقِضَ طَهَارَتُهُ بِأَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَوْ بِالْبَوْلِ وَ الْعَائِطِ حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي أَنَّ التَّيْمُمَ يَلْزِمُهُ ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ مَتَى وَجَدَ وَاحِدًا مِمَّنْ سَمَّيْنَاهُ الْمَاءَ بَعِيدَ فَقَمِدِهِ أَوْ تَمَكَّنَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ تَطَهَّرَ بِهِ حَسَبَ مَا فَاتَهُ إِنْ كَانَ وَضُوءًا فَوْضُوءًا وَ إِنْ كَانَ غُسْلًا فَغُسْلًا وَ الْفَرْقُ بَيْنَ التَّيْمُمِ بِدَلًّا مِنَ الْغُسْلِ وَ التَّيْمُمِ بِدَلًّا مِنَ الْوُضُوءِ مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّ الْمُحْدِثَ لِمَا يُوجِبُ طَهَارَتَهُ بِالْغُسْلِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ يَتَيَّمُ بِضَرْبَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا لَوَجْهِهِ وَ الثَّانِيَةَ لظَاهِرِ كَفِّهِ وَ الْمُحْدِثُ

قال في

الذكرى: و خرج بعض الأصحاب وجوب تيممين على غير الجنب، بناء على وجوب الوضوء هناك. و لا بأس به، و الخبران غير مانعين منه، لجواز التسويه فى الكيفيه لا الكميّه. و ما ذكره أحوط و إن كان الأظهر الاكتفاء بالتيمم الواحد.

الحديث العشرون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٠٥

لَمَّا يُوجِبُ طَهَارَتَهُ بِالْوُضُوءِ يَتِيمٌ بِضَرْبِهِ وَاحِدِهِ لَوَجْهِهِ وَ يَدَيْهِ فَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى وَ فِيهِ كِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

قال السيد رحمه الله فى المدارك: لو أخل بالطلب و ضاق الوقت فتيمم و صلى ثم وجد الماء فى محل الطلب، فالأظهر أنه كعدمه لما ذكرناه من الدليل و قيل:

بوجوب الإعادة هنا، تعويلا على روايه أبى بصير، و هى مع ضعف سندها بعثمان و اشتراك أبى بصير و جهاله المسؤول، إنما تدل على الإعادة إذا نسى الماء فى رحله و تيمم و صلى ثم ذكر فى الوقت، و هو خلاف محل النزاع.

الحديث الحادى و العشرون: موثق أيضا.

و الظاهر أنه كان على الشيخ أن يأول هذه الروايه حتى تنطبق على مدعاه من الاختلاف.

و قال الفاضل الأردبيلى قدس سره: ظاهره الاكتفاء بتيمم واحد للحائض، فيدل على كفايه غسلها عن الوضوء، و أيضا يدل على جواز التيمم فى أول الوقت فافهم.

و يدل بصريحه على أن التيمم فى الوضوء و الغسل واحد. و يمكن فهم عدم وجوب الوضوء على الحائض، كما يفهم منه عدم وجوب التيممين.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٠٦

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ الْمَيِّتُ إِذَا لَمْ يُوجَدِ الْمَاءُ لِعُغْلِيهِ يَمَّمُهُ الْمُسْلِمُ كَمَا يُؤَمَّمُ الْحَيُّ الْعَاجِزُ بِالزَّمَانِهِ عِنْدَ حَاجَتِهِ إِلَى التَّيْمُمِ مِنْ جَنَابَتِهِ يَضْرِبُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَ يَمْسُحُ بِهِمَا وَجْهَهُ مِنْ

قُصَّاصِ شَعْرٍ رَأْسِهِ إِلَى طَرْفِ أَنْفِهِ ثُمَّ يَضْرِبُ بِهِمَا ضَرْبَهُ أُخْرَى فَيَمْسَحُ بِهِمَا ظَاهِرَ كَفَيْهِ ثُمَّ تَيْمَمَ هُوَ لِمَسِّهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ سَوَاءً يَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ مَا ثَبَتَ مِنْ وُجُوبِ غُسْلِ الْمَيِّتِ وَ أَنَّ مَنْ فَقَدَ الْمَاءَ ائْتَقَلَ فَرُضُهُ إِلَى التَّيْمُمِ حَسَبَ مَا قَدَّمَاهُ

قوله رحمه الله: و الميت إذا لم يوجد قال السيد رحمه الله في المدارك: ينبغي القطع بالاكتفاء بتيمم واحد، و احتمال التعدد بتعدد الغسلات بعيد.

قوله رحمه الله: و إن من فقد الماء قال الفاضل التستري رحمه الله: لا نعرف الدلالة الواضحة على أن كل من فقد الماء سواء كان جنباً أو غيره ينتقل. نعم ذلك في التيمم عن الوضوء و عن الجنابه و عن غسل الحيض مسلم، على إشكال في الأخير.

و قال أيضاً: كأنه أراد الاستدلال على مجرد الانتقال إلى التيمم و وجوبه، لا ما ذكره في كيفية التيمم، و كأنه حمل قوله " يضرب بيديه " على يدي المسلم، و حينئذ لا يحتاج إلى بيان الدلالة، إلا أن قوله " كما يؤمم الحي العاجز " ينبغي أن ينزل حينئذ على العاجز عن وضع يده على الأرض و على الوجه و لو بالاستعانه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٠٧

.....

و إلا- فالظاهر أنه لو قدر على ذلك مع الاستعانه لا يكفي أن يضع من يستعان به يده على الأرض و يمسح وجه العاجز، كما يكفي ذلك في الميت، فلا يحسن التشبيه.

و قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: ما تقدم دليل صريح دال على العموم و يمكن فهمه من مثل قوله " التراب أحد الطهورين "، و كأنه إجماعى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٠٨

١٠ بَابُ الْمِيَاهِ وَ أَحْكَامِهَا وَ مَا يَجُوزُ التَّنَهُّرُ بِهِ وَ مَا لَا يَجُوزُ

إشاره

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا فَكُلُّ

مَاءٍ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ أَوْ تَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ عَذْبًا كَانُ أَوْ مِلْحًا فَإِنَّهُ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ إِلَّا أَنْ يُنَجِّسَهُ شَيْءٌ يَتَغَيَّرُ بِهِ حُكْمُهُ وَجِهَ الدَّلَالَةِ مِنَ الْآيَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ - وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا فَاطْلَقَ عَلَى مَا وَقَعَ اسْمُ الْمَاءِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ طَهُورٌ وَ الطَّهُورُ هُوَ الْمُطَهَّرُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ فَيَجِبُ أَنْ يُعْتَبَرُ كَمَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَاءِ بِأَنَّهُ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ إِلَّا مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى تَغْيِيرِ

باب المياہ و أحكامها و ما يجوز التطهر به و ما لا يجوز قوله رحمه الله: فيجب أن يعتبر قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله لا بدله لهذه النتيجة أن يبين أن كل ماء

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٠٩

حُكْمِهِ وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّ الطَّهُورَ لَمَّا يُفِيدُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ كَوْنَهُ مُطَهَّرًا لِأَنَّ هَذَا خِلَافٌ عَلَى أَهْلِ اللُّغَةِ لِأَنَّهُمْ لَا يَفْرُقُونَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ هَذَا مَاءٌ طَهُورٌ وَ هَذَا مَاءٌ مُطَهَّرٌ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ كَيْفَ يَكُونُ الطَّهُورُ هُوَ الْمُطَهَّرُ وَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ غَيْرٌ مُتَعَدِّ وَ كُلُّ فِعُولٍ وَرَدَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مُتَعَدِّيًا لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا إِلَّا وَ فَاعِلُهُ مُتَعَدِّيًا فَإِذَا كَانَ فَاعِلُهُ غَيْرٌ مُتَعَدِّيًا يَتَّبَعِي أَنْ يُحْكَمَ بِأَنَّ فِعُولَهُ غَيْرٌ مُتَعَدِّيًا أَيْضًا أَلَّا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُمْ ضَرْوبٌ إِنَّمَا كَانَ مُتَعَدِّيًا لِأَنَّ الضَّرْبَ مِنْهُ مُتَعَدِّيًا وَ إِذَا كَانَ اسْمُ الطَّاهِرِ غَيْرٌ مُتَعَدِّيًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الطَّهُورُ أَيْضًا غَيْرٌ مُتَعَدِّيًا قِيلَ لَهُ هَذَا كَلَامٌ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعَانِيَ الْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ النَّحْوِ أَنَّ اسْمَ الْفِعُولِ مَوْضُوعٌ لِلْمُبَالَغَةِ وَ تَكَرُّرِ الصِّفَةِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فَلَانَّ ضَارِبٌ ثُمَّ يَقُولُونَ ضَرْوبٌ إِذَا تَكَرَّرَ مِنْهُ ذَلِكَ وَ

كَثُرَ وَإِذَا كَانَ كَوْنُ الْمَاءِ طَاهِرًا لَيْسَ مِمَّا يَتَكَرَّرُ وَيَتَزَايِدُ فَيُتَبَغَى أَنْ يُعْتَبَرَ فِي إِطْلَاقِ الطُّهُورِ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ وَ لَيْسَ بَعِيدَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ مُطَهَّرٌ وَ لَوْ حَمَلْنَا عَلَى مَا حَمَلْنَا عَلَيْهِ لَفِظَهُ الْفَاعِلُ لَمْ

مما نزل من السماء، و إلا- فربما يقال: إن " طهورا " قيد احترازي لا بياني، ففعل الأولى أن يضم إلى ذلك قولي تعالى " وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ ".

و جملة القول في ذلك أن القوم استدلوا على مطهره الماء بهذه الآية.

و أورد عليه بأنه ليس في الكلام ما يدل على العموم، و إنما يدل على أن ماء من السماء مطهر. و بأن الطهور مبالغه في الطاهر، و لا يدل على كونه مطهرا بوجه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢١٠

.....

و أوجب عن الأول: بأن ذكره تعالى " ماء " مبهما غير معين، و وصفه بالطهوريه و الامتتان به على العباد لا يناسب حكمه الحكيم، و لا فائده في هذا الإخبار و لا امتتان فيه، فالمراد كل ماء يكون من السماء مطهر.

و قد دلت آيات أخر على أن كل المياه من السماء، نحو قوله تعالى " وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ " و قوله سبحانه " أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعَ فِي الْأَرْضِ ".

و عن الثاني: بأن كثيرا من أهل اللغة فسروا الطهور بالطاهر في نفسه المطهر لغيره، و يؤيده شيوخ استعماله في هذا المعنى في كثير من الأخبار الخاصيه و العاميه، كقول النبي صلى الله عليه و آله: جعلت لى الأرض مسجدا و ترابها طهورا. و لو أراد

الطاهر لم تثبت المزيه.

وقوله صلى الله عليه وآله وقد سئل عن الوضوء بماء البحر: هو الطهور مأؤه الحل ميتته.

وقوله صلى الله عليه وآله: طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعا.

وقال بعضهم: الطهور بالفتح من الأسماء المتعديه، وهو المطهر غيره، وأيده بعضهم بأنه يقال: ماء طهور ولا يقال: ثوب طهور. ويؤيد كون الطهور بمعنى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢١١

.....

المطهر موافقتها لقوله تعالى فى الآيه الأخرى " لِيُطَهَّرَ كُمْ بِهِ "

وقيل: الطهور هنا اسم آله بمعنى ما يتطهر به، كالوضوء لما يتوضأ به، والوقود لما يتوقد به، بقرينه أن الاهتمام بها أتم حينئذ.

قال الزمخشري: طهورا بليغا فى طهارته، وعن أحمد بن يحيى هو ما كان طاهرا فى نفسه مطهرا لغيره. فإن كان ما قاله شرحا لبلاغته فى الطهاره كان سديدا، ويعضده قوله تعالى " وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَ كُمْ بِهِ " وإلا فليس فعول من التفعيل فى شىء.

والطهور فى العريه على وجهين: صفه و اسم غير صفه، فالصفه ماء طهور، كقولك طاهر. و الاسم كقولك لما يتطهر به طهور كالوضوء و الوقود لما يتوضأ به و يتوقد به النار، و قولهم: تطهرت طهورا حسنا، كقولك وضوءا حسنا، ذكره سيبويه، و منه قوله صلى الله عليه وآله: لا صلاه إلا بطهور، أى: بطهاره. انتهى.

و اعترضه النيسابورى: بأنه حيث سلم أن الطهور فى العريه على الوجهين اندفع النزاع، لأن كون الماء مما يتطهر به هو كونه مطهرا لغيره، فكأنه سبحانه قال: و أنزلنا من السماء ماء هو آله للطهاره، و يلزمه أن يكون طاهرا فى نفسه.

قال: و

مما يؤكد هذا التفسير أنه تعالى ذكره في معرض الإنعام، فوجب حمله على الوصف الأكمل، و معلوم أن المطهر أكمل من الطهاره. انتهى.

و الحق أن المناقشه في كون الطهور بمعنى المطهر و إن صحت نظرا إلى قياس اللغه، لكونه مبالغه في الطاهر، فيكون معناه زياده الطهاره، كالأكول

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢١٢

يَكُنْ فِيهِ زِيَادَةٌ فَاتِّدَهُ وَ هَذَا فَاسِدٌ وَ أَمَّا مَا قَالَهُ السَّائِلُ إِنَّ كُلَّ اسْمٍ لِلْفَاعِلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَّعِدِيًّا فَالْفِعُولُ مِنْهُ غَيْرُ مُتَّعِدٍ فَغَلَطُ أَيْضًا لِأَنَّا وَجَدْنَا كَثِيرًا مَا يُعْتَبَرُونَ فِي أَسْمَاءِ الْمُبَالَغَةِ التَّعْدِيَةِ وَ إِنْ كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ غَيْرُ مُتَّعِدٍ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ -

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مُوهِنًا عَمِلٌ - بَاتَتْ طِرَابًا وَ بَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمْ -

فَعِيدِي كَلِيلٌ إِلَى مُوهِنًا لِمَا كَانَ مَوْضُوعًا لِلْمُبَالَغَةِ وَ إِنْ كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ غَيْرُ مُتَّعِدٍ وَ هَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى - وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ فِكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَاءِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ

و الضروب، لكن الظاهر أن الطهور قد جعل اسما لما يتطهر به، و فسر به بعض المفسرين و جمع كثير من اللغويين.

و تتبع الروايات مما يورث ظنا بأن الطهور في إطلاقاتهم المراد منه المطهر، إما لكونه صفة لهذا المعنى، أو اسما لما يتطهر به، و على التقديرين يثبت المراد.

قوله رحمه الله: لم يكن فيه زياده فائده قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه تأمل، لاحتمال أن يكون المراد أن طهارته يقينيه لا يتطرق فيه شائبه النجاسه. و يحتمل أن يكون المراد أن طهارته بمرتبته لا تنفعل من النجاسه، أما على مذهب ابن أبي عقيل

فظاهر، و أما على المشهور فالمراد أن في هذا الجنس أنواعا لا تقبل النجاسه كالجاري على المشهور و الكثير بالإجماع.

قوله: حتى شأها قال الشمنى فى شرح المعنى: هو فى وصف برق، و شأها بشين معجمه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢١٣

مُظَهَّرًا بِظَاهِرِ اللَّفْظِ إِلَّا مَا خَرَجَ بِالذَّلِيلِ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مِنْ جِهَةِ السُّنَّةِ

فهمزه فألف بمعنى سبقها و الضمير للحساب. و الكليل الذى حصل له كلال أى إعياء و تعب و الموهن بفتح الميم و كسر الهاء نحو نصف الليل. و العمل بكسر الميم المطبوع على العمل.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: شأها سبقها، شأوت القوم شأوا إذا سبقتهم.

و الكليل الذى أعيا من شده العمل، يقال: كلت عن الشىء أكل كلاله إذا أعيتت و كذلك البعير. و العمل الدائب فى العمل، يقال: رجل عمل بكسر الميم أى:

مطبوع على العمل و كذلك عامل، و منه قوله تعالى "وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ عَامِلَةٌ".

و الوهن نحو من نصف الليل. و الموهن مثله، قال الأصمعى: هو حين يدبر الليل، و قد أوهنا أى: صرنا فى تلك الساعه من الليل، و يقال: إبل طراب إذا كانت تسرع إلى أوطانها.

هذا و الاستشهاد فى نصب موهنا بكيلىل، فإنه معموله لا معمول شأى، كزيد فى قولك "زيد جاءنى ضارب زيدا" فكان مقصود الشيخ أن كليل عدى إليه تعديه إلى المفعول به، لأن هذا هو الذى ينفعه. و فيه نظر، لأن الظاهر أنه مفعول فيه لا مفعول به.

قوله رحمه الله: و يدل أيضا على ذلك قال الفاضل التستري رحمه الله: هذه مغالطه لا تخفى على المتأمل، فإن ما ذكره إنما يتم لو كان الحكم على حقيقه الماء، بأن يقول: و ينزل

[الحديث ١]

١ مِا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ الشُّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْمَاءُ يُطَهِّرُ وَ لَا يُطَهِّرُ

الماء، فإنه حينئذ يكون الحكم على ما صدق عليه الحقيقة فيجىء ما قاله.

وقال المحقق الأردبيلي قدس سره: كان العموم مفهوم من العرف كآلآيه السابقة.

الحديث الأول: ضعيف على المشهور.

قوله صلى الله عليه وآله: الماء يطهر ولا يطهر قال الفاضل التستري رحمه الله: كان المعنى أنه يطهر كل شىء غيره، ولا يطهره شىء من الأشياء المذكورة، لا- أنه لا- يطهره شىء أصلاً حتى نفسه، لثلا- يلزم أن الماء النجس لا- يمكن طهارته مطلقاً ولو بإضافه الكثير. انتهى.

وأقول: أى يطهر كل شىء، إذ حذف المفعول يدل على العموم حتى نفسه ولا- يطهر من شىء إلا- من نفسه، لأن التعميم بالأول أحرى.

ومن المعاصرين من ذهب إلى ظاهر العموم الثانى وقال: إنه لا- يطهر نفسه أيضاً، وقال: إن الماء لا يتنجس من شىء حتى يتطهر بنفسه. ولا يخفى ما فيه.

ثم اعلم أنه قد يخطر بالبال أنه يمكن أن يستدل بهذا الخبر على عدم انفعال البئر بالنجاسه، إذ لو نجس لكان طهره بالنزح، و القول بأن الطهر بالماء النابع بعد النزح بعيد.

[الحديث ٢]

٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ غَيْرِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ اللَّؤْلُؤِيِّ بِإِسْنَادِهِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْمَاءُ كُلُّهُ طَاهِرٌ حَتَّى يُعْلَمَ

أَنَّهُ قَدِرٌ.

[الحديث ٣]

٣ وَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ اللَّؤْلُؤِيِّ عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُتَشَدِّدِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى مِثْلَهُ

و من أعجب ما قرع سمعى أنه صحف بعض أفاضل المعاصرين، فقرأهما بالتخفيف على صيغه المعلوم، أى: قد يكون طاهرا و قد لا يكون. و مع تطرق هذه التصحيفات يحتمل وجوها كثيرة: منها أن يكونا على صيغه المعلوم من باب التفعيل، أى: قد يكون مطهرا و قد لا يكون، إلى غير ذلك من الاحتمالات الباردة، و الله يعلم.

الحديث الثانى: مرسل بسنده الأول، صحيح بسنديه الأخيرين.

و فى الكافى: عن جعفر بن محمد بن يونس. و أبو داود اسمه سليمان بن سفيان وثقه الكشى.

قوله عليه السلام: حتى يعلم قال فى الذكرى: المراد بالعلم هنا ليس الظن بل اليقين.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢١٦

[الحديث ٤]

٤ وَ رَوَى هَذَا الْخَبَرَ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُتَشَدِّدِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلَهُ.

[الحديث ٥]

٥ وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَاءِ الْبَحْرِ أَ طَهُورٌ هُوَ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٦]

٦ وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي بَكْرِ الْخَضْرَمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ مَاءِ الْبَحْرِ أَ طَهُورٌ قَالَ نَعَمْ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ الْجَارِي مِنَ الْمَاءِ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ مِمَّا يَقَعُ فِيهِ

الحديث الخامس: صحيح.

و المراد بقوله " بهذا الإسناد " الإسناد المتقدم عن محمد بن يعقوب، و فيه شى ء.

و اعلم أنه لا خلاف بين المسلمين فى مطهرية المياه كلها الإماء البحر، فقد اختلف فيه بعض العامه، فإن سعيد بن المسيب و عبد الله بن عمر و عبد الله بن عمرو ابن العاص خالفوا فى ماء البحر، فقال سعيد: إن ألجأت إليه توضأ منه. و قال الآخران: التيمم أحب إلينا. لكن أصحابنا أجمعوا على مطهريته، و يدل عليه- بعد الإجماع و الآيه- تلك الأخبار. فتدبر.

الحديث السادس: حسن موثق.

قوله رحمه الله: و الجارى من الماء أجمع الأصحاب على نجاسه الجارى بالتغير، و على عدم نجاسته بمجرد

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢١٧

مِنْ ذَوَاتِ الْأَنْفُسِ السَّائِلَةِ فَيَمُوتُ فِيهِ وَ لَا شَيْءَ مِنْ النَّجَاسَاتِ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَلَيْهِ فَيَعْيِرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رَائِحَتَهُ وَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ قَلْبِ الْمَاءِ وَ ضَعْفِ جَرِيهِ وَ كَثْرَةِ النَّجَاسَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْآيَةِ وَ الْأَخْبَارِ وَ أَنَّ اسْمَ الْمَاءِ مُتَنَاوِلٌ لَهُ وَ أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَغَيَّرَ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ

[الحديث ٧]

٧ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ

الملاقاه إذا كان كرا، و أما إذا لم يكن كرا فالمشهور عدم نجاسته به.

بل المحقق فى المعتمد ادعى اتفاق الأصحاب عليه، و تبعه

العلامه فى المنتهى، و العلامه مع ذلك خالف الأصحاب و حكم باسئراط كرىته فى عدم الانفعال، و تبعه بعض المتأخرين.

قوله رحمه الله: يدل على ذلك قال الفاضل التستري رحمه الله: ربما يقال: إن الآيه و الأخبار لا تختصان بالجارى، بل تشملانه مع غيره، فلم حكتم بنجاسه الواقف القليل؟ و هلا خصصتموهما بالنظر إلى الجارى، كما خصصتموهما بالنظر إلى ما عداه؟.

و لا يبعد أن يقال: إن الظاهر من الأخبار المتقدمه الداله على نجاسه القليل ورودها فى غير الجارى، فىبقى العمومات بالنظر إلى الجارى سليمه، و للنظر بعد مجال.

الحديث السابع: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢١٨

الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَمُرُّ بِالْمَاءِ وَ فِيهِ دَابَّةٌ مَيْتَةٌ قَدْ أَتَتْ قَالَ إِنْ كَانَ النَّشْنُ الْعَالِبَ عَلَى الْمَاءِ فَلَا يَتَوَضَّأُ وَ لَا يَشْرَبُ.

[الحديث ٨]

٨ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الْقَاسِمِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَلَّمَا غَلَبَ الْمَاءُ عَلَى رِيحِ الْجِيفَةِ فَتَوَضَّأَ مِنَ الْمَاءِ وَ اشْرَبَ فَإِذَا تَغَيَّرَ الْمَاءُ أَوْ تَغَيَّرَ الطَّعْمُ فَلَا تَوَضَّأُ مِنْهُ وَ لَا تَشْرَبُ.

وَ هَذَا الْخَبْرَانِ يَدُلُّانِ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ إِذَا تَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ شُرْبُهُ

الحديث الثامن: صحيح.

و لعل فى هذا الخبر المتقدم دلالة على مذهب ابن أبى عقيل من عدم نجاسه القليل بالملاقاه، و قد تقدم نحوها.

قوله عليه السلام: كلما غلب

الماء قال الفاضل التستري رحمه الله: إذا كان الماء شاملاً للجاري وغيره نظراً إلى كون اللام للجنس، لزم شموله للقليل والكثير أيضاً، فيما يلتزم ما نقل عن ابن أبي عقيل إن أبقى على حاله، أو عدم دلالة على المدعى بتمامه إن خصص بالكثير.

قوله رحمه الله: إذا تغير لونه أو طعمه لا وجه لعدم التعرض للرائحة، مع اختصاص الخبر الأول بها، ودخولها

ملاذ الأختار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢١٩

وَالتَّطَهُّرُ بِهِ سِوَاءَ كَوَانٍ رَاكِدًا أَوْ جَارِيًا لِأَنَّهُ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ وَقَدْ مَضَى مِمَّا تَقَدَّمَ مَا يَكُونُ أَيْضًا دَلَالَةً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَفِي ذِكْرِهِ هُنَاكَ كِفَايَةٌ وَغَنَى عَنِ إِعَادَتِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَ أَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي الْمَاءِ الْأَجْنِ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَ مَاءً غَيْرَهُ.

هَذَا إِذَا كَانَ الْمَاءُ أَجْنًا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِهِ وَإِذَا حَلَّهُ مِنَ النَّجَاسَةِ مَا غَيْرَهُ فَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى وَجْهِ الْبَتَّةِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ الرَّاكِدِ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ وَكَوَانٌ كُرًّا وَقَدْرُهُ أَلْفٌ وَمِائَتَا رِطْلٍ بِالْبُعْدَادِيِّ وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَنْجِسْهُ

في الثاني، إلا أن يكون أحالها على الظهور.

قوله رحمه الله: لأنه مطلق قال الشيخ البهائي رحمه الله: لا يخفى أن هذا الإطلاق يؤيد مذهب ابن أبي عقيل.

الحديث التاسع: حسن.

قوله: هذا إذا كان الماء أجنا اعلم أن ظاهر الدروس كراهه الطهاره بالماء المتغير مطلقا، سواء تغير من

ملاذ الأختار في

قبل نفسه أو بمخالطه جسم طاهر، وهو الظاهر من الاستبصار، لكن الظاهر من المعتبر والمنتهى والذكرى اختصاص الكراهه بالأول فقط.

و ظاهر الحسنه يساعد الدروس، لأن أهل اللغة على ما رأيناه فى الصحاح والقاموس والنهايه فسروا "الأجن" بالماء المتغير الطعم واللون، ولم يقيدوا بشىء. لكن نقل بعض مشايخنا عن بعض أهل اللغة أنه الماء المتغير من قبل نفسه، وهو يقوى الثانى.

ولا يبعد أن يكون المعتبر فى الكراهه التغير الذى يصير سبب النفرة واستكراه الطبع. و أما التغير الذى ليس كذلك فلا يكون سببا للكراهه.

وقيل: كان على الشيخ رحمه الله بيان أن الخبر محمول على الكراهه، وإلا فظاهره أن وجود ماء غيره يقتضى عدم الوضوء منه، وكأنه اكتفى بذلك للمعلوميه. و أما تغير الريح، فكأنه لازم لتغير اللون والطعم.

و لو فرض الانفكاك - بأن يتغير الريح فقط - فيحتمل عدم الكراهه، لانتفاء صدق الأجن عليه لغيره.

و فى القاموس: القلب البئر أو العاديه القديمه منها. و فى النهايه: البئر التى لم تطو.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٢١

شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ بِهِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمِيَاهِ الْجَارِيَةِ هَذَا إِذَا كَانَ الْمَاءُ فِي غَدِيرٍ أَوْ قَلْبٍ فَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي بئرٍ أَوْ حَوْضٍ أَوْ إِنَاءٍ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ بِسَائِرِ مَا يَمُوتُ فِيهِ مِنْ ذَوَاتِ الْأَنْفُسِ السَّائِلَةِ وَ بِجَمِيعِ مَا يُلَاقِيهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ وَ لَا يَجُوزُ التَّطَهُّرُ بِهِ حَتَّى يُطَهَّرَ وَ إِنْ كَانَ الْمَاءُ فِي الْغُدْرَانِ وَالْقُلَيْبِ إِنْ دُونَ أَلْفِ رِطَلٍ وَ مِائَتَيْ رِطَلٍ جَزَى مَجْزَى مِيَاهِ الْأَبَارِ وَ الْحِيَاضِ الَّتِي يُفْسِدُهَا مَا وَقَعَ فِيهَا مِنَ النَّجَاسَاتِ وَ لَمْ يَجْزِ

الطَّهَارَةُ بِهِ قَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا مَضَى مَا يَدُلُّ عَلَى حَدِّ الْكُرِّ وَ أَنَّهُ مَتَى بَلَغَ الْكُرُّ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَحْمِلُ خَبثًا إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ وَ بَيَّنَّا أَنَّ مَا نَقَصَ عَنِ الْكُرِّ فَإِنَّهُ يُنَجِّسُهُ مَا يَحُلُّهُ مِنَ النَّجَاسَةِ وَ إِنْ لَمْ يُغَيِّرْ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ وَ أَمَّا حُكْمُ الْأَبَارِ فَسَيَنْذُرُهُ فِيْمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَمَّا يَجُوزُ الطَّهَارَةَ بِالْمِيَاهِ الْمُضَافَةِ كَمَاءِ الْبَاقِلِيِّ وَ مَاءِ الرَّعْفَرَانِ وَ مَاءِ الْوَرْدِ وَ مَاءِ الْأَسِّ وَ مَاءِ الْأَشْنَانِ وَ أَشْبَاهِ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ الْمَاءُ خَالِصًا مِمَّا يَغْلِبُ عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ طَاهِرًا فِي نَفْسِهِ وَ غَيْرَ مُنَجَّسٍ لِمَا لَاقَاهُ

قوله رحمه الله: و الحياض التي يفسدها ربما يقال: إن المراد منها ما يكون أقل من الكر، بدليل ما قاله الشارح تلميذ المصنف، و هو أعرف بمذهبه.

قوله رحمه الله: قد بينا فيما مضى تأمل، و قد سبق في بحث الكر ما يدل على أنه ليس مذهب المفيد نجاسه الكر بالملاقاه إذا كان حوضا، لأنه أطلق و قال: و إن كان كرا لم يفسده و إن كان

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٢٢

الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْآيَةِ وَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَوَّغَ لَنَا الطَّهَارَةَ بِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَاءِ فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْمِيَاهُ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ الْمِيَاهِ إِلَّا بِالتَّقْيِيدِ يَجِبُ أَنْ لَمَّا يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِهَا وَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْوُضُوءَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ وَ مَا يُتَوَضَّأُ بِهِ أَيْضًا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ وَ الَّذِي قَطَعَ الشَّرْعَ التَّوَضُّؤَ بِهِ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَاءِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا عَدَاهُ غَيْرَ مُجْزِيٍّ فِي التَّوَضُّؤِ بِهِ

لِأَنَّهُ لَمَّا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ الْخَبْرُ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي عَبِيدٍ اللَّهِ عَ وَ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ الرَّجُلُ يَكُونُ مَعَهُ اللَّبَنُ أَيْ
يَتَوَضَّأُ بِهِ لِلصَّلَاةِ قَالَ لَا إِنَّمَا هُوَ الْمَاءُ وَ الصَّعِيدُ وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ إِنَّمَا لَكَ عِنْدِي كَذَا وَ بَيْنَ قَوْلِهِ لَيْسَ
لَكَ عِنْدِي إِلَّا كَذَا فِي أَنَّهُ فِي كِلِمَا الْحَيِّ الْبَيْنِ يُفِيدُ أَنَّ مَا عَيَّدَا الْمَذْكُورَ بَعِيدٌ إِنَّمَا مَنَفِيُّ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَيْسَ يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ إِلَّا بِالْمَاءِ وَ
الصَّعِيدِ وَ هَذِهِ الْمِيَاهُ الْمُضَافَةُ لَيْسَتْ مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَاءِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَنَفِيَّةَ الْحُكْمِ

راكدا. لأنه بعيد من المفيد رحمه الله هذا المذهب، مع أنه لم يذهب إليه أحد من العلماء، لكن الأصحاب نسبوا إلى المفيد و
سلار القول بنجاسه ماء الحياض و الأواني بملاقاه النجاسه و إن كان كرا فصاعدا.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: إن كان مقصوده من هذا الكلام تصحيح ما ذكره المصنف من التفصيل، ففيه ما ترى. و إن
كان مقصوده أن الذي قدمناه هو هذا لا ما ذكره المصنف، و أن ما قدمناه لا يدل عليه و لا نعرف غير ما قدمناه، فنعم الكلام.

قوله رحمه الله: و أن الله تعالى سوغ قال الفاضل التستري رحمه الله: كان تتميم هذا بأن الطهاره أمر شرعى يتوقف

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٢٣

.....

على بيان الشارع، و بيان الشارع اختص بهذا، فلا يجوز التعدى إلى غيره.

و لو لا أن هذا المعنى يجىء فى كلامه لم يبعد تنزيل هذه العبارة عليه، و إذ تعرض لهذا المعنى لم يحسن تنزيلها على ذلك، و
مع عدمه لا نفهم

الدلالة، إذ لا يلزم من تجويز الشارع شيئاً عدم تجويز شىء آخر. انتهى.

و أقول: يمكن أن يتكلف بأنه لما ذكر الله تعالى في مقام الامتنان أنه أنزل ماءاً طهوراً، فلو كان يجوز التطهر بغيره لم يتم الامتنان، وفيه أيضاً ما لا يخفى.

وقد يقال: يمكن أن يكون نظره إلى قوله تعالى " فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا " حيث أوجب التيمم عند عدم الماء المطلق، و يلزم منه تسويغ الطهاره بما يقع عليه اسم الماء.

وقيل: إن الشيخ رحمه الله لو عدل إلى هذا النوع من الاستدلال، كان أولى بأن يقول: إنه تعالى أوجب التيمم عند عدم المطلق، فعلم انتفاء الوساطه، فلا يكون المضاف مما يسوغ الوضوء به.

ثم اعلم أن تخصيص الشيخ الكلام بالوضوء غير مناسب، فإن مدعى المفيد رحمه الله مطلق الطهاره، و أكثر الدلائل التي ذكرها عامه، إلا أن يكون ذكر الوضوء على المثال، بل يمكن تعميم كلام المفيد بما يشمل إزاله الخبث أيضاً.

و المخالف في رفع الحدث الصدوق رحمه الله، حيث نسب إليه جواز الغسل و الوضوء بماء الورد. و في إزاله الخبث المرتضى رضى الله عنه، حيث نسب إليه جوازها بالمضاف، محتجاً بالإجماع و هو غريب، و بعموم قوله تعالى " وَ يَلْبَسْكَ فِطْرَهُ " و بإطلاق الأمر بالغسل في كثير من الأخبار، و بأن الغرض من

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٢٤

[الحديث ١٠]

١٠ فَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَغْتَسِلُ بِمَاءِ الْوَرْدِ وَ يَتَوَضَّأُ بِهِ لِلصَّلَاةِ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

فَهَذَا الْخَبْرُ شَاذٌ شَدِيدٌ الشُّذُوزِ وَ إِنِ تَكَرَّرَ

فِي الْكُتُبِ وَالْأُصُولِ فَإِنَّمَا أَضْلُهُ يُؤْنَسُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَ وَ لَمْ يَزَوْهُ غَيْرُهُ وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْعِصَابَةُ عَلَيَّ

الطهاره إزاله عين النجاسه. و لا يخفى ضعف الجميع.

الحديث العاشر: ضعيف.

قوله رحمه الله: فهذا خبر شاذ قال الفاضل التستري رحمه الله: كان المراد أنه شاذ بالمعنى الظاهر منه، و إلا فقد يأول بما يرتفع المنافاه بينه و بين غيره.

قوله رحمه الله: و قد أجمعت العصابه قال الفاضل التستري رحمه الله: ربما يفهم من بعض نسخ الفقيه المعتبر أن مذهب مصنفه صحه الوضوء و الغسل بماء الورد، و نقل عنه في المختلف أيضا فلا تغفل. انتهى.

و قال الوالد رحمه الله: لكن قالوا: إن خروج المعروف النسب لا يقدر في الإجماع، و فيه ما لا يخفى.

و قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: كان المراد أكثرهم، و إلا ذهب بعضهم

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٢٥

تَزُكِّ الْعَمَلِ بِظَاهِرِهِ وَ مَا يَكُونُ هَذَا حُكْمَهُ لَا يُعْمَلُ بِهِ وَ لَوْ سَلِمَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ الْوُضُوءَ الَّذِي هُوَ التَّحْسِينُ وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى وَضُوءاً وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّ فِي الْخَبْرِ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ مِيَاءِ الْوَرْدِ يَتَوَضَّأُ بِهِ لِلصَّلَاةِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي مَا قُلْنَا لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ لِلتَّحْسِينِ وَ مَعَ هَذَا يَقْصِدُ الدُّخُولَ بِهِ

- و هو ابن بابويه- إلى جوازه.

و أقول: جمهور الأصحاب على أن الماء المضاف لا يرفع الحدث، بل ادعى عليه الإجماع كالشيخ، و خالف في ذلك الصدوق في الفقيه، و حكى الشيخ في الخلاف عن قوم من أصحاب الحديث منا أنهم أجازوا الوضوء بماء الورد، و ما عليه الأكثر أقوى.

و للأصحاب في إزاله النجاسه بالمضاف قولان، أحدهما:

المنع و هو قول المعظم، و الثانى: الجواز و هو اختيار المفيد و المرتضى، و يحكى عن ابن أبى عقيل ما يشعر بالمصير إليه أيضا، إلا أنه خص جواز الاستعمال بحال الضرورة و عدم وجدان غيره، و ظاهر ابن الجنيد جواز إزاله الدم بالبزاق، و المشهور أقوى.

قوله رحمه الله: و لو سلم لاحتمل قال الوالد قدس سره: لم يتعرض الشيخ رحمه الله للغسل، لأنه غير مقرون بالصلاه، فيجوز أن يراد به الغسل اللغوى.

و قال المحقق الأردبيلى قدس سره: و يحتمل التقيه أيضا مع عدم العلم بصحة الخبر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٢٦

فِي الصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَتَى اسْتَعْمَلَ الرَّائِحَةَ الطَّيِّبَةَ لِتُدْخُلَهُ فِي الصَّلَاةِ وَ لِمَنَاجَاهِ رَبِّهِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ يَفْصِدَ التَّلَاهُذَ بِهِ حَسِبُ دُونَ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى وَ فِي هَذَا إِسْقَاطُ مَا ظَنَّهُ السَّائِلُ وَ يَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ مَاءِ الْوَرْدِ الْمَاءَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْوَرْدُ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُسَمَّى مَاءَ وَرْدٍ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَصِرًا مِنْهُ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ جَاوَرَ غَيْرَهُ فَإِنَّهُ يَكْسِبُهُ اسْمَ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْمَجَاوِرَةَ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَاءَ الْحُبِّ وَ مَاءَ الْمُضَيَّعِ وَ مَاءَ الْقَرَبِ وَ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْإِضَافَاتُ إِنَّمَا هِيَ إِضَافَاتُ الْمَجَاوِرَةِ دُونَ غَيْرِهَا وَ فِي هَذَا إِسْقَاطُ مَا ظَنُّهُ

[الحدِيث ١١]

١١ فَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ بَعْضِ الصَّادِقِينَ قَالَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ وَ هُوَ

قوله رحمه الله: بقوله ماء الورد أقول: لم يكن فى كلامه عليه السلام لفظا، و إنما كان فى كلام الراوى، و لعله إنما قال

ذلك لأنه كان في كلامه تقديرا، إذ قوله عليه السلام " لا بأس بذلك " في قوه لا بأس بالاغتسال و التوضؤ بماء الورد.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

قال الفاضل الأردبيلى قدس سره فى العباس: كأنه ابن المعروف الثقه، للتصريح فى الأخبار السابقه، مع كونه واقعا بين محمد بن على بن محبوب و عبد الله بن المغيره تاره، و تاره بينه و بين غيره. و الله يعلم.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٢٧

يَقْدِرُ عَلَى اللَّبَنِ فَلَا يَتَوَضَّأُ بِاللَّبَنِ إِنَّمَا هُوَ الْمَاءُ أَوْ التَّيْمُمُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْمَاءِ وَ كَانَ نَبِيذًا فَإِنِّي سَمِعْتُ حَرِيزًا يَذْكُرُ فِي حَدِيثٍ أَنَّ النَّبِيَّ ص قَدْ تَوَضَّأَ بِنَبِيذٍ وَ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْمَاءِ.

فَأَوْلُ مَا فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُغِيرَةَ قَالَ عَنْ بَعْضِ الصَّادِقِينَ وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْ أَسْنَدَهُ إِلَيْهِ غَيْرَ إِمَامٍ وَ إِنْ كَانَ اعْتَقَدَ فِيهِ أَنَّهُ صَادِقٌ عَلَى الظَّاهِرِ فَلَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ وَ الثَّانِي أَنَّهُ أَجْمَعَتِ الْعَصَابَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الوُضُوءُ بِالنَّبِيذِ فَسَقَطَ أَيْضًا الْاِحْتِجَاجُ بِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَ لَوْ سَلِمَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ كَانَ مَحْمُولًا عَلَى الْمَاءِ الَّذِي طَيَّبَ بِتَمِيرَاتٍ طُرِحَ فِيهِ إِذَا كَانَ الْمَاءُ مُرًّا وَ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ حَدًّا يَسْتَلْبُهُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ لِأَنَّ النَّبِيذَ فِي اللُّغَةِ هُوَ مَا يُنْبَدُ فِيهِ الشَّيْءُ وَ الْمَاءُ الْمُرُّ إِذَا طُرِحَ فِيهِ تَمِيرَاتٌ جَازَ أَنْ يُسَمَّى نَبِيذًا وَ يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ

قوله: فإن لم يقدر قال الفاضل التستري رحمه الله: يحتمل أن يكون من كلام عبد الله، و يكون المراد من بعض الصادقين أحد الأئمة، و أن يكون من كلام بعض الصادقين، و يكون المراد من هذا البعض غير الأئمة. انتهى.

و يمكن حمله على

التقيه، لأنه ذهب أبو حنيفة إلى جواز التوضؤ بالنيبذ.

قوله: و كان نبيذا أى: و كان الحاضر نبيذا.

قوله رحمه الله: و يجوز أن يكون قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: و يؤيده قوله "فإني سمعت"، و الظاهر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٢٨

[الحديث ١٢]

١٢ ما أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَنَاطِ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مَهْرَانَ عَنِ الْكَلْبِيِّ النَّسَابِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيدِ فَقَالَ حَلَالٌ فَقَالَ إِنَّا نَنْبِذُهُ فَنَطْرُحُ فِيهِ الْعَكَرَ وَ مَا سِوَى ذَلِكَ فَقَالَ شَهْ شَهْ تَلَمَكَ الْخَمْرَةُ الْمُتْنِنَةُ قَالَتْ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَأَيُّ نَبِيدٍ تَعْنِي فَقَالَ إِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ شَكَّوْا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص تَغْيِيرَ الْمَاءِ وَ فَسَادَ طَيِّبَاتِهِمْ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَنْبِذُوا فَكَانَ الرَّجُلُ يَأْمُرُ خَادِمَهُ أَنْ يَنْبِذَ لَهُ فَيَعْمِدُ إِلَى كَفٍّ مِنْ تَمْرٍ فَيَقْمِدُ بِهِ فِي الشَّنِّ فَمِنْهُ شُرْبُهُ وَ مِنْهُ طَهُورُهُ فَقُلْتُ وَ كَمْ كَانَ عَدَدُ التَّمْرِ الَّذِي فِي الْكَفِّ فَقَالَ مَا

أن الإمام عليه السلام ما نقل عن مثل حريز يذكر في حديث. على أنه لم يفهم أنه صدق هذا الخبر منه، بل سوق الكلام يدل على الإنكار، مثل قوله "إنما هو الماء أو التيمم" فلا تقرير أيضا، و يحتمل التقيه أيضا.

الحديث الثاني عشر: ضعيف.

و روى الكليني أخبارا كثيرة فى معناه فى كتاب الأشربة.

و فى القاموس: العكر محرکه دردی كل شىء، عكر الماء و النيبذ كفرح.

قوله عليه السلام: شه شه كلمه استقدار.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار،

حَمَلِ الْكَفِّ قُلْتُ وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ فَقَالَ رَبِّمَا كَانَتْ وَاحِدَةً وَرَبِّمَا كَانَتْ ثِنْتَيْنِ فَقُلْتُ وَ كَمْ كَانَ يَسْعُ الشَّنُّ فَقَالَ مَا بَيْنَ الْأَرْبَعَيْنِ إِلَى الثَّمَانِينَ إِلَى فَوْقِ ذَلِكَ فَقُلْتُ بِأَيِّ الْأَرْطَالِ فَقَالَ أَرْطَالِ مِكيَالِ الْعِرَاقِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا يَجُوزُ الطَّهَارَةُ أَيْضًا بِالْمِيَاهِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الْغُسْلِ مِنَ النَّجَاسَاتِ كَالْحَيْضِ وَ الْإِسْتِحَاضِ وَ النَّفَاسِ وَ الْجَنَابَةِ وَ تَغْسِيلِ الْأَمْوَاتِ وَ لَا بَأْسَ بِالطُّهُورِ بِمَاءٍ قَدْ اسْتَعْمِلَ فِي غَسْلِ الْوَجْهِ وَ الْيَدَيْنِ لِوُضُوءِ الصَّلَاةِ وَ بِمَاءٍ اسْتَعْمِلَ

و فى القاموس: شاه وجهه شوها و شوهه قبح كشوه كفرح، و شوهه الله قبح وجهه، و الشوه بالضم البعد، و قال: الشوه و بهاء القربه الخلق الصغيره. قوله: قلت واحده أو ثنتين؟ قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه صفة للكف و السؤال عن تعددها و وحدتها، و إلا فقد تقدم بيان ما حملة الكف، و أيضا ما حملة الكف ليس واحده و لا اثنتين بل أكثر على ما هو الظاهر.

و قال المحقق الأردبيلي قدس سره: بعيد رفع تغير الماء المذكور بالتمر أو التمرتين، أو الكف إذا كان المراد بواحدة الكف الواحد.

قوله رحمه الله: و لا يجوز الطهارة اعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب فى أن المستعمل فى رفع الحدث الأصغر طاهر مطهر، و فى أن المستعمل فى رفع الحدث الأكبر طاهر، و ذهب الشيخان

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٣٠

أَيْضًا فِي غُسْلِ الْأَجْسَادِ الطَّاهِرَةِ لِلسَّنَةِ كَغُسْلِ الْجُمُعَةِ وَ الْأَعْيَادِ وَ الْأَفْضَلُ تَحَرُّى الْمِيَاهِ الطَّاهِرَةِ الَّتِي لَمْ تُسْتَعْمَلْ فِي أَدَاءِ فَرِيضِهِ وَ لَا سُنَّهِ عَلَى مَا شَرَحْنَاهُ

و ابنا بابويه إلى أنه غير رافع المحدث، و ذهب المرتضى و ابن إدريس و

أكثر المتأخرين إلى بقائه على الطهوريه، و نقلوا الإجماع على جواز إزاله الخبث به، و ربما يوهم كلام بعضهم الخلاف فيه أيضا.

و أما المستعمل فى الأغسال المندوبه، فادعوا الإجماع على أنه باق على تطهيره.

و لو تقاطر الماء من رأسه أو جانبه الأيمن فأصاب المأخوذ منه، قال العلامة لم يجر استعماله فى الباقي عند المانعين من المستعمل، لأنه يصير بذلك مستعملا.

و قال فى المعالم و نعم ما قال: فيه نظر، فإن الصدوق رحمه الله من جمله المانعين، و قد، قال فى الفقيه: و إن اغتسل الجنب فنزى الماء من الأرض فوق فى الإناء، أو سال من بدنه فى الإناء، فلا بأس به، و ما ذكره منصوص فى عده أخبار، و قد ذكر الشيخ فى التهذيب جمله منها، و لم يتعرض لها بتأويل أو رد، أو بيان معارض مع تصريحه فيه بالمنع من المستعمل، و فى ذلك إيذان بعدم صدق الاستعمال به عنده أيضا.

قوله رحمه الله: و الأفضل تحرى المياه يمكن أن يستدل عليه بما رواه فى الكافى فى باب الحمام عن أبى الحسن الرضا عليه السلام فى حديث طويل: من اغتسل من الماء الذى قد اغتسل فيه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٣١

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ مَأْخُوذٌ عَلَى الْإِنْسَانِ أَلَّا يَتَوَضَّأَ إِلَّا بِمَا يَتَيَقَّنُ طَهَارَتَهُ وَ يَقْطَعُ عَلَى اسْتِباحِهِ الصَّلَاةَ بِاسْتِعْمَالِهِ وَ الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ
فِي الْجَنَابَةِ مَشْكُوكٌ فِيهِ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَجُوزَ اسْتِعْمَالُهُ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً

[الحديث ١٣]

١٣ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ
أَحْمَدَ بْنِ هَلَالٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ

فَأَصَابَهُ الْجَذَامُ فَلَا يَلُومُنْ إِلَّا نَفْسَهُ.

قوله رحمه الله: إلا- بما يتيقن طهارته قال الفاضل التستري رحمه الله: لا يريد بما يتيقن طهارته وإباحه الصلاة باستعماله إلا ما يصدق عليه أنه ماء و لم يقع فيه نجاسه متيقنه، وهذا المعنى موجود فيما عدا المستعمل في غسل الأموات إذا خلى البدن عن الخبث.

الحديث الثالث عشر: ضعيف.

وقيل: ربما كان في هذا الخبر إشعار بطهاره غسله الخبث من حيث التسويه بينها وبين ما يغتسل به الجنب.

و اعلم أنه لا- خلافاً بين الأصحاب في نجاسه غسله الخبث إذا تغيرت، و مع عدم التغير اختلفوا فيه و المشهور النجاسه، و القائلون بالطهاره ذهب بعضهم إلى أنها غير مطهره للحدث، بل ادعى في المعبر و المنتهى الإجماع على

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٣٢

يَتَوَضَّأُ بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ وَقَالَ الْمَاءُ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ الثَّوْبُ أَوْ يَغْتَسَلُ بِهِ الرَّجُلُ مِنَ الْجَنَابَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ وَ أَشْبَاهِهِ وَ أَمَّا الْمَاءُ الَّذِي يَتَوَضَّأُ الرَّجُلُ بِهِ فَيَغْسَلُ بِهِ وَجْهَهُ وَ يَدَهُ فِي شَيْءٍ نَظِيفٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَهُ غَيْرُهُ وَ يَتَوَضَّأَ بِهِ.

وَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الطَّهَارَةِ الصُّغْرَى مُضَافاً إِلَى هَذَا الْحَبْرِ الْآيَةُ وَ أَنَّهَ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَاءِ بِالْإِطْلَاقِ وَ الْإِسْتِعْمَالِ لَمَّا يُخْرِجُهُ عَنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَاءِ عَلَيْهِ فَيَجِبُ أَنْ يَسُوغَ التَّوَضُّؤُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَصِيرَ عَنْهُ صَارِفٌ وَ لَيْسَ فِي الشَّرِيعَةِ مَا يَمْنَعُ مِنَ اسْتِعْمَالِهِ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً

عدم كونها مطهره للحدث، و ظاهر الشهيد في الدروس أن بجواز رفع الحدث به قائلاً، و بعضهم أيضا اعتبروا في الطهاره ورود الماء

على النجاسه، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: أو يغتسل به الرجل قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه محمول على الجنب الملابس للنجاسه على ما تقدم ما ينه عليه من الأخبار في كيفية غسل الجنب، حيث ساق عليه السلام في بيان أحكامه إزاله النجاسه عن عورته.

و بالجملة هذه الروايه لم نجد لها دليلا على المنع من غسله الجنب الخالي عن النجاسه، و إن سلم ذلك فإلحاق الحائض و نحوها به قياس، لا سيما مع ورود ما سيجي ء من قوله عليه السلام بلا فاصله: إذا كانت مأمونه فلا بأس.

قوله رحمه الله: و أنه يقع عليه اسم الماء قال المحقق الأردبيلي قدس سره: هذا بعينه جار في المستعمل في الكبرى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٣٣

[الحديث ١٤]

١٤ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَدِيدٍ اللَّهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هَمَّالٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ص إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ مَا يَسْقُطُ مِنْ وَضُوئِهِ فَيَتَوَضَّؤُنَ بِهِ.

[الحديث ١٥]

١٥ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَاقِينٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي الرَّجُلِ يَتَوَضَّأُ بِفَضْلِ الْحَائِضِ قَالَ إِذَا كَانَتْ مَأْمُونَةً فَلَا بَأْسَ

الحديث الرابع عشر: ضعيف أيضا.

و الاستدلال به على طهاره غسله غير المعصوم لا يخلو من خفاء.

الحديث الخامس عشر: موثق.

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه و في أمثاله دلالة على استحباب اجتناب ما باشره غير المأمون، و استحباب التنزه عن ما يتطرق إليه احتمال النجاسه احتمالا قريبا. انتهى.

أقول: ذهب الأكثرون إلى كراهه سؤر الحائض إذا كانت متهمه، و بعض الأصحاب كالشيخ في المبسوط و ابن الجنيد أطلق، و ألحق الشهيد في البيان بها كل متهم، و احتمل الشيخ في هذا الكتاب عدم جواز التوضؤ بسؤر غير المأمونه كما ترى، و الله يعلم.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٣٤

١٦ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ سُورِ الْحَائِضِ قَالَ يُتَوَضَّأُ مِنْهُ وَتَوَضَّأُ مِنْ سُورِ الْجُنْبِ إِذَا كَانَتْ مَيِّمُونَهُ وَتَغْسِلُ يَدَهَا قَبْلَ أَنْ تُدْخِلَهَا الْإِنَاءَ وَ قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَغْتَسِلُ هُوَ وَ عَائِشَةُ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ وَ يَغْتَسِلَانِ جَمِيعاً

الحديث السادس عشر: موثق أيضا.

و اعلم أن فضله الغسل ليس حكمها حكم الغسالة:

قال في المعبر: لا بأس بأن يستعمل الرجل فضل وضوء المرأة إذا لم يلق نجاسه عينيه، و كذا الرجل لما ثبت من بقائه على التطهير. انتهى.

و ليس يعرف فيه بين الأصحاب خلاف، بل ادعى الشيخ في الخلاف عليه إجماع الفرقه، و إنما خالف فيه بعض العامه فقال: بکراهه فضل المرأة إذا خلت به.

ثم

قال فى الخلاف: و روى ابن مسكان عن رجل عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أ يتوضأ الرجل بفضل المرأة؟ قال: نعم إذا كانت تعرف الوضوء و تغسل يدها قبل أن تدخلها الإناء. و كان الشيخ أخذها من كتاب ابن مسكان، لأنها ليست فى كتب الحديث المشهوره، و العلامه سوى فى هذا الحكم بين فضل الوضوء و الغسل، و لم يتعرض الشيخ و لا المحقق لفضل الغسل.

و قال الصدوق رحمه الله فى المقنع و الفقيه: و لا بأس أن تغتسل المرأة

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٣٥

[الحديث ١٧]

١٧ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي يُونُسَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفِ بْنِ فَوَّانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُضَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ سُورُ الْحَائِضِ تَشْرَبُ مِنْهُ وَ لَا تَوَضُّأُ.

[الحديث ١٨]

١٨ عَنْهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْبِرَةِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْحَائِضِ تَشْرَبُ مِنْ سُورِهَا وَ لَا تَوَضُّأُ مِنْهُ.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمِ الْأَخْمَرِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ سَأَلْتُهُ هَلْ يُتَوَضُّأُ مِنْ فَضْلِ الْحَائِضِ قَالَ لَا.

فَالْوَجْهُ فِي هَذِهِ الْأَخْيَارِ مَا فَصَّلَهُ فِي الْأَخْيَارِ الْأَوَّلَةِ وَ هُوَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تُكُنِ الْمَرْأَةُ مَيَّامُونَةً فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِسُورِهَا وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا ضَرْبًا مِنَ الْإِسْتِحْبَابِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

و زوجها من إناء واحد، و لكن تغتسل بفضله و لا يغتسل بفضلها.

و قد وردت أخبار كثيرة فى اشتراك الرجل و المرأة فى الغسل كهذا الخبر.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

الحديث الثامن عشر: حسن موثق.

الحديث التاسع عشر: موثق.

قوله رحمه الله: فإنه لا يجوز التوضؤ بسورها قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه استخراج من مفهوم الشرط، و لعل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٣٦

[الحديث ٢٠]

٢٠ مِا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عِيَامِرٍ عَنْ حَجَّاجِ الْخَشَّابِ عَنْ أَبِي هِلَالٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْمَرْأَةُ الطَّامِثُ اشْرَبَ مِنْ فَضْلِ شَرَابِهَا- وَ لَا أُحِبُّ أَنْ تَتَوَضَّأَ مِنْهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا يَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِأَسَارِ الْكُفَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ النَّصَارَى وَ الْمَجُوسِ وَ الصَّابِيِّينَ

الأحوط أن يقال فى مثله ما يستخرج لا ما فصله.

الحديث العشرون: مجهول.

قوله رحمه الله: و لا- يجوز الطهاره اتفق الأصحاب على نجاسه ما عدا اليهود و النصارى من أصناف الكفار، سواء كان كفرهم أصليا أو ارتدادا.

و أما اليهود و النصارى فذهب الأكثر إلى نجاستهم، بل ادعى عليه المرتضى و ابن إدريس الإجماع، و نقل عن ابن الجنيد و ابن أبى عقيل القول بعدم نجاسه أسآرهم، و حكى فى المعتبر عن المفيد فى المسائل الغريبه القول بالكراهه، و

ربما ظهر من كلام الشيخ فى موضع من النهايه.

و يحكى عن المرتضى رحمه الله القول بنجاسه سؤر ولد الزنا، لأنه كافر، و يعزى القول بكفره إلى ابن إدريس و إلى الصدوق أيضا. و المشهور نجاسه الخوارج و النواصب و الغلاه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٣٧

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى - إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَحَكَمَ عَلَيْهِمْ بِالنَّجَاسَةِ

قوله رحمه الله: يدل على ذلك قوله تعالى اعلم أن أكثر علمائنا على أن المراد بالمشركين ما يعبد الأصنام و غيرهم من اليهود و النصرى، فإنهم مشركون أيضا، لقوله تعالى " وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَ قَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ " إلى قوله سبحانه " عَمَّا يُشْرِكُونَ " .

و النجس بالتحريك مصدر، و وقوع المصدر خبرا عن ذى جثه: إما بتقدير مضاف، أو بتأويله بالمشتق، أو هو باق على المصدريه من غير إضمار طلبا للمبالغه، و الحصر للمبالغه، و القصر إضافى من قصر الموصوف على الصفه نحو " إنما زيد شاعر "، و هو قصر قلب، أى: ليس المشركون طاهرين كما يعتقدون بل هم نجس.

و اختلف المفسرون فى المراد بالنجس هنا، فالذى عليه علماءنا هو أن المراد به النجاسه الشرعيه، و أن أعيانهم نجسه كالكلاب و الخنازير، و هو المنقول عن ابن عباس.

و قيل: المراد خبث باطنهم و سوء اعتقادهم.

و قيل: نجاستهم لأنهم لا يتطهرون من الجنابه و لا يجتنبون النجاسات.

قوله رحمه الله: فحكم عليهم قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل للخصم أن يدعى أن الظاهر من الآيه التى سابقها حكم عباد الصنم، و أن المشرك إذا أطلق فالظاهر منه ما عدا أهل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٣٨

بِظَاهِرِ اللَّفْظِ وَ هَذَا يَفْتَضِي نَجَاسَةَ أَشَارِهِمْ بِمُلَاقَاتِهِمْ

لِلْمَاءِ وَ أَيْضاً أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى نَجَاسَةِ الْمُشْرِكِينَ وَ الْكُفَّارِ إِطْلَاقاً وَ ذَلِكَ أَيْضاً يُوجِبُ نَجَاسَةَ أَسْأَرِهِمْ وَ يَدُلُّ أَيْضاً عَلَيْهِ

الكتاب، و أن أهل الكتاب يعبر عنهم باليهود و النصارى أو بأهل الكتاب، و على تقدير تسليم الشمول فقوله تعالى " وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ " مما ينبه على التخصيص.

و بالجملة إثبات نجاسة أهل الكتاب لا سيما من لم يقل منهم بأن الله تعالى ابنا لا يخلو من إشكال، للأصل المؤيد بقوله " وَ طَعَامُ الَّذِينَ " و بعض الأخبار المعتبره. نعم إن ثبت إجماع يعلم دخول المعصوم فيه لم يبق للكلام فيه مجال.

و كيف كان فمقتضى ظاهر قول المصنف " و النصارى " بعد المشركين أن المشركين غير النصارى، فكان المناسب للشيخ التنبيه على ذلك، حتى ينتظم استدلاله بالآية الشريفة.

و قال المحقق الأردبيلي قدس سره: لا بد من إثبات كون الكتابي مشركا حتى يتم الاستدلال، و قد أثبت بقوله تعالى " فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ * " مشيرا إليه.

و أما ما ذكر من إجماع المسلمين فضعفه ظاهر، و لو ثبت إجماع الطائفة لكفى و لا احتاج إلى إجماع المسلمين.

قوله رحمه الله: و أيضا أجمع المسلمون قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه تأمل إن أراد جميع المسلمين، بحيث يدخل فيهم العامه على ما هو الظاهر من عدوله عن أجمعت العصابة إلى هذه

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٣٩

[الحديث ٢١]

٢١ مِا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ سُورِ الْيَهُودِيِّ وَ النَّصْرَانِيِّ فَقَالَ لَا

العباره. ثم قد نقل عن بعض الأصحاب

فى نجاسه أهل الكتاب كلام، فلو أراد إجماع أصحابنا ورد الإشكال أيضا.

وقال الشيخ البهائى رحمه الله: المفيد فى الرسالة الغريه على طهاره سؤر اليهود و النصرى، فكلام الشيخ لا يخلو من شىء.

الحديث الحادى و العشرون: حسن.

و هذا الحديث مجمل جدا، فلعل السؤال كان عن وجوب اجتنابه، و مع قيام الاحتمال سقط الاستدلال.

وقال الفاضل التستري رحمه الله فى سعيد الأعرج: كأنه قيل: إنه ابن عبد الرحمن أو عبد الله الأعرج الموثق، و قد ذكره ابن داود بعنوان ما فى الروايه فى موضع، و بعنوان ما ذكرناه فى آخر، و الظاهر أنهما واحد على ما يرشد إليه كلام النجاشى و الخلاصه و الفهرست فيما فهمناه. فلاحظ.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٤٠

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنِ الْوَشَّاءِ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ كَرِهَ سُورَ وَلَدِ الزَّنَا وَ الْيَهُودِيَّ وَ النَّصْرَانِيَّ وَ الْمُشْرِكِ وَ كُلُّ مَا خَالَفَ الْإِسْلَامَ وَ كَانَ أَشَدَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ سُورَ النَّاصِبِ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ سَأَلَ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ أَخَاهُ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَنِ النَّصْرَانِيِّ يَغْتَسِلُ مَعَ الْمُسْلِمِ فِي الْحَمَّامِ قَالَ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ نَصْرَانِيٌّ اغْتَسَلَ بِغَيْرِ مَاءِ الْحَمَّامِ إِلَّا أَنْ يَغْتَسِلَ وَحْدَهُ عَلَى الْحَوْضِ فَيَغْسِلَهُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ - وَ سَأَلَهُ عَنِ الْيَهُودِيِّ وَ النَّصْرَانِيِّ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْمَاءِ أَيْتَوَّضًا مِنْهُ لِلصَّلَاةِ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ

الحديث الثانى و العشرون: مرسل.

و فى الاستدلال به نظر، إذ الكراهه لو لم تكن صريحه فى عدم الحرمة فلا دلالة لها عليها.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

قال الفاضل التستري رحمه الله: فى طريق الشيخ إلى ما عدا كتاب مناسكه شىء على ما فى بعض النسخ، و لعل الصواب ما يقتضى الصحه فى الكل.

قوله عليه السلام: إلا أن يغتسل أى: المسلم أو النصرانى " فيغسله " أى: الحوض.

و يدل على انفعال القليل، و على نجاسه أهل الكتاب، و على أنه يكفي في ماء الحمام الاتصال بالماده، فإن الخبر محمول عليه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٤١

.....

قال الشيخ البهائي رحمه الله: كان الكلام إنما هو في اغتسال النصراني مع المسلم من حوض الحمام الناقص عن الكر المنسد
الماده لتنجسه بمباشره النصراني له.

و قوله عليه السلام " اغتسل بغير ماء الحمام " يراد به غير مائه الذي في ذلك الحوض.

و الضمير في قوله عليه السلام " إلا أن يغتسل وحده " يجوز عوده

إلى النصراني أى: إلا أن يكون قد اغتسل من ذلك الحوض قبل المسلم، فيغسله المسلم بإجراء المادة إليه حتى يتطهر ثم يغتسل منه. و يمكن عوده إلى المسلم، أى: إلا أن يغتسل المسلم من ذلك الحوض بعد النصراني.

و بعض الأصحاب علل منعه عليه السلام من اغتسال المسلم مع النصراني فى هذا الحديث، بأن الاغتسال معه يوجب وصول ما يتقاطر من بدنه إلى بدن المسلم. و فيه أن هذا وحده لا يقتضى تعين الغسل بغير ماء الحمام و إنما يوجب تباعد المسلم عنه حال غسله. انتهى.

و أما الجزء الأخير من الخبر فيدل على عدم انفعال القليل أو طهاره أهل الكتاب، فإن مع النجاسة لا يصير الاضطراب سببا بجواز استعماله فى رفع الحدث بل ينتقل الحكم إلى التيمم، و حملة على الكثير بعيد.

و يمكن حملة على التقية، بل يمكن أن يكون المراد بالاضطراب ما هو بسبب التقية. و ربما يحمل على الاستعمال لغير الطهاره كالشرب، و هو بعيد. و قد يحمل الوضوء على إزاله الوسخ، و هو أبعد.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٤٢

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ أَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَيْدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّائِبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَتَوَضَّأُ مِنْ كُوزٍ أَوْ إِنَاءٍ غَيْرِهِ إِذَا شَرِبَ عَلَى أَنَّهُ يَهُودِيٌّ فَقَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَمِنْ ذَاكَ الْمَاءِ الَّذِي يَشْرَبُ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ.

فَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا شَرِبَ مِنْهُ مَنْ يَظُنُّهُ يَهُودِيًّا وَلَمْ يَتَحَقَّقْهُ فَيَجِبُ أَنْ لَمَّا يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالنَّجَاسَةِ إِلَّا مَعَ الْيَقِينِ أَوْ أَرَادَ بِهِ مَنْ كَانَ يَهُودِيًّا ثُمَّ

أَسْلَمَ فَأَمَّا فِي حَالِ كَوْنِهِ يَهُودِيًّا فَلَا يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِسُورِهِ حَسَبَ مَا تَقَدَّمَ

الحديث الرابع والعشرون: موثق.

قوله: على أنه يهودى أى: على حال اليهوديه، و لعل ظاهر العبارة أن السؤال عن يهودى أسلم، هل يجوز له أن يستعمل ما استعمله فى حال الكفر، بناء على أنه يتبعه فى الطهاره.

و يمكن أن يكون المراد شرب يهودى على حال يهوديته.

و يمكن أن يقرأ من كوز أو إناء بغير تنوين فيهما بالإضافة، و على أى حال يمكن حمل الخبر على التقيه، و الله يعلم.

قوله رحمه الله: فيجب أن لا- يحكم قال الفاضل التستري رحمه الله: و لعل حمله على التقيه أو اشتباه الراوى و أمثاله أسهل من هذا الحمل، إذ تجوز مثله مما يوجب سقوط العمل بخبر الواحد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٤٣

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَمَّا يَجُوزُ التَّطَهُّرُ بِسُورِ الْكَلْبِ وَ الْخِنْزِيرِ وَ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ وَ جَبَّ أَنْ يُهْرَاقَ مَا فِيهِ وَ يُغْسَلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مَرَّتَيْنِ مِنْهَا بِالْمَاءِ وَ مَرَّةً بِالتُّرَابِ يَكُونُ فِي أَوْسَطِ الْعَسَلَاتِ التُّرَابُ ثُمَّ يَجْفَفُ وَ يُسْتَعْمَلُ

قوله رحمه الله: و إذا ولغ الكلب ولوغ الكلب شربه مما فى الإناء بطرف لسانه- قاله الجوهرى.

و قد اختلف الأصحاب فى كيفية طهاره الإناء من ذلك، فذهب الأكثر إلى أنه إنما يطهر بغسله ثلاثا أولاها بالتراب. و قال المفيد رحمه الله كما ترى وسطاهن بالتراب ثم يجفف.

و أطلق المرتضى فى الانتصار و الشيخ فى الخلاف أنه يغسل ثلاث مرات إحداهن بالتراب.

و قال الصدوق: يغسل مره بالتراب و مرتين بالماء. و قال ابن الجنيد: يغسل سبعا إحداهن بالتراب، و المعتمد الأول.

ثم المشهور أن هذا الحكم مختص بالولوغ، قالوا: و فى معناه

لطعه الإناء بلسانه، فلو أصاب الإناء بيده أو برجله كان كغيره من النجاسات.

و ألحق في الفقيه بالولوج الوقوع، و ذكروا أن هذا و التجفيف لا يعلم مستندهما، لكنهما مذكوران في فقه الرضا عليه السلام إن أمكن الاستناد إليه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٤٤

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكْ

[الحديث ٢٥]

٢٥ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَيْدِقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سِئِلَ عَنْ مَاءٍ يَشْرَبُ مِنْهُ الْحَمَامُ فَقَالَ كُلُّ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ يُتَوَضَّأُ مِنْ سُورِهِ وَيُشْرَبُ.

قَوْلُهُ كُلُّ مَا أُكِلَ لَحْمُهُ يُتَوَضَّأُ بِسُورِهِ وَيُشْرَبُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ لَا يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِهِ وَ الشُّرْبُ مِنْهُ لِأَنَّهُ إِذَا شُرِبَ فِي اسْتِباحِهِ سُورِهِ أَنْ يُؤْكَلُ لَحْمُهُ

في مثل هذا.

ثم اختلفوا في أنه هل يعتبر في التراب المزج بالماء أم لا؟ و في طهاره التراب و في أنه لو لم يجد التراب و وجد ما يشبهه هل تجزى باستعماله بدلا من التراب أم لا؟

ثم إنه ألحق الشيخ في الخلاف الخنزير بالكلب، و المشهور خلافه.

قوله رحمه الله: يدل على ذلك ليس فيما ذكره دلالة على تمام المدعى.

الحديث الخامس و العشرون: موثق أيضا.

قوله رحمه الله: يدل على أن كل ما لا يؤكل لحمه ينبغي حمله على نجس العين.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٤٥

دَلَّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ وَ يَجْرِي هَذَا مَجْرَى

[الحديث ٢٦]

٢٦ قَوْلِ النَّبِيِّ ص فِي سَائِمِهِ الْغَنَمِ الرَّكَاةُ.

فِي أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْلُوفَةَ لَيْسَ فِيهَا زَكَاةٌ وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَيْهِ

[الحدِيث ٢٧]

٢٧ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِيانٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْكَلْبِ يَشْرَبُ مِنَ الْإِنَاءِ قَالَ اغْسِلِ الْإِنَاءَ وَ عَنِ السُّنُورِ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْ فَضْلِهَا إِنَّمَا هِيَ مِنَ السَّبَاعِ

قوله رحمه الله: على أن ما عداه بخلافه قال الفاضل التستري رحمه الله: إن تم هذا لزم خلاف مقصوده، من جواز الوضوء و الشرب من سؤر ما لا يؤكل لحمه، إذا لم يكن نجسا كالهرة و أشباهها، فكان عليه التنبيه على ذلك.

الحدِيث السابع و العشرون: صحيح.

و فيه دلالة على عدم الحاجة إلى التراب، فلعل ما ورد من الأمر بالغسل بالتراب محمول على الاستحباب، أو يحمل هذا على ذلك.

قوله عليه السلام: إنما هي من السباع قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: كان المراد بالسباع الغير النجسه، كما يفهم من الخبر الآتي. و قد سمي هذا الخبر و الذي يلي ما بعده - أي: خبر

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٤٦

[الحدِيث ٢٨]

٢٨ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَصَبَّهُ.

[الحدِيث ٢٩]

٢٩ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنِ الْفَضْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ فَضْلِ الْهَرَّةِ وَ الشَّاهِ وَ الْبَقْرَةِ وَ الْإِبِلِ وَ الْحِمَارِ وَ الْخَيْلِ وَ الْبَعَالِ وَ الْوُحْشِ وَ السَّبَاعِ فَلَمْ أَتْرُكْ شَيْئًا إِلَّا سَأَلْتُهُ عَنْهُ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى الْكَلْبِ فَقَالَ رَجَسُ نَجَسٌ لَا تَتَوَضَّأُ بِفَضْلِهِ وَ اصْبُبْ ذَلِكَ الْمَاءَ وَ اغْسِلْهُ بِالتُّرَابِ

الفضيل - في المنتهى و المختلف صحيحا، فیدل على توثيق جميع من فيهما، مثل أحمد بن محمد و ابنه و الحسين بن الحسن بن

أبان. انتهى.

أقول: لعل المراد أنه ليس فيها شيء غير السبعية، وهي لا تقتضى النجاسة، ولا ينافى ذلك كون بعض السباع نجسا لعله أخرى، أو يكون السبع حقيقه شرعيه فى غير الكلب و الخنزير، كما يدل عليه خبر معاويه. أو المراد هنا السباع الطاهره أو يكون الخبر بطهاره السباع مشهورا عن النبى صلى الله عليه و آله فيكون هذا استدلالا بهذا الخبر، و الله يعلم.

الحديث الثامن و العشرون: مرسل.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

قوله: فلم أترك شيئا ينبغي تخصيصه بما سوى الخنزير و الكافر، بل لا يبعد أن يقال: إنه لا يمكن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٤٧

أَوَّلَ مَرَّةٍ تُمْ بِالْمَاءِ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ شُرَيْحٍ قَالَ سَأَلَ عِدَا فِرَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا عِنْدَهُ عَنْ سُورِ السَّنُورِ وَ الشَّاهِ وَ الْبَقَرَةِ وَ الْبَعِيرِ وَ الْحِمَارِ وَ الْفَرَسِ وَ الْبُغْلِ وَ السَّبَاعِ يُشْرَبُ

مِنْهُ أَوْ يُتَوَضَّأُ مِنْهُ فَقَالَ نَعَمْ أَشْرَبَ مِنْهُ وَ تَوَضَّأَ قَالَ قُلْتُ لَهُ الْكَلْبُ قَالَ لَا

الاستدلال به على طهاره غيرهما مما اختلف فيه، إذ الظاهر أن هذا الكلام على جهه المبالغه، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: ثم بالماء قال الفاضل التستري رحمه الله: هكذا وجدناه في غير هذه، و روى ما فى المنتهى فى خبر الفضيل: ثم بالماء مرتين. و مثله فى الذكري، و كان منظورهم المنقول بغير هذا الطريق إن وجد و فيه تأمل. انتهى.

أقول: و كذا فى المعبر أيضا، و لعلمهم أخذوا من الأصول التى كانت عندهم و كثيرا ما ينقل فى المعبر عن الأصول.

الحديث الثلاثون: مجهول بسنديه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٤٨

قُلْتُ أَلَيْسَ هُوَ سَبْعُ قَالَ لَا وَاللَّهِ إِنَّهُ نَجِسٌ لَا وَاللَّهِ إِنَّهُ نَجِسٌ.

[الحديث ٣١]

٣١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ ذَكَرَ مِثْلَهُ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ سَيَّانٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا وَلَغَ الْكَلْبُ فِيهِ وَ السَّنُّورُ أَوْ شَرِبَ مِنْهُ جَمَلٌ أَوْ دَابَّةٌ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ أَيْ تَوَضَّأَ مِنْهُ أَوْ يُغْتَسَلُ قَالَ نَعَمْ إِلَّا أَنْ تَجِدَ غَيْرَهُ فَتَنْزَهُ عَنْهُ.

فَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ رُخْصَةٌ فِيمَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ إِذَا زَادَ عَلَى

و قال المحقق الأردبيلي قدس سره فى معاويه بن شريح: كأنه غير مذكور فى الخلاصه و رجال ابن داود، إلا أن يكون ابن ميسره ابن شريح، فهو مذكور فى رجال ابن داود من غير جرح و لا مدح.

قوله عليه السلام: لا- إما نفى للسبعيه فيكون السبع حقيقه شرعيه فى غيرها، أو نفى لما يتضمن كلامه من الطهاره، أو أنه ليس داخلا فى السباع التى حكم بطهارتها، و الله يعلم.

الحديث الثانى و الثلاثون: ضعيف.

قوله رحمه الله: لأن المراد به قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله لا يحسن لمكان السؤال عن غير الكلب

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٤٩

الْكُرِّ الَّذِي لَا يَقْبَلُ النَّجَاسَةَ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ٣٣]

٣٣ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ بِفَضْلِ السَّنُورِ بَأْسٌ أَنْ يُتَوَضَّأَ مِنْهُ وَ يُشْرَبَ وَ لَا يُشْرَبُ سُورُ الْكَلْبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَوْضًا كَبِيرًا يُشْتَسْقَى مِنْهُ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَاءِ تَبَوُّلُ فِيهِ الدَّوَابُّ وَ تَلَعٌ فِيهِ الْكِلَابُ وَ يَغْتَسَلُ فِيهِ الْجُبُّ قَالَ إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدْرَ كُرٍّ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا بَأْسَ بِسُورِ الْهَرَّةِ فَإِنَّهَا غَيْرُ نَجِسَةٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ٣٥]

٣٥ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي بَانٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ

و إلا لزم تمشى هذا فيما إذا شرب منه جمل أيضا، وفيه ما لا يخفى.

أقول: يمكن حمله على ما إذا صار آجنا.

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح أيضا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٥٠

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْهَرَّةِ أَنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَ يُتَوَضَّأُ مِنْ سُورِهَا.

[الحديث ٣٦]

٣٦ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ قَالَ كَانَ عَلِيٌّ ع يَقُولُ لَا تَدْعُ فَضْلَ السُّنُورِ أَنْ تَتَوَضَّأَ مِنْهُ إِنَّمَا هِيَ سَعْبٌ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ زُرْعَةَ عَنِ سَيِّمَاعَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع قَالَ إِنَّمَا هِيَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُدَيْنَةَ

قوله عليه السلام: إنها من أهل البيت أى: من أهل الدار، فلا يمكن الاحتراز عنه، أو فى حكمهم، و الأول أظهر الحديث السادس و الثلاثون: مجهول.

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه و فى أمثاله دلالة على أن الحيوان يطهر بمجرد إزاله النجاسه، و إن السنور لا يجتنب عن سؤره، و إن كان فى فمه قبل مباشره الماء و نحوه أثر النجاسه. و لا يبعد ذلك نظرا إلى عدم الدليل الدال على وجوب إزاله عين النجاسه فى أمثاله بالماء لجواز الاستعمال.

الحديث السابع و الثلاثون: موثق.

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح.

و يدل على كراهه الاحتراز عن سؤره.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٥١

عَنْ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ ع أَنَّ الْهَرَّ سَيْبٌ وَ لَا بَأْسَ بِسُورِهِ وَ إِنِّي لَأَسْتَحِي مِنَ اللَّهِ أَنْ أَدَعَ طَعَامًا لِأَنَّ الْهَرَّ أَكَلَ مِنْهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا بَأْسَ بِالْوُضُوءِ مِنْ فَضْلِهِ الْخَيْلِ وَ الْبَعَالِ وَ الْحَمِيرِ وَ الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ وَ الْغَنَمِ وَ مَا شَرِبَتْ مِنْهُ سَائِرُ الطُّيُورِ إِلَّا مَا أَكَلَ الْجَيْفَ مِنْهَا فَإِنَّهُ يُكْرَهُ الْوُضُوءُ بِفَضْلِ مَا قَدْ شَرِبَتْ مِنْهُ وَ إِنْ كَانَ شَرِبَتْ مِنْهُ وَ فِي مَنْقَارِهِ أَثَرُ دَمٍ وَ شِبْهِهِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي الطَّهَارَةِ عَلَى حَالٍ

قوله رحمه الله: إلاما أكل الجيف قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: ما ذكر في هذا البحث دليل كراهه سؤر

آكل الجيف، و كأنه مذکور فی غیره، بل فهم عدم کراهته أيضا. انتهى.

و أقول: المشهور بین الأصحاب کراهه سؤر الجلال و آكل الجيف، مع خلو موضع الملاقاه عن النجاسه، و ذهب الشيخ فی المبسوط إلى المنع من سؤر آكل الجيف، و فی النهايه من سؤر الجلال.

و ظاهره فی هذا الكتاب و الاستبصار المنع من سؤر ما لا يؤكل لحمه مطلقا، إلا أنه استثنى منه الفأره و نحو البازی و الصقر من الطيور.

و ذهب فی المبسوط إلى نجاسه سؤر ما لا يؤكل لحمه من الحيوان الإنسی، عدا ما لا يمكن التحرز منه كالفأره و الحيه و الهره، و طهاره سؤر الطاهر

ملاذ الأخیار فی فهم تهذیب الأخبار، ج ۲، ص: ۲۵۲

يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْخَبْرُ الَّذِي أوردناه عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْفَضْلِ وَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً

من الحيوان الوحشى طيرا كان أو غيره.

و حكى العلامه عن ابن إدريس أنه حكم بنجاسه ما يمكن التحرز عنه مما لا يؤكل لحمه من حيوان الحضر غير الطير، و الأشهر أظهر.

ثم اعلم أنه ذهب أكثر المتأخرين إلى طهاره الحيوان بمجرد زوال عين النجاسه، و اعتبر بعضهم الغيبه بحيث يحتمل ولوغها في ماء كثير أو جار، و أما الآدمى فقد قيل: إنه يحكم بطهارته بغيبته زمانا يمكن فيه إزاله النجاسه.

و قال صاحب المدارك: إنه مشكل، و الأصح عدم الحكم بطهارته بذلك، إلا مع تلبسه بما يشترط فيه الطهاره عنده على تردد في ذلك أيضا. انتهى.

قوله رحمه الله: و يدل على ذلك أقول: لا دلالة له على شىء مما تقدم، فإن السنور و الكلب الواردين في

الخبر ليسا داخلين في عنوان الأحكام المذكوره في هذا المتن، و كان نظره كان على خبر معاويه بن شريح، فاشتبه السند عليه لقربهما. فتدبر.

قوله رحمه الله: و يدل عليه أيضا قال الوالد قدس سره: يدل على بعض ما تقدم، و لا تأبى العبارة عن تنزيلها عليه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٥٣

[الحديث ٣٩]

٣٩ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ هَلْ يُشْرَبُ سُورُ شَيْءٍ مِنَ الدَّوَابِّ وَ يُتَوَضَّأُ مِنْهُ قَالَ أَمَّا الْإِبِلُ وَ الْبَقَرُ فَلَا بَأْسَ

الحديث التاسع و الثلاثون: مجهول.

قال الوالد العلامة نور الله مرقدته: أبو داود غير مذكور في كتب الرجال، و ليس هو أبو داود المنشد سليمان بن سفيان. فإنه كانت وفاته قبل وفاه محمد بن يعقوب قريبا من مائه سنة على ما يفهم من كتب الرجال.

إلا أن يقال: إن هنا إرسالا، فإن روايه الكليني عن الحسين بن سعيد بواسطه واحده بعيد. و الذي يظهر من الكافي أن الواسطه محمد بن يحيى العطار، و مثل هذا في كلام الشيخ رحمه الله كثير فلا تعتمد ما أمكن.

و قال قدس سره في موضع آخر: الظاهر أن أبا داود هو سليمان المشرقي، و كان له كتابا يروى الكليني عن كتابه بواسطه الصفار و غيره، و يروى بواسطتين أيضا عنه، و لما كان الكتاب معلوما عنه يقول أبو داود أى: روى، فالخبر مرسل انتهى.

و أقول: افتتح الكليني الخبر هكذا: أبو داود عن الحسين بن سعيد، لكن روى قبله خبرا عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد،

لعله عول على الخبر السابق فأسقط محمد بن يحيى و ذكر أبا داود مكان أحمد، كما تفتن به الوالد رحمه الله، و كثيرا ما يفعل الكليني ذلك، أو أسقط العده من أول السند.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٥٤

[الحديث ٤٠]

٤٠ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ سُورِ الدَّوَابِّ وَ الْغَنَمِ وَ الْبَقْرِ أَيْتَوْضَأُ مِنْهُ وَ يُشْرَبُ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٤١]

٤١ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنِ آبَائِهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص كُلُّ شَيْءٍ يَجْتَرُّ فَسُورُهُ حَلَالٌ

و يؤيد الأخير بل الوجهين أنه روى في باب صفه رسول الله صلى الله عليه و آله خبرا هكذا: عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد و أبي داود. لكن في بعض النسخ و أبو داود، فيحتمل أن يكون رجلا معمرا يروى الكليني عن الحسين بواسطته، و إن كان بعيدا.

ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب كراهه سور البغال و الحمير و الدواب، و استدلوا عليها بكراهه لحمها، و لا يخفى عدم دلالتها على كراهه سورها. و يمكن أن يستدل لهم بهذا الخبر و أمثاله، و الله تعالى يعلم.

الحديث الأربعون: صحيح.

و عدم البأس لا ينافي الكراهه، إن ثبتت بدليل آخر.

الحديث الحادي و الأربعون: ضعيف أو مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٥٥

وَ لَعَابُهُ حَلَالٌ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِ أَسَارِ الطُّيُورِ

[الحديث ٤٢]

٤٢ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فَضَّلُ الْحَمَامَةَ وَالِدَجَاجَ لَا بَأْسَ بِهِ وَالطَّيْرَ.

قَوْلُهُ وَالطَّيْرَ عُمُومٌ فِي كُلِّ طَيْرٍ

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ وَ مُحَمَّدٍ

و يدل على أن الخبائه بالمعنى الذى ذكره الأصحاب ليس سببا للتحريم.

و فى النهايه: الجره ما يخرج البعير من بطنه ثم يتلعه، يقال: اجتر البعير يجتر.

الحديث الثانى و الأربعون: ضعيف.

و قوله " و الطير " تعميم بعد التخصيص.

الحديث الثالث و الأربعون: موثق.

و بين مفهوم الجزء الأول و منطوق الجزء الثانى تناف، و قل ما تخلو روايه عمار من أمثاله، و كان فيه دلالة على أنه إذا زال عين النجاسه من منقاره و باشر الماء لم ينجس الماء. و على أن القليل ينجس بالملاقاه.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٥٦

بْنِ يَحْيَى جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سِئِلَ عَمَّا تَشْرَبُ مِنْهُ الْحَمَامَةُ فَقَالَ كُلُّ مَا أَكَلَ لَحْمُهُ يُتَوَضَّأُ مِنْ سُورِهِ وَ يُشْرَبُ وَ عَنْ مَاءٍ يَشْرَبُ مِنْهُ بَازٌ أَوْ صَقْرٌ أَوْ عُقَابٌ فَقَالَ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الطَّيْرِ يُتَوَضَّأُ مِمَّا يَشْرَبُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ تَرَى فِي مِنْقَارِهِ دَمًا فَإِنْ رَأَيْتَ فِي مِنْقَارِهِ دَمًا فَلَا تَوَضَّأُ مِنْهُ وَ لَا تَشْرَبُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ الْمِيَاهُ إِذَا كَانَتْ فِي

أَنِّيهِ مَحْضُورَةٌ فَوْقَ فِيهَا نَجَاسَةٌ لَمْ يُتَوَضَّأْ مِنْهَا وَوَجِبَ إِهْرَاقُهَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِنْ أَنَّ الْمَاءَ مَتَى نَقَصَ عَنِ الْكُرِّ فَإِنَّهُ يَنْجَسُ بِمَا يُحِلُّهُ مِنَ النَّجَاسَاتِ وَإِذَا تَبَتَّتْ نَجَاسَتُهُ فَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ بِلَا خِلَافٍ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا

[الحديث ٤٤]

٤٤ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ

قوله رحمه الله: يدل على ذلك ما قدمنا قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه حمل الآتيه على ما لا يسع الكر، وقد تقدم بورقتين تقريبا ما يدل على أنه يمكن أن يكون مراد المصنف المطلق، بحيث يشمل ما يسع الكر وغيره، وكيف ما كان فلا أعرف على المطلق حجه، وإن أراد الخاص فما ذكره الشارح يصلح للدلالة. انتهى.

قوله رحمه الله: فلا يجوز استعماله كان مقصوده الاستعمال المخصوص لا مطلق الاستعمال.

الحديث الرابع و الأربعون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٥٧

الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ سِتَّانٍ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْجُنْبِ يَجْعَلُ الرُّكُوءَ أَوْ التَّوَرُّقَ فَيُدْخِلُ إِصْبَعَهُ فِيهِ قَالَ إِنْ كَانَتْ يَدُهُ قَدِرَةً فَأَهْرَقَهُ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُصِبْهَا قَدَرٌ فَلْيَغْتَسِلْ مِنْهُ هَذَا مِمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ.

[الحديث ٤٥]

٤٥ وَأَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ جَرِّهِ وَوَجِدَ فِيهَا خُنْفَسَاءَ قَدْ مَاتَ قَالَ أَلْقِهِ وَتَوَضَّأْ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ عَقْرَبًا فَأَرِقِ الْمَاءَ وَتَوَضَّأْ مِنْ مَاءٍ غَيْرِهِ وَ عَنْ رَجُلٍ مَعَهُ إِنَاءٌ فِيهِمَا مَاءٌ وَقَعَ فِي أَحَدِهِمَا قَدَرٌ لَا يَدْرِي أَيُّهُمَا هُوَ وَ لَيْسَ يَقْدِرُ عَلَى مَاءٍ

" فأهرقه " بصيغه الماضى و المراد بالقدر النجس. و يدل على انفعال القليل.

الحديث الخامس و الأربعون: موثق.

ذكر الشيخ رحمه الله في العده أن الطائفه عملت بما رواه بنو فضال و الطاطريون و عبد الله بن بكير و سماعه و على بن أبي حمزه و عثمان بن عيسى.

و الظاهر أن أحمد بن محمد هو ابن عيسى.

و الخنفساء بضم الخاء و سكون النون و فتح الفاء معروفه. و تذكير الضمير فى مات و ألقه بتأويل الحيوان، و يحتمل أن يكون فى الأخير للسكت.

و قال المحقق رحمه الله فى الشرائع: و يكره ما مات فيه الوزغ و العقرب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٥٨

غَيْرِهِ قَالَ يُهْرِيْقُهُمَا وَ يَتِيْمَمُ

و قال السيد رحمه الله فى المدارك: القول بکراهه سؤرها ما هو المشهور بين الأصحاب لورود النهى عنه، و إنما حمل على الكراهه لضعف بسنده و معارضته للأخبار الأخر. و ربما قيل بالمنع منه، و هو ضعيف. و قال فى التذکره: إن الكراهه من حيث الطب لا لنجاسه الماء.

قوله عليه السلام: يهريقهما و يتيمم يدل على وجوب الاجتناب من الإنائين المشتبه الطاهر منهما بالنجس، كما ذهب إليه الأصحاب، و لا يعلم فيه خلاف.

و أوجب جماعه من الأصحاب منهم الصدوقان و الشيخان إهراقهما، إلا أن كلام الصدوقين ربما أشعر باختصاص الحكم بحال إرادته التيمم، و ظاهر النصوص الوجوب.

و قال المحقق: الأمر بالإراقه محتمل لأن يكون كناية عن الحكم بالنجاسه، و هو غير بعيد.

و لو أصاب أحد الإنائين جسم طاهر، فهل يجب اجتنابه أم لا؟ فيه وجهان، أظهرهما الثانى، و مقتضى النص و كلام الأصحاب وجوب التيمم و الحال هذه، إذا لم يكن متمكنا من الماء الطاهر مطلقا.

و قد يخص ذلك بما إذا لم يمكن الصلاه بطهاره متيقنه بهما، كما إذا أمكن الطهاره بأحدهما و الصلاه ثم

تطهير الأعضاء مما لاقاه ماء الوضوء و الوضوء بالآخر، و هو خروج عن مقتضى النصوص.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٥٩

[الحديث ٤٦]

٤٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعُمَرَ كِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْفَأْرَةِ وَ الْكَلْبِ إِذَا أَكَلَا الْخُبْزَ أَوْ شَمَاهُ أَوْ يُوَكَّلُ قَالَ يُطْرَحُ مَا شَمَاهُ وَ يُوَكَّلُ مَا بَقِيَ

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

و لعل الاختصار على حكم الشم لأنه يعلم منه حكم الأكل بالأولويه، و فى بعض كتب الحديث: ينزع ذلك الموضع الذى أكلا منه أو شماه و يؤكل سائره.

ثم اعلم أن الأصحاب اختلفوا فى سؤر الفأره، و المشهور بين المتأخرين الكراهه.

و قال الشيخ فى النهايه: إذا أصاب ثوب الإنسان كلب أو خنزير أو ثعلب أو أرنب أو فأره أو وزغه و كان رطبا، و جب غسل الموضع الذى أصابته مع الرطوبه.

و فى المقنعه: و كذلك الحكم فى الفأره و الوزغه يرش الموضع الذى مساه إن لم يؤثرا فيه، و إن رطباه و أثرا فيه غسل بالماء.

فإذا عرفت هذا فالأمر بالطرح على المشهور أعم من الوجوب و الاستحباب إذ فى الفأره الظاهر حملة على الاستحباب، إلا أن يقال فى الأكل تبقى فى المحل رطوبه، و هى من فضلات ما لا يؤكل لحمه، و فيه خباثه أيضا على طريقه الأصحاب. و كذا فى الشم لا ينفك أنفها غالبا عن رطوبه، و الظاهر سرايتها إلى المحل. و لا يخفى ما فيه من التكلفات.

و أما الكلب ففى الأكل الظاهر أن الأمر على الوجوب، لحصول العلم العادى بسرايه النجاسه إلى المحل، و إن احتمل تغليب الأصل فى مثله. و فى الشم هذا

ملاذ الأختيار فى فهم

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَيْسَ يُنَجِّسُ الْمَاءَ شَيْءٌ يُمُوتُ فِيهِ إِلَّا مَا كَانَ لَهُ دَمٌ مِنْ نَفْسِهِ فَإِنْ مَاتَ فِيهَا ذُبَابٌ أَوْ زُبُّورٌ أَوْ جَرَادٌ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ لَمْ يُنَجِّسْ بِهِ إِذَا تَبَّتْ بِمَا قَدَّمَ نَاهُ مِنَ الْمَاءِ وَ الْأَخْبَارِ أَنَّ الْمِيَاهَ مِنْ حُكْمِهَا الطَّهَارَةُ وَ أَصْلُهَا جَوَازُ اسْتِعْمَالِهَا فَمَا يَمْنَعُ مِنْ جَوَازِ اسْتِعْمَالِهَا طَوَارِئُ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ وَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ الَّتِي لَيْسَ لَهَا نَفْسٌ لَيْسَ فِي الشَّرِيعَةِ مَا يُقْطَعُ عَلَى اللِّامْتِنَاعِ مِنْ اسْتِعْمَالِ مَا وَقَعَتْ فِيهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَى الْأَصْلِ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْخَبْرُ الْمُتَقَدِّمُ عَنْ عُثْمَانَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا

الاحتمال أظهر و أقوى، فيحمل على الاستحباب، إلا أن يحمل على العلم بوصول الرطوبة إلى المحل.

ثم إنه يمكن أن يكون الواو في قوله " و الكلب " محمولاً- على معناه الحقيقي لا على ما هو المتبادر من أمثال هذا المقام من أنه بمعنى " أو " فيكون الطرح باعتبار الكلب.

قوله رحمه الله: إلا ما كان له دم الظاهر أنه أراد الدم السائل من العرق بقريته ما سيأتي.

قال الفاضل التستري رحمه الله: مقتضاه أن ماله دم من نفسه ينجس الماء و إن لم يكن دمه سائلاً، فلعله يخالف ما سيجي ء من تصريحه بلا فاصله.

قوله رحمه الله: و يدل عليه الخبر المتقدم قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه أراد المتقدم عن قريب، و فيه دلالة ما

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٦١

[الحديث ٤٧]

٤٧ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ

بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْخُنْفَسَاءِ تَقَعُ فِي الْمَاءِ أَيْتَوَضَّأُ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ قُلْتُ فَالْعَقْرُبُ قَالَ أَرْقُهُ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صِدْقِهِ عَنْ عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ قَالَ سُئِلَ عَنِ الْخُنْفَسَاءِ وَ الذُّبَابِ وَ الْجِرَادِ وَ النَّمْلَةِ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ يَمُوتُ فِي الْبُرِّ وَ الزَّيْتِ وَ السَّمَنِ وَ شِبْهِهِ قَالَ كُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ دَمٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ

على خلاف المدعى، إذ فيه الاجتناب عما وقع فيه العقرب. اللهم إلا أن يقال:

إن الاجتناب ليس للنجاسة بل لأمر آخر، ومثله الكلام فيما سيجي .

الحديث السابع والأربعون: موثق.

الحديث الثامن والأربعون: موثق أيضاً.

قوله عليه السلام: كل ما ليس له دم لا شك أن الخنفساء و الذباب و الجراد و النملة و ما أشبهها يكون لها الدم غالباً فالمراد من الدم الدم السائل من العرق.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: يدل على أن ما لا يوجد فيه دم كذلك،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٦٢

[الحديث ٤٩]

٤٩ وَأَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ سِنَانَ عَنِ ابْنِ مُشَيْكَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَمَّا يَقَعُ فِي الْأَيَّارِ قَالَ أَمَّا الْفَأْرَةُ فَيُنَزَّحُ مِنْهَا حَتَّى تَطْيِبَ وَ إِنْ سَقَطَ فِيهَا كَلْبٌ فَقَدَرْتُ عَلَى أَنْ تَنْزَحَ مَا فِيهَا فَافْعَلْ وَ كُلُّ شَيْءٍ سَقَطَ فِي الْبُرِّ لَيْسَ لَهُ دَمٌ مِثْلُ الْعَقَارِبِ وَ الْخَنَافِسِ وَ أَشْبَاهِ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مَنْهَالِ بْنِ عُمَرَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْعَقْرُبُ تُخْرَجُ مِنَ الْبُرِّ مَيْتَةً قَالَ اسْتَقَ مِنْهَا عَشْرَةَ دَلَمَاءٍ قَالَ فَقُلْتُ فَعَيْزُهُمَا مِنَ الْجَيْفِ فَقَالَ الْجَيْفُ كُلُّهَا سِوَاءِ إِلَّا جَيْفَهُ قَدْ أُجِيفَتْ وَ إِنْ كَانَتْ جَيْفَهُ قَدْ أُجِيفَتْ فَاسْتَقَ مِنْهَا مِائَةً دَلْوٍ فَإِنْ غَلَبَ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَ مِائَةٍ دَلْوٍ فَانزَحَهَا كُلَّهَا.

فَالْوَجْهُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنْ نَحْمِلَهَا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِحْبَابِ دُونَ الْإِجَابِ لِئَلَّا تُنْفَى الْأَخْبَارَ الْأَوَّلَةَ

لا على ما ليس له دم سائله كذلك. اللهم إلا أن يقال: المراد بالنفس السائله مطلق الدم، سواء خرج من عرق أو لا، و سواء كان سائلا أو لا.

الحديث التاسع و الأربعون: ضعيف على المشهور.

و مشتمل على ما يخالف المشهور.

الحديث الخمسون: مجهول.

قوله عليه السلام: قد أجيبت كأنه معلوم باب الأفعال على خلاف القياس، أى: أنتنت تأكيدا، أو المعنى

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٦٣

[الحديث ٥١]

٥١ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ إِلَّا مَا كَانَتْ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ع قَالَ لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ إِلَّا مَا كَانَتْ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ

غيرت الماء و إن لم يرد فى اللغه.

قال الفيروز آبادى: الجيفه بالكسر جثه الميت و قد أراح، و جافت تجيف أنتنت كجيفت و اجتافت.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٢، ص: ٢٦٣

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان هذه الروايات مع تأييدها بالأصل و نوع شهره تصلح للفتياء، و كيف ما كان فما يستخرج منها من عدم البأس لميته ما لا- يخرج دمه من العروق منظور فيه، إذ لم يعرف في اللغة للسائل معنى غير ما نفهمه عرفا، لا ما يخرج من العروق. فلاحظ.

الحديث الحادى و الخمسون: مرفوع.

الحديث الثانى و الخمسون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٦٤

١١ بَابُ تَطْهِيرِ الْمِيَاهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا غَلَبَتِ النَّجَاسَةُ عَلَى الْمَاءِ فَغَيَّرَتْ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رَائِحَتَهُ وَجَبَ تَطْهِيرُهُ بِنَزْحِهِ إِنْ كَانَ رَاكِدًا وَ بَدْفَعِهِ إِنْ كَانَ جَارِيًا حَتَّى

باب تطهير المياه من النجاسات قوله رحمه الله: وجب تطهيره بنزحه قال الفاضل التستري رحمه الله: كان قوله "تطهيره بنزحه" يشعر بأن هذا فى البئر، و لعل ما ذكره الشارح من التعرض للبئر فى بيان هذا الكلام ناظر إلى هذه العبارة، و إلا فمقتضى قوله "إن كان راكدا" يشعر بأن هذا حكم

و كيف ما كان فلم أجد قوله "تطهيره بنزحه" مستحسنا إلا في البئر، و ياباه ظاهر قوله "إن كان راكدا" و لا يبعد تنزيهه على أن المراد من الآبار ما هو جار

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٦٥

يَعُودُ إِلَى حَالِهِ فِي الطَّهَارَةِ وَيَزُولُ عَنْهُ التَّغْيِيرُ وَ مَنْ تَوَضَّأَ مِنْهُ قَبْلَ تَطْهِيرِهِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَوْ اغْتَسَلَ مِنْهُ لِجَنَابِهِ وَ شَبَّهَهَا ثُمَّ صَلَّى بِذَلِكَ الْوُضُوءِ وَ الْغَسْلِ لَمْ تُجْزِهِ الصَّلَاةُ وَ وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الطَّهَارَةِ بِمَاءٍ طَاهِرٍ وَ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ وَ كَذَلِكَ إِنْ غَسَلَ بِهِ ثُوبًا أَوْ نَالَهُ مِنْهُ شَيْءٌ ثُمَّ صَلَّى فِيهِ وَجَبَ عَلَيْهِ تَطْهِيرُ الثَّوْبِ مِنْهُ بِمَاءٍ طَاهِرٍ يَغْسِلُهُ بِهِ وَ لَزِمَهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ قَدْ بَيَّنَّا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ مَا حَلَّ الْمَاءَ مِنَ النَّجَاسَةِ فَعَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعَمَهُ أَوْ رَائِحَتَهُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا مَعَ زَوَالِ ذَلِكَ وَ مَا لَمْ يُغَيَّرْ لَوْنُهُ أَوْ طَعَمَهُ أَوْ رَائِحَتَهُ إِنْ كَانَ الْمَاءُ فِي غَدِيرٍ أَوْ قَلْبٍ وَ كَانَ الْمَاءُ زَائِدًا عَلَى الْكُرِّ فَإِنَّهُ لَا يَنْجَسُ

و منها ما هو راكد، و ما ذكر هو حكم الراكد منها.

لا يقال: يشترط فى البئر عدم الجريان.

قلنا: هذا غير واضح، بل ربما يتحقق البئر عرفا مع ادعاء أهله أنه جار يخرج منه الماء إلى الفلاة، كما فى الغرى صلى الله تعالى على من شرفها.

و يمكن تأويل قوله "يجب تطهيره بنزحه" إلى ما يرجع إلى إراقتة، و يجعل قوله "حتى يعود" من أحكام الجارى، و فيه بعد، و لعل الأول أقرب.

قوله رحمه الله: لم تجزه الصلاة الظاهر أنه لا خلاف فى إعاده الصلاة إذا رفع بالماء النجس حدثا ثم صلى سواء كان عمدا أم لا،

و أما فى إزاله الخبث فىرررر إلى التفصیل الذى ذكره الأصحاب فى من صلى مع النجاسه.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذیب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٦٦

بِمَا يُحُلُّهُ وَ إِنْ كَانَ نَاقِصًا عَنِ الْكُرِّ فَإِنَّهُ لَمَّا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ وَ بَقِيَ أَنْ نَدُلَّ عَلَى وَجُوبِ تَطْهِيرِ مِيَاهِ الْأَبَارِ فَإِنَّ مَنْ اسْتَعْمَلَهَا قَبْلَ تَطْهِيرِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ مَا اسْتَعْمَلَهُ فِيهِ إِنْ وُضِعَ فَوْضُوءًا وَ إِنْ غُشِلَ فَعُشِلًا وَ إِنْ كَانَ غَسَلَ الثِّيَابِ فَكَذَلِكَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عِنْدِي أَنَّ هَذَا إِذَا كَانَ قَدْ عَيَّرَ مَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ النَّجَاسَةِ أَحَدًا أَوْ صَافِ الْمَاءِ إِذَا رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يُعَيَّرْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَجِبُ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَ إِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا بَعْدَ تَطْهِيرِهِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

قوله رحمه الله: و بقى إن نادل لا خلاف بين الأصحاب فى نجاسه البئر بالتغير، و أما نجاسته بالملاقاه ففیه خلاف: و الأشهر أنه ينجس بالملاقاه مطلقا، و ذهب جماعه إلى عدم نجاسته مطلقا، و ذهب الشيخ أبو الحسن محمد بن محمد البصرى من المتقدمين إلى القول بعدم النجاسه إذا كان كرا، و ألزم هذا القول على العلامه أيضا.

ثم القائلون بالطهاره اختلفوا فى وجوب النزح و استحبابه، و المشهور بينهم الثانى، و ذهب العلامه رحمه الله فى المنتهى إلى الوجوب تعبدا لا لنجاسته، و لم يصرح رحمه الله بأنه يحرم استعماله قبل النزح حتى يتفرع عليه بطلان الوضوء و الصلاه، بناء على أن النهى فى العباده مستلزم للفساد أم لا.

قوله رحمه الله: و إن كان لا يجوز استعماله إلا بعد تطهيره قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه دلالة على النجاسه و إن لم يحصل التغير،

و حينئذ يشكل تفصيله لما ذكره من دليل الاغتفار. اللهم إلا أن يحمل التطهير على

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٦٧

أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِاسْتِعْمَالِ الْمِيَاهِ الطَّاهِرَةِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَامْتَى اسْتَعْمَلَ الْمِيَاهَ النَّجِسَةَ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مُجْزِيًا عَنْهُ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَأْمُورِ بِهِ

[الحدِيث ١]

١ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا

معنى التنظيف لا ما يقابل النجاسه و التنجيس. انتهى.

أقول: الظاهر حمل كلامه هنا على عدم النجاسه بالملاقاه و وجوب النزع، كما ذهب إليه العلامه فى المنتهى، و يأول قوله " بعد تطهيره " بالتنظيف أو التطهير باعتقاد القائلين بالنجاسه.

و قوله " و الذى يدل على ذلك " إشاره إلى عاده الوضوء و الصلاه و غسل الثياب بعد استعماله إذا تغير، أو يحمل كلامه على عدم الإعاده مع العلم، و يكون قوله " و الذى يدل على ذلك " على الإعاده مع العلم.

أو يجمع بين الحملين، و لعله أظهر لثلا- يرد عليه أن مع القول بوجوب النزع يشكل القول بعدم الإعاده مع العلم، للنهى فى العباده، فقوله " و إن كان لا يجوز " أى مع العلم، و قوله " و الذى يدل على ذلك " دليل عليه.

و يدل عليه كلامه فى الاستبصار حيث قال بعد نقل الأخبار: ما يتضمن هذه الأخبار من إسقاط الإعاده فى الوضوء و الصلاه عن استعمال هذه المياه لا يدل على أن النزع غير واجب مع عدم التغير، لأنه لا يمتنع أن يكون مقدار النزع فى كل شىء يقع فيه واجبا، و إن كان متى استعمله لم يلزم إعاده الوضوء و الصلاه لأن الإعاده فرض ثان.

فليس لأحد أن يجعل ذلك دليلا على أن المراد بمقادير النزع ضرب من الاستحباب. على أن الذى ينبغى أن يعمل عليه هو أنه إذا استعمل

هذه المياه قبل العلم بحصول النجاسه فيها، فإنه لا يلزم إعادته الوضوء و الصلاة، و متى استعملها مع العلم بذلك لزمه إعادته الوضوء و الصلاة. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٦٨

.....

قال الفاضل التستري رحمه الله: الظاهر أن مبنى وجوب الإعادته على القول بعدم الإجزاء، فإذا اعترف به لم يحسن القول بعدم وجوب الإعادته و الاكتفاء بمجرد عدم الجواز.

و بالجمله إذا اعترف بعدم أجزاء الطهاره لزم الاعتراف بوجوب الإعادته، لأن مرجعه إلى النهى فى العباده، و هو مفسد موجب لإعادته المنهى عنه، و يلزم حينئذ إعادته ما يتوقف صحته عليه، لفساده الذى توجه من النهى الأول.

نعم إنما تظهر الفائده فيما ليس بعباده كغسل الثوب، فإن فى صورته الاعتراف بعدم الجواز لا للنجاسه لا يلزم عدم الإجزاء و وجوب الإعادته، كما إذا غسل ثوبه بماء مغصوب عالما، فلا يستقيم الاستدلال على جميع ما تقدم بهذا الدليل.

و لك أن تصحح كلام الشارح مع قطع النظر عن ظاهره، بأن مقصوده أن الدال على أن فى صورته تغير أحد الأوصاف يجب الإعادته هو أنه مأمور - إلخ، و يجعل الحديث الأول دليلا باعتبار قوله " فإن أنتره "، و يكون سياق الباقي لأجل عدم الإعادته فى صورته عدم التغير. و فيه من التكلف ما لا يخفى، إلا أنه يسهل الخطب نظرا إلى المعنى.

و ربما يمكن تصحيح كلام الشارح بإرادته عدم وجوب الإعادته فى صورته عدم الحكم بالنجاسه، إذا لم يكن حال الغسل أو الوضوء عالما بعدم جواز الاستعمال لعدم الاطلاع بوقوع النجاسه. انتهى.

و قال السبط المدقق قدس سره: اعلم أن بعض الأصحاب حكى عن الشيخ رحمه الله القول بالنجاسه، لكن لا تجب إعادته الوضوء الواقع منه و لا الصلاة

به و لا- غسل ما لاقاه، إذا حصلت هذه الأمور قبل العلم بالنجاسه، و نسب هذه الحكايه حاكياها إلى كتابي الحديث، و حكم بسقوط هذا القول لمخالفته لأصول المذهب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٦٩

.....

قال الوالد قدس الله روحه: و الأمر كما قال، لكن الذى ظهر لى أن الحكايه و هم، لأن كلام الشيخ لا يخلو من ركاكه، فى بادئ الرأى يوهم غير ما يظهر بعد التأمل.

و الذى فهمته من الكتابين أنه يقول بعدم الانفعال بمجرد الملاقاه لكنه يوجب الترح، فالمستعمل لمائها بعد ملاقاه النجاسه له و قبل العلم بها لا تجب عليه الإعاده أصلا، سواء فى ذلك الوضوء و الصلاه و غسل النجاسات و غيرها، و المستعمل له بعد العلم بالملاقاه يلزمه إعاده الوضوء و الصلاه، لأنه منهى عن استعماله قبل الترح، و النهى يفسد العباده فيقع الوضوء فاسدا، و يتبعه فساد الصلاه و كذا غيرهما من العبادات المترتبه على استعماله. انتهى كلامه قدس سره.

و قد يقال: إنه لا يخلو من وجاهه لو لا أمور:

الأول: أنه قد تقدم قبل قوله " و عندى أن هذا " أن من استعمالها قبل تطهيره يجب عليه إعاده ما استعماله فيه، إن وضوءا فوضوء و إن غسلا فغسل، و إن كان غسل الثياب فكذلك، و إعاده غسل الثياب على ما ذكره الوالد قدس سره لا يوافق ما عليه الأصحاب.

الثانى: قوله " و إن كان لا يجوز استعماله إلا بعد تطهيره " يفيد القول بالنجاسه لا الترح تعبدا.

الثالث: قوله " و الذى يدل على ذلك " يدل صريحا على أن الماء نجس، حيث قال: فمتى استعمال المياه النجسه، فيجب أن لا يكون مجزيا، لأنه خلاف المأمور به.

الرابع: أنه على تقدير حمله على

ما قاله الوالد قدس سره يكون النهى من جهه أن الأمر بالشىء يستلزم النهى عن ضده، و الخلاف فى هذا إنما هو فى المضيق لا فى الموسع، و على القول بوجوب الترح تعبدًا لا يعلم أنه مضيق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٧٠

.....

الخامس: أن ما ذكره الوالد قدس سره إنما يتم على تقدير كون المستعمل عالماً بالمنع، لىتم توجه النهى إليه، و كلامه مطلق. و ربما يجاب عن الأول: بأن ما ذكره أولاً بناء على ما ذكره المفيد، و ما ذكره بقوله "قال محمد بن الحسن" بيان لمختاره، و لا ريب فى ركاهه التعبير، كما ذكره الوالد رحمه الله. فإن قلت: كلام المفيد الذى نقله الشيخ يقتضى توقف نجاسه البئر على التغير، إن حمل قوله "وجب تطهيره بنزحه إن كان راكداً" على البئر. ثم قوله هذا قد ينافى ما تقدم منه فى باب المياه حيث قال هناك: فأما إن كان فى بئر أو حوض أو إناء، فإنه يفسد بسائر ما يموت فيه. فإن ظاهره عدم اعتبار التغير، و احتمال أن يكون مراده بالبئر هناك غير النابع ممكن، كما أن حمل كل من العبارتين على حاله ممكن و لا تنافى.

و على هذا فما ذكره الشيخ بقوله "و بقى إن ندل على وجوب تطهير مياه الآبار" صريح فى أن ما تقدم ليس فى مياه الآبار التى هنا البحث عنها، فىنبغى حمل البئر هنا على غير النابع، و حيثئذ ينبغى أن يضاف إلى قول المفيد المشهور هذا أيضاً.

قلت: لما ذكرت وجه عند التأمل، إلا أن الشيخ رحمه الله أجمل العبارة و الدليل، و الغرض من الجواب عن كلامه حاصل بما ذكرناه.

و يجاب عن الثانى: بأن إطلاق

الطهاره على ما وجب نزحه جائز و إن كان خلاف الأولى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٧١

مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ
حَمَادٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَا يُغَسَّلُ الثُّوبُ وَلَا تُعَادُ الصَّلَاةُ مِمَّا وَقَعَ فِي الْبُئْرِ إِلَّا أَنْ يُنْتَنَ فَإِنْ أَنْتَنَ غُسِلَ
الثُّوبُ وَ أَعَادَ الصَّلَاةُ وَ نَزَحَتِ الْبُئْرُ

و عن الثالث: بنحو الثانى، لكنه أبعد.

و عن الرابع: بأنه مبنى على فوريه الأمر بالنزح.

و عن الخامس: بأن إرادته العلم يفهم من حيث كون المكلف مأمورا و أن الجاهل غير مأمور فى الجملة.

و لا يخفى ما فى الأجوبه من التكلف، و لعله فى مقام التسديد كاف.

الحديث الأول: صحيح.

و قال الشيخ البهائى رحمه الله فى حماد: هذا هو ابن عيسى، كما يظهر من تصفح كتب الرجال، و هو الراوى عن معاويه بن
عمار، و العجب من المحقق كيف طعن فى هذه الروايه بأن حمادا مشترك.

و نحوه قال الفاضل التستري رحمه الله، و جعل القرينه عليه روايه الحسين عنه كما سبق بثلاث ورفقات.

و الظاهر أن معاويه هو ابن عمار، بقرينه ما يأتى بلا فاصله، و قد صرح فى الاستبصار بذلك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٧٢

.....

و يدل ظاهرا على عدم انفعال البئر، و على وجوب نزح الجميع عند التغير و حمله فى المعتبر على البئر غير النابع كالغدير، و لا
يخفى بعده.

و قال السبط المدقق رحمه الله: هذه الروايه موصوفه بالصحة فى كلام متأخرى الأصحاب بناء على ما عرفت، و قد يظن أن
الصواب فى سندها

هنا أن يكون عن أبيه عن محمد بن الحسن، أعنى: الصفار، لأن روايه محمد بن الحسن ابن الوليد عن أحمد بن محمد بن عيسى بغير واسطه بعيد. و جوابه رفع الاستبعاد بعد التأمل.

و لا يخفى دلالة الروايه على عدم نجاسه البئر بالملاقاه، و لفظه "من" فى قوله "مما وقع" للسببيه على ما ذكره شيخنا المحقق رحمه الله.

ثم إن العلامه رحمه الله فى المختلف حكى عن الشيخ رحمه الله فى النهايه فى مسأله تغير البئر أنه قال: ينزح الماء أجمع، فإن تعذر نزح إلى أن يزول التغير.

ثم قال: احتج الشيخ بما رواه فى الصحيح عن معاويه بن عمار، و ذكر الروايه و روايه عمار الساباطى، ثم أجاب عن صحيح معاويه بأنه لا بد فيه من إضمار، و ليس إضمار جميع الماء بأولى منه بإضمار بعضه المحمول على ما يزول معه التغير.

أقول: فى الجواب نظر، لأن زوال التغير لا يخص البعض، بل قد لا يتم إلا بالجميع، فأضمار البعض لا أولويه له، بل الأولى على تقدير الاكتفاء بمزيل التغير حمل قوله عليه السلام "نزحت البئر" على ما يزول به التغير، لأنها لا تخرج عن الإطلاق و غيرها مقيد، فلا يضر الجميع و لا البعض

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٧٣

.....

بخصوصهما بل القدر المشترك.

فإن قلت: نزحت البئر حقيقه فى الجميع و مجاز فى البعض، فكيف يقول العلامه رحمه الله ليس بأولى؟ و الأولويه للحقيقه ظاهره.

قلت: لعل مراده رحمه الله أن لفظ "نزحت البئر" مجاز فى الإسناد، و حينئذ فلا بد من إضمار، و ليس إضمار الجميع بأولى من إضمار البعض.

فإن قلت: لفظ "نزحت البئر" قد صار حقيقه عرفيه فى إرادته نزح ما وجب له

من غير احتياج إلى إضمار، فحينئذ يحتاج إلى مبين لكونه من قبيل المجمل، فإن ورد في الأخبار ما يدل على الاكتفاء بزوال التغير كان مبينا لهذا المجمل، ولا حاجة إلى ترجيح إضمار البعض على الجميع، على أنه بتقدير الإضمار لا بد بعده من تبين المجمل من الكل و البعض بالأخبار الدالة على زوال التغير عند القائل به، فطى المسافه أولى.

قلت: لما ذكرت وجهه، إلا أنه ربما كان نظر العلامة إلى شيوع إطلاق المجاز على مثل هذا التركيب.

أقول: و مما ذكرناه هنا يعلم أن قول الوالد قدس سره في المعالم: أو بحمله على نرح الأكثر لتوقف زوال التغير عليه، كما يشعر به قوله "إلا أن ينتن" و إطلاق نرح البئر على أكثرها جائز و لو بطريق المجاز لضروره الجمع.

محل بحث، لأنه إنما يتم على أن يكون لفظ الحديث: نرح ماء البئر، ليحمل على أكثره مجازاً، أما نرحت البئر بتقدير كون الإسناد مجازاً لا بد من إضمار شىء يتم به الحقيقة، و هو راجع إلى الأخبار المفصله بزوال التغير، سواء كان أكثر أو غيره. فليتأمل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٧٤

[الحديث ٢]

٢ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي طَالِبٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْفَأْرِهِ تَفَعُّ فِي الْبَيْتِ فَيَتَوَضَّأُ الرَّجُلُ مِنْهَا وَيَصِلِّي وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَيْعِيدُ الصَّلَاةَ وَيَغْسِلُ ثَوْبَهُ فَقَالَ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ وَلَا يَغْسِلُ ثَوْبَهُ

فإن قلت: لا ريب أن نرحت البئر المتبادر منها كلها، فإذا لم يرد الكل كان مجازاً، ولا ريب أن الأكثر أقرب المجازات.

قلت: تبادر الكل

ينافى مجازيه الإسناد، ولئن سلم عدم المنافاه نظرا إلى اختلاف الحيثيه صار إضمار الجميع أولى، وإذا صار أولى نخصه بما إذا توقف زوال التغير عليه. وليس حمله على الأكثر أولى من حمله على الجميع، والتخصيص بالأخبار لا بد منه، بل ربما يدعى أن الجميع بما ذكرناه أولى، فلا ينبغي الغفله عن ذلك.

إذا عرفت هذا فاعلم أن الوالد رحمه الله احتج لنزح أكثر الأمرين من المقدر و زوال التغير، بأن الدليل الدال على نزح المقدر مع عدم التغير يدل على وجوب المقدر مع التغير بطريق أولى.

ويمكن دفعه بأن الأولويه لا وجه لها مع الأخبار الداله على الاكتفاء في طهاره البئر مع التغير بزواله، ويؤيد هذه الروايه الحسنه الآتيه عن أبي أسامه، فإن بها و بنحوها يندفع ما عساه يظن من أن ما دل على زوال التغير لا ينافى اعتبار غيره. فليتأمل.

الحديث الثاني: صحيح أيضا.

و يدل على عدم انفعال البئر أيضا، إلا أن يحمل على ما إذا خرجت حيه، و هو بعيد.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٧٥

[الحديث ٣]

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي بَانٍ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سِئِلَ عَنِ الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي الْبَيْرِ لَا يُعْلَمُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ مَا يَتَوَضَّأُ مِنْهَا أَوْ يُعَادُ الْوُضُوءَ فَقَالَ لَا.

[الحديث ٤]

٤ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ سِئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي الْبَيْرِ فَقَالَ إِذَا خَرَجْتَ فَلَمَّا بَيَّأَسَ وَإِنْ تَفَسَّخْتَ فَسَبِّحْ دَلْمَاءٍ قَالَ وَ سِئِلَ عَنِ الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي الْبَيْرِ فَلَا يُعْلَمُ بِهَا أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَ مَا يَتَوَضَّأُ مِنْهَا أَوْ يُعِيدُ وَضُوءَهُ وَ صَلَاتَهُ وَ يَغْسِلُ مَا أَصَابَهُ فَقَالَ لَا قَدْ اسْتَقَى أَهْلُ الدَّارِ مِنْهَا وَ رَشُوا

الحديث الثالث: موثق.

و حمله في المعبر على ما إذا خرج حيا.

الحديث الرابع: مجهول.

قوله عليه السلام: لا قد استقى الرش نفض الماء.

وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه: الظاهر أن المراد به أن أهل الدار استعملوا الماء بالسقى و الرش مثلا، فلو كان نجسا يلزم الحرج، لا أنه حصل الترح المطلوب، وإن أمكن هذا أيضا لكن الأول أظهر، والله تعالى يعلم.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: فيه دلالة على أنه إن لم يستق لزم الإعادة،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٧٦

[الحديث ٥]

٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي بَانَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَ أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ عُثَيْمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا وَقَعَ فِي الْبُرِّ الطَّيْرُ وَ الدَّجَاجَةُ وَ الْفَأْرَةُ فَاتْرَحَ مِنْهَا سَبْعَ دَلَاءٍ قُلْنَا فَمَا تَقُولُ فِي صَلَاتِنَا وَ وُضُوءِنَا وَ مَا أَصَابَ ثِيَابَنَا فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٦]

٦ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ عَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْفَأْرَةِ وَ السُّنُورِ وَ الدَّجَاجَةِ وَ الطَّيْرِ وَ الْكَلْبِ قَالَ مَا لَمْ يَتَفَسَّخْ أَوْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُ الْمَاءِ فَيَكْفِيكَ خَمْسُ دَلَاءٍ فَإِنْ تَغَيَّرَ الْمَاءُ فَحَدُّهُ حَتَّى يَذْهَبَ الرِّيْحُ.

[الحديث ٧]

٧ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ

فيدل على خلاف المدعى، إلا أن يحمل على ما إذا تغير، وفيه من البعد ما لا يخفى.

الحديث الخامس: موثق.

الحديث السادس: حسن.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: لا أجد له ربطا بالمدعى إلا بتكلف. انتهى.

ويمكن أن يتكلف بأن الاكتفاء بزوال التغير يومئ إلى أن مناط النجاسة التغير.

الحديث السابع: صحيح على احتمال قوى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٧٧

أَبِيهِ عَنِ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى رَجُلٍ أَسْأَلُهُ أَنْ يَسْأَلَ أَبَا الْحَسَنِ

الرِّضَاعَ فَقَالَ مَاءُ الْبُئْرِ وَاسِعٌ لَا يُفْسِدُهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ فَيُنزَحَ مِنْهُ حَتَّى يَذْهَبَ الرِّيحُ وَيَطِيبَ طَعْمُهُ لِأَنَّ لَهُ مَادَّةً.

[الحديث ٨]

٨ وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ بئْرٌ يُسْتَقَى مِنْهَا وَتُوضَى بِهِ وَغُسِلَ مِنْهُ الثِّيَابُ وَعُجِنَ

وقال الفاضل التستري رحمه الله: ذكر الشيخ في الاستبصار عن أحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل عن الرضا عليه السلام. فهو صحيح.

أقول: لا يخفى ما في هذا الخبر من المبالغات الداله على عدم الانفعال من الوصف بالسعه و وجود الماده و التعليل و الحصر.

و رد الخبر القائلون بالنجاسه بالإرسال. و أجيب بأن محمد بن إسماعيل الثقه جزم بقوله عليه السلام، فخرج عن الإرسال. و لا يخفى أن هذا دأب جميع المراسيل، لكن قد عرفت صحته في الاستبصار، و سيأتى كلام من الشيخ على هذا الخبر في الزيادات. فتدبر.

الحديث الثامن: موثق.

و في بعض النسخ عن عبد الكريم

بن عمرو، و الظاهر أنه هو بقرينه أحمد على ما يعرف من طريق كتاب ابن بابويه و الفهرست.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٧٨

بِهِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ فِيهَا مَيْتٌ قَالَ لَا بَأْسَ وَلَا يُغَسَّلُ التُّوبُ وَلَا تُعَادُ مِنْهُ الصَّلَاةُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِن مَاتَ إِنْسَانٌ فِي بَيْتٍ أَوْ غَدِيرٍ يَنْقُصُ مَائُهُ عَن مِقْدَارِ الْكُرِّ وَ لَمْ يَتَّخِذْ بِذَلِكَ الْمَاءِ فَلْيَنْزَحْ مِنْهُ سَبْعُونَ دَلْوًا وَ قَدْ طَهَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ ذِكْرَهُ لِلْغَدِيرِ مَعَ الْبَيْتِ يُرِيدُ بِهِ غَدِيرًا لَهُ مَادَّةٌ بِالنَّبْعِ مِنَ الْأَرْضِ وَ مَا هَذَا سَبِيلُهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَبَارِ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَادَّةٌ فَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ إِذَا وَقَعَ فِيهِ مَا

قوله عليه السلام: لا بأس حمل على أنه لا يعلم الوقوع قبل الاستعمال بل يظن ذلك، و هو غير معتبر.

قوله رحمه الله: و إن مات إنسان لا خلاف بين القائلين بوجوب النزح فى أنه يجب نزح سبعين بموت الإنسان، و المشهور بينهم شموله للكافر أيضا، و ذهب ابن إدريس إلى نزح الجميع فى موت الكافر.

قوله رحمه الله: ينقص ماؤه ظاهر كلامه هنا و فيما سبق أن الماء الراكد القليل حكمه حكم البئر فى وجوب النزح و طهارته به، و هو قول سخيّف لم ينسب إليه و لا إلى غيره، و مع ذلك كيف ينزح سبعون دلوا من القليل، و لذا حمّله الشيخ على البئر، و معه يدل على قوله بالفرق فى البئر بين القليل و الكثير، و لم ينسب إليه هذا أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٧٩

يُنَجِّسُهُ مَتَى نَقَصَ عَنِ الْكُرِّ وَ يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ

[الحديث ٩]

٩ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى

عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ وَعَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ
عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ ذَبَحَ طَيْرًا فَوَقَعَ بِدَمِهِ فِي الْبُئْرِ
فَقَالَ يُنَزَّحُ مِنْهَا دِلْمَاءٌ هَذَا إِذَا كَانَ ذَكِيًّا فَهُوَ هَكَذَا وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا يَقَعُ فِي بُئْرِ الْمَاءِ فَيَمُوتُ فِيهِ فَأَكْثَرُهُ الْإِنْسَانُ يُنَزَّحُ مِنْهَا
سَبْعُونَ دَلْوًا وَأَقْلَهُ الْعُضْفُورُ يُنَزَّحُ مِنْهَا دَلْوٌ وَاحِدٌ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ مَاتَ فِيهَا حِمَارٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ فَرَسٌ وَأَشْبَاهُهَا مِنْ

قوله رحمه الله: ويدل على ما ذكره قال الفاضل التستري رحمه الله: في البئر مسلم، و أما في الغدير فلا، وكذا يسلم وجوب
النزح. و أما حكاية الطهاره بذلك فلا، إذ مقتضى هذا القول بالنجاسه و من النزح لا يلزم ذلك.

الحديث التاسع: موثق أيضا.

قال الشيخ البهائي رحمه الله: الإشارة في قوله عليه السلام "هذا إذا كان ذكيا" إلى نزح الدلاء، و اسم كان يعود إلى الواقع في
البئر. و المراد بالذكي المذبوح، و الغرض أن نزح الدلاء إنما يجرى إذا كان الواقع في البئر حال الوقوع مذكي لا ميتا و لا حيا
ثم يموت فيه.

و قوله عليه السلام "فهو هكذا" تأكيد لمضمون هذا الكلام و قوله "فأكثره" بالمثلثه أو الموحده، و المجرور فيه يعود إلى ما
سوى المذكي، و المراد

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٨٠

.....

فأكثره نزحا، و هو كذلك فإن نصابه العددي في النزح أكثر من سائر الحيوانات و إنما قيدنا بالعددي

ليخرج النرح التراوحي و نرح الماء كله و نرح الكر.

و قال السبط المدقق قدس سره: هذه الروايه هي مستند الأصحاب في نرح السبعين بموت الإنسان مع عدم العلم بالمخالف، بل نسب الحكم في المعبر إلى علمائنا القائلين بالتنجيس، و نحوه في المنتهى.

و استشكل الوالد قدس سره الاستدلال بها من حيث عدم صحه سندها.

و في المعبر أن الرواه و إن كانوا فطحيه إلا- أنهم ثقات مع سلامتها عن المعارض و كونها معمولاً عليها بين الأصحاب عملاً ظاهراً. قال: و قبول الخبر بين الأصحاب مع عدم الراد له يخرج به إلى كونه حجه، فلا يعتد إذن بمخالف فيه. و لو عدل إلى غيره كان عدولاً من المجمع على الطهاره به إلى الشاذ الذي ليس بمشهور.

و تنظر الوالد رحمه الله في هذا الكلام بأن الإجماع إن كان واقعاً- كما يظهر من كلامه- فهو الحجه، و لا حاجه إلى التكلف الذي ذكره، و إن لم يتحقق الإجماع لم تكف الاعتبارات التي ذكرها. انتهى.

و أقول: لعل مراده كون الحجه في مجموع ما ذكر من الخبر و الاعتبارات.

نعم ما ذكره في قضيه الإجماع محل كلام، و لعل مراده أن الإجماع وقع على العمل بالخبر، و إن كانت العبارة توهم خلاف ذلك.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٨١

الدَّوَابُّ وَ لَمْ يَتَغَيَّرِ بِمَوْتِهِ الْمَاءُ نُرَحَ مِنْهَا كَثْرٌ مِنَ الْمَاءِ فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ نُرَحَ كُلُّهُ

[الحديث ١٠]

١٠ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَعِيدِ بْنِ هَلَعَالٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَمَّا يَقَعُ فِي الْبُئْرِ مَا بَيْنَ الْفَارَةِ وَالسُّنُورِ إِلَى الشَّاهِ فَقَالَ كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ سَبْعُ دَلَائِلٍ

قوله رحمه الله: نزع منها كر هذا المشهور بين الأصحاب.

الحديث العاشر: حسن كالصحيح.

وقال السبسطي المدقق رحمه الله: المحقق في الاعتبار رد هذه الرواية بأن الراوي - وهو عمرو بن سعيد - فطحى، وكذلك العلامة في المنتهى والشهيد في الذكرى.

والذى أفاده الوالد قدس سره أنه وهم، لأن الذى فى بعض كتب الرجال من طريق ضعيف أنه فطحى هو عمرو بن سعيد المدائنى من أصحاب الرضا عليه السلام، وهذه الرواية عن الباقر عليه السلام والراوى لها منه عمر بن يزيد وهو من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، فليس ذلك محل شك، بل هو مجهول الحال. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٨٢

قَالَ حَتَّى بَلَغَتْ الْحِمَارَ وَالْجَمَلَ فَقَالَ كُرٌّ مِنْ مَاءٍ.

ثُمَّ قَالَ أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ يُنْزَحُ مِنْهَا إِذَا مَاتَ فِيهَا شَاهٌ أَوْ كَلْبٌ أَوْ خَنْزِيرٌ أَوْ سِنَّورٌ أَوْ غَزَالٌ أَوْ ثَعْلَبٌ وَ شَيْبُهُ فِي قَدْرِ جِسْمِهِ أَرْبَعُونَ دَلْوًا فَإِذَا مَاتَ فِيهَا حَمَامَةٌ أَوْ دَجَاجَةٌ أَوْ مَا أَشْبَهَهُمَا نُزِحَ مِنْهَا سَبْعُ دَلَائِلٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه الشريف فى عمرو بن سعيد: هذا روى الشيخ فى باب الأوقات من هذا الكتاب خبرا موثقا كالصحيح يدل على توثيقه فلاحظ، و ذكره الشيخ فى الرجال فى أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام و ذكر أنه أسند عنه.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: لعل صوابه عن ابن هلال على ما

سيجيء عن قريب، وحينئذ فعل المراد منه عبد الله، ولا يحضرني الآن حاله.

قوله: حتى بلغت الحمار لا خلاف في وجوب نزع الجميع في البعير، والخبر يدل على الاكتفاء بالكر.

قوله رحمه الله: و ينزح منها إذا مات فيها شاه المشهور بين الأصحاب أربعون للثعلب و الأرنب و الكلب و الخنزير و السنور و الشاه و أشباههما في الجثة.

و قال الصدوق في الفقيه: في الكلب ثلاثون إلى أربعين، و في السنور سبع

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٨٣

[الحديث ١١]

١١ ما أخبرني به الشيخ أيدته الله تعالى عن أحمد بن محمد بن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن بن سعيد عن القاسم بن علي قال سألت أبا عبد الله ع عن الفأرة تقع في البئر قال سبعة دلاء قال و سألته عن الطير و الدجاجه تقع في البئر قال سبعة دلاء و السنور عشرون أو ثلاثون أو أربعون دلاء و الكلب و شبهه.

قوله ع و الكلب و شبهه يريد به في قدر جسمه و هذا يدخل فيه الشاه و الغزال و الثعلب و الخنزير و كل ما ذكر و يدل عليه أيضاً

دلاء، و في الشاه و ما أشبهها تسع دلاء إلى عشرة.

و قال في المقنع: إن وقع فيها كلب أو سنور فانزح ثلاثين دلوا إلى أربعين و قد روى سبع دلاء، و إن وقعت في البئر شاه فانزح منها سبع أدل. و المعروف بين الأصحاب في الطير سبع دلاء، و يفهم من الاستبصار أن الشيخ فيه اكتفى بالثلاث.

الحديث الحادي عشر: ضعيف.

قوله رحمه الله: و يدل عليه أيضاً قال الفاضل التستري رحمه الله: لكن على التخيير بين الأربعين و

الثلاثين لا على تحتم الأربعين كما يقتضيه عبارته المتن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٨٤

[الحديث ١٢]

١٢ ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى بالاسناد المتقدم عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت أبا عبد الله ع عن الفأره تقع فى البئر أو الطير قال إن أدركته قبل أن يئتن نرخت منها سبع دلاء وإن كان سنور أو أكبر منه نرخت منها ثلاثين دلو أو أربعين دلو وإن أنتن حتى يوجد ريح التتن فى الماء نرخت البئر حتى يذهب التتن من الماء.

و ليس لأحد أن يقول كيف عملتم على أربعين دلو فى السنور و الكلب و شبههما و فى الدجاجه و الطير على سبع دلاء و فى هذين الخبرين ليس القطع على أربعين دلو بل إنما يتضمن على جهه التخير و هلا عملتم بغير هذين

الحديث الثانى عشر: موثق.

قوله رحمه الله: مما يتضمن نقصان قال الفاضل التستري رحمه الله: إن أراد مما يتضمن النقصان ما كان مشتملا على الثلاثين حسن الإيراد و أشكل ما فى الجواب، و إن أراد ما اشتمل على الأنقص لم نجد الإيراد حسنا.

قوله رحمه الله: نكون دافعين قال الفاضل التستري رحمه الله: الدفع غير واضح، إذ لم يتضمنه لزوم الأربعين، حتى يكون القول بالثلاثين دافعا.

هذا إذا كان الخبر المتضمن للنقصان مقصورا على الثلاثين، و إذا تضمن أقل من الثلاثين كان التدافع واضحا، إلا أن إدخال هذا الخبر فى السؤال

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٨٥

الخبرين مما يتضمن نقصان ما ذهبتم إليه لأننا إذا عملنا على ما ذكرنا من نرخت أربعين دلو مما وقع فيه الكلب و شبهه و نرخت

سَمِعَ دِلْمَاءٍ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الدَّجَاجُ وَ شَبَّهَهُ فَلَمَّا خَلَفَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي جَوَازِ اسْتِعْمَالِ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَاءِ وَ يَكُونُ أَيْضاً الْأَخْبَارُ الَّتِي تَتَضَمَّنُ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ دَاخِلَةً فِي جُمْلَتِهِ وَ إِذَا عَمِلْنَا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ نَكُونُ دَافِعِينَ لِهَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ جُمْلَةً وَ صَائِرِينَ إِلَى الْمُخْتَلَفِ فِيهِ فَلَأَجَلِ ذَلِكَ عَمِلْنَا عَلَى نَهَائِهِ مَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ وَ مِمَّا وَرَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي يَتَضَمَّنُ نُقْصَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ عِدَّةِ النَّزْحِ

المتقدم لا يخلو من ركاكه، إذ لا يلزم من اشتغال هذين الخبرين على التخيير المذكور أن يقول بما يشتمل على أقل الفردين المخير بينهما. اللهم إلا- أن يجعل قوله " و هلا- عملتم " إيراداً آخر، و يفسر قوله " ما ذهبتم إليه " بما اشتملت عليه الخبرين و يجعل الثلاثين أو الأربعين مما ذهب إليه، و فيه ما لا يخفى.

انتهى.

و أقول: الأظهر في الجمع بين الأخبار مع القول بوجوب النزح العمل بالأقل، إذ يمكن حمل الأكثر على الاستحباب، فلا يطرح شيء من الأخبار.

بخلاف ما إذا عملنا بالأكثر و قلنا بوجوبه، فلا محيص عن طرح الأقل، و وجوب رعايه الاحتياط غير مسلم. نعم لو أراد استحباب العمل بالأكثر كان له وجه.

قوله رحمه الله: ما ذكرناه من عده النزح قال الوالد رحمه الله: الظاهر أنه لو كانت العبارة هكذا: ما ذكرناه من النزح. كان حسناً.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٨٦

[الحديث ١٣]

١٣ مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعِجْلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ أَبِي جَعْفَرٍ فِي الْبُئْرِ يَقَعُ فِيهَا الدَّابَّةُ وَ الْفَأْرَةُ وَ الْكَلْبُ وَ الطَّيْرُ فَيَمُوتُ قَالَ يُخْرَجُ ثُمَّ يُنْزَحُ

مِنَ الْبُرِّ دِلَاءٌ ثُمَّ اشْرَبَ وَ تَوَضَّأَ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقُولُ الدَّجَاجَهُ وَ مِثْلَهَا تَمُوتُ فِي الْبُرِّ يُنْزَحُ مِنْهَا دَلْوَانٍ أَوْ ثَلَاثَةٌ فَإِذَا كَانَتْ شَاهٌ وَ مَا أَشْبَهَهَا فَتَسْعَهُ أَوْ عَشْرَهُ.

[الحديث ١٥]

١٥ وَ رَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْفَأْرَةِ وَ السَّنُورِ وَ الدَّجَاجَةِ وَ الطَّيْرِ وَ الْكَلْبِ قَالَ فَإِذَا لَمْ يَتَفَسَّخْ أَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُ الْمَاءِ فَيَكْفِيكَ حُمْسُ دِلَاءٍ وَ إِنْ تَغَيَّرَ الْمَاءُ فَخُذْ مِنْهُ حَتَّى يَذْهَبَ الرِّيحُ

الحديث الثالث عشر: صحيح الحديث الرابع عشر: حسن موثق على قول الوالد، ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: فإذا كانت شاه عمل به الصدوق رحمه الله في الفقيه كما عرفت.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٨٧

[الحديث ١٦]

١٦ وَ رَوَى عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْفَضْلِ الْبُقْبَاقِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْبُرِّ يَقَعُ فِيهَا الْفَأْرَةُ أَوْ الدَّابَّةُ أَوْ الْكَلْبُ أَوْ الطَّيْرُ فَيَمُوتُ قَالَ يُخْرَجُ ثُمَّ يُنْزَحُ مِنَ الْبُرِّ دِلَاءٌ ثُمَّ يُشْرَبُ مِنْهُ وَ يُتَوَضَّأُ

و قال الفاضل التستري رحمه الله: رواه في الاستبصار بطريق صحيح فيه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير و يمكن قراءه " روى " بصيغه فاعل، بحيث يرجع الضمير إلى الحسين، و فيه شى ء. انتهى.

و قال الوالد رحمه الله: الظاهر أن هذا متعين، بقرينه الاستبصار و الرواية الآتية عن القاسم.

و قال التستري رحمه الله أيضا: إذا تغير البئر ثم طاب بتدافع الماء و التكاثر و نحوهما لا بالنزح، احتمال القول بلزوم نزح ما يظن زوال التغير به، و احتمال القول بالسقوط، لأن المقصود التطيب و قد حصل.

الحديث السادس عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: ثم ينزح من البئر دلاء يمكن القول بالخمسة في الطير، و حمل السبع على الاستحباب و الدلاء على الخمسة، أو القول بالثلاث لأنه أقل الجمع و الزائد على الاستحباب لو لم يكن

خروجاً عن الإجماع.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٨٨

[الحديث ١٧]

١٧ وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ النَّخَعِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَفِطِينَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبِئْرِ تَقَعُ فِيهَا الْحَمَامَةُ أَوِ الدَّجَاجَةُ أَوِ الْفَأْرَةُ أَوِ الْكَلْبُ أَوِ الْهَرَّةُ فَقَالَ يُجْزِيكَ أَنْ تَنْزَحَ مِنْهَا دَلَاءً فَإِنَّ ذَلِكَ يُطَهِّرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[الحديث ١٨]

١٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ قَالَ كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ ع يَقُولُ إِذَا مَاتَ الْكَلْبُ فِي الْبِئْرِ نَزَحَتْ قَالَ وَقَالَ جَعْفَرٌ إِذَا وَقَعَ فِيهَا ثُمَّ أُخْرِجَ مِنْهَا حَيًّا نَزَحَ مِنْهَا سَبْعُ دَلَاءٍ

الحديث السابع عشر: صحيح.

و استدلال بقوله " يطهرها " على تنجس البئر، و هو موقوف على ثبوت الحقيقة الشرعية، و على تقدير تسليمه يمكن حمله على التنظيف جمعا.

الحديث الثامن عشر: صحيح أيضا.

قوله عليه السلام: وقع فيها ثم أخرج حيا قال بعض المحققين: ذهب أكثر الأصحاب إلى وجوب نزح سبع لخروج الكلب حيا، و أوجب ابن إدريس أربعين، و أطلق القول في الفقيه بوجوب ثلاثين إلى أربعين في الكلب و لم يفصله.

حجه الأكثر صحيحه أبي مريم، و لو لا الشهره بين الأصحاب لأمكن

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٨٩

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِنْ مَاتَتْ فِيهَا فَأْرَةٌ نَزَحَ مِنْهَا ثَلَاثُ دَلَاءٍ وَ إِنْ تَفَسَّخَتْ فِيهَا أَوْ انْتَفَخَتْ وَ لَمْ يَتَغَيَّرْ بِذَلِكَ الْمَاءُ نَزَحَ مِنْهَا سَبْعُ دَلَاءٍ

[الحديث ١٩]

١٩ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ وَ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْفَأْرَةِ وَ الْوَزَغَةِ تَقَعُ فِي الْبِئْرِ قَالَ يُنْزَحُ مِنْهَا ثَلَاثُ دَلَاءٍ

الاكتفاء بخمس دلاء لصحيحه أبى أسامه، و حمل السبع على الاستحباب، بل بالثلاث أيضا لصحيحه على بن يقطين المتضمنه
للدلاء، و حمل الخمس و السبع على الاستحباب.

قوله رحمه الله: و إن ماتت فيها فأره هذا الحكم هو المشهور فى

الفأره.

وقال المرتضى رضى الله عنه فى المصباح: فى الفأره سبع، و قد روى ثلاث.

وقال الصدوق فى الفقيه: فإن وقع فيها فأره فدلوا واحدا، و إن تفسخت فسبع دلاء. و رجح صاحب المدارك الثلاث.

الحديث التاسع عشر: صحيح بسنديه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٩٠

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ مِثْلَهُ.

[الحديث ٢١]

٢١ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ وَ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ جَمِيعاً عَنِ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَعْرٍ عَنِ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ الْغَنَوِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْفَأْرَةِ وَ الْعَقْرَبِ وَ أَشْبَاهِ ذَلِكَ يَقَعُ فِي الْمَاءِ فَيَخْرُجُ حَيًّا هَلْ يُشْرَبُ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ وَ يُتَوَضَّأُ مِنْهُ قَالَ يُسْكَبُ مِنْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَ قَلِيلُهُ وَ كَثِيرُهُ بِمَنْزِلِهِ وَاحِدِهِ ثُمَّ

و ذهب إليه الصدوق و الشيخان و جمع من الأصحاب، و أوجب سلار و أبو الصلاح دلوا واحدا، و ابن إدريس لم يوجب شيئا.

و كذا ذهب الشيخان و الفضلان و كثير من الأصحاب إلى وجوب ثلثه للحيه.

و كذا ذهب الشيخ و ابن البراج و أبو الصلاح إلى وجوبها فى العقرب، و ذهب ابن إدريس و جماعه إلى عدم وجوب شىء فى العقرب، و الله يعلم.

الحديث الحادى و العشرون: صحيح أيضا.

و شعر هو أبو إسحاق، و ما نقل فى شأنه على تقدير تمامه لا يدل على توثيقه كما فعله الشهيد الثانى رحمه الله.

قوله عليه السلام: يسكب منه فى القاموس: سكب الماء صبه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٩١

يُشْرَبُ مِنْهُ وَ يُتَوَضَّأُ مِنْهُ غَيْرَ الْوَرَعِ فَإِنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِمَا يَقَعُ فِيهِ.

هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْفَأْرَةُ قَدْ تَفَسَّخَتْ فَأَمَّا إِذَا تَفَسَّخَتْ فَيُنْرَحُ مِنَ الْمَاءِ سَبْعَ دَلَاءٍ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْخَبْرَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ اللَّذَانِ رَوَى
أَحَدَهُمَا الْحُسَيْنُ بْنُ

سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي الْبَيْرِ قَالَ سَبْعَ دَلَاءٍ وَ الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ أَيْضاً الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ
عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي الْبَيْرِ أَوْ الطَّيْرِ قَالَ إِنْ أَذْرَكَتَهُ قَبْلَ أَنْ يُتِنَّ نَزَحَتْ مِنْهَا
سَبْعَ دَلَاءٍ وَ إِنَّمَا حَمَلْنَا هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا إِذَا تَفَسَّخَتِ الْفَأْرَةُ لَيْلًا تَتَنَاقَضُ الْأَخْبَارُ وَ لَا نَكُونُ دَافِعِينَ لِمَا رَوَيْنَاهُ مِمَّا
يَتَضَمَّنُ ثَلَاثَ دَلَاءٍ وَ قَدْ جَاءَ حَدِيثٌ آخَرٌ دَالًّا عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ

[الحديث ٢٢]

٢٢ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ
عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْمُكَارِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي الْبَيْرِ فَتَسَلَّخَتْ فَانْزَحْ مِنْهَا سَبْعَ دَلَاءٍ.

كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ مُفَسَّرًا لِلْحَدِيثَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ

و أول الخبر و إن كان ظاهره مياه الأواني و الحياض غير البئر، و يمكن الحمل على الأعم و يكون السكب لرفع الاستقذار
استحباباً في غير البئر و في البئر بمعنى النزح، لكنه بعيد.

الحديث الثاني و العشرون: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٩٢

[الحديث ٢٣]

٢٣ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
ع قَالَ سُئِلَ عَنِ الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي الْبَيْرِ قَالَ إِذَا مَاتَتْ وَ لَمْ تُتِنَّ فَأَرْبَعِينَ دَلْوًا وَ إِنْ انْتَفَخَتْ فِيهِ وَ تَنَّتْ نَزَحَ الْمَاءُ كُلُّهُ.

فَقَوْلُهُ إِذَا لَمْ تُتِنَّ نَزَحَ أَرْبَعِينَ دَلْوًا مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ بِدَلَالِهِ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ

الحديث الثالث و العشرون: موثق.

و هذا الخبر و الذي تقدمه مكرر أعاد جزئي الخبرين المتقدمين للاستدلال بهما.

قوله رحمه الله: و لا- نكون دافعين قال الفاضل التستري رحمه الله: يمكن حملها على ما إذا خرج حيا، كما تضمنته روايه هارون،
و به يندفع التناقض.

الحديث الثاني و العشرون: ضعيف.

قال الفاضل التستري رحمه الله في أبي سعيد المكارى: كأنه هشام بن حيان و لم أجد توثيقه، و ما يوجد في رجال ابن داود في باب الكنى أنه "لم" منظور لهذا و لما سبقه في هشام بن حيان، فلاحظ و لا تعتمد مهما أمكن.

ملاذ

[الحديث ٢٤]

٢٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فَصِرْنَا إِلَى بَيْتِ فَاسْتَقَى غُلَامٌ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع دَلُومًا فَخَرَجَ فِيهِ فَأَرْتَانِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَرِقَهُ

الحديث الثالث والعشرون: مختلف فيه كالصحيح.

و عبد الرحمن هو ابن محمد بن أبي هاشم الموثق.

و قال الفاضل التستري رحمه الله في أبي خديجه: كأنه سالم بن مكرم أبو خديجه الجمال الذي وثقه النجاشي، و اختلف كلام الشيخ فيه، و قد ذكر هنا ابن داود كلاما أظنه مما لا أصل له بل هو توهم محض يظهر ذلك من ملاحظه الكشي و النجاشي و الفهرست.

و في القاموس: التتن ضد الفوح تنن ككرم و ضرب نتانه، و أنتن فهو متنن و متنن بكسرتين و بضميتين و كقنديل.

الحديث الرابع والعشرون: ضعيف.

قوله رحمه الله: و هذا يجوز عندنا عند الضروره أقول: أى ضروره هنا مع وجود الدلو و إمكان النزح، إلا أن يقال باعتبار

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٩٤

قَالَ فَاسْتَقَى آخَرَ فَخَرَجَتْ فِيهِ فَأَرَهُ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَرِقَهُ قَالَ فَاسْتَقَى الثَّالِثَ فَلَمْ يَخْرُجْ فِيهِ شَيْءٌ فَقَالَ صُبَّهُ فِي الْإِنَاءِ فَصَبَّهُ فِي الْإِنَاءِ.

فَأَوَّلُ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ حَدِيدٍ رَوَاهُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا وَ لَمْ يُسَيِّنْهُ وَ هَذَا مِمَّا يُضْعَفُ الْحَدِيثَ وَ يَحْتَمِلُ مَعَ تَسْلِيمِهِ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالْبَيْتِ الْمَصْنَعِ الَّذِي فِيهِ مِنَ الْمَاءِ مَا يَزِيدُ مِقْدَارَهُ عَلَى الْكُرِّ فَلَا يَجِبُ نَزْحُ شَيْءٍ مِنْهُ ثُمَّ لَمْ يَقُلْ إِنَّهُ تَوَضَّأَ مِنْهُ بَلْ قَالَ صَبَّهُ فِي الْإِنَاءِ وَ لَيْسَ

فِي قَوْلِهِ صَبَّ فِي الْإِنَاءِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْوُضُوءِ وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْرُهُ بِالصَّبِّ فِي الْإِنَاءِ لِاحْتِيَاجِهِمْ إِلَيْهِ لِلشُّرْبِ وَ هَذَا يَجُوزُ عِنْدَنَا عِنْدَ الضَّرُورَةِ ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِنْ مَاتَ فِيهَا بَعِيرٌ نَزَحَ جَمِيعُ مَا فِيهَا فَإِنْ صَبَّ ذَلِكَ لِعِزَارِهِ الْمَاءِ وَ كَثَّرَتْهُ تَرَاوَحَ عَلَى نَزْحِهِ أَرْبَعَةَ رِجَالٍ يَسْتَتِقُونَ مِنْهَا عَلَى التَّرَاوُحِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ وَ قَدْ طَهَّرَتْ بِذَلِكَ فَإِنْ وَقَعَ فِيهَا خَمْرٌ وَ هُوَ الشَّرَابُ الْمُسَكَّرُ مِنْ أَى الْأَصْنَافِ كَانَ نَزَحَ جَمِيعُ مَا فِيهَا إِنْ كَانَ قَلِيلًا وَ إِنْ كَانَ

عدم قوله بنجاسه البئر، و قوله بوجوب النزح يقول بجواز استعماله قبل النزح في الشرب بأدنى ضروره، كالشرب عند العطش و مشقه الصبر.

و لو حمله على شرب الدواب لكان له وجه أيضا، لكن المصب في الأوليين ينافى ذلك، إلا أن يتكلف بأن في إشراب النجس للحيوانات كراهه، و لا كذلك إشرابهم قبل النزح الواجب.

أو يقال: عدم الصب في الأوليين لنجاسه الإناء و في الثالثة طهر الدلو بإدخاله الماء، و لا يتوقف الطهاره على النزح. فتأمل.

قوله رحمه الله: فإن وقع فيها خمر أكثر القائلين بنجاسه البئر بالملاقاه أوجبوا نزح الجميع لوقوع الخمر

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٩٥

كَثِيرًا تَرَاوَحَ عَلَى نَزْحِهِ أَرْبَعَةَ رِجَالٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْبَعِيرُ فِي الْمَاءِ أَوْ الْخَمْرُ فَقَدْ نَجَسَ الْمَاءُ بِلَا خِلَافٍ فَيَجِبُ أَنْ لَا يُحْكَمَ عَلَيْهَا بِالطَّهَارَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ وَ لَا دَلِيلٌ يُقْطَعُ بِهِ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى شَيْءٍ مُقَدَّرٍ فَيَجِبُ أَنْ يُنَزَّحَ جَمِيعُهَا وَ يُؤَكَّدُ ذَلِكَ أَيْضًا

مطلقا، سواء كان قليلا أو كثيرا.

و نقل عن الصدوق

رحمه الله أنه حكم بنزح عشرين دلوا لوقوع قطره منه و الشيخ و جماعه ألحقوا المسكرات مطلقا بالخمير، و لا دليل عليه سوى ما روى أن كل مسكر خمير.

و لا خلاف فى وجوب نزح الجميع لموت البعير، و لا خلاف أيضا فى وجوب التراوح مع تعذر نزح الجميع، و الله يعلم.

قوله رحمه الله: فقد نجس الماء بلا خلاف يرد عليه: أن هذا رجوع عما ذهب إليه سابقا من عدم النجاسة، إلا أن يقال: هذا استدلال من جانب المفيد رحمه الله، فإنه قائل بالنجاسة.

فإن قيل: فكيف قال "بلا خلاف" مع مخالفه نفسه و كثير من الفقهاء؟

قلت: لعله أراد "بلا خلاف" بين القائلين بالنجاسة، لكنه غير نافع فى هذا المقام إلا على وجه الإلزام.

و الأوجه أن يقال: مراده بالنجاسة ما أوأنا إليه سابقا من عدم جواز استعماله قبل النزح، سواء كان من جهه النجاسة كما هو مذهب المفيد، أو تعبدا كما هو مذهبه، لكن فى قوله "بلا خلاف" لا بد من التكلف السابق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٩٦

[الحديث ٢٥]

٢٥ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِهْمَانَ عَنْ ابْنِ مُشِيكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا سَقَطَ فِي الْبُئْرِ شَيْءٌ صَغِيرٌ فَمَاتَ فِيهَا فَانزَحْ مِنْهَا دَلَاءً قَالَ فَإِنْ وَقَعَ فِيهَا جُنُبٌ فَانزَحْ مِنْهَا سَبْعَ دَلَاءٍ فَإِنْ مَاتَ فِيهَا بَعِيرٌ أَوْ صَبَّ فِيهَا خَمْرٌ فَلْيُنزَحِ الْمَاءَ كُلَّهُ

الحديث الخامس و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: فانزح منها دلاء استدلل به للثلاث فى الحيه.

و اختلف العلماء و الأطباء فى أن الحيه هل لها نفس

سائله أم لا، فعلى الأول يكون النزح لنجاسه البثر على القول بها، و على الثاني استحبابا أو تعبدا أو لرفع السم، و الوجوه متداخله. فتأمل.

قوله عليه السلام: فإن وقع فيها جنب المشهور نزح سبع لاغتسال الجنب فى البثر، و قال ابن إدريس لارتماسه، و رجح بعض الأصحاب لوقوعه و مباشرته لمائها و إن لم يرتمس و لم يغتسل، كما هو ظاهر الأخبار، بل الظاهر من الأخبار أنها لنجاسته بالمنى، و لم يدل دليل على وجوب نزح الجميع للمنى و إن اشتهر بين الأصحاب، و لعلمهم حكموا به لأنه لا نص فيه، فتدبر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٩٧

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنْ سَقَطَ فِي الْبِثْرِ دَابَّةٌ صَغِيرَةٌ أَوْ نَزَلَ فِيهَا جُنْبٌ نُزِحَ مِنْهَا سَدِيعٌ دَلَاءٌ فَإِنْ مَاتَ فِيهَا ثَوْرٌ أَوْ نَحْوُهُ أَوْ صَبَّ فِيهَا خَمْرٌ نُزِحَ الْمَاءُ كُلُّهُ

الحديث السادس والعشرون: صحيح أيضا.

قوله عليه السلام: نزح الماء كله ذهب بعض الأصحاب إلى وجوب نزح الجميع للثور، و ابن إدريس اكتفى فيه بالكر، و ظاهر الخبر وجوب نزح الجميع للبقرة أيضا، إذ لم يخرجها عنه نص.

و يمكن أن يقال: الظاهر أن المراد بنحوه مثله من غير جنسه، فإنه لو كان مثله أيضا داخلا ذكر مكان الثور لفظا يشمل البقرة أيضا كالبقرة، بل البقرة أيضا يشملهما.

قال الجوهري: البقر اسم جنس، و البقرة تقع على الذكر و الأنثى، و إنما دخلته الهاء على أنه واحد من جنس.

ثم الظاهر أن صب

الخمير لا يصدق على القطره و القطرتين عرفا، فلا ينافى ما سياتى من نرح العشرين للقطره من الخمر، مع أنه على ما اخترناه من الاستحباب سبيله واسع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٩٨

[الحديث ٢٧]

٢٧ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْبُرِّ يَبُولُ فِيهَا الصَّبِيُّ أَوْ يَصُبُّ فِيهَا بَوْلٌ أَوْ خَمْرٌ فَقَالَ يُنْرَحُ الْمَاءُ كُلُّهُ.

فَمَا يَنْصَمُّ هَذَا الْخَبْرُ مِنْ ذِكْرِ بَوْلِ الصَّبِيِّ أَوْ صَبِّ الْبَوْلِ فِيهِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا غُيِّرَ طَعْمُ الْمَاءِ أَوْ رَائِحَتُهُ لِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَاءُ فَإِنَّ لَهُ قَدْرًا مُقَدَّرًا يُنْرَحُ مِنْهُ وَ نَحْنُ نَذَكُرُهُ فِيْمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

[الحديث ٢٨]

٢٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبِ الْخُرَّاسَانِيِّ عَنْ يَاسِينَ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع بِنْتُ قَطْرٍ فِيهَا قَطْرُهُ دَمٌ أَوْ خَمْرٍ قَالَ الدَّمُ وَ الْخَمْرُ وَ الْمَيْتُ وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ وَاحِدٌ يُنْرَحُ مِنْهُ عَشْرُونَ دَلْوًا فَإِنْ غَلَبَتِ الرِّيحُ نُرْحَتْ حَتَّى تَطِيبَ

الحديث السابع و العشرون: صحيح أيضا.

قوله رحمه الله: محمول على أنه إذا غير قال الفاضل التستري رحمه الله: فيلزمه مثله فى الخمر، فإذا اعترف به أشكل تنزيل الأخبار الأول على إرادته الإطلاق، سواء تغير أو لا.

الحديث الثامن و العشرون: مجهول.

و الميت فيه شامل لجميع الميتات، و يمكن حمله على ميتة الإنسان، لغبه إطلاق هذا الاسم عرفا عليه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٢٩٩

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ كُرْدَوَيْهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنِ الْبُرِّ يَقَعُ فِيهَا قَطْرُهُ دَمٌ أَوْ نَبِيدٌ مُشْكِرٌ أَوْ بَوْلٌ أَوْ خَمْرٌ قَالَ يُنْرَحُ مِنْهَا ثَلَاثُونَ دَلْوًا.

فَهَمَّا خَبْرٌ وَاحِدٌ وَ لَمَّا يُمَكِّنُ لِأَجْلِهِ دَفْعَ هَيْدِهِ الْأَخْيَارِ كُلِّهَا وَ نَحْنُ إِذَا عَمَلْنَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ نَكُونُ عَامِلِينَ عَلَى هَيْدَيْنِ
الْخَبْرَيْنِ أَيْضًا لِأَنَّهُ إِذَا نَزَحَ الْمَاءُ كُلُّهُ

الحديث التاسع و العشرون: مجهول أيضا.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه العطار الذى حكى ابن داود توثيقه.

و قال الوالد العلامة نور الله مرقده: الذى ذكره ابن داود هو من أصحاب الصادق عليه السلام و غير مذكور فى كتب الرجال لا
نفسه و لا توثيقه، و الظاهر أنه ابن أبى عمير بقرينه روايه الحسين عنه. انتهى.

و ذكر بعض العلماء أن كردين هو كردين الموثق، و

ليس بظاهر.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه أحمد بن محمد العسكري الزعفراني المذكور بكردويه.

قوله رحمه الله: لا يمكن لأجله قال الفاضل التستري رحمه الله: يمكن حمل تلك على الاستحباب، ولا يحصل التدافع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٠٠

أَوْ كُرِّمَتْهُ فَقَدْ دَخَلَ فِيهِ الثَّلَاثُونَ دَلْوًا وَلَوْ عَمِلْنَا عَلَى هَيْدَيْنِ الْخَبْرَيْنِ كُنَّا دَافِعِينَ لِتِلْكَ جُمْلَةً وَغَيْرِ آخِذِينَ بِشَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهَا
فَأَمَّا مَا اعْتَبَرَهُ مِنْ تَرَاوِحِ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ عَلَى نَزْحِ الْمَاءِ إِذَا صَبَّ نَزْحُ الْجَمِيعِ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْخَبْرُ الَّذِي رَوَيْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْ عَمْرِو بْنِ
سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ هِلَالٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَمَّا يَقَعُ فِي الْبُئْرِ وَعَدَّ أَشْيَاءَ إِلَى أَنْ قَالَ حَتَّى بَلَغَتْ الْحِمَارَ وَالْجَمَلَ قَالَ كُرِّمَتْ مِنْ مَاءٍ وَ
إِذَا كَانَ كَثِيرًا تَرَاوَحَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ عَلَى نَزْحِ الْمَاءِ

قوله رحمه الله: كنا دافعين قال الفاضل التستري رحمه الله: إذا حملنا على الاستحباب لم نكن دافعين لها بالكليه.

قوله رحمه الله: يدل عليه لا أعرف وجه الدلالة، و كأنه أراد ما تقدم فى الورقه المتقدمه.

وفى بعض النسخ: عن عمرو بن سعيد عن ابن هلال. و كأنه عبد الله بن هلال.

قوله رحمه الله: يجب أن يكون مجزيا قال الفاضل التستري رحمه الله: الإجزاء لا يكفيه للإيجاب.

و بالجمله إذا ثبت بروايه قدر أقل لا يلزم منه أن يكون القدر الزائد واجبا، نظرا إلى أن الزائد مجز، و هو واضح.

هذا إن لم يثبت وجوب نزح الجميع و إن ثبت و وردت روايه بالاكتفاء

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٠١

يَوْمًا يَزِيدُ عَلَى كُرِّ مِنْ مَاءٍ وَلَا يَنْقُصُ وَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُجْزِيًا وَ لِأَنَّ تَرَاوِحَ

الرَّجَالِ مُعْتَبَرٌ فِيمَا يَقَعُ فِي الْمَاءِ فَيَغَيِّرُ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ وَ يَضْعُبُ نَزْحَ جَمِيعِهِ أَلَّا تَرَى إِلَى

بالأقل ثبت الاكتفاء بالأكثر، و يكفينا مجرد الاكتفاء، إذا المقصود سقوط إيجاب نزح الكل بمجرد التراوح، و أنت تعلم أن مع القول بوجوب نزح الجميع لموت البعير لا- يحسن الاستدلال بما يدل على الاكتفاء بالأقل، إلا أن يحمل على ما إذا تعذر نزح الجميع.

و حمل روايه ابن هلال على ما إذا تعذر الجميع مع بعده يوجب إسقاط التراوح، و يسقط التشبث بأن المقصود مجرد الاكتفاء بالتراوح فى هذه الصورة.

افهم.

قوله رحمه الله: و لأن تراوح الرجال معتبر قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مراده أن التراوح ورد فيما يجب نزح جميعه فيصعب ذلك، فكذا يجب فيما نحن فيه، و يكتفى به للمشاركة فى المعنى، أو أن التراوح ورد فيما يجب نزح جميعه لتغير رائحته و تعذر ذلك و اكتفى به، فالإكتفاء به فيما نحن فيه مع أنه لم يتغير أولى.

و هذا الأخير يوجب عدم استدراك التعرض لتغير اللون و الطعم، و الظاهر أنه لم يتعرض له الشارح إلا لتصحيح الروايه و رفع الاعتراض عنه، بأن هذه الروايه مردوده، لكنها مخالفه للأخبار المتقدمه، لا لإثبات الحكم من باب الأولى. و لو أورد هذا بعنوان السؤال و الجواب بعد الاستدلال أولاً لظاهر الروايه لوجدناه أسلم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٠٢

[الحديث ٣٠]

٣٠ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ أَبُو إِدْرِيسَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ

و بالجمله إن ثبت وجوب نزح الجميع، فالإكتفاء بتراوح أربعه رجال بمجرد روايه ابن هلال و هذه الروايه التى لم تسلم عن الكلام سندا و متنا فى غايه الإشكال فى نظرنا، و لا

نراه موافقا للقوانين قدس الله روحه أعرف بما قاله. انتهى.

و أقول: اختلف الأصحاب فى اشتراط كون المترشحين رجالا و الأ-كثر على الا-شتراط، فلا- تجزى النساء و الصبيان و الخناثى، محتجين بأن القوم لا يشمل النساء و الصبيان، إذ لا يتبادر منه فى العرف إلا الرجال، و لنص جماعه من أهل اللغه على ذلك.

قال الجوهري: القوم الرجال دون النساء.

و قال ابن الأثير فى النهاية: القوم فى الأصل مصدر قام فوصف به، ثم غلب على الرجال دون النساء، و لذا قابلهن به.

يعنى فى قوله تعالى " لا يَسْحَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ. وَ لا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ " و قد قابلهن الشاعر أيضا به حيث قال:

أقوم حُضن أم نساء

و يظهر من القاموس إطلاقه على النساء أيضا.

الحديث الثلاثون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٠٣

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ قَالَ وَ سُئِلَ عَنْ بَثْرِ يَفْعُ فِيهَا كَلْبٌ أَوْ فَأْرَةٌ أَوْ خَنْزِيرٌ قَالَ يُنْزَفُ كُلُّهَا يَعْنِي إِذَا نَعِيَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ بِمَدِّ لَهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اِعْتِبَارِ اَرْبَعِينَ دَلْوًا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ثُمَّ قَالَ أَعْنِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَإِنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْمَاءُ فَلْيُنْزَفْ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ ثُمَّ يُقَامُ عَلَيْهَا قَوْمٌ يَتَرَاوَحُونَ اثْنَيْنِ اِثْنَيْنِ فَيُنْزَفُونَ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ وَ قَدْ طَهَّرْتُ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ بَالَ فِيهَا رَجُلٌ نَزَحَ مِنْهَا اَرْبَعُونَ دَلْوًا يَدُلُّ عَلَيْهِ

قوله عليه السلام: ينزف كلها قال الفاضل التستري رحمه الله: يحتمل الاستحباب، فكيف يحصل الجزم بأن المراد من هذه

الروايه صورته التغير حتى بينى عليه ما تقدم عليه باعتقاده؟.

قوله عليه السلام: ثم يقام عليها قال الفاضل التستري رحمه الله: كان " ثم " زائد بحسب المعنى باعتقاده، و إلا فيدل على خلاف ما يظهر من مراده.

قوله عليه السلام: فينزفون قال الفاضل التستري رحمه الله: ليس فيه تعرض للأربعة و للأقل و الأكثر، و كأنه فهم الأربعة من قوله " اثنين اثنين "، و ليس نصا على ذلك، بل يتحقق ذلك ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٠٤

.....

بثلاثه، و إن نظرنا إلى ظاهر اللفظ فالظاهر أن المراد منه أكثر من أربعة.

و بالجمله هذه الروايه غير سليمه عن الكلام فى المتن و السند، و الاستدلال بها إن لم يثبت نجاسه البئر فى صورته عدم التغير مشكل، بل يشكل الاستدلال بها فى صورته التغير، لأن مقتضاه الاكتفاء بالتراوح و إن لم يزل التغير. انتهى.

و أقول: المشهور أن اليوم هو يوم الصوم، و قال بعض: من الغدو إلى العشى.

و قال بعض المحققين: الحكم بالتراوح فيما يجب فيه نزع الجميع مع التعذر هو المشهور بين الأصحاب، بل قال فى المنتهى: لا نعرف فيه خلافا من القائلين بالتنجيس، و المستند روايه عمار.

و اعترض عليه بوجوه:

الأول: أن فى سندها جماعه من الفطحيه.

الثانى: أن متنه يتضمن إيجاب نزع الماء كله للأشياء المذكوره، و هو متروك.

الثالث: أن ظاهره يدل على وجوب النزع يومين و لم يقل به أحد.

و أجيب عن الأول: بأن روايته و إن كانت فطحيه لكنها ثقات، فيعمل بما رووه مع سلامته عن المعارض و اعتضاده بعمل الأصحاب، كيف؟ و الشيخ فى العده ادعى إجماع الإماميه على العمل بروايه عمار و أمثاله.

و عن الثانى: بأن نزع الجميع إما محمول على الاستحباب أو

التغير. و فيه أنه لو كان مستحبا كان التراوح أيضا مستحبا، فكيف يتمسك به في وجوبه. و لو

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٠٥

.....

سلم الوجوب فهو وارد في أشياء مخصوصه و التعدى عنها يحتاج إلى دليل آخر.

و عن الثالث: أنه يجوز أن يكون "ثم" للترتيب الخارجى، و قد يقع لغير ذلك المعنى كثيرا، مثل قوله تعالى "كَلَّا سَيَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ" إلى غير ذلك، و اتفاق الأصحاب في تفاهم هذا المعنى منه قرينه ظاهره على المراد، و يحتمل احتمالا بعيدا أن يكون "ثم" من كلام الراوى، على أن المحقق لم يورد في المعتبر عند نقل هذا الخبر كلمه "ثم".

و قال السبط المدقق قدس سره: في كلام الشيخ هنا نظر من وجوه:

الأول: أن الأخبار إذا تعارضت في التغير لا بد من الجمع، فإن حمل ما دل على الجميع على الاستحباب لم يتم وجوب التراوح إذا زاد على الكره، و إن حمل على غيره فلا بد من بيانه أولا ليتم الدليل كما لا يخفى.

الثانى: أن ما حمل عليه الخبر من التغير ليس بأولى من الاستحباب، أو ما يزول به النفرة، و ربما يرجح ما ذكرناه أن مقتضى الحديث حصول الطهاره بالتراوح و إن بقى التغير، و إشكاله واضح.

فإن قلت: استحباب نزع الجميع للفأره لا وجه له، و أما الحمل على التغير فيؤيده ما سبق في روايه أبى خديجه.

قلت: الكلام في الروايتين واحد من حيث الاستحباب عند التأمل في الأخبار، على أن في هذه الروايه احتمالا، و هو أن يكون "كلب أو فأره" من ترديد الراوى، و يحتمل أن يكون هو الخنزير فتزح الجميع له وجه. فتأمل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص:

[الحديث ٣١]

٣١ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَوْلِ الصَّبِيِّ الْفَطِيمِ يَقَعُ فِي الْبُثْرِ فَقَالَ دَلُّوَ وَاحِدًا قُلْتُ

الثالث: أن مقتضى الرواية النزف إلى الليل ثم التراوح، وهذا لا قائل به فيما نعلم.

و في المعبر بعد نقل الرواية قال: وهذه وإن ضعف سندها فالاعتبار يؤيدها من وجهين:

أحدهما: عمل الأصحاب على روايه عمار لثقتهم، حتى أن الشيخ ادعى في العده إجماع الإماميه على العمل بروايته و روايه أمثاله ممن عددهم.

الثاني: أنه إذا وجب نزع الماء كله و تعذر، و التعطيل غير جائز، و الاقتصار على نزع البعض تحكماً، و النرح يوماً يتحقق معه زوال ما كان في البثر، فيكون العمل به لازماً. انتهى.

و فيه نظر واضح، إلا أن العلامة قال في المنتهى: إنه لا يعرف في هذا الحكم مخالفاً على القول بالتنجيس.

الحديث الحادي و الثلاثون: موثق أيضاً.

قوله عليه السلام: دلو واحد المشهور بين الأصحاب أنه يجب في بول الصبي سبع، و ذهب المرتضى

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٠٧

بَوْلُ الرَّجُلِ قَالَ يُنْزَحُ مِنْهَا أَرْبَعُونَ دَلْوًا.

ثُمَّ قَالَ فَإِنْ بَالَ فِيهَا صَبِيٌّ نُزِحَ مِنْهَا سَبْعَ دَلَاءٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ

رحمه الله و جماعه إلى وجوب ثلاث، و المشهور في بول الرضيع دلو واحد، و ذهب أبو الصلاح و ابن زهره إلى الثلاث.

و استدل الأولون بهذا الخبر، و لا يخفى ما فيه، لأن فيه التصريح بالفطيم، إلا أن يقال: إذا كان يكفي

واحد للفطيم فللرضيع بالطريق الأولى، لكن هذا الاستدلال إنما يصح ممن لا- يقول بوجوب السبع للصبى، و أما من قال به كالشيخ فلا.

و يمكن أن يستدل للآخرين بصحيحه إسماعيل بن بزيع المتضمنه لنزح الدلاء لقطرات البول.

ثم المراد بالصبى غير البالغ، و الرضيع الذى لم يأكل الطعام، كما يفهم من كلام الشيخ، و قيده بعض بكونه غالبا على اللبن أو مساويا له، و فسره ابن إدريس بمن كان له دون حولين، و المشهور فى بول الرجل أربعون.

قال صاحب المدارك: و الأظهر نزح دلاء للقطرات من البول مطلقا لصحيحه ابن بزيع، و نزح الجميع لانصبابه فيها كذلك لصحيحه معاوية بن عمار. انتهى.

و اختلفوا فى بول المرأة، فذهب ابن إدريس رحمه الله إلى أنه كبول الرجل و ألحقه جماعه بما لا نص فيه، و المحقق فى المعتبر أوجب له ثلاثين دلوا، و الله يعلم.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٠٨

[الحديث ٣٢]

٣٢ ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد بن الحسن عن أحمد بن إدريس و محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال حدثني عدة من أصحابنا عن أبي عبد الله ع قال يُنرَحُ مِنْهَا سَبْعُ دَلَاءٍ إِذَا بَالَ فِيهَا الصَّبِيُّ أَوْ وَقَعَتْ فِيهِ فَأَرَهُ أَوْ نَحَوْهَا.

ثُمَّ قَالَ فَإِنْ بَالَ فِيهَا رَضِيَ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ بَعِيدُ نُرْحٍ مِنْهَا دَلْوٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ خَبْرُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ الْمُتَقَدِّمِ وَ أَنَّهُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَوْلِ الْفَطِيمِ قَالَ دَلْوٌ وَاحِدٌ ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ وَقَعَتْ فِيهَا عَذْرَةٌ يَابَسَتْ لَمْ تَذُبْ فِيهَا وَ

لَمْ تَقَطَّعْ نَزْحَ مِنْهَا عَشْرُ دَلَاءٍ وَإِنْ كَانَتْ رَطْبَةً أَوْ ذَابَتْ وَتَقَطَّعَتْ فِيهَا نَزْحٌ مِنْهَا خَمْسُونَ دَلْوًا وَإِنْ ارْتَمَسَ فِيهَا جُنْبٌ وَجَبَ تَطْهِيرُهَا بِنَزْحِ سَبْعِ دَلَاءٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ

الحديث الثانی و الثلاثون: مرسل كالصحيح.

قوله عليه السلام: ينزح منها سبع دلاء قال الفاضل التستري رحمه الله: لا يبعد حملها على الاستحباب، بقرينه الروايه الأولى، و لعل كان على الشيخ التنبيه عليه.

قوله رحمه الله: يدل عليه خبر قال الفاضل التستري رحمه الله: إن كان معنى الفطيم الرضيع - و لا أعرفه

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٠٩

[الحديث ٣٣]

٣٣ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْرِ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجُنْبِ يَدْخُلُ الْبُئْرَ يَغْتَسِلُ فِيهَا قَالَ يُنْزَحُ مِنْهَا سَبْعُ دَلَاءٍ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْعِيدِ تَقَعُ فِي الْبُئْرِ فَقَالَ يُنْزَحُ مِنْهَا عَشْرُ دَلَاءٍ فَإِنْ ذَابَتْ فَأَرْبَعُونَ أَوْ خَمْسُونَ دَلْوًا

- كان له وجه، و إن كان المراد منه من فطم عن الرضاع، فعدم الدلالة واضح، كما ينبه عليه كلام المعبر.

الحديث الثالث و الثلاثون: ضعيف.

قوله عليه السلام: ينزح منها سبع دلاء قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله محمول على الجنب الذي تقدم في الأخبار التي ورد في بيان أحكامه الأمر بغسل عورته، ليكون ذلك لنجاسه المنى لا للنجاسه الحكميه.

قوله عليه السلام: فأربعون أو خمسون دلوا قال الفاضل التستري رحمه الله: مقتضاه التخيير بين خمسين و أربعين لا تحتم خمسين كما تقتضيه العبارة.

و يمكن أن يقال: ثبت بهذه الروايه

التخيير، و لا يحصل يقين الطهاره بعد العلم بالنجاسه إلا بالفرد الأكمل، و فيه أن الروايه إن كانت حجه فهي موجب للتخيير، و إن لم تكن حجه و يجب العلم بالطهاره و جب نزع الجميع. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣١٠

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الْبُتْرِ تَقَعُ فِيهَا الْمَيْتَةُ قَالَ إِذَا كَانَ لَهَا رِيحٌ نُزِحَ مِنْهَا عِشْرُونَ دَلْوًا وَقَالَ إِذَا دَخَلَ الْجُنُبُ الْبُتْرَ نُزِحَ مِنْهَا سَبْعٌ دَلَاءً.

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الْبُتْرِ تَقَعُ فِيهَا الْمَيْتَةُ قَالَ إِذَا دَخَلَ الْجُنُبُ الْبُتْرَ نُزِحَ مِنْهَا سَبْعٌ دَلَاءً.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ وَقَعَ فِيهَا دَمٌ وَ كَانَ كَثِيرًا نُزِحَ مِنْهَا عَشْرٌ دَلَاءً وَ إِنْ كَانَ قَلِيلًا نُزِحَ مِنْهَا خَمْسٌ دَلَاءً فَمَا خُوذُ مِنَ الْخَبْرِ الَّذِي

و أقول: اختلف الأصحاب فى العذره الذائبه- أى: المستهلكه فى الماء أو المتقطعه الأجزاء- فذهب الأ-كث إلى خمسين، و جماعه إلى أربعين أو خمسين و لا مستند للأول. و ألحق بعض الأصحاب بالذائبه الرطبه، و لا خلاف فى نزع العشره لليابسه.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح أيضا.

قوله رحمه الله: فإن وقع فيها دم اختلف الأصحاب فى حكم الدم، فالمفيد رحمه الله ذهب إلى ما ذكر فى المتن، و الشيخ إلى أن للقليل عشره و للكثير خمسين، و الصدوق إلى ثلاثين

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣١١

[الحديث ٣٦]

٣٦ أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى رَجُلٍ أَسْأَلُهُ أَنْ يَسْأَلَ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنِ الْبُتْرِ يَكُونُ فِي الْمَنْزِلِ لِلْوُضُوءِ فَتَقَطَّرَ فِيهَا فَطَرَاتٌ مِنْ بَوْلٍ أَوْ دَمٍ أَوْ يَسْقُطُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ عَذْرِهِ كَالْبَعْرَةِ أَوْ نَحْوِهَا مَا الَّذِي يُطَهَّرُهَا حَتَّى يَحِلَّ الْوُضُوءُ مِنْهَا لِلصَّلَاةِ فَوَقَّعَ فِي كِتَابِي بِخَطِّهِ يُنَزَّحُ مِنْهَا دَلَاءً

إلى أربعين فى الكثر و دلاء يسره فى القلئل، و إله مال فى المعبر، و قئل:

فى الدم ما بئل الدلو الواحد إلى عشرين.

الحدئ الساس و الثلاثون: صءء أءضا.

قوله:

قطرات من بول أو دم الظاهر دم بالكسر، فظاهره بيان حكم القليل، وقوله " كالبعره " إما على الاستحباب أو المراد مقدارها، والله يعلم.

وقال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين: لا يخفى أن القطرات في هذا الحديث [حيث إنها] جمع تصحيح، وقد صرح أهل العربية بأن جمع التصحيح للقله، فيكون الحديث متضمنا لحكم القليل من البول والدم، والأصحاب - رضى الله عنهم - وإن فرقوا في الدم بين قليله وكثيره، لكن لم يفرقوا في البول، ولو قبل بالفرق لم يكن بعيدا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣١٢

وَجْهٌ السِّدْلَالِ مِنْ هَذَا الْخَبْرِ هُوَ أَنَّهُ قَالَ يُنْزَحُ مِنْهَا دَلَاءٌ وَأَكْثَرُ عَدَدٍ

قوله رحمه الله: و أكثر عدد يضاف قال الفاضل التستري رحمه الله: إن تم هذا لدل على وجوب العشره للدم القليل، بل الظاهر من السؤال أنه وقع عن القليل، و كان إيجابه للأكثر مع أن مقتضى الأصل أن يكتفى بالأقل مبنى على أن النجاسه قد ثبت، و لا يزيلها إلا الفرد المتيقن.

و فيه أن الروايه إن كانت حجه فالإتيان بمقتضاها مطهر، و إن لم تكن حجه وجب نزح الجميع كما تقدم. و لعله لو تمسك بأن الدلاء جمع كثره، و أقل ما يطلق عليه هذا النحو من الجمع عشره، كما صرح به فى الاستبصار كان أولى.

و فيه منع، لوقوع كل واحد منها مقام الآخر شائعا على ما ذكره بعض النحاه، و أيضا المنقول فى كتب العربيه أن أقل جمع الكثره ما فوق العشره لا العشره.

انتهى.

أقول: إلا أن يقال: إذا روعى كونه تميزا فمنتهاه العشره، و إذا روعى جمع كثره فمبدأه أحد عشر، فالعشره أقرب المميزات إلى جمع

الكثرة فلذا أخذ.

و قال السبط المدقق رحمه الله: اعترض الوالد قدس سره على هذا الاستدلال أولاً: بأن قوله "قطرات" يستفاد منه العله. و ثانياً: أنه مبنى على كون الدلاء جمع قله، كما يدل عليه قوله "و أكثر عدد" و ليس الأمر كذلك، لانحصار جمع القله فى أوزان أربعة مشهوره أو خمسه عند بعضهم و ليس هو منها، فيكون من جموع الكثره، و قد قال فى الاستبصار: إنه جمع كثره، يدل على ما فوق العشره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣١٣

.....

و ثالثاً: بأن حمل الدلاء على جمع القله يقتضى الاجتراء بأقل مدلولاته و هو الثلاثه، لأن إطلاق اللفظ يدل على أن المطلوب تحصيل الماهيه بأى فرد اتفق مما يتحقق معه، فإذا حصل الأقل كان الزائد منفيًا بالأصل، فمن أين يجب الحمل على الأكثر.

قال قدس سره: و بما ذكرنا يعلم فساد التعليل بأنه لا دليل على ما دونه.

انتهى.

أقول: إن ما ذكره أولاً لا يخلو من وجه.

و أما الثانى فمحل نظر، لأن نظر الشيخ رحمه الله إلى ما يضاف إلى الدلاء لا إلى إطلاق الدلاء.

و أما الثالث فهو مبنى على ما فى الثانى، و قد عرفت الكلام فيه.

ثم ما ذكره قدس سره من أن المقصود تحصيل الماهيه بشكل بأن الشيخ لا يسلم ذلك، بل يدعى تقدير المضاف. و كلام الوالد رحمه الله على تقدير عدمه فلا- جامع بين الكلامين. و ما ذكره من نفي الزائد بالأصل بشكل بأن تحقق اشتغال الذمه يقتضى يقين الخروج منها.

و اعترض المحقق فى المعتبر على الشيخ بأننا نسلم بأن أكثر عدد يضاف إلى الجمع عشره، لكن لا نسلم أنه إذا جرد عن الإضافه يكون حاله كذلك، فإنه لا يعلم من

قوله "عندى دراهم" أنه لم يجز عن زياده عن عشره، و لا إذا قال "أعطه دراهم" أنه لم يرد أكثر من عشره، فإن دعوى ذلك باطله.

و رده العلامه فى المنتهى، بأن الإضافه هنا و إن جردت لفظا لكنها مقدره،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣١٤

.....

و إلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة.

و حيثئذ لا- بد من إضمار عدد يضاف إليه تقديرا، فيحمل على العشره التى هى أقل ما يصلح إضافته إلى هذا الجمع أخذنا بالمتيقن، و حواله على الأصل من براهه الذمه.

و اعترض الوالد قدس سره على هذا، بأنه إنما يلزم تأخير البيان لو لم يدل اللفظ بدونها على شىء و ليس كذلك فإنه كأمثاله من صيغ الجموع. و بأنه على تقدير وجوب التقدير ليس على تعيين العشره دليل. و ما ذكره من التوجيه فاسد، إذ هى الأكثر لا الأقل، و قد صرح بذلك الشيخ أيضا، و هو بصدد تصحيح كلامه، فكيف يوجهه بما لا يلائمه. انتهى.

و قد يقال: إن غرض العلامه من الرد التنبيه على أن تقدير العدد لا بد منه، ضروره أنه مطلوب. و إذا كان كذلك فهى محتمله للثلاثه و العشره، فيصير من قبيل المجمل، كما أن القائل "عندى دراهم" قد أجمل الكلام أيضا، و لما كان تأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز، فلا بد من تقدير مصحح.

فما ذكره المحقق رحمه الله من " أنه لا يعلم " إلى آخره، يمكن دفعه بالفرق بين كلام الإمام و غيره.

نعم ما أورده الوالد قدس سره من الحمل على الثلاثه متوجه، لو لا- يمكن أن يقال: إن الحمل على الثلاثه بعد شغل الذمه بالنجاسه و حصول اليقين بالعشره مشكل.

و قد يجاب عنه بأن

شغل الذمه بعد الثلاثة غير متيقن ليجتاج إلى العشرة، فإذا الثلاثة يندفع بها يقين اشتغال الذمه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣١٥

يُضَافُ إِلَى هَذَا الْجَمْعِ عَشْرَةٌ فَيَجِبُ أَنْ نَأْخُذَ بِهِ وَنَصِيرَ إِلَيْهِ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى مَا دُونَهُ ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ وَقَعَ فِيهَا حَيْثُ فَمَاتَتْ نُزِحَ مِنْهَا ثَلَاثُ دَلَاءٍ وَكَذَلِكَ إِنْ وَقَعَ فِيهَا وَزَعَهُ

[الحديث ٣٧]

٣٧ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ وَفَضَّالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ

و ما أورده الوالد رحمه الله على العلامة أخيراً فقد يمكن دفعه بأن غرض العلامة الأخذ بالمتيقن بالنسبه إلى ما فوق العشرة، و كذلك مراده بأصالة البراءة، فهو تأكيد لثبوت العشرة بنوع آخر غير ما ذكره الشيخ، و هذا لا ينافى تأييد كلام الشيخ. نعم يدفعه ما ذكره الوالد رحمه الله أولاً، فليتأمل فى المقام.

قوله رحمه الله: فيجب أن نأخذ به قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مقتضى هذا الكلام أن هذا جمع قله، و بنحوه صرح فى المنتهى، و هو مخالف لما صرح به الجوهري و ذكره المصنف فى الاستبصار. و يحتمل أن يكون مقصوده أن المميز إذا كان جمعا سواء كان جمع قله أو كثره، إنما يضاف إليه العشرة و ما دونها إلى أن ينتهى إلى اثنين.

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣١٦

قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفَأْرَةِ وَ الْوَزْغَةِ تَفَعَّ فِي الْبُرِّ قَالَ يُتْرَحُ مِنْهَا ثَلَاثُ دَلَاءٍ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِيَانَ عَنِ يَعْقُوبَ بْنِ عُثَيْمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ سَأَمُ أَبْرَصَ وَ جَدْنَاهُ قَدْ تَفَسَّخَ فِي الْبُرِّ قَالَ إِنَّمَا عَلَيْكَ أَنْ تَنْزَحَ مِنْهَا سَبْعَ دَلَاءٍ قُلْتُ فَبَيَّأْنَا الَّتِي قَدْ صَيَّلَيْنَا فِيهَا نَغْسِيْلُهَا وَ نُعِيدُ الصَّلَاةَ قَالَ لَا.

[الحديث ٣٩]

٣٩ وَ سَأَلَ جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ السَّامِّ أْبْرَصَ

الحديث الثامن و الثلاثون: مجهول.

قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله ليس مقصوده أن هذا من أدله المصنف، بل غرضه أن الروايات الواردة هنا هكذا، و كان لهذا لم يقل في صدر الكلام يدل عليه بل قال: أخبرني.

و يحتمل أن يكون مراده أن كلام المصنف فيما إذا لم يتفسخ، فلا ينافيه هذه الروايه، و فيه شىء و كيف ما كان فهذا لا يتمشى في خبر الجعفى، بل إنما العلاج فيما ذكرناه و ما ذكرناه فيما نفهم.

الحديث التاسع و الثلاثون: مرسل.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل الخبر في أصله كان مشهورا عندهم، كاشتهار هذا الكتاب و أمثاله عندنا، فلا يضر من في الطريق إلى أصله.

و قال أيضا: و بهذا الخبر لا- يندفع التدافع بينه و بين ما أوجبت الثلاث، فيحتاج إما إلى حمل الأول على الاستحباب، أو على حمل هذا على أنه خرج حيا و ذاك ميتا.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣١٧

فِي الْمَاءِ فَقَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ حَرَّكَ الْمَاءَ بِالذَّلْوِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَعْنَى فِيهِ إِذَا لَمْ يُكُنْ تَفْسَخَ لِأَنَّهُ إِذَا تَفْسَخَ نُزِحَ مِنْهَا سَبْعُ دَلَائِلٍ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الْخَبْرِ الْأَوَّلِ ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِنَّ وَقَعَ فِيهَا عُضْفُورٌ وَ شَبْهُهُ نُزِحَ مِنْهَا دَلْوٌ وَاحِدٌ

قوله

عليه السلام: حرك الماء بالدلو عمل به سلا و أبو الصلاح.

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه الشريف: يمكن أن يكون المراد أنه ليس بنجس، بل حرك الماء بالدلو لأجل السم أو توهمه و احتمالاً، ليستهلك في الماء لو كان، أو لرفع الاستقذار.

و أن يكون المراد بالتحريك النرح مجازاً بدلو واحد أو ثلاثة أو سبعة، و الأولى السبع مع التفسخ و الثلاث بدونه. انتهى.

و في مصباح اللغة: سام أبرص كبار الوزغ، و هما اسمان جعلاً اسماً واحداً فإن شئت أعربت الأول و أضفت إلى الثاني، و إن شئت بنيت الأول على الفتح و أعربت الثاني، و لكنه غير منصرف في الوجهين للعلمية الجنسية و وزن الفعل، و قالوا في التثنية و الجمع ساماً أبرص و سوام أبرص و ربما حذفوا الاسم الثاني فقالوا: هؤلاء السوام، و ربما حذفوا الأول فقالوا: البرصه و الأبارص.

قوله رحمه الله: و إن وقع فيها عصفور قال بعض المحققين: فسر بعض الأصحاب العصفور بما دون الحمامه، و فيه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣١٨

فَقَدْ مَضَى فِيمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ سَيْئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ ذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ وَ أَقَلُّ مَا يَقَعُ فِي الْبَشْرِ عَصْفُورٌ يُنْرَحُ مِنْهَا دَلْوٌ وَاحِدٌ ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِنْ سَقَطَ فِيهَا بَعْرٌ غَنَمٍ أَوْ إِبِلٍ أَوْ غَزَلَانٍ وَ أَبْوَالُهَا لَمْ يَنْجَسْ بِذَلِكَ وَ كَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي أَرْوَاثٍ مَا يُؤْكَلُ لِحُمِّهِ وَ أَبْوَالِهِ فَإِنَّهُ لَا يَفْسُدُ الْمَاءُ بِهِ وَ لَا يَنْجَسُ الثُّوبُ وَ لَا الْجَسَدُ بِمُلَاقَاتِهِ إِلَّا ذَرَقَ الدَّجَاجِ الْجَلَالَةَ خَاصَّةً فَإِنَّهُ

إِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ نَزَحَ مِنْهَا خَمْسُ دَلَاءٍ وَإِنْ أَصَابَ الثُّوبَ أَوْ الْبَدَنَ وَجَبَ غَسْلُهُ بِالْمَاءِ إِذَا ثَبَتَ بِمَا قَدَّمْنَا مِنَ الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ
أَنَّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَاءِ فَهُوَ

أن هذا التفسير إن كان للمعنى الموضوع له فلا شاهد عليه من حيث اللغة و العرف، إذ ذكر بعضهم أنه نوع من الطير، و ذكر جماعه أنه الأهلى الذى يسكن الدور.

و إن كان المراد هاهنا من حيث الحكم باعتبار التعدى منه إلى شبهه، كما قال أكثرهم للعصفور و شبهه، فلا دليل عليه من حيث الشرع.

قوله رحمه الله: إلا ذرق الدجاج قال الشيخ رحمه الله بوجوب خمس لذرق الدجاج مطلقا، و خصه المفيد رحمه الله و جماعه بالجلال، و الكل مما لا دليل عليه فى الروايات، و بعض الأصحاب كالمحقق ألحقوه بالعدرة، و لا يخفى ما فيه.

قوله رحمه الله: فإنه إن وقع فى الماء القليل قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه دلالة على أنه إذا كان ماء البئر

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣١٩

عَلَى حُكْمِ الطَّهَّارَةِ إِلَّا أَنْ يَطْرَأَ عَلَيْهِ مَا يُتَيَقَّنُ أَنَّهُ نَجَّاسَةٌ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْاجْتِنَابُ مِنَ اسْتِعْمَالِهِ وَ هَيْدِهِ الْأَشْيَاءُ الَّتِي ذَكَرَهَا لَيْسَ فِي الشَّرْبِ مِمَّا يَمْنَعُ مِنَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الَّذِي أَصَابَتْهُ أَوْ حَلَّتْهُ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الطَّهَّارَةِ عَلَيْهِ بَاقِيًا وَ كَذَلِكَ مَا يُحْكَمُ بِمُلَاقَاتِهِ الثُّوبَ عَلَيْهِ بِالنَّجَّاسَةِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ وَ لَيْسَ فِي الشَّرْعِ دَلِيلٌ عَلَى تَنْجِيسِ هَيْدِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي بَقِيََتْ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا عَلَى ظَاهِرِ الطَّهَّارَةِ وَ يُؤَكَّدُ ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ جِهَةِ الْأَثَرِ مَا رَوَاهُ

كثيرا لم يجب النزح منه.

قوله رحمه الله: إلا أن يطرأ عليه قال الفاضل التستري رحمه الله: ترى هذا

الكلام أمتن مما قدمه في غسله أغسال الواجبه، إلا أنه يوجب عدم التنجيس في ذرق الدجاج، لا التنجيس الذي هو المقصود.

قوله رحمه الله: و كذلك ما يحكم بملاقاه الثوب الضمير للموصول " عليه بالنجاسه " الضمير للثوب.

قوله رحمه الله: و يؤكد ذلك قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه حمل العذره على البعر و الأرواث، و لعل فيه بعدا، و إن أبقيت على ظاهرها لا نجد الاستدلال بهذا الخبر على مدعاه مستقيما.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٢٠

[الحديث ٤٠]

٤٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَثْرِ مِيَاءٍ وَقَعَ فِيهَا زَبِيلٌ مِنْ عَيْدَرِهِ رَطْبُهُ أَوْ يَابِسَهُ أَوْ زَبِيلٌ مِنْ سَرَقِينَ أَوْ يَصِلُحُ الْوُضُوءُ مِنْهَا قَالَ لَا بَأْسَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ يَسْتَقِي مِنْ بَثْرِ مَاءٍ فَرَعَفَ فِيهَا هَلْ يَتَوَضَّأُ مِنْهَا قَالَ يَنْزِفُ مِنْهَا دَلَاءً يَسِيرَةً ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهَا

الحديث الأربعون: صحيح.

و فيه عدم نجاسه البثر بالملاقاه.

قوله عليه السلام: لا بأس قال الصدوق رحمه الله فى الفقيه: هذا إذا كانت فى زبيل و لم ينزل منه شىء فى البثر.

و قال الشيخ البهائى رحمه الله: الزبيل بكسر الزاى و الفتح خطأ، فإن شرطه حذف النون، فإذا حذفها فلا بد من تشديد الباء. و السرقين بكسر السين معرب سرقين بفتحها، و المراد به هنا السرقين النجس، فإن على بن جعفر فقيه لا يسأل عن الطاهر. انتهى.

و فيه نظر، بل الظاهر حملة على ما حملة الشيخ عليه، لظاهر لفظ السرقين لكن حمل العذره على الطاهره بعيد، فيدل على عدم انفعال البثر، إلا أن يحمل على ما حملة الصدوق رحمه الله عليه،

و الجزء الثانى يؤيد الاكتفاء بالثلاثة فى الدم القليل. فتأمل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٢١

.....

و قال السبىط المدقق رحمه الله: لا يظهر وجه التأييد من هذا الخبر، لما ذكره الشيخ رحمه الله من عدم نجاسه البثر مما ذكر، إلا بأن تحمل العذره على الطاهره منها، و هذا يكاد أن يلحق نفيه بالضرورى، فإن مثل على بن جعفر لا يسأل عن العذره الطاهره، و كذلك السرقين.

و الكلام هنا مثله فيما أجاب به بعضهم عن الروايه، بأن وقوع الزبيل لا يستلزم إصابه ما فيه، و احتمال أن يكون التأييد بهذه الروايه للنجاسه من حيث اشتمالها على حكم الدم أشد بعدا.

أما أولا فلان الشيخ رحمه الله بصدد بيان حكم الطاهره لا النجاسه، لأنه قد تقدم بما هو مغن عن التأييد عند الشيخ.

و أما ثانيا فلان المهم عند القائل بالنجاسه بيان مدلول أولها لظهور المخالفه لمذهب القائل بنجاسه البثر، لا بيان الآخر كما هو واضح.

فإن قلت: هل يمكن حمل الروايه على أن البثر إذا أصابه شىء من المذكورات يمتنع الوضوء منه؟ و أن يباح استعماله فى غير الوضوء بسبب التزح، فيكون سؤال على بن جعفر عن ذلك له وجه، و إن كان هذا الوجه خارجا عن مذهب الشيخ رحمه الله.

قلت: دفع هذا كما ذكرناه سابقا، و بالجمله فدلاله الروايه على عدم نجاسه البثر أظهر من أن يبين.

فإن قلت: أى فرق بين الدم و غيره من النجاسات فى البثر حتى يحكم بالتزح للدم على النجاسه، أما لو كان أعم من النجاسه و حصول النفره، أو للتعبد المحض، فلا حاجه بنا إلى غير التسليم.

نعم لنا أن نقول: إن اكتفاءه عليه السلام بالدلاء اليسيره للدم قرينه الاستحباب لأن

مقام الوجوب لا يناسبه الإجمال، كما لا يخفى على المتأمل.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٢٢

[الحديث ٤١]

٤١ وَ أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ أَنَّهُمَا قَالَا لَا تَغْسِلُ ثَوْبَكَ مِنْ بَوْلٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ

فإن قلت: وقوع الدم في البئر لا يستلزم وقوعه في الماء، فيجوز أن يكون النزح هنا لزوال النفره من حيث احتمال وصول الدم إلى الماء، ولا يلزم مثله فيما يتحقق فيه إصابه الماء.

قلت: هذا وإن أمكن تجويزه، إلا أنه لا يضر ولا ينفع.

إذا عرفت هذا فاعلم أنه يمكن أن يستفاد من هذا الخبر، حيث أثبت لدم الرعاف دلاء يسيره أن الدم الذي سبق في خبر ابن بزيع هو الكثير على ما ذكره الشيخ من الحمل على العشرة، استدلالا لكلام المفيد من نزحها للدم الكثير، وحيث قد يندفع ما أورد عليه سابقا في الجملة.

و يشكل أولا: بأن دم الرعاف لا تلزمه القله.

و ثانيا: بأن دلاء صالحه للقله و الكثره، و وصفها باليسيره في هذه الروايه لا يقتضى حمل غيرها على الكثير، بل هو محمول على ما يصلح له قله و كثره.

و ثالثا: إن الاعتراض على الشيخ إنما هو من حيث إطلاق الكلام و الإطلاق على حاله، فليتدبر في ذلك.

الحديث الحادي و الأربعون: حسن.

الحديث الثاني و الأربعون: موثق كالصحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٢٣

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

ع قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

عَنْ رَجُلٍ يَمْسُهُ بَعْضُ أَبْوَالِ الْبُهَائِمِ أَيْغَسِلُهُ أَمْ لَا قَالَ يَغْسِلُ بَوْلَ الْفَرَسِ وَ الْحِمَارِ وَ الْبِغْلِ فَأَمَّا الشَّاهُ وَ كُلِّ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ فَلَا بَأْسَ
بِبَوْلِهِ

قوله عليه السلام: يغسل بول الفرس قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله محمول على الاستحباب، و سيجى ء عن قريب تمام الكلام.

قوله عليه السلام: و كل ما يؤكل لحمه قال الفاضل التستري رحمه الله: كان المراد بما يؤكل لحمه ما خلق للأكل و ما تعارف أكله، و إلا فلا نقول بتحريم أكل الحمار و الفرس و البغل، فلا يحسن هذا الإطلاق مع ما سبق ذكره.

و كيف ما كان فعل مراد المصنف بما يؤكل لحمه المعنى العام، فلا يحسن حينئذ الاستدلال بهذه الرواية، و لعل الشيخ قدس سره الشريف حقق أن مراده المعنى الخاص، فاستدل عليه بهذه الرواية، غير أن هذا النحو من التدقيق لم نستأنسه من موارد استدلالاته فلاحظه. انتهى.

و أقول: ذهب ابن الجنيد و الشيخ فى النهايه إلى نجاسه أبوال الدواب الثلاثة و أرواثها، و المشهور بين الأصحاب الكراهه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٢٤

قَوْلُهُ عَ لَمَّا بَيَّأَسَ بِبَوْلِ كَلْبٍ مِمَّا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ عَامًّا وَ لَا يَخْتَصُّ الشِّيَابَ دُونَ الْمِيَاهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ جَارِيًا عَلَى عُمُومِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ثُمَّ قَالَ أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ الْإِنَاءُ إِذَا وَقَعَ فِيهِ نَجَاسَةٌ أَوْ خَالَطَهُ وَجَبَ إِهْرَاقُ مَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ وَ غَسِيلُهُ فَالْوَجْهُ فِيهِ أَنَّ الْمَاءَ إِذَا كَانَ فِي إِنَاءٍ وَ حَلَّتْهُ النَّجَاسَةُ نَجَسَ بِهَا لِأَنَّهُ أَقْلٌ مِنَ الْكُرِّ وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَا نَقَصَ عَنْهُ يَنْجَسُ بِمَا يُلَاقِيهِ مِنَ النَّجَاسَةِ ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمَ وُلُوغِ الْكَلْبِ فِي الْإِنَاءِ وَ قَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى ثُمَّ قَالَ أَيْدَهُ

اللَّهُ تَعَالَى وَ مَنْ أَرَادَ الطَّهَارَةَ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا فَلَا يَتَطَهَّرُ بِهِ وَلَا يَقْرُبُهُ وَ لِيَتَيَمَّمَنَّ لِصَلَاتِهِ فَإِذَا وَجَدَ مَاءً طَاهِرًا تَطَهَّرَ بِهِ مِنْ حَدِيثِهِ
الَّذِي كَانَ يَتَيَمَّمُ لَهُ وَ اسْتَقْبَلَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِمَّا صَيَّلَ بِتَيَمُّمِهِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ فَقَدْ مَضَى شَرْحُ
ذَلِكَ فِي بَابِ التَّيَمُّمِ وَ فِيهِ كَفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَشْرَبَ الْمُضْطَّرُّ مِنَ الْمِيَاهِ النَّجِسَةِ
بِمُخَالَطَةِ الْمَيْتَةِ لَهَا وَ الدَّمِ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَ لَا يَجُوزُ شُرْبُهَا مَعَ الْإِخْتِيَارِ وَ لَيْسَ الشُّرْبُ

قوله رحمه الله: قوله عليه السلام كأنه أراد أنه قوله بالمعنى.

قوله رحمه الله: لأنه أقل من الكر قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه حمل كلام المصنف على الإناء الذي يشمل على الماء
القليل، و لعل فيما تقدم عن المصنف ما يصلح لإبقاء كلامه على

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٢٥

مِنْهَا مَعَ الْإِضْطِرَارِ كَمَا تَطَهَّرَ بِهَا لِأَنَّ التَّطَهُّرَ قُرْبَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَ التَّقَرُّبُ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ بِالنَّجَاسَاتِ وَ لِأَنَّ الْمُتَوَضَّعَ وَ الْمُغْتَسِلَ مِنَ
الْأَحْدَاثِ يَقْضِي بِذَلِكَ التَّطَهُّرَ مِنَ النَّجَاسَةِ وَ لَا تَقَعُ الطَّهَارَةُ بِالنَّجَسِ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَ لِأَنَّ الْمُحْدِثَ يَجِدُ فِي إِبَاحِهِ الصَّلَاةَ بَدَلًا مِنَ
المَاءِ وَ لَا يَجِدُ الْمُضْطَّرُّ بِالْعَطَشِ فِي إِقَامِهِ رَمَقِهِ بَدَلًا مِنَ الْمَاءِ غَيْرُهُ وَ لَوْ وَجَدَ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ لَهُ شُرْبُ مَا كَانَ نَجَسًا مِنَ الْمِيَاهِ يُدَلُّ
عَلَى اسْتِبَاحِهِ شُرْبِ هَذِهِ الْمِيَاهِ فِي حَالِ الْإِضْطِرَارِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ

إطلاقه، و إن لم يمكن توجيهه حينئذ كما لا يمكن توجيهه كلامه هناك فيما فهمنا. قوله رحمه الله: و التقرب إليه لا يكون قال
الفاضل التستري

رحمه الله: كأنه يحتاج إلى البيان، و لعل بيانه أن الأمر بالاجتناب عن النجس في الطهارات عام لا يختص بوقت دون وقت، و مع تحقق النهى كيف يتقرب إلى الله.

قوله رحمه الله: و لا- تقع الطهاره قال الفاضل التستري رحمه الله: هذا إن كان المقصود إزالة الخبث، فربما لا ينازع فيه، و أما إذا كان إزالة أمر معنوي فللبحث فيه مجال.

و لعل فيما تقدم عند سؤر الكلب و سؤر النصراني ما يدل على أنه يتوضأ بالنجس في حال الضروره، و لو لا أنه لو توضأ بالنجس كان ينجس بدنه و كنا نقول بفساد صلاته من هذه الحثيه لكننا نقول: بأن الأحوط الجمع بين التيمم و بين الوضوء بالماء النجس لعموم " فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً " و لفحوى هذه الأخبار

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٢٦

كُلِّ مُحَرَّمٌ عِنْدَ ضَرُورِهِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ أَبَاحَ أَكْلَ الْمَيْتَةِ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ وَ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَ مَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَآغٍ وَ لَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ فَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَى مُتَنَاوِلِ هَذِهِ الْمُحْظُورَاتِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْوُضُوءُ لِأَنَّ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ الطَّاهِرِ انْتَقَلَ فَرُضُهُ إِلَى التَّيْمُمِ بِالتُّرَابِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَعِمَلَ الْمَاءَ النَّجِسَ مَعَ أَنَّ فَرُضَهُ فِي الطَّهَارَةِ فِي اسْتِعْمَالِ غَيْرِهِ قَالِ الشَّيْخُ أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا كَانَ مَعَهُ إِنَاءٌ فَوَقَعَ فِي أَحَدِهِمَا مَاءٌ يُنَجِّسُهُ وَ لَمْ يَعْلَمْ فِي أَيِّهِمَا هُوَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الطَّهُورُ مِنْهُمَا جَمِيعًا وَ وَجَبَ عَلَيْهِ إِهْرَافُهُمَا

و أمثالها، إن لم يكن هذا القول مخالفا لإجماع محقق دخول المعصوم فيه.

انتهى.

و أنت تعلم ما فيه فلي تأمل.

قوله رحمه الله: أ لا

ترى أنه أباح لا ترى فيه دلاله على إباحه كل محرم، سواء كان من المذكورات أو لا.

قوله رحمه الله: فبين أنه لا إثم قال الفاضل التستري رحمه الله: نعم إباحه هذه المحظورات مسلم في صوره عدم البغى و العدوان، و أما إباحه الغير مطلقا كما يقتضيه الإطلاق فلا نفهمه إلا بنوع قياس.

و لا يبعد التزامه في صوره عدم البغى و العدوان، و أما مطلقا فلا، و لعله لو احتج بقوله تعالى " **وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** " كان وجها.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٢٧

وَالْوُضُوءُ بِمَاءٍ مِنْ سِوَاهُمَا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَ مَا أَهْرَقَهُ مِنَ الْمَاءِ تَيْمَمَ وَصَلَّى وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ اسْتِعْمَالُ مَا أَهْرَقَهُ مِنْهُمَا وَ حُكْمٌ مَا زَادَ عَلَى الْإِنَائِينَ فِي الْعِيدِ إِذَا تَيَقَّنَ أَنَّ فِي أَحَدِهَا نَجَاسَةً عَلَى غَيْرِ تَعْيِينِ حُكْمِ الْإِنَائِينَ سِوَاءَ فَقْدِ مَضَى فِيهَا تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْإِعْتِبَارِ وَ الْخَبَرِ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً

[الحدِيث ٤٣]

٤٣ مِا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارٍ

قوله رحمه الله: فإن لم يجد غير ما أهرقه أى: غير ما يريد إهراقه.

و اعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب في وجوب اجتناب الإنائين المشتهين، و ظاهر الأكثر إلحاق الأكثر من الإنائين بهما، و منهم من اقتصر على مورد النص.

و اختلفوا أيضا في وجوب الإهراق لجواز التيمم، فبعضهم حملوا الأخبار على ظاهرها، و بعضهم جعلوها كناية عن وجوب الاجتناب.

قوله رحمه الله: حكم الإنائين سواء

قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه إشكال، لا سيما إذا تعددت بحيث يدخل في غير المحصور عادة و ما يغلب ظن عدم النجاسه في بعضها.

قوله رحمه الله: فقد مضى فيما تقدم فيه تأمل إن أراد الدلاله على جميع ما ذكر.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٢٨

السَّابِطِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ قَالَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ مَعَهُ إِنَاءٌ فِيهِمَا مَاءٌ وَقَعَ فِي أَحَدِهِمَا قَذْرٌ لَا يَدْرِي أَيُّهُمَا هُوَ وَ لَيْسَ يَقْدِرُ عَلَى مَاءٍ غَيْرِهِ قَالَ يُهْرِيْقُهُمَا جَمِيعاً وَ يَتَيْمَمُ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ وَ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ مَعَهُ إِنَاءٌ فِيهِمَا مَاءٌ وَقَعَ فِي أَحَدِهِمَا قَذْرٌ لَا يَدْرِي أَيُّهُمَا هُوَ وَ لَيْسَ يَقْدِرُ عَلَى مَاءٍ غَيْرِهِ قَالَ يُهْرِيْقُهُمَا وَ يَتَيْمَمُ.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٢٩

١٢ بَابُ تَطْهِيرِ الثِّيَابِ وَ غَيْرِهَا مِنَ النَّجَاسَاتِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِذَا أَصَابَ ثَوْبَ الْإِنْسَانِ بَوْلٌ أَوْ غَائِطٌ أَوْ مَنِيٌّ لَمْ يَجُزْ لَهُ الصَّلَاةُ فِيهِ حَتَّى يَغْسِلَهُ بِالْمَاءِ قَلِيلاً كَانَ مَا أَصَابَهُ أَمْ كَثِيراً

[الحديث ١]

١ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْبَوْلِ يُصِيبُ الْجَسَدَ قَالَ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّمَا هُوَ مَاءٌ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الثَّوْبِ يُصِيبُهُ الْبَوْلُ قَالَ اغْسِلْهُ

باب تطهير الثياب و غيرها من النجاسات الحديث الأول: حسن.

قوله عليه السلام: فإنما هو ماء قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مقتضى الفحوى أنه إذا لم يكن ماء

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٣٠

مَرَّتَيْنِ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّبِيِّ يَبُولُ عَلَى الثَّوْبِ قَالَ تَصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ قَلِيلاً ثُمَّ تَعَصِرُهُ

احتاج إلى أكثر من صب مرتين. انتهى.

و فيه تأمل، لأن الظاهر من التعليل أنه يكفي الصب، و لا يحتاج إلى الغسل و العصر و الدلك، لأنه ماء ورد على الجسد. تأمل.

أقول: و لا يبعد القول بوجوب الغسل مرتين لبول الرجل و مره لبول الصبي غير الرضيع و الصب في الرضيع كما هو ظاهر الخبر.

ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب وجوب غسل الثوب و البدن من البول مرتين، و أسنده في المعبر إلى علمائنا، و استقرب العلامة في المنتهى الاكتفاء فيه بما يحصل معه الإزالة و لو بالمره، و به جزم الشهيد في البيان. و هو مشكل لأن فيه اطراحا للروايات الصحيحة من غير معارض.

قال في المدارك: نعم لو قيل باختصاص المرتين بالثوب و الاكتفاء في غيره بالمره كان

وجها قويا، لضعف الأخبار المتضمنه للمرتين فى غير الثوب. و أما فى غير البول فذهب جماعه إلى عدم وجوب التعدد فى غير البولوغ، و ذهب بعضهم إلى المرتين فيما له قوام كالمنى، و المشهور بين المتأخرين التعدد مطلقا.

قوله عليه السلام: ثم تعصره قال الفاضل التستري رحمه الله: لم يحضرنى فى حكم العصر غيره، و لعلمهم لا يقولون بوجوبه فى صوره الصب على بول الصبى، فالاستدلال به على وجوب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٢، ص: ٣٣١

.....

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٢، ص: ٣٣١

العصر فى غسل بول الكبير غير مستحسن.

و بالجمله حيث اشتمل الأمر هنا بالصب دون الغسل أمكن أن يكون العصر لإدخال الماء فى جميع أجزاء الثوب، و لا يلزم مثله فى صوره الغسل بالماء الذى ينفصل عن الثوب فى الجمله و يدخل فى أعماقه من غير عصر. انتهى.

و أقول: المشهور بين الأصحاب وجوب العصر فيما يرسب فيه الماء، فمنهم من اعتبر العصر مرتين فيما يجب غسله كذلك، و اكتفى بعضهم بعصر بين الغسلتين و ظاهر الصدوق العصر بعد الغسلتين، و المشهور أن العصر فى القليل، و بعضهم أوجبه فى الكثير أيضا.

و قال السبط المدقق قدس سره: ما تضمنه الحديث من غسل البول من الجسد بالصب مرتين استدل به القائل بالتعدد فى الجسد، و لو صح لكان له وجه، إلا أن الذى يظهر من كلام المحقق فى المعتبر دعوى الاتفاق على التعدد، ففيه تأييد للروايه.

فما ذكره شيخنا قدس سره من أن المعتمد

الاجتزاء بالمره المزيله للعين مطلقا، لانتفاء ما يدل على نجاسه شىء من الأعيان بهذا العنوان، و إنما استفيد نجاستها من أحد أمرين، إما أمر الشارع بغسل ما أصابته و الامتثال يتحقق بالمره، أو إجماع الأصحاب على النجاسه، و هو منتف بعد الغسله الواحده فيزول المقتضى للتنجيس محل بحث، أما أولا فلما عرفت من الدليل، و أما ثانيا فلان الإجماع الذى لا يخلو تقييده من نظر.

و الحكم فى البول قد يتأكد فى الاستنجاء ببعض الأخبار المقتضى للغسل ثلاثا، غير أن القائل به غير معلوم، و لا يخفى على من تأمل كلام المحقق اختصاص

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٣٢

[الحديث ٢]

٢ وَ بِهَذَا الْأَشْيَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ بَوْلِ الصَّبِيِّ قَالَ تَصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ فَإِنْ كَانَ قَدْ أَكَلَ فَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ غَسْلًا وَ الْغُلَامَ وَ الْجَارِيَةَ شَرْعًا سِوَاءً.

[الحديث ٣]

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ النَّحْوِيِّ عَنْ

الحكم بالثوب و البدن، فغيرهما لا يخلو التعدد فيه من تأمل. و ما تضمنه الحديث من العصر فى بول الصبى معارض بحسنه الحلبي الآتية.

و أجاب شيخنا قدس سره عن ذلك أولا بأن روايه الحسين بن أبى العلاء لا تقاوم روايه الحلبي، و ثانيا بالحمل على الاستحباب.

و يرد على الثانى أن الحمل على الاستحباب ليس بأولى من حمل روايه الحسين على الصبى إذا أكل، فتقيد كل من الروايتين بالأخرى، و يستدل حينئذ بهما على اعتبار العصر فى تحقق الغسل.

و العجب من عدم توجه الشيخ إلى بيان ما بين الحديثين، ثم من قوله فيما بعد عند روايه السكونى "قال محمد بن الحسن: ما تضمن إلى آخره، فإن المتقدم روايه الحلبي و روايه ابن أبى العلاء، فالالتفات إلى إحداهما دون الأخرى لا وجه له.

الحديث الثانى: حسن أيضا.

و فيه أن الغلام و الجارية فى الغسل سواء، و المشهور اختصاص حكم الرضيع بالغلام دون الجارية.

الحديث الثالث: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٣٣

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبَوْلِ يُصِيبُ الْجَسَدَ قَالَ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ مَرَّتَيْنِ.

[الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلَاءٍ عَنِ مُحَمَّدٍ

قال الفاضل التستري رحمه الله فى على بن الحكم: لعل الأنبارى و الكوفى الموثق واحد، و يؤيده وصف الأنبارى فى رجال الشيخ بالكوفى، و ذكر النجاشى الأنبارى فقط، و ذكر فى الفهرست الكوفى فقط.

و قال أيضا فى أبى إسحاق النحوى: كأنه ثعلبه بن ميمون، لما فهمنا من الكشى أن كنيه ثعلبه أبو إسحاق الفقيه، و نقل فى كتب الرجال أن ثعلبه كان فقيها نحويا لغويا،

فيصح إضافه أبي إسحاق إلى الفقيه و إلى النحوى.

الحديث الرابع: صحيح أيضا.

و يفهم من إطلاقه عدم نجاسه الجارى مطلقا.

و قال فى الصحاح: المركزن الإجانة التى يغسل فيها الثوب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٣٤

بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الثُّوبِ يُصِيبُهُ الْبَوْلُ قَالَ اغْسِلْهُ فِي الْمِرْكَنِ مَرَّتَيْنِ فَإِنْ غَسَلْتَهُ فِي مَاءٍ جَارٍ فَمَرَّةً وَاحِدَةً.

[الحديث ٥]

٥ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِاشِمٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَ أَنَّ عَلِيًّا عَ قَالَ لَبَنُ الْجَارِيَةِ وَ بَوْلُهَا يُغْسَلُ مِنْهُ الثُّوبُ قَبْلَ أَنْ تَطْعَمَ لِأَنَّ لَبَنَهَا يَخْرُجُ مِنْ مَثَانِهِ أُمَّهًا وَ لَبَنُ الْغُلَامِ لَا يُغْسَلُ مِنْهُ الثُّوبُ وَ لَا مِنْ بَوْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ لِأَنَّ لَبَنَ الْغُلَامِ يَخْرُجُ مِنَ الْعُضْدَيْنِ وَ الْمَنْكِبَيْنِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مِمَّا تَضَمَّنَ هَذَا الْخَبْرُ مِنْ أَنَّ بَوْلَ الصَّبِيِّ لَمَّا يُغْسَلُ مِنْهُ الثُّوبُ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَكْفَى أَنْ يُصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَ إِنْ لَمْ يُعْضَرْ عَلَى مَا

الحديث الخامس: ضعيف على المشهور.

قوله صلوات الله عليه: لأن لبنها التعليل فى الموضوعين إما لخصوص اللبن، أو له و للبول أيضا، فلا تغفل.

و قال فى المعالم: الظاهر من كلام ابن الجنيد الحكم بنجاسه لبن الصبي، لروايه السكونى، و فى طريقها ضعف لا تصلح أن تكون مخرجا عما يقتضيه الأصل و من ثم قال جمهور الأصحاب بالطهاره، إذ لم ينقلوا الخلاف فى ذلك إلا عنه، و ربما ظهر من كلام الصدوق فى الفقيه القول به، و الظاهر الحمل على الاستحباب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٣٥

بَيْنَهُ الْحَلَبِيُّ فِي رِوَايَتِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْمُعَاذِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنِ أَبِي حَفْصٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ

اللَّهِ عَ قَالَ سُئِلَ عَنِ امْرَأَةٍ لَيْسَ لَهَا إِلَّا قَمِيصٌ وَ لَهَا مَوْلُودٌ فَيُبُولُ عَلَيْهَا كَيْفَ تَصْنَعُ قَالَ تَغْسِلُ الْقَمِيصَ فِي الْيَوْمِ مَرَّةً

قوله رحمه الله: على ما بينه الحلبي قال الفاضل التستري رحمه الله: ليس في روايه الحلبي عدم العصر بل سكت عنه، وقد اشتمل روايه الحسين بن أبي العلاء

على العصر، فحينئذ القطع بعدم العصر لا يخلو من إشكال، و لو حمل روايه السكوني على أنه لا يحتاج إلى الغسل، بل احتاج إلى الصب و العصر الذي يحصل بغير الجريان الذي إنما يتحقق حقيقه الغسل به كان أنسب في نظرنا.

الحديث السادس: ضعيف.

قال الوالد العلامة نور الله مرقدته في أبي حفص: الظاهر أنه أبو حفص الرماني الثقة، و إن ذكره الشيخ في الفهرست مرتين. فتدبر. و قال الفاضل التستري رحمه الله: إن عملنا بهذه الروايه فالمناسب عدم الخروج من موردها من اقتضائه ذلك في البول، و من كون المولود لها و عدم قدرتها إلا على القميص الواحد، و من الاكتفاء في اليوم بالغسل مره لا في اليوم و الليله،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٣٦

[الحديث ٧]

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ حَكَمِ بْنِ حَكِيمٍ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَبُولُ وَ لَا أُصِيبُ الْمَاءَ وَ قَدْ أَصَابَ يَدِي شَيْءٌ مِّنَ الْبَوْلِ فَأَمْسَحُ بِالْحَائِطِ أَوْ التُّرَابِ ثُمَّ تَعَرَّقُ يَدِي فَأَمْسُ وَ جَهِي أَوْ بَعْضَ جَسَدِي أَوْ يُصِيبُ ثَوْبِي قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ

إلا أن يدعى أن اليوم ظاهر في اليوم و الليله، و فيه تأمل. انتهى.

أقول: المشهور اختصاص الحكم بالصبي، و ظاهر الخبر شموله للصبيه أيضا، و به قال بعض المتأخرين.

الحديث السابع: حسن.

و الظاهر أن حكم بن حكيم هو أبو خلاد الصيرفي الثقة، و رواه الصدوق في الصحيح على الظاهر عن حكم بن حكيم الصيرفي.

و قال بعض الأفاضل: في طريقه إليه محمد بن خالد البرقي، و فيه شيء ء و إن كان وثقه الشيخ في الرجال، و في طريقه أحمد بن محمد بن خالد، و فيه

أيضا كلام. انتهى.

و الظاهر أنه ليس فيهما شيء يضر بالسند.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه أن إزاله العين مطهر، و يحتمل أن يكون نفى البأس لعدم العلم بأن العرق انفصل عن الموضوع النجس، و كيف ما كان ففي بيان التطهير شيء، و هلا تعرض لا صلاحه.

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه: و يمكن أن يكون نفى البأس في الصلاة

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٣٧

[الحديث ٨]

٨ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبَوْلِ يُصِيبُ الثَّوْبَ فَقَالَ اغْسِلْهُ مَرَّتَيْنِ.

[الحديث ٩]

٩ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ

مع هذه النجاسة لعدم إصابه الماء، فلا يدل على أن زوال العين مطهر، و الله يعلم. انتهى.

و أقول: حكى العلامة في المختلف عن السيد المرتضى أنه قال في جواب المسائل الميفارقيات: إن البول قد عفى عنه فيما ترشش عند الاستنجاء كرؤوس الإبر. و نقل ابن إدريس عن بعض الأصحاب في مطلق النجاسات.

وقال السبط المدقق قدس سره: الحديث بحسب المعنى مخالف لما عليه المعروفون من الأصحاب، حيث أن طهاره البول بالحائط و التراب لا قائل به.

وقد يمكن تكلف التوجيه لو احتيج إليه بأن العرق إذا خرج من مسام الجسد ما لم يعلم أن ما خرج منه من موضع نجس لم يحكم بنجاسه ما أصابه من بدن أو ثوب، لأن معلوم الطهاره لا يحكم بنجاسته إلا باليقين على المشهور، فليتأمل في ذلك.

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: صحيح أيضا.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٣٨

ابن أبي يعفور قال سألت أبا عبد الله ع عن البول يُصيب الثوب فقال اغسله مرتين.

[الحديث ١٠]

١٠ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَوْلِ الصَّبِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ فَقَالَ اغْسِلْهُ فَقُلْتُ فَإِنْ لَمْ أَجِدْ مَكَانَهُ قَالَ اغْسِلِ الثَّوْبَ كُلَّهُ.

[الحديث ١١]

١١ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ قَالَ قُلْتُ لِلرَّضَاءِ ع الطَّنْفِسَةُ وَالْفِرَاشُ يُصِيبُهُمَا الْبَوْلُ كَيْفَ يُضَيِّعُ بِهِ وَ هُوَ نَجِسٌ كَثِيرٌ الْحَشْوُ قَالَ يُغْسَلُ مَا ظَهَرَ مِنْهُ فِي وَجْهِهِ

و هذا الخبر و الخبر المقدم عليه يدلان على غسل الثوب من البول مرتين.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: لا يخفى أن هذه الروايات تتضمن الغسل، و الغسل لا يستلزم العصر في فهمنا، بل الظاهر أنه يعترفون به، حيث يحكمون بعدم الحاجة إلى العصر في الغسل في الكثير، فإن مقتضاه أن حقيقه الغسل يتحقق من دون العصر، فحينئذ إيجاب العصر بالمناسبات العقلية، لا سيما العصر بحيث يبلغ الجهد في نزع الماء في غايه التأمل و الإشكال في نظرنا.

الحديث العاشر: موثق.

و لا خلاف بين علمائنا في وجوب غسل الجميع لو خفى عليه موضعه، كما يدل عليه هذا الخبر و أمثاله.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٣٩

.....

و رواه الصدوق فى الصحيح عن إبراهيم بن أبى محمود، و الظاهر أن أحمد بن محمد هو ابن عيسى بقرينه إبراهيم.

قال الفاضل التستري رحمه الله: و كان فى هذه الرواية إشعارا بعدم الحاجة إلى العصر، نظرا إلى تبادل عدمه فى مثله.

و قال فى الغريبين: الطنفسه هى البسط و الثياب و الحصير من سعف.

و أقول: نقل العلامة فى المنتهى هذا الخبر و قال: إنه محمول على

ما إذا لم تسر النجاسه فى أجزاءه، و أما مع سريانها فىغسل جميعه و يكتفى بالتقليب و الدق عن العصر.

و قال السبط رحمه الله: اعلم أن شيخنا أیده الله فى الجبل المتین قال: ما تضمنه هذا الحديث من غسل ظاهر الطنفسه و الفراش المراد به إذا لم ینفذ البول فى أعماقهما. و لم یبین - أیده الله - ما لا بد منه من الاكتفاء بالصب علیه، أو لا بد من الدق و التغمیز، كما یقوله بعض العلماء.

ثم نقل كلام المنتهى، ثم قال: هذا الكلام كما ترى يدل على اعتبار التقليب و الدق فى صورہ السريان فقط، فتبقى صورہ عدم السريان إما مسكوتا عنها، أو یعتبر فیها العصر، نظرا إلى تضمن الحديث الغسل.

و على ما ذكره البعض من دخول العصر فى مفهومه مع الإمكان یعتبر هنا مع احتمال عدم اعتبار العصر فى مفهوم الغسل حيث لا یمكن، و عدم قیام غیره مقامه، و لعل العمل على ظاهر الحديث إن لم یخالفه الإجماع لا حرج فیہ.

ملاذ الأخیار فى فهم تهذیب الأخبار، ج ۲، ص: ۳۴۰

[الحديث ۱۲]

۱۲ وَ أَحْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَضْيَاحِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثُّوبَ قَالَ إِنْ عَرَفْتَ مَكَانَهُ فَأَغْسِلْهُ فَإِنْ خَفِيَ عَلَيْكَ مَكَانُهُ فَأَغْسِلْهُ كُلَّهُ.

[الحديث ۱۳]

۱۳ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ مَيْسَرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَمْرُ الْجَارِيَةِ فَتَغَسَّلُ ثَوْبِي مِنَ الْمَنِيِّ فَلَا تُبَالِغُ فِي غَسْلِهِ فَأَصْلِي فِيهِ فَإِذَا هُوَ يَابِسٌ

و قال الوالد العلامة طاب مرقده: يدل ظاهرا على عدم السرايه، و يمكن أن يقال: المراد به أن يرفع ظاهره و يغسله و يعصره و يوضع حتى ييبس أو يوضع على الحشو، بناء على أن مثل هذه الرطوبه لا تتعدى. انتهى كلامه رفع مقامه.

الحديث الثانى عشر: ضعيف.

و الوشاء هو الحسن بن على، و احتمال له لجعفر بن بشير كما توهم فى غايه البعد.

الحديث الثالث عشر: حسن.

و ميسره أو ميسر كما فى بعض النسخ هو ابن عبد العزيز الثقه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٤١

قَالَ أَعِدْ صَلَاتَكَ أَمَا إِنَّكَ لَوْ كُنْتَ غَسَلْتَ أَنْتَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ

قوله عليه السلام: لم تكن عليك شىء قال الفاضل التستري رحمه الله: كان ذلك لتحقق المبالغة منه لو تصدى الغسل، فينتفى حرج اليبوسه. و يحتمل أن يكون ذلك لرفع اليبوسه لو كان هو الغاسل. و على الثانى لا يفهم منه العفو عن اليبوسه مع المبالغة. انتهى.

أقول: يمكن أن

يكون المراد نفى الإعادة لعدم التقصير، فيكون كجاهل النجاسه لا عدم الغسل، والله يعلم.

و يفهم منه جواز الوكاله فى الغسل على بعض التقادير.

قال المدقق السبسط رحمه الله: فيه دلالة على جواز إعطاء الثوب النجس لمن يغسله و الاكتفاء به، و إن لم يثمر اليقين بزوال النجاسه، لأن عدم النهى من الإمام عليه السلام عن الفعل يقتضى ذاك، مضافا إلى أن الاعتماد لو كان غير كاف لوجب إعادة الصلاة و إن لم ير الأثر فى الثوب، نظر إلى أنه باق على النجاسه حيث لم يعلم زوالها، على أن ترك الاستفصال عن حال الجارية و حصول الظن بزوال النجاسه و عدمه كاف.

و ما ذكره شيخنا من احتمال أن يكون المراد بقوله " لو كنت غسلت " أنك لو كنت تباشر غسله بنفسك لكنت تبالغ فى غسله إلى أن يزول بالكليه، فلم تكن عليك إعادة الصلاة بسببه، له قرب ظاهر.

و قد يتحدس احتمال لا ضروره إلى ذكره سوى ما احتمله أيده الله، و ذكر أنه يشعر به كلام الشهيد رحمه الله، من أن المراد أنك إذا غسلته بنفسك لكنت تصلى و قد اجتهدت فى طهاره ثوبك، فلم تكن عليك إعادة الصلاة إذا وجدته،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٤٢

[الحديث ١٤]

١٤ وَ بِهَذَا السِّيَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ قَالَ اغْسِلِ الثَّوْبَ كُلَّهُ إِذَا خَفِيَ عَلَيْكَ مَكَانُهُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا.

[الحديث ١٥]

١٥ وَ بِهَذَا السِّيَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا اخْتَلَمَ الرَّجُلُ فَأَصَابَ ثَوْبَهُ مَنِيٌّ فَلْيَغْسِلِ الَّذِي أَصَابَهُ فَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ أَصَابَهُ مَنِيٌّ وَ لَمْ يَسْتَيْقِنْ وَ لَمْ يَرَ مَكَانَهُ فَلْيَنْضِجْهُ بِالْمَاءِ وَ إِنْ اسْتَيْقِنَ أَنَّهُ قَدْ أَصَابَهُ وَ لَمْ يَرَ مَكَانَهُ فَلْيَغْسِلِ ثَوْبَهُ كُلَّهُ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ

فإن هذا الاحتمال قد يرجع إلى الأول بسبب الاجتهاد، فإن امتثال أمر الشارع يكفيه الغسل اجتهادا، و لا حاجة إلى المبالغه الزائده، فوجوب الإعادة بدون المبالغه حينئذ محل بحث.

الحديث الرابع عشر: موقوف.

و ذكر بعض المحققين أن وجوب غسل الجميع لا يستلزم نجاسه كل جزء من أجزائه، فلو لاقاه بطاهر لم يحكم بنجاسته عند التأمل، نظرا إلى أن يقين الطهاره لا يخرج عنه بالشك. و للبحث فيه مجال، و الخلاف فيه موجود.

الحديث الخامس عشر: حسن.

قوله عليه السلام: فإنه أحسن.

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه أنه لا يجب غسل الجميع حينئذ،

ملاذ الأخيـار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٤٣

.....

و لعله يمكن تنزيله على الأصول، بأن يقال: إذا ظن النجاسة في محل مخصوص و غسل ذلك المحل، فإنه حينئذ لم يبق علم و لا ظن بنجاسة الثوب، بل يبقى الشك بنجاسته، و شك النجاسة لا يوجب الاجتناب.

و لعل التحقيق أن يقال: إن المطلوب بعد العلم بالنجاسة هو العلم بالطهاره و بزوال

النجاسة، أو رفع علم النجاسة. فإن قلنا بالثاني حسن ما تقدم و إلا فلا، و الثاني أوفق بما يستأنس منهم و أحوط، و إن كان الأول لا- يخلو من دقه بل و قوه، إذ لقائل أن يقول: إن المطلوب هو اجتناب البول مثلا و هنا لم يعلم بولا، و أيضا المأمور غسل البول، و هنا بعد الغسل المذكور لم يعلم بولا. انتهى.

و قال السبط قدس الله روحه: لا يخفى أن قوله " فإنه أحسن " لا ينافي ما عليه علماءنا من وجوب غسل جميع ما يقع فيه الاشتباه، لإمكان حمل الحسن على هذا من حيث دلالة غيره من صحيح الأخبار على الأمر بغسل الثوب كله.

و استدل في المعتمد على ذلك بأن النجاسة موجودة على اليقين، و لا يحصل اليقين بزوالها إلا بغسل جميع ما وقع فيه الاشتباه.

و قد يقال على هذا: إن يقين النجاسة يرتفع بغسل جزء مما وقع فيه الاشتباه، بحيث يساوى قدر النجاسة، و إن لم يحصل القطع بغسل ذلك المحل بعينه.

و أقول: ربما يمنع ارتفاع تعين النجاسة بذلك، لأنه لا معنى للنجاسة إلا المنع من العبادة بسبب وصول العين النجسه إلى الثوب، فزوال المنع يتوقف على إباحه الشارع من مقدار ما منع منه، و لم يعلم إلا بغسله كله. و عدم يقين بقاء العين بعد غسل جزء لا يستلزم زوال المنع من الشارع.

اللهم إلا أن يقال: إن منع الشارع بسبب يقين حصول العين في الثوب،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٤٤

[الحديث ١٦]

١٦ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُشْكَانَ عَنْ عَتَبَةَ

بْنِ مُضَعَبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثُّوبَ فَلَا يَدْرِي أَيْنَ مَكَانُهُ قَالَ يَغْسِلُهُ كُلَّهُ وَإِنْ عَلِمَ مَكَانَهُ فَلْيَغْسِلْهُ.

[الحديث ١٧]

١٧ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدٍ

فإذا زالت العلة زال المعلول.

و يشكل: أولاً- بأن علل الشرع ليست كالعلة الحقيقية، و ثانياً بأن علته حدوث النجاسة لا استمرارها، بل الاستمرار عليه حكم الشارع، فلا بد في رفعه من حكم آخر.

و قد يجاب عن كلا الوجهين، إلا أن الضرورة غير داعية إلى ذلك بعد ورود الأخبار الصحيحة بغسل جميع الثوب. و ما ذكرناه في مقام توجيه استدلال المحقق، و باب التوجيه متسع.

نعم ربما يقال: إن قوله عليه السلام في حسنه الحلبي " فإنه أحسن " نوع تأييد لما ذكره المتعرض، إلا أن الرواية الحسنه لا تقاوم الصحيحه مع قيام الاحتمال في معنى الحسنه.

هذا و لا- يخفى أن وجوب غسل الثوب كله ربما يخص بما إذا حصل فيه الاشتباه كله، أما لو اشتبه البعض فالظاهر من كلام بعض الأصحاب عدم وجوب غسله كله، و وجهه ظاهر و النص لا يعارضه إذا تأمل فيه المتأمل.

الحديث السادس عشر: ضعيف.

الحديث السابع عشر: صحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٤٥

بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ ذَكَرَ الْمَنِيَّ فَشَدَّدَهُ وَ جَعَلَهُ أَشَدَّ مِنَ الْبَوْلِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ رَأَيْتَ الْمَنِيَّ قَبْلَ أَوْ بَعْدَ مَا تَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَعَلَيْكَ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ - وَإِنْ أَنْتَ نَظَرْتَ فِي ثَوْبِكَ فَلَمْ تُصِبْهُ ثُمَّ صَلَّيْتَ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتَهُ بَعْدَ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ وَ كَذَلِكَ الْبَوْلُ.

[الحديث ١٨]

١٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَذْيِ يُصِيبُ الثُّوبَ قَالَ إِنَّ عَرَفْتَ مَكَانَهُ فَاغْسِلْهُ وَ إِنْ خَفِيَ مَكَانُهُ عَلَيْكَ فَاغْسِلِ الثُّوبَ كُلَّهُ.

[الحديث ١٩]

١٩ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَذْيِ يُصِيبُ الثُّوبَ فَيَلْتَرِقُ بِهِ قَالَ يَغْسِلُهُ وَلَا يَتَوَضَّأُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مُصَيِّفٌ هَذَا الْكِتَابِ هَذَانِ الْخَبْرَانِ مَحْمُولَانِ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِحْبَابِ دُونَ الْوُجُوبِ بِدَلَالِهِ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَيَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ هَذَا الرَّاوي بِعَيْنِهِ وَهُوَ

قوله: وجعله أشد من البول كان الأشديه لعسر الإزالة، أو لكون عقاب من ترك إزالته أشد، فلا يتم الاستدلال به على وجوب غسل المنى مرتين بطريق الأولويه كما فعله في المنتهى.

الحديث الثامن عشر: حسن.

الحديث التاسع عشر: حسن أيضا.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٤٦

[الحديث ٢٠]

٢٠ عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَذْيِ يُصِيبُ الثُّوبَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ فَلَمَّا رَدَدْنَا عَلَيْهِ قَالَ تَنْضِجُهُ بِالْمَاءِ.

[الحديث ٢١]

٢١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ فِي الْمَذْيِ مِنَ الشَّهْوَةِ وَلَا مِنَ الْإِنْعَاطِ وَلَا مِنَ الْقَبْلِهِ وَلَا مِنْ مَسِّ الْفَرْجِ وَلَا مِنْ الْمَضَاجِعِ وَضَوْءٍ وَلَا يُغْسَلُ مِنْهُ الثُّوبُ وَلَا الْجَسَدُ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع قَالَ مَا أُبَالَى أَيْوُلُ أَصَابِنِي أَوْ مَاءٍ إِذَا لَمْ أَعْلَمْ

الحديث العشرون: حسن أيضا.

الحديث الحادي والعشرون: صحيح.

الحديث الثاني والعشرون: موثق.

و حفص بن غياث عامى ضعيف، لكن ذكر الشيخ أنه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، و عد رجلا غيره من العامه.

قوله رحمه الله: فإن أصاب ثوبه دم اعلم أنه أجمع الأصحاب على أن الدم المسفوح - و هو الخارج من ذى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٤٧

.....

النفس الذى ليس أحد الدماء الثلاثة و لا- دم القروح و لا الجروح - إن كان أقل من درهم بغلى لم تجب إزالته للصلاه، و إن كان أزيد من مقدار الدرهم وجبت إزالته.

و إنما الخلاف بينهم فيما بلغ حد الدرهم، فقال الشيخان و ابنا بابويه و ابن إدريس: تجب إزالته.

و قال السيد فى الانتصار و سلا: لا تجب إزالته، و مستنداهما قويان.

و يمكن حمل الإعاده فى مقدار الدرهم على الاستحباب.

ثم الروايات إنما تضمنت لفظ الدرهم و ليس فيها توصيف بكونه بغليا أو غيره و لا تعيين لقدره، و الواجب حمله على ما كان متعارفا زمانهم عليهم السلام.

و ذكر الصدوق أن المراد بالدرهم الوافى الذى قدره درهم و ثلث، كما قاله المفيد هنا.

و

قال ابن الجنيدي: إنه ما كانت سعته سعه العقد الأعلى من الإبهام، و لم يذكروا تسميته بالبغلي.

و قال المحقق في المعبر: و الدرهم هو الوافي الذي وزنه درهم و ثلث، و يسمى " البغلي " نسبة إلى قريه بالجامعين.

و ضبطها المتأخرون بفتح الغين و تشديد اللام، و نقل عن ابن إدريس أنه شاهد هذه الدراهم المنسوبة إلى هذه القريه، و قال: إن سعتها تقرب من أحمص الراحه، و هو ما انخفض من الكف. و المسأله قويه الإشكال.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٤٨

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ أَصَابَ ثَوْبُهُ دَمٌ وَ كَانَ مِقْدَارُهُ فِي سَعَةِ الدَّرْهِمِ الْوَافِي الَّذِي كَانَ مَضْرُوبًا مِنْ دَرَاهِمٍ وَ ثُلُثٍ وَجَبَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ وَ لَمْ يَجْزُ لَهُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَ إِنْ كَانَ قَدْرُهُ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ وَ كَانَ كَالْحِمَّصِ أَوْ الظُّفْرِ وَ شَبَّهَهُ جَازَ لَهُ الصَّلَاةُ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهُ وَ غَسْلُهُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ أَفْضَلُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَمٌ حَيْضٍ فَإِنَّهُ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي قَلِيلٍ مِنْهُ وَ لَا كَثِيرٍ وَ غَسْلُ الثَّوْبِ مِنْهُ وَاجِبٌ وَ إِنْ كَانَ قَدْرُهُ كَرَأْسِ إِبْرَةٍ فِي الصَّغْرِ

[الحديث ٢٣]

٢٣ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ عَنْ حَرِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ الدَّمُ يَكُونُ فِي الثَّوْبِ عَلَيَّ وَ أَنَا فِي الصَّلَاةِ قَالَ إِنْ رَأَيْتَهُ وَ عَلَيْكَ ثَوْبٌ غَيْرُهُ فَاطْرَحْهُ وَ صَلِّ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ ثَوْبٌ غَيْرُهُ فَاْمُضْ فِي

ثم الأصحاب قطعوا باستثناء دم الحيض عن هذا الحكم و وجوب إزاله قليله و كثيره، و ألحق الشيخ به دم الاستحاضه و النفاس، و ألحق

القطب الراوندى دم نجس العين.

الحديث الثالث والعشرون: حسن.

قوله عليه السلام: ولا إعادة عليك في الكافي هكذا: لا إعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم، وما كان أقل من ذلك فليس بشيء، ولعله الصواب.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٤٩

صَلَاتِكَ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ وَمَا لَمْ يَزِدْ عَلَى مِقْدَارِ الدَّرْهِمِ مِنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ رَأَيْتَهُ أَوْ لَمْ تَرَهُ فَإِذَا كُنْتَ قَدْ رَأَيْتَهُ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ مِقْدَارِ الدَّرْهِمِ فَصَيِّغْتَ غَسَلَهُ وَصَلَّيْتَ فِيهِ صَلَاةً كَثِيرَةً فَأَعِدْ مَا صَلَّيْتَ فِيهِ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ سِنَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنْ أَصَابَ ثَوْبَ الرَّجُلِ الدَّمُ فَصَلَّى فِيهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَإِنْ هُوَ عَلِمَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَنَسِيَ وَصَلَّى فِيهِ فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَرَى بِثَوْبِهِ الدَّمَ فَيَنْسِي أَنْ يَغْسِلَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ قَالَ يُعِيدُ صَلَاتَهُ كَيْ يَهْتَمَّ بِالشَّيْءِ إِذَا كَانَ فِي ثَوْبِهِ عُقُوبَةٌ لِنَسْيَانِهِ قُلْتُ فَكَيْفَ يَصْنَعُ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ثَوْبَهُ يَزْفَعُهُ قَالَ لَا وَ لَكِنْ يَسْتَأْنِفُ.

وَ هَذَا الْخَبْرَانِ يَدُلَّانِ عَلَى وَجُوبِ إِزَالِهِ الدَّمِ عَنِ الثَّوْبِ فَأَمَّا كَمِّيَّةُ مَا إِذَا بَلَغَ إِلَيْهِ وَجَبَتْ إِزَالَتُهُ فَالْخَبْرُ الْأَوَّلُ فِيهِ بَيَانُهُ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا

قوله عليه السلام: وما لم يزد على مقدار الدرهم قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه دلالة على خلاف ما ذهب إليه المفيد من وجوب الغسل إذا كان مقدار الدرهم، ولهذا لم يقل: ويدل على ذلك.

الحديث الرابع والعشرون: ضعيف معتبر.

الحديث الخامس والعشرون: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٥٠

[الحديث ٢٦]

٢٦ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ فِي الدَّمِ يَكُونُ فِي الثَّوْبِ إِنْ كَانَ أَقْلَ مِنْ قَدَرِ دِرْهَمٍ فَلَمَّا يُعِيدُ الصَّلَاةَ وَ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ قَدَرِ الدِّرْهَمِ وَ كَانَ رَأَهُ فَلَمْ يَغْسِلْهُ حَتَّى صَلَّى فَلْيُعِدْ صَلَاتَهُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَأَهُ حَتَّى صَلَّى فَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ رَوَى الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْحَلَالِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ فِي دَمِ الْبَرَاغِيثِ قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ قَالَ قُلْتُ إِنَّهُ يَكْثُرُ وَ يَتَفَاحِشُ قَالَ وَ إِنْ كَثُرَ قَالَ قُلْتُ فَالرَّجُلُ يَكُونُ فِي ثَوْبِهِ نَقْطُ الدَّمِ لَا يَعْلَمُ بِهِ ثُمَّ يَعْلَمُ فَيَنْسَى أَنْ يَغْسِلَهُ فَيَصَلِّي ثُمَّ يَذْكُرُ بَعْدَ مَا صَلَّى أ يُعِيدُ صَلَاتَهُ قَالَ يَغْسِلُهُ وَ لَا يُعِيدُ صَلَاتَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِقْدَارَ الدِّرْهَمِ مُجْتَمِعًا فَيَغْسِلُهُ وَ يُعِيدُ الصَّلَاةَ

الحديث السادس و العشرون: مجهول.

قوله عليه السلام: إن كان أقل قال الفاضل التستري رحمه الله: مفهوم هذا يدل على قول المفيد، كما يدل مفهوم " و إن كان أكثر " على خلافه، و لعل مفهوم الثاني أولى، لموافقته للأصل و للرواية المتقدمة.

الحديث السابع و العشرون: صحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٥١

.....

و قال السبط المدقق رحمه الله: أورد الشهيد رحمه الله في الذكرى على ظاهر الرواية إشكالا من حيث الأمر فيها

بغسل ما دون الدرهم، و ذلك بالجمله الخبريه المراد بها الأمر، أعنى: قوله " يغسله "، و حقيقه الأمر هو الوجوب، و إرادته هنا ينافى العفو.

و أجاب عنه الوالد قدس سره: بأن الأمر فى ذلك ليس للوجوب، بقرينه النهى عن إعاده الصلاه، لما سيأتى من أن ناسى النجاسه تجب عليه الإعاده فى الوقت، و لهذا قال فى صوره بلوغه مقدار الدرهم: يغسله و يعيد الصلاه.

و أقول: فى كلام الشهيد و جواب الوالد قدس سرهما نظر:

أما الأول: فلان الأمر بغسل الثوب لو سلم أرادته من الجمله الخبريه لا يتعين للوجوب إلا مع عدم المعارض، و الإجماع مدعى على العفو عما دون الدرهم من العلامه و المحقق، و ذلك كاف فى العدول عن الآخر حقيقه.

و على تقدير تسليم دلالة الأمر على الوجوب لا يلزم من وجوب الغسل عدم العفو، إذ لا تنحصر الغايه فى الصلاه الفائتة، و إن كان فى هذا نوع تأمل، إلا أن أمره سهل.

و إنما قلنا " لو سلم " لأن علماء البيان و إن كانوا قد ذكروا أن الجمل الخبريه فى المقامات الطليه تدل على الوجوب، من حيث الدلاله على الاهتمام بالطلب كما أن البلغاء يقيمونها مقام الإنشاء، ليحملوا المخاطب بوجه أكيد على الإتيان بما يطلبونه منه، كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك " تأتيني غدا " بلفظ الخبر مقام الأمر، لتحمله على الإتيان بوجه لطيف، من حيث أنه لو لم يأتك صرت كاذبا، و أنت تعلم منه أنه لا يريد كذلك.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٥٢

.....

لكن لا- يخفى أن هذا إنما يتم لو علم من الشارع إرادته الاهتمام بالطلب، و الحال أنه قد علم منه عدم ذلك فيما نقص عن الدرهم، فكيف يتم الحمل

المذكور على نهج ما ذكره، على أنهم ذكروا أسبابا آخر، فالأمر غير منحصر في الفرد المذكور، وحينئذ يجوز أن يكون العدول لنكته أخرى، مع أن لنا مع القوم البحث في دلاله ما يتضمن الأمر على الوجوب.

فإن قلت: قوله في الرواية " فيغسله و يعيد الصلاة " للوجوب، فليكن في الآخر كذلك لثلاث تهافت الرواية.

قلت: القرينه في الثاني موجوده، و هو إعاده الصلاة و إن كان فيه كلام.

و أما ما أجاب قدس سره فيتوجه عليه أنه إن أراد بكون النهي قرينه على عدم وجوب الغسل، لأن الغسل لا يكون إلا للصلاه، فإذا لم يجب فلا حازه إلى التعليل بقوله لما سيأتي، بل هو مضر لأن ناسي النجاسه إنما تجب عليه الإعاده في الوقت في غير ما نقص عن الدرهم، فلا دخل له حينئذ في التعليل.

و قوله قدس سره و لهذا أشد إشكال، لأن الحديث إن حمل على الإعاده في الوقت ليكون الحديث مؤيدا لإعاده الناسي في الوقت، أشكل بأن إرادته الوقت من الحديث غير معلومه، و الأخبار الوارده في الناسي غير خاليه من الارتياب في الجملة، فليكن الحديث من جملة مطلقات الأخبار في الناسي فلا- يصلح دليلا- و انصراف الإعاده إلى الوقت محل تأمل يظهر من ملاحظه الأخبار في إطلاق الإعاده على ما يشمل القضاء.

و ربما يحتمل الخبر كون إعاده الصلاة على الاستحباب في صورته قدر الدرهم، نظرا إلى أن الغسل للاستحباب، و توافق أحكام الخبر الواحد مطلوب و المعارضه موجوده.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٥٣

.....

و إن أراد- رحمه الله- بكون النهي قرينه الاستحباب أن تحريم إعاده الصلاة غير معلوم فهو للكراهه، فيكون الغسل للاستحباب، فأشكاله واضح.

و قال السيد رحمه الله: أجاب العلامة

رحمه الله عن استدلال القائلين بعدم وجوب إزاله الدم المتفرق مطلقا بهذا الخبر بأن "مجتمعا" كما يحتمل أن يكون خبرا ليكون يحتمل أن يكون حالا مقدره، و اسمها ضمير يعود على نقط الدم و مقدار خبرها. و المعنى: إلا أن يكون نقط الدم مقدار الدرهم إذا قدر اجتماعها.

و فيه نظر، فإن تقدير الاجتماع هنا مما لا يدل عليه اللفظ. و لو كانت الحال هنا مقدره لكان الحديث مختصا بما قدر فيه الاجتماع لا بما حقق، و هو خلاف الظاهر.

و لو جعل "مجتمعا" حالا محققه أفادت اشتراط الاجتماع أيضا، إذ يصير المعنى حينئذ: إلا أن يكون الدم مقدار الدرهم حال كونه مجتمعا، و كيف ما كان فدلاله الآيه على المطلوب واضح. انتهى.

و قال السبسط المدقق قدس الله لطيفه: أقول: إنه لا يبعد احتمال العدول عن الظاهر فيها بإرادته الحال المقدره كما ذكره العلامة، لضروره الجمع بينها و بين حسنه الحلبي، فيجوز حينئذ أن يكون للمتفرق حكم غير المجتمع.

و لو كانت الحال محققه، فالمنافاه حاصله، و احتمال أن يقال: إن دلالة الحسنه بالمفهوم و هذه بالمنطوق و المنطوق أقوى. فيه أن المنطوق مع ما فيه من الاحتمال غير مسلم القوه.

نعم لا يبعد أن يقال: إن تحقق الدرهم بحيث لا يزيد و لا ينقص لما بعد،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٥٤

[الحديث ٢٨]

٢٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مَعَاوِيَةُ بْنُ حُكَيْمٍ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ مُثَنَّى بْنِ عَبِيدِ السَّامِ عَنْ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنِّي حَكَّكْتُ جِلْدِي فَخَرَجَ مِنْهُ دَمٌ

اقتصر على حكم الزائد و الناقص، فلا يكون حكم المساوى متعرضا له في الروايه لتكون داله بالمفهوم، إذ دلالة المفهوم شرطها مشكل التحقق، و إن

لم يصرحوا به في مفهوم الشرط بشىء، إلا أن احتمال ما ذكره في مفهوم الصفه قائم في مفهوم الشرط عند التأمل.

على أنه قد يتوجه على ما ذكره رحمه الله أن الحال المقدره ما كان زمانها غير زمان عاملها، كقولهم مررت برجل معه صقر صائدا به غدا. و الزمان فيما نحن فيه متحد، فتكون الحال محققه لا مقدره، سيما مع كون السؤال عن نقط الدم، و الجواب عن اجتماعه المقدر في حال تفرقه، فالزمان حينئذ واحد.

و احتمال أن يكون السؤال عن نقط الدم، و الإمام عليه السلام أفاد حكم الاجتماع بالفعل، فيدل الروايه حينئذ على أن الدم إذا كان مجتمعا بالفعل قدر الدرهم لا يتقى منه ممكن، إلا أن الحال لا تكون مقدره بل محققه من وجه، و حينئذ الأولى أن يكون خيرا بعد خبر. و قد يشكل بأن الخبر الأول يقتضى التقدير، و الثانى التحقق، و يمكن أن يقال بجوازه، لكن فيه ما فيه.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه دلالة على إطلاق المفيد.

و يمكن أن يقال: إن هذا مخصوص بالنقط المتفرقه، و لعل للخصوصيه دخلا، نظرا إلى كثره الشمول فيه، فلا يحسن التعدى في صورته الاتصال. و على التسليم يمكن حمله على الاستحباب جمعا بينه و بين روايه ابن مسلم.

الحديث الثامن و العشرون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٥٥

فَقَالَ إِنْ اجْتَمَعَ قَدْرَ حَمَّصِهِ فَأَغْسِلْهُ وَ إِلاَ فَلَا.

فَمَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ دُونَ الْوُجُوبِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَبْلُغِ الدَّرْهَمَ فَمُبَاحُ الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الَّذِي فِيهِ ذَلِكَ الدَّمُ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً

قوله عليه السلام: إن اجتمع قدر حمصه قال الشيخ البهائي رحمه الله:

الأحاديث الواردة في هذا الباب إنما دلت على العفو عن نجاسة الثوب بهذا القدر من الدم، وليس فيها ذكر البدن، لكن الأصحاب حكموا بأنه لا فرق في هذا الحكم بين الثوب و البدن، ولا يحضرنى أن أحدا منهم خالف في ذلك، وربما يستأنس له بروايه المثني، و الظاهر أن مقدار الحمصه إذا انبسط لا يزيد على سعه الدرهم. انتهى.

و في آخر كلامه رحمه الله نظر، إذ يمكن أن يلطخ بقدر الحمصه من الدم جميع الثوب، فالأظهر في الجمع أن يحمل هذا الخبر على الوزن و سائر الأخبار على السعه، أو هذا على البدن و سائرها على الثوب، أو هذا على ما إذا اجتمع و ارتفع و حصل له حجم و غيره على ما إذا لطح به الثوب أو البدن.

قوله رحمه الله: و الذى يدل على ذلك ما تقدم قال الفاضل التستري رحمه الله: و لعل لقائل أن يقول: ما تقدم في الثوب و ظاهر هذا في نجاسه البدن، و هل الإلحاق إلا قياس؟

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٥٦

[الحديث ٢٩]

٢٩ ما أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَيِّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُمَا قَالَا لَا بَأْسَ بِأَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ وَ فِيهِ الدَّمُ مُتَفَرِّقًا شِبْهَ النَّضْحِ وَ إِنْ كَانَ قَدْ رَأَاهُ صَاحِبُهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُجْتَمِعًا قَدْرَ الدَّرْهِمِ

الحديث التاسع و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم قال الفاضل التستري رحمه الله:

كان المستتر راجع الدم المتفرق لا إلى الدم، حتى يستخرج منه نفى البأس عن المتفرق مطلقا، كما سيجى ء فى الورقه الآتیه بعض الإشعار.

و اعلم أنه اختلف الأصحاب فى وجوب إزاله الدم المتفرق على الثوب أو البدن، إذا كان بحيث لو جمع بلغ الدرهم، فقال ابن إدريس: الأحوط للعباده وجوب إزالته.

و الأقوى و الأظهر فى المذهب عدم الوجوب، و نحوه قال فى المبسوط و الشرائع و النافع.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٥٧

[الحديث ٣٠]

٣٠ و أمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يُصَلِّي وَ الدَّمُ يَسِيلُ مِنْ سَاقِهِ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى جُرْحٍ لِمَا زِمَ أَوْ بَشْرٍ أَوْ قَرَحٍ وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ فِيْمَا بَعْدَ أَنْ دَمَ الْقُرُوحِ وَ الْجِرَاحَاتِ وَ مَا لَا يُمَكِّنُ أَوْ تَشَقُّ إِزَالَتَهُ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي قَلِيلِهِ وَ كَثِيرِهِ وَ يَدُلُّ هَاهُنَا عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ

[الحديث ٣١]

٣١ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ

و فى النهايه: لا تجب إزالته ما لم تتفاحش و هو خيره المعتبر.

و قال سلاز و ابن حمزه: تجب إزالته، و اختاره العلامة فى جملة من كتبه، و لعل الأول أقوى و إن كان الأخير أحوط.

و قال فى المعتبر: ليس للتفاحش تقدير شرعى، و قد اختلف أقوال الفقهاء فيه، فبعض قدره بالشبر، و بعض بما يفحش فى القلب، و قدره أبو حنيفة بربع الثوب، و الوجه أن المرجع فيه إلى العاده.

الحديث الثلاثون: صحيح.

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح أيضا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٥٨

وَصَيْفُوَانُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ تَخْرُجُ بِهِ الْقُرُوحُ فَلَا تَزَالُ تَدْمَى
كَيْفَ يُصَلَّى فَقَالَ يُصَلَّى وَإِنْ كَانَ الدَّمَاءُ تَسِيلُ.

فَمَا مَرَّ بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَخَصُّبِ دَمِ الْحَيْضِ مِنْ جُمْلَةِ الدَّمَاءِ فَهُوَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ نَجَاسَةُ الدَّمِ فِي الشَّرِيعَةِ وَإِنَّمَا أُبِيحَ الصَّلَاةُ فِي بَعْضِ
الدَّمَاءِ الْمَخْصُوصَةِ فِي قَلِيلِهِ لِقِيَامِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَهِيَ مَا قَدَّمَ نَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ

دَمُ الْحَيْضِ النَّجَّاسُ حَاصِلُهُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَجُوبُ إِزَالَتِهِ ثَابِتًا عَلَى كَمَلِ حَالٍ لِيَدْخُلَ الْإِنْسَانُ بَعْدَ إِزَالَتِهِ عَلَى يَقِينٍ فِي الصَّلَاةِ وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَيْهِ

قال في المعالم: ربما يستفاد من قوله في جملة هذا الحديث " فلا تزال تدمى " إن الحكم مفروض فيما هو مستمر الجريان، و ليس بشىء:

أما أولا فلان هذا الكلام وقع في السؤال و العبره بالجواب.

و أما ثانيا فلأنه ليس معنى ذلك أن جريانها متصل [فى] كل حين، بل معناه أن الدم يتكرر خروجه منها و لو حينا بعد حين، و العرف قاض بذلك، فإنك تقول: فلان لا يزال يتردد إلى محل كذا، و لا يزال يتكلم بكذا، مريدا أنه يصدر منه الفعل وقتا بعد وقت لا أنه مستمر دائما، و هذا واضح لمن عرف العرف.

قوله رحمه الله: و إنما أبيح الصلاة قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل لقائل أن يقول: إن معظم الأخبار المتقدمه غير مخصوصه بدم دون دم، بل هو مطلق يشمل جميع أنواع الدم، نعم يفهم من روايه حك الجسد ذلك، و هى على ما ترى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٥٩

[الحديث ٣٢]

٣٢ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْعُبَيْدِيِّ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَا لَا تُعَادُ الصَّلَاةَ مِنْ دَمٍ لَمْ يُبْصِرْهُ إِلَّا دَمُ الْحَيْضِ فَإِنَّ قَلِيلَهُ وَ كَثِيرَهُ فِي

الثَّوْبِ إِنْ رَأَهُ وَإِنْ لَمْ يَرَهُ سِوَاءً.

[الحديث ٣٣]

٣٣ وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْأَشْعَرِيِّ وَزَادَ فِيهِ وَسَأَلْتُهُ امْرَأَةً أَنَّ بَثْوَبِي دَمَ الْحَائِضِ وَغَسَلْتُهُ وَ لَمْ يَذْهَبَ أَثَرُهُ فَقَالَ اصْبِغِيهِ بِمَشْقٍ

و كيف ما كان فإن ثبت وجوب إزالة الدم للصلاة بقول مطلق في دليل صالح و لا نعرف ذلك، حسن عدم الخروج منه بظاهر الأخبار المتقدمة بالنظر إلى دم الحيض، نظرا إلى روايه أبي بصير حسب، و إلا ففى هذه الروايه من قدح فيه، فإثبات الحكم بها مشكل.

الحديث الثانى و الثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: من دم لا- يبصره أى: لقلته، أو أنه كان جاهلا ثم علم، و الأخير أظهر، فيظهر فرق آخر بين دم الحيض و غيره من النجاسات بإعادة الجاهل فيه دونها، و لم أر هذا الفرق فى كلام الأصحاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٦٠

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِنْ كَانَ عَلَى الْإِنْسِيَانِ بُثُورٌ يَرُشَحُ دَمَهَا دَائِمًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَرَجٌ فِي الصَّلَاةِ فِيمَا أَصَابَهُ ذَلِكَ الدَّمُ مِنَ الثِّيَابِ وَ إِنْ كَثُرَ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ بِهِ جِرَاحٌ تَرُشَحُ فَيَصِيبُ ثَوْبَهُ دَمَهَا وَ فَيَحُحُّهَا فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الثَّوْبِ وَ إِنْ كَثُرَ ذَلِكَ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى - ۳۱۱ - جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ - وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ أُلْزِمَ الْمُكَلَّفُ إِزَالَةَ الدَّمِ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ اللَّازِمَةِ بِهِ لَحَرَجَ بِذَلِكَ وَ لِلْحَقِّقَةِ بِذَلِكَ كُفْلَهُ وَ مَشَقَّةً وَ رُبَّمَا يَفُوتُهُ أَيْضًا مَعَ ذَلِكَ الصَّلَاةُ فَأَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ نَظْرًا لِعِبَادِهِ وَ رَأْفَةً بِهِمْ وَ يَدُلُّ أَيْضًا مِنْ جِهَةِ الْخَبَرِ

قوله رحمه الله: و روى هذا الحديث قال الوالد

العلامة قدس الله روحه: أى عن طريق محمد بن أحمد إلى آخر ما رواه عن الحسين بن سعيد، لا أن محمد بن عيسى يروى عن محمد بن أحمد ابن يحيى، كما هو الظاهر من العبارة. فتأمل.

و فى الصحاح: المشق الطين الأحمر.

و أقول: فائده الصبغ عدم معلوميه أثر الدم لثلا تستكرهه، بناء على أنه لا تجب إزاله الأثر، أو يكون خصوص المشق مفيدا لإزاله الأثر.

قوله رحمه الله: و كذلك إن كان به جراح فى الصحاح: الجراح جمع جراحه بالكسر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٦١

[الحديث ٣٤]

٣٤ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنِ الْمُعَلَّى أَبِي عُمَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ وَ هُوَ يُصَيِّمُنِي فَقَالَ لِي قَائِدِي إِنَّ فِي ثَوْبِهِ دَمًا فَلَمَّا انصَرَفَ قُلْتُ لَهُ إِنَّ قَائِدِي أَخْبَرَنِي أَنَّ بِثَوْبِكَ دَمًا فَقَالَ إِنَّ بِي دَمًا مِيلًا وَ لَسْتُ أَغْسِلُ ثَوْبِي حَتَّى تَبْرَأَ

الحديث الرابع و الثلاثون: موثق.

قوله عليه السلام: و لست أغسل ثوبى حتى تبرأ قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مقتضاه أنه لا يغسل الثوب من دم الدماميل و إن لم تكن سائله، و العمل به غير بعيد، نظرا إلى كونه أوفق بالأصل.

و قال السيد رحمه الله فى المدارك: ينبغى أن يراد بالبرء الأمن من خروج الدم منهما و إن لم يندمل أثرهما.

و قال السبط المدقق: اعلم أن المنقول من الأصحاب عدم الخلاف فى أصل العفو عن دم القروح و الجروح، و مثل هذا الخبر أخبار صحاح و حسان، و إنما الخلاف فى حد العفو، فمنهم من

جعل الحد البرء، و منهم من جعله الانقطاع مطلقا، و قيده بعض بكونه فى زمان يتسع لأداء الفريضة.

و نقل المحقق الشيخ على عن الشيخ نقل الإجماع على عدم وجوب عصب الجرح و تقليل الدم، بل يصلى كيف كان و إن سال و تفاحش إلى أن يبرأ.

و الوقوف مع صحيح الأخبار بما يقتضى فى بادئ النظر اختصاص العفو بما إذا كان الدم يعسر أو يشق التحرز منه، كصحيحه محمد بن مسلم السابقة،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٦٢

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ بِهِ الْقَرْحُ أَوْ الْجُرْحُ فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَرْبِطَهُ وَ لَا يَغْسِلَ دَمَهُ قَالَ يُصَلِّي وَ لَا يَغْسِلُ تَوْبَهُ كُلَّ يَوْمٍ إِلَّا مَرَّةً فَإِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَغْسِلَ تَوْبَهُ كُلَّ سَاعَةٍ

فإن قول السائل " فلا نزال تدمى " يدل على أن المسؤول عنه يعسر عليه التحفظ منه، و مثلها صحيحه ليث المرادى، و صحيحه عبد الرحمن بن أبى عبد الله. و هذه الرواية و روايه سماعه لا تصلحان لإثبات الأحكام الشرعيه.

ثم ذكر ما نقلناه عن والده قدس الله روحهما سابقا و قواه، و لعله أقوى.

الحديث الخامس و الثلاثون: موثق أيضا.

قال الفاضل التستري رحمه الله: فى دلالة على المدعى نظر و إن حمل على الجروح التى لم ترشح، و إنما يجعل مدعى المصنف حكم الجروح التى يرشح دائما، لم يكن فى ذكره للمدعى وجه. انتهى.

و قال فى المعالم: ذهب جماعه من الأصحاب منهم العلامة فى النهايه و المنتهى و التحرير إلى أنه يستحب لصاحب القروح و الجروح غسل توبه فى كل يوم مره،

و احتج له فى المنتهى و النهايه بأن فيه تطهيراً من غير مشقه، فكان مطلوباً و بروايه سماعه. و الوجه الأول من الحججه غير صالح لتأسيس حكم شرعى، و الروايه فى طريقها ضعف، و كان البناء فى العمل بها على التساهل فى أدله السنن.

انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٦٣

[الحديث ٣٦]

٣٦ و أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ وَ صَهْبَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَلَمَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هَمَّادٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ تَخْرُجُ بِهِ الْقُرُوحُ فَلَا تَزَالُ تَدْمَى كَيْفَ يُصَلَّى فَقَالَ يُصَلَّى وَإِنْ كَانَتِ الدَّمَاءُ تَسِيلُ

أقول: لا- خلاف بين الأصحاب فى العفو عن دم القروح و الجروح فى الجملة، فمنهم من قال بالعفو مطلقاً، و منهم من اعتبر السيلان فى جميع الوقت، أو تعاقب الجريان على وجه لا يتسع فتراتهما لأداء الفريضة كما عرفت سابقاً.

و الذى يستفاد من الروايات العفو عن هذا الدم فى الثوب و البدن سواء شقت إزالته أم لا، و سواء كان له فتره ينقطع فيها بقدر الصلاه أم لا، و أنه لا يجب إبدال الثوب و لا تخفيف النجاسه و لا عصب موضع الدم بحيث يمنع الخروج كما اختاره جماعه، و استقر به العلامة فى المنتهى و جوب الإبدال مع الإمكان.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

و قد مر بعينه آنفاً.

قوله عليه السلام: يصلى و إن كانت الدماء تسيل قال الفاضل التستري رحمه الله: مقتضى هذا العفو عن السائل المسؤول عنه، و لا يقتضى نفي العفو عن غير المسؤول عنه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب

[الحديث ٣٧]

٣٧ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ تَكُونُ بِهِ الدَّمَامِيلُ وَالْقُرُوحُ فَجَلْدُهُ وَ ثِيَابُهُ مَمْلُوءَةٌ دَمًا وَ قَيْحًا فَقَالَ يُصَلِّي فِي ثِيَابِهِ وَ لَا يَغْسِلُهَا وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ عَنْ طَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْجُرْحُ يَكُونُ فِي مَكَانٍ لَا نَقْدِرُ عَلَى رَبْطِهِ فَيَسِيلُ مِنْهُ الدَّمُ وَ الْقَيْحُ فَيَصِيبُ ثَوْبِي فَقَالَ دَعُهُ فَلَا يَضْرُكَ أَنْ لَا تَغْسِلَهُ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح أيضا.

و روى مضمونه فى الزيادات أيضا بطريق صحيح.

الحديث الثامن و الثلاثون: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: فلا يضرك أن لا تغسله قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل مقتضاه عدم الضرر فى ترك غسله، و إن لم يكن فى وقت السيلان.

الحديث التاسع و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٦٥

قَالَ إِذَا كَانَ بِالرَّجُلِ جُرْحٌ سَائِلٌ فَأَصَابَ ثَوْبُهُ مِنْ دَمِهِ فَلَا يَغْسِلُهُ حَتَّى يَبْرَأَ وَ يَنْقَطِعَ الدَّمُ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ كَذَلِكَ حُكْمُ الثَّوْبِ إِذَا أَصَابَهُ دَمُ الْبُرَاغِيثِ وَ الْبُقِّ فَإِنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ وَ إِنْ كَانَ مَا أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ كَثِيرًا فَالْأَيُّهُ الْمُتَقَدِّمُهُ دَالٌّ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي بَيْنَاهُ وَ هُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ أَنَّهُ رَفَعَ الْحَرَجَ عَنِ الْمُكَلَّفِينَ

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ دَمَ الْبِرَاجِثِ مِمَّا لَمَّا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ وَ لَوْ أُلْزِمَ الْمُكَلَّفَ إِزَالَتَهُ لَحَرَجَ بِذَلِكَ وَ لَضَاقَ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِهِ وَ رَبِّمَا لَمْ يَتِمَّ
ذَلِكَ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ مَتَى غَسَلَ الثُّوبَ وَ عَادَ إِلَى لُبْسِهِ أَنْ يَحْصَلَ فِيهِ الدَّمُ فَيَبْقَى عَلَى هَذَا أَبَدًا

فِي الضِّبْقِ وَ الحَرْجِ وَ لَا يَتَسَهَّلَ لَهُ أَداءُ الفَرَضِ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً

[الحديث ٤٠]

٤٠ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ دَمِ الْبَرَاغِيثِ يَكُونُ فِي الثُّوبِ هَلْ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ مِنَ الصَّلَاةِ فَقَالَ لَا وَ إِنْ كَثُرَ وَ لَا بَأْسَ أَيْضاً بِشِبْهِهِ مِنَ الرِّعَافِ

قال الفاضل التستري رحمه الله: الذي يظهر من هذه الأخبار العفو عن السائل المترشح دائماً في الجملة، وربما يفهم من بعضها العفو عن دم الجرح مطلقاً.

فإن كان الأصل وجوب الإزالة، فالظاهر تعيين العفو بالدم المترشح دائماً، كما يفهم من كلام المتن.

و إن كان عدم الوجوب، فلا- يبعد العمل بفحوى ما يدل على العفو عن دم الجرح مطلقاً، و للنظر في بيان الأصل هنا مجال، و الاحتياط واضح.

الحديث الأربعون: معتبر.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٦٦

يَنْضَحُهُ وَ لَا يَغْسِلُهُ.

[الحديث ٤١]

٤١ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رِيَّانَ قَالَ كَتَبْتُ

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه أن دم الرعاف إن كان متفرقاً لا- يضر، إذ الرش لا- يطهر إلا أن يحمل الرش على الصب كما فعله المتأخرون، و في العمل به تأمل لا يخفى.

قوله عليه السلام: ينضحه قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: إنه صفة للرعاف، أى: و يكون الرعاف متفرقاً و لا يوجد فيه مقدار درهم مجتمعاً، و يحتمل أن يدل على طهاره الدم القليل مثل رؤوس الإبر، كما قال به بعض العلماء، أو يكون معفواً، و الله يعلم. انتهى.

أقول: يمكن إرجاع الضميرين في " ينضحه و لا- يغسله " إلى دم البراغيث المسؤول عنه و إن كان بعيدا، و حكى العلامة في المختلف عن ابن إدريس أنه قال بعض أصحابنا: إذا ترشش على الثوب أو البدن مثل رؤوس الإبر من النجاسات فلا بأس بذلك، ثم قال ابن إدريس: و الصحيح وجوب إزالتها قليله كانت أم كثيره.

الحديث الحادى و الأربعون: ضعيف.

و فيه جواز الصلاه فى دم البق و البرغوث مع الكراهيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٦٧

إِلَى الرَّجُلِ هَلْ يَجْرَى دَمُ الْبُقِّ عَلَيْهِ مَجْرَى دَمِ الْبَرَاغِيثِ وَ هَلْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقِيسَ بِدَمِ الْبُقِّ عَلَى الْبَرَاغِيثِ فَيَصَلِّيَ فِيهِ وَ أَنْ يَقِيسَ عَلَى نَحْوِ هَذَا فَيَعْمَلَ بِهِ فَوْقَ عَ تَجُوزُ الصَّلَاةُ وَ الطُّهُرُ مِنْهُ أَفْضَلُ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِدَمِ مَا لَمْ يُذَكَّ يَكُونُ فِي الثُّوبِ فَيَصَلِّيَ فِيهِ الرَّجُلُ يَعْنَى دَمَ السَّمَكِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبِيهِ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا مَسَّ ثَوْبَ الْإِنْسَانِ كَلْبٌ أَوْ خَنْزِيرٌ وَ كَانَا

قوله: هل يجرى دم البق عليه ليس فى الكافى لفظه " عليه " و كان الظرف حال من الدم، أى: هل يجرى الدم الكائن على الرجل مجرى دم البراغيث- أى جريانه- ليكون مصدرا ميميا و يحتمل أن يكون اسم مكان.

الحديث الثانى و الأربعون: ضعيف أو مجهول.

قال الفاضل التستري رحمه الله: ليس فيه و لا فى الأخبار المتقدمه دلالة على الطهاره و النجاسه، فإن كان الأصل فى الدم مطلقا النجاسه و لا نحققه لم يكن الخروج منه بمجرد هذه الأخبار لاحتمالها لمجرد العفو، و إن كان الأصل الطهاره و عدم وجوب

الاجتناب مطلقا، فهذه الأخبار تصلح تأييدا.

وقال السيد رحمه الله في المدارك: طهاره دم ما لا نفس له كدم السمك مذهب الأصحاب، وحكى فيه الشيخ رحمه الله في الخلاف و المصنف في المعبر

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٦٨

يَابِسِينَ فَلْيُرَشَّ مَوْضِعَ مَسِّهِمَا مِنَ الْمَاءِ وَإِنْ كَانَ رَطْبَيْنِ فَلْيُغْسَلْ مَا مَسَّاهُ بِالْمَاءِ يَدُلُّ عَلَيْهِ

[الحديث ٤٣]

٤٣ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا مَسَّ ثَوْبَكَ كَلْبٌ فَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَأَنْضِخْهُ وَإِنْ كَانَ رَطْبًا فَأَغْسِلْهُ

الإجماع. وربما ظهر من كلام الشيخ رحمه الله في المبسوط الجمل نجاسه هذا النوع من الدم و عدم وجوب إزالته، و هو بعيد، و لعله يريد بالنجاسه المعنى اللغوى.

قوله رحمه الله: و إن كانا رطبين فليغسل لا خلاف بين الأصحاب في وجوب الغسل بمس الكلب و الخنزير رطبا، إلا ما يظهر من كلام الصدوق رحمه الله من الاكتفاء بالرش في كلب الصيد.

و لا خلاف أيضا في استحباب الرش بمسحهما جافين، و يعزى إلى ابن حمزه القول بوجوب الرش، و هو الظاهر من كلام المفيد رحمه الله، بل الظاهر من الأخبار إن قلنا إن الظاهر من الأمر فيها الوجوب، و يزيد هنا أنه جمع مع الغسل الواجب، و الله يعلم.

الحديث الثالث و الأربعون: مرسل.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٦٩

[الحديث ٤٤]

٤٤ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ ع عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْكَلْبِ يُصِيبُ الثَّوْبَ قَالَ انْضِخْهُ وَ إِنْ كَانَ رَطْبًا فَأَغْسِلْهُ.

[الحديث ٤٥]

٤٥ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ حَمَادٍ عَنِ حَرِيزٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْكَلْبِ يُصِيبُ شَيْئًا مِنْ جَسَدِ الرَّجُلِ قَالَ يَغْسِلُ الْمَكَانَ الَّذِي أَصَابَهُ

الحديث الرابع و الأربعون: ضعيف.

الحديث الخامس و الأربعون: صحيح.

و حمل على الرطب للأخبار المتقدمه.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح أيضا.

قوله عليه السلام: أمر بقتلها و فى بعض النسخ " بغسلها" و لعله أصوب.

و لعل مراد السائل على نسخه الغسل السؤال عن عله الغسل، فأجاب عليه السلام بأن علتة أمر النبي صلى الله عليه و آله به.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٧٠

[الحديث ٤٦]

٤٦ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنِ الْفَضْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا أَصَابَ ثَوْبَكَ مِنَ الْكَلْبِ رُطُوبَهُ فَأَغْسِلْهُ وَ إِنْ مَسَّهُ جَافًا فَاصْبُبْ عَلَيْهِ الْمَاءَ قُلْتُ لِمَ صَارَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ قَالَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ص أَمَرَ بِقَتْلِهَا.

[الحديث ٤٧]

٤٧ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَمْرِكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ ثَوْبَهُ خِنْزِيرٌ فَلَمْ يَغْسِلْهُ فَذَكَرَ وَ هُوَ فِي صَلَاتِهِ كَيْفَ يَصْنَعُ بِهِ قَالَ إِنْ كَانَ دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَمُضْ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَنْضَحْ مَا أَصَابَ مِنْ ثَوْبِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ أَثَرٌ فَيَغْسِلْهُ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ خِنْزِيرٍ شَرِبَ مِنْ إِنَاءٍ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ قَالَ يُغْسَلُ سَبْعَ مَرَّاتٍ

و على نسخه القتل غرضه عله كون الكلب بحيث يرش الثوب بمسه يابساً دون سائر النجاسات، فأجاب عليه السلام بأنه حيوان أمر النبي صلى الله عليه و آله بقتلها فى المدينة كما روى.

و لو لا- أنها كانت أنجس الحيوانات و أحسها لما أمر النبي صلى الله عليه و آله بقتلها عاما، مع أنه يمكن أن يكون عله الأمر بقتلها حصول الحرج على الناس بمس أثوابهم و أبدانهم لها، و الله يعلم.

الحديث السابع و الأربعون: صحيح أيضا.

و هو غير موجود فى بعض النسخ إلى أن قال: و سألته عن خنزير- إلى آخره.

و فى بعض النسخ الخبر السابق مكرر سهوا من المصنف أو النساخ.

قوله عليه السلام: يغسل سبع مرات عمل ابن الجنيد به فيه و فى الكلب و قال: إحداهن

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْفَأْرِهِ وَالْوَزْعِهِ يُرْشُّ الْمَوْضِعَ الَّذِي مَسَّاهُ مِنَ الثَّوْبِ إِذَا لَمْ يُؤَثِّرْ فِيهِ وَإِنْ رَطَبَاهُ وَ
أَثَّرَا فِيهِ غُسِّلَ بِالْمَاءِ يَدُلُّ عَلَيْهِ

[الحدِيث ٤٨]

٤٨ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ
أَبِي الْقَاسِمِ وَ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ وَ أَخْبَرَنِي أَيْضاً عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ وَ أَخْبَرَنِي أَيْضاً عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ
بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى ع قَالَ
سَأَلْتُهُ عَنِ الْفَأْرَةِ الرُّطْبَةِ قَدْ وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ تَمَشَى عَلَى الثِّيَابِ أَيْصَلَّى فِيهَا قَالَ اغْسِلْ مَا رَأَيْتَ مِنْ أَثَرِهَا وَ مَا لَمْ تَرَهُ فَانْضَحْهُ بِالْمَاءِ
وَ فِي رِوَايَةِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ وَ الْكَلْبِ مِثْلَ ذَلِكَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ كَذَلِكَ إِِنْ مَسَّ وَاحِدٌ مِمَّا ذَكَرْنَا جَسَدَ الْإِنْسَانِ

الحدِيث الثامن و الأربعون: صحيح أيضا.

و ذهب الشيخ فى النهايه و المفيد إلى نجاسه الفأره و الوزغه، و استدل لهم بهذا الخبر، و فى الوزغه بالأخبار الوارده بالنزح، و
المشهور بين الأصحاب الطهاره، و حملوا الأخبار على الاستحباب. و الله يعلم.

و روى الصدوق رحمه الله فى الفقيه بسنده الصحيح عن على بن جعفر أنه سأل أخاه موسى عليه السلام عن رجل وقع ثوبه على
كلب

ميت، قال: ينضحه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٧٢

أَوْ وَقَعَتْ يَدُهُ عَلَيْهِ وَكَانَ رَطْبًا غَسَلَ مَا أَصَابَهُ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ يَابِسًا مَسَحَهُ بِالتُّرَابِ فَقَدْ مَضَى فِيمَا تَقَدَّمَ مَا يُدُلُّ عَلَيْهِ وَيَزِيدُهُ بَيَانًا

و يصلى فيه و لا بأس.

وقال السبط المدقق رحمه الله: لا يخفى اعتبار أسانيد هذه الرواية و دلالة ظاهرها على نجاسه الفأره، لكن بتقدير حمل أوامر الأئمة عليهم السلام على الوجوب و انتفاء ما يصلح للمعارضه، و الموجود من المعارض ما تقدم من صحيح أبى العباس.

وقوله " فلم أترك شيئاً إلا - سألته عنه فقال: لا بأس به " و فيه ضعف، لاحتمال كون المراد ما خطر فى باله ذلك الوقت، و غير الفأره منه غير معلوم. نعم ورد صحيح على بن جعفر فى جواز بيع دهن وقع فيه فأره و الإدهان منه، و كذا صحيح سعيد الأعرج.

قوله رحمه الله: و إن كان يابسا مسحه بالتراب قال فى المعالم: عزى فى المختلف إلى ابن حمزه إيجاب مسح البدن بالتراب إذا أصابه الكلب أو الخنزير أو الكافر بغير رطوبه.

وقال الشيخ فى النهايه: و إن مس الإنسان بيده كلبا أو خنزيرا أو ثعلبا أو أرنا أو فأره أو وزغه، أو صافح ذميا أو ناصبيا معلنا بعداوه آل محمد عليهم السلام، و جب غسل يده إن كان رطبا، و إن كان يابسا مسحه بالتراب.

و حكى فى المعبر عن الشيخ أنه قال فى المبسوط: كل نجاسه أصابت

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٧٣

[الحديث ٤٩]

٤٩ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْكَلْبِ يُصَتِّبُ شَيْئًا مِنْ جَسَدِ الْإِنْسَانِ قَالَ يُغْسَلُ الْمَكَانَ الَّذِي أَصَابَهُ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَمَسَّ الثَّغْلَبَ وَالْأَرْزَبَ أَوْ شَيْئًا مِنَ السَّبَاعِ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا قَالَ لَا يَضُرُّهُ وَ لَكِنْ يَغْسَلُ يَدَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا صَافَحَ الْكَافِرَ الْمُسْلِمَ وَ يَدُهُ رَطْبَةٌ بِالْعَرَقِ أَوْ غَيْرِهِ غَسَلَهَا مِنْ مَسِّهِ بِالْمَاءِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رُطُوبَةٌ مَسَحَهَا بِبَعْضِ الْحَيْطَانِ أَوْ التُّرَابِ

البدن و كانت يابسه لا يجب غسلها، و إنما يستحب مسح اليد بالتراب، و لا نعرف للمسح بالتراب وجوبا أو استحبابا وجها.

الحديث التاسع و الأربعون: حسن كالصحيح.

الحديث الخمسون: مرسل.

قوله عليه السلام: و لكن يغسل يده وجوبا في بعض الموارد، و استحبابا في بعضها على المشهور.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٧٤

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّمِنَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَحَكَمَ عَلَيْهِمْ بِالنَّجَاسَةِ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا يُمَاسُونَهُ نَجَسًا إِلَّا مَا تَبَيَّحَهُ الشَّرِيعَةُ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا

[الحديث ٥١]

٥١ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّهُ قَالَ فِي مُصَافَحَةِ الْمُسْلِمِ لِلْيَهُودِيِّ وَ النَّصْرَانِيِّ قَالَ مِنْ وَرَاءِ الثِّيَابِ فَإِنْ صَافَحَكَ بِيَدِهِ فَأَغْسِلْ يَدَكَ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَحْمَدِ هِمَاعٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ صَافَحَ مَجُوسِيًّا قَالَ

قوله رحمه الله: يدل على ذلك قوله تعالى قال الفاضل التستري رحمه الله: فى الدلالة على نجاسه مطلق الكافر تأمل، و كذا فى دلالة الآيه و الروايات على المسح بالحائط، و كأنه لا يريد إلا مطلق النجاسه مع الرطوبه.

الحديث الحادى و الخمسون: ضعيف.

قوله عليه السلام: فاغسل يدك قال الفاضل التستري رحمه الله: يدل على الغسل و إن لم يكن رطبه، فلعله محمول على الاستحباب، و كذا الكلام فيما بعده.

الحديث الثانى و الخمسون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٧٥

يَغْسِلُ يَدَهُ وَ لَا يَتَوَضَّأُ.

[الحديث ٥٣]

٥٣ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَمْرِكِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ فِرَاشِ الْيَهُودِيِّ وَ النَّصْرَانِيِّ يُنَامُ عَلَيْهِ قَالَ لَا بَأْسَ وَ لَا يُصَلَّى فِي ثِيَابِهِمَا وَ قَالَ لَا يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ مَعَ الْمَجُوسِيِّ فِي قِصْعِهِ وَاحِدِهِ وَ لَا يُقْعِدُهُ عَلَى فِرَاشِهِ وَ لَا مَسِدِجِهِ وَ لَا يُصَافِحُهُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى ثَوْبًا مِنَ السُّوقِ لِلْبَيْسِ لَا يَدْرِى لِمَنْ كَانَ هَلْ يَصِلُحُ الصَّلَاةُ فِيهِ قَالَ إِنْ اشْتَرَاهُ مِنْ مُسْلِمٍ فَلْيَصِلْ فِيهِ وَ إِنْ اشْتَرَاهُ مِنْ نَصْرَانِيٍّ فَلَا يُصَلَّى فِيهِ حَتَّى يَغْسِلَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ يُغْسَلُ الثُّوبُ أَيْضًا مِنْ عَرَقِ الْإِبِلِ الْجَلَالَةِ إِذَا أَصَابَهُ كَمَا يُغْسَلُ مِنْ سَائِرِ النَّجَاسَاتِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

الحديث الثالث و الخمسون: صحيح أيضا.

قوله عليه السلام: فلا يصلى فيه حتى يغسله يمكن أن يكون الغسل باعتبار أنها فضله ما لا يؤكل لحمه.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه محمول على

الاستحباب، أو على علم مباشرته بالرطوبة، فيبقى الأمر على ظاهر الوجوب إن حكمنا بنجاسه النصراني وإن لم يمارس النجاسات.

قوله رحمه الله: و يغسل الثوب أيضا من عرق الإبل الجلاله قال السيد رحمه الله في المدارك: اختلف الأصحاب في حكمه، فذهب الشيخان إلى نجاسته، لصحيحه هشام و روايه حفص، و قال سلاو و ابن إدريس

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٧٦

[الحديث ٥٤]

٥٤ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ ابْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَشْرَبْ مِنْ أَلْبَانِ الْإِبِلِ الْجَلَالَةِ وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ مِنْ عَرَقِهَا فَاعْسِلْهُ.

[الحديث ٥٥]

٥٥ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَأْكُلُوا اللَّحْمَ الْجَلَالَهَ وَإِنْ أَصَابَكَ مِنْ عَرَقِهَا فَاعْسِلْهُ

و سائر المتأخرين بالطهاره، و حملوا الأمر بال غسل على الاستحباب، و هو مشكل لعدم المعارض. انتهى.

و الإشكال في محله.

الحديث الرابع و الخمسون: حسن.

الحديث الخامس و الخمسون: صحيح.

قوله عليه السلام: و إن أصابك من عرقها فاعسله يمكن أن يكون الغسل هنا أيضا باعتبار أنها فضله ما لا يؤكل لحمه.

قوله رحمه الله: و يغسل الثوب من ذرق الدجاج اختلف الأصحاب في ذرق الدجاج غير الجلال. و المشهور الطهاره، و أما الجلال- و هو ما اغتذى بعره الإنسان محضا إلى أن يسمى في العرف جلالا-

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٧٧

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ يُعْسَلُ الثَّوْبُ مِنْ ذَرْقِ الدَّجَاجِ خَاصَّةً وَ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنْ ذَرْقِ الْحَمَامِ وَ غَيْرِهِ مِنَ الطَّيْرِ الَّذِي يَحِلُّ أَكْلُهُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ

فذرقة نجس إجماعا قاله فى المختلف، لأنه غير مأكول اللحم.

وقال السيد رحمه الله فى المدارك: أجمع علماء الإسلام على نجاسة البول و الغائط مما لا يؤكل لحمه، سواء كان ذلك من إنسان أو غيره إذا كان ذا نفس سائله، و الأخبار الواردة بنجاسة البول فى الجملة مستفيضه،

إلا أن المتبادر منه بول الإنسان. و يدل على نجاسته من غير المأكول مطلقا حسنه ابن سنان.

أما الأرواث فلم أفف فيها على نص يقتضى نجاستها على وجه العموم، و لعل الإجماع فى موضع لم يتحقق فيه الخلاف كاف فى ذلك.

و قد وقع الخلاف فى موضعين:

أحدهما رجيع الطير، فذهب ابن بابويه و ابن أبى عقيل و الجعفى إلى طهارته مطلقا، و قال الشيخ فى المبسوط: بول الطيور و ذرقها كلها طاهر إلا الخشاف، و قال فى الخلاف: ما أكل فذرقه طاهر و ما لم يؤكل فذرقه نجس، و به قال أكثر الأصحاب.

و ثانيهما بول الرضيع، و المشهور أنه نجس، و قال ابن الجنيد بطهارته.

قوله رحمه الله: فقد مضى فيما تقدم قال الفاضل التستري رحمه الله: إن أراد حكم الدجاج أيضا، فلم نجده

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٧٨

فَقَدْ مَضَى فِيمَا تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا

[الحدِيث ٥٦]

٥٦ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ أَنَّهُمَا قَالَا لَا تَغْسِلُ ثَوْبَكَ مِنْ بَوْلِ شَيْءٍ يُؤْكَلُ لَحْمُهُ.

[الحدِيث ٥٧]

٥٧ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ اغْسِلْ ثَوْبَكَ مِنْ أَبْوَالِ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ.

وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ

[الحدِيث ٥٨]

٥٨ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ أَلْبَانِ الْإِبِلِ وَ الْغَنَمِ وَ الْبَقَرِ وَ أَبْوَالِهَا وَ لُحُومِهَا فَقَالَ لَا تَوْضَأُ مِنْهُ وَ إِنْ أَصَابَكَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ ثَوْبًا لَكَ فَلَا تَغْسِلُهُ

فيما تقدم. و إن أراد حكم ذرق الحمام و نحوه، فقد تقدم بثلاث و رقاقات. و لم نجد فى كلامه تعرضا له بنفى و لا إثبات فلاحظ.

الحديث السادس و الخمسون: حسن.

الحديث السابع و الخمسون: حسن أيضا.

الحديث الثامن و الخمسون: حسن أيضا.

قوله عليه السلام: و إن أصابك منه شىء فى الكافى " إن أصابك " بدون الواو، فالمراد بالتوضى غسل البدن منه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٧٩

إِلَّا أَنْ تَنْظِفَ قَالَ وَ سَيَأْتِيهِ عَنْ أَبْوَالِ الدَّوَابِّ وَ البِغَالِ وَ الحَمِيرِ فَقَالَ اغْسِلْهُ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ مَكَانَهُ فَاغْسِلِ الثَّوْبَ كُلَّهُ فَإِنْ شَكَّكَتْ فَانْضِجْهُ.

[الحديث ٥٩]

٥٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحْيَدِهِمَا عِ فِي أَبْوَالِ الدَّوَابِّ تُصَيَّبُ الثَّوْبَ فَكْرَهُهُ فَقُلْتُ أ لَيْسَ لِحُومِهَا حَلَالًا قَالَ بَلَى وَ لَكِنْ لَيْسَ مِمَّا جَعَلَهُ اللَّهُ لِلأَكْلِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ هَذَا الخَبْرُ يَقْضَى عَلَى سَائِرِ الأَخْبَارِ الَّتِي تَصْمَنَتِ الأَمْرَ بِغَسْلِ الثَّوْبِ مِنْ بَوْلِ هَذِهِ الأَشْيَاءِ وَ رَوَيْتُهَا فَإِنَّ المُرَادَ بِهَا صَرْبٌ مِنَ الكِرَاهَةِ وَ قَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ عَلَى مَا تَرَى

و هو الظاهر.

و على ما فى الكتاب يحتمل ذلك، فىكون ما بعده تأكيداً له. و أن يكون المراد نفى انتقاض الوضوء بشرب الألبان، أو هى مع اللحوم و الأبول. فتدبر.

قوله عليه السلام: اغسله ظاهره النجاسه، و يمكن الحمل على الاستحباب.

و قال الفاضل التستري

رحمه الله: إن سلم البول ففي الروث شيء، إلا أن يتمسك بالطريق الأولى.

الحديث التاسع والخمسون: مجهول.

وهذا الخبر جامع بين الأخبار، فيشكل القول بالطهاره.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٨٠

[الحديث ٦٠]

٦٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ أَبِي بَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِرَوْثِ الْحَمِيرِ وَاغْسِلُ أَبْوَالَهَا

الحديث الستون: موثق كالصحيح.

وقال السيد رحمه الله في المدارك: اختلف الأصحاب في أبوال البغال و الحمير و الدواب، فذهب الأكثر إلى طهارتها و كراهه مباشرتها، و قال الشيخ في النهاية و ابن الجنيد بنجاستها. و أجاب القائلون بالطهاره عن الأخبار الداله على النجاسه بالحمل على الاستحباب، و هو مشكل لانتفاء ما يصلح للمعارضه.

هذا كله في أبوالها، و أما أرواثها فيمكن القول بنجاستها أيضا، لعدم القائل بالفصل، و لا يبعد الحكم بطهارتها تمسكا بمقتضى الأصل السالم من المعارض، و بروايه الحلبي و أبي مريم.

قوله رحمه الله: و قد صرح بذلك أقول: لا يخفى عدم صراحه الكراهه في عرف الأخبار على ما هو المصطلح و لكن قد وردت أخبار داله على الطهاره، و إن كان في طرقها على المشهور كلام، لكنها معتضده بالأصل. و ربما تحمل أخبار النجاسه على التقيه لقول بعضهم بها.

و لا يخفى أن الأحوط في الأبوال الاجتناب، لتعارض الأدله و صحه الأخبار الداله على النجاسه. و أما الأرواث فالظاهر طهارتها، و ما قيل من عدم القائل بالفصل لا عبره به.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٨١

[الحديث ٦١]

٦١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبْوَالِ الْخَيْلِ وَ الْبِغَالِ فَقَالَ اغْسِلْ مَا أَصَابَكَ مِنْهُ.

[الحديث ٦٢]

٦٢ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مَا تَقُولُ فِي أَبْوَالِ الدَّوَابِّ وَارْوَاهَا قَالَ أَمَّا أَبْوَالُهَا فَاغْسِلْ مَا أَصَابَكَ وَ أَمَّا ارْوَاهَا فَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ

الحديث الحادى و الستون: صحيح.

الحديث الثانى و الستون: ضعيف.

و لعل أبا مريم هو عبد الغفار بن القاسم.

قوله عليه السلام: فهي أكثر من ذلك قال الفاضل التستري رحمه الله: قال فى المعتمر: يعنى أن أكثريتها يمنع التكليف بإزالتها. انتهى.

كأنه للخرج، و لا يبعد أن يقال: إن المقصود أن غسل الثوب عن أروائها أولى من الغسل من أوالها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٨٢

[الحديث ٦٣]

٦٣ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ أَبْوَالِ الْحَمِيرِ وَ الْبِغَالِ فَقَالَ اغْسِلْ ثَوْبَكَ قَالَ قُلْتُ فَأَرْوَاهَا قَالَ هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

[الحديث ٦٤]

٦٤ عَنْهُ عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّىِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ بَوْلِ الْخَشَاشِيفِ يُصِيبُ ثَوْبِي فَأَطْلُبُهُ فَلَا أَجِدُهُ قَالَ اغْسِلْ ثَوْبَكَ.

وَ لَا يَنَافِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الثالث و الستون: مجهول.

الحديث الرابع و الستون: مجهول أيضا.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: نقل الإجماع فى المختلف على صحه ما يقتضى مضمونه، و يؤيده العمومات المتقدمه. انتهى.

و أقول: اختلف الأصحاب فى رجيع الطير، فذهب الصدوق و ابن أبى عقيل و الجعفى إلى طهارته مطلقا.

و قال الشيخ فى المبسوط: بول الطير و ذرقها كلها طاهر إلا الخشاف.

و قال فى الخلاف: ما أكل فذرقه طاهر، و ما لم يؤكل فذرقه نجس.

و إليه ذهب الأكثر.

و ظاهر العلامه فى المختلف الإجماع على نجاسه بول الخشاف، و هو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٨٣

[الحديث ٦٥]

٦٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِدَمِ الْبِرَاغِيثِ وَ التُّبُّ وَ بَوْلِ الْخَشَاشِيِّ.

لَأَنَّ هَذِهِ الرُّوَايَةَ شَاذَةٌ وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَرَدَتْ لِلتَّقْيِيهِ

[الحديث ٦٦]

٦٦ وَ بِهَذَا الإسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُلُّ شَيْءٍ يَطِيرُ

غير ثابت.

و القول بطهاره ذرق الطيور مطلقا قوى.

و أما بول الخشاف فالأخبار فيه متعارضة، و أخبار الطهاره مؤيده بالأصل و رفع الحرج، لا سيما فى عراق العرب، فإنه لا يمكن إزالته عن المساجد بل الضرائح المقدسه، و خبر النجاسه مؤيد بالشهره و دعوى الإجماع، و الاحتياط مهما أمكن لا يترك.

الحديث الخامس و الستون: موثق.

الحديث السادس و الستون: حسن.

قال الفاضل التستري رحمه الله: فى قوله " بهذا الإسناد " لا يظهر له مشار إليه حسن، و كان مراده إسناده الذى يصل إلى الكلينى مع الكلينى أيضا.

و بالجملة هذه الروايه موجوده فى الكافى بهذه الكيفيه عن على - إلى آخره.

إلا أن لفظه " بوله " مقدم على " بخرئه " .

قوله عليه السلام: كل شىء يطير قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه نزله على ما عدا بول الخشاف، حيث

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٨٤

فَلَا بَأْسَ بِخُرَيْئِهِ وَبَوْلِهِ.

[الحديث ٦٧]

٦٧ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَيَّانِ بْنِ عُمْتَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ يَمْسُهُ بَعْضُ أَبْوَالِ الْبَهَائِمِ أَيْغَسِلُهُ أَمْ لَا قَالَ يَغْسِلُ بَوْلَ الْحِمَارِ وَ الْفَرَسِ وَ الْبُغْلِ فَأَمَّا الشَّاءُ وَ كُلُّ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ فَلَا بَأْسَ بِبَوْلِهِ.

[الحديث ٦٨]

٦٨ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَيْدِقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُلُّ مَا أُكِلَ لَحْمُهُ فَلَا بَأْسَ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهُ.

فَأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى تَخْصِيصِ ذَرْقِ الدَّجَاجِ

لم يتكلم عليه. و يحتمل أن يكون مبنى تركه للكلام على معرفه طريق البحث من كلامه المتقدم. انتهى.

و أقول: دلالة على طهاره بول الخشاف ظاهر، إذ لم يعرف لشيء من الطيور غيره، و الخبر فى قوه الصحيح.

الحديث السابع و الستون: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: و كل ما يؤكل لحمه ظاهره أن المراد ما أعد الله للأكل، أو الشائع أكله.

الحديث الثامن و الستون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٨٥

[الحديث ٦٩]

٦٩ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

حَمَدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ فَارِسَ قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَرَقِ الدَّجَاجِ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ فَكَتَبَ لَا.

[الحديث ٧٠]

٧٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ فِي طِينِ الْمَطَرِ إِنَّهُ لَمَا بَأَسَ بِهِ أَنْ يُصِيبَ الثُّوبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ نَجَسَهُ شَيْءٌ بَعْدَ الْمَطَرِ وَإِنْ أَصَابَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَاغْسِلْهُ وَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ نَظِيفًا لَمْ تَغْسِلْهُ

الحديث التاسع و الستون: ضعيف.

لأن فارسا هو ابن حاتم القزوينى الذى ضعف.

و يدل على ما ذهب إليه المفيد و الشيخ فى بعض كتبه من نجاسه ذرق الدجاج، و يعارضه خبر وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه قال: لا بأس بخبز الدجاج و الحمام يصيب الثوب. و الخبران و إن كانا ضعيفين، لكن الثانى مؤيد بالأصل و شهره و عمومات طهاره خرى ما يؤكل لحمه، فيمكن حمل الأول على الاستحباب، أو على الجلال.

الحديث السبعون: مرسل.

قوله عليه السلام: لا بأس به قال الفاضل التستري رحمه الله: كان المقصود نفي الكراهه قبل الثلاثة مع

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٨٦

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا ظَنَّ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ قَدْ أَصَابَ ثَوْبَهُ نَجَاسَةً وَ لَمْ يَتَيَقَّنْ ذَلِكَ رَشَّهُ بِالْمَاءِ وَ إِنْ تَيَقَّنَ حُصُولَ النَّجَاسَةِ فِيهِ وَ عَرَفَ مَوْضِعَهَا غَسَلَهُ بِالْمَاءِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْمَوْضِعَ بَعَيْنِهِ غَسَلَ جَمِيعَ الثُّوبِ بِالْمَاءِ لِيَكُونَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ طَهَارَتِهِ وَ يَزُولَ عَنْهُ الشَّكُّ فِيهِ وَ الْإِزْتِيَابُ فَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ

فِي الثُّوبِ نَجَاسَهُ حَرَّمَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ

عدم علم النجاسة وإثبات الكراهة بعدها، إلا أن يعلم الطهاره اليقينية، وإلا فالظاهر أن مع عدم علم النجاسة لا يحسن الاجتناب، سواء كان قبل الثلاثة أو بعدها.

و كيف ما كان ففي إثبات حكم بهذه الروايه لا يخلو من شىء و إن كان مجرد الكراهه.

و قال صاحب المعالم رحمه الله: اشتهر فى كلام الأصحاب الحكم باستحباب إزاله طين المطر بعد مضى ثلاثه أيام من وقت انقطاعه، و أنه لا بأس به فى الثلاثه ما لم يعلم فيه نجاسه، و الأصل فيه روايه محمد بن إسماعيل.

قوله رحمه الله: رشه بالماء المشهور بين الأصحاب استحباب الرش مع الشك فى وصول النجاسه، و أوجب سلار الرش إذا حصل الظن بنجاسه الثوب و لم يتيقن، و ظاهر المفيد أيضا ذلك.

قوله رحمه الله: و إذا لم يعلم الظاهر إذا علم، و إلا ففيه تكرار.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٨٧

المَوْضِعُ بَعَيْنِهِ فَعَسَلَهُ صَارَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ طَهَارِهِ الثُّوبِ وَ مَتَى لَمْ يَتَّعِنْ لَهُ الْمَوْضِعُ فَلَمَّا طَرِيقَ لَهُ إِلَى الْحُكْمِ بِطَهَارِهِ الثُّوبِ إِلَّا بَعْدَ غَسْلِ جَمِيعِهِ وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَيْهِ

[الحديث ٧١]

٧١ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَذْيِ يُصِيبُ الثُّوبَ فَقَالَ يَنْضَحُهُ بِالْمَاءِ إِنْ شَاءَ وَ قَالَ فِي الْمَنِيِّ الَّذِي يُصِيبُ الثُّوبَ فَإِنْ عَرَفْتَ مَكَانَهُ فَاغْسِلْهُ وَ إِنْ خَفِيَ عَلَيْكَ فَاغْسِلْهُ كُلَّهُ.

[الحديث ٧٢]

٧٢ وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَوْلِ الصَّبِيِّ يُصِيبُ الثُّوبَ فَقَالَ اغْسِلْهُ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ أَجِدْ مَكَانَهُ قَالَ اغْسِلِ الثُّوبَ كُلَّهُ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا بَأْسَ بِعَرَقِ الْحَائِضِ وَ الْجُنْبِ وَ لَا يَجِبُ غَسْلُ الثُّوبِ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَنَابَةُ مِنْ حَرَامٍ فَيَغْسِلَ مَا أَصَابَهُ مِنْ عَرَقِ صَاحِبِهَا مِنْ جَسَدٍ وَ ثَوْبٍ وَ يَعْمَلُ فِي الطَّهَارَةِ بِالِاحْتِيَاظِ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ

الحديث الحادى و السبعون: صحيح.

الحديث الثانى و السبعون: موثق.

قوله رحمه الله: و لا بأس بعرق الحائض لا خلاف بين الأصحاب فى طهاره عرق الحائض و المستحاضه و النفساء

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٨٨

[الحديث ٧٣]

٧٣ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجُنْبِ يَعْرِقُ فِي ثَوْبِهِ أَوْ يَغْتَسِلُ فَيَعَانِقُ امْرَأَتَهُ وَ يُصَاحِبُهَا وَ هِيَ حَائِضٌ أَوْ جُنْبٌ فَيُصِيبُ جَسَدَهُ مِنْ عَرَقِهَا قَالَ هَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ۚ

[الحديث ٧٤]

٧٤ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا حَاضِرٌ عَنْ رَجُلٍ أَجَنَّبَ فِي ثَوْبِهِ فَيَعْرِقُ فِيهِ فَقَالَ لَا أَرَى فِيهِ بِهِ بَأْسًا قَالَ إِنَّهُ يَعْرِقُ حَتَّى أَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَنْ يَعْصِرَهُ عَصْرَهُ قَالَ فَقَطَّبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي وَجْهِ الرَّجُلِ وَ قَالَ إِنْ أَبَيْتُمْ فَشَيْءٌ مِنْ مَاءٍ فَانْضَحُوهُ بِهِ

و الجنب من الحلال، إذا خلا الثوب أو البدن من النجاسة.

و اختلفوا فى نجاسه عرق الجنب من حرام، فذهب ابنا بابويه و الشيخان و أتباعهما إلى النجاسة، بل نسب بعضهم هذا القول إلى الأصحاب، و المشهور بين المتأخرين الطهاره.

الحديث الثالث و السبعون: حسن.

الحديث الرابع و السبعون: ضعيف.

و محمول على عدم سرايه النجاسة إلى البدن، أو على التقية.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٨٩

[الحديث ٧٥]

٧٥ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ

حُمْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يُجْنِبُ الثَّوْبُ الرَّجُلَ وَلَا يُجْنِبُ الرَّجُلُ الثَّوْبَ.

[الحديث ٧٦]

٧٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٢، ص: ٣٨٩

و فى القاموس: قطب يقطب قطبا و قطوبا زوى ما بين عينيه و كلح كقطب.

الحديث الخامس و السبعون: مجهول.

قوله عليه السلام: لا يجنب الثوب الرجل يمكن أن يكون المراد الثوب الذى عرق فيه الجنب.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه الشريف: أى لا ينجسه بحسب الظاهر، فإما محمول على التقيه لموافقته لمذهب كثير من العامه من طهاره المنى، أو على العرق القليل الذى لا يسرى. و إما على أنه لا يصير جنبا حتى يجب عليه الغسل. " و لا يجنب الرجل الثوب " أى عرق الجنب ليس بنجس حتى يجب منه غسل الثوب. انتهى.

و روى الصدوق فى الموثق عن عبد الله بن بكير أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يلبس الثوب و فيه الجنابه فيعرق فيه، فقال: إن الثوب لا يجنب الرجل.

الحديث السادس و السبعون: ضعيف.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٩٠

حَمَدُ بْنُ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يُبُولُ فَيَصْتَبِئُ بَعْضَ فَخْذِهِ
نُكْتَهُ مِنْ

بَوْلِهِ فَيُصَلِّي ثُمَّ يَذْكُرُ بَعْدَ أَنَّهُ لَمْ يَغْسِلْهُ قَالَ يَغْسِلُهُ وَ يُعِيدُ صَلَاتَهُ.

[الحديث ٧٧]

٧٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْبَوْلِ يُصِيبُ الْجَسَدَ قَالَ صِيبَ عَلَيْهِ الْمَاءَ مَرَّتَيْنِ.

[الحديث ٧٨]

٧٨ وَأَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْقَمِيصِ يَغْرُقُ فِيهِ الرَّجُلُ وَ هُوَ جُنْبٌ حَتَّى يَبْتَلَّ الْقَمِيصُ فَقَالَ لَا بَأْسَ وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَرَشَّهُ بِالْمَاءِ فَلْيَفْعَلْ

و يدل على إعادته الناسى مطلقا، و على عدم وجوب التعدد فى إزالة البول، و كأنه عليه السلام أحال على علم السائل، و إن أمكن حمل المرتين على الاستحباب.

الحديث السابع و السبعون: حسن.

الحديث الثامن و السبعون: صحيح.

و يدل على استحباب الرش مع احتمال النجاسه أو ظنها.

و بالجمله هذا الخبر و الأخبار الآتية محموله على عدم العلم بسرايه النجاسه من الموضع النجس إلى البدن، جمعا بينها و بين ما دل على النجاسه، بوصول النجس أو المتنجس إلى الثوب أو البدن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٩١

[الحديث ٧٩]

٧٩ وَأَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُتَّبِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ الْكَلْبِيِّ عَنْ عَمْرٍو بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ص عَنْ الْجُنْبِ وَ الْحَائِضِ يَغْرُقَانِ فِي الثُّوبِ حَتَّى يَلْصَقَ عَلَيْهِمَا فَقَالَ إِنَّ الْحَيْضَ وَ الْجَنَابَةَ حَيْثُ جَعَلَهُمَا اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لَيْسَ فِي الْعُرْقِ فَلَا يَغْسِلَمَانِ ثَوْبَهُمَا.

[الحديث ٨٠]

٨٠ وَبِهِذَا الْإِسْمِ نَادَى عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى وَفَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَائِضِ تَعَرَّقَ فِي ثِيَابِهَا أَوْ تَصَلَّى فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَغْسِلَهَا فَقَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٨١]

٨١ فَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ تَعَرَّقُ فِي ثَوْبِهَا فَقَالَ تَغْسِلُهُ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ دُونَ الدَّرْعِ إِزَارٌ فَإِنَّمَا يُصِيبُ الْعَرَقُ مَا دُونَ الْإِزَارِ قَالَ لَا تَغْسِلُهُ.

هَذَا يَعْنِي بِهِ إِذَا أَصَابَهُ قَدْرٌ مَعَ الْعَرَقِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فَإِذَا عَرَقَتْ مَا دُونَ

الحديث التاسع و السبعون: موثق.

الحديث الثمانون: صحيح.

الحديث الحادى و الثمانون: موثق.

قوله رحمه الله: ما دون الإزار كأنه كان الظاهر ما دون الدرع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٩٢

الْإِزَارُ لَمَا تَغْسِلُهُ فَنَبَّهَ أَنَّهُ إِذَا عَرَقَتْ فِي مَوْضِعِ الْإِزَارِ فَالْغَالِبُ مِنْ أَحْوَالِهِنَّ أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ نَجَاسَةٌ فَلِأَجْلِ هَذَا قَالَ تَغْسِلُهُ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ

[الحديث ٨٢]

٨٢ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الْمِدَائِنِيِّ عَنْ مُصَيْدِقِ بْنِ صِدْقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّيَّاطِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَائِضِ تَعَرَّقَ فِي ثَوْبٍ تَلْبَسُهُ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُصِيبَ شَيْءٌ مِنْ مَائِهَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْقَدْرِ فَتَغْسِلَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ الَّذِي أَصَابَهُ بِعَيْنِهِ

و يحتمل أن يكون مراده بجانب الذى يلى البدن من الإزار، إذ لو سرى العرق إلى الجانب و جرى لسرى إلى الدرع.

و يحتمل أن يكون "دون" بمعنى "عند" و التشويش فى عبارته الشيخ رحمه الله أكثر إذ نقل عبارته بالمعنى و غيرها.

و حاصل كلامه أن مفهوم الكلام يدل على أنه إذا كان الإزار تحت الدرع فعدم الغسل مخصوص بالدرع، إذ الغالب في الإزار التلوث.

و قوله " فلأجل

هذا قال: تغسله " أى فى الثوب الملاصق.

الحديث الثانى و الثمانون: موثق أيضا.

قوله عليه السلام: مما بها أى: من دم الحيض.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٩٣

[الحديث ٨٣]

٨٣ وَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سَيِّدِ بْنِ كَلَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ أَوْ تَغْسِلُ ثِيَابَهَا الَّتِي لَبَسَتْهَا فِي طَمَثِهَا قَالَ تَغْسِلُ مَا أَصَابَ ثِيَابَهَا مِنَ الدَّمِ وَ تَدْعُ مَا سِوَى ذَلِكَ قُلْتُ لَهُ وَ قَدْ عَرِقَتْ فِيهَا قَالَ إِنَّ الْعَرَقَ لَيْسَ مِنَ الْحَيْضِ.

[الحديث ٨٤]

٨٤ وَ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحِ الْأَسَدِيِّ النَّخَّاسِ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا لَبَسَتِ الْمَرْأَةُ الطَّامِثَ ثَوْبًا فَكَانَ عَلَيْهَا حَتَّى تَطْهَرَ فَلَا تُصَلِّي فِيهِ حَتَّى تَغْسِلَهُ فَإِنْ كَانَ يَكُونُ عَلَيْهَا ثَوْبَانِ صَلَّتْ فِي الْأَعْلَى مِنْهُمَا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا غَيْرُ ثَوْبٍ فَلْتَغْسِلْهُ حِينَ تَطْمِثُ ثُمَّ تَلْبِسُهُ فَإِذَا طَهَّرْتَ صَلَّتْ فِيهِ وَ إِنْ لَمْ تَغْسِلْهُ.

فَالْوَجْهُ فِيهِ أَيْضًا مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْخَبْرِ الْأَوَّلِ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْاسْتِحْبَابِ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ

الحديث الثالث و الثمانون: مجهول.

و رواه الكليني فى الصحيح عنه.

الحديث الرابع و الثمانون: ضعيف.

قوله عليه السلام: فليغتسل حين تطمئ لعل المراد حين يخرج منها الدم فيصيب ثوبها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٩٤

[الحديث ٨٥]

٨٥ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَاقِينٍ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَائِضِ تَعَرَّقَ فِي ثَوْبِهَا قَالَ إِنْ كَانَ ثَوْبًا تَلَزَمُهُ فَلَا أُحِبُّ أَنْ تُصَلِّيَ فِيهِ حَتَّى تَغْسِلَهُ.

فَأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَنَابَةَ إِذَا كَانَتْ مِنْ حَرَامٍ فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ الثُّوبُ مِنْهَا احتياطاً فَهُوَ

[الحديث ٨٦]

٨٦ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ أَجَنَّبَ فِي ثَوْبِهِ وَ لَيْسَ مَعَهُ ثَوْبٌ غَيْرُهُ قَالَ يُصَلِّي فِيهِ وَ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ غَسَلَهُ

الحديث الخامس و الثمانون: موثق.

الحديث السادس و الثمانون: موثق أيضاً.

و رواه الصدوق فى الصحيح عن محمد الحلبي.

و الظاهر أن المراد من قوله " رجل أجنب فى ثوبه " أصاب ثوبه شىء من المنى، و قد يطلق الجنابه على المنى، كما ورد أن الخمره تصيبها الجنابه.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: غايه ما يفهم مما تقدم عدم وجوب الغسل، فلو دل هذه الروايه على الوجوب و اعترف به احتمال ما ذكره. و أما مع احتمالها للاستحباب و الاعتراف بالاستحباب فلا. و بالجمله فهذه الروايه لا أجد لما ذكره وجهاً صالحاً. انتهى.

و قال فى المعالم: اعلم أن الشهيد رحمه الله فى الذكرى بعد أن حكى عن

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٩٥

.....

المبسوط نسبه الحكم بنجاسه عرق الجنب من الحرام إلى روايه الأصحاب قال:

و لعله ما رواه محمد بن همام بإسناده إلى إدريس بن يزداد الكفرتوثى أنه كان يقول بالوقف، فدخل سر من

رأى فى عهد أبى الحسن عليه السلام و أراد أن يسأله عن الثوب الذى يعرق فيه الجنب أ يصلى فيه؟ فىنا هو قائم فى طاق باب لانتظاره عليه السلام إذ حرکه أبو الحسن عليه السلام بمقرعه و قال مبتدأ:

إن كان من حلال فصل فيه، و إن كان من حرام فلا تصل فيه.

ثم قال: و روى الكلينى بإسناده إلى الرضا عليه السلام فى الحمام يغتسل فيه الجنب من الحرام، و عن أبى الحسن عليه السلام لا يغتسل من غسالته، فإنه يغتسل فيه من الزنا.

لكن فى طريق الأخيرين ضعف، و الأولى لم أقف عليها فى كتب الحديث الموجوده الآن عندنا بعد التتبع.

و أقول: ورد فى فقه الرضا عليه السلام أنه قال: إن عرقت فى ثوبك و أنت جنب و كانت جنبابه من الحلال فتجوز الصلاه فيه، و إن كانت حراما فلا تجوز فيه حتى تغسل.

و روى ابن شهر آشوب رحمه الله فى مناقبه من كتاب المعتمد فى الأصول عن على بن مهزيار قال: وردت العسكر أريد أن أسأل أبا الحسن عليه السلام عن الجنب إذا عرق فى الثوب فقلت فى نفسى: إن كشف عن وجهه فهو الإمام، فلما قرب منى كشف وجهه، ثم قال: إن كان عرق الجنب فى الثوب و جنبته من! ٣٩٦ حرام لا- تجوز الصلاه فيه، و إن كانت جنبته من حلال فلا بأس، فلم يبق فى نفسى بعد ذلك شبهه.

و وجدت هذا الخبر فى أصل قديم أظنه "مجموع الدعوات" لمحمد بن هارون ابن موسى التلعكبرى عن أبى الفتح غازى بن محمد الطرائفى، عن على بن عبد الله الميمونى، عن محمد بن على بن معمر، عن على بن يقطين بن موسى الأهوازي عنه عليه السلام

مثله وقال: إن كان من حلال فالصلاه في الثوب حلال، وإن كان من حرام فالصلاه في الثوب حرام.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٩٦

.....

حرام لا تجوز الصلاه فيه، وإن كانت جنابته من حلال فلا بأس، فلم يبق في نفسى بعد ذلك شبهه.

و وجدت هذا الخبر في أصل قديم أظنه "مجموع الدعوات" لمحمد بن هارون ابن موسى التلعكبرى عن أبي الفتح غازى بن محمد الطرائفى، عن على بن عبد الله الميمونى، عن محمد بن على بن معمر، عن على بن يقطين بن موسى الأهوازى عنه عليه السلام مثله وقال: إن كان من حلال فالصلاه في الثوب حلال، وإن كان من حرام فالصلاه في الثوب حرام.

وقال على بن بابويه في رسالته: إن عرقت في ثوبك و أنت جنب و كانت الجنابه من حلال فحلال الصلاه فيه، و إن كانت من حرام فحرام الصلاه فيه.

و نحوه ذكر ولده رحمهما الله في الفقيه، و ابن الجنيد في المختصر، و الشيخ في الخلاف.

وقال في النهايه: لا- بأس بعرق الحائض و الجنب في الثوب و اجتنابه أفضل، إلا أن تكون الجنابه من حرام فإنه يجب غسل الثوب إذا عرق فيه.

و ذهب ابن إدريس و أكثر المتأخرين إلى الطهاره مطلقا، و بالغوا في الطعن على كلام الشيخ في هذا الكتاب.

وقد ظهر مما ذكرنا عذر الشيخ رحمه الله، لكن كان الأولى أن يومئ إلى واحد من تلك الأخبار، و لعله لم تحضر عنده، و مع ذلك فالمسأله لا تخلو من إشكال، لجهاله الأخبار و إن كانت مؤيده بعمل العلماء الأخبار، و الاحتياط في

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٩٧

لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْخَبَرِ إِلَّا مَنْ عَرِقَ فِي الثَّوْبِ مِنْ جَنَابِهِ إِذَا كَانَتْ مِنْ حَرَامٍ لَأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ نَفْسَ الْجَنَابَةِ لَا تَتَعَدَّى إِلَى الثَّوْبِ وَذَكَرْنَا أَيْضًا

مثله مما لا يترك.

وقال في المنتهى: لا فرق- أى فى الحكم بنجاسه العرق المذكور على القول بها- بين أن يكون الجنب رجلاً أو امرأة، ولا بين أن تكون الجنابه من زناء أو لواط أو وطئ بهيمه أو وطئ ميته وإن كانت زوجته، وسواء كان مع الجماع إنزال أم لا، والاستمناء باليد كالزنا، أما لو وطئ فى الحيض أو الصوم فالأقرب طهاره العرق فيه، وفى المظاهره إشكال.

قال: ولو وطئ الصغير أجنبيه وألحقنا به حكم الجنابه بالوطء، ففى نجاسه عرقه إشكال، ينشأ من عدم التحريم فى حقه. انتهى.

وأقول: ما قربه فى الحيض و الصوم غير قريب، بل غريب لشمول الأخبار لهما. والله يعلم.

والعجب من الشيخ أنه ادعى الإجماع فى الخلاف على نجاسه عرق الجنب من حرام، وفى المبسوط تردد فى الحكم ثم استدل بالاحتياط، ورد عليه فى المعتمد بأن طريقه الاحتياط لا يصلح لتأسيس الأحكام.

ثم اعلم أن الخبر يدل على جواز الصلاة فى الثوب النجس إذا لم يوجد غيره على الإطلاق، كما ذهب إليه بعض الأصحاب، وسيأتى الكلام فيه إن شاء الله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٩٨

أَنَّ عَرَقَ الْجُنْبِ لَمَّا يُنَجَّسِ الثَّوْبَ فَلَمْ يَبْقَ مَعْنَى يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْخَبَرُ إِلَّا عَرَقُ الْجَنَابَةِ مِنْ حَرَامٍ فَحَمَلْنَاهُ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِيهِ أَنْ يَكُونَ أَصَابَ الثَّوْبِ نَجَاسَهُ فَحِينَئِذٍ يُصَلَّى فِيهِ وَ يُعِيدُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ

تَعَالَى وَ إِذَا غَسَلَ الثَّوْبَ مِنْ دَمِ الْحَيْضِ فَبَقِيَ مِنْهُ أَثَرٌ لَمَّا يَقْلَعُهُ الْغَسْلُ لَمْ يَكُنْ بِالصَّلَاةِ فِيهِ بَأْسٌ وَ يُسَدِّتَحَبُّ صَبْغُهُ بِمَا يَذْهَبُ لَوْنُهُ فَيَصْبِغُ عَلَى سُبُوغٍ مِنْ طَهَارَتِهِ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْآيَةُ وَ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى - مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَ أَثَرُ دَمِ الْحَيْضِ رُبَّمَا يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ بِقَلْعِهِ وَ لَا يَتَسَهَّلُ لَهُ ذَلِكَ فَأَيِّحَ لَهُ الصَّلَاةَ فِيهِ فَأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ صَبْغِ الْمَوْضِعِ فَهُوَ

[الحديث ٨٧]

٨٧ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ

قوله رحمه الله: على أنه يحتمل قال الفاضل التستري رحمه الله: إنما أجد هذه العلاوة دالا على خلاف المدعى من وجوب الغسل في عرق الجنب فلا يحسن. نعم إن كان المدعى إثبات عدم وجوب غسل عرق الجنب حسن ذلك، و لعل مقصوده أن المدعى وجوب الغسل من عرق الجنب احتياطاً لا الوجوب القطعي.

فعلى هذا يحتاج أن يجوز في الخبر إرادته حكم غير الجنب من حرام، أو احتمال غير الوجوب في عرق الحرام، فلما أبقى الخبر على ظاهر الوجوب احتاج إلى تجويز إرادته حكم غير الجنب من حرام، و إلا- لزمه الحكم القطعي بوجوب الغسل من عرق الجنب من حرام. أفهمه.

الحديث السابع و الثمانون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٣٩٩

الْحُسَيْنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ أُمُّ وَ لَدٍ لِأَبِيهِ فَقَالَتْ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ ءَ وَ أَنَا أَسْتَحْيِ مِنْهُ فَقَالَ سَلِينِي وَ لَا تَسْتَحْيِ قَالَتْ أَصَابَ ثَوْبِي دَمَ الْحَيْضِ فَعَسَلْتُهُ فَلَمْ يَذْهَبِ أَثَرُهُ قَالَ اصْبِغِيهِ بِمَشْقٍ حَتَّى يَخْتَلِطَ وَ يَذْهَبِ أَثَرُهُ.

[الحديث ٨٨]

٨٨ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّنْدِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ أَيَّانِ بْنِ عُمَيْرَانَ عَنِ عِيسَى بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع امْرَأَةٌ أَصَابَ ثَوْبَهَا مِنْ دَمِ الْحَيْضِ فَعَسَلْتُهُ فَبَقِيَ أَثَرُ الدَّمِ فِي ثَوْبِهَا فَقَالَ قُلْ لَهَا تَصْبِغُهُ بِمَشْقٍ حَتَّى يَخْتَلِطَ.

ثُمَّ قَالَ أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا أَصَابَتِ النَّجَاسَةُ شَيْئًا مِنَ الْأَوَانِي طُهِّرَتْ

قوله عليه السلام: اصبغيه

بمشق الظاهر أنه لما لم يكن عبره باللون بعد إزاله العين، و يحصل من رؤيه اللون أثر في النفس، فلذا أمرها عليه السلام بالصنع لئلا يتميز و يرتفع استنكاف النفس.

و يحتمل أن يكون الصيغ بالمشق مؤثر في إزاله الدم و لونه، و ظاهر كلام المفيد رحمه الله ذلك، لكنه بعيد.

الحديث الثامن و الثمانون: مجهول.

قوله عليه السلام: حتى يختلط أى: لون المشق بلون دم الحيض.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٠٠

بِالْغَسَلِ فَقَدْ مَضَى فِيمَا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ الْأَرْضُ إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا الْبَوْلُ ثُمَّ طَلَعَتْ عَلَيْهَا الشَّمْسُ فَجَفَّفَتْهَا طَهَّرَتْ بِذَلِكَ وَ كَذَلِكَ الْبُورَى وَ الْحُصْرُ يَدُلُّ عَلَيْهِ

[الحديث ٨٩]

٨٩ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الْمِدَائِنِيِّ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَارِ السَّابَاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنِ الشَّمْسِ هَلْ تُطَهَّرُ الْأَرْضُ قَالَ إِذَا كَانَ الْمَوْضِعُ قَدْرًا مِنَ الْبَوْلِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَأَصَابَتْهُ الشَّمْسُ ثُمَّ يَبَسَ الْمَوْضِعُ فَالصَّلَاةُ عَلَى الْمَوْضِعِ جَائِزَةٌ وَ إِنِ أَصَابَتْهُ الشَّمْسُ

قوله رحمه الله: فقد مضى فيما تقدم شرحه قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه أراد ما تقدم فى غسل الثوب و البدن من النجاسة، و قاس حكم الأوانى بهما.

و يحتمل ما تقدم فى شرب الكلب من الآنيه، و سيجى ء إن شاء الله حكم الآنيه خصوصا بعد ورقتين تقريبا.

الحديث التاسع و الثمانون: موثق.

قوله عليه السلام: فالصلاة على الموضع جائز تختلف الأصحاب فى مطهره الشمس، فالمفيد رحمه الله ذهب إلى ما ذكر

.....

فى المتن، و نحوه قال الشيخ فى المبسوط.

و قال فى الخلاف: الأرض إذا أصابها نجاسه مثل البول و ما أشبهه و ما طلعت عليها الشمس و هبت عليها الريح، حتى زال عين النجاسه فإنها تطهر، و يجوز السجود عليها و التيمم بترابها و إن لم يطرح عليها الماء.

و قال فى موضع آخر: و كذا البوارى و الحصر.

و ألحق المحقق فى الشرائع و العلامه فى جملة من كتبه و جمع من المتأخرين بالأرض و الحصر كل ما لا يمكن نقله كالأشجار و الأبنية.

و قال القطب الراوندى: الأرض و الباريه و الحصر هذه الثلاثه فحسب إذا أصابها البول فجففتها الشمس حكمها حكم الطاهر فى جواز السجود عليها ما لم تصر رطبه، أو يكن الجبين رطبا، و مقتضاه أنها لا تطهر بذلك و إن جاز السجود عليها.

و حكاه فى المعبر عن صاحب الوسيله أيضا و استجوده، و ربما كان فى كلام ابن الجنيد إشعار به، و حكى الشيخ الإجماع على التطهير.

و قال الصدوق فى من لا يحضره الفقيه فى الصحيح على الظاهر: و سأل زراره أبا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح أو فى المكان الذى صلى فيه، فقال: إذا جفته الشمس فصلى عليه فهو طاهر. و لعل الاستدلال به للطهاره أولى من الاستدلال بغيره.

.....

و قال السيد رحمه الله فى المدارك: استدلال الشيخ فى الخلاف على تطهير الشمس بإجماع الفرقه و بما رواه عمار و صحيحه على بن جعفر، و استدلاله بروايه أبى بكر الحضرمى، و بالأخيره استدلال فى المختلف على طهاره غير الأرض و البوارى مما

لا ينقل عاده كالأبنيه و الأشجار.

و فى كل من هذه الأدله نظر:

أما الإجماع فلما بيناه مرارا من عدم تحققه فى أمثال هذه المسائل.

و أما الروايه الأولى فلأنها ضعيفه السند، و مع ذلك فغير داله على الطهاره، إذ أقصى ما تدل عليه جواز الصلاه فى ذلك المحل مع اليوسه و نحن نقول به، لكنه لا يستلزم الطهاره، بل ربما كان فى آخر الروايه إشعار ببقاء المحل على النجاسه، و كذا الكلام فى الروايه الثانيه.

لا يقال: إطلاق الإذن بالصلاه فى هذه المحال يقتضى جواز السجود عليها فتكون طاهره، لأن من شرط السجود طهاره المسجد.

لأننا نقول: اشتراطه محل توقف، فإننا لم نقف له على مستند سوى الإجماع المنقول، و فيه ما فيه. و لو سلم فيجوز أن يكون هذا الفرد من النجس مما يجوز السجود عليه لهذه الأدله، مع أن هذا الراوى روى جواز الصلاه على المحل الجاف و إن لم تصبه الشمس.

و قال أيضا: لو كانت النجاسه ذات جرم اعتبر فى طهارتها بالشمس زوال جرم نجاسه إجماعا. انتهى.

و خلاصه القول فى ذلك أن المشهور بين المتأخرين أن الشمس تطهر ما تجففه من البول و شبهه من النجاسات التى لا جرم لها، بأن تكون مائعه أو كان

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٠٣

و لَمْ يَبْسِ الْمَوْضِعُ الْقَدِرُ وَ كَانَ رَطْبًا فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ حَتَّى يَبْسَ وَ إِنْ كَانَتْ رِجْلُكَ رَطْبَةً أَوْ جَبْهَتُكَ رَطْبَةً أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْكَ مَا يَصِيبُ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ الْقَدِرَ فَلَا تُصَلُّ عَلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الْقَدِرِ وَ إِنْ كَانَ عَيْنُ الشَّمْسِ أَصَابَهُ حَتَّى يَبْسَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ

لها جرم لكن أزيل بغير المطهر و بقيت لها رطوبه، و إنما تطهره إذا

كان فى الأرض أو البوارى أو الحصر، أو ما لا ينقل عادة كالأبنية و النبات.

وقيل: باختصاص الحكم المذكور بالبول. وقيل: باختصاصه بالأرض و البوارى و الحصر. و منهم من اعتبر الخصوصيتين. و منهم من قال: لا يظهر المحل و لكن تجوز الصلاة و السجود عليه.

و المسألة قويه الإشكال، و إن كان الأظهر مع اعتبار الخصوصيتين الطهاره، و الأحوط صب الماء قبل التجفيف، و المشهور أن الجفاف الحاصل بغير الشمس لا يوجب الطهاره، خلافا للشيخ فى الخلاف.

و قالوا: يطهر الباطن بتجفيف الشمس مع اتصاله بالظاهر، أما مع الانفصال كوجهى الحائط إذا كانت النجاسه فيها غير خارقه، فتختص الطهاره بما صدق عليه الإشراق.

قوله عليه السلام: و إن كانت رحلك قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مقتضى هذا عدم طهاره الأرض مع اليوسه بالشمس، و إن كان قوله " و إن كان غير الشمس أصابه " يوهم الطهاره، نظرا إلى أنه لو لا- الطهاره بالشمس لما كان فرق بين اليوسه بالشمس و غيرها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٠٤

[الحديث ٩٠]

٩٠ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَمْرِكِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبَوَارِي يُصِيبُهَا الْبَوْلُ هَلْ تَصْلُحُ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا إِذَا جَفَّتْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُغْسَلَ قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ

و لعل الاعتماد على الأول أولى، للاستصحاب السالم عن يقين صلاحيه معارضه قوله " و إن كان غير الشمس أصابه حتى يبس " إلى آخره، لاحتمال أن يكون هذا تعبدا شرعيا و يكون محمولا على الكراهه.

و قال أيضا: و كان فيه دلالة على جواز السجود على الموضع النجس مع عدم التعدى، و لا أعرف فى الخبر ما ينافيه.

انتهى.

و أقول: و فى بعض النسخ " و إن كان عين الشمس " فظاهره عدم الطهاره.

الحديث التسعون: صحيح.

قوله عليه السلام: نعم لا بأس قال الفاضل التستري رحمه الله: إن دل جواز الصلاة على الطهاره، كان هذا دليلا على الطهاره بمجرد الجفاف و لو كان بغير الشمس، اللهم إلا أن يقال:

هذا مطلق فيحمل على المقيد المتقدم.

و فيه أن طريق هذا أحسن و منته أسلم، فتخصيصه بذلك غير سديد، إلا أن يدعى أن حججه أخبار الآحاد بالنظر إلى حصول الظن من غير نظر إلى صحه الطريق و عدمها، و بعد ورود ذلك لا يحصل الظن لصحه المطلق من حيث الإطلاق.

انتهى.

و قد يقال: إن إطلاق الإذن فى الصلاة مع إمكان المباشره برطوبه يفيد

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٠٥

[الحديث ٩١]

٩١ و أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ يَا أَبَا بَكْرٍ مَا أَشْرَقَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ فَقَدْ طَهَّرَ.

[الحديث ٩٢]

٩٢ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَرْضِ وَالسَّطْحِ يُصَيَّبُهُ الْبَوْلُ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ هَلْ تُطَهَّرُهُ الشَّمْسُ مِنْ غَيْرِ مَاءٍ قَالَ كَيْفَ تُطَهَّرُ مِنْ غَيْرِ مَاءٍ

الطهاره، و إلا لزم الإغراء بالنجاسه من حيث لا يدري صاحبها، و ذلك لا يليق بأصحاب العصمه.

و مما يمكن الاحتجاج به فى ذلك ما رواه الصدوق فى الفقيه بسنده الصحيح عن زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح أو فى المكان الذى أصلى فيه، فقال: إذا جففت الشمس فصل عليه فهو طاهر.

و احتمال أن يراد بالطهاره النظافه بعيد، و يمكن أن يدعى أنه يشمل غير الأرض أيضا، و سيأتى فى هذا الكتاب صحيحه أخرى

عن زراره داله على ذلك.

الحديث الحادى و التسعون: مجهول.

قوله عليه السلام: ما أشرقت عليه يدل بعمومه على المنقول أيضا.

الحديث الثانى و التسعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٠٦

فَالْمَرَادُ بِهِ إِذَا لَمْ تُجَفِّفْهُ الشَّمْسُ وَ الَّذِى يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْخَبْرُ الْأَوَّلُ وَ هُوَ قَوْلُهُ إِذَا أَصَابَ الْأَرْضَ نَجَاسَةٌ وَ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ثُمَّ
يَبَسَ فَلَمَّا بَأَسَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَ إِذَا لَمْ يَبْسَ فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَ لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ عَلَى فِرَاشٍ
قَدْ أَصَابَهُ مَنِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ النِّجَاسَاتِ إِذَا كَانَ مَوْضِعَ سُجُودِهِ

قوله رحمه الله: فالمراد به إذا لم تجففه الشمس قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه بعدا، لأن السؤال وقع عن مطهره الشمس في حال من الأحوال، فالجواب بالعدم من غير ماء يدل على النفي الكلى.

ولا يبعد الجمع بين هذه وبين خبر زراره الداله على طهاره المكان المتنجس بالبول بالجفاف من الشمس، إما بحمل هذا على ما وقع الجفاف بغير الشمس، فلا ينفعه حينئذ إصابه الشمس، و ذاك بما إذا وقع الجفاف بالشمس، أو باشتراط الطهاره بالجمع بين الماء و الشمس، و يكون المراد أن الجفاف المتعقب عن صب الماء إذا وقع بالشمس طهر و إلا فلا.

و لعل هذا أحوط خصوصا إذا جفت أولا بالشمس ثم صب عليه الماء و جف ثانيا بالشمس أيضا.

و كيف ما كان فصحيحه زراره وارده في البول، و إلحاق الغير به قياس، و لا أستبعد طهاره البول بل كل النجاسه بإزاله العين بالماء، سواء كان المتنجس أرضا أو غيره، لعموم قوله تعالى " لِيُطَهَّرَكُم بِهِ " و فحوى روايه محمد بن

ملاذ الأخير في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٠٧

[الحديث ٩٣]

٩٣ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ السَّكُونِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عُصَلِّي عَلَى الشَّاذِكُونِ وَ قَدْ أَصَابَهَا الْجَنَابَةُ قَالَ لَا بَأْسَ

إسماعيل. و لا- ينظر إلى أمر الغساله و إمكان إخراجها و عدمه، إذ لا أراه إلا نوع استنباط في مقابله النصوص، مع أن مقتضى الأصل عدمه. انتهى.

و قال السبط المدقق رحمه الله: لا يخفى ما في كلام الشيخ، فإن الظاهر

منه أن المراد بالماء ما فيه من الرطوبة، ولا ريب أن الماء عند الإطلاق إنما ينصرف إلى المطلق، وبتقدير حمل الشيخ يلزم أن لا تطهر الشمس إلا الرطب برطوبه الماء الذى فيه، ولا أظن هذا القيد لأحد من الأصحاب غير الشيخ. نعم ربما احتمل أن يراد به من غير ترطبه بماء. ولا يخلو من بعد، لأن ظاهر السؤال خلاف ذلك.

وقد يختلج احتمال حمل الحديث على الإنكار، بأن يكون قوله "كيف" استفهاما إنكاريا، ثم قوله "يطهر" ابتداء كلام. ويبقى فى الروايه احتمال آخر له نوع وجه، وهو أن يكون وجه الإنكار ذكر ما أشبه البول، فإنه يتناول ما له جرم كالدم، وتأثير الشمس فيه إنما هو بعد زوال العين. انتهى.

وأقول: لا يخفى ما فى المحامل من التكلفات الباردة، والشيخ حمل الحديث على ما إذا يبس المحل بغير الشمس ثم أشرق عليه. وهذا لا يكفى للتطهير اتفاقا، بل لا بد من صب الماء عليه حتى يجف بالشمس على المشهور.

الحديث الثالث و التسعون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٠٨

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي الْخُفِّ وَ إِنْ كَانَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ وَ كَذَلِكَ النَّعْلُ وَ التَّنَزُّهُ عَنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ وَ إِذَا دَاسَ الْإِنْسَانُ بِنَعْلِهِ أَوْ خُفِّهِ نَجَاسَةً ثُمَّ مَسَحَهُمَا بِالتُّرَابِ طَهَّرَا بِذَلِكَ

و روايه محمد بن أبى عمير عن الصادق عليه السلام بعيد.

قال الفاضل التستري رحمه الله: ليس فيه دلالة على استثناء موضع السجود كما هو المدعى، بل ربما يقال: إن مقتضى إطلاقه مساواه موضع السجود وغيره. انتهى.

و قال فى المغرب: الشاذ كونه بالفارسيه الفراش الذى ينام عليه.

و قال فى

القاموس: الشاذ كونه بفتح الذال ثياب غلاظ مضربه تعمل باليمن.

فإذا اعتبر في الشاذ كونه كونها مما لا يسجد عليه، أو كان الشائع فيها ذلك، فيمكن أن يقال فيه إشعار باستثناء موضع السجود.

قوله رحمه الله: وإذا داس الإنسان قال في القاموس: الدوس الوطء بالرجل كالدياس.

وقال السيد رحمه الله في المدارك: الحكم بتطهير التراب باطن الخف و أسفل القدم و النعل مقطوع به في كلام الأصحاب، و ظاهرهم الاتفاق عليه، و ربما أشعر كلام المفيد باختصاص الحكم بالخف و النعل، و صرح ابن الجنيد بالتعميم، و مقتضى كلامه الاكتفاء في حصول التطهير بمسحها بغير الأرض من

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٠٩

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ٩٤]

٩٤ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ حَمَّادٍ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُصَيِّمِي فِي الْخُفِّ الَّذِي قَدْ أَصَابَهُ الْقَدْرُ فَقَالَ إِذَا كَانَ مِمَّا لَا تَنِمُّ الصَّلَاةُ فِيهِ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٩٥]

٩٥ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ أَبِي عَيْسَى

الأعيان الطاهره.

و ربما ظهر من كلام الشيخ في الخلاف عدم طهاره أسفل الخف بمسحه بالأرض، فإنه استدل فيه بجواز الصلاه فيه بكونه مما لا يتم فيه الصلاه. ثم ظاهر ابن الجنيد اشتراط طهاره الأرض و بيوستها، و لا بأس به. و لا يعتبر المشى بل يكفي المسح إلى أن يذهب العين.

قوله رحمه الله: يدل على ذلك أنه دليل على المدعى الأول لا على الطهاره بالمسح و نحوه.

الحديث الرابع و التسعون: مرسل.

الحديث الخامس و التسعون: مجهول.

قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنِّي وَطِئْتُ عَذْرَةَ بَخْفَى وَ مَسَحْتُهُ حَتَّى لَمْ أَرَ فِيهِ شَيْئًا مَا تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

[الحدِيث ٩٦]

٩٦ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ رَجُلٌ وَ طِئَ عَلَى عَذْرِهِ فَسَاخَتْ رِجْلُهُ فِيهَا أَيْتَفُضُّ

و فى دلالتة على التطهير شىء، إذ يمكن أن يكون لكونه مما لا- يتم الصلاة فيه، و التقييد فى كلام الراوى مع أنه يمكن أن يكون لعدم السرايه.

الحدِيث السادس و التسعون: صحيح.

قال الفاضل التستري رحمه الله: فى دلالتها على حصول طهاره الخف بالمسح تأمل، و لعله لو احتج بما ذكره فى الكافى كان أولى.

قوله: فساخت

رجله قال فى النهايه: فساخت يد فرسى أى: غاصت فى الأرض.

قوله عليه السلام: إلا أن يقذرها أى: يستنكفها. و فى القاموس: و قد قذره كسمعه و نصره قذرا قذرا و تقذره و استقذره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤١١

ذَلِكَ وَضُوءُهُ وَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُهَا فَقَالَ لَا يَغْسِلُهَا إِلَّا أَنْ يَقْذَرَهَا وَ لَكِنَّهُ يَمْسُحُهَا حَتَّى يَذْهَبَ أَثَرُهَا وَ يُصَلِّيَ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ أَصَابَ تَكَّتُهُ أَوْ جَوْرَبَهُ نَجَّاسَةٌ لَمْ يَخْرُجْ بِالصَّلَاةِ

قوله عليه السلام: و لكنه يمسحها قال الفاضل التستري رحمه الله: كان المراد مسحها بالأرض على ما ينبه عليه قوله عليه السلام فى الروايه المعتبره المذكوره فى الكافى: إن الأرض يطهر بعضها بعضا.

و قال السيد رحمه الله فى المدارك: ربما ظهر من إطلاق صحيحه زواره الاكتفاء فى طهاره أسفل القدم بمسحه بغير الأرض، كما قاله ابن الجنيد، إلا أن الإطلاق ينصرف إلى المعهود، و هو ما كان بالأرض.

و قال السبب رحمه الله: هذا الحديث مع صحته ظاهر الدلاله على تطهير الأرض للقدم، و الوالد قدس سره حكى عن العلامة رحمه الله فى التحرير أنه استشكل ثبوت حكم القدم، و فى المنتهى عزى القول بمساواته للنعل و الخف إلى بعض الأصحاب، ثم ذكر أن فى روايه صحيحه دلالة عليه، و قال بعد ذلك: و عندى فيه توقف.

و قال الوالد رحمه الله: و لا يظهر للتوقف وجه، فإن الروايه نص، و هى أوضح ما فى الباب.

أقول: لعل وجه التوقف فى الروايه أن النهى عن الغسل لا يوافق الأصحاب، و إطلاق الروايه يتناول غير باطن القدم و لا قائل به، بل الظاهر من قوله "ساخت"

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤١٢

فِيهِمَا

فَذَلِكَ أَنَّهُمَا مِمَّا لَا تَيَّمُ الصَّلَاةُ بِهِمَا دُونَ مَا سِوَاهُمَا مِنَ اللِّبَاسِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ٩٧]

٩٧ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ

تجاوز الباطن، و ترك الاستفصال من الإمام يؤيده، و غير بعيد أن يخص بالإجماع، إلا أن التوقف يتم وجهه في الجملة.

و قال الشيخ البهائي قدس سره: إنه ربما يقال: إن السؤال كان عن أمرين:

نقض الوضوء، و وجوب الغسل، فكيف أجاب عن أحدهما و سكت عن الآخر؟

و جوابه أنه عليه السلام لم يسكت عن شيء، فإن قوله "يمسحها و يصلى" ظاهر في عدم نقض الوضوء، و إلا لقال: يمسحها و يتوضأ و يصلى. انتهى.

و أقول: يحتمل أن يكون نقض الوضوء بمعنى النجاسة و الوضوء بالمعنى اللغوي، و يكون قوله "و هل يجب" تأكيداً و توضيحاً، و إن كان بعيداً.

قوله رحمه الله: و ذلك أنهما مما لا تتم الصلاة بهما قال السيد رحمه الله في المدارك: المشهور عدم الفرق فيما لا تتم الصلاة فيه بين كونه من الملابس و غيرها، و لا في الملابس بين كونها في محالها أو لا.

و نقل عن القطب الراوندى أنه حصر ذلك في خمسة أشياء: القلنسوة، و التكة، و الخف، و النعل، و الجورب. و عن ابن إدريس أنه خص الحكم بالملابس، و اختاره العلامة في جملة من كتبه و اعتبر كونها في محالها، و المعتمد الأول.

الحديث السابع و التسعون: مرسل.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤١٣

أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ

عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ كُلَّ مَا كَانَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَوْ مَعَهُ مِمَّا لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَحَدَهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَيِّمَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ قَدْرٌ مِثْلُ الْقَلَنْسُوهِ وَ التَّكَّةِ وَ الْكَمْرَةِ وَ النَّعْلِ وَ الْخُفَّيْنِ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا وَقَعَ ثَوْبُ الْإِنْسَانِ عَلَى جَسَدِ مَيِّتٍ مِنَ النَّاسِ قَبْلَ أَنْ يُطَهَّرَ بِالْغُسْلِ نَجَسُهُ وَ وَجَبَ عَلَيْهِ تَطْهِيرُهُ بِالْمَاءِ وَ إِنْ وَقَعَ عَلَيْهِ بَعْدَ غُسْلِهِ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ وَ جَازَ لَهُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَ إِنْ لَمْ يَغْسِلْهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

قوله عليه السلام: مثل القلنسوه و التكه و الكمره قال الفاضل التستري رحمه الله: و تقدم في الصفحه المتقدمه ما في هذا المعنى، و لعل الوجه في صلاحيه هذه الروايه لإثبات هذا المعنى باختيار تأييدها بالأصل، و مقتضى هذا عدم اشتراط أن يكون هذه الأشياء في محالها، فمن أوجب ذلك فعليه الدلاله الصالحه.

و قال أيضا: الكمر جمع كمره، و المكمر الرجل الذى أصاب الخاتن كمرته، كذا فى الصحاح.

و لعل المراد من الكمره رأس الحشفه، و المقصود هنا الكيس الذى يشد على كمرته لدفع نجاسه المنى و نحوه. انتهى.

و فى القاموس: الكمره محرکه رأس الذكر، و الجمع كمر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤١٤

[الحدیث ٩٨]

٩٨ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

عَنْ الرَّجُلِ يَقَعُ ثَوْبُهُ عَلَى جَسَدِ الْمَيِّتِ قَالَ إِنْ كَانَ غُسِّلَ الْمَيِّتُ فَلَا تَغْسِلُ مَا أَصَابَ ثَوْبَكَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُغْسَلِ الْمَيِّتُ فَاعْسَلِ مَا أَصَابَ ثَوْبَكَ مِنْهُ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذَا وَقَعَ عَلَى مَيِّتِهِ مِنْ غَيْرِ النَّاسِ نَجَسَهُ أَيْضًا وَوَجَبَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ مِنْهُ بِالْمَاءِ فَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْمَيِّتَ نَجَسَ بِلَا خِلَافٍ وَإِذَا لَاقَى الثُّوبَ نَجَاسَهُ فَيَجِبُ تَطْهِيرُهُ لِيَكُونَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ دُخُولِ الصَّلَاةِ بِطَهَارَةِ الثُّوبِ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا

الحديث الثامن و التسعون: مجهول.

قوله عليه السلام: فاعسل ما أصاب ثوبك منه قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله محمول على الرطوبة، للأصل و عدم حصول ظن إرادته الإطلاق، لا سيما مع ملاحظه بعض الأخبار.

قوله رحمه الله: فالأصل فيه أن الميت لا خلاف بين الأصحاب ظاهرا في نجاسه ميتة الحيوان ذى النفس السائلة، سواء كان آدميا أو غيره. و قد نقل عليه الإجماع الشيخ و المحقق و العلامة و ابن زهره.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤١٥

[الحديث ٩٩]

٩٩ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ

إلا أن ابن بابويه روى مرسلا عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن جلود الميتة تجعل فيها اللبن و السمن و الماء ما ترى فيه؟ قال: لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أو لبن أو سمن و تتوضأ منه و تشرب و لكن لا تصل فيها.

و الظاهر من قاعدته الممهده فى صدر الكتاب أن ذلك مذهب له.

ثم المشهور فى ميتة الأدمى أنها تنجس بعد البرد بالموت، و ذهب جماعه إلى أنها قبل البرد أيضا نجسه، لكن مسها لا يوجب الغسل، و لا يخلو من قوه.

و ظاهرهم

الاتفاق على نجاسه أجزاء الميتة، سواء أبيت من حي أو ميت.

و فيه إشكال، إذ الإجماع غير ثابت، لا سيما في المباهن من الحي، خصوصا الأجزاء الصغار المنفصلة عن بدن الإنسان، فإن الظاهر طهارتها، و سيأتي القول فيه إن شاء الله.

و أما ميتة غير ذى النفس، فقد نقلوا الإجماع على طهارتها، و استثنى الشيخ في النهاية الوزغ و العقرب، و الأول أقرب كما مر. و لا خلاف في نجاسه ما لاقى الميتة رطبا مطلقا، و أما إذا لاقاها مع الجفاف، فالمشهور عدم النجاسه. و ذهب العلامة إلى أن ما يلاقيها ينجس نجاسه حكميه يجب غسله، و لا يتعدى إلى غيره، بل تردد في نجاسه ماء لاقى الشعر و الوبر منها أيضا.

الحديث التاسع و التسعون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤١٦

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ ثَوْبَهُ جَسَدَ الْمَيِّتِ فَقَالَ يَغْسِلُ مَا أَصَابَ الثَّوْبَ.

[الحديث ١٠٠]

١٠٠ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ وَ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَفْعُ ثَوْبَهُ عَلَى حِمَارٍ مَيِّتٍ هَلْ تَصْلُحُ لَهُ الصَّلَاةُ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يُغْسَلَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ وَ لِيُصَلَّ فِيهِ وَ لَا بَأْسَ

قوله: يصيب ثوبه جسد الميت قال الفاضل التستري رحمه الله: كان الميت هنا ميت آدمي، و مع احتمالها ظاهرا أو مساويا إثبات المدعى به مشكل. انتهى.

أقول: استدل بهذا الخبر على وجوب غسل الثوب إذا أصاب بدن الميت جافا. ولى فيه نظر، إذ الظاهر أن الثوب

منصوب بالمفعوليه، إذ لو كان مرفوعا لكان ظاهره غسل جسد الميت لا الثوب.

و على تقدير النصب يدل على وجوب إزاله ما وصل إلى الثوب من جسد الميت من رطوبه أو نجاسه، فلا يدل على مدعاهم بل على خلافه. فتدبر.

الحديث المائة: صحيح.

قوله: و ليصل فيه قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله محمول على ما إذا لم يكن الملاقاه بالرطوبه، و كان هذا الحمل أحسن مما ذكره الشارح. انتهى.

ملاذ الأخير في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤١٧

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَتَى عَلَى ذَلِكَ سَنَهُ وَ صَارَ عَظْمًا فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُ الثُّوبِ مِنْهُ يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَا

[الحديث ١٠١]

١٠١ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَسِّ عَظْمِ الْمَيْتِ قَالَ إِذَا جَارَ سَنَهُ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ

أقول: و يمكن حملة على ما إذا لاقى شعره، و لعله الظاهر.

قوله رحمه الله: فصار عظما قال الفاضل التستري رحمه الله: العظم الذى لاقى لحم النجس نجس ما لم يغسل فلا ينفعه، و لعل ما ذكرناه أولى.

الحديث الحادى و المائة: مجهول.

و قال الفاضل التستري رحمه الله فى عبد الوهاب: لا أعرفه بتوثيق، و ذكر من بهذا الاسم مهملا، و لعله المذكور فى رجال الرضا عليه السلام مهملا.

قوله عليه السلام: إذا جاز سنه لعل تجاوز السنه لزوال الدسومات و ما يلصقه من الأجزاء، و تطهيره بعد ذلك بالأمطار الوارده عليها أو بالتراب أيضا مع الدفن.

و على التقادير فخصوص السنه: إما محمول على الاستحباب فى بعض

ملاذ الأخير فى فهم تهذيب

[الحديث ١٠٢]

١٠٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَمْرِكِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ وَقَعَ ثَوْبُهُ عَلَى كَلْبٍ مَيِّتٍ فَقَالَ يَنْضَحُهُ بِالْمَاءِ وَيُصَلِّي فِيهِ وَلَا بَأْسَ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ بِيَدِهِ أَوْ بِبَعْضِ جَوَارِحِهِ مَيِّتًا مِنَ النَّاسِ قَبْلَ غُسْلِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ لِتَدْلِكَ كَمَا قَدَّمَ قَدْ مَضَى فِيمَا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فَلَا وَجَهَ لِإِعَادَتِهِ ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ مَسَّ بِهَا مَيِّتَهُ مِنْ غَيْرِ النَّاسِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ غَسْلِ مَا مَسَّهُ مِنَ الْمَيِّتِ وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ غُسْلُ كَمَا يَجِبُ عَلَى مَنْ مَسَّ الْمَيِّتَ مِنَ النَّاسِ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ

الصور، أو على الغالب.

و يمكن أن يكون المراد جواز استعماله بعد غسله بالماء، فلا يحتاج في تقدير تطهيره إلى تكلف. فتدبر.

الحديث الثاني و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: ينضحه بالماء قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل هذا أيضا محمول على الملاقاه يابسا، و كان الشيخ قدس سره ترك تأويله اعتمادا على ما ذكره.

قوله رحمه الله: ما مسه من الميتة لعل كلمه "من" ابتدائية، أى: غسل العضو الذى مسه مبتدأ من الميتة،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤١٩

[الحديث ١٠٣]

١٠٣ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَمَسَّ التُّغْلَبَ وَ الْأَرْنَابَ أَوْ شَيْئًا مِنَ السَّبَاعِ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا قَالَ لَا يَضُرُّهُ وَ لَكِنْ يَغْسَلُ يَدَهُ.

ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ

أى: مسا واقعا على الميتة.

و يمكن أن يكون فى المس تضمين معنى الأخذ، أو الوصول، أو نحوهما، فىكون المراد غسل ما وصل من الميتة إلى العضو من رطوبه و نحوها.

الحديث الثالث و المائة: مرسل.

قال السيد رحمه الله فى المدارك: بهذه الروايه استدلل الشهيد رحمه الله فى الذكري على تعدى نجاسه الميتة مع اليبوسة، و هو غير جيد، إذ اللازم منه ثبوت الحكم المذكور مع الحياه أيضا، و هو معلوم البطلان، و الأجود حملها على الاستحباب، لضعف سندها و وجود المعارض.

قوله عليه السلام: لا يضره و لكن يغسل يده قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مقابله الحى بالميت: إما للقول بالاستحباب، و إما للقول بنجاسه الحى، اللهم إلا أن يخصص الجواب بالميت.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٢٠

كَالزُّبُورِ وَ الدُّبَابِ وَ الجَرَادِ وَ الخَنَافِسِ وَ بَنَاتِ وَرْدَانَ إِذَا أَصَابَ يَدَ الْإِنْسَانِ أَوْ جَسَدَهُ أَوْ ثِيَابَهُ لَمْ يَنْجَسْ بِذَلِكَ وَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا لَقَاهُ مِنْهَا وَ كَذَلِكَ إِنْ وَقَعَ فِي طَعَامِهِ أَوْ شَرَابِهِ لَمْ يُفْسِدْهُ وَ كَانَ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ بِالْأَكْلِ وَ الشُّرْبِ وَ الطَّهَارَةِ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ فَقَدْ مَضَى بَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا مَضَى وَ فِيهِ كِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ الخَمْرُ وَ نَبِيذُ التَّمْرِ وَ كُلُّ شَرَابٍ مُسَكَّرٍ نَجَسٌ إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ الْإِنْسَانِ شَيْءٌ مِنْهُ قَلَّ ذَلِكَ أَمْ كَثُرَ لَمْ يَجْزُ فِيهِ الصَّلَاةُ حَتَّى يُغْسَلَ بِالْمَاءِ فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى - إِنَّمَا الخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ وَ الْأَزْلَامُ

قوله رحمه الله: و الخمر و نبيذ التمر المشهور بين الأصحاب نجاسه الخمر و كل

مسكر، بل ادعى الشيخ و المرتضى عليها الإجماع، و ذهب الصدوق و ابن أبى عقيل و الجعفى إلى الطهاره، قال الشيخ: الخمر نجسه بلا خلاف، و كل مسكر عندنا حكمه حكم الخمر، و ألحق بعض أصحابنا الفقاع بذلك. انتهى.

قوله تعالى: "إِنَّمَا الْخَمْرُ" إلخ المشهور أن الخمر موضوع للمسكر المأخوذ من عصير العنب بحسب اللغه. و روى عن ابن عباس أن المراد به جميع الأشربه المسكره. و يدل عليه كثير من الأخبار.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٢١

.....

و الميسر: القمار. و الأنصاب: أحجار أصنام كانوا ينصبونها للعباده و يذبحون عندها.

و الأزلام: هى القداح التى كانوا يستقسمون بها، و سيأتى تفاصيلها فى محالها.

و فى الصحاح: الرجس القذر، و قال الفراء فى قوله تعالى "وَ يَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ" إنه العقاب و الغضب. انتهى. "مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ" لأنه نشأ من تسويله و تزيينه، و هو صفه أو خبر آخر. "فَأَجْتَبَاهُ" أى: ما ذكر، أو تعاطيها، أو الرجس، أو عمل الشيطان، أو كل واحد منها "لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" بسبب الاجتناب.

ثم اعلم أن المشهور بين أصحابنا نجاسه الخمر و سائر المسكرات المائعه، بل نسب إلى أكثر أهل العلم، حتى حكى عن المرتضى رضى الله عنه أنه قال:

لا خلاف بين المسلمين فى نجاسه الخمر، إلا ما يحكى عن شذاذ لا اعتبار بقولهم، و عن الشيخ رحمه الله أنه قال: الخمر نجسه بلا خلاف.

و قال العلامة فى المختلف: الخمر و كل مسكر و الفقاع و العصير إذا غلى قبل ذهاب ثلثيه بالنار أو من نفسه نجس، ذهب إليه أكثر علمائنا، كالشيخ المفيد و الشيخ أبى جعفر و السيد المرتضى و سلار و ابن إدريس. و قال ابن أبى

عقيل:

من أصاب ثوبه أو جسده خمر أو مسكر لم يكن عليه غسلهما، لأن الله تعالى إنما حرهما تعبدا لا لأنهما نجسان.

وقال الصدوق في المقنع و الفقيه: لا بأس بالصلاه في ثوب أصابه خمر،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٢٢

.....

لأن الله تعالى حرم شربها، و لم يحرم الصلاه في ثوب أصابته.

و عزى في الذكرى إلى الجعفى وفاق الصدق و ابن أبى عقيل.

و استدل القائلون بالنجاسه بعد الإجماع بالآيه بوجهين أو ما إليهما الشيخ قدس سره:

أحدهما: أن الوصف بالرجاسه وصف بالنجاسه، لترادفهما في الدلاله.

و الثانى: أنه أمر بالاجتناب، و هو موجب للتباعد المستلزم للمنع من الاقتراب بجميع الأنواع، لأن معنى اجتنابها كونه في غير جانبها، فيستلزم المنع من أكله و ملاقاته و تطهير المحل بإزالته، و لا معنى للنجس إلا ذلك، ذكرهما المحقق و العلامه رحمهما الله.

و رد الأول بأن الرجس لا نسلم أنه مرادف للنجس، و دعوى الشيخ الإجماع على ذلك في هذا الكتاب لا حجه فيه، لأن أهل اللغه لم يذكروا النجس في معناه، بل ذكروا له معان أخرى لا يقرب منه أيضا سوى ما ذكروا من القذر، و الظاهر أنه ليس النجس المصطلح، بل هو ما يستقدره الطبع.

مع أن فى الآيه الكريمة وقع خبرا عن الخمر و الميسر و الأنصباب و الأزلأم جميعا فى الظاهر، فلا يخلو: إما أن يقدر مضاف محذوف ليصح حمله على الجميع مثل التعاطى و نحوه، و على هذا ظاهر أنه لا يصح جعله بمعنى النجس بل لا بد من حمله على معنى آخر مثل المأثم، لأنه من بعض معانيه. أو العمل المستقدر.

أو القذر الذى تعاف منه العقول، كما يوجد فى كلام جماعه من المفسرين.

أو يقال: إن

المراد أن كل واحد رجس، و حينئذ لا يصح الحمل على النجس،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٢٣

رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ فَاُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمَ الرَّجَاسِ وَ الرَّجْسُ هُوَ النَّجْسُ

و إلا يلزم استعمال اللفظ في معنيه الحقيقيين بل الحقيقي و المجازى.

أو يجعل الرجس المذكور خيرا عن الخمر فقط، و يقدر لكل من الأمور الآخر خبر آخر. و على هذا أيضا لا يصح حمل الرجس على النجس، لأن القرينه على التقدير دلالة المذكور عليه، و لو حمل الرجس على النجس يلزم أن يكون المقدر كذلك.

و لو فرض جواز الاكتفاء في الدلالة بمجرد الاشتراك في اللفظ، و إن لم يكن المعنى في الجميع واحدا، فلا ريب أنه المرجوح بالنسبة إلى الاحتمالات السابقة، و لا أقل من التساوى، فكيف يستقيم الاستدلال؟

و الثانى: بأن المتبادر من الاجتناب من كل شىء، الاجتناب عما يتعارف في الاقتراب منه، مثلا المتعارف في اقتراب الخمر الشرب منه، و فى اقتراب الميسر اللعب به، و فى اقتراب الأنصاب عبادتها. فلعل هذا يكون الأمر بالاجتناب المتبادر منه الاجتناب عن شربه لا من جميع الوجوه، كما يقولون: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ" لا إجمال فيه، إذ المتبادر تحريم أكلها.

قوله رحمه الله: و الرجس هو النجس قال الفاضل التستري رحمه الله: الرجس بالكسر القدر، و يحرك و تفتح الراء و تكسر الجيم و المأثم و كل ما استقدر من العمل و العمل المؤدى إلى العذاب

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٢٤

بِلاَ خِلَافٍ فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ نَجَسٌ فَيَجِبُ إِزَالَتُهُ ثُمَّ قَالَ فَاجْتَنِبُوهُ فَأَمَرَ بِاجْتِنَابِ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ ظَاهِرُ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْوُجُوبِ وَ اجْتِنَابِ مَا يَتَنَاوَلُ اللَّفْظُ عَلَى كُلِّ

وَجِهٍ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً مِنْ جِهَةِ الْخَبْرِ -

[الحدِيث ١٠٤]

١٠٤ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ

و الشك و العقاب و الغضب، كذا في القاموس.

فقول الشيخ الرجس هو النجس إن كان المقصود حصر الرجس في النجس، ففيه ما ترى، لأنه إن سلم وروده بمعنى النجس و قلنا إن القذاره التي ذكرها في القاموس بمعنى النجاسه، فهو أحد معانيه.

و إن كان مقصوده وروده بهذا المعنى و إن ورد لغيره، فلا يتم التقريب إلا بإثبات أن المراد هنا هو هذا المعنى. و في الإثبات ما ترى كيف؟ و لا يستقيم ظاهراً إرادته هذا المعنى بالنظر إلى غير الخمر مما عطف عليه، و يستقيم إرادته المأثم و غيره من المعاني.

قوله رحمه الله: فأمر باجتناب ذلك قال الفاضل التستري رحمه الله: الظاهر أن الاجتناب المستعمل في مثله ينصرف عرفاً إلى الانتفاع المتعارف، كالتحريم المستعمل في الأعيان، فالمراد حينئذ اجتناب شربه. و إن سلم عدم الانصراف، فلا أقل من الاحتمال المساوي، فلا يتم الاستدلال.

الحدِيث الرابع و المائة: موقوف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٢٥

بْنِ دَاوُدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مَصِيدِ بْنِ صَيْدَقَةَ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا تُصَلِّ فِي بَيْتِ فِيهِ خَمْرٌ وَ لَا مُسِكِرٌ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُهُ وَ لَا تُصَلِّ فِي تَوْبٍ قَدْ أَصَابَهُ خَمْرٌ أَوْ مُسِكِرٌ حَتَّى تَغْسِلَ.

[الحدِيث ١٠٥]

١٠٥ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ مَنْ

رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا أَصَابَ ثَوْبَكَ خَمْرٌ أَوْ نَبِيذٌ مُسَكَّرٌ فَاغْسِلْهُ إِنَّ عَرَفْتَ مَوْضِعَهُ وَ إِنْ لَمْ تَعْرِفْ مَوْضِعَهُ فَاغْسِلْهُ كُلَّهُ فَإِنْ صَلَّيْتَ فِيهِ فَأَعِدْ صَلَاتَكَ.

[الحديث ١٠٦]

١٠٦ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلٍ

قوله عليه السلام: لا- تصل في بيت المشهور فيه الكراهه، و ظاهر الصدوق الحرمة، و هذا مما يؤيد حمل ما بعده أيضا على الكراهه، و المراد بقوله عليه السلام " فيه خمر " أن يكون محصورا في آنيه و شبهه، فلا تنافي بين قولى الصدوق. فتأمل.

الحديث الخامس و المائة: مرسل.

الحديث السادس و المائة: ضعيف.

و كان المراد من الرجل الهادى عليه السلام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٢٦

بْنِ زِيَادٍ عَنْ خَيْرَانَ الْخَادِمِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ أَسْأَلُهُ عَنِ الثَّوْبِ يُصَيَّبُ بِهِ الْخَمْرُ وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ أَيْصَلَمَى فِيهِ أَمْ لَا فَإِنَّ أَصْحَابَنَا قَدْ اِخْتَلَفُوا فِيهِ فَكَتَبْتُ لَأَتَّصَلَ فِيهِ فَإِنَّهُ رَجَسٌ.

[الحديث ١٠٧]

١٠٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ آدَمَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ قَطْرِهِ خَمْرٍ أَوْ نَبِيذٍ مُسَكَّرٍ قَطَرْتُ فِي قَدْرِ فِيهِ لَحْمٌ كَثِيرٌ وَ مَرَقٌ كَثِيرٌ قَالَ يُهْرَاقُ الْمَرَقُ أَوْ يُطْعِمُهُ - أَهْلَ الذَّمِّ

قوله: يصيبه الخمر و لحم الخنزير لقائل أن يقول: لعل المراد أصابتهما معا، فلا دلالة فيه على المراد.

و قال التستري رحمه الله: فى دلالتة على النجاسة شىء، و لعل الاجتناب المذكور للحرمة.

الحديث السابع و المائة: مجهول.

قال الفاضل التستري رحمه الله: فى نسخه زين الدين رحمه الله " الحسن ابن المبارك " و ظاهر أنه الحسين كما فى هذه النسخه، إذ لم أظفر فى كتب الرجال الأعلى الحسين بن المبارك، ذكره الشيخ فى الفهرست بلا توثيق و ذم.

قوله عليه السلام: أو يطعمه أهل الذمه قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل إطعامه لأهل الذمه ليس معاونه على

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب

أَوْ الْكَلْبِ وَاللَّحْمِ اغْسِلْهُ وَ كُلَّهُ قُلْتُ فَسَاءَتْهُ قَطْرٌ فِيهِ دَمٌ قَالَ الدَّمُ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قُلْتُ فَخَمْرٌ أَوْ نَبِيذٌ قَطْرٌ فِي عَجِينٍ أَوْ دَمٌ قَالَ فَتَمَالَ فَسَدَ قُلْتُ أبيعُهُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَ أُبَيِّنُ لَهُمْ قَالَ نَعَمْ فَإِنَّهُمْ يَسْتَحِلُّونَ شُرْبَهُ قُلْتُ وَ الْفُقَاعُ هُوَ يَتَلَكَّ الْمَنْزِلَةَ إِذَا قَطْرَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَالَ فَقَالَ أَكْرَهُ أَنْ آكُلَهُ إِذَا قَطْرَ فِي شَيْءٍ مِنْ طَعَامِي.

فَأَمَّا مَا رَوَى مِنْ اسْتِباحِهِ الصَّلَاةِ فِي تَوْبِ أَصَابَهُ خَمْرٌ أَوْ مُسْكِرٌ فَمَحْمُولٌ عَلَى التَّقِيهِ مِثْلُ

الفسق و العدوان، و فيه كلام إن لم يكن المضمون صادرا عنه صلى الله عليه و آله. انتهى.

و قال بعض المحققين: المشهور بين قدماء أصحابنا طهاره المرق المتنجس بالدم القليل بالغليان، كما يدل عليه كثير من الأخبار، و أنكرها بعض المتأخرين كالعلامه و غيره، و حملوا الدم الوارد في الأخبار على دم السمك و شبهه، أو دم لا يعلم أنه أى دم. و هو بعيد لفظا، و يأبى عنه الفرق بين المسكر و الدم، و التعليل بأن الدم تأكله النار، و لو كان طاهرا لعل بطهارته.

و لو قيل بأن الدم الطاهر يحرم أكله فتعليله بأكل النار ليذهب التحريم.

ففيه أن استهلاكه في المرق إن كفى في حليته لم يتوقف على النار، و إلا لم تؤثر النار فيها، كذا قاله الشهيد الثاني رحمه الله.

و لا يبعد أن يقال: لعل التعليل بأكل النار لأجل زوال الاستنكار.

قوله رحمه الله: فمحمول على التقيه أورد عليه: أنه لا تقيه فيه، إذ أكثر علماء العامه أيضا على نجاسه الخمر.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٢٨

[الحديث ١٠٨]

١٠٨ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ

عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَصَابَ ثَوْبِي نَبِيذُ أَصْلَى فِيهِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ قَطْرَةٌ مِنْ نَبِيذِ قَطْرَتٍ فِي حُبِّ أَشْرَبُ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ إِنَّ أَصْلَ النَّبِيذِ حَلَالٌ وَإِنَّ أَصْلَ الْخَمْرِ حَرَامٌ

و أجب: بأن التقية لعلها من السلاطين، و سلاطين ذلك الوقت كانوا يزاولون الخمر و لا يجتنبون عنها، فلعل الحكم بالنجاسه يكون شاقا عليهم و شناعه لهم.

و لا يخفى بعده، إذ بعد أنهم عليهم السلام لا يتقون في باب الحكم بحرمة الخمر، و يبالغون فيها كل المبالغه، حتى أنهم حكموا أن مدمن الخمر كعابد وثن، إلى غير ذلك من التشديدات العظيمة، فأى معنى للتقيه منهم في الحكم بالطهاره، إذ لو كانت لكانت في الحكم بالحليه أولى.

فظهر أنه لو حمل الأخبار الوارده بالنجاسه على التقية لكان أولى من العكس لأنه موافق لمذهب أكثر علمائهم، و قد نقل المرتضى رحمه الله إجماع المسلمين على النجاسه، مع أن في ظاهر القرآن ما يمكن أن يتمسك في نجاستها، و لو لم يكن أولى لما كان أنقص من العكس.

و بالجمله القول بالطهاره لا يخلو من قوه، بحمل أخبار المنع على الاستحباب أو التقية، و الاحتياط في الاجتناب للشهره العظيمة و الإجماع المنقول.

الحديث الثامن و المائة: حسن.

قوله عليه السلام: إن أصل النبيذ حلال لعل المعنى أن عصير التمر و الزبيب لا يحرمان بالغليان ما لم يسكرا، بخلاف

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٢٩

فَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْحَبْرِ أَنَّ الَّذِي أَصَابَهُ مِنَ النَّبِيذِ هُوَ الْمُسِيكِرُ الْمَحْرَمُ دُونَ أَنْ يَكُونَ النَّبِيذُ الَّذِي لَيْسَ بِمُسِيكِرٍ وَإِذَا احْتَمَلَ هَذَا وَ هَذَا حَمَلْنَاهُ

عَلَى النَّبِيذِ الَّذِي لَا يُسْكِرُ وَهُوَ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِمَّا قَدْ نُبِدَ فِيهِ التَّمِيرَاتُ لِتَكْسِرَ طَعْمَ الْمَاءِ

[الحديث ١٠٩]

١٠٩ وَرَوَى أَيْضاً أَحْمَدُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُرْقِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي سَارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ أَصَابَ ثُوبِي شَيْءٌ مِنَ الْخَمْرِ أَصَلَّى فِيهِ قَبْلَ أَنْ أُغْسِلَهُ فَقَالَ لَا بَأْسَ إِنَّ الثُّوبَ لَا يَسْكُرُ

عصير العنب فإنه يحرم بمحض الغليان و إن لم يكن مسكرا، فهذا مؤيد لحمل الشيخ، و الحمل على التقية فى هذا الحديث أظهر، لاشتهار حليه النبيذ و طهارته بين العامة، فالمراد بأصل النبيذ و الخمر هما قبل خلطهما بماء القدر.

قوله رحمه الله: فأول ما فيه قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مراده أنه مع قطع النظر عن الحمل على التقية التى إنما يلزما مع تحقق إرادته المسكر. يرد عليه أنه كما يحتمل المسكر يحتمل غير المسكر. إلى آخره.

و على هذا فالظاهر أن مرجع البحث إلى المنع بعد التسليم، و لا يحسن.

و يحتمل أن يكون المراد أن الحمل على التقية ليس أول ما يرد عليه، بل أول ما يرد عليه أنه ليس فى ظاهر الخبر و الحمل على التقية إنما يرد فى المرتبة الثانية، و إنما قدم ذكرا، و حيثئذ يحسن البحث بحسب المرتبة، إلا أنه يبقى الكلام فى حسن العبارة و عدمه.

الحديث التاسع و المائة: صحيح على الظاهر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٣٠

[الحديث ١١٠]

١١٠ وَرَوَى سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا عِنْدَهُ عَنِ الْمُسْكِرِ وَ النَّبِيذِ يُصِيبُ الثُّوبَ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ١١١]

١١١ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ سَيَّابَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي سَارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنَّا نَخَالِطُ الْيَهُودَ وَ النَّصَارَى وَ الْمَجُوسَ وَ نَدْخُلُ عَلَيْهِمْ وَ هُمْ يَأْكُلُونَ وَ يَشْرَبُونَ فَيَمُرُّ سَاقِيهِمْ فَيَصُبُّ عَلَى ثِيَابِي الْخَمْرَ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا أَنْ تَشْتَهَى أَنْ تَغْسِلَهُ لِأَثَرِهِ

قال الفاضل التستري رحمه الله: فيما عندنا من الاستبصار بدل أبي عبد الله البرقي " أحمد البرقي "، و الظاهر على نسختنا والد أحمد، و هو محمد بن خالد البرقي، إذ هو المكنى بأبي عبد الله، و هو الظاهر من المرتبة، فإن الظاهر أن أحمد المذكور في أول الرواية هو ابن عيسى، كما يفهم من الاستبصار، و الظاهر أن ابن عيسى إنما يروى عن محمد بن خالد لا عن أحمد ابنه. انتهى.

و فى الاستبصار: الحسن بن أبى ساره بدل " الحسين "، و لعله أصوب.

الحديث العاشر و المائة: موثق.

الحديث الحادى عشر و المائة: مجهول.

و يدل على طهاره أهل الكتاب أيضا، فتعارضه أخبار نجاستهم أيضا، و يؤيد الحمل على التقيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٣١

[الحديث ١١٢]

١١٢ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ مُوسَى الْحَنَاطِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَشْرَبُ الْخَمْرَ ثُمَّ يَمُجُّهُ مِنْ فِيهِ فَيَصِيبُ ثَوْبِي فَقَالَ لَا بَأْسَ.

وَ الَّذِى يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّفِيهِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الْآيَةِ وَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَطْلَقَ اسْمَ الرَّجَاسَةِ عَلَى الْخَمْرِ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرَدَ مِنْ جِهَتِهِمْ - مَا يُضَادُّ الْقُرْآنَ وَ يُنَافِيهِ وَ أَيْضًا قَدْ

أُورِدْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ مَا يُعَارِضُ هَيْدَهُ وَ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِأَنْ نَحْمِلَ هَيْدَهُ عَلَى التَّقْيَةِ لِأَنَّ لَوْ عَمِلْنَا بِهِدِهِ الْأَخْبَارِ كُنَّا دَافِعِينَ
لِلْأَحْكَامِ تِلْكَ جُمْلَةً وَ لَمْ نَكُنْ آخِذِينَ بِهَا عَلَى وَجْهِهِ وَ إِذَا عَمِلْنَا عَلَى تِلْكَ الْأَخْبَارِ كُنَّا عَامِلِينَ بِمَا يُلَائِمُ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ فَحَمَلْنَا هَيْدَهُ
عَلَى التَّقْيَةِ لِأَنَّ التَّقْيَةَ أَحَدُ الْوُجُوهِ الَّتِي يَصْحَحُ وَرُودُ الْأَخْبَارِ لِأَجْلِهَا مِنْ جِهَتِهِمْ فَكَوْنُ عَامِلِينَ بِجَمِيعِهَا عَلَى وَجْهِهِ لَا تَنَاقُضَ فِيهِ وَ
يَدُلُّ عَلَى وَرُودِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ عَلَى جِهَةِ التَّقْيَةِ أَيْضًا

[الحدِيث ١١٣]

١١٣ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ

الحدِيث الثَّانِي عَشْرَ وَ الْمَائَةِ: مَجْهُولٌ أَيْضًا.

وَ فِي الْقَامُوسِ: مَجَّ الشَّرَابُ مِنْ فِيهِ رَمَاهُ.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا قَالَ الْفَاضِلُ التَّسْتَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَ لَعَلَّ الْحَمْلَ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ مِمَّا يَصْلِحُ لِلْجَمْعِ.

الحدِيث الثَّلَاثَ عَشْرَ وَ الْمَائَةِ: صَحِيحٌ.

مِلَاذُ الْأَخْيَارِ فِي فَهْمِ تَهْذِيبِ الْأَخْبَارِ، ج ٢، ص: ٤٣٢

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ
عَلِيِّ وَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ قَالَ قَرَأْتُ فِي كِتَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عِ جُعِلَتْ
فِدَاكَ رَوَى زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْخَمْرِ يُصَيَّبُ ثَوْبَ الرَّجُلِ أَنَّهُمَا قَالَا لَا بَأْسَ أَنْ يُصَيَّبَ فِيهِ إِنَّمَا حُرِّمَ شَرْبُهَا
وَ رَوَى غَيْرُ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ إِذَا أَصَابَ ثَوْبَكَ خَمْرٌ أَوْ نَبِيذٌ يَعْنِي الْمُسِيكِرَ فَاغْسِلْهُ إِنْ عَرَفْتَ مَوْضِعَهُ وَ إِنْ لَمْ
تَعْرِفْ مَوْضِعَهُ فَاغْسِلْهُ كُلَّهُ وَ إِنْ صَلَّيْتَ فِيهِ فَأَعِدْ صَلَاتَكَ فَأَعْلَمْنِي مَا

أَخَذُ بِهِ فَوَقَعَ بِخَطِّهِ عَ وَ قَرَأْتُهُ خُذْ بِقَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ.

وَجْهَ السُّنَنِ تَدْلَالٍ مِنَ الْخَبْرِ أَنَّهُ عَ أَمَرَ بِأَخْذِ قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَالْعُدُولِ عَنْ قَوْلِهِ مَعَ قَوْلِ أَبِي جَعْفَرٍ عَ فَلَوْلَا أَنَّ قَوْلَهُ عَ مَعَ قَوْلِ أَبِي جَعْفَرٍ عَ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّقِيهِ لَكَانَ الْأَخْذُ

قوله رحمه الله: فلو لا أن قوله أقول: يمكن أن يكون المراد خذ بقولي أبي عبد الله عليه السلام، و الأخذ بالقولين يوجب الحكم بالاستحباب، و الإجمال في الجواب مما يؤيد التقية في أحد الطرفين.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: يحتمل أن يكون ذلك لعدم خروج نفى البأس عنهما عليهما السلام، لا لأنه خرج تقيه، هذا و إن كان موجبا لدفع هذا التوجيه إلا أنه موجب للقول بالمدعى.

و يحتمل أن يقال: إن مراده عليه السلام بأخذ قول أبي عبد الله عليه السلام يحتمل الاستحباب، بأن يكون قول أبي عبد الله و أمره عليه السلام بذلك

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٣٣

بِقَوْلِهِمَا مَعًا أَوْلَى وَ أُخْرَى عَلَى أَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي أُوْرَدْنَاهَا أَخِيْرًا لَيْسَ فِيْهَا أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ الَّتِي يُصِيبُهَا الْخُمْرُ وَ إِنَّمَا سُئِلَ عَنْ تَوْبِ يُصِيبُهَا خُمْرٌ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَفْيُ الْحَظْرِ عَنْ لُبْسِهِ وَ التَّمَتُّعِ بِهِ وَ إِنْ لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ فِيهِ

[الحديث ١١٤]

١١٤ سَيَعُدُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الدَّيْلَمِ

للاستحباب، فلما عرف أبو الحسن عليه السلام أن مقصود علي بن مهزيار العمل بما ينبغي أمره بذلك.

و بالجمله إثبات النجاسه لا يخلو من

كلام، وإن كان الأحوط والأولى بالنظر إلى عدم الخروج عن ظاهر لفظ الرواية الصحيحة الاجتناب.

قوله رحمه الله: على أن الأخبار كأنه يرجع إلى المنع بعد التسليم.

قوله رحمه الله: ويجوز أن يكون قال الفاضل التستري رحمه الله: القول به بعد اعترافه بأن الاجتناب الوارد في الآية مطلق لا يخلو من إشكال، اللهم إلا أن يكون مقصوده إلزام الخصم لا التحقيق.

الحديث الرابع عشر و المائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٣٤

قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ يَشْرَبُ الْخَمْرَ فَبَصَقَ فَأَصَابَ ثَوْبِي مِنْ بُصَاقِهِ فَقَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ ءِ .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ لَمَّا شُبِّهَ فِيهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَأَلَهُ عَنْ بُصَاقِ شَارِبِ الْخَمْرِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَ الْبُصَاقُ لَيْسَ بِنَجَسٍ وَ إِنَّمَا النَّجَسُ الْخَمْرُ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ كَذَلِكَ حُكْمُ الْفُقَّاعِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ١١٥]

١١٥ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ الْبُصَيْرِيِّ قَالَ كُنْتُ مَعَ يُونُسَ بْنِ عَبْدِادٍ وَ أَنَا أُمِّسِي مَعَهُ فِي السُّوقِ فَفَتَحَ صَاحِبُ الْفُقَّاعِ فُقَّاعَهُ فَقَفَزَ فَأَصَابَ ثَوْبَ يُونُسَ فَرَأَيْتُهُ قَدْ اعْتَمَّ لِذَلِكَ حَتَّى زَالَتِ الشَّمْسُ فَقُلْتُ لَهُ

قوله رحمه الله: وكذلك حكم الفقاع قال العلامة فى المنتهى: أجمع علماؤنا على أن حكم الفقاع حكم الخمر.

الحديث الخامس عشر و المائة: ضعيف أيضا.

قال الفاضل التستري رحمه الله: فى إثبات الحرمة بهذه الرواية لا- يخلو من إشكال، لا- سيما إذا لم ينته الفقاع إلى حد الإسكار.

قوله: فقفز قال فى القاموس: قفز يقفز قفزا وثب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٣٥

يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أ

لَمَّا تَصَيَّمْتُ قَالَ فَقَالَ لِي لَيْسَ أَرِيدُ أَصِيْلِي حَتَّى أَرْجِعَ إِلَى الْبَيْتِ وَ أَعْسَلَ هَذَا الْخَمْرَ مِنْ ثَوْبِي فَقُلْتُ لَهُ هَذَا رَأَى رَأَيْتَهُ أَوْ شَيْءٌ تَزْوِيهِ فَقَالَ أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفُقَّاعِ فَقَالَ لَا تَشْرَبْهُ فَإِنَّهُ خَمْرٌ مَجْهُولٌ فَإِذَا أَصَابَ ثَوْبَكَ فَاعْسَلْهُ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ أَصَابَ جَسِدَ الْإِنْسَانِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَشْرِبَةِ نَجَسَهُ وَ وَجَبَ عَلَيْهِ إِزَالَتُهُ وَ تَطْهِيرُ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهُ بِعَسَلِهِ بِالْمَاءِ إِذَا ثَبَتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ نَجَاسَهُ هَذِهِ الْأَشْرِبَةِ فَلَا شَكَّ فِي وَجُوبِ إِزَالَتِهَا عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصِيبُهُ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهُ مَاخُوذٌ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُصَيَّمُوا وَ لَا نَجَاسَةَ عَلَى بَدَنِهِ وَ لَا عَلَى ثِيَابِهِ ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ أَوَانِي الْخَمْرِ وَ الْأَشْرِبَةِ الْمُسْكِرَةِ كُلُّهَا نَجَسَهُ لَا تُسْتَعْمَلُ حَتَّى يُهْرَاقَ مَا فِيهَا مِنْهُ وَ تُغَسَّلَ سَبْعَ مَرَّاتٍ بِالْمَاءِ

و في الصحاح: بالزاي و ثب.

قوله رحمه الله: و أواني الخمر و الأشربه لا خلاف في طهاره أواني الخمر ما كان مقيرا أو مدهونا أو شبههما بحيث لا تنفذ فيها بال غسل، فأما ما كان خشبا أو قرعا أو خزفا غير مدهون، فالمشهور أنها قابله للتطهير، و يكره استعمالها.

و قال ابن الجنيد و ابن البراج: لا تطهر بال غسل، و لا يجوز استعمالها فيما يفتقر إلى الطهاره، غسل أم لم يغسل.

و اختلفوا في عدد غسل الإناء من الخمر، فقال الشيخ في النهاية: أنه يغسل

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٣٦

[الحدِيث ١١٦]

١١٦ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ

بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ نَبِيذٍ قَدْ سَكَنَ عَلَيْهِ فَقَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص عَنْ الدُّبَاءِ وَالمَزْفَتِ وَ زِدْتُمْ أَنْتُمْ الغَضَارَ وَ المَزْفَتُ يَعْنِي الزَّفْتُ الَّذِي يَكُونُ فِي الزَّقِّ يُصَبُّ فِي الخَوَابِي لِيَكُونَ أَجْوَدَ للخَمْرِ

من الخمر ثلاثا.

و قال في المبسوط و الجمل: يغسل سبعا.

و قال المحقق في المعتمد و بعض الأصحاب: يكفي مره واحده.

الحديث السادس عشر و المائة: صحيح.

قال الفاضل التستري رحمه الله: رواه الكليني في باب الظروف من كتاب الأَطْعَمَه بالإسناد المذكور عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال:

سألته عن نبيذ قد سكن غليانه. فقال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: كل مسكر حرام. قال: و سألته عن الظروف فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن الدباء و المزفت و زدتم أنتم الحنتم يعني الغضار و المزفت يعني الزفت الذي - إلى آخره.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٣٧

.....

و أنت إذا نظرت إليه عرفت أنه سقط من قلم المصنف ما لم يذكره، و من هنا يعلم طريقه الكلام على أخبار الآحاد. انتهى.

و أقول: روى في الخصال بإسناده عن أبي الربيع الشامي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن النبيذ قال: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن كل مسكر، و كل مسكر حرام. قلت: فالظروف التي تصنع فيها؟ قال: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن الدباء و المزفت و الحنتم و النقيير. قلت:

و ما ذاك؟ قال: الدباء القرع، و المزفت الدنان، الحنتم جرار الأرز، و النقيير خشبه كان أهل الجاهليه ينقرونها حتى يصير لها أجواف

ينبذون فيها، وقيل: إن الحنتم الجرار الخضر.

و نحو ذلك روى فى معانى الأخبار.

وقال الجوهري: الدباء بضم الدال المهملة ثم الباء المشددة الممدودة القرع والواحد دباءه.

وفى النهاية: إنه نهى عن المزفت من الأوعيه، هو الإناء الذى يطفى بالزفت و هو نوع من القار ثم انتبذ فيه. وقال: النقىر أصل النخله ينقر وسطه ثم ينبذ فيه التمر و يلقى عليه الماء ليصير نبيذا مسكرا.

وفى القاموس: الحنتم الجرء الخضراء.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٣٨

[الحديث ١١٧]

١١٧ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الدَّنِّ يَكُونُ فِيهِ الْخَمْرُ هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْخَلُّ أَوْ مَاءٌ كَامِخٌ أَوْ زَيْتُونٌ فَقَالَ إِذَا غَسِلَ فَلَا بَأْسَ وَ عَنِ الْبُرَيْقِ يَكُونُ فِيهِ خَمْرٌ

وقال الشيخ البهائى رحمه الله: المراد بالظروف ظروف الخمر. و الدباء بضم الدال المهملة و تشديد الباء القرع. و المزفت بالزأى المعجمه و الفاء على صيغه اسم المفعول الإناء المطفى بالزفت بكسر الزأى و هو القير. و الحنتم بالحاء المهملة المفتوحه و النون الساكنه و التاء المثناه بالفوق المفتوحه: الأوانى المتخذة من الطين الأخضر، و هو الغضار بفتح الغين و الضاد المعجمتين.

و المراد أن النبى صلى الله عليه و آله نهى عن استعمال أوانى الخمر فى الأكل و الشرب و نحوهما إذا كانت من القرع، أو مطليه بالقير لنفوذ الأجزاء الخمرية فى أعماقها.

وقوله عليه السلام " زدتم أنتم الحنتم " لعل المراد أنه صلى الله عليه و آله إنما نهى عن الدباء و

المزفت، و أما الحتم فأمر متجدد لم يذكره النبي صلى الله عليه و آله. انتهى.

و أقول: و يحتمل أن يكون المعنى أن الحتم لم يكن مستعملا فيما مضى، فلذا لم ينه النبي صلى الله عليه و آله عنه، فلما استعملتم ذلك في النبيذ تعلق به النهي أيضا.

الحديث السابع عشر و المائة: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٣٩

أَيضْلُحُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَاءٌ قَالَ إِذَا غُسِلَ فَلَا بَأْسَ وَقَالَ فِي قَدَحٍ أَوْ إِنَاءٍ يُشْرَبُ فِيهِ الْخَمْرُ قَالَ تَغَسَّلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ سَيْئِلَ أَيْ جَزِيَهُ أَنْ يَصُبَّ فِيهِ الْمَاءُ قَالَ لَا يُجْزِيهِ حَتَّى يَذْلُكَهُ بِيَدِهِ وَيَغْسِلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

[الحديث ١١٨]

١١٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَهْبِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّهُ قَالَ لَمَّا بَأَسَ بِخُرِّ الدَّجَاجِ وَالْحَمَامِ يُصِيبُ الثُّوبَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ لَا يُنَافِي الْخَبَرَ الَّذِي رَوَيْنَاهُ قَبْلَ هَذَا عَنْ فَارِسَ عَنْ صَاحِبِ الْعَسِيكِ ع مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي ثَوْبٍ أَصَابَهُ ذَرَقُ الدَّجَاجِ لِأَنَّ ذَلِكَ الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَى ذَرَقِ الدَّجَاجِ الْجَلَالِ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ جَلَالًا كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ سَائِرِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ فِي ذَرَقِهِ وَ بَوْلِهِ

[الحديث ١١٩]

١١٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صِدْقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَيْئِلَ عَنِ الْكُوزِ أَوْ الْإِنَاءِ يَكُونُ قَدْرًا كَيْفَ يُغْسَلُ وَ كَمْ مَرَّةً يُغْسَلُ قَالَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يُصَبُّ فِيهِ الْمَاءُ فَيَحْرَكُ فِيهِ ثُمَّ يُفْرَغُ مِنْهُ ذَلِكَ الْمَاءُ ثُمَّ يُصَبُّ فِيهِ مَاءٌ آخَرَ فَيَحْرَكُ فِيهِ ثُمَّ يُفْرَغُ مِنْهُ ذَلِكَ الْمَاءُ ثُمَّ يُصَبُّ فِيهِ مَاءٌ آخَرَ فَيَحْرَكُ فِيهِ ثُمَّ يُفْرَغُ مِنْهُ وَقَدْ طَهَّرَ وَ عَنْ مِيَاءٍ شَرِبَتْ مِنْهُ الدَّجَاجَةُ قَالَ إِنْ كَانَ فِي مَنَقَارِهَا قَدْرٌ لَمْ تَتَوَضَّأْ مِنْهُ وَ لَمْ تَشْرَبْ وَ إِنْ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ فِي مَنَقَارِهَا قَدْرًا تَوَضَّأْ

الحديث الثامن عشر و المائة: ضعيف.

و لم نجد له ارتباطا بهذا المقام.

الحديث التاسع عشر و المائة: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٤٠

وَ اشْرَبَ وَقَالَ كُلُّ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ فَلْيَتَوَضَّأْ مِنْهُ وَ اشْرَبْهُ وَ عَنِ مَاءٍ يَشْرَبُ مِنْهُ بَازٌ أَوْ صَفْرٌ أَوْ عُقَابٌ قَالَ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الطَّيْرِ يَتَوَضَّأُ
مِمَّا يَشْرَبُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ

تَرَى فِي مَنقَارِهِ دَمًا فَإِنْ رَأَيْتَ فِي مَنقَارِهِ دَمًا فَلَا تَتَوَضَّأْ مِنْهُ وَلَا تَشْرَبْ وَقَالَ اغْسِلِ الْإِنَاءَ الَّذِي تُصَيِّبُ فِيهِ الْجُرَذَ مِئْتًا سَبْعَ مَرَّاتٍ وَ سُئِلَ عَنْ بَثْرِ يَقَعُ فِيهَا كَلْبٌ أَوْ فَأْرَةٌ

قال الفاضل التستري رحمه الله: هكذا في كثير من النسخ، و الظاهر أنه غلط يعرف ذلك من ملاحظه كتب الرجال، و يدل عليه ما سبق من المصنف في باب البثر في ذيل قوله "فإن مات فيها بعير" من ذكر هذا السند من دون ذكر أحمد ابن يحيى كما في بعض النسخ. انتهى.

ثم إنه يدل على أنه يجب الغسل ثلاث مرات لمطلق النجاسه.

و قال السيد رحمه الله في المدارك: الأصح الاكتفاء بالمره المزيله للعين في جميع النجاسات، و الاقتصار في اعتبار التعدد على نجاسه الثوب خاصه بالبول.

و قال الشيخ في الخلاف: يغسل الإناء من جميع النجاسات سوى الولوغ ثلاث مرات، و احتج عليه بطريقه الاحتياط و بروايه عمار. و الاحتياط ليس بدليل شرعي، و الروايه ضعيفه، و مع ذلك فهي معارضه بما رواه عمار أيضا من الاكتفاء بالمره.

قوله عليه السلام: اغسل الإناء الذي يصيب فيه الجرذ قال في القاموس: الجرذ كصرد ضرب من الفأر جمعه جردان. انتهى.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٤١

أَوْ خَنْزِيرٍ قَالَتْ تَنْزِفُ كُلُّهَا فَإِنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْمَاءُ فَلْتَنْزِفْ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ ثُمَّ يُقَامُ عَلَيْهَا قَوْمٌ يَتَرَاوَحُونَ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ فَيَنْزِفُونَ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ وَقَدْ طَهَّرَتْ وَ سُئِلَ عَنِ الْكَلْبِ وَ الْفَأْرَةِ إِذَا أَكَلَا مِنَ الْخُبْزِ وَ شَجَّ بِهِ قَالَ يُطْرَحُ مِنْهُ وَ يُؤْكَلُ الْبَاقِي وَ سُئِلَ عَنْ بَوْلِ الْبَقْرِ يَشْرَبُهُ الرَّجُلُ قَالَ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ يَتَدَاوَى بِهِ شَرِبُهُ وَ كَذَلِكَ بَوْلُ الْإِبِلِ وَ الْغَنَمِ وَ

عَنِ الدَّقِيقِ يُصَيَّبُ فِيهِ خُرءُ الفَسَّارَةِ هَيْلٌ يَجُوزُ أَكْلُهُ قَالِ إِذَا بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ فَلَا بَأْسَ يُؤْخَذُ أَغْلَاهُ فَيُرْمَى بِهِ وَ سِئِلَ عَنِ الخُنْفَسَاءِ وَ الذُّبَابِ وَ الجِرَادِ وَ النَّمَلِ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ تَمُوتُ فِي البُرِّ وَ الزَّيْتِ وَ السَّمَنِ وَ شَبِهُهُ فَقَالَ كُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ دَمٌ فَلَا بَأْسَ وَ عَنِ العِظَايَةِ تَقَعُ فِي اللَّبَنِ قَالِ يَحْرُمُ اللَّبْنُ وَ قَالِ إِنَّ فِيهَا السَّمَّ وَ قَالَ كُلُّ شَيْءٍ نَظِيفٌ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ قَصِيرٌ فَإِذَا عَلِمْتَ فَقَدْ قَصِرَ وَ مَا لَمْ تَعْلَمَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ

و اعلم أنه قيل: في موت الجرذ بثلاث مرات. و قيل: بسبع. و قيل: بالمره.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٤٢

١٣ بَابُ تَلْقِينِ الْمُحْتَضِرِينَ وَ تَوْجِيهِهِمْ عِنْدَ الوَفَاءِ وَ مَا يُصْنَعُ بِهِمْ فِي تِلْكَ الحَالِ وَ تَطْهِيرِهِمْ بِالغَسْلِ وَ إِسْكَانِهِمُ الأَكْفَاتِ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللهُ تَعَالَى فَإِذَا حَضَرَ العَبْدَ المُسْلِمَ الوَفَاءَ فَالْوَجِبُ عَلَيَّ

باب تلقين المحتضرين و توجيههم عند الوفاء و ما يصنع بهم في تلك الحال و تطهيرهم بالغسل و إسكانهم الأكفات قال السيد رحمه الله في المدارك: الاحتضار هو السوق، أعاننا الله عليه و ثبتنا بالقول الصادق لديه، سمي به: إما لحضور الملائكة عنده، أو لحضور أهله و أقاربه، أو لحضور المؤمنين عنده ليشيعوه، أو لحضور عقله إذ ذاك، كما ورد في الحديث. انتهى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٤٣

مَنْ يَحْضُرُهُ مِنْ أَهْلِ الإِسْلَامِ أَنْ يُوجِّهَهُ إِلَى القَبْلَةِ وَ يَجْعَلَ بَاطِنَ قَدَمَيْهِ إِلَيْهَا وَ وَجْهَهُ تَلْقَاهَا يَدُلُّ عَلَيْهِ

و الكفات الموضع الذي يكفت فيه الشىء أى يضم، و منه قوله تعالى " أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتًا " كذا في الصحاح.

و في بعض النسخ، و إسكانهم الأجدات. قال في النهايه: الجذث القبر.

قوله رحمه الله: و إذا حضر العبد المسلم قال الفاضل التستري رحمه الله: إن كان مقصوده حكم

ما بعد حصول الممات ففي الأخبار الآتية دلالة عليه. وإن كان مقصوده بيان زمان إخراج الروح و مقدمات الممات على ما يرشد إليه ما سيجي ء من بعض عباراته، فلا أعرف دلالة ما يذكره عليه واضحا.

و لعل ما نقل في الفقيه قدس سره مرسلا عن أمير المؤمنين عليه السلام من أنه دخل رسول الله صلى الله عليه وآله على رجل من ولد عبد المطلب و هو في السوق و قد وجه بغير القبلة، فقال: وجهوه إلى القبلة فإنكم إذا فعلتم ذلك أقبلت عليه الملائكة، و أقبل الله عز و جل عليه بوجهه، فلم يزل كذلك حتى يقبض. يدل على مراد المصنف من توجيه المحتضر إلى القبلة دلالة واضحة.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٤٤

[الحديث ١]

١ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الشَّعِيرِيِّ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي تَوْجِيهِ الْمَيِّتِ قَالَ يَسْتَقْبِلُ بِوَجْهِهِ الْقَبْلَةَ وَ يَجْعَلُ قَدَمَيْهِ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ.

[الحديث ٢]

٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

انتهى.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه الشريف: الذي رواه الصدوق في الفقيه مرسلا رواه في العلل مسندا هكذا: ماجيلويه رضى الله عنه، عن محمد ابن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبي الجوزاء المنبه، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام. انتهى.

أقول: المشهور بين الأصحاب وجوب الاستقبال حال الاحتضار، و ذهب جمع من الأصحاب منهم المحقق في المعبر إلى الاستحباب، استضعافا لأدله الوجوب.

و اختلف في أنه يسقط بالموت أو يجب دوام الاستقبال به حيث يمكن، و ظاهر الأخبار الثاني.

الحديث الأول: مرسل كالموثق.

الحديث الثاني: موثق.

مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَيِّتِ فَقَالَ اسْتَقْبِلْ بِيَاظِنِ قَدَمَيْهِ الْقَبْلَةَ.

[الحديث ٣]

٣ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا مَاتَ لِأَحَدِكُمْ مَيِّتٌ فَسَجُوهُ تَجَاهَ الْقَبْلَةِ وَكَذَلِكَ إِذَا غُسِّلَ يُحْفَرُ لَهُ مَوْضِعُ الْمُغْتَسَلِ تَجَاهَ الْقَبْلَةِ فَيَكُونُ مُسْتَقْبِلًا بِيَاظِنِ قَدَمَيْهِ وَوَجْهَهُ إِلَى الْقَبْلَةِ

و كان الحسن بن محمد هو ابن سماعه، بقرينه حميد. و فيما عندنا من الكافى " الحسين بن محمد"، و فيه أيضا " محمد بن أبى حمزه" و لعله الصواب.

الحديث الثالث: حسن.

قوله عليه السلام: فسجوه تجاه القبلة قال فى الصحاح: سجيت الميت تسجيه إذا مددت عليه ثوبا.

و قال فى القاموس: تجاهك تلقاء وجهك.

قوله

عليه السلام: فحفر له في بعض النسخ "حفر له" في بعضها "يحفر له" و كذا في الكافي،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٤٦

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ يَلْقَنُهُ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ وَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَلِيَّ
اللَّهِ الْقَائِمَ بِالْحَقِّ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ص وَ يُسَمِّي الْأَئِمَّةَ وَاحِدًا وَاحِدًا لِيُقَرَّرَ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَ بِرَسُولِهِ وَ بِأَيْمَتِهِ ع عِنْدَ وَفَاتِهِ وَ يَحْتَمِ بِذَلِكَ
أَعْمَالَهُ فَإِنْ اسْتِطَاعَ أَنْ يُحَرِّكَ بِالشَّهَادَةِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ لِسَانَهُ وَ إِلَّا عَقَدَ بِهَا قَلْبَهُ وَ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَلْقَنَ أَيْضًا كَلِمَاتِ الْفَرَجِ وَ هِيَ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ لِمَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ رَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَ مَا بَيْنَهُنَّ وَ
رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَ سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُسَيِّئُهُ عَلَيْهِ صِعُوبَهُ مَا يَلْقَاهُ مِنْ جَهْدِ خُرُوجِ
نَفْسِهِ إِلَى آخِرِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

و هو الصواب.

و قال الشيخ البهائي رحمه الله: يمكن أن يقال: إن الظاهر جريان قوله عليه السلام "إذا مات" و "إذا غسل" على وتيره واحده، و أنت خبير بأن إطلاق الميت على المشرف على الموت شائع في الاستعمال كثير في الأخبار.

و قال قدس سره "فسجوه" إلى آخره، كناية عن توجيهه إليها، يقال:

قعدت تجاه زيد أي تلقاه. و الظاهر أن المراد بموضع المغتسل الحفرة التي يجتمع فيه ماء الغسل. و المستقبل بالبناء للمفعول بمعنى الاستقبال، و قد دل الحديث على وجوب التوجه إلى القبلة حال الغسل أيضا و كثير من الأصحاب على استحباب ذلك. انتهى.

و مراده رحمه الله

بقوله " على وتيره واحده " أن قوله عليه السلام " إذا غسل "

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٤٧

[الحديث ٤]

٤ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا حَضَرَتِ الْمَيِّتَ قَبِيلَ أَنْ يَمُوتَ فَلَقْنَاهُ شَهَادَةً أَنْ لَمَّا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَخِدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

[الحديث ٥]

٥ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقِبِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَلِيمَانَ الْكُوفِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ قَالَ مَرَضَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي فَأَتَيْتُهُ عَائِدًا لَهُ فَقُلْتُ لَهُ يَا ابْنَ أَخِي إِنَّ لَكَ عِنْدِي نَصِيحَةً أَوْ تَقْبَلُهَا فَقَالَ نَعَمْ فَقُلْتُ قُلْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخِدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فَشَهِدَ بِذَلِكَ فَقُلْتُ وَقُلْ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ

معلوم أن المراد إرادته الغسل قبله، فالمراد بقوله " مات " أيضا الإشراف على الموت. و بهذا الوجه أيضا يمكن تأييد الاستحباب، لأن الأصحاب نقلوا الإجماع على استحبابه عند الغسل، فقوله رحمه الله بعد ذلك و الظاهر أن الجملة الخبرية بمعنى الأمر فالأولى عدم الخروج عن المشهور محل نظر، مع أنه لا ريب أنه أحوط و أولى.

الحديث الرابع: حسن أيضا.

و ظاهره على طريقه الأصحاب وجوب التلقين و حمل على الاستحباب، و الاكتفاء بالشهادتين لا ينافى ما ورد فى سائر الأخبار من تلقين سائر العقائد، مع أنه يحتمل أن يكون ترك بعضها للتقيه.

الحديث الخامس: حسن أيضا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٤٨

فَشَهِدَ بِذَلِكَ فَقُلْتُ إِنَّ هَذَا لَا تَنْتَفِعُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْكَ عَلَى يَقِينٍ فَذَكَرَ أَنَّهُ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ

فَقُلْتُ لَهُ قُلْ أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا وَصِيُّهُ وَهُوَ الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ وَ الْإِمَامُ الْمَفْتَرَضُ الطَّاعَةَ مِنْ بَعْدِهِ فَشَهِدَ بِذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّكَ لَنْ تَنْتَفِعَ بِذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ مِنْكَ عَلَى يَقِينٍ فَمَذَكَرَ أَنَّهُ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ ثُمَّ سَمَّيْتُ لَهُ الْأَيْمَةَ عَ وَاحِدًا بَعِيدًا وَاحِدًا فَاقْرَأْ بِذَلِكَ وَ ذَكَرَ أَنَّهُ عَلَى يَقِينٍ فَلَمْ يَلْبَثِ الرَّجُلُ أَنْ تُوفِّيَ فَجَزِعَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ جَزَعًا شَدِيدًا قَالَ فَغَبْتُ عَنْهُمْ ثُمَّ أَتَيْتُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَرَأَيْتُ عِزَاءً حَسَنًا فَقُلْتُ كَيْفَ تَجِدُونَكُمْ كَيْفَ عِزَاؤُكَ أَيَّتُهَا الْمَرْأَةُ فَقَالَتْ وَ اللَّهُ لَقَدْ أُصِيبْنَا بِمُصِيبَةٍ عَظِيمَةٍ بَوَفَاهِ فُلَانٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ كَانَ مِمَّا سَخَى بِنَفْسِي لَهُ لِرُؤْيَا رَأَيْتُهَا اللَّيْلَةَ فَقُلْتُ وَ مَا تِلْكَ

و كان فيه مدح الحضرمي.

قال الفاضل التستري رحمه الله في داود بن سليمان: كأنه الحمار الذي وثق، لما ذكر في الخلاصه أنه كوفي.

قوله: فرأيت عِزَاءً حَسَنًا أَي: صبرا جميلا.

قوله: و كان مما سَخَى بِنَفْسِي سَخَى بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَ الْبَاءُ زَائِدَةٌ، أَوْ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مِنَ التَّفْعِيلِ وَ الْبَاءُ لِلتَّعْدِيهِ، وَ الْلامُ لِلتَّكْثِيرِ وَ مَدْخُولُهُ خَيْرٌ كَانَ.

أَي: تلك الرؤيا جعلت نفسى سخيهِ فى هذه المصيبة راضيه بها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٤٩

الرُّؤْيَا قَالَتْ رَأَيْتُ فُلَانًا تَعْنِي الْمَيِّتَ حَيًّا سَلِيمًا فَقُلْتُ فُلَانًا قَالَ نَعَمْ فَقُلْتُ لَهُ أَ كُنْتَ مَيِّتًا فَقَالَ بَلَى وَ لَكِنْ نَجَوْتُ بِكَلِمَاتٍ لَقْنِيهِنَّ أَبُو بَكْرٍ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ كِدْتُ أَهْلِكُ.

[الحدِيث ٦]

٦ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ كُنَّا عِنْدَهُ وَ عِنْدَهُ حُمْرَانٌ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ مَوْلَى لَهُ فَقَالَ لَهُ جَعَلْتُ فِدَاكَ هَذَا عِكْرَمَهُ فِي الْمَوْتِ وَ كَانَ

يَرَى رَأَى الْخَوَارِجِ وَكَانَ مُنْقَطِعاً إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ فَقَالَ لَنَا أَبُو جَعْفَرٍ انظُرُونِي حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكُمْ قُلْنَا نَعَمْ فَمَا لَيْتَ أَنْ رَجَعَ فَقَالَ
أَمَا إِنِّي

قوله: فقلت فلانا أى: أجدك أو أظنك أو أراك أ كنت مت.

فى الكافى: فقلت له: أ ما كنت مت؟ فقال: بلى.

الحديث السادس: ضعيف.

وقال الشيخ البهائى رحمه الله: عكرمه بكسر العين و إسكان الكاف و كسر الراء فقيه تابعى كان مولى ابن عباس مات سنه سبع و مائه. انتهى. وقيل: خمس و مائه.

قوله عليه السلام: انظرونى على بناء المجرد، أى: انتظرونى، أو على بناء الأفعال أى: أمهلونى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٥٠

لَوْ أَدْرَكْتُ عِكرِمَةَ قَبْلَ أَنْ تَفْعَ النَّفْسُ مَوْعِعَهَا لَعَلَّمْتُهُ كَلِمَاتٍ يَنْتَفِعُ بِهَا وَ لَكِنِّي قَدْ أَدْرَكْتُهُ وَ قَدْ وَقَعَتِ النَّفْسُ مَوْعِعَهَا فَقُلْتُ جُعِلْتُ
فِدَاكَ وَ مَا ذَلِكُ الْكَلَامُ فَقَالَ هُوَ وَ اللَّهُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ فَلَقْنَا مَوْتَاكُمْ عِنْدَ الْمَوْتِ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ الْوَلَايَةَ.

[الحديث ٧]

٧ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ حَمَادٍ عَنِ حَرِيزٍ عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا
أَدْرَكْتَ الرَّجُلَ عِنْدَ النَّزْعِ فَلَقْنَهُ كَلِمَاتِ الْفَرَجِ - لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ
السَّبْعِ وَ رَبِّ الْأَرْضِ بَيْنَ السَّبْعِ وَ مَا فِيهِنَّ وَ مَا بَيْنَهُنَّ وَ مَا تَحْتَهُنَّ وَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * قَالَ وَ قَالَ أَبُو
جَعْفَرٍ لَوْ أَدْرَكْتُ عِكرِمَةَ عِنْدَ الْمَوْتِ لَنْفَعْتُهُ فَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ بِمَاذَا كَانَ يَنْفَعُهُ قَالَ يُلْقِنُهُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ

قوله عليه السلام: فلقنوا موتاكم هذا التفرع باعتبار أنه

إذا كان ينفع الكافر فالمؤمن بطريق أولى، أو أنه لما كان نافعاً للاعتقادات، فلقنوا لثلاث يذهب الشيطان بدينكم، وشهادته الرساله داخله في شهادته الولايه.

الحديث السابع: حسن.

قوله عليه السلام: ورب الأرضين السبع قال الوالد العلامة نور الله مرقدته: المراد بالأرضين السبع إما الأقاليم السبعه، أو طبقات الأرض و هي سبعة كالسماوات، كما في خبر زينب العطاره،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٥١

[الحديث ٨]

٨ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهُ ع قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا حَضَرَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ الْمَوْتُ قَالَ لَهُ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ رَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَ مَا بَيْنَهُمَا وَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَإِذَا قَالَهَا الْمَرِيضُ قَالَ لَهُ اذْهَبْ وَ لَيْسَ عَلَيْكَ بِأْسٌ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِذَا قَضَى نَجْبَهُ فَلْتَغْمَضْ عَيْنَاهُ وَ يُطْبِقْ فُوهُ وَ تَمُدُّ

و هو ظاهر قوله تعالى " وَ مِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ " و روى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام أن محدب كل سماء أرض لمقعر السماء التى فوقها.

و يظهر من بعض الأخبار أن الأرض سبعة و هذه إحداها.

وقيل: المراد بالأرض غير السماء، فكره الأثير مع ثلاث طبقات الهواء و كره الماء و طبقتى الأرض، أى: الخالصه و المخلوطه سبعة.

و منهم من جعل الهواء طبقتين و الأرض ثلاث طبقات، و منهم من جعل الماء مع ظاهر الأرض طبقه، و الله يعلم.

الحديث الثامن: ضعيف.

قوله رحمه الله: فإذا قضى نجه

قال فى الصحاح: النحب المده و الوقت، يقال: فلان قضى نحبه، أى

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٥٢

يَدَاهُ إِلَى جَنْبَيْهِ وَ تَمَدُّ سَاقَاهُ إِنْ كَانَتْ مُنْقَبِضَتَيْنِ وَ يُشَدُّ لِحْيَاهُ بِعَصَائِهِ إِلَى رَأْسِهِ وَ يَمُدُّ عَلَيْهِ ثَوْبٌ يُعْطَى بِهِ

[الحدِيث ٩]

٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ ثَقَلَ ابْنُ لَجَعْفَرٍ وَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنِ السِّسِّ فِي نَاحِيَةِ فُكَّانَ إِذَا دَنَا مِنْهُ إِنْسَانٌ قَالَ لَا تَمَسَّهُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَزْدَادُ ضَعْفًا وَ أضعفُ مَا يَكُونُ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَ مَنْ مَسَّهُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ أَعَانَ عَلَيْهِ فَلَمَّا قَضَى الْغُلَامُ أَمَرَ بِهِ فَعَمَّضَ عَيْنَاهُ وَ شَدَّ لِحْيَاهُ ثُمَّ قَالَ

مات.

قوله رحمه الله: و تمد يده قال السيد رحمه الله فى المدارك: ذكر الأصحاب مد اليدين. قال فى المعبر:

و لا أعرف فيه نقلا عن أئمتنا عليهم السلام، و لكن ليكون أطوع للغاسل و أسهل للإدراج.

الحدِيث التاسع: موثق كالصحيح.

و كان فيه أنه لا ينبغى الجزع بعد نزول أمر الله، فإن كان فليكن قبل النزول.

قوله: و لبس جبه خز و مطرف خز قال فى القاموس: المطرف كمكرم رداء من خز مربع ذو أعلام.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٥٣

لَنَا أَنْ نَجْزَعَ مَيَّا لَمْ يَنْزِلْ أَمْرُ اللَّهِ فَإِذَا نَزَلَ أَمْرُ اللَّهِ فَلَيْسَ لَنَا إِلَّا التَّسْلِيمُ ثُمَّ دَعَا بِدُهْنٍ فَادَّهَنَ وَ اكْتَحَلَ وَ دَعَا بِطَعَامٍ فَأَكَلَ هُوَ وَ مَنْ مَعَهُ ثُمَّ قَالَ هَذَا هُوَ الصَّبْرُ الْجَمِيلُ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَعُغِّلَ وَ لَبَسَ جُبَّهَ خَزًّا وَ مِطْرَفَ خَزًّا وَ عِمَامَةَ خَزًّا وَ خَرَجَ فَصَلَّى عَلَيْهِ.

[الحدِيث ١٠]

١٠ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ قَالَ حَضَرْتُ مَوْتَ إِسْمَاعِيلَ وَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السِّسِّ عِنْدَهُ فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ شَدَّ لِحْيَيْهِ وَ عَمَّضَهُ وَ عَطَى عَلَيْهِ الْمَلْحَفَةَ ثُمَّ أَمَرَ بِتَهْيِئَتِهِ فَلَمَّا فُرِغَ مِنْ أَمْرِهِ دَعَا بِكَفْنِهِ فَكَتَبَ فِي حَاشِيَتِهِ الْكَفْنَ - إِسْمَاعِيلُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ

اللَّهُ تَعَالَىٰ وَإِنْ مَاتَ لَيْلًا فِي بَيْتِ أُسْرَجٍ فِيهِ مَضِيحٌ إِلَى الصُّبْحِ وَلَمْ يُتْرَكْ وَخِيْدَهُ بَلْ يَكُونُ عِنْدَهُ مَنْ يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَىٰ وَيَتْلُو كِتَابَهُ أَوْ مَا يُحْسِنُهُ مِنْهُ وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ

الحديث العاشر: مجهول.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٢، ص: ٤٥٣

و ذكر الأصحاب أنه لم يرو فى كتابه الكفن غير هذه الروايه، لكن الأصحاب زادوا أشياء كما و كيفا و مكتوبا به عليه، للعمومات و بعض المناسبات.

قال فى الذكري: يستحب أن يكتب على الحبره و اللفافه و القميص و العمامه و الجريدتين " فلان يشهد أن لا إله إلا الله " لخبر أبى كهمس، و زاد ابن الجنيد " و أن محمدا رسول الله صلى الله عليه و آله "، و زاد الشيخ فى النهايه و المبسوط و الخلاف أسماء النبى و الأئمه عليهم السلام، و ظاهره فى الخلاف دعوى الإجماع عليه، و العمامه ذكرها الشيخ فى المبسوط و ابن البراج، لعدم تخصيص الخبر.

و لتكن الكتابه بتربه الحسين عليه السلام، و مع عدمها بطين و ماء، و مع عدمه بالإصبع. و فى الغريه للمفيد بالتربه أو غيرها من الطين، و ابن الجنيد بالطين و الماء، و لم يعين ابن بابويه ما يكتب به.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٥٤

.....

و الظاهر اشتراط التأثير فى الكتابه لأنه المعهود. و يكره بالسواد، و قال المفيد: و بغيره من الأصباغ. و لم ينقل استحباب كتابه شىء على الكفن سوى ذلك، فيمكن أن يقال بجوازه فضيه للأصل، و

بالمع لأنه تصرف لم يعلم إباحه الشرع له. انتهى.

و أقول: روى الشيخ فى كتاب الغيبه بسند حسن لا يقصر عن الصحيح أن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى كتب إلى القائم عليه السلام: روى لنا عن الصادق عليه السلام أنه كتب على إزار إسماعيل ابنه: "إسماعيل يشهد أن لا إله إلا الله" هل يجوز لنا أن نكتب مثل ذلك بطين القبر أو غيره؟ فأجاب عليه السلام:

يجوز ذلك.

ففيه دلالة على جواز الكتابة بطين القبر، و إيماء إلى جواز كتابه غير شهادة التوحيد، لعموم المثل أو إطلاقه.

و ربما يؤيد تعميم المكتوب بما رواه الكفعمى رحمه الله فى البلد الأمين و فى مصباحه مرسلًا عن على بن الحسين عن أبيه عن جده عليهم السلام عن النبى صلى الله عليه و آله قال: نزل جبرئيل عليه السلام على النبى صلى الله عليه و آله فى بعض غزواته و عليه جوشن ثقيل آلمه ثقله، فقال: يا محمد ربك يقرئك السلام و يقول لك: اخلع هذا الجوشن و اقرء هذا الدعاء، فهو أمان لك و لأمتك.

و ساق الحديث إلى أن قال: و من كتبه على كفته استحيا الله أن يعذبه بالنار.

و ساق الحديث إلى أن قال: قال الحسين عليه السلام: أوصانى أبى عليه السلام بحفظ هذا الدعاء و تعظيمه و أن أكتبه على كفته، ثم ذكر الجوشن الكبير المعروف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٥٥

.....

و روى صاحب كتاب الأنوار عن عبد الله بن محمد بن عقيل أنه قال فى حديث وفاه فاطمه عليها السلام: إن كثير بن عباس كتب فى أطراف كفتها:

" تشهد أن لا إله إلا الله، و أن محمدا رسول الله "

و يؤيده أيضا ما

رواه الشيخ فى الغيبه بإسناده عن على بن أحمد الدلال قال:

دخلت على أبى جعفر محمد بن عثمان- يعنى وكيل مولانا المهدي عليه السلام- يوما لا سلم عليه، فوجدت بين يديه ساجه و نقاش ينقش عليها، و يكتب عليها آيا من القرآن و أسماء الأئمه عليهم السلام على جوانبها، فقلت له: يا سيدى ما هذه الساجه؟ فقال لى: هذه لقبرى تكون فيه أوضع عليها، أو قال: أسند إليها، و قد فرغت منه، و أنا كل يوم أنزل إليه و أقرأ أجزاء من القرآن فيه. الخبر.

و يبعد منه أن يكون هذا من غير إذن الإمام عليه السلام، مع أن فيه أنه أخبر بوقت وفاته، و لا- يكون علمه بها إلا لسمع من الإمام عليه السلام. و لعل جوازه يستلزم جواز الكتابه على الكفن بالطريق الأولى.

و ربما يستدل بما رواه الصدوق رحمه الله فى العيون: أن سليمان بن أبى جعفر كفن أبا الحسن الكاظم عليه السلام بكفن فيه حبره استعملت له بألفين و خمسمائه دينار عليها القرآن كله. و فيه ما لا يخفى.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٥٦

[الحديث ١١]

١١ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عُمَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالَ لَمَّا قُبِضَ أَبُو جَعْفَرٍ عَ أَمْرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ بِالسَّرَاجِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي كَانَ يَسْكُنُهُ حَتَّى قُبِضَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ ثُمَّ أَمَرَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي بَيْتِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ حَتَّى أُخْرِجَ بِهِ إِلَى الْعِرَاقِ ثُمَّ لَمَّا أُذِرِيَ مَا كَانَ.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ

الحديث الحادى عشر: ضعيف.

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان الدليل لم يكن منطبقا على المدعى حذو النعل بالنعل، بل يدل على دوام الإسراج، كما نبه عليه فى الذكرى، و لم يكن منطبقا على عدم تركه وحده من غير أن يكون من عنده موصوفا بذكر الله و قراءه القرآن قال " أخبرنى " و لم يقل و يدل. انتهى.

و قال السيد رحمه الله فى المدارك: اعترض المحقق الشيخ على رحمه الله أن ما دل عليه الحديث غير المدعى، و قال: إلا أن اشتهار الحكم بينهم كاف فى ثبوته، للتسامح فى أدله السنن، و قد يقال: إن ما تضمنه الحديث يندرج فيه المدعى، أو يقال: إن استحباب ذلك يقتضى استحباب الإسراج عند الميت بطريق أولى، و الدلالة واضحة لكن السند ضعيف جدا.

الحديث الثاني عشر: ضعيف أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٥٧

بْنِ أَبِي حَمَّادٍ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع
قَالَ لَيْسَ مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ وَ يُتْرَكُ

وَحَدَّهُ إِلَّا لَعِبَ الشَّيْطَانُ فِي جَوْفِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا يُتْرَكُ عَلَى بَطْنِهِ حَدِيدَةٌ كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ الْعَامَّةُ سِجْمَعْنَا ذَلِكَ مُذَاكِرَةً مِنَ الشُّيُوخِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ - ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى

قوله عليه السلام: ليس من ميت يمكن أن يكون المراد حال الاحتضار، و ب " لعب الشيطان " وساوسه و إضلاله. و أن يكون المراد بعد الموت، فينكأ جوفه إتماما للعداوة لعنه الله و أبعده.

قوله رحمه الله: و من الكافور الجلال قال في شرح الجعفرية: قال الجوهرى فى الصحاح فى فصل الرء فى باب الحاء: الرباح بفتح الرء دوبيه كالسنور يحلب منها الكافور.

و قال الشيخ فى النهاية: الكافور الذى لم تمسه النار.

و قال ابنه فى شرح نهايه والده: الكافور صمغ يقع من شجر، فكل ما كان جلالا- و هو الكبار من قطعه- لا حاجه له إلى النار، و يقال له: الكافور الخام

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٥٨

ثُمَّ يُسَيِّدُ لِعُسَيْلِهِ فَيُؤْخَذُ مِنَ السُّدْرِ الْمَسْحُوقِ رِطْلٌ وَ نَحْوُهُ مِنَ الْأَشْنَانِ شَيْءٌ يَسِيرٌ يُنَجِّي بِهِ وَ مِنَ الْكَافُورِ الْجَلَالِ نِصْفٌ مِثْقَالٍ إِنْ تَيْسَّرَ وَ إِلَّا مَا تَيْسَّرَ مِنْهُ وَ إِنْ قَلَّ وَ مِنَ الدَّرِيرَةِ الْخَالِصَةِ مِنَ الطَّيِّبِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْقَمْحَةِ مِقْدَارٌ رِطْلٍ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ فَسَيَذْكُرُ هَذَا عِنْدَ شَرْحِ غُسْلِ الْمَيِّتِ وَ تَكْفِينِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

و ما يقع من صغار ذلك الصمغ من الشجر فى التراب، فيؤخذ بترابه و يطرح فى قدر فيها ماء يغلى و يميز من التراب، فذلك لا يجزى للحنوط.

قوله رحمه الله: فيؤخذ من السدر قال السيد رحمه الله فى المدارك: المشهور بين الأصحاب أنه يكفى من الخليط- أعنى السدر و الكافور- مسماه، و قدر المفيد رحمه الله السدر

برطل، و ابن البراج برطل و نصف، و اعتبر بعضهم سبع و رقات، و الأصح اعتبار ما يصدق عليه الاسم، أعنى: ما يتحقق معه كون ذلك الماء ماء سدر و ماء كافور.

و لو خرج الماء بالخليط عن كونه مطلقاً، ففي جواز التمسح به قولان، و إطلاق الأخبار و اتفاق الأصحاب على ترغيه السدر كما نقله فى الذكرى، يقتضيان الجواز.

قوله رحمه الله: شىء يسير ينجى به كأنه بمعنى الاستنجاء، أى: يغسل به سفلاه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٥٩

ثُمَّ قَالَ وَ يُؤْخَذُ لِحْنُوطِهِ وَ زَنْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَ ثُلُثٌ مِنَ الْكَافُورِ الْخَامِ الَّذِي لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ وَ هُوَ السَّائِغُ لِلْحَنْوِطِ وَ أَوْسَطُ أَقْدَارِهِ وَ زَنْ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ وَ أَقْلُهُ وَ زَنْ مِثْقَالٍ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّرَ ذَلِكَ

[الحديث ١٣]

١٣ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ رَفَعَهُ قَالَ السُّنَّةُ فِي الْحَنْوِطِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَ ثُلُثٌ أَكْثَرُهُ وَ قَالَ إِنَّ جَبْرَيْلَ عَزَّ وَ جَلَّ نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص

قوله رحمه الله: و يؤخذ لحنوطه قال فى القاموس: الحنوط كصبور و ككتاب كل طيب يخلط للميت.

و قال السيد رحمه الله فى المدارك: اختلف الأصحاب فى تقدير الأفضل فى الحنوط، فقال الشيخان و الصدوق: أقله مثقال، و أوسطه أربعة دراهم، و أكمل منه وزن ثلاثة عشر درهما و ثلث. و قال الجعفى: أقله مثقال و ثلث. و قال ابن الجنيد: أقله مثقال، و أوسطه أربعة مثاقيل.

و منشأ هذا الاختلاف اختلاف الأخبار، و نقل عن ابن إدريس أنه فسر المثاقيل الواردة فى الروايات بالدراهم، نظراً إلى قول الأصحاب، و طالبه ابن طاوس بالمستند. و اختلف الأصحاب فى مشاركة الغسل للحنوط فى

هذه المقادير، فنفاها الأكثر، و حكى ابن إدريس عن بعض الأصحاب المشاركة.

الحديث الثالث عشر: مرفوع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٦٠

بِحَنُوطٍ فَكَانَ وَزَنُهُ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ جُزْءٌ لَهُ وَ جُزْءٌ لِعَلِيِّ وَ جُزْءٌ لِفَاطِمَةَ ع.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ بَعْضِ أَصِحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَقْلُ مَا يُجْزَى مِنَ الْكَافُورِ لِلْمَيِّتِ مِثْقَالٌ.

[الحديث ١٥]

١٥ وَ فِي رِوَايَةِ الْكَاهِلِيِّ وَ حُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْقَصْدُ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ مِثْقَالٍ.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ رَوَى ذَلِكَ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْقَصْدُ مِنَ الْكَافُورِ أَرْبَعَةُ مِثْقَالٍ.

[الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الحديث الرابع عشر: ضعيف.

الحديث الخامس عشر: ضعيف أيضا.

قوله عليه السلام: القصد من الكافور قال فى الصحاح: القصد بين الإسراف و التقدير، يقال: فلان مقتصد فى النفقة.

الحديث السابع عشر: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٦١

بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَقْلُ مَا يُجْزَى مِنَ الْكَافُورِ لِلْمَيِّتِ مِثْقَالٌ وَ نِصْفٌ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ يُعَدُّ لَهُ شَيْءٌ مِّنَ الْقُطْنِ وَ يُعَدُّ الْكَفَنُ وَ هُوَ قَمِيصٌ وَ مِئْزَرٌ وَ خِرْقَةٌ يُشَدُّ بِهَا سُفْلُهُ إِلَى وَرِكَيْهِ وَ لِفَافَهُ وَ حَبْرَةٌ وَ عِمَامَةٌ

قوله عليه السلام: أقل ما يجزى يمكن حمله على أقل ما يجزى للحنوط و الغسل معا، فلا ينافى الخبر السابق و يكون مؤيدا لما ذكره الشيخ من كون المقدار المعد للغسل نصف مثقال.

قوله رحمه الله: و يعد الكفن قال السيد رحمه الله في المدارك: المشهور بين الأصحاب في أثواب الكفن الواجبه ثلاث قطع: مئزر، و قميص، و إزار، بل قال في المعتبر: إنه مذهب علمائنا أجمع عدا سلا، فإنه اقتصر على ثوب واحد. و المستفاد من الروايات التخيير في الواجب بين الأثواب الثلاثة و القميص و الثوبين، و هو اختيار ابن الجنيد و المصنف في المعتبر. و قال الشيخان و المرتضى و ابن بابويه: يتعين القميص، و أما المئزر فقد ذكره الشيخ و أتباعهما، و جعلوه إحدى الأثواب الثلاثة المفروضه،

و لم أقف فى الروايات على ما يعطى ذلك، بل المستفاد منها اعتبار القميص و الثوبين الشاملين للجسد أو الأثواب الثلاثة، و بمضمونها أفتى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٦٢

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ١٨]

١٨ مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَمَّا يُكْفَنُ بِهِ الْمَيِّتُ قَالَ ثَلَاثَةٌ أَثْوَابٍ وَ إِنَّمَا كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ ثَوْبَيْنِ صَحَارِيِّينِ وَ ثَوْبِ حَبْرَةٍ وَ الصُّحَارِيُّهُ تَكُونُ بِالْيَمَامَةِ وَ كُفِّنَ

ابن الجنيد فى كتابه.

قوله رحمه الله: يدل على ذلك كان المراد الدلاله فى الجملة.

الحديث الثامن عشر: موثق.

قوله عليه السلام: ثوبين صحاريين قال فى النهايه: فيه " كفن رسول الله صلى الله عليه و آله فى ثوبين صحاريين " صحار قريه باليمن نسب الثوب إليها، و قيل: هو من الصحره و هى حمزه خفيه كالغبره، يقال: ثوب أصحر و صحارى. انتهى.

و قال فى الصحاح: صحار بالضم قصبه عمان مما يلى الجبل.

و قال فى القاموس: حبره كعنبه ضرب من برود اليمن و يحرك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٦٣

أَبُو جَعْفَرٍ ع فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ.

[الحديث ١٩]

١٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ الْكُفْنُ فَرِيضَةٌ لِلرِّجَالِ ثَلَاثَةٌ أَثْوَابٍ وَ الْعِمَامَةُ وَ الْخِرْقَةُ سُنَّةٌ وَ أَمَّا النِّسَاءُ فَفَرِيضَتُهُ خَمْسَةٌ أَثْوَابٍ

قوله: و الصحاريه تكون باليمامه قال فى النهايه: هى الصقع المعروف شرقى الحجاز.

الحديث التاسع عشر: مجهول.

و كان إسماعيل هو ابن مرار، بقرينه يونس على ما ذكره الشيخ في رجاله في من لم يرو.

قوله عليه السلام: الكفن فريضة للرجال يمكن حمل الفريضة على تأكيد الاستحباب، و يكون الخمسة بزياده لفافتين أو القناع و خرقه الشديين، أو أحدهما مع النمط، أو أحدهما مع خرقه الفخذ، و الأول أظهر.

و يؤيد الأخير ما رواه الكليني عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: يكفن الرجل في ثلاثة أثواب، و

المرأه إذا كانت عظيمه فى خمسه درع و منطق و خمار و لفافتين.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٦٤

[الحديث ٢٠]

٢٠ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عِلْمَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُكْفَنَهُ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَكُونَ فِي كَفْنِهِ ثَوْبٌ كَانَ يُصَلَّى فِيهِ نَظِيفٌ فَأَفْعَلْ فَإِنَّ ذَلِكَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْفَنَ فِيهَا كَانَ يُصَلَّى فِيهِ.

[الحديث ٢١]

٢١ وَ أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ ثَوْبَيْنِ صُحَارِيِّينَ وَ ثَوْبٍ يَمَنِيٍّ عِبْرِيٍّ أَوْ أَظْفَارٍ.

وَ الصَّحِيحُ عِنْدِي مِنْ ظَفَارٍ وَ هُمَا بَلَدَانِ

الحديث العشرون: كالصحيح.

الحديث الحادى و العشرون: موثق.

قوله عليه السلام: و ثوب يمنه فى الذكرى: اليمنه بضم الياء البرد من برود اليمن.

قوله رحمه الله: و الصحيح عندى من ظفار الظاهر أنه كلام أحد الرواه، و المراد أن الصحيح أن يكون بدل قوله " أو أظفار " أو " من ظفار " الظفار و العبر بلدان باليمن.

و يحتمل بعيدا أن يكون كلام الشيخ.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٦٥

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ وَ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الْعِمَامَةُ لِلْمَيِّتِ مِنَ الْكَفَنِ هِيَ قَالَ لَا إِنَّمَا الْكَفْنُ الْمَفْرُوضُ ثَلَاثَةٌ أَثْوَابٍ أَوْ ثَوْبٌ تَامٌّ لَا أَقَلَّ مِنْهُ يُوَارَى فِيهِ جَسَدُهُ كُلُّهُ فَمَا

و فى النهايه: ظفار بوزن قظام اسم مدينه لحمير باليمن.

قوله رحمه الله: و بهذا الإسناد قال الفاضل التستري رحمه الله: لم يظهر له مشار إليه، و لعل الخبر مأخوذ من كتاب أحمد، فترك أحمد حيث لم يكن مذكورا، و يؤيده الروايه الآتیه.

و قال أيضا: رواه الكافى بطريق حسن بتغيير لا أراه مضرا.

الحديث الثانى و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: أو ثوب تام قال الفاضل التستري رحمه الله: هذه النسخه و إن نقلوا خلافها أصوب، نظرا إلى قوله " تام لا أقل "

و

قوله " إلى أن يبلغ خمسه "، و يؤيده ما فى الكافى فى حديث زراره: و هذه ثلاثه أثواب و ثوب تام لا- أقل منه. غير أن فى الكافى بالواو، و لعل الأظهر " أو " كما فى نسختنا. انتهى.

و قال الشيخ البهائى رحمه الله فى الجبل المتين: استدل شيخنا لسار فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٦٦

.....

الذكرى بهذا الخبر، ثم أجاب تاره بحمل الثوب التام على التقيه، لأنه موافق لمذهب العامه من الاجتراء بالواحد، و أخرى بأنه من عطف الخاص على العام و هو كما ترى.

و النسخ فى هذا الحديث مختلفه، ففى بعض نسخ التهذيب كما نقلناه " و ثوب تام لا أقل منه " و يوافقه كثير من نسخ الكافى، و هو المطابق لما نقله شيخنا فى الذكرى.

و فى بعضها هكذا: إنما المفروض ثلاثه أثواب تام و لا أقل منه و هذه النسخه موافقه لما نقله المحقق فى المعبر، و العلامه فى كتبه الاستدلاليه، و لفظه " تام " فيها خبر مبتدأ محذوف، أى: و هو تام.

و فى بعض النسخ المعبره من التهذيب " أو ثوب تام " بلفظه " أو " بدل الواو، و هى موافقه فى المعنى للنسخه الأولى على أول الحملين السابقين، و يمكن حملها على حال الضروره أيضا. انتهى.

أقول: على نسخه الواو يحتمل أن يكون المراد و ثوب منه يجب أن يكون تاما، فىكون مؤيدا لما ذكره القوم من المتر و القميص و اللفافه، و قوله " لا- أقل منه " يؤيد الواو، إلا- أن يكون " لا أقل " باعتبار التماميه لا العدد، و قوله " يوارى فيه جسده كله " بيان للتام.

و أيضا الترديد فى المفروض بين الثلاثه و الواحد لا يخلو من حزازه، إلا أن يكون المراد بالثلاثه الناقصه كلها،

و لم يقل بالاجتزاء به أحد.

و كذا قوله عليه السلام " فما زاد فهو سنه " إن كان المراد به ما زاد على الثلاثة كما هو الظاهر، فيرد عليه أن الثوبين من الثلاثة على مذهب سلار سنه،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٦٧

زَادَ فَهُوَ سِنُّهُ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ خَمْسَةَ فَمَا زَادَ فَمُبْتَدِعٌ وَ الْعِمَامَةُ سِنُّهُ وَ قَالَ أَمَرَ النَّبِيُّ ص بِالْعِمَامَةِ وَ عُمَمَ النَّبِيِّ ص وَ بَعَثَ إِلَيْنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَ نَحْنُ بِالْمَدِينَةِ لَمَّا مَاتَ أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَذَاءُ بِدِينَارٍ فَأَمَرْنَا أَنْ نَشْتَرِيَ لَهُ حَنُوطًا وَ عِمَامَةً فَفَعَلْنَا.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الثَّيَابِ الَّتِي يُصَلِّي فِيهَا الرَّجُلُ - وَ يَصُومُ

فأى فائده للتخصيص. و إن كان المراد أزيد من الواحد فينأى المفروض فى أول الكلام، و كان هذا التشويش فى الكلام يؤيد التقية، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: إلى أن يبلغ خمسة قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه من الخمسة العمامه و الخرقه التى يلف بها وركيه، على ما سيجى ء التنبيه عليه عن قريب فى حسنه الحلبي و روايه معاويه.

انتهى.

و يحتمل أن يكون المراد إضافه لفاتين آخرين.

قوله: و بعثنا أبو عبد الله عليه السلام فى الكافى: و بعث إلينا أبو عبد الله عليه السلام و نحن بالمدينه لما مات أبو عبيده الحذاء بدينار، و أمرنا أن نشترى له حنوطا و عمامه ففعلنا.

الحديث الثالث و العشرون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٦٨

أَيُكْفَنُ فِيهَا قَالَ أَحِبُّ ذَلِكَ الْكَفْنَ يَعْنِي قَمِيصًا قُلْتُ يُدْرَجُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَ الْقَمِيصُ أَحَبُّ إِلَيَّ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيْدَهُ اللَّهُ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمَيِّتُ يُكْفَنُ فِي ثَلَاثِهِ سِوَى الْعِمَامَةِ وَالْخِرْقَةِ تُشَدُّ بِهَا وَرِكَتَيْهِ لِكَيْلَا يَبْدُو مِنْهُ شَيْءٌ وَالْخِرْقَةُ وَالْعِمَامَةُ لَا بُدَّ مِنْهُمَا وَ لَيْسَتْ مِنَ الْكَفَنِ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَتَبَ أَبِي فِي وَصِيَّتِهِ أَنِّي أَكْفَنُهُ بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَحَدُهَا رِدَاءٌ لَهُ حَبْرَةٌ كَانَ يُصِلُّ لِي فِيهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ ثَوْبٌ آخَرَ وَ قَمِيصٌ فَقُلْتُ لِأَبِي لِمَ تَكْتُبُ هَذَا فَقَالَ أَخَافُ أَنْ يَغْلِبَكَ النَّاسُ فَإِنْ قَالُوا كَفَّنُهُ فِي أَرْبَعَةٍ

و يمكن أن يعد حسنا، لأنه قيل في محمد بن سهل: له مسائل.

الحديث الرابع و العشرون: ضعيف.

و لا خلاف في استحباب العمامه و لفافه الفخذين.

و قوله عليه السلام " و ليستأمن الكفن " أى: الواجب، أو مطلقا.

الحديث الخامس و العشرون: حسن.

و قوله " و بهذا الإسناد " ليس على ما ينبغي، و المراد ظاهر.

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه عدم جواز اللفافه الثانيه، و لزوم الاقتصار على الواحده مع القميص و الإزار، و لعل العمل به أوجه.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٦٩

أَثْوَابٍ أَوْ خَمْسَةٍ فَلَا تَفْعَلْ قَالَ وَ عَمَّنِي بَعْدَ بَعْمَامَةٍ وَ لَيْسَ تُعَدُّ الْعِمَامَةُ مِنَ الْكَفَنِ إِنَّمَا يُعَدُّ مَا يُلْفُ بِهِ الْجَسَدُ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُكْفَنُ الْمَيِّتُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ قَمِيصٍ لَا يُرْزُ عَلَيْهِ وَ إِزَارٍ وَ خِرْقَةٍ يُعَصَّبُ بِهَا وَسْطُهُ وَ بُرْدٍ يُلْفُ فِيهِ وَ عِمَامَةٍ يُعْتَمُّ بِهَا وَ يُلْقَى فَضْلُهَا عَلَى وَجْهِهِ

قوله عليه السلام: و عممه بعمامه الظاهر أنه كلام الصادق عليه السلام، و يحتمل أن يكون الباقر عليه السلام على بعد.

و ظاهره عدم عد العمامه من الكفن و إن كان مستحبا، فناذر تكفين

الميت لا يكفيه بذل العمامه، و كذا سارقه لا يكون سارق الكفن، و الفائده تظهر فى أمثال ذلك.

و قال السبط المدقق رحمه الله: الظاهر أن " قال " من قول زراره حكاية عن أبى عبد الله عليه السلام من عمله بالوصيه، فقوله " و عممه " أمر، و يحتمل كونه فعلا ماضيا، و يكون زراره حاكيا لفعله عليه السلام، و البعد ظاهر.

الحديث السادس و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: و يلقي فضلها على وجهه قيل: المراد بالوجه مقابل الظهر، فلا ينافى الإلقاء على الصدر، و لا يخفى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٧٠

وَ أَمَّا الْقُطْنُ فَسَيَنْذُكُرُهُ عِنْدَ شَرْحِ التَّغْسِيلِ وَ التَّحْنِيطِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَيْسَ تَعَدَّ جَرِيدَتَانِ مِنَ النَّخْلِ خَضِرَاوَانٍ وَ طُولُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْرُ عَظْمِ الذَّرَاعِ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنَ النَّخْلِ الْجَرِيدُ يُعَوَّضُ مِنْهُ بِالْخِلَافِ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ الْخِلَافُ يُعَوَّضُ مِنْهُ بِالسُّدْرِ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرِ وَ وُجِدَ غَيْرُهُ مِنَ الشَّجَرِ يُعَوَّضُ عَنْهُ بِهِ بَعِيدٌ أَنْ يَكُونَ رَطْبًا فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَلَا حَرَجَ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي تَرْكِهِ لِلضَّطَّرِّ

[الحديث ٢٧]

٢٧ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَيِّهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصِحَابِنَا قَالُوا قُلْنَا لَهُ جَعَلْنَا اللَّهُ فِدَاكَ إِنْ لَمْ نَقْدِرْ عَلَى الْجَرِيدِ فَقَالَ عُوْدُ السُّدْرِ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ نَقْدِرْ عَلَى السُّدْرِ فَقَالَ عُوْدُ الْخِلَافِ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْقَاسَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ بِلَالٍ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ عَنِ الْجَرِيدِ إِذَا لَمْ نَجِدْ نَجْعَلْ بَدَلَهَا غَيْرَهَا فِي مَوْضِعٍ لَا يُمْكِنُ النَّخْلُ فَكَتَبَ يَجُوزُ إِذَا أُعْوِزْتَ الْجَرِيدَةَ وَ الْجَرِيدَةَ أَفْضَلُ وَ بِهِ جَاءَتْ الرَّوَايَةُ

ما فيه، و الأظهر التخيير. و الصدر هو المشهور بين الأصحاب.

قوله رحمه الله: فإن لم يوجد الخلاف المشهور تقدم الصدر على الخلاف.

الحديث السابع و العشرون: ضعيف.

الحديث الثامن و العشرون: ضعيف.

و هذا الخبر مأخوذ من الكافى إلى قوله: عود الرمان.

فيحتمل أن يكون قوله " و به جاءت الروايه " كلام الكلينى، و المراد أنه وردت به روايه أخرى أيضا. و أن يكون قوله " و الجريده أفضل " أيضا كلامه.

و أن يكون الجميع كلام الإمام عليه السلام، و يكون المراد الروايه عن الرسول صلى الله عليه و آله.

ثم اعلم أنه لا- خلاف بين أصحابنا فى استحباب الجريدتين للميت، و قال الشهيد رحمه الله: الجريده العود الذى يجرده عنه الخوص، و لا يسمى جريدا ما دام عليه الخوص و إنما سمي سعفا.

و قال المفيد و سلار و جماعه: تقديم الخلاف على السدر، و بعد السدر لم يعينوا شيئا.

و ذهب جماعه منهم الشيخ فى النهايه و المبسوط و المحقق فى الشرائع إلى

تقديم السدر على الخلاف.

و ذهب الصدوق و الشيخ فى الخلاف و الجعفى إلى أنه مع تعذر النخل تؤخذ من شجر رطب، و هو اختيار ابن البراج و ابن إدريس، و الشهيد فى الدروس و البيان ذكر بعد الخلاف قبل الشجر الرطب شجر الرمان.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٧٢

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ يُجْعَلُ بَدَلُهَا عُوْدَ الرُّمَّانِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا يُقَطَّعُ شَيْءٌ مِنْ أَكْفَانِ الْمَيْتِ بِحَدِيدٍ وَ لَا يُقَرَّبُ النَّارَ بِبُخُورٍ وَ لَا غَيْرِهِ قَالَ مُصَيِّفٌ هَذَا الْكِتَابِ سَمِعْنَا ذَلِكَ مُذَاكِرَةً عَنِ الشُّيُوخِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَ عَلَيْهِ كَانَ عَمَلُهُمْ

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يُجَمَّرُ الْكَفَنُ

و لا يبعد التخيير بعد النخل بين السدر و الخلاف ثم الرمان.

ثم اختلفوا فى مقدارها: فقال الأكثر منهم الشيخان: يكون طولها قدر عظم الذراع.

و قال الصدوق: و إن كانت قدر ذراع فلا بأس، و إن كانت قدر شبر فلا بأس.

و قال ابن أبى عقيل: مقدار كل واحد أربع أصابع إلى ما فوقها.

قال فى الذكرى: و الكل جائز، لثبوت الشرعيه مع عدم القاطع على قدر معين.

و الأقرب التخيير بين الذراع و عظمه و الشبر، لورود الروايه بكل منها.

الحديث التاسع و العشرون: مرسل.

الحديث الثلاثون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٧٣

۳۱ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الْكُوفِيِّ عَنِ ابْنِ جُمُهَورٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ قَالَ وَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَا تُجْمَرُوا الْأَكْفَانَ وَ لَا تَمَسُّوا مَوْتَاكُمْ بِالطَّيِّبِ إِلَّا بِالْكَافُورِ فَإِنَّ الْمَيِّتَ بِمَنْزِلِهِ الْمُحْرَمِ

الحدیث الحادی و الثلاثون: ضعیف بسندیہ.

و کان ابن جمہور هو الحسن بن محمد بن جمہور.

قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: اعلم أن الكليني ذكر أحمد بن محمد الكوفي عن ابن جمهور عن أبيه، فتوهم الشيخ أن أحمد بن محمد هو الذي يروي عنه الكليني بواسطة العده و ذكر العده، و أحمد هذا هو العاصمي الذي يروي عنه الكليني

بلا واسطه، كما صرح به في مواضع كثيرة. انتهى كلامه رفع الله مقامه.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: اعلم أن الموجود فيما عندنا من الكافي ما لفظه: أحمد بن محمد الكوفي - إلخ. و مقتضى كلام الشيخ أنه رواه الكليني عن عده عن أحمد بن محمد، و مقتضى ما نقلناه خلافه. و لعل وجه اشتباه الشيخ أنه ذكر الكليني قبل هذه الرواية عده و ساق روايه، فوقع نظر المصنف على تلك العده، إذ كان في خاطره تلك عند سياق هذه الرواية.

قوله رحمه الله: قال و حدثنا قال الفاضل التستري رحمه الله: الذي يفهم من الكافي على ما نقلناه في

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٧٤

[الحديث ٣٢]

٣٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ النَّبِيَّ ص نَهَى أَنْ تُتَّبَعَ جَنَازَةٌ بِمِجْمَرَةٍ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ غِيَاثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّهُ كَانَ يُجْمَرُ الْمَيْتَ بِالْعُودِ فِيهِ الْمِسْكُ وَ رَبَّمَا جَعَلَ عَلَى النَّعْشِ الْحُنُوطَ وَ رَبَّمَا

الحاشية أن القائل هو أحمد بن محمد الكوفي، و على الكيفيه التي نقلها الشيخ عن الكليني يحصل التردد في القائل.

الحديث الثاني و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

قوله رحمه الله: و بهذا الإسناد قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مقتضى هذا الكلام أن المراد الإسناد المذكور إلى محمد بن يعقوب، بحيث لا يكون محمد دخلا و لعل المراد أن محمد بن يعقوب داخل، و إن لم تف العبارة بذلك. و بالجمله رواه الكليني عن علي. أو أراد بهذا الإسناد الإسناد الأول.

الحديث الثالث الثلاثون: مرسل.

قوله عليه السلام: كان يجمر الميت يمكن أن يكون المراد التجمير في البيت الذي يغسل فيه لئلا يضر ننته،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٧٥

لَمْ يَجْعَلْهُ وَ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُتَّبَعَ الْمَيْتُ بِالْمِجْمَرَةِ.

فَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّقْيِيهِ لِأَنَّهُ مَذْهَبٌ كَثِيرٌ مِنَ الْعَامَّةِ وَ يَزِيدُ مَا ذَكَرْنَا بَيَانًا

[الحديث ٣٤]

٣٤ مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ لَا تُقَرَّبُوا مَوْتَاكُمْ النَّارَ يَعْنِي الدُّخَانَ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ بِنْتِ إِيَّاسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِدُخَانِهِ
كَفَنِ الْمَيِّتِ وَ يَنْبَغِي

فلا ينافى النهي عن تجمير الكفن.

و يمكن أن يكون محمولا على الجواز، بأن يكون فعله عليه السلام لبيانه، فلا ينافى الكراهه. و الله يعلم.

و قال في الدروس: و لا يجمر الكفن، و الروايه بتجميره متروكه.

و أقول: نقل في المعتمد إجماع علمائنا على كراهيه تجمير الكفن.

و قال الصدوق: يكره أن يجمر أو تتبع بمجمره، و لكن يجمر الكفن.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٧٦

لِلْمَرْءِ الْمُسْلِمِ أَنْ يُدَخَّنَ ثِيَابَهُ إِذَا كَانَ يَقْدِرُ.

فَالْوَجْهُ فِيهِ التَّقْيِيهِ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْعَامَّةِ ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ إِحْدَى اللَّفَافَتَيْنِ حَبْرَهُ فَقَدْ مَضَى مَا يُدُلُّ عَلَى
ذَلِكَ وَ يُدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا

[الحديث ٣٦]

٣٦ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ
زِيَادٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ ع كَفَّنَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ بِبُرْدٍ حَبْرَهُ وَ
أَنَّ عَلِيًّا ع كَفَّنَ - سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ بِبُرْدٍ أَحْمَرَ حَبْرَهُ.

٣٧ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ

قوله عليه السلام: و ينبغي للمرء المسلم يمكن أن يقال: لما كان عدم البأس يشعر بعدم الرجحان بل المرجوحه كما قيل، أزال عليه السلام توهم اشتراك ذلك الحكم بين الأحياء و الأموات ببيان استحباب الدخنه للأحياء.

و يمكن أن يكون استدلالا بجواز الدخنه باستحبابه للمسلم الشامل للميت أيضا، و الأول أظهر. و الله يعلم.

الحديث السادس و الثلاثون: ضعيف.

و لا خلاف ظاهرا في استحباب كون الكفن أبيض إلا الحبره.

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٧٧

أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النَّعْمَانِ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بُرْدٍ أَحْمَرَ حَبْرَهُ وَ ثَوْبَيْنِ أبيضَيْنِ صُحَارِيِّينِ قُلْتُ لَهُ وَ كَيْفَ صِيَلْتَنِي عَلَيْهِ قَالَ سَجَّيْ بِثَوْبٍ وَ جِعَلْ وَسَطَ الْبَيْتِ فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ قَوْمٌ دَارُوا بِهِ وَ صَيَلُوا عَلَيْهِ وَ دَعَوْا لَهُ ثُمَّ يَخْرُجُونَ وَ يَدْخُلُ آخِرُونَ ثُمَّ دَخَلَ عَلِيُّ ع الْقَبْرَ فَوَضَعَهُ عَلَى يَدَيْهِ وَ أَدْخَلَ مَعَهُ الْفُضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي الْخَيْلَاءِ يُقَالُ لَهُ أَوْسُ بْنُ

خَوْلِيَّ أَنْشُدْكُمْ اللَّهَ أَنْ تَقْطَعُوا حَقْنَا فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ عِ ادْخُلْ فَدَخَلَ مَعَهُمَا فَسَأَلَتْهُ أَيْنَ وَضِعَ السَّرِيرُ فَقَالَ عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ وَ سُلَّ سَيْلًا
قَالَ وَ قَالَ إِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عِ كَفَّنَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فِي بُرْدٍ حَبْرَةٍ وَ إِنَّ عَلِيًّا عِ كَفَّنَ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ فِي بُرْدٍ أَحْمَرَ حَبْرَةٍ

قوله عليه السلام: فإذا دخل قوم داروا به يمكن أن يكون المراد أطافوا به احتراماً، ثم صلوا عليه بعد، لا- أنهم جعلوه قبله و توجهوا إليه من كل جانب عند الصلاة.

و يحتمل أن يكون المراد بالصلاة هنا الدعاء، و كان صلاة الناس عليه هكذا، و إنما صلى الصلاة المخصوصه عليه أمير المؤمنين عليه السلام و خواصه.

كما يدل عليه ما رواه الطبرسي رحمه الله في الاحتجاج من كتاب سليم بن قيس عن سلمان أنه قال: أتيت علياً عليه السلام و هو يغسل رسول الله صلى الله عليه و آله، و قد كان أوصى أن لا يغسله غير علي عليه السلام. و ساق الحديث إلى أن قال: فلما غسله و كفته أدخلني و أدخل أبا ذر و المقداد و فاطمه و حسنا

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٧٨

.....

و حسينا عليهم السلام، فتقدم و صففنا خلفه و صلى عليه و عائشه في الحجره لا تعلم قد أخذ جبرئيل بصرها، ثم أدخل عشره من المهاجرين و عشره من الأنصار فيصلون و يخرجون، حتى لم يبق أحد من المهاجرين و الأنصار إلا صلى عليه. الخبر.

و قال المفيد قدس سره في الإرشاد: فلما فرغ أمير المؤمنين من غسله و تجهيزه تقدم فصلى عليه وحده، و لم يشركه معه أحد في الصلاة عليه، و كان المسلمون في المسجد

يخوضون في من يؤمهم في الصلاة عليه و أين يدفن، فخرج أمير المؤمنين عليه السلام و قال لهم: إن رسول الله صلى الله عليه و آله إمامنا حيا و ميتا، فليدخل عليه فوج بعد فوج منكم فيصلون عليه بغير إمام و ينصرفون.

إلى آخر ما قال.

و قال ابن شهر آشوب رحمه الله في المناقب: قال أمير المؤمنين عليه السلام:

سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: إنما نزلت هذه الآية في الصلاة على بعد قبض الله لي " إِنَّ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ " الآية.

و سئل الباقر عليه السلام كيف كانت الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله؟

فقال: لما غسله أمير المؤمنين عليه السلام و كفنه سجا و أدخل عليه عشره فداروا حوله، ثم وقف أمير المؤمنين عليه السلام في وسطهم فقال: " إِنَّ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ " الآية، فيقول القوم مثل ما يقول، حتى صلى عليه أهل المدينة و أهل العوالي.

و نحو ذلك روى المفيد في مجالسه بإسناده عن أبي خالد الكابلي عن أبي جعفر عليه السلام. و رواه الكليني أيضا عنه عليه السلام.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٧٩

[الحديث ٣٨]

٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْكَفَنُ يَكُونُ بُرْدًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بُرْدًا فَاجْعَلْهُ كُلَّهُ قُطْنًا فَإِنْ لَمْ تَجِدْ عِمَامَةً قُطْنٍ فَاجْعَلِ الْعِمَامَةَ سَابِرِيًّا.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِذَا أَرَادَ الْمُتَوَلَّى لِأَمْرِ الْمَيِّتِ غُسْلَهُ فَلْيَرْفَعْهُ عَلَى سَاجِهِ أَوْ شِبْهِهَا مُوَجَّهًا إِلَى الْقَبْلَةِ بَاطِنُ رِجْلَيْهِ إِلَيْهَا وَ وَجْهُهُ تَلْقَاهَا حَسَبَ مَا وَجَّهَهُ عِنْدَ وَفَاتِهِ ثُمَّ يَنْزِعُ قَمِيصَهُ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ

قَمِيصٌ مِنْ فَوْقِهِ إِلَى سِرَّتِهِ يَفْتَقُ جَيْبَهُ أَوْ يَخْرِقُهُ لِيَتَسَّعَ عَلَيْهِ فِي خُرُوجِهِ ثُمَّ يَضَعُ عَلَى عَوْرَتِهِ مَا يَسْتُرُهَا ثُمَّ يُلَيِّنُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ بِرَفْقٍ فَإِنْ تَصَعَّبَتْ تَرَكَهَا وَيَأْخُذُ السِّدْرَ فَيَضَعُهُ فِي إِجَانِهِ وَشِبْهَيْهَا مِنَ الْأَوَانِي

الحديث الثامن والثلاثون: موثق.

قوله رحمه الله: ثم ينزع قميصه قال السيد رحمه الله في المدارك: ذكر الشيخان وأصحابهما استحباب فتق القميص ونزعه من تحته، وإنما استحباب ذلك لأن إخراج القميص على هذا الوجه أسهل على الميت، ولئلا يكون فيه نجاسة تلتطخ أعالي جسده. ولا خفاء في أن ذلك مشروط بإذن الورثة، فلو تعذر لغيره أو صغر لم يجز.

وهل الأفضل تجريده من القميص وتغسيه عارياً مستور العوره أو تغسيه في قميصه؟ الأظهر الثاني، وظاهر الأخبار طهاره القميص وإن لم يعصر.

قوله رحمه الله: ثم يأخذ رغو السدر قال السيد رحمه الله في المدارك: المستفاد من الأخبار أن تغسيل الرأس

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٨٠

النَّظَافِ وَيُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثُمَّ يَضْرِبُهُ حَتَّى تَجْتَمِعَ رَعْوَتُهُ عَلَى رَأْسِ الْمَاءِ فَإِذَا اجْتَمَعَتْ أَخَذَهَا بِكَفَيْهِ فَجَعَلَهَا فِي إِنَاءٍ نَظِيفٍ كَأَجَانِهِ أَوْ طَسْتٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُمَا ثُمَّ يَأْخُذُ خِرْقَةً نَظِيفَةً فَيَلْفُ بِهَا يَدَهُ مِنْ زَنْدِهِ إِلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ الْيُسْرَى وَيَضَعُ عَلَيْهَا شَيْئاً مِنَ الْأَشْنَانِ الَّذِي كَانَ أَعْيَدَهُ وَيَغْسِلُ بِهَا مَخْرَجَ النَّجْوِ مِنْهُ وَيَكُونُ مَعَهُ آخَرَ يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ فَيَغْسِلُهُ حَتَّى يَنْقِيَهُ ثُمَّ يَلْفِي الْخِرْقَةَ مِنْ يَدِهِ وَيَغْسِلُ يَدَيْهِ جَمِيعاً بِمَاءٍ قَرَّاحٍ ثُمَّ يُوضِي الْمَيْتَ فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَظَاهِرِ قَدَمَيْهِ ثُمَّ يَأْخُذُ رَعْوَةَ السِّدْرِ فَيَضَعُهَا عَلَى رَأْسِهِ وَيَغْسِلُهُ وَيَغْسِلُ لِحْيَتَهُ بِمِقْدَارِ تَشَعُّهِ

أَرْطَالٍ مِنْ مَاءِ السُّدْرِ ثُمَّ يَقْلِبُهُ عَلَى مِيَّاسِرِهِ لِيَبْدُو لَهُ مِيَّامِنُهُ وَيَغْسِلُهَا مِنْ عُنُقِهِ إِلَى تَحْتِ قَدَمَيْهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ مِنْ مَاءِ السُّدْرِ وَ لَا يَجْعَلُهُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ فِي غَسْلِهِ بَلْ يَقِفُ مِنْ جَانِبِهِ ثُمَّ يَقْلِبُهُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ لِيَبْدُو لَهُ مِيَّاسِرُهُ فَيَغْسِلُهَا كَذَلِكَ ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَى ظَهْرِهِ فَيَغْسِلُهُ مِنْ أَمِّ رَأْسِهِ إِلَى تَحْتِ قَدَمَيْهِ مِنْ مَاءِ السُّدْرِ كَمَا غَسَلَ رَأْسَهُ بِنَحْوِ التَّسْعَةِ الْأَرْطَالِ مِنْ مَاءِ السُّدْرِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ وَ يَكُونُ صَاحِبُهُ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ وَ هُوَ يَمْسَحُ مَا يُمُرُّ عَلَيْهِ يَدَهُ مِنْ جَسَدِهِ وَ يُنْظِفُهُ وَ يَقُولُ وَ هُوَ يَغْسِلُهُ اللَّهُمَّ عَفُوكَ عَفُوكَ ثُمَّ يَهْرَاقُ مَاءَ السُّدْرِ مِنَ الْأَوَانِي وَ يَصُبُّ فِيهَا مَاءً قَرَا حًا وَ يَجْعَلُ فِيهِ ذَلِكَ الْجِلَالِ مِنَ الْكَافُورِ الَّذِي كَانَ أَعَدَّهُ وَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِهِ كَمَا غَسَلَهُ بِمَاءِ السُّدْرِ وَ يَغْسِلُ جَانِبَيْهِ

برغوه الصدر محسوب من الغسل، لا أنه مستحب متقدم عليه كما ذكره الأكثر.

قوله رحمه الله: ثم يرده إلى ظهره لم يذكره الأصحاب.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٨١

الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرَ ثُمَّ صَدْرَهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْغَسْلِ الْأُولَى وَ يَهْرَاقُ مَا بَقِيَ فِي الْأَوَانِي مِنْ مَاءِ الْكَافُورِ وَ يَجْعَلُ فِيهَا مَاءً قَرَا حًا لَا شَيْءَ فِيهِ وَ يَغْسِلُهُ الْغَسْلَةَ الثَّلَاثَةَ كَالْأُولَى وَ الثَّانِيَةَ وَ يَمْسَحُ بَطْنَهُ فِي الْغَسْلِ الْأُولَى مَسِيحًا رَفِيقًا لِيَخْرُجَ مَا لَعَلَّهُ بَقِيَ مِنَ التُّفْلِ فِي جَوْفِهِ مِمَّا لَوْ لَمْ يَدْفَعُهُ بِالْمَسْحِ لَخَرَجَ مِنْهُ بَعْدَ الْغَسْلِ فَانْتَقَضَ بِهِ أَوْ خَرَجَ فِي أَكْفَانِهِ وَ كَذَلِكَ يَمْسَحُ بَطْنَهُ فِي الْغَسْلِ الثَّانِيَةِ فَإِنْ خَرَجَ فِي الْغَسْلَتَيْنِ مِنْهُ شَيْءٌ أزالَهُ عَنْ مَخْرَجِهِ مِمَّا أَصَابَ جَسَدَهُ بِالْمَاءِ وَ لَا يَمْسَحُ بَطْنَهُ فِي الثَّلَاثَةِ

[الحديث ٣٩]

٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْيَقْطِينِيُّ عَنْ يَعْقُوبَ

بْنِ يَقُطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاعَ عَنِ الْمَيِّتِ كَيْفَ يُوَضَّعُ عَلَى الْمُغْتَسِلِ مُوَجَّهًا وَجْهَهُ نَحْوَ الْقَبْلَةِ أَوْ يُوَضَّعُ عَلَى يَمِينِهِ وَ
وَجْهَهُ نَحْوَ الْقَبْلَةِ قَالَ يُوَضَّعُ كَيْفَ تَيْسَّرُ فَإِذَا طَهَّرَ وَوَضَّعَ كَمَا يُوَضَّعُ فِي قَبْرِهِ

الحديث التاسع و الثلاثون: صحيح.

قال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين: هذا الخبر مستند بعض علمائنا القائلين بعدم وجوب الاستقبال للميت حال الغسل،
و حلوا الأحاديث الداله بطاهاها على وجوبه على الاستحباب، و إليه ذهب المحقق و العلامة و الشهيد الثاني رحمه الله في شرح
الإرشاد، و كلام الشيخ في المبسوط ظاهر في الوجوب.

و إليه ذهب الشهيدان في الدروس و شرح الشرائع، و هو مختار الشيخ على، و استدلل عليه بورود الأمر به، و قال: لا ينافيه قوله
عليه السلام " يوضع كيف تيسر " لأن ما تعسر لا يجب.

و رد عليه الشهيد الثاني بأن ظاهره التخيير في جهات الوضع، و هو ينافي

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٨٢

[الحديث ٤٠]

٤٠ ابنُ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا مَاتَ لِأَحَدِكُمْ مَيِّتٌ فَسَبِّحْهُ تَجَاهَ
الْقَبْلَةِ وَ كَذَلِكَ إِذَا غَسِلَ يُحْفَرُ لَهُ مَوْضِعُ الْمُغْتَسِلِ تَجَاهَ الْقَبْلَةِ فَيَكُونُ مُسْتَقْبَلُ بَاطِنِ قَدَمَيْهِ وَ وَجْهِهِ الْقَبْلَةَ

وجوب الاستقبال. و أنت خبير بأن لقائل أن يقول: إن الظاهر التخيير بين الوصفين اللذين ذكرهما السائل. انتهى.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: يمكن أن يكون مراده عليه السلام ب " كيف تيسر " عن المسؤولين من كيفية الاستقبال في
أنه مثل الاحتضار أو الملحود. فأجاب عليه السلام بأنهما سيان لا مطلقا، لئلا ينافي الأخبار الأخر.

و يمكن حمله على نفى الوجوب، و هو أظهر. و الله

تعالى يعلم.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه دلالة على خلاف ما ذكره المصنف و لعل لهذا لم يذكر الشارح قوله " يدل عليه "، و لو قدم روايه سليمان بن خالد على هذه الروايه و عنونها بعنوان يدل عليه كان أولى.

الحديث الأربعون: صحيح.

و قد مضى نقلا عن الكليني، و فى بعض النسخ عن سليمان بن حماد.

قال الفاضل التستري رحمه الله فى سليمان بن حماد: لعل صوابه سليمان ابن خالد، كما سبق فى هذه الروايه و يوجد فى بعض النسخ، و يؤيده عدم تحقق سليمان بن حماد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٨٣

[الحديث ٤١]

٤١ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ أَبِي غَالِبِ الزُّرَّارِيِّ وَ غَيْرِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ وَ أَخْبَرَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْكَاهِلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ فَقَالَ اسْتَقْبِلْ بِبَاطِنِ قَدَمَيْهِ الْقَبْلَةَ حَتَّى يَكُونَ وَجْهُهُ مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ ثُمَّ تَلِّينُ مَفَاصِلَهُ فَإِنْ امْتَنَعَتْ عَلَيْكَ فَدَعَّهَا ثُمَّ ابْدَأْ بِفَرْجِهِ بِمَاءِ السُّدْرِ وَ الْحُرْضِ فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ وَ أَكْثَرُ مِنَ الْمَاءِ وَ امْسَحْ بَطْنَهُ مَسِيحًا رَفِيقًا ثُمَّ تَحَوَّلْ إِلَى رَأْسِهِ فَابْدَأْ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ مِنْ لِحْيَتِهِ وَ رَأْسِهِ ثُمَّ تَتْنِي بِشِقِّهِ الْأَيْسَرِ مِنْ رَأْسِهِ وَ لِحْيَتِهِ وَ وَجْهِهِ فَاغْسِلْهُ بِرَفْقٍ وَ إِيَّاكَ وَ الْعُنْفَ وَ اغْسِلْهُ غَسِيلًا نَاعِمًا ثُمَّ أَضِجْهُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ لِيَبْدُوَ لَكَ الْأَيْمَنُ ثُمَّ اغْسِلْهُ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ وَ امْسَحْ يَدَكَ عَلَى ظَهْرِهِ وَ بَطْنِهِ بِثَلَاثِ غَسَلَاتٍ ثُمَّ رُدَّهُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ

حَتَّى يَبْدُوَ لَكَ الْأَيْسَرُ فَاغْسِلْهُ بِمَاءٍ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى

الحديث الحادى و الأربعون: ضعيف.

و قال الوالد قدس سره: و كان فى المقابل بها قوله " محمد بن يعقوب " مكشوطا عليه إلى " أصحابنا " و الظاهر وجوده.

قوله عليه السلام: ثم تلين مفاصله قال السيد رحمه الله فى المدارك: نقل فى المعتبر على استحباب تليين الأصابع الإجماع، و قيل: بالمنع لقوله عليه السلام فى خبر طلحه بن زيد " و لا تغمز له مفصلا "، و نزله الشيخ على ما بعد الغسل، و هو حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٨٤

قَدَمِهِ وَ اَمْسِخْ يَدَكَ عَلَى ظَهْرِهِ وَ بَطْنِهِ بِثَلَاثِ غَسِيْلَاتٍ ثُمَّ رُدَّهُ عَلَى قَفَاهُ فَاَبْدَأْ بِفَرْجِهِ بِمَاءِ الْكَافُوْرِ فَاصْبِغْ كَمَا صَبَغْتَ اَوَّلَ مَرَّةٍ
اَغْسِلْهُ بِثَلَاثِ غَسِيْلَاتٍ بِمَاءِ الْكَافُوْرِ وَ الْحُرْضِ وَ اَمْسِخْ يَدَكَ عَلَى بَطْنِهِ مَسِيْحًا رَفِيْقًا ثُمَّ تَحَوَّلْ اِلَى رَاْسِهِ فَاصْبِغْ كَمَا صَبَغْتَ اَوَّلًا
بِلِحْيَتِهِ مِنْ جَانِبَيْهِ كِلَيْهِمَا وَ رَاْسِهِ وَ وَجْهَهُ بِمَاءِ الْكَافُوْرِ ثَلَاثَ غَسِيْلَاتٍ ثُمَّ رُدَّهُ اِلَى الْجَانِبِ الْاَيْسَرِ حَتَّى يَبْدُوَ لَكَ الْاَيْمَنُ ثُمَّ اَغْسِلْهُ
مِنْ قَرْنِهِ اِلَى قَدَمِهِ ثَلَاثَ غَسِيْلَاتٍ وَ اَدْخُلْ يَدَكَ تَحْتَ مَنْكِبَيْهِ وَ ذِرَاعَيْهِ وَ يَكُوْنُ الذَّرَاعُ وَ الْكَفُّ مَعَ جَنْبِهِ ظَاهِرَةً كُلَّمَا غَسَيْلْتَ شَيْئًا
مِنْهُ اَدْخَلْتَ يَدَكَ تَحْتَ مَنْكِبَيْهِ وَ فِى باطنِ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ رُدَّهُ عَلَى ظَهْرِهِ

قوله عليه السلام: فابدأ بشقه الأيمن قال فى الدروس: يستحب البدأ بشق رأسه الأيمن إلى أسفل العنق ثم الأيسر، و غسل كل عضو ثلاثا.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه أنه لا بد فى الترتيب المعتبر فى غسل الميت تقدم غسل جانب الأيمن من الرأس على غسل اليسار من الرأس، ثم جانب الأيمن من الرأس و غيره على الجانب الأيسر من الرأس و غيره،

و هو خلاف المعهود من وجهين.

قوله عليه السلام: و أدخل يدك تحت منكبه أى: ارفع يده حتى يظهر لك مسقط يده من بدنه و تحت إبطه، و قوله عليه السلام " و يكون الذراع " بيان له. و قوله عليه السلام " كل ما غسلت شيئاً منه " تعميم لهذا الحكم فى جميع الغسلات.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٨٥

ثُمَّ اغْسَلْهُ بِمَاءِ الْقَرَّاحِ كَمَا صَيَّنَعْتَ أَوَّلًا تَبَدُّاً بِالْفَرْجِ ثُمَّ تَحَوَّلْ إِلَى الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ وَالْوَجْهِ حَتَّى تَصَيِّنَعَ كَمَا صَنَعْتَ أَوَّلًا بِمَاءِ قَرَّاحٍ ثُمَّ أَدْفِرْهُ بِالْخِرْقَةِ وَيَكُونُ تَحْتَهَا الْقُطْنُ - تُدْفِرْهُ بِهِ إِذْفَاراً قُطْنًا كَثِيراً ثُمَّ تَشُدُّ فِخْذَيْهِ عَلَى الْقُطْنِ بِالْخِرْقَةِ شَدًّا شَدِيداً حَتَّى لَا يُخَافَ أَنْ يَظْهَرَ شَيْءٌ وَإِيَّاكَ أَنْ تُقَعِّدَهُ أَوْ تَغْمِزَ بَطْنَهُ وَإِيَّاكَ أَنْ تَحْشَوْ وَفِي مَسَامِعِهِ شَيْئاً فَإِنْ خِفْتَ أَنْ يَظْهَرَ مِنَ الْمُنْخِرِ شَيْءٌ فَلَا عَلَيْكَ أَنْ تُصَيِّرَ ثُمَّ قُطْنًا فَإِنْ لَمْ تَخَفْ فَلَا تَجْعَلْ فِيهِ شَيْئاً وَ لَا تُخَلِّلْ أَظْفَارَهُ وَ كَذَلِكَ غُسْلُ الْمَرْأَةِ

قوله عليه السلام: تدفره به قال الفاضل التستري رحمه الله: هكذا نقله فى الذكرى، ثم قال ما لفظه: قلت هكذا وجد فى الروايه، و المعروف تتفره به إثفارا من أثفرت الدابه إثفارا.

انتهى.

و أقول: أفيد أن المراد بالإذفار هنا ذر الذريه و الكافور على القطن و إدخاله الفرج كما سيجى ء.

و فى القاموس: الذفر محرکه شده ذكاء الريح.

قوله عليه السلام: و لا- تخلل أظفاره ظاهر كلام الشيخ رحمه الله فى بعض كتبه عدم جواز تخليل الأظفير و إزاله وسخها، بل ادعى الإجماع، و حمل كلامه على تأكد الكراهه.

و استشكل المتأخرون بوجوب إيصال الماء إلى جميع البدن فى الغسل،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٨٦

[الحديث ٤٢]

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَرَدْتَ غُسْلَ الْمَيِّتِ فَاجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ ثَوْبًا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ إِمَّا قَمِيصًا وَإِمَّا غَيْرَهُ ثُمَّ تَبَدَّأْ بِكَفَيْهِ وَتَغْسِلُ رَأْسَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِالسُّدْرِ ثُمَّ سَائِرَ جَسَدِهِ وَابْدَأْ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَغْسِلَ فَرْجَهُ فَخُذْ خَرْقَةً نَظِيفَةً فَلَفِّهَا عَلَى يَدِكَ الْيُسْرَى ثُمَّ ادْخُلْ يَدَكَ مِنْ تَحْتِ الثَّوْبِ الَّذِي عَلَى فَرْجِ الْمَيِّتِ فَاغْسِلْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرَى عَوْرَتَهُ فَإِذَا فَرَعْتَ مِنْ غَسْلِهِ

و لا يتم إلا بالتخليل، و فيه ما فيه.

الحديث الثاني و الأربعون: حسن.

و يدل على استحباب غسل كف الميت قبل الغسل كالأحياء.

قوله عليه السلام: فخذ خرقه نظيفه يدل على رجحان كون غسل فرج الميت باليد اليسرى كالأحياء.

و اعلم أنه لا خلاف في رجحان لف الغاسل خرقه على يده عند غسل فرج الميت.

و قال في الذكري: و هل يجب؟ يحتمل ذلك، لأن المس كالنظر بل أقوى و من ثم ينشر حرمه المصاهره دون النظر، أما باقى بدنه فلا يجب الخرقه قطعاً، و هل يستحب؟ كلام الصادق يشعر به. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٨٧

بِالسُّدْرِ فَاغْسِلْهُ مَرَّةً أُخْرَى بِمَاءٍ وَ كَافُورٍ وَ شَيْءٍ مِنْ حُنُوطِهِ ثُمَّ اغْسِلْهُ بِمَاءٍ بَحْتِ غَسْلِهِ أُخْرَى حَتَّى إِذَا فَرَعْتَ مِنْ ثَلَاثِ غَسَلَاتٍ جَعَلْتَهُ فِي ثَوْبٍ نَظِيفٍ ثُمَّ جَفَّفْتَهُ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ غُسْلِ

الْمَيْتِ فَقَالَ اغْسِلْهُ بِمَاءٍ وَ سِدْرٍ ثُمَّ اغْسِلْهُ عَلَىٰ أَثَرِ ذَلِكَ غَسْلَهُ أُخْرَىٰ بِمَاءٍ وَ كَافُورٍ وَ ذَرِيرَةٍ إِنْ كَانَتْ وَ اغْسِلْهُ الثَّلَاثَةَ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ
ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ قُلْتُ لِجَسَدِهِ كُلِّهِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ يَكُونُ عَلَيْهِ ثَوْبٌ إِذَا غُسِلَ قَالَ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ

قوله عليه السلام: و شىء من حنوطه قال فى القاموس: الحنوط كصبور و كتاب كل طيب يخلط للميت.

و أفيد أن المراد بالحنوط هنا الذريره.

الحديث الثالث و الأربعون: صحيح.

قال الشيخ البهائى رحمه الله فى الحبل المتين: ما تضمنه الخبر من إضافة الذريره إلى الكافور محمول على الاستحباب، و لعل فى قوله عليه السلام "إن كانت" نوع إشعار بعدم تحتمها.

و الذريره على ما قاله الشيخ فى التبيان فتات قصب الطيب، و هو قصب يجاء به من الهند كأنه قصب النشاب. و قال فى المبسوط و النهايه يعرف ب "القمح" بضم القاف و فتح الميم المشدده و الحاء المهمله، أو بفتح القاف و إسكان الميم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٨٨

يَكُونُ عَلَيْهِ قَمِيصٌ تَغْسِلُهُ مِنْ تَحْتِهِ وَ قَالَ أَحَبُّ لِمَنْ غَسَلَ الْمَيْتَ أَنْ يُلْفَ عَلَىٰ يَدِهِ الْخِرْقَةَ حَتَّىٰ يَغْسِلَهُ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يُغْسَلُ الْمَيْتُ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ مَرَّةً بِالسُّدْرِِ وَ مَرَّةً بِالْمَاءِ يُطْرَحُ فِيهِ

و قال ابن إدريس: هى فتات طيب غير الطيب المعهود، تسمى "القمحان" بالضم و التشديد. و قال فى المعتمر: إنها الطيب المسحوق. انتهى.

و قال العلامة رحمه الله فى المنتهى: روى استحباب أن يوضع مع الكافور فى الغسله الثانيه شىء من الذريره، رواه ابن

مسكان. و إنما قلنا إنه مستحب، لأن غير ذلك من الروايات تضمن الأمر بالغسل بماء الكافور من غير التعرض لغيره.

قوله عليه السلام: حين يغسله أى: لغسل الفرج، أو لجميع البدن، كما فهمه الشهيد رحمه الله فى الذكرى.

الحديث الرابع و الأربعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٨٩

الْكَافُورُ وَ مَرَّةً أُخْرَى بِالْمَاءِ الْفَرَّاحِ ثُمَّ يُكْفَنُ وَ قَالَ عِ إِنْ أَبَى كَتَبَ فِي وَصِيَّتِهِ أَنْ أُكْفَنَهُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَحَدُهَا رِداءٌ لَهُ حَبْرَةٌ وَ ثَوْبٌ آخَرُ وَ قَمِيصٌ قُلْتُ وَ لِمَ كَتَبَ هَيْدًا قَالَ مَخَافَةَ قَوْلِ النَّاسِ وَ عَصْبَانَهُ بَعِيدَ ذَلِكَ بِعِمَامَتِهِ وَ شَقَقْنَا لَهُ الْأَرْضَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ بَادِنًا وَ أَمَرَنِي أَنْ أَرْفَعُ الْقَبْرَ - مِنْ الْأَرْضِ أَرْبَعَ أَصَابِعَ مُفَرَّجَاتٍ وَ ذَكَرَ أَنَّ رَشَّ الْقَبْرِ بِالْمَاءِ حَسَنٌ

قوله: قلت و لم كتب هذا؟ الظاهر أنه كلام الحلبي، و يحتمل أن يكون كلام أبى عبد الله عليه السلام بأن يكون "كتب" على بناء المجهول، و يدل عليه سائر الروايات.

قوله عليه السلام: مخافه قول الناس قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: قولهم "لم يوص" فإن الوصيه علامه الإمامه، أو إذا قالوا: زد على ذلك تقول لهم إنه عليه السلام هكذا أوصى، و الظاهر أنهما مرادان كما يظهر من أخبار آخر.

قوله عليه السلام: من أجل أنه كان بادن أى: أنه كان لا يمكن اللحد، لأن كان لا بد من توسيعه، و كان لا يمكن توسيعه لرخاوه الأرض.

و قال الجوهري: بدن الرجل بالفتح فهو يبدن بدنا إذا ضخم، و كذلك بدن بالضم يبدن بدانه فهو بادن، و امرأه بادن أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٩٠

[الحديث ٤٥]

٤٥ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ

أَبِيهِ عَنْ رِجَالِهِ عَنْ يُونُسَ عَنْهُمْ ع قَالَ إِذَا أَرَدْتَ غُسْلَ الْمَيِّتِ فَضَعْهُ عَلَى الْمُغْتَسَلِ مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ فَأَخْرِجْ يَدَهُ مِنَ الْقَمِيصِ وَاجْعَلْ قَمِيصَهُ عَلَى عَوْرَتِهِ وَارْفَعْهُمَا مِنْ رِجْلَيْهِ إِلَى فَوْقِ الرَّكْبَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَمِيصٌ فَأَلْقِ عَلَى عَوْرَتِهِ خِرْقَةً وَاعْمُدْ

الحديث الخامس والأربعون: مرسل.

قوله عليه السلام: و اجمع قميصه على عورته كأنه عباره عن رفع القميص عن الركبتين.

قوله عليه السلام: و ارفعهما من رجليه لعل المراد طرفا القميص باعتبار الرجلين.

و فى بعض النسخ " و ارفعها"، و فى الكافى " و ارفعه" و هو الصواب.

قال فى المنتهى: ثم ينزع قميصه من تحت ترقوته إلى تحت سرتة، و يجمع على عورته و يترك إلى أن يفرغ من غسله. انتهى.

و لعل هذا هو المراد من الخبر، و يمكن أن يكون الجمع باعتبار الرفع من جانب الرجلين، لكن التأسيس أولى، و الله يعلم.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٩١

إِلَى السِّدْرِ فَصَيَّرَهُ فِي طَسْتٍ وَ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ وَ اضْرَبَهُ بِيَدِكَ حَتَّى تَوْتَفِّعَ رَعْوَتَهُ وَ اغْزِلِ الرَّعْوَةَ فِي شَيْءٍ وَ صَبَّ الْمَآخِرَ فِي الْإِجَانَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَاءُ ثُمَّ اغْسِلْ يَدَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كَمَا يَغْتَسِلُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْجَنَابَةِ إِلَى نِصْفِ الذَّرَاعِ وَ اغْسِلْ فَوْجَهُ وَ أَنْفَهُ ثُمَّ اغْسِلْ رَأْسَهُ بِالرَّعْوَةِ وَ بَالِغٌ فِي ذَلِكَ وَ اجْتَهِدْ أَلَّا يَدْخُلَ الْمَاءُ مَنْخَرِيهِ وَ مَسَامِعَهُ ثُمَّ أَضْجِعْهُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْسَرِ وَ صَبَّ الْمَاءَ مِنْ نِصْفِ رَأْسِهِ إِلَى قَدَمِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَ اذْلُكْ بَدَنَهُ ذَلِكَ رَفِيقًا وَ كَذَلِكَ ظَهْرَهُ وَ بَطْنَهُ ثُمَّ أَضْجِعْهُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ فَافْعَلْ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ صَبَّ ذَلِكَ الْمَاءَ مِنَ الْإِجَانَةِ وَ اغْسِلِ الْإِجَانَةَ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ وَ اغْسِلْ يَدَيْكَ

إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ صَبَّ الْمَاءَ فِي الْإِثْمَةِ وَ أَلْقَ فِيهِ حَبَّاتِ كَافُورٍ وَ أَعْمَلَ بِهِ كَمَا

قوله عليه السلام: و اعمد إلى الصدر قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه دلالة على أنه لا بأس بما إذا صار ماء الصدر مضافا.

قوله عليه السلام: ثم اغسل يده قال في الدروس: يستحب غسل يدي الميت إلى نصف الذراع ثلاثا.

قوله عليه السلام: من نصف رأسه كان المراد غسل نصف الرأس مع هذا الجانب، كما دلت روايه الكاهلي عليه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٩٢

فَعَلَتْ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى ابْتَدَأَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ بَفَرَجِهِ وَ امْسَحَ بَطْنَهُ مَسِيحًا رَفِيقًا فَإِنْ خَرَجَ شَيْءٌ فَأَنْتِفِهِ ثُمَّ اغْسِلْ رَأْسَهُ ثُمَّ أَضْجِعْهُ عَلَى جَنْبِهِ
الْأَيْسَرِ كَمَا فَعَلْتَ أَوَّلَ مَرَّةٍ ثُمَّ اغْسِلْ يَدَكَ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَ الْمَائِنَةَ وَ صَبَّ فِيهِ مَاءَ الْقَرَّاحِ وَ اغْسِلْهُ بِمَاءِ الْقَرَّاحِ كَمَا غَسَلْتَ فِي
الْمَرَّتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ ثُمَّ نَشْفُهُ بِثَوْبٍ طَاهِرٍ وَ اعْمِدْ إِلَى قُطْنٍ فَذَرِّ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْ حَنُوطٍ وَ ضَعْهُ عَلَى فَرْجِهِ قَبْلَ وَ دُبُرٍ وَ احْسُ الْقُطْنَ فِي
دُبُرِهِ لئَلَّا يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ وَ خُذْ خِرْقَةً طَوِيلَةً عَرَضُهَا شِبْرٌ فَشُدَّهَا مِنْ حَقْوِيهِ وَ ضُمَّمَ فَخِذَيْهِ ضَمًّا شَدِيدًا وَ لَفَّهُمَا فِي فَخِذَيْهِ ثُمَّ
أَخْرَجَ رَأْسَهَا مِنْ تَحْتِ رِجْلَيْهِ إِلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ وَ اعْمَزَهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَفَفْتَ فِيهِ الْخِرْقَةَ وَ تَكُونُ الْخِرْقَةُ طَوِيلَةً تُلْفُ فَخِذَيْهِ
مِنْ حَقْوِيهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ لَفًّا شَدِيدًا.

فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي جُمْلِهِ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيمِ وَضُوءِ الْمَيِّتِ قَبْلَ غُسْلِهِ فَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

و يمكن أن يحمل على الابتداء من بعض الرأس من باب المقدمة، لا سيما إذا قيل بكون العنق جزءا للبدن.

و المشهور أنه يغسل مع الرأس، و الأحوط الغسل معهما في جميع الأغسال و في

غسل الميت الاحتياط في غسل نصف الرأس أيضا مع كل جانب.

قوله عليه السلام: فذر عليه شيئا من الحنوط لعل المراد الذريره، و يحتمل الكافور.

قوله عليه السلام: ثم أخرج رأسها الظاهر أن المراد أن في اللف يدخل من الجانب الأيسر و يخرج من الأيمن

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٩٣

[الحديث ٤٦]

٤٦ ما أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَابَوَيْهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ الْمُسَلَّمِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ قَالَ يُطْرَحُ عَلَيْهِ خِرْقَةٌ ثُمَّ يُغْسَلُ فَرْجُهُ وَ يُوَضُّ وَ ضَوْءُ الصَّلَاةِ ثُمَّ يُغْسَلُ رَأْسُهُ بِالسُّدْرِِ وَ الْأُشْنَانِ ثُمَّ بِالْمَاءِ وَ الْكَافُورِ ثُمَّ بِالْمَاءِ

فإذا انتهى اللف يغمز رأس الخرقه حيث تنتهي في ما لف.

وقيل: المراد به أن بعد الشد على الحقوين يخرج الخرقه من بين رجليه و يغمز في موضع الشد، و لا يخفى ما فيه.

الحديث السادس و الأربعون: مجهول.

قال الفاضل التستري رحمه الله في المسلى: كأنه ربيع بن محمد بن عمر ابن حسان الأصم المسلى، و ضبط بخطه كأنه خط ابن إدريس بكسر الميم و اللام و بخط بضم الميم و تشديد السين و السلام و فتحهما، و كتب ابن إدريس ذلك تعريضا على هذا الضبط و عنوانه بصوابه، و نسبه إلى أهل النسب.

و كيف ما كان فلم يوثق النجاشي ربيع المذكور، و لا يحضرني حال المسلى بغير المذكور، إلا

لمحمد بن عبد الله المسلى و إسماعيل بن أبي على و بحر الكوفى.

و فى رجال ابن داود عن محمد: أنه ثقة قليل الحديث و الظاهر أن هذا ليس

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٩٤

القَرَّاحِ يُطْرَحُ فِيهِ سَبْعُ وَرَقَاتٍ صِحَّاحٍ فِي الْمَاءِ.

[الحديث ٤٧]

٤٧ وَ رَوَى سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْمَيْتُ يُبَدَأُ بِفَرْجِهِ ثُمَّ يُوضَّأُ وَضُوءَ الصَّلَاةِ وَ ذَكَرَ الْحَدِيثَ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْمُعَاذِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصِ بْنِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ عَبْدِ

ذلك. و قال ابن داود فى هذا المقام: إن المسلى بضم الميم و سكون السين و اللام المخففه المكسوره. و قال عن إسماعيل و بحر أبيهما و لم يوثقهما.

قوله عليه السلام: يطرح فيه سبع ورقات نسب إلى بعض الأصحاب أنه اعتبر فى غسل الصدر سبع ورقات منه، و لعله فهم من هذا الخبر، و لا يخفى أن هذا الخبر [يدل على] اطراح السبع فى الماء القراح فى الغسله الثالثه من غير ترغيه و مزج.

و يمكن على ما فهمه إرجاع الضمير فى قوله "فيه" إلى ماء الصدر فى الغسله الأولى و لا يخفى بعده، و الله يعلم.

الحديث السابع و الأربعون: صحيح على الظاهر.

و المشهور استحباب وضوء الميت، و ذهب أبو الصلاح إلى الوجوب.

الحديث الثامن و الأربعون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٩٥

الْمَلِكِ عَنِ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سَبْرِينَ عَنْ أُمِّ سَيْلِمَانَ عَنْ أُمِّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى إِذَا تُوفِّيَتِ الْمَرْأَةُ فَأَرَادُوا أَنْ يَغْسِلُوهَا فَلْيَبْدُءُوا بِبَطْنِهَا فَلْتُمْسَحْ مَسْحًا رَفِيقًا إِنْ لَمْ تَكُنْ حُبْلَى فَإِنْ كَانَتْ حُبْلَى فَلَا تُحَرِّكِيهَا فَإِذَا أَرَدْتَ غُسْلَهَا فَابْدِئِي

بِسْفَلِيهَا فَأَلْقَى عَلَى عَوْرَتِهَا ثَوْبًا ثُمَّ خَذِيَ كَرْسُفَةً فَأَغْسَلِيهَا فَأَحْسِنِي غَسَلَهَا ثُمَّ

أَدْخَلِي يَدَكَ مِنْ تَحْتِ الثَّوْبِ فَاْمْسِيْ بِكَرْسِفٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَ أَحْسِنِي مَسْحَهَا قَبْلَ أَنْ تُوضِّيَهَا ثُمَّ وَضِّيَهَا بِمَاءٍ فِيهِ سِدْرٌ وَ ذَكَرَ الْحَدِيثَ.

[الحديث ٤٩]

٤٩ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي كُلِّ غُسْلٍ وَضُوءٌ إِلَّا الْجَنَابَةَ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ وَ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ رَزْقٍ الْعُمَشَانِيُّ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ أَمَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَنْ أَعْصِرَ بَطْنَهُ ثُمَّ أَوْضَيْتُهُ ثُمَّ أَعْسَلَهُ بِالْأَشْنَانِ ثُمَّ أَعْسَلَ رَأْسَهُ بِالسِّدْرِ

قوله عليه السلام: و أحسنى مسحها قبل أن توضئها لعل المراد بالتوضؤ هنا غسل الفرج. فتدبر.

الحديث التاسع و الأربعون: صحيح.

الحديث الخمسون: صحيح.

و يحتمل أن يكون الخبر مضمرا و يكون القائل موسى بن جعفر عليهما السلام لأن معاوية روى عنه عليه السلام. و أن تكون الضمائر راجعه إلى الميت لا المعصوم عليه السلام، فإن المعصوم لا يغسله إلا المعصوم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٩٦

وَ لِحَيْثُ ثُمَّ أُفِيضَ عَلَى جَسَدِهِ مِنْهُ ثُمَّ أَدْلَكَ بِهِ جَسَدَهُ ثُمَّ أُفِيضَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ أَعْسَلَهُ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ ثُمَّ أُفِيضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ بِالْكَافُورِ وَ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ وَ أَطْرَحَ فِيهِ سَبْعَ وَرَقَاتٍ سِدْرٍ.

[الحديث ٥١]

٥١ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ الْوَشَّاءِ عَنْ أَبِي حَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي أَنْ أَعْسَلَهُ إِذَا تُوْفِّيَ وَ قَالَ لِي اكْتُبْ يَا بَنِيَّ ثُمَّ قَالَ إِنَّهُمْ يَأْمُرُونَكَ بِخِلَافِ مَا تَصْنَعُ فَقُلْ لَهُمْ هَذَا كِتَابُ أَبِي وَ لَسْتُ أَعِيدُ وَقَوْلَهُ ثُمَّ قَالَ تَبْدَأُ فَتَغْسِلُ يَدَيْهِ ثُمَّ تُوضِيهِ وَضُوءَ الصَّلَاةِ ثُمَّ تَأْخُذُ مَاءً وَ سِدْرًا تَمَامَ الْحَدِيثِ.

وَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الدُّعَاءِ عِنْدَ غُسْلِ الْمَيِّتِ -

[الحديث ٥٢]

٥٢ فَأَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ عَنِ سَعْدِ الْأَشْكَافِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ أَيُّمَا مُؤْمِنٍ

و احتمال كون الراوى معينا للكواظم عليه السلام بعيد، و الله يعلم.

و اعلم أنه يحتمل هنا أيضا أن يكون المراد بالتوضؤ غسل الفرج فلا تغفل.

قوله عليه السلام: ثم اغسله بالماء القراح هذا مخالف للمشهور الحديث الحادى و الخمسون: مرسل.

الحديث الثانى و الخمسون: صحيح مختلف فيه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٩٧

غَسَلَ مُؤْمِنًا فَقَالَ إِذَا قَلْبُهُ - اللَّهُمَّ هَذَا بَدَنُ عَبْدِكَ الْمُؤْمِنِ وَ قَدْ أَخْرَجْتَ رُوحَهُ مِنْهُ وَ فَرَّقْتَ بَيْنَهُمَا - فَعَفُوكَ عَفُوكَ إِلَّا عَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَ سَنَةِ إِلَّا الْكَبَائِرَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْغَسَلَاتِ الثَّلَاثِ أَلْقَى عَلَيْهِ ثُوبًا نَظِيفًا فَنَشَفَهُ فَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُ ثُمَّ قَالَ ثُمَّ اعْتَرَلَ نَاحِيَهُ فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى مِرْفَقَيْهِ وَ صَارَ إِلَى الْأَكْفَانِ الَّتِي كَانَ أَعَدَّهَا لَهُ فَبَسَطَهَا عَلَى شَيْءٍ طَاهِرٍ يَضَعُ الْحَبْرَةَ أَوِ اللَّفَافَةَ الَّتِي تَكُونُ بَدَلًا مِنْهَا

وَ هِيَ الظَّاهِرَةُ وَ يَنْشُرُهَا وَ يَنْثُرُ عَلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الدَّرِيرَةِ الَّتِي كَانَ أَعَدَّهَا ثُمَّ يَضَعُ اللَّفَافَةَ الْأُخْرَى عَلَيْهَا وَ يَنْثُرُ عَلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الدَّرِيرَةِ وَ يَضَعُ الْقَمِيصَ عَلَى الْبِازَارِ وَ يَنْثُرُ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الدَّرِيرَةِ وَ يُكْثِرُ مِنْهُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَيْتِ فَيَنْقُلُهُ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي غَسَلَهُ فِيهِ حَتَّى يَضَعَهُ فِي قَمِيصِهِ وَ يَأْخُذُ شَيْئًا مِنَ الْقُطْنِ فَيَضَعُ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الدَّرِيرَةِ وَ يَجْعَلُهُ

قوله عليه السلام: إلا غفر الله له أى: للغاسل، و احتمال الميت بعيد، و الاستثناء من مقدر، أى: لم يفعل ذلك، أو لم يفرغ منه إلا غفر الله له.

قوله عليه السلام: ذنوب سنه الظاهر أنه السنه بالتخفيف بمعنى العامه، و منهم من قرأ بتشديد النون، أى عمره.

قوله رحمه الله: و ينثر عليها شيئا من الدريره قال فى المعبر: اتفق العلماء كافه على استحباب تطيب الكفن بالدريره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٩٨

عَلَى مَخْرَجِ النَّجْوِ وَ يَضَعُ شَيْئًا مِنَ الْقُطْنِ وَ عَلَيْهِ الدَّرِيرَةَ عَلَى قُبْلِهِ وَ يَشُدُّهُ بِالْخِرْقَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا شَدًّا وَثِيقًا إِلَى وَرِكَيْهِ لِنَلَّا يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ وَ يَأْخُذُ الْخِرْقَةَ الَّتِي سَمَّيْنَاهَا مِثْرًا فَيَلْفُفُهَا عَلَيْهِ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى حَيْثُ تَبْلُغُ مِنْ سَاقَيْهِ كَمَا يَأْتِزُّ الْحَيُّ فَتَكُونُ فَوْقَ الْخِرْقَةِ الَّتِي شَدَّهَا عَلَى الْقُطْنِ وَ يَعْمِدُ إِلَى الْكَافُورِ الَّذِي أَعَدَّهُ لِتَحْنِيطِهِ فَيَسْحَقُهُ بِيَدِهِ وَ يَضَعُ مِنْهُ عَلَى جَبْهَتِهِ الَّتِي كَانَ يَسْجُدُ عَلَيْهَا لِرَبِّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ يَضَعُ مِنْهُ عَلَى طَرْفِ أَنْفِهِ الَّذِي كَانَ يَرْغُمُ بِهِ لَهُ فِي السُّجُودِ وَ يَضَعُ مِنْهُ عَلَى يَاطِنِ كَفِّهِ فَيَمْسَحُ بِهِ رَاحَتَيْهِ وَ أَصَابِعَهُمَا الَّتِي كَانَ يَتَلَقَّى الْأَرْضَ بِهِمَا فِي سُجُودِهِ وَ يَضَعُ عَلَى عَيْنَيْ رُكْبَتَيْهِ وَ ظَاهِرِ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ لِأَنَّهَا مِنْ مَسَاجِدِهِ فَإِنْ

فَضَلَ مِنَ الْكَافُورِ شَيْءٌ كَشَفَ قَمِيصَهُ عَنْ صَدْرِهِ وَ أَلْقَاهُ عَلَيْهِ وَ مَسَحَهُ بِهِ ثُمَّ رَدَّ الْقَمِيصَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى حَالِهِ وَ يَأْخُذُ الْجَرِيدَتَيْنِ
فَيَجْعَلُ عَلَيْهِمَا شَيْئًا مِنَ الْقُطْنِ وَ يَضَعُ إِحْدَاهُمَا مِنْ جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ مَعَ تَرْقُوتِهِ يُلْصِقُهَا بِجِلْدِهِ وَ يَضَعُ الْأُخْرَى مِنْ جَانِبِهِ الْأَيْسَرِ مَا بَيْنَ
الْقَمِيصِ وَ الْإِزَارِ

قوله رحمه الله: و يضع منه على جبهته قال السيد رحمه الله في المدارك: المشهور في الحنوط مسح المساجد السبعة، و أضاف
المفيد رحمه الله إليها طرف الأنف، و ألحق الصدوق رحمه الله السمع و البصر و الفم و المغابن و هي الآباط و أصول الأفضاخ.

قوله رحمه الله: لأنها من مساجده قال الفاضل التستري رحمه الله: في تمشيه هذا بالنظر إلى ظاهر أصابع قدميه شىء، و كأنه
يحتاج إلى نوع من التأويل.

قوله رحمه الله: و يضع الأخرى من جانبه الأيسر هذا هو المشهور بين الأصحاب. و قال الصدوقان: يجعل اليمنى مع ترقوته

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٤٩٩

[الحديث ٥٣]

٥٣ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ أَنْ يَأْمُرَ لِي بِقَمِيصٍ أُعِدُّهُ لِكَفْنِي
فَبَعَثَ بِهِ إِلَيَّ فَقُلْتُ كَيْفَ أَصْنَعُ فَقَالَ انْزِعْ أَرْزَارَهُ.

[الحديث ٥٤]

٥٤ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الْقَمِيصُ أَيْكَفَنَّ فِيهِ
قَالَ اقْطَعْ أَرْزَارَهُ قُلْتُ وَ كَيْفَ قَالَ لَمَّا إِنَّمَا ذَاكَ إِذَا قُطِعَ لَهُ وَ هُوَ جَدِيدٌ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ كُمًا فَأَمَّا إِذَا كَانَ ثَوْبًا لَيْسَ فَلَاقِطِمْ مِنْهُ إِلَّا
الْأَرْزَارَ.

[الحديث ٥٥]

٥٥ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدٍ

ملصقه بجلده، و اليسرى عند وركه بين القميص و الإزار.

و قال ابن أبي عقيل: واحده تحت إبطه اليمنى. و قال الجعفي: إحداهما تحت إبطه اليمنى و الأخرى نصف مما يلي الساق و
نصف مما يلي الفخذ.

وقال المحقق فى المعتبر: و مع اختلاف الروايات و الأقوال يجب الجزم بالقدر المشترك بينهما، و هو استحباب وضعها مع الميت فى كفته أو فى قبره بأى هذه الصور شئت.

الحديث الثالث و الخمسون: صحيح.

الحديث الرابع و الخمسون: ضعيف.

الحديث الخامس و الخمسون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٠٠

بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَيْدِقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ قَالَ تَبْدَأُ فَتَطْرَحُ عَلَى سَوَاتِهِ خِرْقَةً ثُمَّ تَنْضَحُ عَلَى صَدْرِهِ وَرُكْبَتَيْهِ مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ تَبْدَأُ فَتَغْسِلُ الرَّأْسَ وَاللَّحْيَةَ بِسَدْرٍ حَتَّى تُنْقِيَهُ ثُمَّ تَبْدَأُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ بِشِقِّهِ الْأَيْسَرِ وَإِنْ غَسَلْتَ رَأْسَهُ وَ لِحْيَتَهُ بِالْخَطْمِيِّ فَلَا بَأْسَ وَ تُعْمَرُ يَدَاكَ عَلَى ظَهْرِهِ وَ بَطْنِهِ بِجَرِّهِ مِنْ مَاءٍ حَتَّى تَفْرُغَ مِنْهُمَا ثُمَّ بِجِزءٍ مِنْ كَافُورٍ

تَجْعَلُ فِي الْجَزَّةِ مِنَ الْكَافُورِ نِصْفَ حَبِّهِ ثُمَّ تَغْسِلُ رَأْسَهُ وَ لِحْيَتَهُ ثُمَّ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ شِقَّةَ الْأَيْسَرِ وَ تُمَرُّ يَدَكَ عَلَى جَسَدِهِ كُلِّهِ وَ تَنْصَبُ رَأْسَهُ وَ لِحْيَتَهُ شَيْئاً ثُمَّ تُمَرُّ يَدَكَ عَلَى بَطْنِهِ فَتَعْصِرُهُ شَيْئاً حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَخْرَجِهِ مَا خَرَجَ وَ يَكُونُ عَلَى يَدَيْكَ خِرْقَةٌ تُنْقَى بِهَا دُبُرُهُ ثُمَّ مَيْلٌ بِرَأْسِهِ شَيْئاً فَتَنْفُضُهُ حَتَّى يَخْرُجَ

قوله عليه السلام: و إن غسلت رأسه و لحيته لعل المراد أنه مع الصدر لا بد له.

قوله عليه السلام: ثم بجزء من كافور قال في الدروس: و روى أن الملقى من الكافور في الجره نصف حبه و أن رأسه يغسل بالخطمي.

قوله عليه السلام: و تنصب رأسه الظاهر أن النصب لثلا يخرج الفضلات من حلقة.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٠١

مِنْ مَخْرَجِهِ مَا خَرَجَ ثُمَّ تَعَسَّلَهُ بِجَزَّةٍ مِنْ مَاءِ الْقَرَّاحِ فَذَلِكَ ثَلَاثُ جَرَارٍ فَإِنْ زِدْتَ فَلَا بَأْسَ وَ تُدْخِلُ فِي مَقْعَدَتِهِ شَيْئاً مِنَ الْقُطْنِ مَا دَخَلَ ثُمَّ تُجَفِّفُهُ بِثَوْبٍ نَظِيفٍ ثُمَّ تَغْسِلُ يَدَيْكَ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ رِجْلَيْكَ إِلَى الرُّكْبَتَيْنِ ثُمَّ تُكْفِمُهُ تَبْدَأُ وَ تَجْعَلُ عَلَى مَقْعَدَتِهِ شَيْئاً مِنَ الْقُطْنِ وَ ذَرِيرَهُ وَ تَضُمُّ فَخْذَيْهِ عَلَيْهَا ضَمًّا شَدِيداً وَ جَمْرٌ ثِيَابُهُ بِثَلَاثَةِ أَعْوَادٍ ثُمَّ تَبْدَأُ فَتَبْسُطُ اللَّفَافَةَ طَوَّالاً ثُمَّ تَذُرُّ عَلَيْهَا شَيْئاً مِنَ الذَّرِيرَةِ ثُمَّ الْبِازَارَ طَوَّالاً حَتَّى يُعْطَى الصَّدْرَ وَ الرَّجْلَيْنِ ثُمَّ الْخِرْقَةَ عَرْضُهَا قَدْرُ شِبْرٍ وَ نِصْفِ ثُمَّ الْقَمِيصَ تَشُدُّ الْخِرْقَةَ عَلَى الْقَمِيصِ بِحِيَالِ الْعَوْرَةِ وَ الْفَرْجِ حَتَّى لَا يَظْهَرَ مِنْهُ شَيْءٌ وَ اجْعَلِ الْكَافُورَ فِي مَسَامِعِهِ وَ أَثَرِ سِجُودِهِ مِنْهُ وَ فِيهِ وَ أَقَلِّ مِنَ الْكَافُورِ وَ اجْعَلْ عَلَى عَيْنَيْهِ قُطْناً

قوله عليه السلام: من منخره تصحيف، و الظاهر "مخرجه" كما لا يخفى.

قوله عليه السلام:

بِحِیَالِ الْعِذْرَةِ كَذَا فِي نَسْخٍ كَثِيرَةٍ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ "بِحِیَالِ الْعَوْرَةِ عَلَی الْفَرْجِ"، وَ عَلَی مَا فِي الْأَصْلِ لَعَلَّ الْمُرَادَ مَوْضِعَ الْعِذْرَةِ بِالتَّحْرِیكِ، وَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا تَصْحِيفُ الْعَوْرَةِ.

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ اجْعَلِ الْكَافُورَ فِي مَسَامِعِهِ قَالَ فِي الدَّرُوسِ: قَالَ الصَّدُوقُ: يَحْضِرُ الْأَنْفَ وَ السَّمْعَ وَ الْبَصَرَ وَ الْفَمَ وَ الْمَغَابِنَ وَ هِيَ الْآبَاطُ وَ أَصُولُ الْأَفْخَاذِ، وَ هُوَ مَرُورِي، وَ رُوي الْكِرَاهَةُ وَ هِيَ أَشْهَرُ.

مِلَاذُ الْأَخْيَارِ فِي فَهْمِ تَهْذِيبِ الْأَخْبَارِ، ج ٢، ص: ٥٠٢

وَ فِيهِ وَ أُذُنَيْهِ شَيْئًا قَلِيلًا ثُمَّ عَمَّمَهُ وَ أَلْقَى عَلَی وَجْهِهِ ذَرِيرَةً وَ لِيَكُنْ طَرَفُ الْعِمَامَةِ مُتَبَدِّلًا عَلَی جَانِبَيْهِ الْأَيْسَرِ قَدْرَ شِبْرٍ تَزْمِي بِهَا عَلَی وَجْهِهِ وَ لِيَغْتَسِلَ الَّذِي غَسَلَهُ وَ كُلُّ مَنْ

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ فِيهِ أَى فِي فَمِهِ. " وَ أَقْلٌ " عَلَی صِيغَةِ الْأَمْرِ.

وَ فِي بَعْضِ النُّسخِ " وَ فِيهِ أَى أَرْبَعُونَ دَرَاهِمًا، فَقَوْلُهُ " وَ أَقْلٌ " اسْمٌ عَلَی وَزْنِ أَفْعَلٍ، فَيَكُونُ تَجْوِيزًا لِلزِّيَادَةِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ، وَ الْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ أَرْنَبَتُهُ فِي بَعْضِ النُّسخِ " وَ أُذُنَيْهِ " .

وَ فِي الْقَامُوسِ: الْأَرْنَبَةُ طَرَفُ الْأَنْفِ.

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ لِيَكُنْ طَرَفُ الْعِمَامَةِ مُتَبَدِّلًا قَالَ فِي النِّهَايَةِ: التَّدْلِي النَّزُولُ مِنْ عَلُو.

وَ قَالَ فِي الدَّرُوسِ: وَ يَجْعَلُ طَرَفِي الْعِمَامَةَ عَلَی صَدْرِهِ، وَ رُوي عَلَی وَجْهِهِ وَ ظَهْرِهِ.

مِلَاذُ الْأَخْيَارِ فِي فَهْمِ تَهْذِيبِ الْأَخْبَارِ، ج ٢، ص: ٥٠٣

مَسَّ مَيْتًا فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ وَ إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ قَدْ غُسِلَ وَ الْكَفَنُ يَكُونُ بُرْدًا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بُرْدًا فَاجْعَلْهُ كُلَّهُ قُطْنًا فَإِنْ لَمْ تَجِدْ عِمَامَةَ قُطْنٍ فَاجْعَلِ الْعِمَامَةَ سَابِرِيًّا وَ قَالَ تَحْتِاجُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْقُطْنِ لِقُبْلِهَا قَدْرَ نِصْفِ مَنْ وَ قَالَ التَّكْفِينُ أَنْ تَبْدَأَ بِالْقَمِيصِ ثُمَّ بِالْخِرْقَةِ فَوْقَ الْقَمِيصِ عَلَی أَلْيَتَيْهِ وَ فِخْذَيْهِ وَ عَوْرَتِهِ وَ تَجْعَلُ طُولَ الْخِرْقَةِ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ

وَنَضِيفًا وَعَرَضُهَا شِبْرٌ وَنَضَفْتُ ثُمَّ تَشَدُّ الْإِزَارَ أَرْبَعَةً ثُمَّ اللَّفَافَةَ ثُمَّ الْعِمَامَةَ عَلَى وَجْهِهِ وَتَجْعَلُ عَلَى كُلِّ ثَوْبٍ شَيْئًا مِنَ الْكَافُورِ وَ تَطْرُحُ عَلَى كَفَنِهِ ذَرِيرَةً وَقَالَ

قوله عليه السلام: وإن كان الميت قد غسل لعله محمول على الاستحباب.

وقال في المصباح: المنا الذي يكال به السمن وغيره، وقيل: الذي يوزن به رطلان، والتثنية منوان، والجمع أمناء مثل سبب وأسباب. وفي لغة تميم "من" بالتشديد، والجمع أمنان، والتثنية منان.

قوله عليه السلام: ثم تشد الإزار أربعة قيل: كان المعنى شدة من فوق وتحت، فيكون أربعة جوانبه مشدوده.

وأفيد أن المراد ثم تشد إزارين أى: لفافتين حتى يكونا مع القميص والخرقة أربعة.

أقول: ويمكن أن يكون المراد بالإزار المئزر، والمراد بالأربعة أربعة أشبار، أى: ينبغى أن يكون عرض المئزر أربعة أشبار. والله يعلم.

وفي الصحاح: موضع الإزار من الحقوين - إلى أن قال: المئزر الإزار،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٠٤

إِنْ كَانَ فِي اللَّفَافَةِ خَرْقٌ وَقَالَ الْجِرَّةُ الْأُولَى الَّتِي يُغْسَلُ بِهَا الْمَيِّتُ بِمَاءِ السُّدْرِ وَالْجِرَّةُ الثَّانِيَةُ بِمَاءِ الْكَافُورِ تُفْتُ فِيهَا فَتًا قَدَرِ نَضِيفِ حَبِّهِ وَالْجِرَّةُ الثَّلَاثَةُ بِمَاءِ الْقَرَّاحِ.

[الحديث ٥٦]

٥٦ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ

كقولهم ملحف و لحاف.

قوله عليه السلام: وقال إن كان فى اللفافة خرق كان جزء الشرط محذوف، أو ساقط من النسخ أى الرواه، أى يخاط أو نحوه.

وقيل: فى بعض النسخ كان بعد قوله "خرق" بياض، فهو يؤيد السقوط.

وفى بعض النسخ مكان "وقال" و "وقال"، و لعله الصواب.

قال فى المغرب: القبال زمام

النعل، و هو سيرها الذى بين الإصبع الوسطى و الذى تليها. انتهى.

أقول: لعله أستعير هنا للخرقه التى توضع على الموضع الذى خرق من الكفن.

قوله عليه السلام: قدر نصف حبه أى: الحبات المتعارفه من الكافور، أو الحبه التى هى من أوزان الذهب، و الأخير أظهر.

الحديث السادس و الخمسون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٠٥

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجَائِلِهِ عَنْ يُونُسَ عَنْهُمْ قَالَ فِي تَحْنِيظِ الْمَيْتِ وَ تَكْفِينِهِ قَالَ ابْسِطِ الْجَبْرَةَ بَسِطًا ثُمَّ ابْسِطْ عَلَيْهَا الْإِزَارَ ثُمَّ ابْسِطِ الْقَمِيصَ عَلَيْهِ وَ تَرُدُّ مُقَدَّمِ الْقَمِيصِ عَلَيْهِ ثُمَّ اعْمَدْ إِلَى كَافُورٍ مَسْحُوقٍ فَضَعْهُ عَلَى جَبْهَتِهِ وَ مَوْضِعِ سَجُودِهِ وَ امْسَحْ بِالْكَافُورِ عَلَى جَمِيعِ مَغَابِنِهِ مِنَ الْيَدَيْنِ وَ الرَّجْلَيْنِ مِنَ وَسِيطِ رَاحَتَيْهِ ثُمَّ يُحْمَلُ فَيُوضَعُ عَلَى قَمِيصِهِ وَ يُرَدُّ مُقَدَّمِ الْقَمِيصِ عَلَيْهِ فَيَكُونُ الْقَمِيصُ غَيْرَ مَكْفُوفٍ وَ لَا مَزْرُورٍ وَ تَجْعَلُ لَهُ قِطْعَتَيْنِ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ رَطْبًا قَدَرِ ذِرَاعٍ تَجْعَلُ لَهُ وَاحِدَةً بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ نِصْفٌ مِمَّا يَلِي السَّاقَ وَ نِصْفٌ مِمَّا يَلِي الْفُخْدَ وَ تَجْعَلُ الْأُخْرَى تَحْتَ إِيْطِهِ الْأَيْمَنِ وَ لَا تَجْعَلُ فِي مَنْخَرَيْهِ وَ لَا فِي بَصِيرِهِ وَ مَسَامِعِهِ وَ لَمَّا وَجَّهَهُ قُطْنَا وَ لَا كَافُورًا ثُمَّ يُعَمَّمُ يُؤْخَذُ وَسَطُ الْعِمَامَةِ فَيُثْنَى عَلَى رَأْسِهِ بِالتَّدْوِيرِ ثُمَّ يُلْقَى فَضْلُ الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ وَ الْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ وَ يُمَدُّ عَلَى صَدْرِهِ

قوله عليه السلام: و امسح بالكافور على جميع مغابنه قال فى النهايه: المغابن الأرفاع، و هى بواطن الأفخاذ عند الحوالب، جمع مغبن من غبن الثوب إذا ثناه و عطفه.

و قال فى القاموس: المغبن كمنزل الإبط و الرفع جمعه مغابن.

قوله عليه السلام: قدر ذراع قد اختلف الأصحاب فى قدر الجريده: فقال

الشيخان: يكون طولهما قدر عظم الذراع. و قال ابن أبي عقيل: مقدار كل واحده أربع أصابع إلى ما فوقها.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٠٦

[الحديث ٥٧]

٥٧ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا كَفَّنْتَ الْمَيِّتَ فَذَرَّ عَلَى كُلِّ تَوْبٍ شَيْئًا مِنْ ذَرِيرِهِ وَ كَافُورٍ.

[الحديث ٥٨]

٥٨ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُحَنِّطَ الْمَيِّتَ فَاعْمِدْ إِلَى الْكَافُورِ فَامْسَحْ بِهِ آثَارَ السُّجُودِ مِنْهُ وَ مَفَاصِلَهُ كُلَّهَا وَ رَأْسَهُ وَ لِحْيَتَهُ وَ عَلَى صَدْرِهِ مِنَ الْحُنُوطِ وَ قَالَ الْحُنُوطُ لِلرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةِ سَوَاءً وَ قَالَ وَ أَكْرَهُ أَنْ يُشَبَّحَ بِمِجْمَرِهِ

و قال الصدوق: طول كل واحده قدر عظم الذراع، و إن كان شبرا فلا بأس، و الروايات في ذلك مختلفة أيضا.

و في المدارك: و الكل حسن، لثبوت الشرعيه مع عدم القاطع على قدر معين.

و هل تشق أو تكون صحيحه؟ الأظهر الثاني، نظرا إلى التعليل، و استضعافا لروايه الشق.

الحديث السابع و الخمسون: موثق.

و حمل على الاستحباب.

الحديث الثامن و الخمسون: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٠٧

[الحديث ٥٩]

٥٩ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع كَيْفَ أَصْنَعُ بِالْحُنُوطِ قَالَ تَضَعُ فِي فَمِهِ وَ مَسَامِعِهِ وَ آثَارِ السُّجُودِ مِنْ وَجْهِهِ وَ يَدَيْهِ وَ رُكْبَتَيْهِ.

[الحديث ٦٠]

٦٠ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْكَاهِلِيِّ وَ الْحَسَنِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُوضَعُ الْكَافُورُ

مِنَ الْمَيِّتِ عَلَى مَوْضِعِ الْمَسَاجِدِ وَعَلَى اللَّبَّةِ وَبَاطِنِ الْقَدَمَيْنِ وَ مَوْضِعِ الشَّرَاكِ مِنَ الْقَدَمَيْنِ وَعَلَى الرُّكْبَتَيْنِ وَالرَّاحَتَيْنِ وَالْجَبْهَةِ وَاللَّبَّةِ.

وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا رَوَاهُ

و في الحبل المتين: الجار في قوله " و على صدره " متعلق بمحذوف، أى:

وضع على صدره. و يحتمل تعلقه بامسح و هو بعيد. انتهى.

و استدل به على استحباب طرح فاضل الحنوط على الصدر، و لا يخفى ما فيه الحديث التاسع و الخمسون: حسن كالصحيح.

الحديث الستون: مجهول.

قوله عليه السلام: و الجبهة و اللبہ قال فى الصحاح: اللبہ المنحر، و الجمع اللباب، و كذلك اللب، و هو موضع القلاده من الصدر من كل شىء، و الجمع الألباب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٠٨

[الحديث ٦١]

٦١ فَضَالُهُ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ لَا تَجْعَلْ فِي مَسَامِعِ الْمَيِّتِ حُنُوطًا.

لَأَنَّ الْوُجْهَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى مِنْ قَوْلِهِ فِي فَمِهِ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ عَلَى فِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ السُّنَنِ أَنْ يُجْعَلَ الْحُنُوطُ فِي الْفَمِ

[الحديث ٦٢]

٦٢ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ

الحديث الحادى و الستون: موثق.

قوله عليه السلام: لا تجعل فى مسامع الميت حنوطا قال فى القاموس: المسمع كمنبر الأذن كالسامعه جمع مسامع.

قوله رحمه الله: لأن الوجه فى الروايه الأولى قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه أن التدافع باعتبار اشتمال الأولى على الأمر بوضع الحنوط فى المسامع، و باعتبار اشتمال الثانية على النهى عنه، و ما ذكره إنما هو حكم الفم و ليس فى الثانية تعرض له بنفى و لا إثبات.

و يمكن أن يقال: إذا جعل " في " في قوله " في الفهم " بمعنى " على " صار حكمه فيما عطف من قوله " في مسامعه " أيضا كذلك، فيصير مفاد الرواية الأولى الأمر بالوضع على المسامع، و مفاد الثانية النهى عن الوضع في المسامع، فاندفع التدافع.

الحديث الثاني و الستون: صحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٠٩

بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع كَيْفَ أَصْنَعُ بِالْكَفَنِ قَالَ تَأْخُذُ خِرْفَةً فَتَشُدُّ عَلَى مَقْعَدَتِهِ وَ رِجْلَيْهِ قُلْتُ فَأَلِيزَارُ قَالَ إِنَّهَا لَا تُعَدُّ شَيْئًا إِنَّمَا تُصْنَعُ لِيُضَمَّ مَا هُنَاكَ

وقال الفاضل التستري رحمه الله: يفهم منه أن المترر ليس من الكفن المفروض بل يشد لئلا يخرج منه شىء، و يحتمل غيره أيضا. و فيه أيضا خرق القميص لإخراجه

عن الميت من تحته، و لعل هذا مع إذن الورثة أو ما فى معناه.

قوله عليه السلام: إنها لا تعد شيئاً الظاهر أن السائل توهم أن الخرقه تكون بدلا عن إحدى اللفافات، فسأل أنه هل يلزم الإزار مع ذلك؟ فأجاب عليه السلام أن الخرقه لا تعد من أجزاء الكفن ولا يغنى غنى، بل إنما هى لعدم خروج شىء من الفرج.

و ربما يستدل به على استحباب الخرقه، كما قطع به الأصحاب.

و يحتمل بعيدا إرجاع الضمير إلى الإزار، فيكون المراد بالإزار المئزر، فأجاب عليه السلام بأن المئزر لا ينفع بدلا من الخرقه، إذ المقصود من الخرقه لا يتأتى منه.

قال فى الجبل المتين: قوله " فالإزار " يراد به المئزر، و هو الذى يشد من الحقوين إلى أسفل البدن، و قد ورد فى اللغة إطلاق كل منهما على الآخر، و إن كان المعروف بين الفقهاء و سيما المتأخرين أن الإزار هو الشامل كل البدن، و أراد بقوله " فالإزار " الاستفسار من الإمام عليه السلام أنه هل يستغنى عنه بهذه الخرقه أم لا؟.

و يمكن أن يكون مراده أن الإزار هو الثالث من الأثواب، و به يتم الكفن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥١٠

.....

المفروض فما هذه الرابعه؟ فأجابه عليه السلام بأنها غير معدوده من الكفن، فلا يستغنى بها عن شىء من أثوابه، و لا تزيد قطع الكفن بها عن الثلاثه. انتهى.

و لعل ما ذكرناه أولا أظهر.

و قال قدس سره فى مشرق الشمسيين: يمكن أن يكون قوله عليه السلام " إذا غسل " أى: إذا أريد تغسيله. و الأظهر إبقاء الكلام على ظاهره، و يراد نزع القميص الذى غسل فيه. و قد مر حديثان يدلان على أنه ينبغى أن يغسل الميت و

عليه قميص.

و إطلاق الكفن على القميص في قوله عليه السلام " ثم الكفن قميص " من قبيل تسميه الجزء باسم الكل.

و " غير مزور " أى: خال من الأزرار. و الثوب المكفوف ما خيطت حاشيته.

و لا يخفى أن هذا الحديث يعطى بظاهره أن العمامه من الكفن، و قد ذكر الفقهاء فى كتب الفروع أنها ليست منه، و فرعوا على ذلك عدم قطع سارقها من القبر، لأنه حرز للكفن لا لها، و قد دل حديث زرار على خروجها من الكفن الواجب.

و قد روى فى الكافى بطريق حسن عن الصادق عليه السلام أنها غير معدود من الكفن، و أن الكفن ما يلف به الجسد، فلا يبعد أن يقدر لقوله عليه " و عمامه " عامل آخر، أى: و تزداد عمامه، و نحو ذلك.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥١١

لِنَلَّا يُخْرِجُ مِنْهُ شَيْءٌ وَ مَا يُصَيِّعُ مِنَ الْقُطْنِ أَفْضَلُ مِنْهَا ثُمَّ يُخْرِقُ الْقَمِيصُ إِذَا غَسَلَ وَ يُتْرَعُ مِنْ رِجْلَيْهِ قَالَ ثُمَّ الْكَفَنُ قَمِيصٌ غَيْرُ مَزْرُورٍ وَ لَا مَكْفُوفٍ وَ عِمَامَةٌ يُعَصَّبُ بِهَا رَأْسُهُ وَ يُرَدُّ فَضْلُهَا عَلَى رِجْلَيْهِ

قوله عليه السلام: و ما يصنع من القطن الظاهر أن المراد أن القطن الذى يجعل على الفرج أو فيها أنفع و أفضل، و لعل المراد مع الخرقه لا بدلا عنها، ليكون موافقا للأخبار الأخر، و أما احتمال كون المراد أن كون الإزار من القطن أفضل فلا يخفى بعده.

قوله عليه السلام: و يرد فضلها على رجليه كذا فى الكافى، و فى بعض النسخ " وجهه " و الظاهر صدره أو نحوه.

قال فى المنتقى بعد نقل هذه الروايه من الكافى: و رواه الشيخ متصلا بطريقه عن محمد بن يعقوب بباقى الطريق و المتن، لكنه أسقط كلمه " بها " فى "

فتشدها" ولا يخفى ما فى متن الحديث من القصور، لا سيما قوله فى العمامه " يرد فضلها على رجليه " فإنه تصحيف بغير توقف، و فى بعض الأخبار الضعيفه " يلقى فضلها على وجهه " و هو قريب، لكن الحديث المتضمن لذلك مختلف اللفظ فى التهذيب و الكافى، فالذى حكينا هو المذكور فى التهذيب من طريقين:

أحدهما بروايه الكلينى، و فى الكافى: يلقى فضلها على صدره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥١٢

[الحديث ٦٣]

٦٣ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْعِمَامَةِ لِلْمَيِّتِ قَالَ حَنْكُهُ.

[الحديث ٦٤]

٦٤ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ تُوخِذُ جَرِيدَةً رَطْبَةً قَدَرُ ذِرَاعٍ فَتُوَضُّعُ وَ أَشَارَ بِيَدِهِ مِنْ عِنْدِ تَرْفُوتِهِ إِلَى يَدِهِ تَلْفُهُ مَعَ ثِيَابِهِ قَالَ وَ قَالَ الرَّجُلُ لَقَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع بَعْدُ فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ فَقَالَ نَعَمْ قَدْ حَدَّثْتُ بِهِ يَحْيَى بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ع.

[الحديث ٦٥]

٦٥ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ إِنَّ الْجَرِيدَةَ قَدَرُ شِبْرٍ تُوَضُّعُ وَاحِدَةً مِنْ عِنْدِ التَّرْفُوتِ إِلَى مَا بَلَغَتْ مِمَّا يَلِي الْجِلْدَ الْأَيْمَنَ وَ الْأُخْرَى فِي الْأَيْسَرِ مِنْ عِنْدِ التَّرْفُوتِ إِلَى مَا بَلَغَتْ مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْتُبَ عَلَى قَمِيصِهِ وَ حَبْرَتِهِ أَوْ اللَّفَافَةِ الَّتِي تَقُومُ مَقَامَهَا أَوْ الْجَرِيدَتَيْنِ بِأَصْبَعِهِ فَلَا يُشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ إِنْ كُتِبَ ذَلِكَ

الحديث الثالث و الستون: حسن.

الحديث الرابع و الستون: مرسل.

الحديث الخامس و الستون: حسن.

قوله رحمه الله: و يستحب أن يكتب على قميصه قال السيد رحمه الله فى المدارك: الظاهر اشتراط التأثير فى الكتابه، لأنه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥١٣

بُتْرِبِهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ كَانَ فِيهِ فَضْلٌ كَثِيرٌ وَلَا يَكْتُبُهُ بِسْوَادٍ وَلَا صِنِيعٍ مِنَ الْأَصْبَاغِ

[الحديث ٦٦]

٦٦ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ قَالَ حَضَرْتُ مَوْتَ إِسْمَاعِيلَ عَ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع جَالِسٌ عِنْدَهُ فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ شَدَّ لِحْيَتَهُ وَغَمَّضَهُ وَغَطَّى عَلَيْهِ الْمَلْحَفَةَ ثُمَّ أَمَرَ بِتَهْيِئَتِهِ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ أَمْرِهِ دَعَا بِكَفْنِهِ فَكَتَبَ فِي حَاشِيَةِ الْكَفَنِ إِسْمَاعِيلُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ يُعَمِّمُهُ كَمَا يُعَمِّمُ الْحَيُّ وَ يُحَنِّكُهُ بِالْعِمَامَةِ وَ يَجْعَلُ لَهَا طَرَفَيْنِ عَلَى صَدْرِهِ فَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ وَ يُوضِّحُهُ أَيْضاً

المعهود. و أما الكتابه بالإصبع مع تعذر التربه أو الطين، فذكره الشيخان، و لا أعرف مأخذه.

الحديث السادس و الستون: مجهول.

و قد مر مرويا عن سعد قبل ذلك بست ورقات تقريبا، و

تقدم القول فيه.

قوله رحمه الله: و يعممه كما يعمم الحى قيل: كان التشبيه فى أصل التعمم لا فى الكيفيه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥١٤

[الحديث ٦٧]

٦٧ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ عُثْمَانَ النَّوَّائِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنِّي أَغْسِلُ الْمَوْتَى قَالَ أَوْ تَحْسِنُ قُلْتُ إِنِّي أَغْسِلُ فَقَالَ إِذَا غَسَلْتَ فَارْفُقْ بِهِ وَ لَمَّا تَعَمَّرَهُ وَ لَمَّا تَمَسَّ مَسَامِعَهُ بِكَافُورٍ وَ إِذَا عَمَّمْتَهُ فَلَا تُعَمِّمُهُ عِمَّةَ الْأَعْرَابِيِّ قُلْتُ وَ كَيْفَ أَضْيَعُ قَالَ خُذِ الْعِمَامَةَ مِنْ وَسْطِهَا وَ انْشُرْهَا عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ رُدَّهَا إِلَى خَلْفِهِ وَ اطْرَحْ طَرْفَيْهَا عَلَى صَدْرِهِ

الحديث السابع و الستون: مجهول.

قوله عليه السلام: فارق به كأنه راجع إلى الميت الذى فى ضمن الموتى.

قوله عليه السلام: فلا تعممه عمه الأعرابى فسرت بالعمامة بلا حنك، فيكون سؤال السائل عن سائر كيفيات العمامة.

و الظاهر أن المراد بعمه الأعرابى التى لا يلقى طرفاها، و هو الظاهر من أكثر الأخبار، بل من كلام بعض الأصحاب و اللغويين أيضا، بل المراد بالتحنيك أيضا ذلك، أى: إداره رأس العمامة من خلف إلى تحت الحنك و إلقاؤه على الصدر.

و قد حققنا ذلك فى كتابنا الكبير.

قوله عليه السلام: و اطرح طرفيها على صدره كذا فى أصل الكافى أيضا، و لعله الصواب، و كتب على ظهره نسخه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥١٥

[الحديث ٦٨]

٦٨ سَيِّهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ يُكْفَنُ الْمَيِّتُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ قَمِيصٍ لَا يُرَزُّ عَلَيْهِ وَ إِزَارٍ وَ خِرْقَةٍ يُعَصَّبُ بِهَا وَسْطُهُ وَ بُرْدٍ يُلْفُ فِيهِ وَ عِمَامَةٍ يُعَمَّمُ بِهَا وَ يُلْقَى فَضْلُهَا عَلَى وَجْهِهِ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ

يُلْفَهُ فِي اللَّصَافَةِ فَيَطْوِي جَانِبَيْهَا الْأَيْسَرَ عَلَى جَانِبَيْهَا الْأَيْمَنِ وَجَانِبَيْهَا الْأَيْمَنَ عَلَى جَانِبَيْهَا الْأَيْسَرَ وَيَضَعُ بِإِلْجَبَرِهِ مِثْلَ ذَلِكَ وَيَعْقِدُ طَرْفَيْهَا مِمَّا يَلِي رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ وَيَتَّبِعِي لِلَّذِي يَلِي أَمْرَ الْمَيِّتِ فِي غُسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ أَنْ يَبْتَدِيءَ عِنْدَ حُصُولِ حَوَائِجِهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا بِقَطْعِ أَكْفَانِهِ وَيَنْثُرُ الذَّرِيرَةَ عَلَيْهَا ثُمَّ يُلْفُهَا جَمِيعًا وَيَعْرِزُهَا فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ غُسْلِهِ نَقَلَهُ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ تَلَبُّثٍ وَاشْتِغَالٍ عَنْهُ وَإِنْ أَخَّرَ نَثْرَ الذَّرِيرَةَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ غُسْلِهِ فَلْيَضَعْ بِهَا مَا وَصَّ فَنَاهُ وَإِعْدَادُهَا مَفْرُوعًا مِنْهَا بِجَمِيعِ حَوَائِجِهِ قَبْلَ غُسْلِهِ أَفْضَلُ وَيَكْفُنُهُ وَهُوَ مُوجَّهٌ كَمَا كَانَ فِي غُسْلِهِ فَإِذَا فَرَّغَ غَاسِلُ الْمَيِّتِ مِنْ غُسْلِهِ تَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ ثُمَّ اغْتَسَلَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي أَبْوَابِ

في الحاشية.

الحديث الثامن والستون: ضعيف.

و في الحبل المتين: البرد بالضم ثوب مخطط، وقد يطلق على غير المخطط أيضا.

قوله عليه السلام: و يلقى فضلها على وجهه في الكافي " صدره " و هو الظاهر.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥١٦

الْأَغْسَالِ وَ شَرَحْنَاهُ وَإِنْ كَانَ الَّذِي أَعَانَهُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ قَدْ مَسَّ الْمَيِّتَ قَبْلَ غُسْلِهِ فَلْيَغْتَسِلْ أَيْضًا مِنْ ذَلِكَ كَمَا اغْتَسَلَ الْمُتَوَلَّى لِعُسْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَسَّهُ قَبْلَ غُسْلِهِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ غُسْلٌ وَلَا وَضُوءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَخَذَتْ مَا يُوجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَتَلَزُمُ الطَّهَارَةُ لَهُ لَا مِنْ أَجْلِ صَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ غُسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَتَحْنِيظِهِ فَلْيَحْمِلْهُ إِلَى قَبْرِهِ عَلَى سَرِيرِهِ وَ لِيُصَلِّ عَلَيْهِ هُوَ وَ مَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ إِخْوَانِهِ قَبْلَ دَفْنِهِ وَ سَيَّأَبِيْنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَمْوَاتِ فِي أَبْوَابِ الصَّلَوَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَدْ مَضَى شَرْحُ هَذَا كُلِّهِ مُسْتَوْفَى وَ سَيَّأَتَى

شَرَحَ الصَّلَاةَ عَلَى الْأُمَمَاتِ عِنْدَ انْتِهَائِنَا إِلَى أَبْوَابِ الصَّلَوَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ يَنْبَغِي لِمَنْ شَاءَ جَنَازَهُ أَنْ يَمْشِيَ خَلْفَهَا وَ بَيْنَ جَنْبَيْهَا وَ لَا يَمْشِي أَمَامَهَا فَإِنَّ الْجَنَازَةَ مَثْبُوعَةٌ وَ لَيْسَتْ تَابِعَةٌ وَ مُشَيِّعَةٌ غَيْرُ مُشَيِّعَةٍ

قوله عليه السلام: و ينبغي لمن شيع جنازه قال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين: لا خلاف في جواز المشى في جنازه غير الناصبي كيف شاء، إنما الخلاف في أن أى الأنواع أفضل، فالذى عليه كثير من الأصحاب أن المشى خلفها أو عن أحد جانبيها أفضل من المشى أمامها، بل جعلوا المشى أمامها مكروها.

و قال فى المعتبر: مشى المشيع وراء الجنازه أو مع جانبيها أفضل من التقدم، غير أنى لا أكره المشى أمامها بل هو مباح. انتهى.

و قال ابن أبى عقيل بوجوب التأخر خلف جنازه الناصبي، لما روى من استقبال ملائكة العذاب إياه.

و قال ابن الجنيد: يمشى صاحب الجنازه بين يديها و المشيعون وراءها،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥١٧

[الحديث ٦٩]

٦٩ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ص يَقُولُ اتَّبِعُوا الْجَنَازَةَ وَ لَا تَتَّبِعُكُمْ خَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ.

[الحديث ٧٠]

٧٠ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُدَّافِرٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ الْمَشْيَ خَلْفَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ بَيْنَ يَدَيْهَا وَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَمْشِيَ بَيْنَ يَدَيْهَا.

[الحديث ٧١]

٧١ وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ حِزَابِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ مَا لَكَ تَمْشِي خَلْفَهَا فَقَالَ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ رَأَيْتُهُمْ يَمْشُونَ أَمَامَهَا وَ نَحْنُ تَبِعُ لَهُمْ

لما روى أن الصادق عليه السلام تقدم سرير ابنه إسماعيل بلا حذاء و لا رداء.

الحديث التاسع و الستون: ضعيف على المشهور.

و النهى محمول على الكراهه، أو جنازه المخالف.

الحديث السبعون: موثق.

الحديث الحادى و السبعون: ضعيف.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٢، ص: ٥١٨

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥١٨

[الحديث ٧٢]

٧٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ الْحَجَّالِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَجْرَةَ عَنْ أَبِي الْوَفَاءِ الْمُرَادِيِّ عَنْ سَدِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَمْشِيَ مَمْشَى الْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ فَلْيَمْشِ جَنْبِي السَّرِيرِ.

[الحديث ٧٣]

٧٣ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ كَيْفَ أَصْنَعُ إِذَا خَرَجْتُ مَعَ الْجَنَازَةِ أَمْشَى أَمَامَهَا أَوْ خَلْفَهَا أَوْ عَنْ يَمِينِهَا أَوْ عَنْ شِمَالِهَا قَالَ إِنْ كَانَ مُخَالَفًا فَلَا تَمْشِ

و فى القاموس: التبع محركه التابع يكون واحدا أو جمعا، و الجمع أتباع.

و أقول: يمكن أن يكون هذا الحكم مخصوصا بهذه الجنازه، بأن يكون تقدم الملائكه و كثرتهم لفضل هذا الميت، فلذا تأخر صلى الله عليه و آله، أو يكون هذا الحكم مخصوصا به صلى الله عليه و آله لرؤيته للملائكه، لكن الظاهر أنه يدل على المشهور بعموم التأسى.

الحديث الثانى و السبعون: مجهول.

و يدل على رجحان المشى جنبى السرير. " و الكرام الكاتبون " هم الملائكه الكاتبون لإعمال العباد، فإنهم فى هذه الحاله أيضا

ملازمون بجنبى الميت، كما كانوا كذلك فى حياته.

الحديث الثالث و السبعون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥١٩

أَمَامَهُ فَإِنَّ مَلَائِكَةَ الْعَذَابِ يَسْتَقْبِلُونَهُ بِأَنْوَاعِ الْعَذَابِ.

[الحديث ٧٤]

٧٤ حَمَادٌ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَاتَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ص

و يدل بمضمونه على المنع من المشى أمام جنازه المخالف، و بمفهومه على التخيير فى جنازه المؤلف. و لو حمل النهى على الحرمة فلا ينافى الكراهه فى المؤمن، و لو حمل على الكراهه كما هو المشهور، فيدل على نفيها فى المؤمن.

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مقتضى المفهوم خلاف المدعى.

و يمكن أن يقال: إن المنطوق المنع من المشى، فالمفهوم جواز المشى، و هو لا ينافى المدعى، لأن المدعى ليس حرمة المشى أمامه. و فيه أن المدعى كراهه المشى

إمامه، فإذا فهم من الروايه الجواز من غير منع تحققت المنافاه. انتهى.

و أقول: الظاهر فى الجمع بين الأخبار حمل أخبار النهى و المرجوحه على جنازه المخالف، لكن الأولى عدم المشى أمامها مطلقا، لدعوى الإجماع و شهره خلافه بين المخالفين، حتى إنهم نسبوا القول بذلك إلى أهل البيت عليهم السلام.

قال بعض شراح صحيح مسلم: كون المشى وراء الجنازه أفضل من أمامها قول على بن أبى طالب عليه السلام و مذهب الأوزاعى و أبى حنيفة. و قال جمهور الصحابه و التابعين و مالك و الشافعى و جماهير العلماء: المشى قدامها أفضل.

و قال الثورى و طائفة: هما سواء.

الحديث الرابع و السبعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٢٠

فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي جَنَازَتِهِ يَمْشِي فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ أَلَمَّْا تَزْكُبْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ إِنِّي لَأَكْرَهُ أَنْ أَرْكَبَ وَالْمَلَائِكَةُ يَمْشُونَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِذَا فُرِغَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فُلْيُقَرَّبَ سِرِيرُهُ مِنْ قَبْرِهِ وَ يُوضَعُ عَلَى الْأَرْضِ وَ يُصْبَرُ عَلَيْهِ هُنَيْئَةً ثُمَّ يُقَدَّمُ قَلِيلًا ثُمَّ يُصْبَرُ عَلَيْهِ هُنَيْئَةً ثُمَّ يُقَدَّمُ إِلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ فَيَجْعَلُ رَأْسَهُ مِمَّا يَلِي رِجْلَيْهِ فِي قَبْرِهِ وَ يَنْزِلُ إِلَى الْقَبْرِ وَئِيهِ أَوْ مَنْ يَأْمُرُهُ الْوَلِيُّ بِذَلِكَ وَ لِيَتَحَفَّ عِنْدَ نَزْوِلِهِ وَ يُحَلِّلُ أَرْزَارَهُ وَ إِنْ نَزَلَ مَعَهُ آخَرٌ لِمَعُونَتِهِ جَازَ ذَلِكَ

اعلم أنه ذكر الأصحاب كراهه الركوب مع الجنازه، و استدلوا بهذا الخبر و يشكل الاستدلال به على العموم كما لا يخفى.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه لما كان قول المصنف يمشى خلفها متضمنا لاستحباب المشى و كون ذلك فى الخلف أراد الدلالة على استحباب المشى بقول مطلق، و إلا فإن أخذ المدعى أمرا مركبا- أى المشى الخاص - فليس

فى الروايه دلاله عليه، فلا بد أن ينزل ذكرها على إرادته بيان ما يتعلق بالمقام ولا حجر، و لعل لهذا لم يذكر الشارح " و يدل على ذلك " و نحوه فى عنوان سياق الأخبار. انتهى.

و قال العلامة رحمه الله فى المنتهى: يستحب المشى مع الجنازه و يكره الركوب، و هو قول العلماء كافه. انتهى.

و قال العلامة رحمه الله فى المنتهى: يستحب المشى مع الجنازه و يكره الركوب، و هو قول العلماء كافه. انتهى.

و الخبر يدل عليه، إذ الظاهر عدم اختصاص الحكم به صلى الله عليه و آله و بالجنازه المخصوصه، بل يعم التعليل.

و يؤيده ما رواه العامه عن ثوبان قال: خرجنا مع النبى صلى الله عليه و آله فى جنازه فرأى ناسا ركبانا، فقال: ألا تستحيون أن ملائكه الله يمشون على أقدامهم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٢١

[الحديث ٧٥]

٧٥ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيَسَى عَنِ ابْنِ سَنَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

و أنتم على ظهور الدواب.

و روى الكلينى فى الحسن عن أبى عبد الله عليه السلام قال: رأى رسول الله صلى الله عليه و آله قوما خلف جنازه ركبانا، فقال: أ ما استحياء هؤلاء أن يتبعوا صاحبهم ركبانا و قد أسلموه على هذه الحال.

الحديث الخامس و السبعون: ضعيف على المشهور.

و قال الفاضل التستري رحمه الله فى محمد بن عطيه: كأنه الحنط الكوفى الذى ذكره الشيخ فى رجاله من رجال الصادق عليه السلام.

و نقل ابن داود ضعفه، و كأنه نقله عن رجال الشيخ و لم أجد التضعيف مع بعض ما ذكره أيضا فى رجاله.

ربما يفهم من النجاشي توثيقه عند أخيه الحسن.

و العجب أن العلامة ضعفه في الباب الثاني، و وثقه في الباب الأول.

و ربما يقال: إن تضعيفه تصحيف لما في النجاشي من قوله " و هو صغير " كما نبهنا عليه هناك.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٢٢

عَطِيَّةَ قَالَ إِذَا أَتَيْتَ بِأَخِيكَ إِلَى الْقَبْرِ فَلَا تَفْدَحْهُ ضَعْفُهُ أَسْفَلَ مِنَ الْقَبْرِ بِذِرَاعَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ حَتَّى يَأْخُذَ أَهْبَتَهُ ثُمَّ ضَعْفُهُ فِي لَحْدِهِ وَ الْأَصْبَقِ خَدَّهُ بِالْأَرْضِ وَ تَحْسِرُ عَنْ وَجْهِهِ - وَ يَكُونُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ مِمَّا يَلِي رَأْسَهُ ثُمَّ لِيَقْرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ الْمُعَوَّذَتَيْنِ وَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ثُمَّ لِيَقُلْ مَا يَعْلَمُ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى صَاحِبِهِ.

[الحديث ٧٦]

٧٦ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ

و قال الشيخ البهائي رحمه الله: ثقه، و لعل الرواية من المضمرات، فضمير " قال " يعود إلى الإمام عليه السلام.

قوله عليه السلام: فلا تفدحه لعل المعنى لا تجعل القبر و دخوله ثقيلًا على الميت بإدخاله مفاجاه.

قال الفاضل التستري رحمه الله: فيما عندنا من القاموس في باب الفاء و الحاء المهملة: فدحه الدين كمنع أثقله، و فوادح الدهر خطوبه، و أفدح الأمر و استفدحه وجده فادحا أي: مثقلا صعبا، و الفادحة النازله.

قوله عليه السلام: حتى يأخذ أهبتة أي: استعداده. و قال في الصحاح: أهبه الحرب عدته.

قوله عليه السلام: حتى ينتهي إلى صاحبه قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه بالياء المشدده، و تكون الرواية عن الباقر عليه السلام، و سقط من القلم أولا، و يكون إسقاط المنتهى إليه للتقيه.

الحديث السادس و السبعون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٢٣

عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ سَنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَتَّبِعِي أَنْ يُوَضَعَ الْمَيِّتُ دُونَ الْقَبْرِ هُنَيْئَهُ ثُمَّ وَارِهِ

قوله عليه السلام: ينبغي أن يوضع الميت قال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين: وضع الميت عند القبر هنيئته قبل مواراته مما أطبق الأصحاب على استحبابه، و"هنيئته" بضم الهاء و تشديد الياء بمعنى الوقت. وربما قيل "هنيئته" بإبدال الياء هاء، و أما "هنيئته" بالهمزة فغير صواب، نص عليه صاحب القاموس.

و لفظه "دون" إما بمعنى "عند" أو بمعنى أسفل، و لعل المراد بوضعه أسفل القبر وضعه من قبل رجله و هو باب القبر.

ثم الموجود في كتب الفروع استحباب نقل الميت مرتين، و الصبر عليه بينهما مرتين، ثم ينزل في الثالثة سابقا برأسه إن كان رجلا، و إن كان امرأه وضع مما يلي القبلة و أنزل عرضا في دفعه واحده.

و لم أطلع على ما يدل على هذه التفاصيل في شيء من كتب الأخبار، نعم في مرفوعه عبد الصمد بن هارون عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أدخلت الميت القبر إن كان رجلا سل سلا، و المرأه تؤخذ عرضا انتهى.

أقول: قال ابن الجنيد بمضمون الروايات من استحباب وضعه مره ثم دفنه، و إليه مال في المعبر في آخر كلامه.

نعم روى الصدوق رحمه الله في العلل خبرا مرسلا يدل على النقل ثلاثا،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٢٤

[الحديث ٧٧]

٧٧ وَ أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِوَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْقُرَشِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ قَالَ سَمِعْتُ صَادِقًا يَصْدُقُ عَلَيَّ اللَّهُ يَغْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا جِئْتَ بِالْمَيِّتِ إِلَى

قَبْرِهِ فَلَمَّا تَفَسَّدَ حُفَّهُ بِقَبْرِهِ وَ لَكِنْ ضَعُهُ دُونَ قَبْرِهِ بِعِزْرَاعَيْنِ أَوْ ثَلَاثِهِ أَذْرُعَ وَ دَعَاهُ حَتَّى يَتَأَهَّبَ لِلْقَبْرِ وَ لَا تَفَسَّدَ حُفَّهُ بِهِ فَإِذَا أَدْخَلْتَهُ إِلَى قَبْرِهِ فَلْيَكُنْ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ عِنْدَ رَأْسِهِ وَ لِيَحْسِرَ عَنْ خَدِّهِ وَ يُلْصِقْ خَدَّهُ بِالْأَرْضِ وَ لِيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ وَ لِيَتَعَوَّذَ مِنَ الشَّيْطَانِ وَ لِيَقْرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ الْمُعَوَّذَتَيْنِ وَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ثُمَّ لِيَقُلْ مَا يَعْلَمُ وَ يُسْمِعُهُ تَلْقِينَهُ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ص وَ يَذْكُرْ لَهُ مَا يَعْلَمُ وَاحِدًا وَاحِدًا

و كذا فى الفقه الرضوى، و لا بأس بالعمل به للمساهله فى المستحبات.

و الهاء فى قوله عليه السلام " ثم واره " يحتمل هاء السكت، فتدبر.

الحديث السابع و السبعون: ضعيف.

قوله عليه السلام: فليكن أولى الناس أفيد أنه يحتمل أن يكون المراد ب" أولى الناس " أولاهم خلطه و مذهبا لا رحما، فتدبر.

قوله عليه السلام: و ليحسر عن خده قال الشيخ البهائى رحمه الله: ما تضمنه من الكشف عن خد الميت و إصاقه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٢٥

[الحديث ٧٨]

٧٨ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَسْمَعِيِّ وَ رَجُلٍ آخَرَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا تَدْخُلِ الْقَبْرَ وَ عَلَيْكَ نَعْلٌ وَ لَا قَلَنْسُوهُ وَ لَا رِدَاءَ وَ لَا عِمَامَةَ قُلْتُ فَالْخُفُّ قَالَ لَا بَأْسَ بِالْخُفِّ فَإِنَّ فِي خَلْعِ الْخُفِّ شِنَاعَةً

بالأرض مما لا ريب فى استحبابه. انتهى. و قال

فى القاموس: حسرہ يحسرہ حسرا كشفه.

و أقول: تعديته ب " عن " لتضمن معنى الكشف، أو مفعوله الأول مقدر، أى: يحسر الكفن عن خده.

و المعوذتان بكسر الواو المشدده، و الفتح خطأ.

و " ليقل ما يعلم " أى: من الأئمة عليهم السلام، أو الأعم من ذكرهم و سائر العقائد، فما ذكر بعده بيان له، أو المراد ما يعلم من الأذكار و الأدعية.

" و يسمعه " أى: يرفع صوته.

" و يذكر له ما يعلم " أى: من الأئمة، أو الأعم.

الحديث الثامن و السبعون: مجهول.

قال الفاضل التستري رحمه الله فى إسماعيل بن مهران: فيه اختلاف و الأقوى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٢٦

[الحديث ٧٩]

٧٩ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَسْمَعِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ الْوَاسِطِيِّ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الْخَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا تَنَزَلَ الْقَبْرُ وَ عَلَيَّكَ الْعِمَامَةُ وَ لَا قَلَنْسُوَةٌ وَ لَا رِدَاءٌ وَ لَا حِذَاءٌ وَ حُلٌّ أَرْزَرَكَ فَقَالَ قُلْتُ فَالْخُفُّ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِالْخُفِّ فِي وَقْتِ الضَّرُورَةِ وَ التَّقِيَّةِ وَ لِيُجْهَدَ فِي ذَلِكَ جَهْدُهُ

ثقتہ، و لعل ما نقله ابن داود فى باب الضعفاء عن الكشى غلط فى الفهم.

فلاحظ.

قوله عليه السلام: فإن فى خلع الخف شناعه أى: عند العامه فتتركه تقيه، كما يدل عليه الخبر الآتى.

الحديث التاسع و السبعون: مجهول.

قوله عليه السلام: لا- تنزل القبر قال المحقق فى المعتبر: يستحب لمن دخل قبر الميت أن يحل أزراره، و أن يتحفى و يكشف رأسه، هذا مذهب الأصحاب.

و قال فى الذكري: يستحب لملمحه حل أزراره و كشف رأسه و حفاؤه إلا لضروره. ثم قال: و ليس ذلك واجبا إجماعا.

[الحديث ٨٠]

٨٠ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ دَخَلَ الْقَبْرَ وَ لَمْ يَحُلْ أَرْزَارَهُ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبْرِ رَفْعُ الْحِطْرِ عَمَّنْ لَمْ يَحُلْ أَرْزَارَهُ لِأَنَّ فِعْلَ ذَلِكَ مِنَ الْمَشْنُونَاتِ دُونَ الْوَأَجِبَاتِ

[الحديث ٨١]

٨١ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سِيَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ مَجْشُوبٍ عَنْ

و أقول: لم يتعرض الأصحاب لاستحباب وضع الرداء عند النزول في القبر مع دلالة الأخبار عليه. و كذا لم يذكروا نزع الطيلسان، مع وروده في بعض الأخبار.

و يمكن أن يكون ترك ذكره للاكتفاء بكشف الرأس عنه، فإن الطيلسان على ما يظهر من كلام اللغويين يستر الرأس أيضا.

و القلنسوة بضم السين. و في الصحاح: إذا فتحت القاف ضمنت السين، و إذا ضمنت القاف كسرت السين و قلبت الواو ياءا.

الحديث الثمانون: مجهول.

و أبو الحسن يحتمل الأول و الثاني عليهما السلام. و لعله محمول على التقيه.

الحديث الحادي و الثمانون: ضعيف.

عَبِيدُ الْعَزِيزِ الْعَبِيدِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا يَتَّبِعِي لِأَخِي أَنْ يَدْخُلَ الْقَبْرَ فِي تَغْلِيْنٍ وَ لَا خُفَّيْنٍ وَ لَا رِدَائٍ وَ لَا قَلَنْسُوَهٍ.

[الحديث ٨٢]

٨٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَجَّالِ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ زُرَّارَةَ أَنَّهُ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْقَبْرِ كَمْ يَدْخُلُهُ قَالَ ذَاكَ إِلَى الْوَلِيِّ إِنْ شَاءَ أَدْخَلَ وَ تَرَاً وَ إِنْ شَاءَ أَدْخَلَ شَفْعًا.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ يَسَلُّ الْمَيِّتَ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْهِ فِي قَبْرِهِ لِيَسْبِقَ إِلَيْهِ رَأْسُهُ كَمَا سَبَقَ إِلَى الدُّنْيَا فِي خُرُوجِهِ إِلَيْهَا مِنْ بَطْنِ
أُمِّهِ وَ لِيَقْلُ عِنْدَ مُعَايِنَتِهِ الْقَبْرِ الدُّعَاءَ وَ يَقُولُ إِذَا تَنَاوَلَهُ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَمَامَ الدُّعَاءِ ثُمَّ يَضَعُهُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ وَ

يُوجَّهُ إِلَى الْقَبْلَةِ وَ يَحُلُّ عَقْدَ كَفَنِهِ مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى يَبْدُوَ وَجْهَهُ وَ يَضَعُ خَدَّهُ عَلَى التُّرَابِ وَ يَحُلُّ أَيْضاً عَقْدَ كَفَنِهِ مِنْ قِبَلِ رِجْلَيْهِ ثُمَّ يَضَعُ اللَّيْنَ عَلَيْهِ وَ يَقُولُ وَ هُوَ يَضَعُهُ الدُّعَاءَ

الحديث الثاني و الثمانون: صحيح.

قوله رحمه الله: و يوجهه إلى القبلة لا- خلاف بين الأصحاب في وجوب الاستقبال بالميت حال الدفن، إلا- من ابن حمزه فإنه ذهب إلى استحبابه، و لا خلاف أيضا بينهم في استحباب حل عقد الكفن.

قوله رحمه الله: ثم يسلم الميت ظاهره استحباب وضع الميت مطلقا عند الرجلين و سله من هناك، و عدم

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٢٩

[الحديث ٨٣]

٨٣ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي

الفرق في ذلك بين الرجل و المرأة، لكن يأتي بعد ذلك في كلامه الفرق بينهما.

و المشهور بين الأصحاب اختصاص ذلك بالرجل، و استحباب وضع المرأة مما يلي القبلة، و أن يؤخذ الرجل سابقا برأسه، و المرأة عرضا، و الأخبار في الكتب المشهورة غير مصرحة بتلك الأمور.

نعم ورد مرفوعه عبد الصمد بن هارون قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

إذا أدخلت الميت القبر إن كان رجلا سل سلا و المرأة تؤخذ عرضا.

و فهم من السل الوارد فيها و في غيرها السبق بالرأس، و من أخذ المرأة عرضا كون الأفضل وضعها بإحدى جنبتي القبر، لأنه أسهل للأخذ كذلك، و تعيين جهه القبلة لأفضليه تلك الجهه. و لا يخفى تطرق المناقشه في أكثرها، مع أنه قد ورد في الأخبار الكثيره وضع الميت- الشامل للرجل و المرأة- فيما يلي الرجلين

و سله منها.

لكن روى الصدوق رحمه الله فى الخصال بإسناده عن الأعمش عن الصادق عليه السلام قال: الميت يسئل من قبل رجليه سلا، و المرأة تؤخذ [عرضاً] من قبل اللحد. و لا بأس بالعمل به، لشهره مضمونه بين الأصحاب.

الحديث الثالث و الثمانون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٣٠

عَبَدَ اللَّهُ ع قَالَ إِذَا أَتَيْتَ بِالْمَيِّتِ الْقَبْرَ فَسَيِّلُهُ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْهِ فَإِذَا وَضَعْتَهُ فِي الْقَبْرِ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ص اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ اللَّهُمَّ افْسِخْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَ أَلْحِقْهُ بِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ص وَ قُلْ كَمَا قُلْتَ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ وَ إِنْ كَانَ مُسِيئًا فَاعْفُ لَهُ وَ ارْحَمْهُ وَ تَجَاوَزْ عَنْهُ وَ اسْتَغْفِرْ لَهُ مَا اسْتَطَعْتَ قَالَ وَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ع إِذَا دَخَلَ الْقَبْرَ

قوله عليه السلام: فسله فى القاموس: السل انتزاعك الشىء و إخراجة فى رفق كالاستلال.

قوله عليه السلام: بسم الله و بالله أى: أضعه فى اللحد متبركا أو مستعينا أو مستعيدا من عذاب الله باسمه و ذاته الأقدس. و لو كان الاسم مقحما كما قيل يكون "بالله" تأكيدا.

و "فى سبيل الله" أى: فى سبيل رضاه و طاعته، لأن تلك الأعمال من سبيل قربه و رضوانه، أى: كائنا فى سبيله و كائنا على ملة رسوله مطابقا لما أمرنا به صلى الله عليه و آله.

قوله عليه السلام: و قل كما قلت بالخطاب، أو التكلم.

و كان عليه السلام علمه كيفية الصلاة و الدعاء فيها، فأمره بقراءة بعض الدعاء

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢،

قَالَ اللَّهُمَّ جَافِ الْأَرْضَ عَنْ جَبْتِيهِ وَصَاعِدْ عَمَلَهُ وَ لَقِّهِ مِنْكَ رِضْوَانًا

فى تلك الحال، و ابتداء هذا البعض " اللهم إن كان محسنا " و آخره قوله " و تجاوز عنه "، أو المراد به القراءه إلى آخر ما مر فى الصلاه، لكنه بعيد.

قوله عليه السلام: اللهم جاف الأرض أما دعاء برفع الضغطة، أو وسعه القبر، كناية عن سعه مكانه فى البرزخ، أو عن سروره فيه. و يطلق القبر على هذا العالم كثيرا، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: و صاعد عمله أى: صعده إلى ديوان المقربين و الأبرار. و لم أر تعديته بهذا الباب. و فى الفقيه: و صعده إليك روجه.

قوله عليه السلام: و لقه منك أى: ابعث بشاره رضوانك، أو ما يوجهه رضوانك من المثوبات تلقاء وجهه.

و الرضوان بالكسر و يضم الرضا، و التنوين للتفخيم. و يحتمل التحقير أيضا، إيذانا بأن القليل من رضوانك كثير.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٣٢

[الحدِيث ٨٤]

٨٤ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا عَنِ الْمَيِّتِ فَقَالَ يُسَلُّ مِنْ قِبَلِ الرَّجُلَيْنِ وَ يُلْزَقُ الْقَبْرُ بِالْأَرْضِ إِلَّا قَدْرَ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ مُفْرَجَاتٍ وَ يُرَبَّعُ قَبْرُهُ.

[الحدِيث ٨٥]

٨٥ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ مَنْ دَخَلَ الْقَبْرَ فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا مِنْ قِبَلِ الرَّجُلَيْنِ.

[الحدِيث ٨٦]

٨٦ وَ أَخْبَرَنِي جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ وَ أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُبْدُونَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ

الحديث الرابع و الثمانون: ضعيف.

الحديث الخامس و الثمانون: ضعيف على المشهور.

و يدل على أن الخروج من غير جانب الرجلين منهى عنه، و حمل على الكراهه.

قال فى الذكرى: يستحب الخروج من قبل الرجلين، لخبر عمار عن صادق عليه السلام: لكل شىء باب. الخبر. و لروايه السكونى، و الظاهر أن هذا النهى و النفى للكراهه، و وافق ابن الجنيد رحمه الله فى الرجل، و قال فى المرأة: يخرج من عند رأسها لإنزالها عرضا، أو للبعد عن العوره، و الأحاديث مطلقه.

الحديث السادس و الثمانون: مجهول بسنديه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٣٣

مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَبِيحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَزْزَمِيِّ عَنْ ثَوْبَانَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدَانَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ الْخَضْرَمِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ لِكُلِّ بَيْتٍ بَابًا وَإِنَّ بَابَ الْقَبْرِ مِنْ قِبَلِ الرَّجُلَيْنِ.

[الحديث ٨٧]

٨٧ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لِكُلِّ شَيْءٍ بَابٌ وَبَابُ الْقَبْرِ مِمَّا يَلِي الرَّجُلَيْنِ إِذَا وَضَعْتَ الْجَنَازَةَ فَضَعْ مِمَّا يَلِي الرَّجُلَيْنِ يُخْرَجُ الْمَيِّتُ مِمَّا يَلِي الرَّجُلَيْنِ وَ يُدْعَا لَهُ حَتَّى يُوَضَعَ فِي حُفْرَتِهِ وَ يُسَوَّى عَلَيْهِ التُّرَابُ.

[الحديث ٨٨]

٨٨ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ

و يمكن أن يستدل به على استحباب الدخول و الخروج، و إدخال الميت من قبل الرجلين، لأن الباب محل جميع ذلك.

و لعل العلامة لذلك قال فى المنتهى: باستحباب الدخول من قبل الرجلين أيضا. و لم أر غيره تعرض لاستحباب ذلك عند الدخول، و كأنه لضعف دلالة هذا الخبر و دلالة غيره على نفيه.

بل يمكن أن يقال: ظاهر هذا الخبر بيان إدخال الميت منه، لأن القبر بيت له و المقصود إدخاله، و هو الظاهر من روايه عمار أيضا. فتأمل.

الحديث السابع و الثمانون: موثق.

الحديث الثامن و الثمانون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٣٤

إِسْمَاعِيلَ أَيْضاً عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ إِذَا وَصَّ عَتَّةُ فِي لِحْدِهِ فَقُلْ - بِسْمِ اللَّهِ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ اللَّهُمَّ عَيْدُكَ نَزَلَ بِكَ وَ أَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ اللَّهُمَّ افْسِحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَ الْحَقُّهُ بِنَبِيِّهِ اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا وَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ

و يدل على شرعية اللحد، و لا خلاف فى استحبابه بين الأصحاب.

قال فى المنتهى: اللحد أفضل من الشق، و هو قول العلماء.

قوله

عليه السلام: و أنت خير منزول به أقول: الضمير يحتمل إرجاعه إلى اسم المفعول نفسه، كما جوزة الرضى رحمه الله فى بحث الصفه المشبهه فى قولهم "حسن وجهه" إرجاع الضمير إلى الصفه.

و يحتمل إرجاعه إلى موصوف مقدر له، أى: أنت خير شخص منزل به، كما قال المازنى فى قولهم "الممرور به زيد" إن الضمير راجع إلى الموصوف المقدر، و إن ذهب الأكثر فى هذا المقام إلى إرجاعه إلى لام الموصوف.

و يحتمل إرجاعه إلى الذات المبهمه المأخوذه فى الصفات، فإن قولنا "منزول به" فى قوه ذات ما نزل به.

و يحتمل إرجاعه إلى الضمير الذى وقع مبتدأ، لأنك إذا قلت "زيد مضروب" ففيه ضمير عائد إلى زيد، و إذا قلت "ممرور به" فهذا الضمير البارز ينوب مناب هذا المستتر، و لذا يجرى عليه التذكير و التأنيث و التثنيه و الجمع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٣٥

فَإِذَا وَضَعْتَ عَلَيْهِ اللَّيْنَ فَقُلْ اللَّهُمَّ صَلِّ وَخِدْتَهُ وَ آنَسْ وَحَشَتَهُ وَ أَسْكِنْ إِلَيْهِ مِنْ رَحْمَتِكَ رَحْمَةً تُغْنِيهِ بِهَا عَنْ رَحْمِهِ مَنْ سِوَاكَ
فَإِذَا خَرَجْتَ مِنْ قَبْرِهِ فَقُلْ إِنَّا لِلَّهِ وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ... وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * اللَّهُمَّ ارْزُقْ دَرَجَتَهُ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ

قوله عليه السلام: صل وحدته الوصل خلاف القطع و الإسناد مجازى، أى: صله برحمتك فى وحدته.

و كذا ما بعده، أى: كن أنيسه فى وحشته.

قوله عليه السلام: و أسكن إليه من باب الأفعال، و تعديته ب " إلى " لتضمن معنى الضم.

قوله عليه السلام: و اخلف على عقبه قال فى النهايه: يقال: خلف الله لك خلفا بخير و أخلف عليك خيرا، أى:

أبدلك بما ذهب منك و عوضك عنه، و إذا ذهب للرجل ما يخلفه مثل المال و

الولد قيل: أخلف الله لك و عليك، و إذا ذهب له ما لا يخلفه غالبا كالأب و الأم قيل:

خلف الله عليك.

و قد يقال: خلف الله عليك إذا مات لك ميت أى: كان الله خليفه عليك.

و أخلف الله عليك أى: أبدلك، و منه فى الدعاء للميت: أخلفه فى عقبه. أى:

كن لهم بعده. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٣٦

وَ أَخْلَفُ عَلَى عَقْبِهِ فِي الْغَابِرِينَ وَ عِنْدَكَ نَحْتَسِبُهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ

و الغابر بمعنى الباقي و الماضى، ضد.

قال شيخنا البهائى رحمه الله: الغابر بالغير المعجمه الباقي، و لعل " فى " للسببيه. و المراد الدعاء بجعل الباقي من أقارب عقبه عوضا لهم عن الميت.

أقول: يمكن أن يكون " فى الغابرين " بدلا من قوله عليه السلام " على عقبه " أى: فى من بقى منه من عقبه، أو حالا- من قوله " عقبه " أى: كن خليفته فيهم كائنين فى جملة الباقي من الناس.

و أن يكون صفة لمصدر محذوف، أى: أخلف عليهم خلافة كائنه فى أمر الباقي من الناس بأن تميل قلوبهم إليهم. و على الاحتمال الثانى أيضا يمكن أن يكون المراد هذا.

و يحتمل أن يكون حالا عن الفاعل فى " أخلف "، أى: كن أنت الخليفة على عقبه بين سائر من بقى بعده.

و أن يكون حالا عن الضمير المجرور، و يكون الغابر بمعنى الماضى، أى:

حال كونه فى جملة الماضين من الموتى، فيكون الكلام مشتقلا على نوع استعطاف، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: و عندك نحتسبه قال فى النهايه: منه الحديث " من مات له ولد فاحتسبه " أى: احتسب الأجر بصبره على مصيبتة، يقال: فلان احتسب ابنا له إذا مات صغيرا، و افترطه إذا

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٣٧

بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُشَقُّ الْكَفَنُ مِنْ عِنْدِ رَأْسِ الْمَيِّتِ إِذَا أُدْخِلَ قَبْرَهُ.

[الحديث ٩٠]

٩٠ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَلُّهُ سَلًّا رَفِيقًا فَإِذَا وَضَعْتَهُ فِي

مات صغيراً، و معناه: اعتد مصيبيته به في جملة بلايا الله التي يثاب بالصبر عليها.

الحديث التاسع و الثمانون: موثق.

قال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين: ما تضمنه الحديث من شق الكفن من عند الرأس جعله المحقق في المعتبر مخالفا لما عليه الأصحاب، قال:

و لأن ذلك إفساد للمال على وجه غير مشروع. و هو كما ترى، فإن الكل آئل إلى الفساد، و الحكم بكونه غير مشروع بعد ورود النص به لا يخلو من شيء.

و قال شيخنا في الذكرى: يمكن أن يراد بالشق الفتح ليبدو وجهه، لأن الكفن كان منضمماً فلا مخالفه و لا إفساد. انتهى.

و لا بأس به.

الحديث التسعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٣٨

لِحَيْدِهِ فَلْيَكُنْ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ مِمَّا يَلِي رَأْسَهُ لِيَذْكَرَ اسْمَ اللَّهِ وَ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ص وَ يَتَعَوَّذَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَ لِيَقْرَأَ فَمَاتِحَهُ الْكِتَابِ وَ الْمُعَوَّذَتَيْنِ وَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَ إِنْ قَدَرَ أَنْ يَحْسِرَ عَنْ خَدِّهِ وَ يُلْصِقَهُ بِالْأَرْضِ فَعَلْ وَ لِيَتَشَهَّدَ وَ يَذْكَرَ مَا يَعْلَمُ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى صَاحِبِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ يُشْتَحَبُ أَنْ يُلَقِّنَهُ الشَّهَادَتَيْنِ وَ أَسْمَاءَ الْأَنْمَةِ ع عِنْدَ وَضْعِهِ فِي الْقَبْرِ

قَبْلَ تَشْرِيحِ اللَّبَنِ عَلَيْهِ فَيَقُولُ يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَ ذَكَرَ كَيْفِيَّةَ التَّلْقِينِ

قوله عليه السلام: وإن قدر أن يحسر الظاهر أنه عليه السلام أراد إذا لم يكن حال تقيه.

قوله عليه السلام: حتى ينتهي إلى صاحبه قراءه " إلى " مشددا تصحيف كما لا يخفى.

قوله رحمه الله: قبل تشريح اللبن عليه قال في القاموس: الشرح نضد اللبن.

و فيه أيضا: نضد متاعه جعل بعضه فوق بعض.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٣٩

[الحديث ٩١]

٩١ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ مَحْفُوظِ الْأَسَدِيِّ كَافٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَدْفِنَ الْمَيِّتَ فَلْيَكُنْ أَعْقَلُ مَنْ يَنْزِلُ فِي قَبْرِهِ عِنْدَ رَأْسِهِ وَ لِيُكْشِفَ عَنْ خَدِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يُفِضَ بِهِ إِلَى الْأَرْضِ وَ يُدْنِيَ فَمَهُ إِلَى سَمْعِهِ وَ يَقُولُ - اسْمَعْ وَ أَفْهَمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ اللَّهُ رَبُّكَ وَ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ وَ الْإِسْلَامُ دِينُكَ وَ فُلَانٌ إِمَامُكَ اسْمَعْ وَ أَفْهَمْ وَ أَعِدْهَا عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ هَذَا التَّلْقِينُ.

[الحديث ٩٢]

٩٢ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ

الحديث الحادي والتسعون: ضعيف. والإسكاف الخفاف.

و اشتراط ألا عقله لأن يكون عالما بتلك الأحكام، و عارفا بالعقائد التي يلقنه و متمكنا من إيقاع تلك الأمور على وجه لا يطلع عليه المخالفون.

قوله عليه السلام: و يدنى فمه الظاهر أن إدناء الفم للتقيه. و كذا يحتمل أن يكون انصراف الناس في التلقين الآخر لها أيضا، كما يخطر ببالى. و الله يعلم.

قوله عليه السلام: هذا التلقين الظاهر أنه مبتدأ و خبر، أى: هذا هو التلقين المستحب.

و يحتمل بعيداً قراءته بالنصب على البدليه من ضمير "أعدها".

الحديث الثاني و التسعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٤٠

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً عَنِ النَّضْرِ
بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ

إِذَا سَلَّمْتَ الْمَيِّتَ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَىٰ مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ص اللَّهُمَّ إِلَىٰ رَحْمَتِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا عِدَابُكَ فَإِذَا وَضَعْتَهُ فِي اللَّحِيدِ فَضَعْ فَمَكَ عَلَىٰ أُذُنِهِ وَقُلِ اللَّهُ رَبُّكَ وَالْإِسْلَامُ دِينُكَ وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ وَالْقُرْآنُ كِتَابُكَ وَعَلَيٌّ إِمَامُكَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ وَضْعِ اللَّبَنِ عَلَيْهِ أَهَالَ التُّرَابَ عَلَى اللَّبَنِ وَيَحْتُو مَنْ شَبَّحَ جَنَازَتَهُ عَلَيْهِ التُّرَابَ بِظُهُورِ أَصَابِعِ أَكْفِهِمْ وَيَقُولُونَ وَهُمْ يَحْتُونَ التُّرَابَ عَلَيْهِ - إِذَا لِلَّهِ وَإِذَا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ تَمَامَ الدُّعَاءِ وَيُكْرَهُ لِلنَّاسِ أَنْ يَحْتُو عَلَى ابْنِهِ التُّرَابَ وَكَذَلِكَ يُكْرَهُ لِلنَّاسِ أَنْ يَحْتُو عَلَى أَبِيهِ التُّرَابَ لِأَنَّ ذَلِكَ يُقْسَى الْقَلْبَ مِنْ ذَوَى الْأَرْحَامِ

[الحدِيث ٩٣]

٩٣ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدٍ

قوله عليه السلام: اللهم إلى رحمتك أي: هو نازل، أو صائر، أو أدعه، و مثله.

قوله رحمه الله: لأن ذلك يقسى القلب قال الفاضل التستري رحمه الله: هذا الدليل أعم، فكان الأب و الابن للتمثيل.

الحدِيث الثالث و التسعون: مرسل.

و كان محمد بن الأصبغ الذي وثقه النجاشي، بقرينه أحمد بن محمد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٤١

بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَىٰ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَصْبَغِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع وَهُوَ فِي جَنَازِهِ فَحَنَّا التُّرَابَ عَلَى الْقَبْرِ بِظَهْرِ كَفِّهِ.

[الحدِيث ٩٤]

٩٤ وَأَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ عَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا حَثَّوَتِ التُّرَابَ عَلَى الْمَيِّتِ فَقُلْ إِيمَانًا بِكَ وَ تَضِيًّا بِدِينِكَ هَذَا مَا وَعَدَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ وَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ص يَقُولُ مَنْ حَثَّ عَلَى مَيِّتٍ وَ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَعْطَاهُ اللَّهُ بِكُلِّ ذَرَّةٍ حَسَنَةً.

[الحدِيث ٩٥]

٩٥ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ كُنْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي جَنَازِهِ

و لا ريب فى استتباب حثو التراب ثلاث مرات، و الأصحاب ذكروا استتبابها بظهور الأكف لهذه الروايه، و سائر الأخبار مطلقه بل ظاهره فى خلافه.

و الأظهر عدم تعين كونها بظهور الأ-كف، بل الأولى ملء الكفين و الحثو بعد الدعاء، كما يظهر من بعض الأخبار، و ذكروا الترجيع عند ذلك، و اعترفوا بعدم النص ظاهرا، و الأولى قراءه الدعاء المنقول.

الحديث الرابع و التسعون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: إيماننا بك أى: أفعال هذا للإيمان بك، أو أومن إيماننا بك.

الحديث الخامس و التسعون: مرسل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٤٢

رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا فَلَمَّا أَنْ دَفَنُوهُ قَامَ عِ إِلَى قَبْرِهِ فَحَثَّ عَلَيْهِ مِمَّا يَلِي رَأْسَهُ

قوله: قام عليه السلام إلى قبره ظاهره أنه عليه السلام كان جالسا قبل الدفن، فيدل على عدم كراهته، كما ذهب إليه الشيخ فى الخلاف و ابن الجنيد، و ذهب المحقق و العلامة و ابن أبى عقيل و ابن حمزه إلى كراهته.

قال فى الذكرى: اختلف

الأصحاب في كراهه جلوس المشيع قبل الوضع في اللحد، فجوزه في الخلاف، و نفى عنه البأس ابن الجنيد للأصل، و لروايه عباده بن الصامت أنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله إذا كان في جنازه لم يجلس حتى توضع في اللحد، فقال يهودى: إنا لنفعل ذلك، فجلس و قال:

خالفوهم.

و كراهه ابن أبى عقيل و ابن حمزه و الفاضلان، و هو الأقرب لصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: ينبغى لمن شيع جنازه أن لا يجلس حتى يوضع فى لحده.

و الحديث حجه لنا، لأن "كان" يدل على الدوام، و الجلوس لمجرد إظهار المخالفه، و لأن الفعل لا عموم له، فجاز وقوع الجلوس تلك المره خاصه، و لأن القول أقوى من الفعل عند التعارض، و الأصل يخالف الدليل. انتهى.

و يرد عليه أن لابن الجنيد أن يقول: احتجاجى ليس بمجرد الفعل، بل لقوله عليه السلام "خالفوهم".

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٤٣

ثَلَاثًا بِكَفَيْهِ ثُمَّ بَسَطَ كَفَّهُ عَلَى الْقَبْرِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ جَافِ الْأَرْضَ عَن جَنِّيهِ وَ أَصِ عِدَّ إِلَيْكَ رُوحَهُ وَ لَقِّهِ مِنْكَ رِضْوَانًا وَ أَسْكِنْ قَبْرَهُ مِنْ رَحْمَتِكَ مَا تُغْنِيهِ بِهِ عَن رَحْمِهِ مَنْ سِوَاكَ ثُمَّ مَضَى.

[الحديث ٩٦]

٩٦ وَ بِهَذَا الْأِسْنَادِ عَن عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَن يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَن عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَاطٍ عَن عُيَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ مَاتَ لِبَعْضِ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ لَدَّ فَحَضَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فَلَمَّا أُلْحِدَ تَقَدَّمَ أَبُوهُ يَطْرُحُ عَلَيْهِ التُّرَابَ فَأَخَذَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع بِكَفَيْهِ وَ قَالَ لَا تَطْرُحْ عَلَيْهِ التُّرَابَ وَ مَنْ كَانَ مِنْهُ ذَا رَحِمٍ

و أقول: لا يبعد أن يكون خبر النهى محمولاً على التقيه، للأخبار الكثيره الداله على أن الأئمه

عليهم السلام كانوا يجلسون قبل ذلك، و لكون المنع أشهر بين العامة.

قوله عليه السلام: و أصعد إليك روحه قال الوالد العلامة قدس الله روحه: أى إلى قربك، أو جوارك فى الجنة، أو إلى أعلى عليين، أو إلى أوليائك من الأنبياء و الأئمة صلوات الله عليهم أجمعين أو إلى وادى السلام، و هو الغرى، كما هو المروى أن أرواح الشيعة تحشر إليه.

قوله عليه السلام: و لقه منك رضوانا التوین يحتمل للتعظيم و التحقير، فلا تغفل.

الحديث السادس و التسعون: موثق كالصحيح

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٤٤

فَلَمَّا يَطْرَحُ عَلَيْهِ التُّرَابَ فَقُلْنَا يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ تَنْهَانَا عَنْ هَذَا وَحَيْدَهُ فَقَالَ أَنْهَاكُمْ أَنْ تَطْرَحُوا التُّرَابَ عَلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُورِثُ الْقَسْوَةَ فِي الْقَلْبِ وَ مَنْ قَسَا قَلْبُهُ بَعْدَ مِنْ رَبِّهِ

و فيه النهى عن الإهاله على ذى الرحم مطلقا، و ذكر الأصحاب كراهه إهاله ذى الرحم.

قال فى المعتبر: و عليه فتوى الأصحاب.

قوله: تنهانا عن هذا وحده أى: خصوص الابن، أو خصوص الميت، أو خصوص الإهاله دون سائر الأعمال من إدخال القبر و غيره.

و فى الكافى بعد قوله: فلا- يطرح عليه التراب، فإن رسول الله صلى الله عليه و آله نهى أن يطرح الوالد أو ذو رحم على ميتة التراب.

فالوجهان الأولان كلاهما فى غايه البعد، كما أن الوجه الأول على النسختين كذلك.

و قال الشيخ البهائى رحمه الله: قول الراوى " أ تنهانا عن هذا وحده " أى:

حال كون النهى عنه منفردا عن العله فى ذلك النهى مجردا عما يترتب عليه من الأثر. و حاصله طلب العله فى ذلك، فبينها عليه السلام بقوله: فإن ذلك يورث القسوه فى القلب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٤٥

[الحديث ٩٧]

٩٧ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالَةَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْوَالِدُ لَا يَنْزِلُ فِي قَبْرِ وَلَدِهِ وَالْوَالِدُ يَنْزِلُ فِي قَبْرِ وَالِدِهِ.

[الحديث ٩٨]

٩٨ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْعُبَيْرِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَدْفِنُ ابْنَهُ فَقَالَ لَا يَدْفِنُهُ فِي التُّرَابِ قَالَ قُلْتُ فَلَا بِنَّ يَدْفِنُ أَبَاهُ قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ يَرْفَعُ عَنِ الْأَرْضِ مِقْدَارَ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ مُفَرَّجَاتٍ

الحديث السابع و التسعون: مجهول.

و كان محمد بن خالد الطيالسي الموثق.

و قال الوالد العلامه نور الله ضريحه: الظاهر أنه اشتباه، و لا يحتمل أن يكون الطيالسي يروى عنه، و أين هو عن أبان؟

و ذكر الأصحاب استحباب كون النازل في القبر أجنبيا إلا في المرأة، و ظاهر الخبر اختصاصه بالوالد، إلا أن يحمل فيه على تأكد الكراهه كما ذكره في الذكري.

الحديث الثامن و التسعون: ضعيف.

قوله رحمه الله: مقدار أربع أصابع مفرجات و قيل: منضمات. و قيل: إلى شبر. و المشهور هو المذكور، و تقدم دليله في الصفحة المتقدمة.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٤٦

لَمَّا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكْ وَ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ فَيَبْدَأُ بِالصَّبِّ مِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ ثُمَّ يَدُورُ بِهِ مِنْ أَرْبَعِ جَوَانِبِهِ حَتَّى يَعُودَ إِلَى مَوْضِعِ الرَّأْسِ فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الْمَاءِ شَيْءٌ صَبَّ عَلَى وَسَطِ الْقَبْرِ

[الحديث ٩٩]

٩٩ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَصَّالٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ وَ ذُبْيَانَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ التُّمَيْرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ السُّنَّةُ فِي رَشِّ الْمَاءِ عَلَى الْقَبْرِ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَ يَبْدَأُ مِنْ عِنْدِ الرَّأْسِ إِلَى عِنْدِ الرَّجْلِ ثُمَّ يَدُورُ عَلَى الْقَبْرِ مِنَ الْجَانِبِ الْأَخْرَى ثُمَّ يَرُشُّ عَلَى وَسَطِ الْقَبْرِ فَكَذَلِكَ

[الحديث ١٠٠]

١٠٠ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عُمَانَ

قوله رحمه الله: و يصب عليه الماء لا خلاف في استحبابه.

قوله رحمه الله: فيبدأ بالصب لم يبين من الجانب القريب من القبلة، أو من الجانب القريب من الصاب، و كذا في الرواية.

الحديث التاسع و التسعون: موثق.

الحديث المائة: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٤٧

بْنِ عَيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُدْخَلَ مَعَهُ فِي قَبْرِهِ جَرِيدَةٌ رَطْبَةٌ وَ يُرْفَعَ قَبْرُهُ مِنَ الْأَرْضِ قَدْرَ أَرْبَعِ أَصَابِعَ مَضْمُومَةٍ وَ يُنْضَحَ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَ يُخَلَّى عَنْهُ.

[الحديث ١٠١]

١٠١ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ لِي أَبِي ذَاتَ يَوْمٍ فِي مَرَضِهِ يَا بَنِيَّ أَدْخِلْ أَنَسًا مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَتَّى أُشْهِدَهُمْ قَالَ فَأَدْخَلْتُ عَلَيْهِ أَنَسًا مِنْهُمْ فَقَالَ يَا جَعْفَرُ إِذَا أَنَا مِتُّ فَغَسِّلْنِي وَ كَفِّنِي وَ ارْفَعْ قَبْرِي أَرْبَعِ أَصَابِعَ وَ رُشَّهُ بِالْمَاءِ فَلَمَّا خَرَجُوا قُلْتُ يَا أَبَتِ لَوْ أَمَرْتَنِي بِهَذَا صَنَعْتَهُ وَ لِمَ تُرِيدُ أَنْ أَدْخَلَ عَلَيْكَ قَوْمًا تُشْهِدُهُمْ قَالَ يَا بَنِيَّ أَرَدْتُ أَنْ لَا تُتَارَعَ

الحديث الحادى و المائة: حسن.

قال الفاضل التستري رحمه الله: و لعل الصواب و بهذا الإسناد عن محمد بن يعقوب. و كان هذا المعنى مراده.

قوله عليه السلام: أردت أن لا- تنازع قال الشيخ البهائي رحمه الله: أى لا ينازعك المخالفون فى رفعه أربع أصابع و رشه بالماء، فإنهم لا يفعلون ذلك، و يكون لك عذر عندهم بأن أبى أوصى بذلك.

العلامة طيب الله مرقدہ: الظاهر أن المراد أن لا ينازعك أحد في الإمامه، فإن الوصيه إليه دليل الإمامه، كما في الأخبار المتواتره.

و يحتمل أن يكون المراد عدم المنازعه في هذه الأمور، لكونها مخالفه لطرق العامه، و الأول أظهر، و التعميم أولى.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٤٨

[الحديث ١٠٢]

١٠٢ وَ أَخْبَرَنِي جَمَاعَةٌ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ وَ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَلْبِيِّ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَمَرَنِي أَبِي أَنْ أَجْعَلَ ارْتِفَاعَ قَبْرِهِ أَرْبَعَ أَصَابِعَ مُفْرَجَاتٍ وَ ذَكَرَ أَنَّ الرَّشَّ بِالْمَاءِ حَسَنٌ وَ قَالَ تَوْضُأً إِذَا أَدْخَلْتَ الْمَيِّتَ الْقَبْرَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِذَا انْصَرَفَ النَّاسُ عَنْهُ تَأَخَّرَ عِنْدَ الْقَبْرِ بَعْضُ إِخْوَانِهِ فَيَأْدَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ إِلَى آخِرِ التَّلْقِينِ

الحديث الثاني و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: تَوْضُأً إِذَا أَدْخَلْتَ ذَكَرَ فِي الْمَدَارِكِ اسْتِحْبَابَ الْوَضُوءِ لِمُرِيدِ إِدْخَالِ الْمَيِّتِ الْقَبْرِ. وَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بَعْدَهُ لِلْمَسِّ اسْتِحْبَابًا.

و يمكن أن يكون المراد بالتوضي غسل اليد، بل هو الظاهر. فتدبر.

قوله رحمه الله: تَأَخَّرَ عِنْدَ الْقَبْرِ بَعْضُ إِخْوَانِهِ قَالَ الْفَاضِلُ التَّسْتَرَى رَحِمَهُ اللَّهُ: كَانَ مَقْتَضَاهُ عَدَمَ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِقَرَابَةِ الْمَيِّتِ، وَ الْمَفْهُومُ مِنَ الرَّوَايَةِ اخْتِصَاصَهُ بِهِمْ.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٤٩

[الحديث ١٠٣]

١٠٣ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ الدَّلَّالُ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ مَا عَلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ مِنْكُمْ أَنْ يَدْرُءُوا عَنْ مَيِّتِهِمْ لِقَاءَ

مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ قَالَ قُلْتُ كَيْفَ نَضِيحٌ قَالَ إِذَا أَفْرَدَ الْمَيِّتَ فَلْيَتَخَلَّفْ عِنْدَهُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ فَيَضَعُ فَمَهُ عِنْدَ رَأْسِهِ ثُمَّ يُنَادِي بِأَعْلَى صَوْتِهِ - يَا فُلَانُ بِنُ فُلَانٍ أَوْ يَا فُلَانَهُ بِنْتُ فُلَانٍ هَلْ أَنْتَ عَلَى الْعَهْدِ الَّذِي فَارَقْتَنَا عَلَيْهِ مِنْ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ سَيِّدُ النَّبِيِّينَ وَ أَنَّ عَلِيًّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَ سَيِّدُ الْوَصِيِّينَ وَ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ حَقٌّ وَ أَنَّ الْمَوْتَ حَقٌّ وَ الْبَعْثَ حَقٌّ وَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ قَالَ يَقُولُ مُنْكَرٌ لِنَكِيرٍ انْصَرِفْ بِنَا عَنْ هَذَا فَقَدْ لُقِّنَ حُجَّتَهُ

الحديث الثالث و المائة: مجهول، و سنده الثاني مرسل.

قال الفاضل التستري رحمه الله في يحيى بن عبد الله: يحتمل أن يكون ابن الحسن أو ابن محمد اللذين ذكرهما الشيخ عند أصحاب الصادق عليه السلام.

قوله رحمه الله: فإن كان الشتاء شديد البرد لم يجىء في الرواية ما يدل عليه، و كان مستمسكه في ذلك العمومات، نحو " لا ضرر و لا ضرار " و أشباهه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٥٠

[الحديث ١٠٤]

١٠٤ وَ أَخْبَرَنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ الشَّيْخُ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ الدَّلَالُ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ يُكْرَهُ أَنْ يُحْمَى الْمَاءُ بِالنَّارِ لِعُغْلِ الْمَيِّتِ فَإِنْ كَانَ الشِّتَاءُ شَدِيدًا الْبُرْدُ فَلْيَسِّحْ لَهُ قَلِيلًا لِيَتِمَّكَنَ غَاسِلُهُ مِنْ غُسْلِهِ

[الحديث ١٠٥]

١٠٥ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يُسَخَّنُ لِلْمَيِّتِ الْمَاءُ لَا يُعَجَّلُ لَهُ النَّارُ وَ لَا يُحْنَطُ بِمَسْكِ.

[الحديث ١٠٦]

١٠٦ عَلِيُّ بْنُ مَهْرِيَّارَ عَنْ أَبَانَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع لَا يُسَخَّنُ الْمَاءُ لِلْمَيِّتِ

و ما ذكره في الفقيه حيث روى أولا- رواه المنع من قوله: و روى في حديث آخر إلا- أن يكون شتاء باردا فتوقى الميت مما

توقى منه نفسك.

و كيف ما كان فمع إمكان الغسل بالبارد لا ينبغي تخطى ذلك، فإن لم يكن و أمكن الإسحان بغير النار كالشمس فهو أولى على الظاهر.

الحديث الخامس و المائة: ضعيف.

الحديث السادس و المائة: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٥١

[الحديث ١٠٧]

١٠٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا يُقَرَّبُ الْمَيْتُ مَاءً حَمِيمًا.

ثُمَّ قَالَ أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَصَّ شَيْءٌ مِنْ شَعْرِهِ وَ لَا مِنْ أَظْفَارِهِ وَ إِنْ سَقَطَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ جُعِلَ مَعَهُ فِي أَكْفَانِهِ يَدُلُّ عَلَيْهِ

[الحديث ١٠٨]

١٠٨ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا يَمَسُّ مِنَ الْمَيْتِ شَعْرٌ وَ لَا ظُفْرٌ وَ إِنْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ فَاجْعَلْهُ فِي كَفْنِهِ

الحديث السابع و المائة: مرسل.

و لا يبعد شموله للمسخن بالشمس كالخبر السابق، إلا أن يدعى أنه لا يطلق المسخن عرفا عليه.

الحديث الثامن و المائة: حسن.

قوله عليه السلام: لا يمس من الميت هذا محمول عند الأكثر على الكراهة، فقالوا: يكره حلق رأسه و عانته و تسريح لحيته و قلم أظفاره. و حكم ابن حمزه بالتحريم، و هو مقتضى ظاهر النهى.

و نقل الشيخ الإجماع على أنه لا يجوز قص أظفاره و لا تنظيفها من الوسخ بالخلال و لا تسريح لحيته، و ربما حمل كلامه على تأكد الكراهة.

[الحديث ١٠٩]

١٠٩ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْزَمٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُكْرَهُ أَنْ يُقَصَّ لِلْمَيْتِ ظُفْرٌ أَوْ يُقَصَّ لَهُ شَعْرٌ أَوْ يُحَلَقَ لَهُ عَانَهُ أَوْ يُعْمَزَ لَهُ مَفْصِلٌ

و قال الشيخ البهائى رحمه الله: هو فى غير تنظيف الأظفار من الوسخ جيد.

و أما فيه فمشكل، و إن دخل فى عموم النهى عن مس الظفر لحيلولة الوسخ بين الماء و البشرة. و يمكن القول بأن هذه الحيلولة مغتفره هاهنا، و فى مراسيل الصدوق عن الصادق عليه السلام: لا تخلل أظفيره.

و يؤيده ما ذكره العلامة فى بحث الوضوء من المنتهى

من احتمال عدم وجوبه في الوضوء، لأن وسخ الأظفار يستر عاده فأشبهه ما يستر الشعر من الوجه ولأنه كان يجب على النبي صلى الله عليه وآله بيانه، ولم يثبت. انتهى.

والمسألة لا تخلو من إشكال، وأما جعل ما يسقط منه في كفه، فإجماعي نقله في التذكرة.

الحديث التاسع والمائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: أو يغمز له مفصل لعل المراد الغمز بالعنف، ونزله الشيخ على ما بعد الغسل، ونقل في المعبر على استحباب تليين الأصابع قبل الغسل الإجماع، وقيل: بالمنع لهذا الخبر.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٥٣

[الحديث ١١٠]

١١٠ وَبِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِيثَمِيِّ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَيْتِ يَكُونُ عَلَيْهِ الشَّعْرُ فَيُحَلَّقُ عَنْهُ أَوْ يُقَلَّمُ قَالَ لَا يَمَسُّ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ يَغْسِلُهُ وَادْفِنَهُ.

[الحديث ١١١]

١١١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يُتَوَفَّى أَوْ يُقَلَّمُ أَظْفَارَهُ أَوْ يُنْتَفِ بِطَاهُ أَوْ يُحَلَّقُ عَائَتَهُ إِنْ طَالَ بِهِ مَرَضٌ قَالَ لَا

الحديث العاشر والمائة: موثق.

قال الفاضل التستري رحمه الله في محمد بن زياد: وفي بعض النسخ حميد ابن زياد، وهو الموافق للكافي ولعله الصواب، لأنه من أصحاب الحسن بن محمد ابن سماعه.

وقال أيضا في أحمد بن الحسن الميثمي: كأنه أحمد بن الحسن بن إسماعيل ابن شعيب بن ميثم، وفي رجال الشيخ عند ذكر أصحاب الكاظم: أحمد بن الحسن الميثمي واقفي. وفي النجاشي حكاية عن الأول نقلا عن الكشي أنه واقفي. ففعل ما في رجال الشيخ هو ابن ميثم.

الحديث الحادي عشر والمائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٥٤

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَغُسِلَ الْمَرْأَةُ كَغُسْلِ الرَّجُلِ وَ أَكْفَانُهَا مِثْلُ أَكْفَانِهِ وَ يُسْتَحَبُّ أَنْ تُرَادَ الْمَرْأَةُ فِي الْكَفَنِ ثَوْبَيْنِ وَ هُمَا لِفَافَتَيْنِ أَوْ لِفَافَةً وَ نَمَطٌ أَمَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غُسْلَ الْمَرْأَةِ مِثْلُ غُسْلِ الرَّجُلِ الْخَبْرُ الَّذِي رَوَيْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ -
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْكَاهِلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

ع وَ ذَكَرَ كَيْفِيَّتَهُ غُسْلِ الْمَيِّتِ إِلَى أَنْ قَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ وَ كَذَلِكَ غُسْلُ الْمَرْأَةِ

[الحديث ١١٢]

١١٢ فَأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ زِيَادِهِ تَوْبِينٍ فِي كَفَنِ الْمَرْأَةِ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ

قوله رحمه الله: أو لفافه و نمط قال السيد رحمه الله في المدارك: النمط لغه ضرب من البسط، أو ثوب فيه خطط، مأخوذ من الأنماط و هي الطرائق، و نقل عن ابن إدريس أنه فسره بالحبره لدلاله الاسميين على الزينه، و ظاهر الأكثر مغايرته لها.

و قد قطع الأصحاب باستحبابه للمرأة، و استدلوا عليه بصحيحه محمد بن مسلم، و ليس فيها دلالة على المطلوب بوجه، فإن المراد بالدرع القميص.

و المنطق بكسر الميم ما يشد به الوسط، و لعل المراد به هنا ما يشد به الثديان.

و الخمار القناع، لأنه يخمر به الرأس، و ليس فيها ذكر للنمط بل و لا دلالة على استحباب زياده المرأة لفافه عن كفن الرجل، لما بيناه فيما سبق من أن مقتضى الروايات اعتبار الدرع و اللفافتين، أو ثلاث لفائف في مطلق الكفن.

الحديث الثاني عشر و المائة: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٥٥

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ بَعْضِ أَصِحَابِنَا رَفَعَهُ قَالَ سَأَلْتُهُ كَيْفَ تُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فَقَالَ كَمَا يُكْفَنُ الرَّجُلُ غَيْرَ أَنَّهَا تَشُدُّ عَلَى ثَمَدِيهَا خِرْقَةً تَضُمُّ الثَّدْيَيْنِ إِلَى الصَّدْرِ وَ تَشُدُّ إِلَى ظَهْرِهَا وَ تَضَعُ لَهَا الْقُطْنَ أَكْثَرَ مِمَّا تَضَعُ لِلرَّجَالِ وَ يُحْشَى الْقَبْلُ وَ الدُّبُرُ بِالْقُطَنِ وَ الْحَنُوطِ ثُمَّ تَشُدُّ عَلَيْهَا الْخِرْقَةَ شَدًّا شَدِيدًا.

[الحديث ١١٣]

١١٣ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنْ فَصَّالَةَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي

جَعْفَرُ قَالَ يُكْفَنُ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ وَ الْمَرْأَةُ إِذَا كَانَتْ عَظِيمَةً فِي خَمْسَةِ دِرْعٍ وَ مِنْطَقَةٍ وَ خِمَارٍ وَ لِفَافَتَيْنِ

قال الفاضل التستري رحمه الله: لم أعرف دلالة على زياده الثوبين المذكورين أعنى: اللفافتين، أو لفافه و نمطا. نعم يدل على زياده خرقة للتدبين.

قوله عليه السلام: بالقطن و الحنوط أى: الذريره، أو مع الكافور.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: درع و منطقه يمكن أن يكون المراد به المتزر، و أن يكون الخرقة التي تشد بها الفخذ،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٥٦

[الحديث ١١٤]

١١٤ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْكِنْدِيِّ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فِي كَيْفِ تَكْفَنِ الْمَرْأَةَ قَالَ تَكْفَنِ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ أَحَدُهَا الْخِمَارُ.

[الحديث ١١٥]

١١٥ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ قَالَ الْمَرْأَةُ إِذَا مَيَّاتَتْ نَفْسَاءَ وَ كَثُرَ دَمُهَا أُدْخِلَتْ إِلَى السَّرِّهِ فِي الْأَدِيمِ أَوْ مِثْلِ الْأَدِيمِ نَظِيفٍ ثُمَّ تُكْفَنُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَ يُحْشَى الْقَبْلُ وَ الدُّبُرُ بِالْقَطْنِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا أُرِيدَ إِدْخَالُ الْمَرْأَةِ الْقَبْرِ جُعِلَ سَرِيرُهَا أَمَامَهُ

أو خرقة التدبين، و الأوسط أظهر.

الحديث الرابع عشر و المائة: مرسل كالموثق.

و لا يفهم دلالة على المطلوب.

و اعلم أنه زيد فى قوله " عن محمد بن الحسن " محمد أولا- من النساخ، و ليس فى الكافى، و قد مر مثله مرارا، و سيأتى فى الصفحة الثالثة.

الحديث الخامس عشر و المائة: مرفوع.

قوله رحمه الله: جعل سريرها أمامه لا يظهر من أكثر الأخبار ذلك، و لعله للسهولة، و لما مر من روايه الخصال.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٥٧

فِي الْقَبْلَةِ وَ رُفِعَ عَنْهَا النَّعْشُ وَ أُخِذَتْ مِنَ السَّرِيرِ بِالْعَرْضِ وَ يُنْزَلُهَا الْقَبْرَ اثْنَانِ يَجْعَلُ أَحَدُهُمَا يَدَيْهِ تَحْتَ كَتِفَيْهَا وَ الْآخَرُ يَدَيْهِ تَحْتَ حَقْوَيْهَا وَ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ الَّذِي يَتَنَاوَلُهَا مِنْ قَبْلِ وَرِكَيْهَا زَوْجَهَا أَوْ بَعْضَ ذَوِي أَرْحَامِهَا كَأَيِّهَا أَوْ أُخِيهَا أَوْ ابْنِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ وَ لَا يَتَوَلَّى مِنْهَا ذَلِكَ الْأَجْنَبِيُّ إِلَّا عِنْدَ فَقْدِ ذَوِي أَرْحَامِهَا وَ إِنْ أَنْزَلَهَا قَبْرَهَا نِسْوَةٌ يَعْرِفْنَ كَانَ أَفْضَلَ

[الحديث ١١٦]

١١٦ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ص مَضَتِ السَّنَةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ص أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يَدْخُلُ قَبْرَهَا إِلَّا مَنْ كَانَ يَرَاهَا فِي حَيَاتِهَا.

[الحديث ١١٧]

١١٧ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْرَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الزَّوْجُ أَحَقُّ بِأَمْرَاتِهِ

الحديث السادس عشر و المائة: ضعيف على المشهور.

و المشهور بين الأصحاب استحباب إدخال المحارم لها، و الأولى رعايه ذلك مع الإمكان، و لفظه "السنه" في الأخبار لا تدل على الاستحباب كما عرفت مرارا.

الحديث السابع عشر و المائة: ضعيف.

قال الفاضل التستري رحمه الله في علي بن ميسره: في الكافي ابن ميسر

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٥٨

حَتَّى يَضَعَهَا فِي قَبْرِهَا.

[الحديث ١١٨]

١١٨ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الصَّمِيدِ بْنِ هَارُونَ رَفَعَ الْحَدِيثَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ إِنْ كَانَ رَجُلًا يُسَلُّ سَلًّا وَ الْمَرْأَةُ تُؤْخَذُ عَرْضًا فَإِنَّهُ أُسْتَرَّ.

[الحديث ١١٩]

١١٩ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي الْجَوْزَاءِ الْمُتَّبِعِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ آبَائِهِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ

بغير هاء، و كذا فيما عندنا من النسخ المتعدده. انتهى.

و علم أنه لا خلاف في أولويه الزوج في هذا الأمر و سائر أمورها من كل أحد، كما يظهر من المعتبر.

قال في الذكرى: الزوج أولى من المحرم بالمرأه، و لو تعذر فامرأه صالحه ثم أجنبي صالح، و إن كان شيخا فهو أولى، قاله في التذكرة.

الحديث الثامن عشر و المائة: مجهول أو ضعيف.

و لعله زيد في قوله "عن الحسن بن صالح بن محمد" محمد من النساخ، فإن الموجود في الرجال الحسن بن صالح بن حي الثوري الهمداني و هو ضعيف.

و أما ابن محمد فليس بموجود في الرجال.

الحديث التاسع عشر و المائة: ضعيف على المشهور، و قد يعد موثقاً.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٥٩

عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ع قَالَ يُسَلُّ الرَّجُلُ سَلًّا وَ يُسْتَقْبَلُ الْمَرْأَةُ اسْتِقْبَالًا وَ يَكُونُ أَوْلَى النَّاسِ بِالْمَرْأَةِ فِي مُؤَخَّرِهَا.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ غَسَلَ الطِّفْلَ كَغَسْلِ الْبَالِغِ إِذَا كَانَ مَيِّتًا مِثْلَ سَائِرِ الْأَمْوَاتِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ حُكْمَهَا فِي وُجُوبِ الْغُسْلِ لَهُ لِذُخُولِهِ تَحْتَ الْأَمْرِ قَالَ وَ الْجَرِيدَةُ تُجْعَلُ مَعَ جَمِيعِ الْأَمْوَاتِ مِنْ

الْمُسْلِمِينَ كِبَارِهِمْ وَصِغَارِهِمْ وَإِنَائِهِمْ وَذَكَرَانِهِمْ سِينَهُ وَفَضِيلَهُ فَسَالُوهُ فِيهِ أَيْضًا مَا ذَكَرْنَاهُ وَ أَنَّهُ إِذَا أَمُرُوا بِوَضْعِ الْجَرِيدَةِ مَعَ الْمَيْتِ فَلَمَّا تَخْتَصُّ كَبِيرًا دُونَ صَغِيرٍ وَ لَمَّا ذَكَرُوا دُونَ أَنْثَى قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ الْأَصْلُ فِي وَضْعِ الْجَرِيدَةِ مَعَ الْمَيْتِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَهْبَطَ آدَمَ عِ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ

[الحديث ١٢٠]

١٢٠ سَمِعْتُ ذَلِكَ مُرْسِلًا مِنَ الشُّيُوخِ وَ مُدَاكِرَةً وَ لَمْ يَحْضُرْنِي الْآنَ إِسْنَادُهُ وَ جُمَلَتُهُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ آدَمَ عِ لَمَّا أَهْبَطَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ جَنَّةِ الْمَأْوَى إِلَى الْأَرْضِ اسْتَوْحَشَ فَسَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُؤْنِسَهُ بِشَيْءٍ مِنْ أَشْجَارِ الْجَنَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ النَّخْلَةَ فَكَانَ يَأْتِسُّ بِهَا فِي حَيَاتِهِ فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ لَوْلِدِهِ إِنِّي كُنْتُ آتِسُّ بِهَا

قوله عليه السلام: و تستقبل المرأة أى: تأخذ عرضا.

الحديث العشرون و المائة: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٦٠

فِي حَيَاتِي وَ أَرْجُو الْأَنْسَ بِهَا بَعْدَ وَفَاتِي فَإِذَا مِتُّ فَخُذُوا مِنْهَا جَرِيدًا وَ شُقُوهُ بِنِصْفَيْنِ وَ ضَعُوهُمَا مَعِي فِي أَكْفَانِي فَفَعَلَ وَ لُدَّهُ ذَلِكَ وَ فَعَلْتُهُ الْأَنْبِيَاءُ بَعْدَهُ ثُمَّ انْدَرَسَ ذَلِكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَحْيَاهُ النَّبِيُّ ص وَ فَعَلَهُ فَصَارَتْ سُنَّةً مُتَّبَعَةً.

[الحديث ١٢١]

١٢١ وَ رُوِيَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ النَّخْلَةَ مِنْ فَضْلِهِ الطَّيْبَةِ الَّتِي خَلَقَ اللَّهُ مِنْهَا آدَمَ عِ فَلِأَجْلِ ذَلِكَ تُسَمَّى النَّخْلَةَ عَمَّةَ الْإِنْسَانِ.

وَ قَدْ رُوِيَ مِنْ جِهَةِ الْعَامَّةِ فِي فَضْلِ التَّخْضِيرِ شَيْءٌ كَثِيرٌ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ قَدْ رُوِيَ عَنِ الصَّادِقِ عِ أَنَّ الْجَرِيدَةَ تَنْفَعُ الْمُحْسِنَ وَ الْمُسِيءَ

[الحديث ١٢٢]

١٢٢ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ

قوله: و شقوه بنصفيين اختلف الأصحاب فى استحباب الشق، و لم أر دليلا عليه سوى هذه الرواية المرسلة.

و روت العامة فى صحاحهم أن النبي صلى الله عليه و آله مر بقبرين، فقال:

إنهما ليعذبان، و ما يعذبان بكبير أما أحدهما فكان لا يتنزه من البول، و أما الآخر فكان يمشى بالنميمة، و أخذ جريده رطبه فشقها بنصفين و غرز في كل قبر واحده و قال: لعله يخفف عنهما ما لم ييسا. انتهى.

ثم ظاهر الأصحاب الشق طولاً، و هذان الخبران لا يدلان عليه، مع أن الشق يوجب تعجيل الجفاف و هو مناف للغرض، و لعل الأولى تركه. و الله يعلم.

الحديث الثاني و العشرون و المائة: مجهول.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٦١

بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ ابْنِ مُشِيكَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادِ الصَّيْقَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُوضَعُ لِلْمَيِّتِ جَرِيدَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْيَمِينِ وَ الْأُخْرَى فِي الْيَسَارِ قَالَ وَ قَالَ الْجَرِيدَةُ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنَ وَ الْكَافِرَ.

[الحديث ١٢٣]

١٢٣ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ حَرِيزٍ وَ فَضَيْلٍ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع لَأَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ مَعَ الْمَيِّتِ الْجَرِيدَةُ قَالَ إِنَّهُ يَتَجَافَى عَنْهُ الْعَذَابُ مَا دَامَتْ رَطْبَةً.

قَالَ الشَّيْخُ أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ مَنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ وَضْعِ الْجَرِيدَةِ مَعَ مَيِّتِهِ فِي أَكْفَانِهِ تَقِيَهُ مِنْ أَهْلِ الْخِلَافِ وَ سَنَاعَتِهِمْ بِالْأَبَاطِيلِ عَلَيْهَا فَلْيَدْفِنُهَا مَعَهُ

فِي قَبْرِهِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ خَافَ مِنْهُ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي تَرْكِهَا شَيْءٌ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقْبَلُ عُذْرَهُ مَعَ الْإِضْطِرَارِ

[الحديث ١٢٤]

١٢٤ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ قَالَ قُلْتُ لَهُ جَعَلْتَ فِدَاكَ رَبِّمَا حَضَرَنِي مَنْ أَخَافُهُ فَلَا يُمَكِّنُ وَضِعَ الْجَرِيدَةَ عَلَى مَا رُوِيَتْهَا فَقَالَ أَدْخِلْهَا حَيْثُ مَا أُمِّكِنَ

و لعل المفيد رحمه الله حمل الكافر على أصحاب الكبائر، و لا استبعاد في تخفيف العذاب بها عن الكافر أيضا، و تخفيف عذاب البرزخ لا ينافي عدم تخفيف عذاب جهنم، كما دلت عليه الآيات.

الحديث الثالث و العشرون و المائة: حسن.

الحديث الرابع و العشرون و المائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٦٢

[الحديث ١٢٥]

١٢٥ وَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى مُرْسَلًا وَ زَادَ فِيهِ قَالَ فَإِنْ وُضِعَتْ فِي الْقَبْرِ فَقَدْ أَجْرَأَهُ.

[الحديث ١٢٦]

١٢٦ وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْكِنْدِيِّ عَنِ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْجَرِيدَةِ تَوْضَعُ فِي الْقَبْرِ قَالَ لَا بَأْسَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا أَسْقَطَتِ الْمَرْأَةُ وَ كَانَتِ السَّقَطُ تَامًا لِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَمَا زَادَ غُسْلًا وَ كُفْنَ وَ دُفِنَ وَ إِنْ كَانَ لِأَقْلٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ لَفَّ فِي خِرْقَةٍ وَ دُفِنَ بِدَمِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْسِيلٍ

الحديث السادس و العشرون و المائة: مرسل كالموثق.

قوله رحمه الله: غسل و كفن و دفن أما تغسيه فهو مذهب الأكثر، بل لا يظهر مخالف.

و أما تكفينه فأوجب جماعه منهم الشهيد رحمه الله و من تأخر عنه تكفينه بالقطع الثلاث و تحنيطه أيضا، و ذهب الأكثر إلى أنه يلف في خرقة و يدفن، و من الأصحاب من اعتبر الأربعة الأشهر، و منهم من اعتبر ولوج الروح، و منهم من ادعى التلازم بينهما.

و أما وجوب اللف في السقط لدون أربعة أشهر، فذكره الأكثر، و الأخبار لا تساعده.

قال في المعبر: لا يغسل السقط إلا إذا استكمل شهورا أربعة، و هو مذهب علمائنا. ثم قال: و أما الصلاة عليه فلا، و هو اتفاق علمائنا. ثم قال: و لو كان السقط أقل من أربعة أشهر لم يغسل و لم يكفن و لم يصل عليه، بل يلف في خرقة

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٦٣

[الحديث ١٢٧]

١٢٧ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ سَعْدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا سَقَطَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ تَامٌّ وَ ذَلِكَ

أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عٌ وُلِدَ وَهُوَ ابْنُ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

[الحديث ١٢٨]

١٢٨ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ قَالَ إِذَا تَمَّ لِلسَّقَطِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ غُسِّلَ وَقَالَ إِذَا تَمَّ لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَهُوَ تَامٌ وَذَلِكَ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عٌ وُلِدَ وَهُوَ ابْنُ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

فَتَخْصِيصُهُ عٌ غُسْلَ السَّقَطِ إِذَا كَانَ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَمَا زَادَ عَلَيْهَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ غُسْلُهُ وَ

و يدفن، ذكر ذلك الشيخان، و هو مذهب علمائنا.

قوله رحمه الله: و دفن بدمه الظاهر أن الغرض عدم وجوب إزالة الدم، لا لزوم دفنه مع ما انفصل عنه من الدم كما فهم.

الحديث السابع و العشرون و المائة: حسن.

و على بن الحسين هو ابن بابويه، و كأنه نقل من كتاب محمد بن بابويه ابنه.

الحديث الثامن و العشرون و المائة: مرسل.

و أحمد بن محمد هو ابن أبي نصر، و ذكر الشهيد أن مراسلاته كالمسانيد.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٦٤

يُدَلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى

[الحديث ١٢٩]

١٢٩ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيِّدِ هِلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مَهْزَبَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عٌ أَسْأَلُهُ عَنِ السَّقَطِ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ فَكَتَبَ إِلَيَّ السَّقَطُ يُدْفَنُ بِدَمِهِ فِي مَوْضِعِهِ

و يحتمل أن يكون ابن عيسى، أو ابن خالد. و في بعض النسخ: عن محمد ابن أحمد.

قوله رحمه الله: و يدل على هذا المعنى قال الفاضل التستري رحمه الله: كان ذلك لوجوب الجمع، و لما

ذكرناه في الحاشيه.

الحديث التاسع و العشرون و المائه: ضعيف.

قوله عليه السلام: يدفن بدمه قد مر أن الظاهر دفنه ملطخا بالدم، لا دفنه مع الدماء المنفصله عن أمه عند الولاده كما فهم.

وقوله " في موضعه " كان المعنى عدم لزوم نقله إلى المقابر، لأن ذلك حكم من ولجته الروح و مات، بل يدفن في الدار التي وقع فيها السقط، لا في خصوص موضع السقط.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٦٥

[الحديث ١٣٠]

١٣٠ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَدِيٍّ اللَّهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَدِيٍّ اللَّهُ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّقَطِ إِذَا اسْتَوَتْ خَلْقَتُهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ وَاللَّحْدُ وَالْكَفْنُ قَالَ نَعَمْ كُلُّ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا اسْتَوَى.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ الْمُحْرِمُ إِذَا مَاتَ غُسِّلَ وَ كُفِّنَ وَ غُطِّي وَ جُهِئَ بِالْكَفَنِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُقَرَّبُ الْكَافُورَ وَ لَا غَيْرَهُ مِنَ الطَّيِّبِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ تَحْنِيطٌ

الحديث الثلاثون و المائه: موثق.

قوله عليه السلام: إذا استوى قال الفاضل التستري رحمه الله: كان الاستواء إنما يحصل في الأربعة، و مقتضى الروايه عدم وجوب الغسل إذا لم يستوى، و أما عدم الجواز و الاستحباب فلا. نعم لما كان الغسل عباده شرعيه احتاجت إلى البيان، فإذا سقط و لم يأت أمر بالاستحباب توجه المنع و إن اعتقد المشروعيه توجهت الحرمة. انتهى.

و ظاهر الخبر وجوب الكفن المعهود بقطعه، و الأحوط التحنيط أيضا لعموم الأخبار. و اللحد يمكن أن يكون اسما و مصدرا.

قال الجوهرى: اللحد بالتسكين الشق في جانب القبر. و بالضم لغه فيه تقول: لحدت للقبر لحدًا و ألحدت أيضا

فهو ملحد. انتهى.

ثم الظاهر وجوب اللحد للميت، و المشهور بينهم استحبابه، بل لا خلاف بينهم في ذلك.

و يمكن حمل الوجوب على الاستحباب المؤكد، مع أن الوجوب في عرف

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٦٦

[الحديث ١٣١]

١٣١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ سَيَّانٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرَمِ يَمُوتُ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ قَالَ إِنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَسَنِ ع مَاتَ بِالْأَبْوَاءِ مَعَ الْحُسَيْنِ ع وَ هُوَ مُحْرَمٌ وَ مَعَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَ صَيَّعَ بِهِ كَمَا يُصَيَّعُ بِالْمَيْتِ وَ غَطَّى وَجْهَهُ وَ لَمْ يَمْسَهُ طَبِيبًا قَالَ وَ ذَلِكَ كَانَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ ع.

[الحديث ١٣٢]

١٣٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ عَثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ يَمُوتُ فَقَالَ يُغَسَّلُ وَ يُكْفَنُ بِالثِّيَابِ كُلِّهَا وَ يُغَطَّى وَجْهَهُ يُصْنَعُ بِهِ كَمَا يُصْنَعُ بِالْمِحْلِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَمَسُّ الطَّيِّبَ

الأخبار أعم من المعنى المصطلح، و الأحوط عدم الترك.

الحديث الحادى و الثلاثون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: و غطى وجهه أى: مع رأسه، كما هو ظاهر الأخبار، أو كشف عن رأسه لأنه محرم. فتدبر.

قوله عليه السلام: و لم يمسسه طيبا أى: لا فى غسل و لا حنوط، كما ذكره الأصحاب.

الحديث الثانى و الثلاثون و المائة: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٦٧

[الحديث ١٣٣]

١٣٣ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُمَا عَنِ الْمُحْرَمِ كَيْفَ يُصَيَّعُ بِهِ إِذَا مَاتَ قَالَ يُغَطَّى وَجْهَهُ وَ يُصَيَّعُ بِهِ كَمَا يُصَيَّعُ بِالْحَلَالِ

غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُقَرَّبُ طَيِّبًا.

[الحديث ١٣٤]

١٣٤ عَنْهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ خَرَجَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ع وَ عَبْدِ اللَّهِ وَ عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنَا الْعَبَّاسِ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ وَ مَعَهُمُ ابْنُ لِلْحَسَنِ ع يُقَالُ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَمَاتَ بِالْأَبْوَاءِ وَ هُوَ مُحْرِمٌ فَغَسَلُوهُ وَ كَفَّنُوهُ وَ لَمْ يُحْنَطُوهُ وَ خَمَّرُوا وَجْهَهُ وَ رَأْسَهُ وَ دَفَنُوهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ الْمَقْتُولُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَيْنَ يَدَيْ إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا مَاتَ مِنْ وَقْتِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ غُسْلٌ وَ دُفِنَ بِثِيَابِهِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا وَ يُنَزَعُ عَنْهُ مِنْ جُمَلَتِهَا السَّرَاوِيلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَصَابَهُ دَمٌ فَلَا يُنَزَعُ عَنْهُ وَ يُدْفَنُ مَعَهُ وَ كَذَلِكَ يُنَزَعُ عَنْهُ الْفَرُؤُ وَ الْقَلَنْسُوَةُ فَإِنْ أَصَابَهُمَا دَمٌ دُفِنَتْ مَعَهُ وَ يُنَزَعُ عَنْهُ الْخُفُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ إِنْ لَمْ يَمُتْ فِي الْحَالِ وَ بَقِيَ ثُمَّ مَاتَ بَعِيدَ ذَلِكَ غُسْلٌ وَ كَفْنٌ وَ حُنْطٌ وَ كُلُّ قَتِيلٍ سِوَى مَنْ ذَكَرْنَاهُ ظَالِمًا كَانَ أَوْ مَظْلُومًا فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ وَ يُكْفَنُ وَ يُحْنَطُ ثُمَّ يُدْفَنُ

الحديث الثالث و الثلاثون و المائة: حسن كالصحيح.

الحديث الرابع و الثلاثون و المائة: موثق.

قوله رحمه الله: و المقتول بين يدي إمام المسلمين قال في الشرائع: الشهيد الذي قتل بين يدي الإمام و

.....

يغسل و لا يكفن و يصلى عليه.

قال السيد رحمه الله فى المدارك: هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب بل قال فى المعتبر: إنه إجماع أهل العلم، خلا سعيد و الحسن. و قد أطلقت الشهادة فى الأخبار على المقتول دون أهله و ماله، و على المطعون و الغريق و غيرهم، و المراد بها هنا ما هو أخص من ذلك، و فسر المصنف بأنه المقتول بين يدى الإمام إذا مات فى المعركة.

و المراد بقتله بين يدى الإمام قتله فى عسكره، و بموته فى المعركة موته فى موضع القتال، و الأصل فى هذه المسألة من طريق الأصحاب حسنه أبان و حسنه إسماعيل بن جابر و زراره، و فى الروايتين مخالفه لما ذكره المصنف و غيره من وجهين:

أحدهما: أنهما تناولتا لكل مقتول فى سبيل الله، فى شمل من قتل بين يدى الإمام و غيره ممن قتل فى عسكر المسلمين إذا دهمهم عدو يخاف منه على بيضه الإسلام و اضطر إلى قتاله، فلا وجه لقصر الحكم على من قتل بين يدى الإمام و بما ذكرناه قطع المصنف فى المعتبر.

و ثانيهما: أن ظاهر الرواية الأولى أن وجوب التغسيل فى الشهيد منوط بإدراك المسلمين إياه و به رمق، و إن [من] لم يدرك كذلك لم يجب تغسيله و إن لم يمت فى المعركة، و هو خلاف ما ذكره الأصحاب من إنناطه الفرق بالموت فى المعركة و عدمه.

و اعلم أن إطلاق النص و كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى هذا الحكم بين الصغير و الكبير، و لا بين المقتول بالحديد و غيره، و لا بين من عاد سلاحه

ملاذ الأختيار فى

[الحديث ١٣٥]

١٣٥ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّهْقَانَ عَنْ أَبِي خَالِدٍ قَالَ اغْسِلْ كُلَّ الْمَوْتَى الْغَرِيقَ وَ أَكِيلَ السَّبْعِ وَ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مَا قُتِلَ مَا بَيْنَ الصَّفَيْنِ فَإِنْ كَانَ بِهِ رَمَقٌ غَسِلْ وَ إِلَّا فَلَا.

[الحديث ١٣٦]

١٣٦ عَنْهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ هِرَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صِدْقَةَ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا لَمَّا يَغْسِلُ - عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ وَ لَا هَاشِمَ بْنَ عُبَيْتَةَ الْمَرْقَالَ وَ دَفَنَهُمَا فِي ثِيَابِهِمَا وَ لَمَّا يُصَلِّ عَلَيْهِمَا. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَوْلُهُ وَ لَمَّا يُصَلِّ عَلَيْهِمَا وَ هُمَا مِنَ الرَّأْيِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ

إليه فقتله و غيره. و في الفرق بين الجنب و غيره قولان، أظهرهما: العدم لإطلاق النص، و نقل عن المرتضى رضى الله عنه أنه أوجب تغسيل الجنب، و هو ضعيف.

الحديث الخامس و الثلاثون و المائة: ضعيف.

و كان موسى بن جعفر مشترك بين الضعيف و غيره. و ذكر ابن داود على ابن معبد من غير نقل توثيق.

و عبيد الله الدهقان كأنه عبيد الله بن عبد الله بن الدهقان. و أبو خالد لعله يزيد الموثق، و يحتمل المفكر.

الحديث السادس و الثلاثون و المائة: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٧٠

لَا تَسْقُطُ عَنْهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ١٣٧]

١٣٧ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الَّذِي يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَيْغَسَّلُ وَ يُكْفَنُ وَ يُحْتَضُّ قَالَ يُدْفَنُ كَمَا هُوَ فِي ثِيَابِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ رَمَقٌ ثُمَّ مَيَاتَ فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ وَ يُكْفَنُ وَ يُحْتَضُّ وَ يُصَلَّى عَلَيْهِ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ص صَلَّى عَلَى حَمْرَةَ وَ كَفَّنَهُ لِأَنَّهُ كَانَ جُرِّدَ

الحديث السابع و الثلاثون و المائة: صحيح.

و استفاد

منه أحكام:

الأول: سقوط الغسل و الكفن عن الشهيد، و لا خلاف فيه كما عرفت.

الثانى: أن كل من قتل فى سبيل الله له هذا الحكم، كما اختاره المحقق و الشهيد و جماعه من المتأخرين. و لا يشترط كون قتله بين يدي الإمام، أو من نصبه كما اختاره الأكثر منهم الشيخان و العلامة.

الثالث: قد عرفت أن المشهور بين الأصحاب اشتراط موته فى المعركة، فلو حمل من المعركة و به رمق ثم مات نزع عنه ثيابه و غسل و كفن.

و قوله عليه السلام فى هذا الخبر " إلا أن يكون به رمق " يحتمل وجهين:

الأول- أن يكون المعنى إلا- أن يكون به رمق عند إدراك المسلمين إياه، فمناط وجوب التغسيل إدراك المسلمين إياه، كما فهمه الشهيد و الشيخ على و غيرهما من المتأخرين من هذا الخبر، و إن لم يحكموا بموجبه.

الثانى- أن يكون المراد كونه بعد الإخراج ذا رمق أو وجده و به رمق، ثم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٧١

[الحديث ١٣٨]

١٣٨ وَ بَهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَبِيبٍ وَ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ كَيْفَ رَأَيْتَ الشَّهِيدَ يُدْفَنُ بِدِمَائِهِ قَالَ نَعَمْ فِي ثِيَابِهِ بِدِمَائِهِ وَ لَا يُحْنَطُ

مات بعد الإخراج فينطبق على المشهور.

الرابع: دفنه بثيابه، و عليه الأصحاب قال فى المعبر: و يدفن الشهيد بجميع ثيابه، أصابه الدم أو لم يصيبها، و هو إجماع المسلمين.

الخامس: أنه مع تجريده يجب الكفن، و عليه الأصحاب.

السادس: أنه تجب الصلاة على الشهيد، و نقل الشهيد و غيره إجماع الأصحاب عليه، و به قال أبو حنيفة و جماعه من العامة، و قال الشافعى و

مالك وإسحاق وأحمد في روايه لا يصلى عليه.

ولا يخفى أن الخبر لا يدل على مطلوبهم، إذ الظاهر منه أن الصلاة تابعه للكفن، لأنه لم يذكر الصلاة في الأولى وذكرها فيما أخرج وبه رمق، وعلل صلاة حمزه وتكفينه بأنه كان قد جرد.

ويمكن أن يؤول ب" أن" التعليل للتكفين فقط، وعدم ذكر الصلاة أولاً لا يدل على النفي، لكن يشكل الاستدلال بمثل هذا. الحديث الثامن والثلاثون والمائة: حسن.

قوله عليه السلام: في ثيابه قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل منافاه هذا لما تقدم من قوله " جرد "

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٧٢

وَلَا يُعَسَّلُ وَيُدْفَنُ كَمَا هُوَ ثُمَّ قَالَ دَفَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَ عَمَّهُ حَمْرَهَ فِي ثِيَابِهِ بِدِمَائِهِ الَّتِي أُصِيبَ فِيهَا وَزَادَهُ النَّبِيُّ صَ بُرْدًا فَقَصَرَ عَنْ رَجُلَيْهِ فَدَعَا لَهُ بِإِذْخِرِ فَطَرَحَهُ عَلَيْهِ وَصَلَّى عَلَيْهِ سَبْعِينَ صَلَاةً وَكَبَّرَ عَلَيْهِ سَبْعِينَ تَكْبِيرَةً.

[الحديث ١٣٩]

١٣٩ وَبِهَذَا الْأَشْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

لوهم الراوى والطريقان معتبران، فإذا جوز في مثله هذا الوهم أشكال حصول الظن الصالح من الأخبار إذا لم يؤيد بقريته خارجيه. انتهى.

وأقول: يمكن إرجاع ضمير " ثيابه " إلى النبي صلى الله عليه وآله، وضمير " دماؤه " إلى حمزه، لا سيما على ما فى الكافى حيث ذكر مكان " وزاده النبي صلى الله عليه وآله بردا " و " برداه النبي صلى الله عليه وآله بردائه " .

مع أنه يمكن حمل التجريد فى الخبر السابق على التجريد عن بعض ثيابه فرداه النبي صلى الله عليه وآله ليستر جميع بدنه.

قوله عليه السلام: و صلى عليه أى: دعا

له سبعين دعاء غير الصلاة و التكبيرات.

و يمكن أن يكون المراد التكبيرات مجازاً، تسميه للجزء باسم الكل، أو على التغليب بناء على أكثر التكبيرات مع الدعاء.

أو يقال: إنه صلى الله عليه و آله قرأ مع كل تكبير دعاء، بناء على ما يظهر من بعض الأخبار، من أن تعدد الصلاة عليه كان باعتبار التشريك، و قرأ بعد الأخيره دعاء مستحبا، و لعل هذا أظهر.

الحديث التاسع و الثلاثون و المائة: مرسل كالموثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٧٣

مُحَمَّدٌ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ الشَّهِيدُ إِذَا كَانَ بِهِ رَمَقٌ غُسِّلَ وَ كُفِّنَ وَ حُطِّطَ وَ صَلَّى عَلَيْهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ رَمَقٌ دُفِنَ فِي أَثْوَابِهِ.

[الحديث ١٤٠]

١٤٠ وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْجَوَّزَاءِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ آيَائِهِ ع قَالَا قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يُنَزَّعُ عَنِ الشَّهِيدِ الْفَرْوُ وَ الْخُفُّ وَ الْقَلَنْسُوءُ وَ الْعِمَامَةُ وَ الْمِنْطَقَةُ وَ السَّرَاوِيلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَصَابَهُ دَمٌ فَإِنْ أَصَابَهُ دَمٌ تَرَكَ وَ لَا يُتْرَكُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مَعْقُودٌ إِلَّا حُلٌّ

و رواه الصدوق فى الصحيح. و ظاهر المقابلة فى هذا الخبر أيضا عدم الصلاة.

الحديث الأربعون و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: ينزع عن الشهيد الفرو قال السيد رحمه الله فى المدارك: أجمع العلماء كافه على أن الشهيد يدفن مع جميع ثيابه، أصابها الدم أو لم يصبها. و اختلف الأصحاب فيما يجب نزع عنه، فقال الشيخ فى الخلاف: لا ينزع عنه إلا الجلود. و قال فى المبسوط:

يدفن معه

جميع ما عليه إلا الخفين. و قال المفيد في المقنعه: ينزع عنه السراويل و الفرو و القلنسوه إذا لم يصبها دم، فإن أصابها دم دفنت معه.

و المعتمد وجوب نزع ما لم يصدق عليها اسم الثوب، لأن دفن ما عدا الثياب

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٢، ص: ٥٧٤

[الحديث ١٤١]

١٤١ وَ بِيَهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِيانَ بْنِ تَغْلِبَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ الَّذِي يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُدْفَنُ فِي ثِيَابِهِ وَ لَا يُغَسَّلُ إِلَّا أَنْ يُدْرِكَهُ الْمُسْلِمُونَ وَ بِهِ رَمَقٌ ثُمَّ يَمُوتَ بَعْدَ فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ وَ يُكْفَنُ وَ يُحْنَطُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص كَفَنَ حَمْرَةَ فِي ثِيَابِهِ وَ لَمْ يُغَسَّلْهُ وَ لَكِنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ.

[الحديث ١٤٢]

١٤٢ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي الْجَوَزَاءِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدٍ عَنْ آبَائِهِ عَنِ عَلِيِّ ع

تضييع لم يعتبره الشرع، وإنما يحصل الإشكال في الثوب المعمول من الجلد من صدق التسميه، و من أن المعهود في العرف من الثياب المنسوجه، فينصرف إليها الإطلاق.

الحديث الحادي و الأربعون و المائة: حسن.

إذ الغالب روايه ابن محبوب عن عبد الله.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ ه ق

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٢، ص: ٥٧٤

قوله عليه السلام: إلا أن يدركه المسلمون لعل الأصحاب حملوه على ما إذا أخرج من المعركة و مات.

و يمكن حمله على أن يكون المراد إدراكه بعد انقضاء الحرب، فإن ظاهر بعض الأصحاب حينئذ أنه و إن مات في المعركة يغسل و يكفن.

الحديث الثانی و الأربعون و المائة: ضعيف أو موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٧٥

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِذَا مَاتَ الشَّهِيدُ مِنْ يَوْمِهِ أَوْ مِنَ الْعَدِ فَوَارُوهُ فِي ثِيَابِهِ وَإِنْ بَقِيَ

أَيَّامًا حَتَّى تَتَغَيَّرَ جِرَاحَتُهُ غُسْلًا.

فَهَذَا خَبْرٌ مُوَافِقٌ لِلْعَامَّةِ وَ لَسْنَا نَعْمَلُ بِهِ لِأَنَا بَيْنَنَا أَنَّ الْقَتِيلَ إِذَا لَمْ يَمُتْ فِي الْمَعْرَكَةِ وَجَبَ غُسْلُهُ تَغْيِيرًا أَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ وَ يَبْغَى أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ الشَّيْخُ أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ الْمَجْدُورُ وَ الْمُحْتَرِقُ وَ أُمَّتَاهُمَا مِمَّنْ تُحْدِثُ الْآفَاتُ تَحْلِيلَ جُلُودِهِمْ وَ أَعْضَائِهِمْ وَ لُحُومِهِمْ إِذَا كَانَ الْمَسُّ لَهُمْ بِالْيَدِ فِي تَغْسِيلِهِمْ يُزِيلُ شَيْئًا مِنْ لَحْمِهِمْ أَوْ شَعْرِهِمْ لَمْ يُمَسَّ بِالْيَدِ وَ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ صَبًّا فَإِنْ خِيفَ أَنْ يُلْقَى الْمَاءُ عَنْهُمْ شَيْئًا مِنْ جُلُودِهِمْ أَوْ شَعْرِهِمْ لَمْ يُقَرَّبُوا الْمَاءَ وَ يُمَمُوا بِالتُّرَابِ كَمَا يُؤَمَّمُ الْحَيُّ الْعَاجِزُ بِالزَّمَانِ عِنْدَ حَاجَتِهِ إِلَى التَّيْمُمِ مِنْ جَنَابَتِهِ فَيَمْسَحُ وَجْهَهُ مِنْ قِصَاصِ شَعْرِ رَأْسِهِ إِلَى طَرَفِ أَنْفِهِ وَ يَمْسَحُ ظَاهِرَ كَفِّهِ

قوله رحمه الله: لم يمس باليد ظاهره وجوب الدلك في حال الاختيار، كما نسب إلى ابن الجنيدي.

قوله رحمه الله: كما يؤمم الحي العاجز لا خلاف فيه ظاهرا بين الأصحاب، و استشكل فيه بعض المتأخرين بضعف السند و بأنه يظهر من بعض الروايات دفنه بغير تيمم، و لا ريب أن التيمم أحوط.

و على تقديره فالظاهر الاكتفاء بتيمم واحد، و ربما قيل بالثلاثة.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كان المراد العاجز عن رفع يده و لو بالتعاون، و إلا فربما لا ينتهي العجز إلى حد ذلك و أمكن الرفع بالتعاون، و الظاهر

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٧٦

[الحديث ١٤٣]

١٤٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتْنَانَ عَنْ أَبِي خَالِدِ الْقَمَاطِ عَنْ ضَرِيْسٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَوْ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْمَجْدُورُ وَ الْكَسِيرُ وَ

الَّذِي بِهِ الْقُرُوحُ يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ صَبًّا.

[الحديث ١٤٤]

١٤٤ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي الْجَوَازِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَحْتَرِقُ بِالنَّارِ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَصُبُّوا عَلَيْهِ الْمَاءَ صَبًّا وَأَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ.

[الحديث ١٤٥]

١٤٥ وَبِهَذَا الْأَسَانِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّقِّيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَيُّوبَ الْمُؤَصِّلِيِّ عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ إِنَّ قَوْمًا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ص فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَاتَ صَاحِبُ لَنَا وَهُوَ مَجْدُورٌ فَإِنْ غَسَلْنَاهُ انْسَلَخَ فَقَالَ يَمِّمُوهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا لَمْ يُوجَدْ مَاءٌ لِلْمَيِّتِ يُطَهَّرُ بِهِ لِعَدَمِ الْمَاءِ أَوْ

حينئذ وجوب رفع يده و ضربه على الأرض.

الحديث الثالث و الأربعون و المائة: ضعيف على المشهور.

الحديث الرابع و الأربعون و المائة: موثق أو ضعيف.

الحديث الخامس و الأربعون و المائة: مجهول أو ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٧٧

عَدِمَ مَا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَيْهِ أَوْ لِنَجَاسَةِ الْمَاءِ أَوْ كَوْنِهِ مُضَافًا مِمَّا لَمْ يُطَهَّرْ بِهِ يَمِّمُ بِالتُّرَابِ وَ دُفِنَ وَ كَذَلِكَ إِنْ مَنَعَ مِنْ غُسْلِهِ بِالْمَاءِ ضَرُورَةٌ تُلْجِئُ إِلَيْهِ لَمْ يُغَسَّلْ بِهِ وَ يَمِّمُ بِالتُّرَابِ فَقَدْ مَضَى شَرُوحُهُ فِي بَابِ الْأَعْسَالِ وَ بَيَّنَّا أَنَّهُ إِذَا وَجَبَ الْغُسْلُ وَ قُتِدَ الْمَاءُ أَوْ لَمْ يُتَمَكَّنْ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فَإِنَّ الْفَرُوضَ حِينَئِذٍ التَّيْمُمُ فَلَا وَجَهَ لِإِعَادَتِهِ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ الْمُقْتُولُ قَوْدًا

يُؤْمَرُ بِالْاِعْتِسَالِ قَبْلَ قَتْلِهِ فَيَغْتَسِلُ كَمَا يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ يَتَحَنَّنُ بِالْكَافُورِ فَيَضَعُهُ فِي مَسَاجِدِهِ وَ يَتَكَفَّنُ ثُمَّ يُقَامُ فِيهِ بَعِيدَ ذَلِكَ
الْحَدِّ يُضْرَبُ عُنُقُهُ وَ يُدْفَنُ

[الحديث ١٤٦]

١٤٦ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مِسْمَعٍ كَزْدِينَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمَرْجُومُ وَالْمَرْجُومَةُ
يَغْتَسِلَانِ وَ يَتَحَنَّنَانِ وَ يَلْبَسَانِ الْكَفْنَ قَبْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يُرْجَمَانِ وَ يُصَلَّى عَلَيْهِمَا وَ الْمُقْتَصُّ مِنْهُ بِمَنْزِلِهِ ذَلِكَ يَغْتَسِلُ وَ يَتَحَنَّنُ وَ يَلْبَسُ
الْكَفْنَ وَ يُصَلَّى عَلَيْهِ

قوله رحمه الله: و يتكفن قال الفاضل التستري رحمه الله: كان المراد ما عدا اللفافة، و إلا فلعل إرادته الضرب فوق اللفافة بعيد.

الحديث السادس و الأربعون و المائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٧٨

[الحديث ١٤٧]

١٤٧ وَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَيْنِ عَلِيِّ بْنِ الرَّيَّانِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مِسْمَعٍ
كَزْدِينَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا مَاتَتْ ذَمِيَّةٌ وَ هِيَ حَامِلٌ مِنْ مُسْلِمٍ دُفِنَتْ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ لِحُرْمَةِ وَلَدِهَا مِنَ الْمُسْلِمِ وَ يُجْعَلُ
ظَهْرُهَا إِلَى الْقَبْرِ لِيَكُونَ وَجْهُ الْوَلَدِ إِلَى الْقَبْلِ إِذِ الْجَنِينُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ مُتَوَجِّهٌ إِلَى ظَهْرِهَا

[الحديث ١٤٨]

١٤٨ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ
بْنِ أَشْيَمٍ عَنْ يُونُسَ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الْجَارِيَةُ - الْيَهُودِيَّةُ وَ النَّصْرَانِيَّةُ فَيَوَاقِعُهَا فَتَحْمِلُ ثُمَّ يَدْعُوهَا إِلَى أَنْ
تُسَلِّمَ فَتَأْتِي عَلَيْهِ فَدَنَا وَ لَدَتْهَا فَمَاتَتْ وَ هِيَ تُطَلَّقُ وَ الْوَلَدُ فِي بَطْنِهَا وَ مَاتَ الْوَلَدُ أَيْدَفَنَ مَعَهَا عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ أَوْ يُخْرَجُ مِنْهَا وَ يُدْفَنُ
عَلَى

الحديث السابع و الأربعون و المائة: مرسل.

و الحسن بن راشد لعله الموثق الذي قيل له: إنه من رجال الجواد عليه السلام.

الحديث الثامن و الأربعون و المائة: مجهول.

و أحمد بن أشيم كأنه والد على بن أحمد بن أشيم، و ربما يقال: إن على من رجال الرضا عليه السلام على ما قيل، فيشكل أن يكون والده يروى عن رجال الرضا عليه السلام.

قوله عليه السلام: يدفن معها قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه لا دلالة فيها على المدعى، و لعل لهذا

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٧٩

فَطَرِهِ الْإِسْلَامَ فَكَتَبَ يُدْفَنُ مَعَهَا.

قَالَ الشَّيْخُ أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا يَجُوزُ تَرْكُ الْمَصْلُوبِ عَلَى ظَاهِرِ الْأَرْضِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَ يُنْزَلُ بَعْدَ

ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِهِ فَتَوَارَى حِينِدِ جَثَّتْ فِي التُّرَابِ

[الحديث ١٤٩]

١٤٩ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ الْيَعْقُوبِيِّ عَنِ مُوسَى بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُيَسَّرٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَّا تَقْرُوا الْمَصْلُوبَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ حَتَّى يُنْزَلَ وَيُدْفَنَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَّا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ أَنْ يُغَسَّلَ مُخَالَفًا لِلْحَقِّ فِي الْوَلَايَةِ وَ لَّا يُصَلَّى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تَدْعُوهُ ضَرُورَةً إِلَى ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ التَّقْيِيهِ فَيُغَسَّلُ تَغْسِيلَ أَهْلِ الْخِلَافِ وَ لَّا يَتْرُكُ مَعَهُ جَرِيدَةً وَ إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ لَعْنَهُ فِي صَلَاتِهِ وَ لَمْ يَدْعُ لَهُ فِيهَا

لم يقل " و يدل عليه " ، فيكون المقصود من سياقه أن الوارد في هذا المعنى هو هذه الرواية.

الحديث التاسع والأربعون والمائة: ضعيف على المشهور.

وقال الوالد رحمه الله: اليعقوبي كأنه داود بن علي و وثق، و يحتمل لموسى ابن داود اليعقوبي.

قوله رحمه الله: و لا يجوز لأحد من أهل الإيمان المشهور جواز تغسيلهم و الصلاة عليهم، و قيل: بوجوب الصلاة عليهم.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٨٠

فَالْوَجْهُ فِيهِ أَنَّ الْمُخَالَفَ لِأَهْلِ الْحَقِّ كَافِرٌ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْكُفَّارِ إِلَّا مَا خَرَجَ بِالذَّلِيلِ وَ إِذَا كَانَ غُسْلُ الْكَافِرِ لَّا يَجُوزُ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ غُسْلُ الْمُخَالَفِ أَيْضاً غَيْرَ حَرَامٍ وَ أَمَّا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فَيَكُونُ عَلَى حِدِّ مَا كَانَ يُصَلَّى النَّبِيُّ ص وَ الْمَائِئَةُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَ سَبَّيْنُ فِيمَا بَعْدَ كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُخَالَفِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَ الَّذِي

يُدَلُّ عَلَى أَنْ غُسَلَ الْكَافِرِ لَا يَجُوزُ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ ذَلِكَ مَحْظُورٌ فِي الشَّرِيعَةِ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا

[الحدِيث ١٥٠]

١٥٠ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ النَّصِيرَانِيِّ يَكُونُ فِي السَّفَرِ وَ هُوَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فَيَمُوتُ قَالَ لَا يُغَسَّلُهُ مُسْلِمٌ وَ لَا كَرَامَةٌ وَ لَا يَدْفَنُهُ وَ لَا يَقُومُ عَلَى قَبْرِهِ وَ إِنْ كَانَ أَبَاهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ مَنْ افْتَرَسَهُ السَّبْعُ فَوَجِدَ مِنْهُ شَيْءٌ فِيهِ عَظْمٌ غُسِّلَ

قوله رحمه الله: فيكون على حد ما كان قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه كان يصلى عليهم كان يأمرهم بغسلهم فإما أن يحكم بكفرهم و خروجهم عن مرتبه المنافقين و دخولهم في نحو اليهود و النصارى، فلا- غسل و لا- صلاه. و إما أن يغسل و يصلى عليه إن أدخل في نحو المنافقين.

الحدِيث الخمسون و المائة: موثق.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٨١

وَ كَفَّنَ وَ حُطَّ وَ دُفِنَ وَ إِنْ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ عَظْمٌ دُفِنَ بِغَيْرِ غَسَلٍ كَمَا وَجِدَ وَ إِنْ كَانَ الْمَوْجُودُ مِنْ أَكْبِلِ السَّبْعِ صَدْرُهُ أَوْ شَيْئًا فِيهِ صَدْرُهُ صَلَّى عَلَيْهِ وَ إِنْ وَجِدَ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْهُ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ فَيُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحدِيث ١٥١]

١٥١ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَمْرَكِيِّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْكُلُهُ السَّبْعُ وَ الطَّيْرُ وَ يَبْقَى عِظَامُهُ بِغَيْرِ لَحْمٍ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ

قَالَ يُغَسَّلُ وَ يُكْفَنُ وَ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَ يُدْفَنُ فَإِذَا

قوله رحمه الله: فيدل على ذلك قال الفاضل التستري رحمه الله: لا دلالة فيها إلا على حكم الغسل و التكفين و التحنيط، و دلالة الصلاة لا تخلو من كلام.

الحديث الحادى و الخمسون و المائة: صحيح.

و رواه الصدوق فى الصحيح عن أبى جعفر - إلى قوله عليه السلام: و يصلى عليه و يدفن.

قوله: و يبقى عظامه بغير لحم ظاهره جميع العظام، لكونها جمعا مضافا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٨٢

كَانَ الْمَيِّتُ نِصْفَيْنِ صَلَّى عَلَيَّ النُّصْفِ الَّذِي فِيهِ الْقَلْبُ

قوله عليه السلام: صلى على النصف الذى فيه القلب يحتمل وجهين:

أحدهما: اشتراط كون القلب فيه.

و ثانيهما: أن يكون المراد النصف الذى يكون فيه القلب، و إن لم يكن عند الوجدان فيه. و لعله أظهر.

و يحتمل على بعد أن يكون المراد أن مع وجود النصفين يقف فى الصلاة على النصف الذى فيه القلب محاذيا له.

ثم اعلم أنه اختلف كلام الأصحاب فى تلك المسألة اختلافا كثيرا:

قال فى المنتهى: لو وجد بعض الميت، إما بأن أكله سبع، أو احترق بالنار، أو غير ذلك. فإن كان فيه عظم، و جب غسله بغير

خلاف بين علمائنا، و يكفن، و إن كان صدره صلى عليه و إلا فلا.

ثم قال: أما لو لم يكن فيها عظم، فإنه لا يجب غسلها و كان حكمها حكم السقط قبل أربعة أشهر. و كذا الحكم لو أبيت القطعه

من حى.

و قال المحقق رحمه الله فى المعبر: فإذا وجد بعض الميت و فيه الصدر فهو كما لو وجد كله، و هو مذهب المفيد. و قال الشيخ:

إن كان صدره و ما فيه قلبه صلى عليه. ثم قال: و الذى يظهر لى

أنه لا تجب الصلاة إلا أن يوجد ما فيه القلب أو الصدر و اليدان، أو عظام الميت.

و قال فى الذكرى: و ما فيه الصدر يغسل، و كما عظام الميت يغسل، و كذا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٨٣

[الحديث ١٥٢]

١٥٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا قُتِلَ قَتِيلٌ فَلَمْ يُوَجَدْ إِلَّا لَحْمٌ بِلَا عَظْمٍ لَمْ يُصَلَّ

قطعه فيها عظم، ذكره الشيخان و احتج عليه فى الخلاف بإجماعنا، و يلوح ما ذكره الشيخان من خبر على بن جعفر، لصدق العظام على التامه و الناقصه، و لو كان لحم بغير عظم فلا غسل. قال ابن إدريس: و لا كفن و لا صلاة. و أوجب سلار لفها فى خرقه و دفنها، و لم يذكره الشيخان. انتهى.

و أقول: الأقوى ما اختاره المحقق رحمه الله، و أما استدلالهم بهذا الخبر لكون الصدر كالميت فى جميع أحكامه، فلا يخفى ضعفه، إذا الظاهر من الخبر وجوب الصلاة على النصف الذى فيه القلب بأن يكون مشتملا على محل القلب أو القلب أيضا كما عرفت، و على الرأس و اليدين.

الحديث الثانى و الخمسون و المائة: حسن.

قوله عليه السلام: لم يصل عليه لا خلاف فى عدم الغسل و الصلاة عليه كما عرفت، و قد ذكر الأكثر اللف فى خرقه و دفنه، و هذا الخير لا يدل على شىء من ذلك، و قد ورد ما يدل على الدفن، و لا خلاف فيه، و أما اللف فلم أظفر بما يدل عليه.

قوله عليه السلام: و إن وجد عظما

ظاهره وجوب الصلاة على مطلق العظم، و يمكن حمله على جميع العظام

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٨٤

عَلَيْهِ وَإِنْ وُجِدَ عَظْمٌ بِلَا لَحْمٍ صَلَّى عَلَيْهِ.

[الحديث ١٥٣]

١٥٣ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا وُسِّطَ الرَّجُلُ بِنِصْفَيْنِ صَلَّى عَلَى الَّذِي فِيهِ الْقَلْبُ.

[الحديث ١٥٤]

١٥٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا ع وَجَدَ قِطْعًا مِنْ مَيِّتٍ فَجَمَعَهَا ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ دُفِنَتْ.

[الحديث ١٥٥]

١٥٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا وُجِدَ الرَّجُلُ قَتِيلًا فَإِنْ وُجِدَ لَهُ عَضْوٌ مِنْ أَعْضَائِهِ تَأَمَّ صَلَّى عَلَى

أو الاستحباب.

قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه يدل على خلاف المدعى، لأن مقتضاه أن حكم العظم مطلقا كذلك.

الحديث الثالث و الخمسون و المائة: ضعيف.

الحديث الرابع و الخمسون و المائة: ضعيف أو حسن موثق.

قوله: ثم صلى عليها قال الفاضل التستري رحمه الله: واقعه مخصوصه لا يدل على المدعى، و لا على خلافه دلالة واضحة.

الحديث الخامس و الخمسون و المائة: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٨٥

ذَلِكَ الْعَضْوِ وَ دُفِنَ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ لَهُ عَضْوٌ تَأَمَّ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ وَ دُفِنَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ يُنْتَظَرُ بِصَاحِبِ الدَّرْبِ وَ الْغَرِيقِ وَ مَنْ أَصَابَتْهُ

قوله عليه السلام: فإن وجد له عضو قال الفاضل التستري رحمه الله: ربما كان العضو التام ما لا عظم فيه، كالأذن و الذكر و الخصيتين، فمقتضى الرواية الصلاة عليه، و هو خلاف المدعى.

انتهى.

أقول: يمكن أن يكون المراد العضو الذى لا- يكون جزءا من عضو آخر، كالرأس فإنه ليس جزءا من عضو آخر له اسم مخصوص، بخلاف الأذن فإنها جزء من الرأس أو يكون المراد به العضو ذات العظم، و إن كان جزء الآخر.

و حمل ابن الجنيد على الأخير و قال بمدلوله و مدلول الخبر الثانى، حيث قال: و لا يصلى على عضو الميت، و لا يغسل إلا أن

يكون عضوا تاما بعظامه، أو يكون عظما مفردا، و يغسل ما كان من ذلك لغير الشهيد كما يغسل بدنه، و لم يفصل الصدر و غيره.

أقول: و يحتمل كلامه الاحتمال الثاني أيضا، و على التقادير يمكن حمله على الاستحباب.

ثم إن هذا الخبر لا يدل على الغسل و الكفن و الحنوط و لا غيره، إلا أن يدعى استلزام الصلاة للمذكورات، و هو في محل المنع، لكن الشيخ ادعى الإجماع على الغسل و اللف في خرقه و الدفن.

و المشهور اختصاص الحكم بالمبانه من الميت، و ألحق الشهيد بها المبانه من الحي، و الله يعلم.

ملاذ الأخير في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٨٦

صَاعِقَةٌ أَوْ أَنْهَدَمَ عَلَيْهِ بَيْتٌ أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ جِدَارٌ فَلَا يُعْجَلُ بِغُسْلِهِ وَ دَفِنِهِ فَرُبَّمَا لِحَقَّتْهُ السَّكْتَةُ بِذَلِكَ أَوْ ضَعُفَ حَتَّى يُظَنَّ بِهِ الْمَوْتُ فَإِذَا تَحَقَّقَ مَوْتُهُ غُسِّلَ وَ كُفِّنَ وَ دُفِنَ وَ لَا يُنْتَظَرُ بِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِنَّهُ لَا شُبُهَةَ فِي مَوْتِهِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ

[الحديث ١٥٦]

١٥٦ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ الْقُمِّيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ خَالِقِ ابْنِ أَخِي شَهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ خَمْسَةٌ يُنْتَظَرُ بِهِمْ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرُوا الْغَرِيقُ وَ الْمَصِيحُوقُ وَ الْمَبْطُونُ وَ الْمَهْدُومُ وَ الْمُدَخَّنُ

قوله رحمه الله: و ينتظر بصاحب الذرب في القاموس: الذربه بالكسر الغده، الجمع كقرب و كتراب السم، و محرکه فساد الجرح و اتساعه و سيلان صديده و فساد المعده.

الحديث السادس و الخمسون و المائة:

حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام: و المبطون قال الفاضل التستري رحمه الله: فى حاشيه ما عندنا من الكافى بدله "المطعون" فىنبغى تفسير الذرب بالطاعون. انتهى.

و أقول: فى النسخ التى عندنا من الكافى كما فى الكتاب، و لا يخلو من

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٨٧

[الحديث ١٥٧]

١٥٧ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ الْغَرِيقُ يُغَسَّلُ.

[الحديث ١٥٨]

١٥٨ عَنْهُ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ عَنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْغَرِيقِ أَيْغَسَّلُ قَالَ نَعَمْ يُغَسَّلُ وَ يُسْتَبْرَأُ قُلْتُ وَ كَيْفَ يُسْتَبْرَأُ قَالَ يُتْرَكُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ قَبْلَ فَيُغَسَّلُ وَ يُدْفَنُ وَ كَذَلِكَ صَاحِبُ الصَّاعِقَةِ فَإِنَّهُ رَبَّمَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ وَ لَمْ يَمُتْ

إشكال، لأنه ليس غالباً محل الاشتباه، إلا أن يحمل على صاحب التخمة و الهيضه فإن السكته تكون منهما.

الحديث السابع و الخمسون و المائة: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: الغريق يغسل قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه لا دلاله له على المدعى، لأن المدعى عدم التعجيل.

الحديث الثامن و الخمسون و المائة: موقوف حسن.

و لعل منشأ السؤال أنه لما مات فى الماء فلا يحتاج إلى إعاده صب الماء عليه أو لأنه ورد فى بعض الأخبار أنه شهيد، أو لخلاف كان فى ذلك بين العامه، و لا خلاف بيننا فى وجوب غسله.

قال فى الذكرى: الغريق يعاد غسله بعد يتيقن موته، لخبر إسحاق، و لأن

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٨٨

[الحديث ١٥٩]

١٥٩ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ قَالَ أَصَابَ بِمَكَّةَ سِنَةٌ مِنَ السِّنِينَ صَوَاعِقُ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ خَلْقٌ كَثِيرٌ فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَ فَقَالَ مُبْتَدَأًا مِنْ غَيْرِ أَنْ أَسْأَلَهُ يَنْبَغِي لِلْغَرِيقِ وَالْمَضْعُوقِ أَنْ يُتَرَبَّصَ بِهِ ثَلَاثًا لَا يُدْفَنُ إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْهُ رِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَوْتِهِ قُلْتُ لَهُ

جُعِلَتْ فِدَاكَ كَأَنَّكَ تُخْبِرُنِي قَدْ دُفِنَ نَاسٌ كَثِيرٌ أَحْيَاءٌ فَقَالَ نَعَمْ يَا عَلِيُّ قَدْ دُفِنَ نَاسٌ كَثِيرٌ أَحْيَاءٌ مَا مَاتُوا إِلَّا فِي قُبُورِهِمْ.

[الحديث ١٦٠]

١٦٠ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي الْمَصْعُوقِ وَالْغَرِيقِ قَالَ يُنْتَظَرُ بِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ قَبْلَ ذَلِكَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا لَمْ يُوجَدْ لِلْمَيِّتِ سِدْرٌ وَ كَافُورٌ وَ أَشْنَانٌ غُسِّلَ

السدر و الكافور مفقودان فيه. و لو قال سلاز بعدم و جوب النيه أمكن الإجزاء عنده إذا علم موته قبل خروجه من الماء، لحصول الغرض من تنظيفه، نعم لو نوى عليه في الماء أجزأ عنده.

الحديث التاسع و الخمسون و المائة: مجهول أو ضعيف.

الحديث الستون و المائة: حسن.

قوله رحمه الله: و إذا لم يوجد للميت سدر اختلف الأصحاب في أنه هل يسقط الغسل بفقد الخليط أم لا؟ و على الأول

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٨٩

بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ وَ إِنْ لَمْ يُوجَدْ لَهُ ذَرِيرَةٌ وَ حَنُوطٌ أُدْرِجَ فِي أَكْفَانِهِ وَ دُفِنَ بَعْدَ غُسْلِهِ وَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَكْفَانٌ دُفِنَ عُرْيَانًا وَ جَازَ ذَلِكَ لِلْأَضْطِرَّارِ فَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ تَجْهِيْزَ الْمَيِّتِ إِتْمَا يَجِبُ مَعَ التَّمَكُّنِ وَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فَمَتَى زَالَ التَّمَكُّنُ وَ الْقُدْرَةُ سَقَطَ الْوَجُوبُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وَسِيْعَهَا وَ هُوَ أَوْلَى بِالْعِيْذِرِ فِي حَالَ الْأَضْطِرَّارِ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ فِي الْبَحْرِ وَ لَمْ يُوجَدْ لَهُ أَرْضٌ يُدْفَنُ فِيهَا غُسِّلَ وَ حُطِّطَ وَ كَفَّنَ وَ خِيْطَتْ عَلَيْهِ أَكْفَانُهُ وَ ثُقِّلَ وَ أُلْقِيَ فِي الْبَحْرِ لِيُرْسَبَ

[الحديث ١٦١]

١٦١ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ

يكتفى بغسل واحد.

قوله رحمه الله: وثقل وألقى في البحر ظاهر الأكثر التخيير بين التثقل أو الجعل في الخاييه مع تعذر البر، وقيل:

يجوز مع إمكان الوصول إليه أيضا. و الظاهر أن الجعل في الخاييه أولى، لصحه سنده.

و يمكن الجمع بينهما بأن يثقل مع الجعل في الخاييه ليرسب إلى قعر الماء.

و ذهب جماعه من المتأخرين إلى وجوب رعايه الاستقبال عند الإلقاء في الماء، و لا دليل عليه، و العمومات لعلها لا تنفع في هذا المقام.

الحديث الحادى و الستون و المائة: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٩٠

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ مَعَ الْقَوْمِ فِي الْبُحْرِ قَالَ يُغَسَّلُ وَ يُكْفَنُ وَ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَ يُثَقَّلُ وَ يُزْمَى بِهِ فِي الْبُحْرِ.

[الحديث ١٦٢]

١٦٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ فِي السَّفِينَةِ وَ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَى الشَّطِّ قَالَ يُكْفَنُ وَ يُحْنَطُ فِي ثَوْبٍ وَ يُلْقَى فِي الْمَاءِ.

[الحديث ١٦٣]

١٦٣ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْجَرَقِيِّ عَنْ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ وَ هَبِ بْنِ وَهَبِ الْقُرَشِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ فِي الْبُحْرِ غُسِّلَ وَ كُفِّنَ وَ حُنَّطَ ثُمَّ يُوثَقُ فِي رِجْلَيْهِ حَجْرٌ وَ يُزْمَى بِهِ فِي الْمَاءِ.

[الحديث ١٦٤]

١٦٤ عَنْهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ أُيُوبَ بْنِ الْحُرِّ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَهُوَ فِي السَّفِينَةِ فِي الْبَحْرِ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ قَالَ يُوضَعُ فِي خَابِيهِ وَ يُوكَى رَأْسُهَا

الحديث الثاني و الستون و المائة: مرفوع.

الحديث الثالث و الستون و المائة: ضعيف.

الحديث الرابع و الستون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: يوضع في خابيه قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل العمل بهذا مهما أمكن أولى، لوضوح طريقه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٩١

وَ يُطْرَحُ فِي الْمَاءِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا مَاتَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ بَيْنَ رِجَالِ كُفَّارٍ وَ نِسَاءٍ مُسْلِمَاتٍ لَيْسَ فِيهِنَّ لَهُ مَحْرَمٌ أَمَرَ بَعْضُ الْكُفَّارِ بِالْغُسْلِ وَ غَسَلَهُ بِتَغْلِيمِ النِّسَاءِ لَهُ غُسْلَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَ كَذَلِكَ إِنْ مَاتَ امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ بَيْنَ رِجَالِ مُسْلِمِينَ لَيْسَ لَهَا فِيهِمْ مَحْرَمٌ وَ نِسَاءٌ كَافِرَاتٍ أَمَرَ الرِّجَالُ امْرَأَةً مِنْهُنَّ أَنْ تَغْتَسِلَ وَ عَلَّمُوهَا تَغْسِيلَهَا عَلَى سُنَّةِ الْإِسْلَامِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ١٦٥]

١٦٥ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ الْقُمِّيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ

قوله رحمه الله: أمر بعض الكفار بالغسل قال السيد رحمه الله في المدارك: هذا الحكم ذكره الشيخان و أتباعهما، و استدل عليه بروايه عمار و روايه عمرو بن خالد، و هما ضعيفتا السند، و من ثم توقف في هذا الحكم المحقق في المعبر، و استقرب الدفن من غير غسل، لأن الغسل مفتقر إلى النيه، و الكافر لا تصح منه نيه القربه.

و الحق أنه متى ثبتت نجاسه الذمي، أو توقف الغسل

على النية تعين المصير إلى ما قاله في المعبر، و إن نوزع فيهما أمكن إثبات هذا الحكم بالعمومات لا بخصوص هذين الخبرين.

الحديث الخامس و الستون و المائة: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٩٢

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ يَمُوتُ فِي السَّفَرِ وَ لَيْسَ مَعَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ وَ مَعَهُ رِجَالٌ نَصَارَى وَ مَعَهُ عَمَّتُهُ وَ خَالَتُهُ مُسْلِمَاتٌ كَيْفَ يُصْنَعُ فِي غُسْلِهِ قَالَ تُغَسَّلُ عَمَّتُهُ وَ خَالَتُهُ فِي قَمِيصِهِ وَ لَا يَقْرَبُهُ النَّصَارَى وَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ فِي سَفَرٍ وَ لَيْسَ مَعَهَا امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ وَ مَعَهُمْ نِسَاءٌ نَصِيَّاتٌ وَ عَمَّيَّاتٌ وَ خَالَهَا مَعَهَا مُسْلِمُونَ قَالَ يُغَسَّلُونَهَا وَ لَا تَقْرَبْنَهَا النَّصِيرَانِيَّةُ كَمَا كَانَتْ تُغَسَّلُهَا غَيْرَ أَنَّهُ يَكُونُ عَلَيْهَا دِرْعٌ فَيُصَبُّ الْمَاءُ مِنْ فَوْقِ الدِّرْعِ قُلْتُ فَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ وَ لَيْسَ مَعَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ وَ لَا امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ مِنْ ذَوِي قَرَابَتِهِ وَ مَعَهُ رِجَالٌ نَصِيَّاتٌ وَ نِسَاءٌ مُسْلِمَاتٌ - لَيْسَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُنَّ قَرَابَةٌ قَالَ يَغْتَسِلُ النَّصَارَى ثُمَّ يُغَسَّلُونَهُ فَقَدِ اضْطَرَّ وَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ تَمُوتُ وَ لَيْسَ مَعَهَا امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ وَ لَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ مِنْ ذَوِي قَرَابَتِهَا وَ مَعَهَا نَصْرَانِيَّةٌ وَ رِجَالٌ مُسْلِمُونَ قَالَ تَغْتَسِلُ النَّصْرَانِيَّةُ ثُمَّ تُغَسَّلُهَا.

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ مَاتَ صَبِيٌّ مُسْلِمٌ بَيْنَ نِسْوَةِ مُسْلِمَاتٍ لَا رَحِمَ بَيْنَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ وَ بَيْنَهُ وَ لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ وَ كَانَ الصَّبِيُّ ابْنَ خَمْسِ سِنِينَ غَسَّلَهُ

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان في هذه الأخبار دلالة على طهاره أهل الكتاب، كما حكى عن بعض الأصحاب،

فلعله كان الأولى أن يقول المفيد رحمه الله بدل الكفار ما يدل على التخصيص بأهل الكتاب.

قوله عليه السلام: تغسله عمته و خالته في قميصه الظاهر أنه لستر العوره.

قال المحقق في الشرائع: و يغسل الرجل محارمه من وراء الثياب إذا لم تكن مسلمه، و كذلك المرأه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٩٣

بَعْضُ النِّسَاءِ مُجَرَّدًا مِنْ ثِيَابِهِ وَإِنْ كَانَ ابْنُ أَكْثَرٍ مِنْ خَمْسِ سِنِينَ عَسَلْنَهُ مِنْ فَوْقِ ثِيَابِهِ وَصَبَّجْنَ عَلَيْهِ الْمَاءَ صَبًّا وَلَمْ يَكْتَسِبْنَ لَهُ عَوْرَهُ وَدَفَنَّهُ بِثِيَابِهِ بَعْدَ تَخْنِيطِهِ بِمَا وَصَفْنَاهُ فَإِنْ مَاتَتْ صَبِيَّةٌ بَيْنَ رَجَالٍ مُسْلِمِينَ لَيْسَ لَهَا فِيهِمْ مَحْرَمٌ وَكَانَتْ بِنْتُ أَقْلٍ

و قال السيد رحمه الله في المدارك: المراد بالمحرم من حرم نكاحه مؤبدا بنسب أو رضاع، أو مصاهره. و مقتضى العبارة المنع من تغسيل الرجل محارمه في حال الاختيار، و جوزه في المنتهى من فوق الثياب، و الأظهر الجواز مطلقا.

قوله رحمه الله: و إن كان ابن أكثر قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه أنه لا يجوز للنساء أن ينظرن إلى عوره الصبي إذا تجاوز الخمس، و لا يجوز للرجال أن ينظروا إلى عوره من بلغت ثلاثا. انتهى.

و أقول: استثنى الأصحاب من منع تغسيل غير المماثل الصبي و الصبيه دون ثلاث سنين، و اختلفوا في أنه هل هو مخصوص بحال الاضطرار أم يجوز مع الاختيار أيضا؟.

و جوز المفيد و سلار للمرأة تغسيل ابن خمس سنين مجردا، و الصدوق بنت أقل من خمس سنين مجردة.

و منع المحقق في المعتمد من تغسيل الرجل الصبيه مطلقا، و جوز للمرأة تغسيل ابن الثلاث اختيارا و اضطرارا.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٩٤

مِنْ ثَلَاثِ سِنِينَ جَرَّدُوهَا وَ

غَسَلُوهَا وَ إِنْ كَانَتْ لِأَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ سِنِينَ غَسَلُوهَا فِي ثِيَابِهَا وَ صَبُّوا عَلَيْهَا الْمَاءَ صَبًّا وَ حَنَطُوهَا بَعْدَ الْغُسْلِ وَ دَفَنُوهَا فِي ثِيَابِهَا

[الحديث ١٦٦]

١٦٦ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ وَ أَخْبَرَنِي عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ أَبِي النَّمَيْرِ مَوْلَى الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ النَّضْرِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع حَدَّثَنِي عَنِ الصَّبِيِّ إِلَى كَمْ تُغَسَّلُ النِّسَاءُ فَقَالَ إِلَى ثَلَاثِ سِنِينَ.

[الحديث ١٦٧]

١٦٧ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى مُرْسَلًا قَالَ رَوَى فِي الْجَارِيَةِ

قوله رحمه الله: و إن كانت لأكثر أقول: المفهومان في كلامه متعارضان، فلا يعلم منه حكم ثلاث سنين، و كأنه لندره العلم بثلاث من غير زياده و نقصان، و لو فرض العلم فيختلف الحكم من أول الغسل إلى آخره. فتأمل.

الحديث السادس و الستون و المائة: مجهول.

و ظاهره أن الثلاث ملحق بالأكثر.

الحديث السابع و الستون و المائة: مرسل.

و لا يخفى ما فيه من الاضطراب في المتن، فإن الأقل من الخمس لا حد له،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٩٥

تَمُوتُ مَعَ الرَّجُلِ فَقَالَ إِذَا كَانَتْ بِنْتُ أَقَلِّ مِنْ خَمْسِ سِنِينَ أَوْ سِتُّ دُفِنَتْ وَ لَمْ تُغَسَّلْ.

يَعْنِي أَنَّهَا لَا تُغَسَّلُ مُجَرَّدَةً مِنْ ثِيَابِهَا وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى وَجُوبِ غُسْلِهَا حَسَبَ مَا

و تحديده بالثلاث فما زاد تعميه، و كان فيه تصحيفا.

و حكى عن ابن طاوس أنه قال: لفظ "أقل" هنا و هم، و حكم في المعبر و الذكرى بأن هذا الحديث مضطرب الإسناد و المتن.

قال في الذكرى: و في جامع محمد بن الحسن إذا كانت

و الشيخ فى التهذيب، و تبعهما أبو الصلاح و ابن زهره مع تغميض العينين، و قيل: يؤمم. و فى النهايه يـدفن بغير غسل و لا يؤمم. و فى روايه المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام: يغسل بطن كفيها ثم يغسل وجهها ثم ظفر كفيها، فلو قلنا به هناك أمكن انسحابه فى الرجل. انتهى.

و المشهور أنه لا يغسل، و نقل المحقق فى المعبر الإجماع عليه، و صرح

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٩٧

[الحديث ١٦٩]

١٦٩ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ خُرَزَادَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ الْمَرْأَةُ إِذَا مَاتَتْ مَعَ قَوْمٍ لَيْسَ لَهَا فِيهِمْ ذَاتُ مَحْرَمٍ يَصِيبُونَ الْمَاءَ عَلَيْهَا صَبًا وَ رَجُلٌ مَاتَ مَعَ نِسْوَةٍ وَ لَيْسَ فِيهِنَّ لَهُ مَحْرَمٌ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَصِيبَنَّ الْمَاءَ عَلَيْهِ صَبًا فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع بَلْ يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَمْسَسْنَ مِنْهُ مَا كَانَ يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَنْظُرْنَ مِنْهُ إِلَيْهِ وَ هُوَ حَتَّىٰ فَإِذَا بَلَغْنَ الْمَوْضِعَ الَّذِي لَا يَحِلُّ لَهُنَّ النَّظْرُ إِلَيْهِ وَ لَا مَسُّهُ وَ هُوَ حَتَّىٰ صَبَبْنَ الْمَاءَ عَلَيْهِ صَبًا.

[الحديث ١٧٠]

١٧٠ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلَتْ فِدَاكَ مَا تَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي السَّفَرِ مَعَ رِجَالٍ لَيْسَ لَهَا فِيهِمْ ذُو رَحِمٍ وَ لَا مَعَهُمْ امْرَأَةٌ فَتَمُوتُ الْمَرْأَةُ مَا يُصْنَعُ بِهَا قَالَ يُغْسَلُ مِنْهَا مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ

الشيخ فى عده من كتبه بسقوط التيمم أيضا، و به قطع المحقق، و قال المفيد و ابن زهره: بوجوب التمسيل من وراء الثياب.

الحديث التاسع و الستون و المائة: مجهول.

و يدل على جواز نظر المرأة إلى وجه الرجل و يديه.

الحديث السبعون و المائة: ضعيف.

قوله رحمه الله: و أخبرنى الشيخ بهذا الإسناد قال الفاضل التستري رحمه الله: لا يظهر المراد منه، و لعل الخبر مأخوذ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٩٨

التيمم و لا يمس و لا يكشف لها شئ ء من محاسنها التى أمر الله بسترها فقلت فكيف يصنع بها قال

يُغَسَّلُ بَطْنَ كَفَيْهَا ثُمَّ يُغَسَّلُ ظَهْرُ كَفَيْهَا.

[الحديث ١٧١]

١٧١ فَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ فِي السَّفَرِ أَوْ فِي الْأَرْضِ لَيْسَ مَعَهُ فِيهَا إِلَّا النَّسَاءُ قَالَ يُدْفَنُ وَلَا يُغَسَّلُ.

فَالْمُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَ عَرِيانًا يُدْفَنُ وَلَا يُغَسَّلُ فَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الثِّيَابِ فَلَا بُدَّ مِنْ غُسْلِهِ يُصَبُّ الْمَاءُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ مُمَاسِهِ شَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِذَا مَاتَ امْرَأَةٌ وَ فِي جَوْفِهَا وَلَمَدٌ حَتَّى يَتَحَرَّكَ شَقَّ بَطْنُهَا مِنْ جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ وَ أُخْرِجَ الْوَلَدُ مِنْهُ ثُمَّ خِيَطَ الْمَوْضِعُ وَ غُسِّلَتْ وَ كُفِّنَتْ وَ حُنْطَتْ

من كتاب محمد بن أحمد بن يحيى، و محمد يروى عن أحمد بن محمد، و يكون أحمد هو أبو جعفر، فوقع نظره على ما فى الكتاب عن أحمد، و غفل عن ذكر اسم صاحب الكتاب كما يقع كثيرا، و بالجملة سبق قبيل هذا روايه محمد بن أحمد عن أبى جعفر. انتهى.

قوله عليه السلام: و لا يكشف يدل على أن الوجه و الكفين ليست بعوره، و لا يجب سترها كما هو ظاهر الآية.

الحديث الحادى و السبعون و المائة: ضعيف.

قوله رحمه الله: شق بطنها من جنبها الأيسر ليس فى الأخبار التقييد بالأيسر، و لا يعلم مأخذه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٥٩٩

بَعِيدَ ذَلِكَ وَ دُفِنَتْ وَ إِنْ مَاتَ الْوَلَدُ فِي جَوْفِهَا وَ هِيَ حَيَّةٌ أَدْخَلَتْ الْقَابِلَةَ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهَا فِي تَوَلَّى أَمْرَ الْمَرْأَةِ يَدَهَا فِي فَرْجِهَا وَ أُخْرِجَتِ الْمَيِّتُ مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهَا

إِخْرَاجُهُ صَحِيحًا قَطَعَتْهُ وَ أُخْرِجَتْهُ قِطْعًا وَ غُسِّلَ وَ كُفِّنَ وَ حُنِطَ ثُمَّ دُفِنَ

[الحديث ١٧٢]

١٧٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَتِيمٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَتِيمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ وَ وَلَدُهَا فِي بَطْنِهَا يَتَحَرَّكُ قَالَ يُشَقُّ عَنِ الْوَلَدِ.

[الحديث ١٧٣]

١٧٣ وَ أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَتِيمٍ قَالَ سَأَلْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ عَنِ الْمَرْأَةِ

و المشهور أنه يخاط المحل بعد القطع، و رده في المعتمد بضعف الخبر.

قوله رحمه الله: أدخلت القابله هذا مذهب الأصحاب، بل ادعى الشيخ في الخلاف الإجماع عليه، و قيد في المعتمد بما إذا لم يمكن التوصل إلى إسقاطه بشيء من العلاجات.

الحديث الثاني و السبعون و المائة: صحيح.

الحديث الثالث و السبعون و المائة: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٢، ص: ٦٠٠

تَمُوتُ وَ وَلَدُهَا فِي بَطْنِهَا قَالَ يُشَقُّ بَطْنُهَا وَ يُخْرَجُ وَ لَدُهَا.

[الحديث ١٧٤]

١٧٤ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ وَ يَتَحَرَّكُ الْوَلَدُ فِي بَطْنِهَا أَيْسَقُّ بَطْنُهَا وَ يُسْتَخْرَجُ وَ لَدُهَا قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٧٥]

١٧٥ وَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ يُخْرَجُ الْوَلَدُ وَ يُخَاطُ بَطْنُهَا.

[الحديث ١٧٦]

١٧٦ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَهْبِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَفِي بَطْنِهَا وَلَمَّا يَتَحَرَّكَ يُشَقُّ وَيُخْرَجُ الْوَلَدُ وَقَالَ فِي الْمَرْأَةِ يَمُوتُ فِي بَطْنِهَا الْوَلَدُ فَيَتَخَوَّفُ عَلَيْهَا قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يُدْخَلَ الرَّجُلُ يَدَهُ فَيَقْطَعَهُ وَيُخْرِجَهُ إِذَا لَمْ تَرْفُقْ بِهِ النِّسَاءُ

الحديث الرابع و السبعون و المائة: ضعيف.

الحديث الخامس و السبعون و المائة: صحيح لكنه موقوف.

و يدل على وجوب الخياطه، و لا ريب أنه أحوط.

الحديث السادس و السبعون و المائة: ضعيف.

و يدل على أن إدخال الرجل موقوف على عدم رفق النساء، أو عدم علمهن به.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى

نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

